

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

كتاب المجموع

شرح المذهب للسيد الرازي

للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي

الجزء السادس

محققه وعائنه عليه وأكمله بعد نقضه

محمد نجيب المطيعي

وحقوق الطبع محفوظة له

مكتبة الأشتات

جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

باب زكاة التجارة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(تجب الزكاة في عروض التجارة ، لما روى أبو نر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في الأبل صدقتها ، وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها ، وفي البز صدقته » ولأن التجارة يطلب بها نماء المال فتعلقت بها الزكاة كالسوم في الماشية) .

(الشرح) هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه ، والحاكم أبو عبد الله في « المستدرك » والبيهقي بأسانيدهم ذكره الحاكم بإسنادين ثم قال : هذان الإسنادان صحيحان على شرط البخاري ومسلم (قوله) : « وفي البز صدقته » هو بفتح الباء وبالزاي هكذا رواه جميع الرواة ، وصرح بالزاي الدارقطني والبيهقي ، ونصوص الشافعي رضى الله عنه القديمة والجديدة متظاهرة على وجوب زكاة التجارة .

قال أصحابنا : قال الشافعي رضى الله عنه في القديم : يختلف الناس في زكاة التجارة ، فقال بعضهم : لا زكاة فيها ، وقال بعضهم : فيها الزكاة ، وهذا أحب إلينا ، هذا نصه ، فقال القاضي أبو الطيب وآخرون : هذا ترديد قول ، فمنهم من قال في القديم قولان في وجوبها ، ومنهم من لم يثبت هذا القديم واتفق القاضي أبو الطيب وكل من حكى هذا القديم على أن الصحيح في القديم أنها تجب كما نص عليه في الجديد ، والمشهور للأصحاب الاتفاق على أن مذهب الشافعي (رضى الله عنه) وجوبها وليس في هذا المنقول عن القديم اثبات قول بعدم وجوبها ، وإنما

أخبر عن اختلاف الناس وبين أن مذهبه الوجوب بقوله : وهذا أحب
إلى . والصواب الجزم بالوجوب ، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة
والتابعين والفقهاء بعدهم أجمعين .

قال ابن المنذر : أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة التجارة
قال : رويناه عن عمر بن الخطاب وابن عباس والفقهاء السبعة سعيد
ابن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسلمان
ابن يسار والحسن البصري وطاوس وجابر بن زيد وهيمون بن مهران
والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي والثافعي والنعمان^(١) وأصحابه
وأحمد وأسحاق وأبي ثور وأبي عبيد .

وحكى أصحابنا عن داود وغيره من أهل الظاهر أنهم قالوا :
لا تجب ، وقال ربيعة ومالك : لا زكاة في عروض التجارة ما لم تنض وتبصر
ذراهم أو دنائير فإذا نضت لزمه زكاة عام واحد ، واحتجوا بالحديث
الصحيح : « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة » وهو في
الصحيحين ، وقد سبق بيانه ، وبما جاء عن ابن عباس أنه قال : لا زكاة
في العروض .

واحتج أصحابنا بحديث أبي ذر المذكور ، وهو صحيح كما سبق ،
وعن سمرة قال : أما بعد . « فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع » رواه أبو داود في أول
كتاب الزكاة ، وفي أسناده جماعة لا أعرف حالهم ، ولكن لم يضعفه
أبو داود ، وقد قدمنا أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده .

وعن حماس — بكسر الحاء المهمة وتخفيف الميم وآخره سين
مهمة — وكان يبيع الأدم قال : « قال لي عمر بن الخطاب : يا حماس

(١) يعني أبا حنيفة النعمان بن ثابت .

أد زكاة مالك ، فقلت : مالى مال ، انما أبيع الأدم • قال : قومه ثم
أد زكاته ، ففعلت » رواه الشافعى وسعيد بن منصور الحافظ فى مسنده
والبيهقى ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ليس فى العروض زكاة
الا ما كان للتجارة • رواه البيهقى بإسناده عن أحمد بن حنبل
باسناده الصحيح •

وأما الجواب عن حديث « ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه
صدقة » فهو محمول على ما ليس للتجارة ، ومعناه : لا زكاة فى عينه
بخلاف الأنعام ، وهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث ، وأما قول
ابن عباس فهو ضعيف الإسناد ضعفه الشافعى رضى الله عنه والبيهقى
وغيرهما ، قال البيهقى : ولو صح لكان محمولا على عرض ليس للتجارة
ليجمع بينه وبين الأحاديث والآثار السالفة ، ولما روى ابن المنذر
عنه من وجوب زكاة التجارة كما سبق • • والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصير العرض للتجارة الا بشرطين (أحدهما) أن يملكه
بعقد [يجب] فيه عوض كالبيع والاجارة والنكاح والخلع (والثانى)
أن ينوى عند العقد أنه تملكه للتجارة ، وأما اذا ملكه بارت أو وصية
أو هبة من غير شرط الثواب فلا تصير للتجارة بالنية ، وان ملكه بالبيع
والاجارة ولم ينو عند العقد أنه للتجارة لم يصير للتجارة . وقال
الكرائيسى من أصحابنا : اذا ملك عرضا ثم نوى أنه للتجارة صار
للتجارة ، كما اذا كان عنده متاع للتجارة ثم نوى القنية صار للقنية
بالنية ، والمذهب الأول ، لأنه ما لم يكن للزكاة من أصله لم يصير للزكاة
بمجرد النية ، كالمعطوفة اذا نوى اسمتها ، ويفارق اذا نوى القنية بمال
التجارة لأن القنية هى الامساك بنية القنية ، وقد وجد الامساك والنية ،
والتجارة هى التصرف بنية التجارة ، وقد وجدت النية ولم يوجد
التصرف ، فلم يصير للتجارة) •

(الشرح) قوله : من أصله ، احتراز من حلى الذهب والفضة اذا قلنا :
لا زكاة فيه ، فنوى استعماله فى حرام أو نوى كنزه واقتنائه ، فانه يجب

فيه الزكاة كما سبق ، لأن أصله الزكاة ، قال أصحابنا : مال التجارة هو كل ما قصد الاتجار فيه عند تملكه بمعاوضة محضة وتفصيل هذه القيود أن مجرد نية التجارة لا يصير به المسال للتجارة فلو كان له عرض قنية ملكه بشراء أو غيره فجعله للتجارة لم يصير للتجارة ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وقال الكرابيبي : يصير للتجارة وهو مذهب أحمد وإسحاق بن راهويه ، وقد ذكر المصنف دليل الوجهين •

أما إذا اقترنت نية التجارة بالشراء ، فإن المشتري يصير للتجارة ويدخل في الحول بنفس الشري سواء اشتراه بعرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل ، وإذا صار للتجارة استمر حكمها ، ولا يحتاج في كل معاملة الى نية أخرى بلا خلاف ، بل النية مستصحية كافية • وفي معنى الشري ما لو صالح عن دين له في ذمة انسان على عوض بنية التجارة فانه يصير للتجارة بلا خلاف ، سواء أكان الدين قرضاً أو ثمن مبيع أو ضمان مثلف ، وهكذا الاتهاب بشرط الثواب اذا نوى به التجارة صار للتجارة • صرح به البغوي وغيره •

وأما الهبة بلا ثواب والاحتطاب والاحتشاش والاصطياد فليست من أسباب التجارة ولا أثر لاقتران النية بها ، ولا يصير العرض للتجارة يلا خلاف لفوات الشرط وهو المعاوضة • وهكذا الرد بالعيب والاسترداد ، فلو باع عرض قنية بعرض قنية ثم وجد بما أخذه عيباً فرده واسترد الأول على قصد التجارة أو وجد صاحبه بما أخذ عيباً فرده فقصد المردود عليه بأخذه للتجارة لم يصير للتجارة ، ولو كان عنده ثوب قنية فاشتري به عبداً للتجارة ثم رد عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولا يكون انثوب للتجارة ، بخلاف ما لو كان الثوب للتجارة أيضاً فانه يبقى حكم انتجارة فيه ، كما لو باع عرض التجارة واشتري بثمنه عرضاً آخر ، وكذا لو تباع التاجران ثم تعاملتا يستمر حكم التجارة في المسالين •

ولو كان عنده ثوب تجارة فباعه بعبد للقنية فرد عليه الثوب بالعيب لم يعد الى حكم التجارة ، لأن قصد القنية حول التجارة ، وليس الرد

والاسترداد من التجارة ، كما لو قصد القنية بمال التجارة الذي عنده
فانه يصير قنية بالاتفاق ، فلو نوى بعد ذلك جعله للتجارة لا يؤثر حتى
تقترن النية بتجارة جديدة ، ولو خالغ وقصد بعوض الخلع التجارة
في حال المخالعة ، أو زوج أمته أو تزوجت الحرة ونويا حال العقد التجارة
في الصداق فطريقان (أحصهما) وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين :
يكون مال تجارة ، وينعقد الحول من حينئذ ، لأنها معاوضة ثبتت فيها
الشفعة كالبيع .

(والثاني) وهو مشهور في طريقة الخراسانيين ، وذكر بعض
انعراقيين فيه وجهين (أحصهما) هذا (والثاني) لا يكون للتجارة لأنهما
ليسوا من عقود التجارات والمعاوضات المحضة ، وطرد الخراسانيون
الوجهين في المسال المصالح به عن الدم ، والذي آجر به نفسه أو ماله
إذا نوى بهما التجارة ، وفيما إذا كان يصرفه في المنافع بأن كان يستأجر
المستغلات ويؤجرها للتجارة ، فالمذهب في الجميع مصيره للتجارة .
هذا كله فيما يصير به العرض للتجارة ، ثم إذا صار للتجارة ونوى به
القنية صار للقنية وانقطع حكم التجارة بلا خلاف ، لما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى . . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا اشترى للتجارة ما تجب الزكاة في عينه كنصاب السائمة
والكرم والنخل نظرت فان وجد فيه نصاب إحدى الزكائين دون الأخرى ،
كخمس من الأبل لا تساوي مائتي درهم أو أربع من الأبل تساوي مائتي
درهم وجبت فيه زكاة ما وجد نصابه لأنه وجد سببها ولم يوجد ما يعارضه
فوجب ، وإن وجد نصابهما ففيه طريقان . قال أبو اسحاق : أن سبق
حول التجارة بأن يكون عنده نصاب من الأثمان مدة ثم اشترى به نصابا
من السائمة وجبت زكاة التجارة فيه ، وإن سبق وجوب زكاة العين بأن
اشترى خلا للتجارة فبدأ فيها الصلاح قبل أن يحول حول التجارة
وجبت زكاة العين ، لأن السابق منهما قد وجد سبب وجوب زكاته ،
وليس هناك زكاة تعارضها ، فوجب كما قلنا فيما وجد فيه نصاب

أحدى الزكاتين دون الأخرى ، وإن وجد سببهما في وقت واحد ، مثل أن يشتري بما تجب فيه الزكاة نصاباً من السائمة للتجارة ، ففيه قولان • قال في القديم : تجب زكاة التجارة لأنها أنفع للمساكين ، لأنها تزداد بزيادة القيمة فكان إيجابها أولى • وقال في الجديد : تجب زكاة العين لأنها أقوى لأنها مجمع عليها ، وزكاة التجارة مختلف في وجوبها ، لأن نصاب العين يعرف قطعاً ونصاب التجارة يعرف بالظن فكانت زكاة العين أولى • وقال القاضى أبو حامد : في المسألة قولان سواء اتفق حولهما أو سبق حول أحدهما ، والأول أصح • فإن كان المشتري نخيلاً وقتلنا بقوله القديم ، قوم النخيل والثمرة وأخرج الزكاة عن قيمتهما ، وإن قلنا بقوله الجديد ، لزمه عشر الثمرة ، وهل يقوم النخيل ؟ فيه قولان : أحدهما : لا يقوم لأن المقصود هو الثمار وقد أخرجنا عنها العشر • والثانى : يقوم ويخرج الزكاة من قيمتها لأن العشر زكاة الثمار • فأما الأصول فلم يخرج زكاتها • فوجب أن تقوم وتخرج عنها الزكاة •

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله تعالى : إذا كان مال التجارة نصاباً من السائمة أو الثمر أو الزرع لم يجمع فيه بين وجوب زكاتها التجارة والعين بلا خلاف ، وإنما يجب أحدهما • وفي الواجب قولان (أحدهما) وهو الجديد وأحد قولى القديم : تجب زكاة العين (والثانى) وهو أحد قولى القديم : تجب زكاة التجارة ، ودليل العين أنها أقوى لكونها مجمعة عليها ، ولأنها يعرف نصابها قطعاً بالعدد والكيل • وأما التجارة فتعرف ظناً ، ودليل التجارة أنها أنفع للمساكين ، فإنه لا وقص فيها • فإن قلنا بالعين أخرج السن الواجبة من السائمة ، ويضم السخال الى الأمانات كما سبق في بابها ، وإن قلنا بالتجارة قال النعوى وغيره : يقوم في الثمار الثمرة والنخيل والأرض ، وفي الزرع يقوم الحب والتبن والأرض ، وفي السائمة تقوم مع درها ونسلها وصفها وما اتخذ من لبنها • وهذا تفريع على أن النتاج مال تجارة ، وفيه خلاف سيأتى إن شاء الله تعالى • وعلى هذا القول لا تأثير لنقص النصاب في أثناء الحول تفريعاً على الأصح أن نصاب العرض إنما يعتبر في الحول • ولو اشتري نصاباً من السائمة للتجارة ثم اشتري بها عرضاً

بعد ستة أشهر مثلاً ، فعلى قول اعتبار زكاة التجارة لا ينقطع الحول ،
وعلى قول العين ينقطع ويبتدىء حول زكاة التجارة من حين ملك المرض ،
وهذان القولان فيما إذا ملك نصاب الزكاتين واتفق القولان •

أما إذا لم يكمل الا نصاب أحدهما بأن كان المال أربعين شاة
وتبلغ قيمتها نصاباً من الدراهم والدنانير عند تمام الحول أو كان دون
أربعين شاة وتبلغ قيمتها نصاباً ، فالصحيح وجوب زكاة ما بلغت به
نصاباً ، وبهذا قطع المصنف والأصحاب في معظم الطرق • وقيل في
وجوبها وجهان حكاه الرافعي وهو غلط ، وإذا قلنا بزكاة العين فنقصت
المسألة في أثناء السنة عن نصابها ونقلناها الى زكاة التجارة فهل
يبني حولها على حول العين ؟ أم يستأنف حول التجارة ؟ فيه وجهان
كالوجهين فيمن ملك نصاب سائمة لا للتجارة فاشترى به عرض تجارة
هل يبني حول التجارة على حول السائمة ؟ (أصحهما) يستأنف في
الموضعين ، وإذا أوجبنا زكاة التجارة لنقصان المسألة المشتراة للتجارة
عن النصاب ثم بلغت نصاباً في أثناء الحول بالفتاح ، ولم تبلغ القيمة
نصاباً في آخر الحول ، فوجهان (أصحهما) لا زكاة لأن الحول انعقد
للتجارة فلا يتعين (والثاني) ينتقل الى زكاة العين لامكانها ، فعلى هذا
هل يعتبر الحول من وقت نقص القيمة عن النصاب ؟ أو من وقت تمام
النصاب بالنتاج ؟ فيه وجهان حكاهما البغوي وغيره •

وأما إذا كمل نصاب الزكاتين واختلف القولان بأن اشترى بمتاع
التجارة بعد ستة أشهر نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم
أسامها بعد ستة أشهر ، ففيه طريقان حكاهما المصنف والأصحاب
(أصحهما) وبه قال القاضي أبو حامد وصححه البغوي والرافعي
وآخرون ، وهو نص الشافعي رضي الله عنه أنه على القولين كما لو اتفق
حولهما ، ولأن الشافعي رضي الله عنه لم يفرق ولأنه فرض المسألة
ويبعد اتفاق آخر جزء من حول التجارة مع أول بدو الصلاح (والطريق
الثاني) وبه قال أبو اسحاق وأبو علي بن أبي هريرة وأبو حفص

ابن الوكيل * حكاه عنهما الماوردي وصححه المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وقطع به الجرجاني في « التحرير » أن القولين مخصوصان بما إذا اتفق الحولان * بأن اشترى بعرض للقفنية نصاب مائة للتجارة ، فعلى هذا يقدم أسبقهما حولاً * ففي المثال المذكور يجب زكاة التجارة لسبق حولها * وحجة هذا الطريق أنه أرفق بالمساكين * فان قلنا بطرد القولين فسبق حول التجارة فان غلبنا زكاة التجارة أخذت زكاتها وان غلبنا العين فوجهان حكاهما الرافعي *

(أحدهما) تجب عند تمام حولها ويبطل ما سبق من حول التجارة (وأصحهما) تجب زكاة التجارة عند تمام حولها هذا لثلا يبطل بعض حولها ويفوت على المساكين *

فعلى هذا يستفتح حول زكاة العين بعد انقضاء حول التجارة ، وتجب زكاة العين في جميع الأحوال المستقبلية ، أما إذا اشترى نخيلاً للتجارة فأثمرت أو أرضاً مزروعة فأدرك الزرع ، وبلغ الحاصل نصاباً فهل الواجب زكاة التجارة أو العين ؟ فيه القولان (الأصح) العين فان لم يكمل أحد النصابين أو كمالاً واختلف الحولان ففيه التفصيل السابق ، هذا إذا كانت الثمرة حاصلة عند الشرى ، وبدا المصالح في ملكه ، أما إذا أطلعت بعد الشرى فهذه ثمرة حدثت من شجر التجارة ، وفي ضمها إلى مال التجارة خلاف سيأتي ان شاء الله تعالى (والأصح) ضمها * قال إمام الحرمين : فعلى هذا هي كالحاصلة عند الشرى ، وتنزل منزلة زيادة متصلة أو أرباح متحددة في قيمة العرض ولا تنزل منزلة ربح ينض ليكون فيها الخلاف المعروف في ضم الربح الناض ، وان قلنا : ليست مال تجارة وجبت زكاة العين فيها ، وتختص زكاة التجارة بالأرض والأشخاص *

قال أصحابنا : فان غلبنا زكاة العين أخرج العشر أو نصفه من الثمار والزرروع ، وهل يسقط به زكاة التجارة عن قيمة جذع النخلة

وتبن الزرع ؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد والمحاملى والماوردي والقاضى أبو الطيب وامام الحرمين والسرخسى والبغوى والجمهور . وقال المصنف وصاحب « الثامل » : هما قولان (أحصهما) لا يسقط لأن المخرج زكاة الثمرة ، وبقي الجذع والتبن بلا زكاة ولا يمكن فيها زكاة العين فوجب زكاة التجارة ، كما لو كان للتجارة منفردا . (والثانى) تسقط لأن المقصود هو الثمرة والحب ، وقد أخرج زكاتها ، وفى أرض النخيل والزرع طريقان (أحصهما) وبه قطع الجمهور أنه على الوجهين فى الجذع (والثانى) حكاه البغوى والسرخسى وآخرون من الخراسانيين : تجب الزكاة فيها وجهها واحدا ، لأن الأرض ليست أصلا للثمرة والحب بخلاف الجذع .

قال امام الحرمين : ينبغى أن يعتبر ذلك بما يدخل فى الأرض المتخللة بين النخيل فى المساقاة وما لا يدخل ، فما لا يدخل تجب فيه الزكاة بلا خلاف ، وما يدخل فهو على الطريق ، وهذا الذى قاله الامام احتمالا لنفسه ، وقد صرح بنقله صاحب « الحاوى » فقال : اذا كان فى الأرض بياض غير مشغول بزرع ولا نخل وجبت زكاته وجهها واحدا ، فاذا أوجبنا زكاة التجارة فى الأرض والجذع والتبن ونحوها فلم تبلغ قيمتها نصابا ، فهل تضم قيمة الثمرة والحب اليها لاكمال النصاب ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وآخرون (أحدهما) لا ، لأنه أدى زكاتها (والثانى) تضم لتكميل النصاب فى هذه الأشياء لا لايجاب زكاة أخرى فى الثمرة والحب والأول أصح .

قال الرافعى نقلا عن الأصحاب : واذا قلنا بزكاة العين فزكاها لا يسقط اعتبار زكاة التجارة عن الثمر والحب فى المستقبل ، بل تجب فيها زكاة التجارة فى الأحوال المستقبلية ويكون ابتداء حول التجارة من وقت اخراج العشر لا من وقت بدو الصلاح ، لأنه يلزمه بعد بدو الصلاح تربية الثمار للمساكين ، فلا يجوز أن يحسب عليه زمن التربية ، فأما اذا غلبنا زكاة التجارة فتقوم الثمرة والجذع ، ويقوم فى الزرع

والحب والتبن ، وثقويم الأرض فيهما جميعا ، وستواء اشتراهما مزروعة
للتجارة أم اشترى بذرا وأرضا للتجارة وزرعه فيها ، في جميع ما ذكرنا
ولا خلاف في هذا كله . ولو اشترى الثمار وحدها للتجارة قبل بدو
انصلاح ثم بدا في ملكه جرى القولان في أنه يجب العشر أم زكاة
التجارة ؟ قال البغوي والأصحاب : ولو اشترى أرضا للتجارة فزرعها
ببذر للقنية وجب العشر في الزرع ، وزكاة التجارة في الأرض
بلا خلاف فيهما .

(فسر) لو اتهم نصابا من السائمة بنية التجارة لزمه زكاة العين
إذا تم حولها بلا خلاف ، لأن حول التجارة لا ينمق بالاتهام ، واحتج
البغوي بهذه المسألة السابقة أنه إذا اشترى نخيلا أو أرضا مزروعة
أو سائمة للتجارة ، فوجب نصاب أحدهما دون الأخرى وجبت زكاتها
لامكانها دون الأخرى .

(فسر) قال أصحابنا : إذا اشترت المرأة حليا يباح لها لبسه
للتجارة وجبت فيه الزكاة وإن كانت تلبسه ، كما لو استعمل الرجل
دواب التجارة ، ثم إن قلنا : الحلي المباح لا زكاة فيه وجبت هنا زكاة
التجارة ، بلا خلاف إذا بلغ نصابا ، وإن قلنا : فيه زكاة فهل تجب
هنا زكاة التجارة أم العين ؟ فيه القولان . قال صاحب « الحاوي » :
تظهر فائدتهم في الصيغة أن قلنا بالتجارة اعتبرت الصيغة والا فلا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن اشترى عبدا للتجارة وجبت عليه فطرته لوقتها وزكاة التجارة
لحولها لأنهما حقان يجبان بسببين مختلفين ، فلم يمنع أحدهما الآخر
كالجزاء والقيمة وحد الزنا والشرب) .

(الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه عندنا ، وبه قال مالك ، وقال
أبو حنيفة : لا تجب فيه زكاة الفطر ، واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى ، مع عموم التصوص الثابتة في زكاة فطر العبيد (وقول)

المصنف : كجزاء الصيد والقيمة معناه أن المحرم إذا قتل صيدا مملوكا عليه قيمته لمساكه والجزاء للمساكين ولأنه يكتفى بأحدهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن اشترى للتجارة عرضا لا تجب فيه الزكاة لم يخل أما أن يشتري بعرض أو نقد ، فإن اشتراه بنقد نظرت — فإن كان نصابا — جعل ابتداء الحول من حين ملك النصاب من النقد ويبنى حول العرض الذي اشتراه عليه ، لأن النصاب هو الثمن ، وكان ظاهرا فصار في ثمن السلعة كامنا ، فبنى حوله عليه ، كما لو كان عينا فأقرضه فصار ديناً ، وإن اشتراه بنون النصاب انعقد الحول عليه من حين الشراء ، سواء أكانت قيمة العرض نصاباً أو أقل . وقال أبو العباس : لا ينعقد الحول إلا أن يكون قيمته من أول الحول إلى آخره نصاباً كسائر الزكوات ، والمنصوص في الأم هو الأول ، لأن نصاب زكاة التجارة يتعلق بالقيمة وتقويم العرض في كل ساعة يشق ، فلم يعتبر إلا في حال الوجوب ، ويخالف سائر الزكوات ، فإن نصابها في عينها فلم يشق اعتباره في جميع الحول ، وإن اشتراه بعرض للقيمة نظرت — فإن كان من غير أموال الزكاة — انعقد الحول عليه من يوم الشراء ، وإن اشتراه بنصاب من السائمة ففيه وجهان . قال أبو سعيد الاصطخري : يبنى حول التجارة على حول السائمة ، لأن الشافعي رحمه الله قال في المختصر : ولو اشترى عرضاً للتجارة بدراهم أو دنائير أو بشيء تجب فيه الصدقة لم يقوم عليه حتى يحول عليه الحول من يوم ملك ثمن العرض والدليل عليه أنه ملكه بما يجزى في الحول ، فبنى حوله على حوله ، كما لو اشتراه بنصاب من الأثمان ، وقال أكثر أصحابنا : لا يبنى على حول السائمة ، وتناولوا قوله في « المختصر » ، والدليل عليه أن الزكاة تتعلق بقيمة العرض والماسية ليست بقيمة فلم يبين حوله على حولها ، ويخالف الأثمان لأنها قيمة ، وإنما كانت عينا ظاهرة تخفيت كالعين إذا صارت ديناً) .

(الشرح) النصاب والحول معتبران في زكاة التجارة بلا خلاف ، لكن في وقت اعتباره النصاب ثلاثة أوجه ، وسماها امام الحرمين والغزالي : أقوالاً ، والصحيح المشهور أنه أوجه ، لكن الصحيح منها

منصوص ، والآخرات مخرجان (أخدهما) وهو الصحيح عند جميع الأصحاب ، وهو نصه في « الإلم » أنه يعتبر في آخر الحول فقط ، لأنه يتعلق بالقيمة ، وتقويم العرض في كل وقت يشق ، فاعتبر حال الوجوب وهو آخر الحول ، بخلاف سائر الزكوات ، لأن نصابها من عينها فلا يشق اعتباره (والثاني) وبه قال أبو العباس بن سريج : في جميع الحول من أوله إلى آخره ومتى نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول ، قياسا على زكاة المسائية والنقد . (والثالث) يعتبر النصاب في أول الحول وآخره دون ما بينهما ، فإذا كان نصابا في الطرفين وجبت الزكاة ولا يضر نقصه بينهما ، وهذا الوجه حكاه الشيخ أبو حامد والمحاملي والماوردي والشاشي عن ابن سريج ، ووافق المصنف على حكاية الثاني عن ابن سريج أيضا ابن الصباغ وسبقهما به القاضى أبو الطيب وغيره ، فإذا قلنا بالصحيح فاشتري عرضا للتجارة بشيء يسير جدا انعقد الحول ، فإذا بلغ نصابا في آخر الحول وجبت الزكاة ، ولو كان عرض التجارة دون النصاب فباعه بسلعة أخرى دون نصاب في أثناء الحول فالمذهب أن لا ينقطع الحول . وحكى امام الحرمين فيه خلافا سنذكره في أول الآتى ان شاء الله تعالى .

وأما ابتداء الحول فان ملك عرض التجارة بنصاب من النقد بأن اشتراه بعشرين دينارا أو بمائتي درهم فابتداء الحول من حين ملك ذلك النقد ويبنى حول التجارة عليه ، واحتج له المصنف بأن النصاب هو الثمن ، وكان ظاهرا فصار في ثمن السلعة كامنا فوجب البناء عليه كما لو كان عينا فأقرضه مليئا فصار ديناً ، هذا اذا اشتراه بعين النقد ، فان اشترى في الذمة ودفعه في ثمنه انقطع حول النقد وابتدأ حول التجارة من حين الشرى بلا خلاف ، وان كان النقد الذي اشترى بعينه دون نصاب — فان قلنا بالمذهب : ان النصاب انما يعتبر في آخر الحول — انعقد من حين الشرى ، وان قلنا : يعتبر في الطرفين أو في الجميع لم ينعقد ، ولا خلاف أنه لا ينعقد قبل الشرى ، لأن الثمن لم يكن مال التجارة لنقصه عن النصاب .

وان اشترى بغير نقد فللثمن حالان (أحدهما) أن يكون مما لا زكاة في عينه كالثياب والعبيد ، فابتداء الحول من حين ملك عرض التجارة ان كانت قيمة العرض نصابا أو كانت دونه ، وقبلنا بالصحيح ان النصاب انما يعتبر في آخر الحول (الحال الثاني) أن يكون مما يجب الزكاة في عينه بأن ملك بنصاب من السائمة فوجهان (الصحيح) الذي قاله ابن سريج وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه جميع المصنفين أن حول المسائفة ينقطع وبيتدىء حول التجارة من حين ملك عرض التجارة ولا يبنى لاختلاف الزكاتين قدرا ووقتا بخلاف بناء التجارة على النقد .

وقال أبو سعيد الاصفهري : يبنى على حول المسائفة كما يبنى على النقد ، واحتج له من نص الشافعي رضى الله عنه بقوله في « المختصر » : فان اشترى العرض بدراهم أو دنانير أو شيء يجب فيه الصدقة لم يقوم ، حتى يحول الحول من يوم ملك ثمن العرض . وأجاب الأصحاب عن نصه في « المختصر » بجوابين :

(أحدهما) أن المراد اذا اشترى ماشية ثم اشترى بها عرض التجارة في الحال (والثاني) أن المراد بثمن العرض الدراهم والدنانير خاصة ، وهذا معتاد في كلام الشافعي رضى الله عنه أن يذكر مسائل ، ويعود الجواب أو التفريع الى بعضها ، والله تعالى أعلم . قال أصحابنا : وحول التجارة والنقد يبنى كل واحد منهما على الآخر ، فبناء التجارة على النقد سبق تصويره ، وبناء النقد على التجارة أن يبيع عرض التجارة بنصاب من النقد للقنية ، فيبنى حول النقد على حول التجارة كمكسه .. والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا باع عرض التجارة في أثناء الحول بعرض للتجارة لم ينقطع الحول ، لأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وقيمة الثمن وقيمة الاول واحدة ، وانما انتقلت من سلعة الى سلعة فلم ينقطع الحول ، كمائتي

درهم انتقلت من بيت الى بيت ، وان باع العرض بالدرهم أو الدينير نظرت فان باعه بقدر قيمته بنى حول الثمن على حول العرض ، كما يبنى حول العرض على حول الثمن ، وان باعه بزيادة مثل أن يشتري العرض بمائتين فباعه في أثناء الحول بثلاثمائة ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : يزكى المائتين لحولها ، ويستأنف (الحول للزيادة) قولاً واحداً . وقال أبو اسحاق في الزيادة قولان [أحدهما] يزكيها لحول الأصل لأنه نماء الأصل فيزكى بحول الأصل كالسفال . (والثاني) يستأنف الحول بها لأنها فائدة غير متولدة مما عنده فلا يزكى بحوله كما لو استفاد الزيادة بآرث أو هبة ، فإذا قلنا يستأنف الحول للزيادة نفى حولها وجهان (أحدهما) من حين ينقض لأنه لا يتحقق وجودها قبل أن ينقض (والثاني) من حين يظهر وهو الأظهر لأنه قد ظهر ، فإذا نصر علمنا أنه قد ملكه من ذلك الوقت فان كان عنده نصاب من الدراهم فباعه بالدرهم أو بالدينير — فان فعل ذلك لغير التجارة — انقطع الحول فيما باع ، واستقبل الحول فيما اشترى ، وان فعله للتجارة كما يفعل الصيارف ففيه وجهان (أحدهما) ينقطع الحول لأنه مال تجب الزكاة في عينه فانقطع الحول فيه بالمبادلة كالمشائية (والثاني) لا ينقطع الحول لأنه باع مال التجارة [بمال^(١)] للتجارة ، فلم ينقطع الحول [كما] لو باع عرضاً بعرض) .

(الشرح) قوله : ينقض بكسر النون وفتح الياء ، وفي الفصل مسائل :

(احداها) اذا باع عرض التجارة بعرض للتجارة لم ينقطع الحول بلا خلاف لما ذكره المصنف ، ولأن هذا شأن التجارة .

(الثاني^(٢)) اذا باع العرض بدرهم أو دينير في أثناء الحول ، فان باعه بقدر قيمته وهي رأس المال ، بنى حول الثمن على حول انعرض بلا خلاف ، كما بنى حول العرض على حول الثمن ، وان باعه

(١) كل ما بين المعقوفات ليس في « ش » و « ق » (ط) .

(٢) كذا بالأصل والصواب أنها « المسألة الثانية » (ط) .

بزيادة بأن اشتراه بمائتى درهم فباعه فى أثناء الحول بثلاثمائة ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأصحاب ، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين أن المسألة على قولين (أصحهما) عند الأصحاب أنه يزكى المائتين لحولها ، ويفرد الربح بحول (والثانى) يزكى الجميع بحول الأصل (والطريق الثانى) وبه قال أبو على ابن أبى هريرة وحكاه عنه المساوردى أنه يفرد الربح قولاً واحداً ، فإذا قلنا يفرد الربح بحول ، فعلى ابتدائه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) من حين النضوض (والثانى) من حين الظهور . وهذا الوجه قول ابن سريج ، والأول هو الأصح عند المصنف والأصحاب وهو ظاهر نص الشافعى . هذا إذا أمسك الناض حتى تم الحول ، فلو اشترى به سلعة للتجارة قبل الحول وحال عليها الحول فطريقان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أحدهما) وهو المذهب : أنه كما لو أمسك الناض ، فيكون على الطريقين . (والثانى) القطع بأنه يزكى الجميع بحول الأصل . هذا كله إذا نض قبك تمام الحول فلو نض بعده نظر - أن ظهرت الزيادة قبل تمام الحول - زكى الجميع بحول الأصل بلا خلاف ، وإن ظهرت بعد تمامه فوجهان حكاهما الرافعى (أحدهما) كهذا (والثانى) وهو الأصح : يستأنف للربح حولا .

هذا كله إذا صار المال ناضاً من جنس رأس المال ، بأن كان رأس المال دراهم فباعه بدراهم ، أما إذا صار ناضاً من غير جنسه ، بأن كان رأس المال دراهم فباع العرض بدنانير فيقومها إذا انقضى الحول بالدراهم ، ويزكى ربحها لحول الأصل قولاً واحداً ، كما سنذكره فى العرض أن شاء الله تعالى ، لأن رأس المال إذا كان دراهم لا يقوم فى آخر الحول إلا بها فالدنانير كالعرض . هكذا قطع به البغوى والأكثر ، ونقله الرافعى عن الجمهور . ثم قال : وقيل فى ضم الربح الى حول الأصل الطريقان السابقان ، فيما إذا كان الناض من جنسه ، والمذهب الأول . هذا كله إذا نض مال التجارة وفيه ربح .

أما إذا حصل ربح في قيمة العرض ، ولم ينض بأن اشترى عرضاً بمائتين ولم ينض حتى تم الحول وهو يساوى ثلاثمائة فيحسب زكاة ثلاثمائة عند تمام حول رأس المال بلا خلاف ، سواء أكانت الزيادة في نفس العرض كثمان العبد والجارية والدابة وكبر الشجرة وغيرها أو بارتفاع السوق ، وسواء أكانت الزيادة في القيمة حاصله يوم الشرى أو حدثت قبل الحول بزمان طويل أو قصير ، حتى يوم واحد أو لحظة ، ففي كل هذا يضم الربح الى الأصل ويزكى الجميع لحول الأصل بلا خلاف . هكذا صرح به البغوى وسائر الأصحاب .

ونقل القاضى أبو الطيب في « المجرى » وإمام الحرمين وصاحب « البيان » اتفاق الأصحاب عليه ، واجتجوا بأنه نماء في السلعة فأشبهه النتاج في المسائية . قال امام الحرمين . حكى الأصحاب القطع بهذا لكن من يعتبر النصاب في جميع الأحوال قد لا يسلم وجوب الزكاة في الربح في آخر الحول ، ومقتضاه أن يقول : ظهور الربح في أثناءه كنضوضه ، فيكون فيه الخلاف السابق ، قال : وهذا لا بد منه . قال الرافعى : والمذهب ما سبق (قلت) : وهو كما قال الرافعى . وهذا الذى أبداه امام الحرمين احتمال ضعيف ، لأن هذا المعنى موجود في النتاج ، فان النصاب معتبر في المسائية في جميع الحول بالاتفاق ، والنتاج مضموم الى الأصل . والله أعلم . أما إذا ارتفعت قيمة العرض بعد انتضاء الحول فالربح مضموم الى الأصل في الحول الثانى ، لا فى الأول كالنتاج . وهذا لا خلاف فيه ، صرح به البغوى وآخرون . والله أعلم .

(المسألة (١) الثانية) إذا كان عنده نصاب من الذهب والفضة للقتية فباعه فى أثناء الحول بنصاب من جنسه أو من الجنس الآخر ، فان لم يقم به التجارة انقطع الحول بلا خلاف ، كما لو بادل

(١) كذا بالأصل والصواب أنها « المسألة الثالثة » (ط) .

بالمشائية ، ثم ان لم يقصد الفرار من الزكاة فلا كراهة ، وان قصده كره كراهة تنزيه على المذهب . وقيل : تحريم ، وقد سبقت المسألة في باب زكاة الثمار ، وان باعه بقصد التجارة كالصيرفي ونحوه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأصحاب — وهو ظاهر نص الشافعي — ينقطع الحول في البيع ويستأنف حولاً لما اشتراه ، فان باع الثاني قبل حوله للتجارة انقطع حوله واستأنف حولاً آخر لما اشتراه : وهكذا أبداً (والوجه الثاني) لا ينقطع الحول ، بل يبنى الثاني على حول الأول ، وهذا قول أبي إسحاق المروزي وصححه الشافعي والصحيح ما سبق ، ثم ان المصنف والجمهور حكوماً وجهين كما سبق ، وحكماهما البعوى قولين ، فقال : الجديد ينقطع ، والقديم لا ينقطع .

فسرع

لابن الحداد وشرحه الأصحاب

قال أصحابنا رحمهم الله : اذا ملك عشرين ديناراً فاشتري بها عرضاً للتجارة ثم باعه بعد ستة أشهر من ابتداء الحول بأربعين ديناراً واشتري بها سلعة أخرى ، ثم باعها بعد تمام الحول بمائة دينار ، فان قلنا ان الربح من الناض لا نفرده لحول ، فعليه زكاة جميع المائة لحول الأصل ، وان قلنا : نفرد ، فعليه زكاة خمسين ديناراً لأنه اشتري السلعة الثانية بأربعين ، منها عشرون رأس ماله الذي مضى عليه ستة أشهر ، وعشرون ربح استفاده يوم باع الأول ، فاذا مضت ستة أشهر فقد تم الحول على نصف السلعة فيزكيه بزيادته ، وزيادته ثلاثون ديناراً ، لأنه ربح للعشرين سنتين ، وكان ذلك كامناً وقت تمام الحول . ثم اذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة العشرين الثانية ، فان حولها حينئذ ، ولا يضم اليها ربحها لأنه صار ناضاً قبل تمام حولها ، فاذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة ربحها وهي الثلاثون الباقية ، فان كانت الخمسون التي أخرج زكاتها في الحول الأول ياقية عنده فعليه

زكاتها أيضا للحول الثاني مع الثلاثين ، هذا الذي ذكرناه هو قول [ابن] الحداد تفريعا على أن الناض لا يفرد ربحه بحول •

وحكى الشيخ أبو على وجهين آخرين ضعيفين ضعفهما امام الحرمين والأصحاب (أحدهما) يخرج عند البيع الثاني زكاة عشرين فاذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة عشرين أخرى ، وهى التى كانت ربحا فى الحول الأول ، فاذا مضت ستة أشهر أخرج زكاة الستين الباقية لأنها انما استقرت عند البيع الثانى ، فمنه يبتدىء حولها فيه (والوجه الآخر) أنه عند البيع الثانى يخرج زكاة عشرين ، ثم اذا مضت ستة أشهر زكى الثمانين الباقية ، لأن الستين التى هى ربح حصلت فى حول العشرين التى هى الربح الأول فضمت إليها فى الحول ، ولو كانت المسألة بحالها لكنه لم يبيع السلعة الثانية فيزكى عند تمام الحول الأول خمسين كما ذكرنا ، وعند تمام الحول الثانى الخمسين الثانية ، لأن الربح الأخير ما صار ناضا •

ولو اشترى بمائتين عرضا فباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة واشترى بها عرضا آخر وباعه بعد تمام الحول بستمائة ، فان لم يفرد الربح بحول أخرج زكاة ستمائة ، وان أفردناه أخرج زكاة أربعمائة ، فاذا مضت ستة أشهر زكى مائة ، فاذا مضت ستة أشهر أخرى زكى المائة الباقية • هذا على قول ابن الحداد وهو المذهب ، وأما على الوجهين الآخرين فيزكى عند البيع الثانى مائتين ثم على الوجه الأول اذا مضت ستة أشهر زكى مائة ، ثم اذا مضت ستة أشهر زكى ثلاثمائة ، وعلى الوجه الثانى اذا مضت ستة أشهر من البيع الثانى زكى الأربعمائة الباقية •• والله أعلم •

(فرع) ذكره البندنجى وصاحب « الشامل » و « البيان » وغيرهم : لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها ، فبلغت قيمته فى آخر الحول مائة وخمسين ، وقلنا بالمذهب : أنه ينعقد الحول على ما دون النصاب لزمه زكاة الجميع ، فلو اشترى العرض بمائة ،

فلما مضت ستة أشهر استفاد خمسين درهما من جهة أخرى ، فلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لأن الخمسين المستفادة لم يتم حولها ، لأنها وإن ضمت الى مال التجارة فأنما تنضم اليه في النصاب لا في الحول ، لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه ، فاذا تم حول الخمسين زكى المسائتين . ولو كان معه مائة درهم فاشتري بها عرضا للتجارة في أول المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشتري بها عرضا ، ثم استفاد مائة ثالثة في أول [شهر]^(١) ربيع الأول فاشتري بها عرضا آخر ، فاذا تم حول المائة الأولى فإن كانت قيمة عرضها نصابا زكاهما ، وإن كانت أقل فلا زكاة ، فاذا تم حول المائة الثانية قوم عرضها ، فإن بلغت قيمته مع الأول نصابا زكاهما وإن نقصا عنه فلا زكاة في المال ، فاذا تم حول المائة الثالثة فإن كان الجميع نصابا زكاه والا فلا .

(فسرع) قال البغوي : لو اشترى عرضا بنصاب من الدراهم فصار نائضا في خلال الحول ناقصا عن النصاب ، فإن نض بغير جنس رأس المال ، بأن اشترى عرضا بمائتي درهم فنض بغيره دنائير لم ينقطع الحول ، فاذا تم الحول تقوم الدنانير بالدراهم ، وإن نض بجنس رأس المال بأقل من نصاب بأن باعه بمائة وخمسين درهما فوجها (أحدهما) لا ينقطع الحول كما لو نض بغير جنسه ، وكما لو نقصت قيمة العرض ولم ينض .

(والثاني) ينقطع لأن الحول انعقد على عين الدراهم ، وقد نقص نصابها ، بخلاف ما لو نض من غير رأس المال ، لأن الحول هناك لم ينعقد على عينه إنما انعقد على قيمته ، ونصاب القيمة في خلال الحول لا ينض في زكاة التجارة .

(١) مضي للشارح قوله - وهو قول غيره - بالأزهرى وصاحب «اللسان» وصاحب «القاموس» - أنه لا يقال : شهر كذا إلا في ثلاثة : شهرا ربيع وشهر رمضان (٢) .

ولو أشتري عرضاً للتجارة بمائتي درهم فباعه بعشرين ديناراً فتم الحول وهي في يده قومت الدنانير بالدرهم كالعروض ، فان بلغت قيمتها نصاباً من الدراهم أخرج الزكاة ، والا فهل يسقط حكم الحول أم لا يسقط ؟ حتى اذا بلغت قيمته بعد ذلك بأيام نصاباً لزمه الزكاة ؟ فيه هذا الوجهان ، فان قلنا : يسقط بتبدل الحول فهل تنتقل الزكاة من الدراهم الى الدنانير ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا ، كما لو كان عرضاً ولم تبلغ قيمته نصاباً لا ينتقل الى نقد البلد . (والثاني) ينتقل ويبطل حول الدراهم ، حيث لم يبلغ قيمة ما في يده نصاباً والدنانير في نفسها فاعتبارها بنفسها أولى من اعتبار قيمتها ، فان قلنا تنتقل الزكاة الى الدنانير ، فمن أى وقت يحسب حول الدنانير ؟ فيه وجهان (أحدهما) من وقت التقويم ، لأن حول الدراهم بطل عند التقويم (والثاني) من حين نضت الدنانير . هذا كلام البغوي والوجه الأول أصح . . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا حال الحول على عرض التجارة وجب تقويمه لخراج الزكاة ، فان اشتراه بنصاب من الأثمان قوم به ، لأنه فرع لما اشترى به فوجب التقويم به ، وان اشتراه بعرض للثنية قوم بنقد البلد ، لأنه لا يمكن تقويمه بأصله فوجب تقويمه بنقد البلد ، فان كان في البلد نقدان قوم بأكثرهما معاملة ، وان كانا متساويين نظرت — فان كان بأحدهما يبلغ نصاباً وبالأخر لا يبلغ نصاباً — قوم بما يبلغ به ، لأنه قد وجد نصاباً تنطبق به الزكاة فوجب التقويم به ، وان كان يبلغ بكل واحد منهما نصاباً ففيه أربعة أوجه . (أحدها) أنه يقوم بما شاء منهما ، وهو قول أبي إسحاق وهو الأظهر لأنه لا مزية لأحدهما (١) على الآخر فخير بينهما . (والثاني) يقوم بما هو أنفع للمساكين كما اذا اجتمع في النصاب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم لأنها أكثر استعمالاً (والرابع) يقوم بنقد أقرب البلاد إليه لأن

(١) ضمير الثنية يعود على النقدين (ط) .

التقدين تساويا فجعلنا كالمدومين . فان قومه ثم باعه بزيادة على قيمته قبل اخراج الزكاة ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه زكاة تلك الزيادة لانها زياده حدثت بعد الوجوب فلم تلزمه زكاتها كالسخال الحادثة بعد الحول (والثاني) تلزمه لان الزيادة حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب ، فهو بمنزلة الماتية اذا سمعت بعد الحول ، فانه يلزمه اخراج فرض بسمين ، وان اشتراه بما دون النصاب من الأثمان ففيه وجهان : (أحدهما) يقوم بنقد البلد لأنه ملكه بما لا تجب فيه الزكاة ، فأنسبه اذا ملكه بعرض لتقنية (والثاني) أنه يقوم بالنقد الذي اشتراه به ، لانه أصل يمكن ان يقوم به فيقوم به كما لو كان نصابا ، فان حال الحول على العرض فقوم فلم يبلغ النصاب لم تجب فيه الزكاة . فان زادت قيمته بعد الحول بشهر فبلغت نصابا ففيه وجهان ، قال أبو اسحاق : لا تجب الزكاة حتى يحول عليه الحول الثاني من حين لحال الحول الاول ، لأن الحول يبتدىء من حين الشراء ، وقد تم الحول وهو ناقص عن النصاب ، فلم تنطق به الزكاة ، وقال أبو على ابن أبي هريرة : اذا بلغت قيمته نصابا بعد شهر وجبت فيه الزكاة ، لأنه مضى عليه حول بعد الشراء بشهر وهو نصاب ، فوجبت فيه الزكاة () .

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله : اذا حال الحول على عرض انتجارة وجب تقويمه لخراج الزكاة ، قال أصحابنا : اذا أراد التقويم فلرأس المال أحوال :

(أحدهما) يكون نقدا نصابا بأن اشترى عرضا بمائتي درهم أو عشرين دينارا فيقوم في اخراجه (١) برأس المال ، فان بلغ به نصابا زكاه والا فلا . فلو نقص به عن النصاب وبلغ بنقد البلد نصابا فلا زكاة حتى لو اشترى بمائتي درهم عرضا فباعه بعشرين دينارا — وقصد التجارة مستمر — فحال الحول والاندانير في يده وهي نقد البلد ولا تبلغ قيمتها بالدراهم مائتي درهم فلا زكاة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع جماهير الأصحاب المتقدمين والمتأخرين ، وحكى صاحب

(١) في نسخة : في آخر الحول .

« التقريب » (قولاً غريباً) : أن التقويم أبداً يكون بغالب نقد البلد ، سواء أكان رأس المال نقداً أم لا . وحكى الشيخ أبو حامد الماوردي (١) والرويانى - صاحب « البيان » وغيرهم هذا وجهاً عن ابن الحداد ، وهو مذهب أبى حنيفة ، واحتج له بالقياس على ما لو أتلّف على غيره شيئاً متقوماً ، فإنه يقوم بنقد البلد لا بما اشتراه به . واحتج الأصحاب للمذهب بأن العرض فرع لما اشتراه به ، وإذا أمكن تقويمه بأصله كان أولى بخلاف المتلف فإنه لا أصل له فوجب تقويمه بنقد البلد .

(الحال الثانى) أن يكون نقداً دون نصاب فوجهان (أحدهما) عند الأصحاب يقوم برأس المال لما ذكرناه فى الحال الأولى (والثانى) يقوم بنقد البلد ، وهو قول أبى إسحاق المروزي لأنه لا يبنى حوله على حوله فهو كما لو اشتراه يعرض ، قال البيهقي والرافعى : وموضع انوجهين ما إذا ملك من جنس رأس المال ما يتم به النصاب ، فإن ملك بأن اشترى بمائة درهم عرضاً وهو حينئذ يملك مائة أخرى فلا خلاف أن التقديم يكون برأس المال ، لأنه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول ، وابتداء الحول من ملك الدراهم (قلت) ويجيء فيه القول الذى حكاه صاحب « التقريب » .

(الحال الثالث) أن يملك بالنقدين جميعاً وهذا ثلاثة أضرب (أحدهما) أن يكون كل واحد منهما نصاباً فيقوم بهما جميعاً على نسبة التقسيط يوم الملك ، وطريقة تقويم أحد النقدين بالآخر ، مثل ما لو اشترى العرض بمائتى درهم وعشرين ديناراً فينظر — ان كانت قيمة الدراهم عشرين ديناراً — فنصف العرض مشتري بدنانير ونصفه بدراهم ، وان كانت قيمة الدراهم عشرة دنانير فتلغاه مشتري بدراهم ، وتلغاه مشتري بدنانير ، وهكذا يقوم فى آخر الحول ولا يضم أحدهما الى الآخر فإن نقص كل واحد منهما فى آخر الحول عن النصاب فلا زكاة .

(١) كذا فى « ش » و « ق » وهو خطأ والصواب المروذى (ط) .

وان كان بحيث لو قوم بأحدهما لبلغ نصابا لما سبق في باب زكاة الذهب والفضة أنه لا يضم أحدهما الى الآخر ، ويكون حول كل واحد منهما من حين ملك ذلك النقد •

(والضرب الثاني) أن يكون كل واحد منهما دون النصاب ، فان قلنا بقول أبي اسحاق : ان ما دون النصاب كالعرض يقوم الجميع بنقد البلد ، وان قلنا بالأصح انه كالنصاب فوجهان حكاهما الماوردي (أصحهما) وبه قطع الجمهور : يقوم ما قابل الدراهم بدراهم ، وما قابل الذنانير بدنانير (والثاني) يقوم الجميع بالدراهم لأنه الأصل ونصوص زكاتها صريحة •

(الضرب الثالث) أن يكون أحدهما نصابا والآخر دونه فيقوم ما ملكه بالنقد الذي هو نصاب برأس ماله ، وما ملكه بالنقد الآخر ، فيه ثلاثة أوجه (أصحها) برأس ماله (والثاني) بغالب نقد البلد (والثالث) أنه ان كان فضة قوم بها وان كان ذهب قوم بالفضة أيضا ، وهو الوجه المحكى قريبا عن الماوردي • قال أصحابنا : ويقوم كل واحد منهما في آخر حوله ويكون حول الذي ملكه بنصاب من حين ملك ذلك النصاب ، وحول المملوك بما دون النصاب من حين ملك العرض ، واذا اختلف جنس المقوم به فلا ضم •

(الجال الرابع) أن يكون رأس المال غير نقد ، بأن ملك العرض بغرض قنية أو ملكه بخلق أو نكاح بقصد التجارة ، وقلنا بالمذهب : انه يصير مال تجارة فيقوم في آخر الحول بنقد البلد ، فان كان في البلد نقدان فينظر فان كان أحدهما أغلب قوم بالأغلب ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، سواء أكان دراهم أو دنانير ، فان بلغ به نصابا وجبت زكاته ، وان نقص به عن النصاب وبلغ بنقد آخر غير الغالب نصابا فلا زكاة بالاتفاق • ولو كان في البلد نقدان متشابهان في الرواج ليس أحدهما أغلب من الآخر - فان بلغ بأحدهما نصابا دون الآخر -

قوم بما بلغ به بلا خلاف ، وإن بلغ كل واحد منهما نصابا ففيه أربعة أوجه حكاهما المصنف والأصحاب (أصحاب) عند المصنف والبندنجي وآخرين من الأصحاب - وهو قول أبي إسحاق المروزي - يتخير المسالك فيقوم بما شاء منهما ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر (والثاني) يقوم بالأنفع للمساكين ، كما سبق في اجتماع الحقائق وبنات اللبون (والثالث) يتعين التقويم بالدراهم ، لأنها أكثر استعمالا ولأنها أرفق ، وهو قول ابن أبي هريرة •

واحتج له بأن الدراهم ثبتت زكاتها بالنصوص المتواترة بخلاف الذهب ، قال القاضي أبو الطيب : هذا الاستدلال باطل لأن زكاة الذهب ثابتة بالاجماع ، فلا فرق بينهما (والرابع) يقوم بالنقد الغالب في أقرب البلاد اليه لأنهما تعارضا فصارا كالمعدومين ، فانتقل الى أقرب البلاد •

(الحال الخامس) أن يكون رأس المال نقدا أو غيره بأن اشترى بمائتي درهم عبد قنية فما قابل الدراهم يقوم بها وما قابل العبد يقوم بنقد البلد ، فإن كان النقد دون نصاب عاد الوجهان (الأصح) يقوم برأس ماله (والثاني) بغالب نقد البلد • قال البغوي والرافعي : وكما يجري التقسيط عند اختلاف الجنس ، يجري عند اختلاف الصفة ، بأن اشترى بنصاب دنائير بعضها صحاح وبعضها مكسرة وبينهما تفاوت ، فيقوم ما يخص الصحيح وما يخص المكسور • والله أعلم •

(فرع) إذا قوم العرض في آخر الحول ثم باعه بزيادة على قيمته ، فإن كان البيع بعد اخراج الزكاة فلا شيء عليه في هذه الزيادة عن الحول الأول ، ولكنها تضم الى المال في الحول الثاني • وإن كان البيع قبل اخراج الزكاة فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب (أحدهما) يلزمه زكاة الزيادة لأنها حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب ، فأشبهت المسائية إذا سمعت بعد الحول قبل اخراج

الزكاة فإنه تلزمه سميئة بلا خلاف (وأصحهما) عند القاضي أبي الطيب والأصحاب لا تلزمه زكاة الزيادة لأنها حدثت بعد الوجوب فلم يلزمه زكاتها كالمسحال الحادثة بعد الحول ، ويخالف السمن فإنه وصف تابع • ولو نقصت القيمة بعد أن قومها بعد الحول فباعها بنقص عما قومها به نظر ان نقصت نقصا يسيرا وهو القدر الذي يتغابن الناس به ، لم تلزمه الا زكاة ما بيع به لأن هذا قيمته • وان نقصت نقصا كثيرا لا يتغابن الناس به ، بأن قومها بأربعين دينارا ثم نقصت فباعها بخمسة وثلاثين لزمه زكاة الأربعين التي قوم بها • لأن هذا النقص بتفريطه • هكذا فصله أصحابنا ، وكذا نقله عنهم القاضي أبو الطيب وصاحب « البيان » •

(فسر) إذا حال الحول على العرض فقوم فلم يبلغ قيمته نصابا فلا زكاة في الحال بلا خلاف ، فان زادت قيمته فبلغت بعد ذلك نصابا ففيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب (أحدهما) وحكاها القاضي أبو الطيب عن ابن أبي هريرة والماسرجسي : تلزمه الزكاة عند تمام النصاب ، فيخرج عن الماضي ويكون ابتداء الحول الثاني من هذا الوقت وقد زاد الحول الأول لأنها اذا وجب في اثني عشر شهرا ففي أكثر أولى (والثاني) وهو الأصح عند القاضي أبي الطيب والأصحاب ، وبه قال أبو اسحاق المروزي : لا تجب الزكاة حتى يحول حول ثان ، من حين حال الحول الأول ، لأن الحول الاول انقضى ولا زكاة فيه ، فوجب أن لا يجب شيء حتى يتم الحول الثاني ، ثم ان المصنف وشيخه القاضي ومن تبعهما فرضوا المسألة فيما اذا زاد قيمته فبلغت نصابا بعد الحول بشهر ونحوه ، وقال صاحب « البيان » : متى زادت بعد انحول الأول وقبل تمام الثاني ففيه وجهان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا قوم العرض فقد قال في « الأم » : يخرج الزكاة مما قوم به • وقال في القديم : فيه قولان (أحدهما) أنه يخرج ربع عشر قيمته

(والثاني) يخرج ربع عشر العرض ، وقال في موضع آخر : لا يخرج
إلا العين أو الورق أو العرض ، فمن أصحابنا من قال : فيه ثلاثة أقوال
(أحدهما) يخرج من الذي قوم به لأن الوجوب يتملق به (والثاني)
يخرج من العرض ، لأن الزكاة تجب لأجله (والثالث) يخير بينهما
لأن الزكاة تتعلق بهما فيخير بينهما ، وقال أبو إسحاق : فيه قولان
(أحدهما) يخرج مما قوم به (والثاني) أنه بالخيار ، فقال أبو علي
ابن أبي هريرة : فيه قولان (أحدهما) يخرج مما قوم به (والثاني)
يخرج العرض) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب : زكاة عرض التجارة ربع العشر
بلا خلاف ، ولا وقص فيه كالتقيد ، وفيما يجب أخراجه طرق كما ذكره
المصنف حاصلها ثلاثة أقوال (أصحها) عند الأصحاب ، وهو نمصه في
« الأم » و « المختصر » وهو الجديد ، وبه الفتوى وعليه العمل :
يجب ربع عشر القيمة مما قوم به ولا يجوز أن يخرج من نفس العرض
(والثاني) يجب الإخراج من نفس العرض ولا تجزئ القيمة
(والثالث) يتخير بينهما ، وقد ذكر المصنف دليل الجميع ، والقول الثاني
والثالث قديمان ضعيفان ، وحكى الصيمري طريقا رابعا ، وهو أنه إن
كان العرض حنطة أو شعيرا أو مما ينفع المساكين أخرج منه ، وإن
كان عقارا أو حيوانا فمن القيمة نقدا .

(فسرع) ذكره الأصحاب تفريعا على هذه الأقوال الثلاثة السابقة
قالوا : إذا اشترى بمائتي درهم مائتي قفيز حنطة أو بمائة — وقلنا :
يعتبر النصاب آخر الحول فقط وهو الأصح ، وحال الحول زهي تساوى
مائتين — فعلى الصحيح الجديد عليه خمسة دراهم ، وعلى الثاني
خمسة أقفزة ، وعلى الثالث يتخير بينهما .
(قالوا) : فلو أخر إخراج الزكاة حتى نقصت القيمة فعادت الى

مائة درهم نظر — إن كان ذلك قبل إمكان الأداء — وقلنا لا مكان شرط
للووجب ، فلا زكاة ، وإن قلنا بشرط اللصمان لا للوجوب لزمه على

الجديد الصحيح درهمان ونصف ، وعلى الثانى خمسة أقفزة ، وعلى الثالث يتخير بينهما ، وان كان بعد الامكان لزمه على الجديد خمسة دراهم لأن النقصان من ضمانه ، وعلى الثانى خمسة أقفزة ، ولا يلزمه ضمان نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب ، وعلى الثالث يتخير بينهما . ولو أخر الإخراج فبلغت القيمة أربعمائة - فان كان قبل امكان الأداء ، وقتلنا هو شرط الوجوب - لزمه على الجديد عشرة دراهم ، وعلى الثانى خمسة أقفزة ، وعلى الثالث يتخير بينهما ، وان قلنا شرط فى الضمان لزمه على الجديد خمسة دراهم ، وعلى الثانى خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم ، لأن هذه الزيادة فى ماله ومال المساكين . هذا هو الصحيح عند الأصحاب . وقال ابن أبى هريرة : بكفيه على هذا القول خمسة أقفزة قيمتها خمسة دراهم لأن هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزكاة ، وهى محسوبة فى الحول الثانى ، وعلى الثالث يتخير بينهما ، ولو بلغت الحنطة بعد وجوب الزكاة وقيمتها مائتا درهم فصارت أربعمائة درهم لزمه على الجديد خمسة دراهم ، لأنها القيمة يوم الائتلاف وعلى الثانى خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم . وعلى الثالث يتخير بينهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا دفع الى رجل الف درهم قراضا على أن الربح بينهما نصفان فحال الحول وقد صار ألفين بنيت على أن المضارب متى يملك الربح ؟ وفيه قولان (أحدهما) يملكه بالمقاسمة (والثانى) يملكه بالظهور ، فان قلنا بالأول كانت زكاة الجميع على رب المال ، فان أخرجها من عين المال فمن أين تحسب ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنها تحسب من الربح ، لأنها من مؤن المال فتحسب من الربح كأجرة النقال والوزان والكيل (والثانى) تحسب من رأس المال ، لأن الزكاة دين عليه فى الذمة فى أحد القولين ، فاذا قضاها من المال حسب من رأس المال كسائر الديون (والثالث) أنها تحسب من رأس المال والربح جميعا ، لأن الزكاة تجب فى رأس المال والربح فى حسب المخرج منهما . وان قلنا : ان العامل يملك حصته من الربح بالظهور ، وجب على رب المال

زكاة ألف وخمسمائة وأخراجها على ما ذكرناه ، وتجب على العامل زكاة خمسمائة غير أنه لا يلزمه إخراجها لأنه لا يدري هل يسلم له أم لا ؛ فلم يلزمه إخراج زكاته كالمال الفائب ، فإن أخرج زكاته من غير المال جاز ، وإن أراد إخراجها من المال ففيه وجهان (أحدهما) ليس له ، لأن الربح وقاية لرأس المال فلا يخرج منه الزكاة ، (والثاني) أن له ذلك لأنهما دخلا على حكم الإسلام ووجوب الزكاة) .

(الشرح) عامل القراض لا يملك حصته من الربح إلا بالقسمة في أصح القولين . وفي الثاني يملكها بالظهور ، فإذا دفع إلى رجل نقدا قراضا وهما جميعا من أهل الزكاة فحال عليه الحول - فإن قلنا : العامل لا يملك حصته من الربح إلا بالقسمة - لزم المسالك زكاة رأس المال والربح جميعا ، فإن الجميع ملكه . هكذا قطع به المصنف والأصحاب . وأشار إمام الحرمين إلى احتمال في تخيير الوجوب على المالك في نصيب العامل على الخلاف في المنسوب والموجود لتأكد حق العامل في حصته ، والمذهب ما قاله الأصحاب . قال أصحابنا : وحول الربح مبني على حول الأصل إلا إذا صار ناضيا في أثناء الحول ففيه الخلاف السابق . ثم إن أخرج المالك الزكاة من موضع آخر فذاك ، وإن أخرجها من نفس مال القراض فهو جائز بلا خلاف ، وفي حكم المخرج ثلاثة أوجه مشهورة حكاها المصنف والأصحاب (أصحابها) عند الشيخ أبي حامد والبعوى والجمهور وهو المنصوص : أنه يحسب من الربح كالمؤن التي تلزم المال ، كأجرة جمال وكيال ووزان وغير ذلك ، وكما أن فطرة عبيد التجارة من الربح بلا خلاف ، ونقله البغوى عن نص الشافعى ، وكذا أروش جنياتهم (والثاني) يحسب من رأس المال لأن الزكاة دين على المالك ، فحسب على المالك كما لو أخذ قطعة من المال وقضى بها ديننا آخر (والثالث) يحسب من رأس المال والربح جميعا لأنها تجب فيهما فحسبت فيهما ، ويكون المخرج كطائفة من المال استردها المالك ويقسط عليهما .

(مثاله) رأس المال مائتان والربح مائة فثلثا المخرج من رأس المال وثلثه من الربح • قال الخراسانيون : هذا الخلاف مبنى على أن تعلق الزكاة بالعين أم بالذمة ؟ أن قلنا بالعين فكاللؤلؤ والا فهو استرداد • ومنهم من قال : ان قلنا بالعين فكاللؤلؤ والا فوجهان ، واستبعد امام الحرمين هذا البناء وقال : ليس هو بمرضى • قال : ولا يمتنع اثبات الخلاف على قول تعلق الزكاة بالعين من جهة ثيوع تعلق الزكاة في الجميع • أما اذا قلنا : العامل يملك حصته بالظهور فعلى المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح بلا خلاف ، ولا يلزمه زكاة حصة العامل بلا خلاف •

قال المصنف والأصحاب : وحكم الاخراج والحول كما سبق ، وهو أنه ان بقيت السلعة الى آخر الحول زكى الربح بحول الأصل ، وان نض الربح قبل الحول فهل يضم الى حول الأصل ؟ أم يفرد بحول ؟ فيه الخلاف السابق ، ثم ان أراد اخراج الزكاة من مال القراض من أين يحسب ؟ فيه الأوجه الثلاثة • هذا حكم المسالك • أما العامل على هذا انقول فهل يلزمه زكاة نصيبه من الربح ؟ فيه ثلاث طرق حكاهما الفوراني وامام الحرمين وآخرون (وأصحها) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين ومصاحب « التقريب » والميدلاني وغيرهم القطع بوجوبها ، لأنه مالك قادر على الفسخ والمقاسمة في كل وقت ، والتصرف بعد القسمة في نصيبه ، فلزمه الزكاة • (والثاني) أنه على قول المنصوب والموجود ، لأنه غير متمكن في الحال من كمال التصرف (والثالث) القطع بعدم الزكاة عليه لضعف ملكه وعدم استقراره لاحتمال الخسران فأنشبه المكاتب • وهذه طريقة القفال وضعفها امام الحرمين ، فحصل أن المذهب الايجاب على العامل ، وفي ابتداء حوله في نصيبه خمسة أوجه (أصحها) المنصوص من حين الظهور لأنه ملك من حينئذ •

(والثاني) من حين يقوم المال على المالك لأجل الزكاة لأنه لا يتحقق الربح الا بذلك ، حكاه الشيخ أبو حامد والأصحاب •

(والثالث) حكاه أبو حامد أيضا والأصحاب من حين المقاسمة ،
لأنه لا يستقر ملكه الا من حينئذ ، وهذا غلط وان كان مشهورا ، لأن
حاصله أن العامل لا زكاة في نصيبه لأنه بعد المقاسمة ليس بعامل بل
مالك ملكا مستقرا كامل التصرف فيه ، والتفريع على أنه يملك بالظهور •
فالقول بأنه لا يكون حوله الا من المقاسمة رجوع الى أنه لا زكاة عليه
قبل القسمة •

(والوجه الرابع) حوله حول رأس المال ، حكاه امام الحرمين
والغزالي وغيرهما • وهذا أيضا غلط صريح لأنه حينئذ لم يكن مالكا ،
فكيف يبنى ملكه وحوله على حول غيره ؟ ولا خلاف أن حول الانسان
لا يبنى على حول غيره الا الوارث على قول ضعيف ، لكونه قائما مقام
المورث •

(الخامس) أنه من حين اشترى العامل السلعة ، حكاه البندنجي
وغيره • قالوا : وهو غلط • قال أصحابنا : ثم اذا تم حول العامل ونصيبه
لا يبلغ نصابا لكنه مع جملة المال يبلغ نصابا — فان أثبتنا الخلطة في
النقدين — فعليه الزكاة والا فلا ، الا أن يكون له من جنسه ما يكمل به
النصاب ، وهذا اذا لم نقل ابتداء الحول من المقاسمة ، فان جعلناه
منها سقط اعتبار الخلطة • قال أصحابنا : واذا أوجبنا الزكاة على العامل
لم يلزمه اخراجها قبل القسمة • وهذا هو المذهب وبه قطع المصنف
وسائر العراقيين والجمهور ، فاذا اقتسما زكى ما ءضى ، وفيه وجه أنه
يلزمه الاخراج في الحال لتمكنه من القسمة ، وهو قول صاحب « التقريب »
حكاه صاحب « الايانة » و « البيان » وآخرون عنه ، والصواب الأول
لأن المال ليس في يده ولا تصرفه فلا يكون أكبر من المال الغائب
الذى ترجى سلامته ويخاف تلفه •

قال أصحابنا : فان أخرج الزكاة من موضع آخر فذاك ، وان أراد
اخراجها من مال القراض فهل له الاستقلال به أم للمالك منعه ؟ فيه

وجهاً مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أحدهما) عند جماهير الأصحاب وهو المنصوص يستقل به بغير إذن المالك ، لأن الزكاة وجبت فيه ، ولأنه مقتضى القراض على هذا القول (والثاني) ليس له ذلك وللمالك منعه ، لأن الربح وقاية لرأس المال فله يخرس . قال البندنجي : هذان الوجهان مبنيان على أن الزكاة هل تتعلق بالعين أم بالذمة ؟ ان قلنا بالعين فله ذلك والا فلا . هذا كله إذا كان المالك والعامل من أهل وجوب الزكاة جميعاً ، فأما إذا كان المالك من أهلها دون العامل وقلنا : الجميع للمالك ما لم يقسم فعليه زكاة الجميع . وان قلنا بالقول الآخر فعليه زكاة رأس المال ونصيبه من الربح ، ولا يكمل نصيبه إذا لم يبلغ نصاباً بنصيب العامل ، لأنه ليس من أهل الزكاة فلا تصح خلطته . وأما إذا كان العامل من أهل وجوب الزكاة دون المالك — فإن قلنا : كله للمالك قبل القسمة — فلا زكاة ، وان قلنا : للعامل حصته من الربح ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف السابق ، فإن أوجبناها فذلك إذا بلغت حصته نصاباً أو كان له ما يتم به نصاب ولا تثبت الخلطة ولا يجيء في اعتبار الحول هنا إلا الوجه الأول والثالث ، وليس له إخراج الزكاة من غير المال بلا خلاف لأن المالك لم يدخل في العقد على إخراج زكاة من المال . هكذا قاله الأصحاب . قال الرافعي : والمانع منع ذلك لأنه عامل من عليه الزكاة . والله أعلم .

فروع

في مسائل تتعلق بزكاة التجارة

(احداها) إذا باع عرض التجارة بعد وجوب الزكاة قبل إخراجها ففيه ثلاث طرق (أحدها) وبه قطع جمهور الأصحاب في الطريقتين صحة بيعه قولاً واحداً (والطريق الثاني) فيه الخلاف السابق في بيع غيره من أموال الزكاة قبل إخراجها ، كبيع السائمة والثمرة والحب والنقد بعد وجوب الزكاة قبل إخراجها . حكاه صاحب « البيان » وآخرون (والثالث) ان قلنا : يخرج زكاة التجارة من نفس العرض فهو على الخلاف ، وان قلنا يخرج من القيمة فهو كما لو وجبت شاة في خمس من الأبل فباعها قبل إخراج الشاة ، وفيه طريقتان سبقا في موضعهما ، وهذا

الطريق قاله (١) وحكاه الرافعي ، قال الرافعي : وهذان الطريقان نساذان ، والمذهب القطع بالجواز ، كما قطع به الجمهور ، وسواء باع بمقصد التجارة ، أم بمقصد اقتناء المال ، أم بلا قصد ، لأن تعلق الزكاة به لا يبطل ، وإن صار مال قنية ، كما لو نوى الاقتناء بلا بيع . ولو وهب مال التجارة أو أعنتق عبدها ، قال الرافعي : هو كبيع المسائية بعد وجوب الزكاة فيها ، لأن الهبة والاعتاق يبطلان متعلق زكاة التجارة ، كما أن بيع المسائية يبطل متعلق زكاتها ، قال : ولو باع مال التجارة بعد وجوبها بمصاوبة فقدر المصاوبة كالموهوب ، فإن لم تصح الهبة بطل في ذلك القدر وفي الثاني قولاً تفريق الصفة .

(الثانية) إذا كان مال التجارة حيواناً فله حالان :

(أحدهما) أن يكون مما تجب الزكاة في عينه كتنصيب المسائية وسبق حكمه .

(الثاني) أن لا يجب في عينه كالنبيد والجواري والخيل والحمير والمعلوفة من الغنم ، فهل يكون نتائجها مال تجارة ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحهما يكون ، لأن الولد جزء من أمه ، قالوا : والوجهان فيما إذا لم تنقص قيمة الأم بالولادة ، فإن نقصت بأن كانت قيمتها ألفاً فصارت بالولادة ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الأم بالولد وزكى الألف . ولو صارت قيمة الأم تسعمائة جبرت المائة من قيمة الولد كذا قاله ابن سريج والأصحاب ، قال امام الحرمين : وفيه احتمال ظاهر ومقتضى قولنا : أنه ليس مال تجارة لا يجبر به الأم كالمستفاد بسبب آخر .

قال أصحابنا : وشجار أشجار التجارة كأولاد حيوانها ففيها الوجهان ، فإن لم يجعل الأولاد والثمار مال تجارة فهل يجب فيها في السنة الثانية فما بعدها زكاة ؟ قال امام الحرمين : الظاهر أنا لا نوجب ، لأنه منفصل عن تبعية الأم وليس أصلاً في التجارة ، وأما إذا ضمناها إلى الأصل وجعلناها مال تجارة ففي حولها طريقان (أصحهما) حولها

حول الأصل كنتائج السائمة وكالزيادة المتصلة (والثاني) على قولى ربيع
انفاض فعلى أحدهما ابتداء حولها من انفصال الولد وظهور الثمار .

(اثناثة) حكى البغوى والأصحاب عن ابن الحداد فرعا ووافقوه
عليه وهو اذا اشترى شقصا مشفوعا بعشرين دينارا للتجارة فحال
الحول وقيمته مائة لزمه زكاة مائة ، ويأخذ الشفيع بعشرين ، ولو اشترى
بمائة فحال عليه الحول وقيمته عشرون لزمه زكاة عشرين ويأخذ الشفيع
بمائة ، وحكى امام الحرمين ما ذكره ابن الحداد في المصورة ، ثم قال :
قال الشيخ أبو علي : ومن أصحابنا من خرج قولا أنه لا زكاة عليه ،
لأن ملكه معرض للزوال بتسلط الشفيع عليه ، ولو تصرف في الدار
فتصرفه معرض للنقض من جهة الشفيع بخلاف الصداق ، فان تصرف
المرأة فيه لا ينقض لو فرض فرقة قبل الدخول . قال الامام : وهذا الذي
ذكره ، وان كان يتوجه تفريعه فالوجه أن يستثنى منه قدر عشرين
دينارا ، فان ملكه [والا] كان معرضا للزوال في الشقص فيبذل في مقابلته
عشرون دينارا وعين المال ليست مقصودة في زكاة التجارة ، وانما
المقصود المالية وهي موجودة دائمة في مقدار عشرين دينارا . قال
الامام : ثم ذكر الشيخ أبو علي وجها أن للمشتري أن يقول قد وجبت
الزكاة في مالية الدار فيخرج الزكاة منها ، ويكون ذلك كنقصان صفة في
الشقص فيأخذ الشفيع الباقي بجميع العشرين كما لو نقص بأقة سماوية ،
قال الامام : وهذا الوجه ضعيف لأن نقصه بالزكاة بسبب قصده التجارة
لا في نفسه . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب زكاة المعدن والركاز

(إذا استخرج حر مسلم من معدن في موات أو في أرض يملكها نصاباً من الذهب أو الفضة ، وجبت عليه الزكاة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحرث المزني المعادن القبلية ، وأخذ منه الزكاة ، فإن استخرجها مكاتب أو ذمي لم يجب عليه شيء ، لأنها زكاة والزكاة لا تجب على مكاتب ولا ذمي ، وأن وجدته في أرض مملوكة لغيره فهو لصاحب الأرض ، ويجب دفعه إليه فإذا أخذه مالكه وجبت عليه زكاته) •

(الشرح) هذا الحديث رواه مالك في « الموطأ » عن شيخه ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن غيز واحد من العلماء « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بن الحرث المزني معادن القبلية ، وهي من ناحية الفرع ، فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم » هذا لفظ رواية مالك ، وروى الشافعي عن مالك هكذا ، ثم قال الشافعي : ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا إقطاعه ، فإن الزكاة في المعدن دون الخمس وليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم •

قال البيهقي : هو كما قال الشافعي في رواية مالك ، قال : وقد روى عن ربيعة موصولاً ، فرواه البيهقي عن ربيعة عن الحرث بن بلال ابن الحرث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة ، وأنه أقطع بلال بن الحرث العقيق أجمع ، والمعادن القبلية — بفتح القاف والباء الموحدة — وهذا لا خلاف فيه ، وقد تصحف ، والفرع — بضم الفاء واسكان الراء وبالعين [المهملة] — بلاد بين مكة والمدينة ، وأما المعدن فمشتق من المعدون وهو الإقامة ، ومنه

قوله تعالى : « جنات عدن »^(١) وسمى معدنا لأن الجوهر يعدن فيه ،
أى يقيم ، وقولهم : زكاة المعدن أى زكاة المستخرج من المعدن .

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : أجمعت الأمة على وجوب الزكاة
فى المعدن ، وشرط للذى يجب عليه أن يكون حرا مسلما ، فالمكاتب
والذمى لا زكاة عليهما ، لما سبق فى أول كتاب الزكاة ، وسبق هناك
نيمن بعضه حر وبعضه عبد خلاف وهو جار هنا ، ولو كان المستخرج
عبدا وجبت الزكاة على سيده ، لأن الملك له ولو أمره السيد بذلك ليكون
النيل له قال القاضى أبو الطيب فى « المجرى » والدارمى والبندنجى
وصاحب « التامل » : هو على القولين فى ملك العبد بتملك السيد ،
ناذا قلنا : لا يملك فالملك للسيد وعليه زكاته ، وإن قلنا : يملك فلا زكاة
على السيد لعدم ملكه ، ولا على العبد لضعف ملكه .. والله أعلم .

قال المصنف والأصحاب : إذا كان مواتا أو ملكا للمستخرج فعليه
زكاته ، وإن وجدته فى أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض ، ويجب دفعه
إليه ، فإذا أخذه مالكة لزمه زكاته .

(فخرج) قال أصحابنا : لا يمكن للذى حفر معدن فى دار الاسلام
ولا الأخذ منها كما لا يمكن من الأحياء فيها ، ولكن ما أخذه قبل ازعاجه
يملكه ، كما لو احتطب ، وفيه وجه أنه لا يملكه ، حكاه المساوردى ،
وسنعيده فى فصل الزكاة إن شاء الله تعالى ، والصواب أنه يملك وليس
عليه حق المعدن على المذهب ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين .
وقال جماعة من الخراسانيين : يبنى على أن مصرف حق المعدن ماذا ؟
فإن أوجبنا فيه ربع العشر فمصرفه مصرف الزكوات ، وإن أوجبنا الخمس
فطريقان : المذهب مصرف الزكوات (والثانى) فيه قولان (أحدهما)
هذا (والثانى) مصرف خمس الفى ، وبهذا قال المزنى وأبو حفص
ابن الوكيل من أصحابنا ، حكاه عنهما صاحب « البيان » ، فإن قلنا بهذا

(١) التوبة : ٧٢ ، وسور أخرى .

أخذ من الذمي الخمس ، وإن قلنا بالمذهب : أنه مصرف الزكوات لم يؤخذ منه شيء .

قال المساوردي : فإن قيل إذا كان الذمي ممنوعاً من المعدن كما يمنع من الأحياء فينبغي أن لا يملك ما يأخذه منه ، كما لا يملك ما أحياءه ، والجواب أن ضرر الأحياء مؤبد ، فلم يملك به بخلاف المعدن . قال أصحابنا : ثم على المذهب يشترط النية فيه كسائر الزكوات ، وإذا قلنا : مصرف الفقيه فلا يشترط النية ، ولا خلاف أن المكاتب لا يمنع من المعدن : ولا زكاة عليه ، قال المروزي : فإن قيل : فما الفرق بين أن يجد المكاتب معدناً أو ركازاً فلا زكاة عليه فيه ؟ وبين أن يغنم غنيمة من الكفار فيجب فيها الخمس ؟ فالجواب أنه في الغنيمة يملك أربعة أخماسها أولاً ، ويملك أهل الخمس حينئذ الخمس ، وفي المعدن والركاز يملك كله بالوجود ، ولكن يجب بعد ذلك على الحر إخراج واجبه زكاة والمكاتب لا زكاة عليه فيما ملكه كسائر أملاكه ، وهذا مذهبنا . وقال أبو حنيفة : يلزم المكاتب زكاة المعدن .

(فسرع) قال أصحابنا : ولو اشترى الحر المسلم أرضاً فظهر فيها معدن فهو ملك المشتري ، فإن شاء عمله ، وإن شاء تركه ولا يتعرض له في واحد منهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وجد شيئاً غير الذهب والفضة كالحديد والرصاص والفيروزج والبلور وغيرهما لم تجب فيه الزكاة ، لأنها ليست من الأموال المزكاة ، فلم يجب فيها حق المعدن . وإن وجده دون النصاب لم يلزمه الزكاة لأننا بينا أن ذلك زكاة فلا يجب في غير النصاب ، ولأنه حق يتطرق بالاستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالعشر) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على أن المستخرج من المعدن إذا كان ذهباً أو فضة وجبت فيه الزكاة . وأما غيرهما من الجواهر كالحديد والنحاس

والرصاص والفيروزج والبلور والمرجان والعقيق والزمرد والزبرجد والكحل وغيرها فلا زكاة فيها . هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتبه المشهورة في الجديد والقديم ، وبه قطع جماهير الأصحاب في الطرق كلها . قال الدارمي في « الاستذكار » : قال ابن القطان في وجوب الزكاة فيها قولان قال . ونقل الفيضري^(١) من أصحابنا عن القديم قولين في وجوبها كالزكاة . وحكى الرافعي وجها شاذا منكرا أنه تجب الزكاة في كل مستخرج منه . وقال أبو حنيفة : تجب في المنطعمات كالحديد . وقال أحمد : في كل مستخرج . دليلنا أن الأصل عدم الوجوب ، وقد ثبت في الذهب والفضة بالاجماع ، فلا تجب فيما سواه إلا بدليل صريح ، وهل يشترط لوجود زكاة الذهب والفضة المستخرجين^(٢) من الذهب والفضة النصاب ؟ فيه طريقتان : الصحيح منهما وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجماعات من الخراسانيين : اشتراطه ، ونقل القاضي أبو الطيب في « المجرى » اتفاق الأصحاب عليه (والثاني) حكاه أكثر الخراسانيين والماوردي من العراقيين : فيه قولان (أحدهما) اشتراطه (والثاني) لا . قال أصحاب هذه الطريقة : القولان مبنيان على أن واجبه الخمس أو ربع العشر (أن قلنا) ربع العشر فالنصاب شرط والا فلا ، والمذهب اشتراطه مطلقا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » وبالقياس الذي ذكره المصنف . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن وجد النصاب في دفعات نظرت فإن لم ينقطع العمل ولا النيل - ضم بعضه إلى بعض في اتمام النصاب ، وإن^(٣) قطع العمل لعذر

(١) كذا في « ش » و « ق » ولعله الصيمري (ط) .

(٢) لعله هكذا « المستخرجين من المعدن النصاب » أم من نسخة على

ابن عيسى الحداد .

(٣) في بعض النسخ : وإن انقطع العمل . وعبرة « بغير اختياره » ليست

من النسخة المطبوعة من المذهب (ط) .

[كاستراحة] أو اصلاح الأداة ضم ما يجده بعد زوال العذر الى ما وجده قبله ، وان ترك العمل فيه لغير عذر لم يضم ما وجده بعد الترك الى ما وجده قبله ، وان اتصل العمل وانقطع النيل ثم عاد ففيه قولان ، قال في القديم : لا يضم الثاني الى الأول لأنه اذا لم يضم ما وجده بعد قطع العمل الى ما وجده قبله فلتلا يضم ما وجده بعد قطع النيل [بغير اختياره] وهو المقصود أولى . وقال في الجديد : يضم لأن انقطاع النيل بغير اختياره ، وانقطاع العمل باختياره) .

(الشرح) قال أصحابنا : ليس من شرط نصاب المعدن أن يوجد دفعة واحدة ، بل ما ناله دفعات يضم بعضه الى بعض ، واتصال العمل ان تتابع العمل والنيل . قال الماوردي والبنوي وغيرهما : لا يشترط بقاء المستخرج في ملكه . قال أصحابنا : واتصال العمل هو ادامته في الوقت الذي جرت العادة بالعمل فيه واتصال النيل هو أن لا يحقد المعدن وحقده لا يخرج منه بالعمل شيئاً ، وأما اذا تتابع العمل ولم يتواصل النيل ، بل حقد المعدن زماناً ثم عاد النيل به فان كان زمن الانقطاع يسيراً — ضم أيضاً ووجبت الزكاة اذا بلغ المجموع نصاباً ، وإن كان كثيراً كالبيومين والثلاثة (.فقولان) الصحيح الجديد الضم (والقديم) لا ضم وذكر المصنف دليلهما .

أما اذا انقطع العمل وكان النيل ممكناً بحيث لو عمل [لنال] ثم عاد الى العمل — فان كان القطع بلا عذر — لم يضم سواء طال الزمان أم قصر لأنه معرض ، وان قطع لعذر ضم ، سواء طال الزمان أم لا . ما دام الترك لعذر ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وحكاة الرافعي عن الجمهور . وحكى فيه وجهاً آخر أنه لا ضم . قال :

(١) كانت هذه العبارة في « ش » و « ق » بالفاء وهو خطأ وإنما هي بالقاف قال في « القاموس » : حقد كفرح المعدن : انقطع فلم يخرج شيئاً ، وأحققوا طلبوا من المعدن شيئاً فلم يجدوه . وكذلك قوله : « وحقده الا يخرج منه شيئاً » كانت هكذا « وحقده أن يخرج منه العمل شيئاً » وهو تعبير مخالف للمقصود ومعارض للسياق (ط) .

وفي حد الطول أوجه (أصحابها) الرجوع الى العرف (والثاني) ثلاثة أيام (والثالث) يوم كامل • قال أصحابنا : والأعذار كإصلاح الإكلة وهرب العبيد والأجراء ، وهذه أعذار بلا خلاف • قال الرافعي : وكذلك السفر والمرض على المذهب ، وقيل فيهما وجهان (أصحابهما) عذران (والثاني) لا • وقطع الماوردي والقاضي أبو الطيب والجمهور أنهما من الأعذار • قال أصحابنا : ومتى حكمنا بعدم الضم فمعناه أن الأول لا يضم الى الثاني • وأما الثاني فيضم الى الأول بلا خلاف ، كما يضم الى ما يملكه من غير المعدن •

(فسر) ولو وجد رجلان من المعدن — دون نصابين وبلغ نصابا — فإن قلنا باثبات الخلطة في الذهب والفضة — زكيا زكاة الخلطة ان كانا من أهلها ، والا فلا زكاة عليهما الى أن يكون في ملكه من غيره ما يتم به النصاب •

فسر

في ضم المملوك من المعدن الى غيره مما يملكه الواجد

وهو مفرق في كلام الأصحاب ، وقد لخصه الرافعي واختصرت كلامه ، ومختصره أنه : اذا نال من المعدن دون نصاب — وهو يملك من جنسه نصابا فصاعدا — فاما أن يناله في آخر جزء من حول ما عنده أو بعد تمام حوله أو قبله ففي الحالين الأولين يصير مضموما الى ما عنده ، وعليه في ذلك النقد زكاته ، وعليه أيضا فيما ناله حقه بلا خلاف ، لكن حق النقد ربع العشر وحق المعدن فيه الأقوال : الصحيح ربع العشر • وأما اذا ناله قبل تمام الحول فلا شيء عليه فيما عنده حتى يتم حوله ، وفي وجوب حق المعدن فيما وجدته وجهان (أصحابهما) الوجوب ، وهو ظاهر نصه في « الأم » وصححه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون ، (والثاني) لا يجب ، فعلى هذا يجب فيما عنده ربع العشر عند تمام حوله وفيما ناله ربع العشر عند تمام حوله • أما اذا كان يملكه من جنسه دون نصاب بأن ملك مائة درهم ونال

من المعدن مائة نظر - ان ناله بعد تمام حول ما عنده ففى وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان ، فعلى الأول يجب فى المعدن حق ويجب فيما كان عنده ربع العشر اذا تم حوله من حين كمل النصاب بالنيل ، وعلى الثانى لا يجب شئ فى الجميع حتى يمضى حول من يوم النيل فيجب فى الجميع ربع العشر . وقال أبو على فى « الافصاح » : فيه وجه أنه يجب فيما ناله حقه وفيما كان عنده ربع العشر فى الحال ، لأنه كمل بالنيل وقد مضى عليه حول ، وهذا ضعيف أو باطل ، لأن الذى كان عنده دون نصاب فلم يكن (١) فى حوله (قلت) : وهذا الوجه المنسوب الى أبى على صاحب « الافصاح » : نقله الشيخ أبو حامد والمصنف فى قصل الركاز وغيرهما من الأصحاب عن نص الشافعى واختاروه ورجحوه ، ولكن الأصح الذى اختاره القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما من المحققين أنه لا شئ فيما كان عنده حتى يحول حوله من حين كمل نصاباً . والله أعلم .

وأما اذا ناله قبل تمام حول المائة فلا يجب فى المائة التى كانت عنده شئ بلا خلاف ، ولا يجىء وجه صاحب « الافصاح » ، وأما المائة المأخوذة من المعدن فيجىء فيها الوجهان السابقان ، وهذا التفصيل نقله بعض العراقيين ، ونقل معظمه أبو على السنجى ، ونسبه امام الحرمين الى السهو ، وقال : اذا كان ما يملكه دون نصاب فلا ينعقد عليه حول حتى يفرض له وسط وآخر أو يحكم بوجوب الزكاة فيه يوم النيل ، ولا شك فى بعد القول بوجوب الزكاة فيه للنيل ، لكن الشيخ أبو على لم ينفرد بنقله ولا اختاره حتى يعترض عليه . وانما نقله متعجباً منه منكره .

(قلت) : هذا الذى ذكره امام الحرمين وأبو على والرافعى من الاطراف فى رد الوجه المنقول عن « الافصاح » ، وجعله غلطاً شاذاً لا يعرف ، ليس كما قالوه ، بل هو منصوص كما قدمناه عن نقل المصنف

(١) لمعه « فلم يعمل فى حوله » نسخة السيد على بن عيسى الجداد .

والشيخ أبى حامد وغيرهما ، ولكن الأصح خلافه ، وأما إذا كان الذى عنده مال تجارة ، فيجىء فيه الأحوال الثلاثة وإن كان دون نصاب بلا اشكال ، لأن الحول ينعقد عليه وإن كان دون نصاب ، ولا يعتبر نصابه إلا فى آخر الحول على الصحيح كما سبق فى بابه . فإذا نال من المعدن شيئاً فى آخر حول التجارة ففيه حق المعدن ، وفى مال التجارة زكاة التجارة إن كان نصاباً ، وكذا إن كان دونه وبلغ بالمعدن نصاباً واكتفينا بالنصاب فى آخر الحول ، وإن نال قبل تمام الحول ففى وجوب حق المعدن الوجهان السابقان .

وإن نال بعد تمام الحول نظر - إن كان مال التجارة نصاباً فى آخر الحول - وجب فى النيل حق المعدن لانضمامه الى ما وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يبلغ نصاباً وناله بعد مضى ستة أشهر من الحول الثانى بنى على الخلاف السابق فى باب زكاة التجارة ، أن عرض التجارة إذا قوم فى آخر الحول فنقص عن النصاب ثم زاد بعد ذلك وبلغ نصاباً ، هل تجب فيه الزكاة عند بلوغه نصاباً ؟ أم ينتظر مضى الحول الثانى بكماله ؟ (فإن قلنا) بالأول وجبت زكاة التجارة فى مال التجارة ، وحينئذ يجب حق المعدن فى النيل بلا خلاف (وإن قلنا) بالثانى وهو انتظار مضى الحول الثانى وهو الأصح ففى وجوب حق المعدن الوجهان ، وجميع ما ذكرناه مفرع على المذهب ، وهو أن الحول لا يعتبر فى زكاة المعدن ، وإن اعتبرناه انعقد الحول عليه من حين وجده ، هذا آخر كلام الرافعى رحمه الله ، وقد ذكر المصنف هذه المسائل فى فصل الركاز وفى كلامه مخالفة للراجح فى المذهب ، فليحمل على ما قررناه هنا ، قال أصحابنا : وحكم الركاز فى اتمام النصاب حكم المعدن فى كل ما ذكرناه وفقاً وخلافاً بلافرق .. والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب حق المعدن بالوجود ، ولا يعتبر فيه الحول فى اظهر)

القولين لأن الحول يراد لكمال^(١) النماء ، وبالوجود يصل الى النماء ، فلم يعتبر فيه الحول كالمعشر ، قال في « البويطى » : لا يجب حتى يحول عليه الحول ، لأنه زكاة [في] مال تتكرر فيه الزكاة فاعتبر فيه الحول كسائر الزكوات) .

(الشرح) قوله : تتكرر فيه الزكاة احتراز من المعشر ، وقوله : كسائر الزكوات . لو قال : كزكاة المسائية والنقد لكان أحسن ، لأن قوله : كسائر الزكوات يدخل فيه المعشر و [ما] لا يعتبر فيه الحول ، وهذان القولان في اشتراط الحول مشهوران (والصحيح) المنصوص في معظم كتب الشافعى ، وبه قطع جماعات وصححه الباقر أنه لا يشترط ، بل يجب في الحال ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وعامة العلماء من السلف والخلف (والثانى) يشترط وهو مذهب أحمد والمزنى ، وقال جماعة من الخراسانيين (ان قلنا) فيه الخمس لم يعتبر الحول والا فقولان المذهب أنه لا يشترط .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي زكاته ثلاثة أقوال (أحدها) يجب ربع العشر لانا قد بينا أنه زكاة ، وزكاة الذهب والفضة ربع العشر (والثانى) يجب فيه الخمس لأنه مال تجب الزكاة فيه بالوجود ، فتقدرت زكاته بالخمس كالركاز (والثالث) أنه ان أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس ، وان أصابه بتعب وجب فيه ربع العشر لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض ، فاختلف قدره باختلاف المؤن كزكاة الزرع) .

(الشرح) هذه الأقوال مشهورة ، والصحيح منها عند الأصحاب وجوب ربع العشر ، قال الماوردى : هو نصه (في الأم والاملاء والقديم) قال الرافعى : ثم الذى اعتمده الأكثرون على هذا القول في ضبط الفرق بين المؤنة وعدمها الحاجة الى الطحن ، والمعالجة بالنار

(١) فى بعض النسخ : لتكامل النماء .

والاستغناء عنها ، فما احتاج فربع العشر ، وما أستغنى عنها فالخمس .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب اخراج الحق بعد التمييز كما قلنا في العشر : انه يجب فيه [بعد] التصفية والتجفيف) .

(التشرح) قال أصحابنا : اذا قلنا بالمذهب : ان الحول لا يشترط في زكاة المعدن فوقت الوجوب حصول النيل في يده بترابه ، ووقت الاخراج التخليص والتصفية ، فلو أخرج من التراب والحجر قبل التبقية لم يجزئه ، وكان مضمونا على الساعى ، نص عليه الشافعى [فى المختصر وغيره] واتفق عليه الأصحاب قال الشافعى والأصحاب : [ويلزمه رده . قالوا : فلو اختلفا فى قدره قبل التلف أو بعده فالقول قول الساعى بيمينه ، لأن الأصل براءته مما زاد ، فلو ميز الساعى القدر الذى قبضه وخلصه من التراب أجزأ عن الزكاة ان كان قدر الواجب ، فان كان أكثر استرجع الزيادة ، وان كان أقل لزم المسالك الاتمام ولا شئ للساعى بعمله لأنه متبرع .

واذا تلف فى يد الساعى قبل التمييز وغزمه ، فان كان تراب فضة قوم بذهب وان كان تراب ذهب قوم بفضة ، فان اختلفا فى قيمته فالقول قول الساعى لأنه غارم ، هكذا نقله كله القاضى أبو الطيب فى « المجرد » عن نص الشافعى واتفق عليه الأصحاب ، الا السرخسى فحكى فى « الأملنى » وجها عن أبى اسحاق أنه اذا ميزه الساعى أو المساكين لا يجزئه ، لأنه لم يكن حال الاخراج على هيئة الواجب ، كمن لزمه جذعة ضأن فأخرج سخلة ، فبقيت فى يد المساكين حتى صارت جذعة فانها لا تجزئه . والمذهب القطع بالاجزاء فى مسألة المعدن كما نص عليه وقطع به الجمهور بخلاف مسألة السخلة ، لأنها لم تكن على الصفة الواجبة ، وحق المعدن كان على الصفة لكن مختلط بغيره ، ولو وجب عليه تمر فأخرج رطبا وبقي فى يد الساعى أو المساكين حتى صار تمرا أجزأه ذلك على المذهب ، وبه قطع المساوردى وغيره وحكى

المرخسى فيه وجهين عن أبى إسحاق • قال أصحابنا : ومؤنة التخليص والتقنية على المسالك بلا خلاف ، كمؤنة الجصاد والدياس ، ولا يحسب شيء منها من مال المعدن ، فلو أخرج منه شيئاً في المؤنة كان أثماً ضامناً • قال أصحابنا : فلو تلف بعضه قبل التمييز فهو كتلف بعض المال قبل التمكن ، ولو امتنع من التخليص أجبر عليه • والله أعلم •

فـرـع

في مسائل تتعلق بالمعدن

(احداها) الحق المأخوذ من واجده زكاة عندنا ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وسواء قلنا : يجب فيه الخمس أم ربع العشر ، وقيل : ان قلنا بربع العشر فهو زكاة ، والا فقولان (أصحابهما) زكاة (والثاني) تصرف في مصارف خمس الفئ وهو قول المزني وأبى حفص بن الوكيل من أصحابنا ، وقد سبق (ذلك) عنهما ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وتظهر فائدة الخلاف في مصرفه وفي وجوبه على الذمي كما سبق •

(الثانية) اذا وجد معدن أو ركازا وعليه دين بقدر الموجود أو ينقصه عن النصاب ، ففى منع الدين زكاتهما القولان السابقان في سائر الزكوات ، الأصح لا يمنع •

(الثالثة) قال الشافعى في « المختصر » والأصحاب : لا يجوز بيع تراب المعدن قبل التخليص لا يذهب ولا يفضة ولا يغيرهما ، هذا مذهبنا ، وقال مالك : يجوز ، دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الغرر » ولأن المقصود غير التراب وهو مستور بلا مصلحة له في يقائه فيه ، فلم يجز بيعه كتراب الصاغة ، فان مالكا وافق عليه • واحتج مالك بجواز بيع حنطة مختلطة يشعير ، وأجاب أصحابنا بأنهما مقصودان بخلاف المعدن ، وانما نظير الحنطة المختلطة بيع الذهب مختلطا بالفضة وهو جائز يغيرهما ، قال صاحب « البيان » : قال

أبو اسحاق المروزي : فأما إذا باع تراب المعدن بعد التمييز وأخذ ما فيه من ذهب أو فضة ثم وجد فيه فتات يسير لمالبيع صحيح لأن المختصود نفس التراب دون ما فيه ، قال القاضي أبو الطيب في « المجرد » : يجوز بيع تراب الصاغة إذا لم يكن فيه شيء من الذهب والفضة ، لأنه ينتفع به في جلاء الصفرة .

(الرابعة) في مذاهب العلماء في المعدن • ذكرنا أن المشهور من مذهبنا اختصاص الوجوب بالذهب والفضة ، وأوجب أبو حنيفة في كل منقطع كحديد ونحاس ، وفي الزئبق روايتان ، وأوجب أحمد في كل مستخرج ، ومذهبنا المشهور أن واجب المعدن ربع العشر ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز وأحمد واسحاق وأبي ثور • وقال وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وقال داود والمزني : يشترط ، وهو الواجب عندنا في المعدن زكاة وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : في ، والنصاب عندنا شرط ، وبه قال مالك وأحمد واسحاق وداود ، وقال أبو حنيفة : لا يشترط • والحوال ليس بشرط ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وقال داود والمزني : يشترط ، وهو قول ضعيف للشافعي سبق • قال العبدري من أصحابنا : حق المعدن والركاز وغيرهما من الزكوات لا يجوز للإمام صرفه الى من وجب عليه ، وبه قال مالك • وقال أبو حنيفة : يجوز أن يصرف اليه حق المعدن والركاز دون الزرع وغيره • وقال أحمد : يجوز أن يصرف اليه جميع ذلك ، وأما المكاتب والذمي إذا أخذ من المعدن شيئاً فلا شيء فيه عندنا وبه قال جماهير العلماء • وقال أبو حنيفة : يجب عليهما • ومؤنة تخليص نيل المعدن على المسالك عندنا • وقال أبو حنيفة : منه كأجرة نقل الغنيمة ، وبناءؤه على أصله أنه كالغنيمة وعندنا هو زكاة كمؤنة الحصادين • ولو وجد المعدن في ملكه وجب فيه الحق كما لو وجد في موات ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد • وقال أبو حنيفة : لا يجب كسائر أمواله حتى يحول حول • والله أعلم •

(١) كذا بالأصل ولعل الصواب « وحكاه ابن المنذر عن الزهري وبه قال

أبو عبيد » (هـ) •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب في الركاز الخمس لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وفي الركاز الخمس » ولأنه اتصل إليه من غير نصب ولا مؤنة ، فاحتل فيه الخمس ، ولا يجب ذلك الا على من تجب عليه الزكاة لأنه زكاة ، ولا تجب الا فيما وجد في موات أو مملوك لا يعرف مالكة ، لأن الموات لا مالك له ، وما لا يعرف مالكة بمنزلة مالا مالك له . فأما اذا وجده في أرض يعرف مالكة فان كان ذلك لحربي فهو غنيمة ، وان كان لمسلم أو لعاهد فهو لمالك الأرض ، فان لم يدعه مالك الأرض فهو لمن انتقلت الأرض منه إليه) .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم . والركاز هو المركوز بمعنى المكتوب . ومعناه في اللغة المثبوت . ومنه ركز رحمه يركزه - بضم الكاف - اذا غوره وأثبتته . وهو في الشرع دفين الجاهلية . ويجب فيه الخمس بلا خلاف عندنا . قال ابن المنذر : وبه قال جميع العلماء . قال : ولا نعلم أحدا خالف فيه الا الحسن البصري فقال : ان وجد في أرض الحرب ففيه الخمس ، وان وجده في أرض العرب ففيه الزكاة . دليلنا ما ذكره المصنف . قال الشافعي والأصحاب : لا يجب ذلك الا على من عليه الزكاة ، سواء أكان رجلا أو امرأة ، رشيدا أو سفيها ، أو صبيا أو مجنونا . وحكم وجود العبد ما سبق في المعدن ، ولا يجب على مكاتب وذمى ، وفيهما قول ضعيف ، ووجه أنه يلزمهما . قال صاحب « البيان » : حكاه أبو ثور عن الشافعي أنه يجب على الذمى ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي ، ولم يحك عنه خلافة بل زاد ونقل الاجماع على وجوبه على الذمى . وهذا لفظه في الاشراف ، قال : قال كل من أحفظ عنه من أهل العلم : ان على الذمى في الركاز الخمس ، وبه قال مالك ، وأهل المدينة والثوري وأهل العراق من أصحاب الرأي وغيرهم ، والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وغيرهم . قال : وبه أقول . قال : وهذا يدل على أن سبيل الركاز سبيل الفئ لا سبيل الصدقات ، وهذا الذي نقله ابن المنذر عن الشافعي غريب

مردود • وحكى صاحب « الحاوى » والقاضى أبو الطيب وجهها أن الكافر لا يملك ما يأخذه من المعدن والركاز كما لا يملك بالاحياء ، وهذا غلط ، وقد سبق في أول الباب الفرق بينهما عن صاحب « الحاوى » ، وأما السفينة فيملك الركاز كما يملك الصبى والمجنون • وحكى المساوردى عن سفيان الثورى أن المرأة والعبد والصبى لا يملكون الركاز ، وهذا باطل ، لأن الركاز كسب لواجده ، وهؤلاء من أهل الاكتساب كما يكسبون بالاصطياد والاحتطاب ، وإذا ملكوا بالاكتساب وجبت الزكاة لأنهم من أهلها •

وأما الوضع الذى وجد فيه الركاز فقال أصحابنا له حالان (أحدهما) أن يكون فى دار الاسلام ، فإن وجده فى موضع لم يعمره مسلم ولا ذو عهد فهو ركاز ، سواء أكان مواتا أو من القلاع العادية التى عمرت فى الجاهلية ، وهذا لا خلاف فيه ، وإن وجده فى طريق مسلوكة فالمذهب الصحيح الذى قطع به العراقيون والقفال أنه لقطة ، وقيل ركاز ، وقيل فيه وجهان (أحدهما) لقطة (والثانى) ركاز ، ولو وجده فى المسجد فلقطة • هذا هو المذهب وبه قطع البغوى والجمهور •

قال الرافعى : ويجىء فيه الوجه الذى فى الطريق أنه ركاز وما عدا هذا الموضع (قسيمان) مملوك وموقوف ، والمملوك نوعان له ولغيره ، فالذى لغيره إذا وجد فيه كنزا لم يملكه الواجد ، بل إن ادعاه مالك الأرض فهو له بلايين ، كالأمتعة التى فى داره •

وهذا الذى ذكرناه من كونه بلا يمين متفق عليه ، ونص عليه فى « الأم » ، فإن لم يدعه فهو لمن انتقل اليه منه ملك الأرض ، فإن لم يدعه فلن قبله ، وهكذا حتى ينتهى الى الذى أحيا الأرض فيكون له ، سواء ادعاه أم لا ، لأن بالاحياء ملك ما فى الأرض : وبالبيع لم يزل ملكه عنه ، فإنه مدفون منقول لا يعد جزءا من الأرض فلم يدخل فى البيع ، فإن كان الذى انتقل منه الملك ميتا فورثته قائمون مقامه • فإن قال

بعضهم : هو لورثنا وأباه بعضهم سلم الى المدعى نصيبه وسلك بالباقي ما ذكرناه . وذكر الرافعي هذا الكلام ثم قال : هذا كلام الأصحاب نصريحا وإشارة ، قال : ومن المصريحين بأن الركاز يملك بالاحياء الأرض الغفال ، ورأى امام الحرمين تخريج ملك الركاز بالاحياء على ما لو دخلت ظبية دارا فأغلق صاحبها الباب لا على قصد ضبطها ، وفيه وجهان (أحدهما) لا يملكها لكن يصير أولى بها ، كذلك المحصي لا يملك الكنز لكن يصير أولى به ، والمذهب ما سبق أنه يملكه بالاحياء . فعلى هذا إذا زال ملكه عن الأرض وجب طلبه ورد الكنز اليه لأنه ملكه عن رقبة الأرض ولم يدخل في البيع .

وان قلنا : لا يملكه ويصير أولى به فلا يبعد أن يقال : إذا زال ملكه عن رقبة الأرض بطل اختصاصه . كما أن في مسألة الظبية إذا قلنا : لا يملكها ففتح الباب وأفلتت ملكها من اصطادها (قلت) : وهذا احتمال أبداه امام الحرمين . وقد نقل الامام عن الأئمة أنه يملك الكنز بالاحياء ولا يبطل حقه كالبيع . وهذا هو المذهب المعروف قال الرافعي : فان قلنا : المحصي لا يملك الكنز بالاحياء فإذا دخل في ملكه أخرج الخمس (وان قلنا) يملكه بالاحياء فإذا احتوت يده على الكنز الذي كان في يد المشتري للأرض وقد مضت سنون وجب اخراج خمس الذي كان موجودا يوم ملكه وفيما بعده من السنين الى أن صار في يده هل يلزمه زكاة ربع العشر من الأخماس الأربعة الباقية ؟ فيه الخلاف السابق في الضال والمغصوب ، وفي الخمس كذلك ان قلنا : لا تتعلق الزكاة بالعين ، وان علقناها بها فعلى ما سبق من زكاة المواشي فيما إذا ملك نصابا وتكرر الحال عليه .

(النوع الثاني (١)) أن تكون الأرض مملوكة له ، فان كان أحياءا فما وجد ركازا وعليه خمسة والباقي له ويجب الخمس في وقت دخوله في

(١) والنوع الأول هو في قوله : والمملوك نوعان له ولغيره وهو أحد فرعي القسم الثاني الذي سيأتى به قليل وفي البحث تشابهك وتداخل مانته (ط) .

ملكه كما سبق • هذا هو المذهب • وقال الغزالي : فيه وجهان بناء على احتمال الامام الذي سبق بيانه • والصحيح ما سبق • وان كانت الأرض انتقلت اليه من غيره لم يخل له أخذه ، بل يلزمه عرضه على من ملك الأرض منه ، ثم الذي قبله ان لم يدعه ، ثم هكذا ينتهي الى الجحش كما سبق (القسم (١) الثاني) اذا كانت الأرض موقوفة فالكنتز لمن في يده الأرض ، وكذا ذكره البغوي •

(الحالة الثانية (٢)) أن يجده في دار الحرب ، فينظر ان وجده في موات ، فان كانوا لا يذبون عنه فهو كموات دار الاسلام بلا خلاف . عندنا • وقال أبو حنيفة : هو غنيمة ولا يخمس بل كله للواجد ، وقال مالك : يكون بين الجيش ، وقال الأوزاعي : يؤخذ خمسة والباقي بين الجيش • دليلنا عموم الحديث : « وفي الركاز الخمس » والقياس على الموجود في دار أهل العهد فقد وافقونا فيها ، وان كانوا يذبون عنه ذهبهم عن العمران ، فالصحيح الذي قطع به جماهير الأصحاب في الطريقتين أنه ركاز كالذي لا يذبون عنه لعموم الحديث • وقال الشيخ أبو على النسجي : هو كمواتهم ، وان وجد في موضع مملوك لهم نظر — ان أخذ بقهر وقتال — فهو غنيمة ، كأخذ أموالهم ونقودهم من بيوتهم فيكون خمسة لأهل خمس الغنيمة وأربعة أخماسه لواجدته • واذا أخذ بغير قتال ولا قهر فهو فيء ومستحقه أهل الفيء • وكذا ذكره امام الحرمين •

قال الرافعي : هذا محمول على ما اذا دخل دار الحرب بغير أمان • أما اذا دخل بأمان فلا يجوز له أخذ الكنتز لا بقتال ولا بغيره • كما [أنه] ليس له خيانتهم في أمتعتهم فإن أخذه لزمه رده • قال : وقد نص على هذا الشيخ أبو على قال : ثم في كونه فيئا اشكال لأن من دخل بغير أمان وأخذ

(١) راجع أول قول الرافعي : ويجيء الوجه الذي في الطريق انه ركاز يوما عدا هذا الموضع تسمان : مملوك وموقوف (ط) •
(٢) راجع قول الشارح رحمه الله : وأما الموضع الذي فيه الركاز فقال أصحابنا : له حالان أحدهما : أن يكون في دار الاسلام الخ (ط) •

مالهم بلا قتال : اما أن يأخذه خفية فيكون سارقا ، واما جهارا فيكون
مختلسا ، وكلاهما ملك خاص للسارق والمختلس . قال : وتأبيد هذا
الاشكال بأن كثيرا من الأئمة أطلقوا القول بأنه غنيمة ، منهم الصيدلاني
وابن الصباغ . قلت : وكذا أطلق المصنف وآخرون أنه غنيمة . وحيث
قلنا : غنيمة — فان كان الواجد وجده — اختص بأربعة أخماس وخمسه
لأهل خمس الغنيمة ، وان كان في جيش كان مشتركا بين الجيش نص
عليه الشافعي والأصحاب . قال الشافعي : وهو كالمأخوذ من منازلهم .
قال الدارمي : ولو وجد في قبر جاهلي أو في خربة فهو ركاز .

(فروع) اذا وجد الركاز في دار الاسلام أو في دار أهل العهد
وعرف مالك أرضه (١) لم يكن ركازا ولا يملكه الواجد بل يجب حفظه حتى
يجيء صاحبها فيدفعه اليه . فان أيس من مجيئه كان لبيت المال كسائر
الأموال الضائعة . هكذا نقله الأصحاب . قال صاحب الحاوي : فان
قيل هلا كان لقطة كما لو وجد ضرب الاسلام (فالجواب) أن ضرب
الاسلام وجد في غير ملك فكان لقطة كالنوب الموجود وغيره ، وهذا وجد
في ملك فهو لمالك الأرض في ظاهر الحكم . قال : وما ذكره الشافعي
من اطلاق اللفظ فهو على التفصيل الذي ذكرناه .

(فروع) قال في البيان : قال الشيخ أبو حامد : قال أبو اسحاق
المروزي : اذا بنى كافر بناء وكنز فيه كنزا وبلغته الدعوة وعاند فلم
يسلم ثم هلك وباد أهله فوجد ذلك الكنز كان فيئا لا ركازا . لأن الركاز
انما هو أموال الجاهلية العادية الذين لا يعرف هل بلغتهم دعوة أم لا ؟

(١) كان من أثر عدم احترام ملكية الواجد أو المحي للموات أو مالك
الأرض أنه تجدد كثير من الآثار الكفرية والجاهلية كآثار الفراعنة وكنوزهم
التي نهبها غزاة الفرنجة وتسربت سرا وجبرا الى بلاد أوروبا وملأت متاحفها
وبيوت مترونها لأن القوانين الوضعية تعتبر ما في باطن الأرض ملكا للدولة
ولا حق للواجد أو مالك الأرض في شيء حتى ولا في مكافأة تحل ما سياخذه
اذا اكتشفها عن الحكومة وبيعها ، ولو أن الحكومات اعتبرت شأن الواجد أو المالك
واشتربت منه ما عثر عليه لكان ذلك أخرى أن يكون صوابا . . والله أعلم (هـ) .

فأما من بلغتهم فمالهم في، فخمسه لأهل الخمس وأربعة أخماسه للواجد .
وحكى القاضي أبو الطيب أيضا هذه المسألة كما سبق . قال : لأنه مال
مشارك رجع إلينا بلا قتال ، وإنما يكون الكنز ركازا إذا لم يعلم حاله ،
وهل بلغت الدعوة فيحل ماله ؟ أم لا فلا يحل ؟

(فسرع) قال صاحب « الحاوي » : لو أقطع الإمام إنسانا أرضا
فظهر فيها ركاز فهو للمقطع سواء وجده هو أو غيره لأنه ملك الأرض
بالإقطاع كما يملكها بالشرى وكما لو أحيا أرضا فوجد فيها ركازا فإنه
للمحيا سواء وجده هو أو غيره ، لأنها ملكه . هذا كلامه . ومراده أقطعه
الأرض تملكا لرقبتها ، وكذا قال الدارمي : إذا أقطعه السلطان أرضا
ملكها سواء عمرها أم لا ، فمن وجد فيها ركازا فهو للمقطع ، قال :
وقيل : لا يملكه إلا بالاحياء قال : وهو غلط مخالف لنصه .

(فسرع) لو تنازع بائع الدار ومشتريها في ركاز وجد فيها فقتل
المشتري : هو لى وأنا دفنته ، وقال البائع مثل ذلك ، أو قال : ملكته
بالاحياء أو تنازع معير ومستعير ، أو مؤجر ومستأجر هكذا ، فالقول
قول المشتري والمستعير والمستأجر بأيمانهم ، لأن اليد لهم ، فهو
كالنزاع في متاع الدار ، هذا مذهب الشافعي والأصحاب ، وقال المزني :
القول قول المؤجر والمعير لأنه مالك الأرض ، قال الاصحاب : هذا غلط
لأن الدار وما فيها في يد المستأجر والمستعير ، هذا إذا احتل صدق
صاحب اليد ولو على بعد ، فأما إذا لم يحتل لكون مثله لا يحتل دفنه
في مدة يده فلا يصدق صاحب اليد بلا خلاف .

ولو اتفقا على أنه ركاز لم يدفنه صاحب اليد فهو لصاحب الأرض
بلا خلاف ، ولو وقع نزاع المستأجر والمؤجر أو المعير والمستعير بعد
رجوع الدار إلى يد المالك فإن قال المعير أو المؤجر : أنا دفنته بعد
عود الدار إلى فالقول قوله بيمينه بشرط الامكان ، ولو قال : دفنته
قبل خروج الدار من يدي فوجهان حكاهما إمام الحرمين والغزالي
وآخرون (أحدهما) القول قوله أيضا لأنه في يده في الحالين (وأصحهما)
القول قول المستأجر والمستعير ، لأن المالك اعترف بحصول الكنز

في يده فيده تتسخ اليد السابقة ، ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع كان
انقول قوله •

قال امام الحرمين : ولو وجد ركازا في ملك غيره ، وكان ذلك الملك
مستطرقا يستوى الناس في استطرقه من غير منع ، فقد ذكر صاحب
« التتريب » فيه خلافا قال امام الحرمين : وموضع الخلاف فيه تأمل ،
قال : وظاهر كلامه أنه أورد في حكمين (أحدهما) اذا وجد غير مالك
تلك الساحة الكنز ، ولم يكن مالك الأرض محصيا ابتداء — وجهنا محصيا
— فهل يحل للواجد أخذه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يحل ، لأنه لم
يصادفه في مكان مباح لا اختصاص به لأحد ، وهذا شرط (والثاني)
يحل لأن الملك وان كان مختصا بالاستطراق شائع والمنع زائل وليس
مالك الأرض محصيا • قال الامام : والظاهر عندى أن الواجد لا يملكه ،
وانما الخلاف في حكم التنازع ، فاذا قال كل منهما : أنا وضعته فأيهما
يصدق ؟ فيه وجهان (أحدهما) مالك الأرض لليد على الأرض (والثاني)
الواجد لثبوت يده على الكنز في الحال ، ولو تنازعا قبل اخراج الكنز
من الأرض صدق مالك الأرض بيمينه بلا خلاف •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب إلا في مال جاهلي يعلم أن مثله لا يضرب في الاسلام ،
لأن الظاهر أنه لم يملكه مسلم الى أن وجده ، وان كان من ضرب الاسلام
كالدراهم الأحدية وما عليه اسم المسلمين فهو لقطة ، وان كان يمكن
أن يكون من مال المسلمين ويمكن أن يكون من مال الجاهلية بأن لا يكون
عليه علامة لأحد ، فالمنصوص أنه لقطة لأنه يحتل الامرين فغلب حكم
الاسلام ، ومن أصحابنا من قال : هو ركاز لأن الموضع الذي وجد فيه
موات يشهد بأنه ركاز) •

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله : الكنز الموجود في الموات
ونحوه مما سبق ثلاثة أقسام (أحدها) يعلم أنه من ضرب الجاهلية
بأن يكون عليه اسم للملك من ملوكهم ، أو غير ذلك من العلامات ، فهذا
ركاز بلا خلاف ، فيجب فيه الخمس والباقي لواجده (والثاني) أن يعلم
أنه من ضرب الاسلام بأن يكون عليه اسم ملك من ملوك الاسلام

أو آية أو آيات من القرآن كالدراهم الأحدية — بتخفيف الحاء — وهي التي عليها « قل هو الله أحد » (١) فهذا لا يملكه الواجد بلا خلاف ، بل يلزمه رده إلى مالكه إن علمه ، وإن لم يعلمه فطريقان ، قطع المصنف والجاهل في كل الطرق بأنه لقطة يعرفه واجده سنة ، ثم يملكه إن لم يظهر مالكه .

(الطريق الثاني) حكاه امام الحرمين والبعوى وفيه وجهان (أصحابهما) هذا (والثاني) لا يكون لقطة ، بل يحفظه على مالكه أبدا ، حكاه البعوى عن القفال وحكاه امام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجى ، قال : فعلى هذا يمسكه الواجد أبدا وأن للسلطان حفظه في بيت المال كسائر الأموال الضائعة ، فإن رأى الإمام حفظه أبدا فعل ، وإن رأى اقتراضه لمصلحة فعل ما سنذكره في الأموال الضائعة إن شاء الله تعالى ، وعلى هذا الوجه لا يملكه الواجد بحال . وقال أبو علي : والفرق بينه وبين اللقطة أن اللقطة تسقط من مالكها في مضیعة ، فجوز الشرع لواجدها تملكها بعد التعريف ترغيبا للناس في أخذها وحفظها ، وأما الكنز المذكور فمحرز بالدفن غير مضیع ، فأشبهه الأبل الممتنعة من السباع إذا وجدها في الصحراء ، فإنه لا يجوز أخذها للتملك . قال أبو علي : وهذا نظير من طيرت الريح ثوبا إلى داره أو حجره فإنه لا يملكه بالتعريف ، وقد خالف أبو علي غيره في هذا الاستشهاد ، وقال : الثوب المذكور لقطة يعرف ويملك ، والمذهب ما سبق عن الأصحاب أن الكنز المذكور لقطة .

قال امام الحرمين : ولو انكشفت الأرض عن كنز بسيل ونحوه ، مما أدري ما يقول أبو علي فيه ، وهذا المسال البارز ضائع ، قال : واللاحق بقياسه أن لا يثبت التقاطه للتملك اعتبارا بأصل الوضع ، كما حكينا عنه في مسألة الثوب ، هذا كلام الإمام ، وقد جزم صاحب « الحاوى » ، وصرح بأن ما ظهر بالسيل فوجده انسان كان ركازا

(١) الاخلاص : ١ .

قطعا ، قال : ولو رآه ظاهرا وثبك هل أظهره السيل أم كان ظاهرا بغير السيل ، فهل هو لقطة ؟ أم ركاز ؟ فيه الخلاف الذى سنذكره ان شاء الله تعالى فيما اذا شك هل هو دفن اسلام ؟ أم جاهلية ؟ والله أعلم •

(القسم الثالث) أن لا يكون فى الوجود علامة يعلم أنه من دفن الاسلام أو الجاهلية بأن لا يكون عليه علامة أصلا ، أو يكون عليه علامة وجدت مثلها فى الجاهلية والاسلام أو كان حليا أو اثناء ، ففيه خلاف حكاه جماعة قولين ، وآخرون وجهين ، وحكاها المصنف وآخرون قولاً ووجهاً . والصواب قولان نقل المصنف أحدهما عن نص الشافعى ، وكذا نقله الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والبغوى وآخرون ، ونقل ابن الصباغ وآخرون عن نص الشافعى فى « الأم » أنه ركاز ، وقال صاحب « الحاوى » : قال أصحابنا البصريون : يكون ركازا ، وحكوه عن نص الشافعى ، واتفق الأصحاب على أن الأصح أنه لقطة ، وبه قطع السرخسى فى « الأملاء » والجرجاني فى « التحرير » وآخرون ، وصحبه الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والبغوى والمصنف والباقون ، لأنه مملوك فلا يستباح الا بيقين • وعن الشيخ أبى على السنجى هنا روايتان حكاهما الرافعى (أحدهما) موافقة الأصحاب فى كونه لقطة (والثانية) على وجهين (أحدهما) هذا (والثانى) أنه مال ضائع كما قال فى القسم الثانى • قال الرافعى : واعلم أن الحكم مدار على كونه من دفن الجاهلية لا أنه من ضربهم فقد يكون من ضربهم ويدفنه مسلم بعد أن وجده وأخذه وملكه ، وهذا الذى قاله الرافعى تفريع على الأصح من هذين القولين أن الكنز الذى لا علامة فيه يكون لقطة ، فأما اذا قلنا بالقول الآخر انه ركاز فالحكم مدار على ضرب الجاهلية • • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب حق الركاز فى الأثمان • وفى غير الأثمان قولان) قال فى التقديم (يجب فى الجميع لأنه بحق مقدر بالخمس فلم يختص بالأثمان

كخمس الغنيمة • وقال في الجديد : لا يجب لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاختم بالاثمان كحق المعدن ولا يعتبر فيه الحول • لأن الحول يعتبر لتكامل النماء ، وهذا لا يتوجه^(١) في الركاز وهل يعتبر فيه النصاب ؟ فيه قولان • قال في القديم : يخمس قليله وكثيره لأن ما خمس كثيره خمس قليله كالغنيمة (وقال في الجديد) لا يخمس ما دون النصاب ، لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كحق المعدن) •

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن الركاز إذا كان ذهباً أو فضة وجب فيه الخمس سواء أكان مضروباً أو غيره • وفي غيرهما طريقان حكاهما البغوى وآخرون (أصحابهما) عند البغوى القطع بأنه لا يجب • وأصحهما وأشهرهما وبه قال المصنف والأكثرين في المسألة قولان (أصحابهما) باتفاقهم وهو نصه في « الأم » و « الاملاء » من كتبه : الجديد لا يجب (والثانى) يجب وهو نصه في القديم والبويطى من الجديد ، نص عليه في موضعين من كتاب الزكاة في البويطى وأما الحول فلا يشترط فيه بلا خلاف • ونقل الماوردى فيه الإجماع • وأما النصاب ففيه طريقان حكاهما البغوى (أصحابهما) عنده اشتراطه قطعاً وأصحهما وأشهرهما وبه قطع الجمهور : فيه قولان (الصحيح الجديد) اشتراطه (والقديم) لا يشترط • والحاصل أن الحول لا يشترط بلا خلاف ، وكونه نصاباً ذهباً وفضة شرط على المذهب ، قال أصحابنا : وقول الشافعى : (لو كتبت أنا الواجد لخمس القليل والكثير ، ولو وجدت فخارة لخمسها) محمول على الاحتياط والورع لا أنه واجب • قال أصحابنا : وإذا أوجبنا الخمس من غير الذهب والفضة أخذ خمس الموجود لا قيمته • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فعلى هذا — يعنى إذا شرطنا النصاب — إذا وجد مائة درهم ، ثم وجد مائة أخرى ، لم يجب الخمس في واحد منهما ، وإن وجد دون

(١) في بعض النسخ (لا يوجد) بدل (لا يتوجه) (ط) •

النصاب وعنده نصاب من جئسه - نظرت فان وجد الركاز مع تمام
 الحول في النصاب الذي عنده - ضمه الى ما عنده وأخرج الخمس من
 الركاز وربيع العشر من النصاب ، لأن الحول لا يعتبر في الركاز فيصير
 الركاز مع النصاب كالزيادة مع نصاب حال الحول عليهما • وان وجده
 بعد الحول على النصاب ضمه عليه ، لأن الحول قد حال على ما معه ،
 والركاز كالزيادة التي حال عليها الحول ، وان وجده قبل الحول على
 النصاب لم يخمس ، لأن الركاز كبعض نصاب حال عليه الحول ، واذا
 تم حول البعض ولم يتم حول الباقي لم تجب الزكاة ، فاذا تم حول
 النصاب أخرج زكاته ، واذا تم حول الركاز من حين وجده أخرج منه
 ربع العشر وسقط الخمس •

فاما اذا كان الذي معه أقل من النصاب فان كان وجد الركاز قبل
 تمام الحول على ما معه لم يضم اليه ، بل يستأنف الحول عليهما من
 حين تم النصاب ، فاذا تم الحول أخرج الزكاة ، وان وافق وجود الركاز
 حال حول الحول ، فالمنصوص في « الأم » أنه يضم الى ما عنده •
 فاذا بلغ النصاب أخرج من الركاز الخمس ، ومن الذي معه ربيع العشر ،
 لأن الركاز لا يعتبر فيه الحول فيجعل كالموجود معه في جميع الحول ،
 ومن أصحابنا من قال : لا يضم بل يستأنف الحول عليهما من حين تم
 النصاب ، فاذا حال الحول أخرج عنهما ربيع العشر •

(الشرح) هذا الفصل الى آخر الباب سبق شرحه واضحا في
 فصل المعدن ، واتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن في تنعيم
 النصاب وجميع هذه التفريعات سواء ، وفاقا وخلافا بلا فرق ، هذا
 اذا شرطنا النصاب كما ذكره المصنف ، ولكن في كلام المصنف مواضع
 جزم بها على خلاف الأصح ، وقد بيناه هناك ، فالذهب الذي عليه
 الاعتماد ما أوضحناه هناك واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على
 هذه المسألة التي ذكرها المصنف أنه اذا وجد من الركاز مائة درهم ،
 ثم وجد مائة أخرى أنه لا يجب الخمس في واحد منهما ، بل ينعقد
 الحول عليهما من حيث كمل النصاب • فاذا تم لزمه ربيع العشر كسائر
 النقود التي يملكها • وهذا تفريع على المذهب • وهو اشتراط النصاب
 في الركاز • والله أعلم •

(فسرع) في مسائل تتعلق بالركاز (أحداها) قال أصحابنا :
 يحكم الذمى في الركاز حكمه في المعدن كما سبق . فلا يمكن من أخذه
 في دار الاسلام . فان وجده ملكه على المذهب . وبه قطع الجمهور .
 وفيه وجه قدمناه عن حكاية صاحب « الحاوي » أنه لا يملكه . وهو
 احتمال لامام الحرمين . لأنه كالحاصل للمسلمين . فهو كمالهم الضائع .
 فاذا قلنا بالمذهب فأخذه ففي أخذ حق الركاز منه الخلاف السابق
 في حق المعدن .

(الثانية) لو وجد في ملكه ركاز فلم يدعه . وادعاه اثنان فصدق
 أحدهما . سلم اليه . ذكره الدارمي عن ابن القطان . وقاله غيرهما
 وهو ظاهر .

(الثالثة) اذا وجد من الركاز دون النصاب ، وله ذين يجب
 فيه الزكاة يبلغ به نصابا ، وجب خمسي الركاز في الخال ، فان كان
 ماله غائبا أو مدفونا أو وديعة أو ذينا — والركاز ناقص لم يخمس
 حتى يعلم سلامة ماله وحينئذ يخمس الركاز الناقص عن النصاب سواء
 بقى المال أم تلف اذا علم وجوده يوم حصول الركاز .

(الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : يجب صرف خمس الركاز
 مصرف الزكوات . وهو زكاة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور في
 الطريقتين ، وحكى الخراسانيون قولاً أنه يصرف مصرف خمس خمس
 الفى . وحكاه صاحب « الحاوي » والقاضى أبو الطيب ومن تابعهما
 وجها عن المزنى وأبى حفص بن الوكيل من أصحابنا .

(الخامسة) قال الماوردي والدارمي : اذا وجد ركازا فأخرج
 خمسة ثم أقام رجل بينة أنه ملكه ، فلصاحب البينة استرجاع الركاز
 من واجده مع خمسة المخرج . وللواعد أن يرجع بالخمس على الامام
 ان كان دفعه اليه . وللامام أن يرجع به على أهل السهمان ان كان
 باقيا في أيديهم . فان لم يكن باقيا في أيديهم أو كان تالفا في يد الامام
 بغير تفريط ضمنه في مال الزكاة . وان تلف في يده بتفريط أو خيانة
 ضمنه في ماله .

(السادسة) في مذاهب العلماء في مسائل من الركاز ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا اشتراط النصاب • وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يشترط وهو أصح الروايتين عن مالك وحكاه ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأصحاب الرأي قال : وبه قال جل أهل العلم • قال : وهو أولى بظاهر الحديث • والمشهور من مذهبنا أنه لا يجب حق الركاز في غير ذهب ونفضة • وقال أبو حنيفة : يجب في كل موجود ركاز وهو أصح الروايتين عن مالك وأحمد • ونقله ابن المنذر عن مالك وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأصحاب الرأي وجهاهير العلماء قال : وبه أقول • وأما الذي فقد قدمنا أن المشهور من مذهبنا أنه لا شيء عليه في الركاز وهو المعروف من نصوص الشافعي والأصحاب • ونقل ابن المنذر الإجماع على أن عليه الخمس كالمسلم • ونقله عن الشافعي وغيره كما قدمنا حكايته عن ابن المنذر • والركاز الموجود في موات دار أهل العهد يملكه واجده عندنا كموات دار الإسلام • قال المبرد : وبهذا قال أكثر الفقهاء • قال مالك : يكون لأهل الأرض لا للواجد وأما الموجود في دار أهل الحرب فركاز عندنا وعند الباقيين • لكن يجب فيه الخمس عندنا وعند الجمهور •

وقال أبو حنيفة : هو غنيمة ولا شيء فيه بل كله لو اجمعه بناء على أصله أن من غنم وحده فلا خمس عليه • ومصرف الركاز مصرف الزكاة عندنا • وقال أبو حنيفة : مصرف الفئ وهو رواية عن أحمد • وبه قال المزني وابن الوكيل من أصحابنا كما سبق قريبا • والركاز الموجود في دار أو أرض مملوكة يكون لساكنه عندنا إذا ادعاه كما سبق • وبه قال أبو حنيفة ومحمد • وقال الحسن بن صالح وأبو يوسف وأبو ثور : يكون لو اجمعه • والله أعلم •



باب زكاة الفطر

يقال : زكاة الفطر ، وصدقة الفطر ، ويقال للمخرج : فطرة — بكسر
الفاء — لا غير ، وهي لفظة مولدة لا عربية ولا معربة ، بل اصطلاحية
للفقهاء ، وكأنها من الفطرة التي هي الخلقة ، أى زكاة الخلقة ، وممن
ذكر هذا صاحب « الحاوى » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(زكاة الفطر واجبة لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : « فرضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس ،
صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، على كل ذكر وأنثى ، حر وعبد من
المسلمين ») .

(الشرح) حديث ابن عمر رواء البخارى ومسلم ، وزكاة الفطر
واجبة عندنا وعند جماهير العلماء ، وحكى صاحب « البيان » وغيره
عن ابن اللبان من أصحابنا أنها سنة وليست واجبة ، قالوا : وهو
قول الأصم وابن عليه (١) . وقال أبو حنيفة : هي واجبة وليست بفريضة
بناء على أصله أن الواجب ما ثبت بدليل مطلق والفرض ما ثبت بدليل
مقطوع . وعذهبنا أنه لا فرق وتسمى واجبة وفرضا ، دليلنا حديث

(١) يعنى اسماعيل بن ابراهيم ابن عليه ، وعليه أمه . وكان اسماعيل يقول :
من قال عنى اسماعيل ابن عليه فقد اغتابنى . والمقصود أن قائل وجوب زكاة
الفطر منسوخ انما هو اسماعيل ابن عليه وأبو بكر بن كيسان الأصم وأشهب
صاحب مالك وابن اللبان من الشافعية ، قال الحافظ ابن حجر : ويتمقب بأن
فى إسناده راويا مجهولا وعلى تقدير الصحة فلا دليل على النسخ لاحتمال
الاكتفاء بالأمر الأول لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ومنهم من
أول الحديث القاضى بالافتراض فحمل فرض على معنى قدر . قال ابن حقيق
العبد : وهو أصل فى اللغة لكن نقل فى عرف الشرع الى الوجوب والحمل عليه
أولى . قال السندي : هذا الحديث يضعف الافتراضى تطعيا ويؤيد القول بأنه
غنى وهذا هو مراد الحنفية بقولهم : أنه واجب (ط) .

'بن عمر مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله • وأما حديث أبي عمار (١) عريب — بفتح العين المهملة — ابن حميد عن قيس بن سعد بن عبادة قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله » رواه النسائي وابن ماجه • فهذا الحديث مداره على أبي عمار ، ولا يعلم حاله في الجرح والتعديل ، فان صح فجوابه أنه ليس فيه إسقاط الفطرة لأنه سبق الأمر به ، ولم يصرح بإسقاطها ، والأصل بقاء وجوبها •

(وقوله) : « لم يأمرنا » لا أثر له لأن الأمر سبق ، ولا حاجة أنى تكراره ، قال البيهقي : وقد أجمع العلماء على وجوب صدقة الفطر ، وكذا نقل الإجماع فيها ابن المنذر في « الاشراف » ، وهذا يدل على ضعف الرواية عن ابن علية والأصم وان كان الأصم لا يعتد به في الإجماع كما سبق في كتاب الطهارة • • والله أعلم •

قال صاحب « الحاوي » في وقت شرع وجوب الفطرة على وجهين (أحدهما) وهو قول أصحابنا البغداديين أنها وجبت بما وجبت به زكاة الأموال ، وهو الظواهر التي في الكتاب والسنة لعمومها في الزكاتين • (والثاني) قاله أصحابنا البصريون أنها وجبت بغير ما وجبت به زكاة الأموال وأن وجوبها سابق لوجوب زكاة الأموال ، لحديث قيس بن سعد المذكور ، واختلف هؤلاء هل وجبت بالكتاب ؟ أم بالسنة ؟ فقيل : بالسنة لحديث قيس ، وحديث ابن عمر وغيرهما ، وقيل بالقرآن وانما السنة مبينة • • الله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب ذلك الا على مسلم • فاما الكافر فانه ان كان اصليا لم تجب عليه للخبر ، وان كان مرتدا قطي ما ذكرناه في أول الكتاب من

(١) عريب بن حميد الهمداني الذمعي — بضم الدال — أبو عمار الكوفي روى عن علي وعنه القاسم بن مخيمرة وثقه أحمد (ط) •

الاقوال الثلاثة • وأما المكاتب فالذهب أنها لا تجب عليه • لأنه لا يلزمه زكاة المال • فلا يلزمه زكاة الفطر كالكافر • ومن أصحابنا من قال : تلزمه لأن زكاة الفطر تابعة للنفقة • ونفقته على نفسه • فكذلك فطرته • وهذا يبطل بالذمى فإن نفقته على نفسه ولا تلزمه الفطرة • ولا تجب الا على من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وقت الوجوب ما يؤدي في الفطرة • فان لم يفضل عن نفقته شيء لم تلزمه لأنه غير قادر • فان فضل بعض ما يؤديه ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه لأنه عدم بعض ما يؤدي به الفرض فلم يلزمه • كما لو وجبت عليه كفارة وهو يملك بعض (١) رقبة (والثاني) يلزمه ، لأنه لو ملك نصف عبد لزمه نصف فطرته • فإذا ملك نصف الفرض لزمه أخراجه في فطرته (٢) •

(الشرح) قال أصحابنا : شروط وجوب الفطرة ثلاثة : الاسلام والحرية واليسار (فالأول) الاسلام فلا فطرة على كافر أصلى عن نفسه ، ولا عن غيره ، الا اذا كان له عبد مسلم ، أو قريب مسلم ، أو مستولدة مسلمة ، ففي وجوب فطرتهم عليه وجهان (أحدهما) يجب ، وهما مبنيان على أن من لزمه فطرة غيره هل تجب على المؤدى ابتداء ؟ أم على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى ؟ وفيه وجهان مشهوران • وقد ذكرهما المصنف في الفصل الذى بعد هذا وهناك نوضحهما ان شاء الله تعالى •

(فان قلنا) يجب قال امام الحرمين : لا صائر الى أن المتحمل عنه ينوى ، بل يكفي اخراج الكافر ونيته ، لأنه المكلف بالاخراج ، ولو أسلمت ذمية تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة في حال تخلف الزوج ، ثم أسلم قبل انقضاء العدة ففي وجوب نفقتها في مدة التخلف خلاف مذكور في كتاب النفقات • فان لم نوجبها فلا فطرة ، والا فالفطرة على هذا الخلاف في عبده المسلم ، الأصح الوجوب ، ذكره امام الحرمين وغيره ، هذا كله في الكافر الأصلى • وأما المرتد فقال المصنف والأصحاب : فطرته كزكاة ماله وفيها ثلاثة أقوال سبقت في أول كتاب الزكاة ، وهي

(١) في بعض النسخ (نصف) بدل (بعض) •

مبنية على بقاء ملكه وزواله وفيه ثلاثة أقوال (أحدها) يزول فلا تجب
زكاة ولا فطرة (والثاني) يبقى فيجبان (والثالث) وهو الأصح أنه
موقوف ، فان عاد الى الاسلام تبينا بقاءه فيجبان والا فلا .

وحكم فطرة الرقيق المرتد حكم فطرة السيد المرتد ، ففيها الأقوال ،
ذكره الماوردي وغيره وهو ظاهر ، هذا كله في مطالبة الكافر بالخراج
في الدنيا ، وأما أصل الخطاب فهو مخاطب بالزكاة والفطرة وبسائر الفروع
على الصحيح بمعنى أنه يزداد في عقوبته بسببها في الآخرة ، وقد سبقت
المسألة موضحة في أول كتاب الصلاة ، وقد نقل الماوردي وغيره
الاجماع أن الكافر لا فطرة عليه لنفسه (الشرط الثاني) الحرية فليس
على الرقيق فطرة نفسه ولا فطرة غيره ، ولو ملكه السيد عبداً وقلنا
يملكه سقطت فطرته عن سيده لزوال ملكه ، ولا تجب على الممتلك
لضعف ملكه ، هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب كلهم الا الماوردي
والسرخسي : فحكيا قولاً أنها تجب على السيد ، وإن قلنا : يملكه العبد ،
قال السرخسي : هذا قول أبي اسحاق المروزي ، لأنه قادر على انتزاعه ،
وهذا شاذ باطل .

(وأما) المكاتب فحاصل ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي
بعده ثلاثة أوجه ، وهي مشهورة ، وبعض الأصحاب يسميها أقوالاً ، وهي
متردة بين الأقوال والأوجه (أصحابها) باتفاق الأصحاب ، وهو المنصوص
في كتب الشافعي : أنه لا فطرة عليه ولا على سيده عنه ، لأن ملكه
ضعيف ، وبسببه لا تلزمه نفقته (والثاني) تجب على المكاتب في كسبه
تبعاً للنفقة (والثالث) تجب على السيد عنه ، حكاه أبو ثور عن
الشافعي ، لأن المكاتب عبداً ما بقى عليه درهم وإنما سقطت النفقة عن
السيد لاستقلال المكاتب باكتسابه ، ولأنها تكثر ، قال أصحابنا : والخلاف
في أن المكاتب هل عليه فطرة نفسه ؟ تجري في أنه هل يلزمه فطرة
زوجته وعبيده ؟ والصحيح لا يلزمه ، ونقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب
على أن فطرة زوجته وعبيده كنفسه ، وفي وجوبها الخلاف ، الصحيح

لا تلزمه ، وأما المدبر والمستولدة فكالغن فتجب لطرته على سيده لا على نفسه وأما من بعضه حر وبعضه رقيق فتجب لطرته بلا خلاف ، وتكون عليه وعلى مالك بعضه ان لم تكن مهايأة ، وسيأتى أيضا في الفصل انذى بعد هذا ان شاء الله تعالى .

(الشرط الثالث) اليسار ، فالمعسر لا فطرة عليه بلا خلاف ، قال المصنف والأصحاب : والاعتبار باليسار والاعسار بحال الوجوب ، فمن فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه صاع فهو موسر ، وان لم يفضل شيء فهو معسر . ولا يلزمه شيء في الحال ، ولا يستقر في ذمته فلو أيسر بعد ذلك لا يلزمه الاخراج عن الماضي بلا خلاف عندنا ، سواء أيسر عقب وقت الوجوب بلحظة أو أكثر وبه قال الشافعى والأصحاب ، لكن يستحب له الاخراج ، وحكى أصحابنا عن مالك أنه ان أيسر يوم العيد لزمه واحتج أصحابنا بأن الاسلام واليسار شرطان للوجوب ، وقد أجمعنا على أن طرأ ان الاسلام لا يقتضى الوجوب . فكذلك اليسار والله أعلم . وان فضل بعض صاع فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) عند الأصحاب يلزمه اخراجه ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة لقوله صلى الله عليه وسلم : « واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى من رواية أبى هريرة واتفق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه ، ونقله صاحب « الحاوى » عن نص الشافعى قال : والوجه الآخر القائل بأنه لا يلزمه قياسا على بعض الرقبة غلط ، لما ذكرناه من الحديث والقياس ، والفرق بينه وبين الكفار من وجهين (أحدهما) أن لها بدلا (والثانى) أن بعض الرقبة لا يؤمر باخراجه في موضع من المواضع وبعض الصاع يجب بالاتفاق على من يملك نصف عبد ونصفه لمعسر . والله أعلم .

(فرع) قال الرافعى رحمه الله : ومن فضل من قوته وقوت من عليه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرج في العشرة من أى جنس كان من المال فهو موسر ، قال : ولم يذكر الشافعى وأكثر الأصحاب في ضبط

اليسار والاعسار الا هذا القدر ، وزاد امام الحرمين فاعتبر كون الصاع
فاضلا عن مسكنه وعبد المحتاج اليه لخدمته وقال : لا يحسب عليه في
هذا الباب مالا يحسب في الكفارة • قال الرافعي : واذا نظرت كتب
الأصحاب لم تجد ما ذكره • وقد يغلب على ظنك أنه لا خلاف في المسألة ،
وان ما ذكره كالبيان والاستدراك لما أهمله الأولون ، وربما استشهدت
بكونهم لم يذكروا دست (١) ثوب يكتسبه ، ولا شك في اعتباره ، فان
افطرة ليست بأئد من الدين ، وهو مبقى عليه في الدين لكن الخلاف
ثابت ، فان الشيخ أبا على حكى وجها أن عبد الخدمة لا يبيع في الفطرة
كما لا يبيع في الكفارة ، ثم أنكر عليه وقال : لا يشترط في الفطرة كونه
فاضلا عن كفايته ، بل المعتبر قوت يومه كالدين ، بخلاف الكفارة لأن
لها بدلا ، وذكر البغوي ما يقتضى وجهين ، والأصح عنده موافقة الامام •

واحتج له البغوي بقول الشافعي : ان الابن الصغير اذا كان
له عبد يحتاج الى خدمته لزم الأب فطرته كفطرة الابن ، فلو لا أن
العبد غير محسوب لسقط بسببه فطرة الابن ، واذا شرطنا كون المخرج
فاضلا عن العبد والمسكن فانما نشترطه في الابتداء ، فلو ثبتت الفطرة
في ذمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لأنها بعد الثبوت التحقت بالديون ،
قال : واعلم أن دين آدمي يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق كما أن الحاجة
الى صرفه في نفقة القريب تمنعه • كذا قاله الامام •

قال الامام : ولو ظن ظان أنه لا يمنعه على قول كما لا يمنع وجوب
الزكاة على قوله كان مبعدا ، هذا لفظه وفيه شيء سنذكره في المسألة
السابعة من المسائل المنتورة بعد انقضاء شرح الباب ان شاء الله تعالى ،
فعلى هذا يشترط مع كون المخرج فاضلا عما سبق كونه فاضلا عن
قدر ما عليه من الدين • هذا آخر كلام الرافعي رحمه الله ، والمسألة

(١) كذا بالاصل وهي كذلك في « ش » و « ق » ، وقال في « المصباح » :
الحست من الثياب ما يلبسه الاتسان ويكتبه (ط) •

التي نقلها عن البغوى هذا لفظها ، قال البغوى : لو كان له عبد يحتاج الى خدمته هل يباع بعضه في الفطرة عن العبد والسيد ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا يباع ، وهو كالمعدوم كما في الكفارة ، ولأن الشافعى نص على أنه لو كان لابنه الصغير عبد ، وذكر ما سبق ، وهذا الذى صححه البغوى والامام هو الصحيح •

فروع

في مذاهب العلماء في ضبط الميسار الذى تجب به الفطرة

ذكرنا أن مذهبنا أنه يشترط أن يملك فاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ، حكاه العبدوى عن أبى هريرة وعطاء والشعبى وابن سيرين وأبى العالية والزهرى ومالك وابن المبارك وأحمد وأبى ثور • وقال أبو حنيفة : لا تجب الا على من يملك نصابا من الذهب أو انفضة ، أو ما قيمته نصاب فاضلا عن مسكنه وأثاثه الذى لا بد منه ، قال العبدوى : ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبى حنيفة ، قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن من لا شيء له فلا فطرة عليه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من تلزمه نفقته اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم فاضلا عن النفقة ، فيجب على الأب والأم ، وعلى أبيهما وأمهما — وان علوا — فطرة ولدهما وولد ولدهما — وان سفلوا — وعلى الولد وولد الولد (وان سفلوا) فطرة الأب والأم وأبيهما وأمهما — وان علوا — اذا وجبت عليهم نفقتهم ، لما روى ابن عمر قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصنقة الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد ممن تمونون » فان كان للولد أو للوالد عبد يحتاج اليه للخدمة ، وجبت عليه فطرته ، لأنه يجب عليه نفقته ، ويجب على السيد فطرة عبده وأمه ، لحديث ابن عمر ، وان كان له عبد أبق ففيه طريقان (أحدهما) تجب فطرته قولا واحدا ، لان فطرته (تجب) لحق الملك ، والملك لا يزول بالاباق ، ومنهم من قال :

فيه قولان كالزكاة في المال المصوب (قال (١)) فإن كان عبد بين
نفسين وجبت الفطرة عليهما ، لأن نفقته عليهما ، وإن كان نصفه حراً
ونصفه عبداً وجب على السيد نصف فطرته ، وعلى العبد نصف فطرته ،
لأن النفقة عليهما نصفان فكذا الفطرة . وإن كان له مكاتب لم تجب
عليه فطرته لأنه لا يجب عليه نفقته ، وروى أبو ثور عن الشافعي قال :
يجب عليه فطرته لأنه باق على ذلك ويجب على الزوج فطرة زوجته إذا
وجبت عليه نفقتها ، لحديث ابن عمر ولأنه ملك تستحق به النفقة ، فجاز
أن تستحق به الفطرة كملك اليمين في العبد والامة ، فإن كانت ممن
تخدم ، ولها مملوك يخدمها ، وجب عليه فطرته ، لأنه يجب عليه نفقته
(فلزمته فطرته) فإن نشأت الزوجة لم يلزمه فطرتها ، لأنه لا يلزمه
نفقتها ، ولا يجب عليه إلا فطرة مسلم ، فأما إذا كان المؤدى عنه كافراً
فلا يجب عليه فطرته ، لحديث ابن عمر : « على كل ذكر وأثنى حر وعبد
من المسلمين » ولأن القصد بالفطرة تطهير المؤدى عنه ، لأن المؤدى
قد طهر نفسه بالفطرة ، والكافر لا يلحقه تطهير .

(الشرح) حديث ابن عمر الأول في الصحيحين الا قوله : « ممن
تمنون » فرواه بهذه اللفظة الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف ،
قال البيهقي : اسناده غير قوى ، ورواه البيهقي أيضاً عن رواية
جعفر (٢) بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل
أيضاً ، فالحاصل أن هذه اللفظة « ممن تمنون » ليست بثابتة ،
وأما باقى حديث ابن عمر المذكور ففي الصحيحين كما سبق .

(وأما أحكام الفصل) فقال أصحابنا : الفطرة قد يجب أداؤها
على الإنسان عن نفسه وقد تجب عن غيره ، وجهات التحمل عن غيره
ثلاث : الملك والنكاح والقراة وكلها تقتضى وجوب الفطرة في الجملة ،

(١) في بعض النسخ لا توجد قال التي بين القوسين (ط) .

(٢) يزعم ابن حزم أن الشافعي احتج بحديث جعفر عن أبيه وفي أسلوب
متهم سخر يقول : وفي هذا المكان عجب عجب وهو أن الشافعي لا يقول
بالمرسل ثم أخذ هنا بأنتن مرسل في العالم من رواية ابن أبي يحيى وحسبنا
الله ونعم الوكيل . ثم يحمل على الحنفيين فيقول أكثر وأشد .

فمن لزمه نفقة بسبب من هذه الثلاثة لزمه فطرة المنفق عليه ، ولكن يشترط في ذلك أمور ، ويستثنى منه صور منها متفق عليه ، ومنها مختلف فيه ، ستظهر بالتفريع ان شاء الله تعالى . وقال ابن المنذر من أصحابنا : لا يلزمه فطرة زوجته ، بل عليها فطرة نفسها وستأتي مذاهب العلماء فيها ان شاء الله تعالى في فرع مستقل .

ومن المستثنى أن الابن يلزمه نفقة زوجة أبيه تفريعا على المذهب في وجوب الاعفاف ، وهل عليه فطرتها ؟ فيه وجهان (أصحابهما) عند الغزالي وصاحب « البيان » وطائفة وجوبها (وأصحابهما) عند البغوي وصاحب العدة وآخرين والرافعي في المحرر لا تجب وهو المختار . قالوا : ويجزى الوجهان في فطرة مستولدة الأب ، وأما زوجة الابن المحسر فلا تجب نفقتها ولا فطرتها على الأب ، لأنه لا يجب اعفائه وإن وجبت نفقته ، وأما الاخوة وينوهم والأعمام وينوهم وسائر الأقارب غير الأصول والفروع فلا تجب نفقتهم ولا فطرتهم .

(وأما) الأصول والفروع فإن وجبت نفقتهم بشروطها المعروفة في كتاب النفقات وجبت فطرتهم ومن لا فلا ، فلو كان الابن الكبير في نفقة أبيه فوجد قوته ليلة العيد ويومه فقط ، لم تجب فطرته على الأب لسقوط نفقته عنه في وقت الوجوب ولا على الابن لاعساره وإن كان الابن صغيرا والمسألة بحالها ففي سقوط الفطرة على الأب وجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أصحابهما) عند الرافعي وغيره لا تجب كالابن الكبير ، وبهذا قال الشيخ أبو محمد (والثاني) تجب لتاكدها بخلاف الكبير .

قال الشافعي والمصنف والأصحاب : وإن كان للقريب الذي تجب نفقته عبد يحتاج الى خدمته لزم المنفق فطرته ، كما يلزمه نفقته ، لأنه من مؤن القريب ، وأما العبد القن والمدبر والمطلق عتقه بصفة ، والمستولدة ، فتجب فطرتهم على السيد بلا خلاف ، لحديث ابن عمر : « حر وعبد » رواه البخاري ومسلم . قال أصحابنا : وتجب فطرة

الرهون والجاني والمستاجر على سيدهم كالنفقة ، وقال امام الحرمين والغزالي : يحتل أن يجرى في الرهون الخلاف السابق في المسال الرهون ، قال الرافعي : هذا الذي قالاه لا نعرفه لغيرهما بل قطع الأصحاب بالوجوب هنا وهناك ، وهذا هو المنصوص ، ونقل السرخسي اتفاق الأصحاب عليه ، قال الماوردي وغيره : ويلزم السيد اخراجها من ماله ، ولا يجوز اخراجها من رقبة الرهون ، لأنها تابعة للنفقة ، والنفقة على السيد ، قال : بخلاف المسال الرهون حيث قلنا يخرج زكاته منه في أحد القولين لأن فطرة العبد في ذمة سيده وزكاة المسال في عينه في أحد القولين وقال السرخسي : ان لم يكن للراهن مال آخر أخرجها من نفس الرهون ، والا فقولان (أحدهما) يلزمه أن يخرجها من ماله (والثاني) له اخراجها من نفس الرهون بأن يبيع بعضه .

وأما العبد الآبق والفضال ففيهما طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب الفطرة (والثاني) فيه قولان زكاة المسال المنصوب وأما العبد المنصوب فالمذهب القطع بوجوب فطرته ، وبه قطع العراقيون والبعثي ، ونقله صاحب « البيان » عن العراقيين ، وذكر الفوراني وإمام الحرمين وآخرون عن الخراسانيين فيه طريقين كالآبق وأما العبد الغائب فإن علم حياته وكان في طاعة سيده وجبت فطرته بلا خلاف وإن لم يعلم وانقطع خبره مع تواصل الرفاق فطريقان (أحدهما) وهو المنصوص وجوبها لأن الأصل حياته (والثاني) على قولين (أحدهما) هذا (والثاني) لا تجب لأن الأصل البراءة منها ، والمذهب أن عتق هذا العبد لا يجزئ عنه في الكفارة ، وفيه قولان ، وحاصله أن الشافعي نهي عن وجوب الفطرة ونهي أنه لا يجزئ في الكفارة ، فقليل : فيهما قولان . وقال المحققون : وهو الأصح بظاهر النصين ، لأن الأصل شغل الذمة بالكفارة وشككتنا في البراءة ، وإذا أوجبنا الفطرة في الآبق والفضال والمنصوب ومنقطع الخبر وجب اخراجها في الحال على المذهب ، وبه قطع البغوي وآخرون .

وقال صاحب « السامع » : حكى الشيخ أبو حامد فيه قولين عن

« الاملاء » (أحدهما) يجب الاخراج في الحال (والثاني) لا يجب حتى يعود اليه كالمال المنصوب ، قال البندنجي وصاحب « الشامل » : وهذا بعيد لأن امكان الأداء شرط في زكاة المال الغائب يتمذر فيه الأداء . وأما زكاة الفطر فتجب عما لا يؤدي عنه وكذا قال امام الحرمين : الخلاف في تعجيل الاخراج بعيد ، قال : والوجه القطع بايجاب الزكاة وايجاب تعجيلها .

قال الشافعي والأصحاب : وتجب فطرة العبد المشترك وفطرة من بعضه حر ومن بعضه رقيق . وهذا لا خلاف فيه عندنا فان لم يكن بين السديين في المشترك ولا بين السيد ومن بعضه حر مهايأة ، فالفطرة بينهما على قدر النصيبين ، وعلى السيد ومن بعضه حر على قدر الرق والحرية ، وان كانت مهايأة فهل تختص الفطرة بمن وقع زمن الوجوب في نوبته أم توزع بينهما ؟ فيه خلاف مبنى على أن الأكساب والمؤن النادرة هل تدخل في المهايأة أم لا يدخل فيها إلا المعتاد ؟ وعلى أن الفطرة نادرة أم لا ؟ وفي كل واحد من الأصلين خلاف ذكره المصنف والأصحاب في باب اللقطة . فأحد الوجهين أو القولين دخول النادر في المهايأة ، وفي الفطرة طريقان حكاهما الفوراني والسرخسي وامام الحرمين وآخرون من الخراسانيين (أحدهما) عندهم أنها من النادر . قال الرافعي : وبه قطع الأكثرون (والثاني) على الوجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يدخل فيكون بينهما ، ونقله الماوردي عن أكثر أصحابنا . ونقل صاحب « البيان » عن العراقيين الجزم بهذا . قال : لأن المهايأة معاوضة كسب يوم بكسب يوم ، والفطرة حق لله تعالى لا يصح المعاوضة عليها ، وهذا التعليل ضعيف والملة الصحيحة أن الفطرة عن البدن وهو مشترك .

فالحاصل أن الراجح عند العراقيين والصيدلاني وامام الحرمين أن الفطرة لا تدخل في المهايأة ، بل تكون مشتركة ، والراجح عند الآخرين منهم البغوي والرافعي دخولها . قال الرافعي وهم كلهم كالمحققين على دخولها في باب اللقطة . وهو نصه في « المختصر » ، وفرق السرخسي

وغيره بأن الفطرة لا تتكرر وإنما تجب في السنة مرة فلا يختص بأحدهما بخلاف غيرها من المأون والأكساب النادرة . فأنها قد تقع في النوبتين جميعا . قال امام الحرمين : ولو جنى هذا المشترك وبينهما مهايأة ووقعت الجناية في نوبة أحدهما لم يختص ذلك بوجوب الأرث باتفاق العلماء ، لأن الأرث تعلق بالرقبة وهي مشتركة . والله أعلم (وأما) المكاتب فسبق بيانه في الفصل المتقدم . . والله تعالى أعلم .

(هـ ر ع) يجب على الزوج فطرة زوجته كما سبق . وقال أبن المنذر : لا يجب كما قدمناه ، ودليل الوجوب ما ذكره المصنف . قال أصحابنا : وإنما تجب فطرة من تجب نفقتها ، فإن كانت ناشئة لم تجب فطرتها بلا خلاف كما لا تجب نفقتها . قال امام الحرمين : والوجه عندي القطع بوجوب فطرتها عليها حينئذ . وإن قلنا : لا يلاقيها الوجوب لأنها بالنشور جرت عن مكان التحمل ، وهذا الذي قاله الامام متمين ، ولو لم تنشز هي بل حال أجنبي بينه وبينها وقت الوجوب ، فالذي يقتضيه اطلاق الأصحاب وجوب فطرتها على الزوج كالمریضة . قال الرافعي : وطرد أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا فيها الخلاف السابق في لعبد المغصوب والصال . وهذا الذي قاله ابن عبدان يتأيد بأنها لو وطئت بشبهة فاعتدت عنها لا نفقة لها في مدة العدة . صرح به البغوي وغيره في كتاب « النفقات » لأنه فات التمكين بسبب نادر ، فسقطت النفقة بخلاف المریضة فإنه عام ، وكذا لو حبست في دين سقطت نفقتها ، كما سنوضحه في كتاب « النفقات » أن شاء الله تعالى . . والله أعلم .

ولو كانت الزوجة صغيرة والزوج كبيرا أو عكسه ، أو كانا صغيرين فالفطرة تابعة للنفقة ، وفيها خلاف مشهور في كتاب النفقات ، والأصح وجوب نفقة الكبيرة دون الصغيرة ، سواء أكان الزوج صغيرا وهي صغيرة ، أو كانا صغيرين لعدم التمكين ، ولو كانت الزوجة أمة ففطرتها

كنفقتها ، وفيها خلاف وتفصيل ان وجبت على الزوج لزمته فطرتها ،
والا فهما على السيد ، وان ألزماه نفقتها فكذا الفطرة .

(فرع) قال أصحابنا : تجب عليه فطرة زوجته الرجعية
كنفقتها . وأما البائن فان كانت حائلا فلا فطرة عليه عنها ، كما لا نفقة
عليه لها ويلزمها فطرة نفسها ، وان كانت حاملا فطريقان مشهوران في
كتب الخراسانيين وغيرهم (أحدهما) القطع بوجوب الفطرة عليه
كالنفقة ، وهذا هو الراجح عند الشيخ أبى على السنجى وامام الحرمين
والغزالي (والثانى) وهو الأصح وبه قطع أكثر العراقيين . قال الرافعى :
وبه قطع الأكثرون أن الفطرة مبنية على الخلاف المشهور أن النفقة تجب
للحامل أم للحمل (ان قلنا) بالأول وجبت والا فلا . لأن الجنين لا تجب
فطرته ، هذا ان كانت الزوجة حرة : فاذا كانت أمة ففطرتها باتفاقهم
مبنية على ذلك الخلاف . فان قلنا النفقة للحمل فلا فطرة كما لا نفقة ،
لأنه لو برز الحمل لم تجب نفقته على الزوج ، لأنه ملك سيدها وان
قلنا للحامل وجب . وسواء رجحنا الطريق الأول أم الثانى . فالذهب
وجوب الفطرة لأن الأصح أن النفقة للحامل بسبب الحمل . . والله أعلم .

(فرع) قال المصنف والأصحاب : اذا كانت المرأة ممن تخدم
في العادة ، ولها خادم مملوك لها يخدمها لزم الزوج فطرة الخادم لأنه
تلزمه نفقته ، كما هو مقرر في كتاب النفقات والفطرة تابعة للنفقة .
هكذا نص عليه الشافعى وقطع به المصنف وسائر الأصحاب ، وشذ عنهم
امام الحرمين فقال : قيل عليه فطرة خادمها المملوك لها : والأصح عندنا
أنه لا يلزمه ، لأن الخادم من تنمة نفقة الزوجة ، وقد أخرج فطرة
الزوجة ، وهذا الذى اختاره شاذ مردود ، وان أخدمها حرة صحبتها
لتخدمها ، وأنفق عليها لم يلزمه فطرتها لأنها في معنى المستأجرة . وان
أخدمها مملوكة للزوج فعليه فطرتها أيضا وان اكرى لها خادما حرة
أو أمة لم يلزمه فطرة الخادم كما لا يلزمه نفقته : فان الاجارة لا تقتضى
النفقة أما اذا كانت ممن لا يخدم في العادة ، بل عادة مثلها خدمة

نفسها ، فلا يلزم الزوج لها خادم ، فان أخدمها بمملوكته فهو متبرع
بالأخدام وعليه فطرة الخادم بسبب الملك لا بالأخدام ، وان اتفقا على
أن تخدمها مملوكة لها لم يلزمه فطرة الخادم كما لا يلزمه نفقتها في هذه
الحالة • والله أعلم •

فروع

في مذاهب العلماء في فطرة الزوجة

ذكرنا أن مذهبنا وجوبها على الزوج (١) ، وبه قال على بن أبي طالب
وابن عمر ومالك والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور • وقال أبو حنيفة
وصحابه والثوري : ليس عليه فطرتها بل هي عليها واختاره ابن المنذر ،
دليلنا ما ذكره (٢) المصنف •

(فروع) قال الشافعي والأصحاب : ولا يلزمه الا فطرة مسلم ،
فاذا كان له قريب أو زوجة مملوك كافر يلزمه نفقتهم ، ولا يلزمه فطرتهم
بلا خلاف عندنا ، وبه قال على بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب
والحسن البصري ومالك وأحمد وأبو ثور • قال ابن المنذر : وبه قال
عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والنخعي والثوري •

(١) قال ابن حزم في « المحلى » : « وليس على الانسان أن يخرجها عن
أبيه ولا عن أمه ولا عن زوجته ولا عن ولده ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته
ولا تلزمه الا عن نفسه ورقيقه فقط » ثم قال : « وقال مالك والشافعي :
يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لا بد لها منها ولا يخرجها عن أجيده •
وقال الليث : يخرجها عن زوجته وأجيده الذي ليست أجرته معلومة فان
كانت أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه ولا عن رقيق امراته • قال أبو محمد :
ما أعلم أن أوجبها على الزوج عن زوجته وخادمها الا خبرا رواه إبراهيم
ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض صدقة الفطر على كل حر أو عبد ذكرا وأنثى ممن تمونون » (ط) •

(٢) وهو حديث ابن عمر الذي في الصحيحين واستشهد به المصنف في
الفصل (ط) •

وقال أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق : تجب عن عبده وغريبه
الذمي : دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : « من المسلمين » وهو في
الصحيحين كما سبق بيانه •

(فسر) قال أصحابنا : العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج
عنها الفطرة حرة كانت أو أمة ، وهذا لا خلاف فيه • هكذا صرح به
الأصحاب ، وكذا نقل امام الحرمين الاتفاق عليه ، لأنه ليس أهلا لفطرة
نفسه فغيره أولى ، بل يجب على الزوجة فطرة نفسها ان كانت حرة ،
وعلى سيدها ان كانت أمة • هذا هو المذهب فيهما ، وقيل : لا تجب
على الحرة أيضا ، وقيل : لا تجب على السيد ، وسنوضحه قريبا ان شاء
الله تعالى •

قال أصحابنا : ولو ملك السيد عبده مالا وقلنا يملكه لم يجز له
إخراج الفطرة منه عن زوجته استقلالا ، لأنه ملك ضعيف ، فان أذن
له السيد في ذلك فوجهان : الصحيح لا يخرج لأنه ليس أهلا للوجوب
(والثاني) يخرج لأنه مالك مأذون له فعلى هذا قال امام الحرمين
وآخرون : ليس للسيد الرجوع عن الأذن بعد دخول الوقت لأن
الاستحقاق اذا ثبت لا يندفع •

(فسر) اذا أوصى برقبة عبد لرجل وبمنفقتة لآخر ففي نفقته
ثلاثة أوجه مشهورة سنوضحها في كتاب « الوصايا » ان شاء الله تعالى
(أصحابنا) تجب على مالك الرقبة (والثاني) على مالك المنفقة (والثالث)
في كسبه ، فان لم يكن ففي بيت المال ، وأما الفطرة ففيها طريقتان
حكماهما الرافعي في كتاب « الوصايا » ، أحدهما وبه قطع البغوي هناك
والرافعي هنا : تجب على مالك الرقبة وجها واحدا (وأصحابنا) وبه
قطع السرخسي وآخرون هناك أنها تابعة للمنفقة فتجب على من يقول
تنزله النفقة ، هكذا أطلقوه ، ومرادهم اذا قلنا بالوجهين الأولين ،
أما اذا قلنا بالثالث انها في بيت المال فلا تجب لأن عبيد بيت المال

لا تجب فطرتهم ، فهذا أولى ، فحصل من مجموع الخلاف أن الأصح وجوب فطرته على مالك الرقبة ، وهو مقتضى إطلاق الأصحاب لأن الفطرة تابعة للنفقة . ونقل ابن المنذر هذا عن نص الشافعى ، فقال : قال الشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى : تجب الفطرة على مالك الرقبة ، ونقله الماوردى والقاضى أبو الطيب فى « المجرى » عن نصه فى « الأم » « وحرمة » . والله أعلم .

(فرع) عبيد بيت المال والموقوفون على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات العامة لا فطرة فيهم على المذهب ، وبه قطع الجمهور . وحكى الرافعى وجها أنها تجب . وأما الموقوف على انسان معين أو جماعة معينين فقال الرافعى : المذهب أنه ان قلنا : الملك فى رقبته للموقوف عليه فعليه فطرته ، وان قلنا : لله تعالى فوجهان (الصحيح) لا فطرة (وقيل) : لا فطرة مطلقا ، وبه قطع البغوى والحاصل للفتوى أن الأصح لا فطرة .

(فرع) عبيد التجارة تجب فطرتهم عندنا . وقال أبو حنيفة : لا تجب وسبقت المسألة فى باب زكاة التجارة ، وبمذهبنا قال مالك وغيره . وقال العبدى : وهو قول أكثر الفقهاء .

(فرع) تجب فطرة العبد الذى فى مال القراض عندنا . وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : لا تجب .

(فرع) اذا كان له عبيد يعملون فى أرضه أو مائتيته لزمه فطرتهم ، هذا مذهبنا وحكاة ابن المنذر عن الجمهور . قاله ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وطلوس وعطاء بن يسار والزهرى ومالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وحكى عبد الملك وأنه لا تجب فطرتهم .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا وجوب فطرة العبد المشترك على سبديه . وحكاة ابن المنذر عن مالك ومحمد بن سلمة وعبد الملك ومحمد

ابن الحسن وأبى ثور وإسحاق وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف :
لا يجب على واحد منهما شيء • قال : وروى هذا عن الحسن وعكرمة .
نال : وبالأول أقول •

(قسرع) من نصفه حر ونصفه رقيق تجب على سيده نصف
فطرته وعليه في كسبه بنصفه الحر نصف الفطرة • هذا مذهبنا وبه
قال أحمد ومالك • وقال مالك : على مالكة نصف صاع ولا شيء على
العبد • وقال عبد الملك : يجب جميع الصاع على سيده • وقال
أبو حنيفة : لا شيء على واحد منهما • وقال أبو يوسف ومحمد : على
العبد الفطرة عن نفسه •

(قسرع) قد ذكرنا أن على السيد فطرة عبده ، وسواء أكان
نه كسب أم لا هذا مذهبنا • وبه قال المسلمون كافة إلا داود الظاهري
فقال : لا تجب على السيد بل تجب على العبد ويلزم السيد تمكينه من
الكسب لها • وهذا باطل مردود عليه بالاجماع • فقد نقل ابن المنذر
وغيره اجماع المسلمين على وجوبها على السيد •

(قسرع) ذكرنا أن على الأب وسائر الوالدين فطرة ولده وإن
سفل وعلى الولد فطرة والده وإن علا بشرط أن تكون نفقته واجبة عليه
فإن لم تكن نفقته واجبة عليه لم يلزمه فطرته : فإذا كان الطفل موسرا
كانت نفقته وفطرته في ماله لا على أبيه ولا جده • وبه قال أبو حنيفة
ومحمد وأحمد وإسحاق • وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أنها على
الأب فإن أخرجها من مال الصبي عصى وضمنه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا تجب حتى تفضل الفطرة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته لأن
النفقة أهم فوجبت البداية بها • ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » فإن وجد ما يؤدي عن بعضهم نفقته أربعة
أوجه (أحدها) يبدأ بمن يبدأ بنفقته فإن فضل صاع أخرجته عن نفسه

فإن فضل صاع آخر أخرجه عن زوجته فإن فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الصغير • فإن فضل صاع آخر أخرجه عن أبيه • فإن فضل صاع آخر أخرجه عن أمه فإن فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الكبير • لأننا قلنا (١) الفطرة تابعة للنفقة وترتيبهم في النفقة كما ذكرنا فذلك في الفطرة (والثاني) تقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه لأنها تجب بحكم المعاوضة (والثالث) يبدأ بنفسه ثم بمن شاء (والرابع) أنه بالخيار في حقه وحق غيره لأن كل واحد منهم لو انفرد لزمه فطرته فإذا اجتمعوا تساوا) •

(الشرح) هذا الحديث المذكور رواه البخارى ومسلم من رواية حكيم بن حزام وأبى هريرة ولفظه : « وأبدأ بمن تعول » ورواه مسلم من رواية جابر ولفظه : « أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فإلهك فإن فضل عن أهلك شيء فإذى قرابتك » وقول المصنف (البداية) لحن وصوابه البداءة أو البدأة أو البدوة • وقد سبق مثله في مواقيت الصلاة •

(وأما حكم المسألة) فاتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أنه لا تجب الفطرة حتى تفضل نفقته ، ونفقة من يلزمه عن نفقته ليلة العيد ويومه ، وتفضل عن سائر المؤن التى سبق بيانها ، وفى الدين خلاف سبق ، وكذا فى الخادم • فإن وجد ما يؤدى عن بعضهم ففيه الأوجه الأربعة التى ذكرها المصنف بأدلتها (أصحابها) الأول : ولو لم يجد إلا صاعاً وله جماعة وأراد إخراجهم عن جميعهم موزعاً عنهم (فإن قلنا) بغير الوجه الرابع لم يجز (وإن قلنا) بالرابع وقلنا : وجد بعض صاع — لا يلزمه إخراجهم — لم يجز أيضاً ، والا فوجهان مشهوران (الأصح) لا يجوز لأنه تمكن من فطرة واحد ولم يخرجها (والثانى) يجوز ، حكاه الفورانى وصاحب « البيان » وآخرون •

وحيث قلنا : يخرج الصاع عن نفسه فأخرجه عن غيره لا يجزئه ،

(١) فى بعض النسخ : « لأننا بينا أن الفطرة ثابتة : • الخ » (ط) •

وتثبت فطرته في ذمته ، ذكره البغوي وغيره ، ولو كان معه صاعان فأخرج أحدهما عن نفسه وله أقارب في مرتبة ، كابنين كبيرين أو صغيرين ، أو كان له زوجتان فالصحيح أنه يتخير ويخرجه عن أيهما شاء ، وفيه وجه أنه يخرجه عنهما موزعا قال الرافعي : ولم يتعرضوا للاقتراع . وله مجال في نظائره . وحكى السرخسي وإمام الحرمين وصاحب « البيان » وجهها أنه يقدم فطرة الأم على فطرة الأب ، ووجهها أنها سواء فيخرجه عن أيهما شاء ، ووجهها أنه يقدم فطرة الابن الكبير على الأب والأم لأن النص ورد بنفقتة ، والفطرة تتبعها ، ووجهها عن ابن أبي هريرة أنه يقدم فطرة الأقارب على فطرة الزوجة لأنه قادر على إزالة سبب الزوجية بالطلاق بخلاف القرابة ، وهذا الوجه حكاه أيضا القاضي أبو الطيب في « المجرد » والمحاملي وآخرون ، قال السرخسي : واختاره القفال عن ابن أبي هريرة .

فاذا ضممنا هذه الأوجه الأربعة مع وجه التوزيع الى الأوجه الأربعة التي ذكرها المصنف حصل في المسألة تسعة أوجه متباينة . وحكى الماوردي وجهها غريبا أنه يخرجه عن أحد الجماعة لا بعينه . فحصل في المسألة عشرة أوجه أصحها الأول الذي ذكره المصنف . وصححه القاضي أبو الطيب والمحاملي والسرخسي والرافعي وآخرون . وصحح الشيخ أبو حامد والماوردي والجرجاني التخيير ، قالوا : وهو ظاهر نصح في « المختصر » . والأول أصح ، ولا نسلم لهم أنه ظاهر النص فان النص أدى عن بعضهم وليس في هذا تصريح بالتخيير فالذهب الوجه الأول . والله أعلم .

(فان قيل) : ذكر المصنف والأصحاب هنا أن الأصح أن الأقارب يرتبون في الفطرة كما يرتبون في النفقة ، وذكروا ما ذكره المصنف وهو تقديم الابن الصغير ، ثم الأب ، ثم الأم ، ثم الابن الكبير ، فقدموا الأب على الأم ، وقالوا في النفقات : الأصح تقديم الأم على الأب : فكيف يصح قولهم : يرتبون هنا كالنفقة ؟ فالجواب : أن النفقة تجب

نسد الخلّة ودفع الحاجة . والأم أكثر حاجة وأقل حيلة وأحر حذمه لنولد . فوجب تقديمها بالنفقة التي تقتضّر بتركها ، وأما الفطرة فلا تجب حاجة ولا لدفع ضرر ، بل لتطهير المخرج عنه ، وتشريفه والأب أحق بها ، فانه منسوب اليه ، ويشرف بشرفه ، ومراد الأصحاب بقولهم كالنفقة أى تجب مرتبة كما تجب النفقة مرتبة . وكيفية ترتيبها متفق عليه في معظمه ، وهذا مراد المصنف . وترتيبهم في النفقة كما ذكرنا . والله أعلم .

(فسرع) لو فضل عن مؤنته صاع واحد ، وله عبد ، أخرج الصاع عن نفسه ، وهل يلزمه أن يبيع في فطرة العبد جزءا منه ، فيه ثلاثة أوجه حكاهما امام الحرمين وآخرون (أحدها) يلزمه (والثاني) لا (وأصحها) ان لم يحتج الى خدمته لزمه والا فلا ، هذا هو الأصح المعتمد ، وصحح امام الحرمين اللزوم مطلقا . ونقله عن الأكثرين . والمذهب ما سبق تصحيحه . وهو الموافق للنص السابق في فطرة عبد ولده الصغير اذا احتاج الى خدمته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت فطرته على غيره فهل يجب ذلك على المؤدى ابتداء ؟ أو يجب على المؤدى عنه ، ثم يتحمل المؤدى ؟ فيه وجهان (أحدهما) تجب على المؤدى ابتداء ، لأنها تجب في ماله (والثاني) تجب على المؤدى عنه لأنها تجب لتطهيره ، فان تطوع المؤدى عنه وأخرج بغير إذن المؤدى ففيه وجهان ، ان قلنا : انها تجب على المؤدى ابتداء لم تجزئه ، كما لو أخرج زكاة ماله عنه بغير إذنه (وان قلنا) يتحمل جاز لأنه أخرج ما وجب عليه ، وان كان من يموّنه مسلما وهو كافر فعلى الوجهين (ان قلنا) انها تجب عليه ابتداء لم تجب ، لأنه ايجاب زكاة على كافر وان قلنا : انه يتحمل وجب عليه لأن الفطرة وجبت على مسلم وانما هو متحمل) .

(الشرح) قال أصحابنا : الفطرة الواجبة على الشخص بسبب

غيره فيها خلاف ، قال المصنف والأكثر : هو وجهان • وقال القاضي أبو الطيب في « المجرد » والبغوى والسرخسى وآخرون : هو قولان ، وقال امام الحرمين وآخرون : هو قولان مستبطنان من كلام الشافعى رضى الله عنه في فطرة الزوجة الحرة والأمة اذا كان الزوج معسرا (أحدهما) تجب على المؤدى ابتداء ولا يلاقى الوجوب المؤدى عنه (وأصحهما) عند الأصحاب : تجب على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى ، قال السرخسى في « الأملى » : هذا هو المنصوص للشافعى في عامة كتبه • لأنها شرعت طهرة له ثم إن المصنف والجمهور أطلقوا الخلاف وطرده في كل مؤد عن زوج وسيد وقريب •

وقال امام الحرمين : وقال طوائف من المحققين : هذا الخلاف إنما هو في فطرة الزوجة فقط (فأما) فطرة المملوك والقريب فتجب على المؤدى ابتداء بلا خلاف لأن المؤدى عنه لا يصلح للإيجاب • واختار امام الحرمين هذه الطريقة وقال : طرد الخلاف في الجميع بعيد والمشهور في المذهب طرده في جميعهم •

قال الرافعى : وحيث قلنا بالتحمل فهل هو كالضمان • أم كالحالة ؟ فيه قولان حكاهما أبو العباس الرويانى في « المسائل الجرجانيات » • وهذا الذى نقله الرويانى والرافعى غريب • والصحيح الذى يقتضيه المذهب وكلام الشافعى والأصحاب أنه كالحالة • بمعنى انه لازم للمؤدى لا يسقط عنه بعد وجوبه ، ولا مطالبة على المؤدى عنه • ووجه القول بالضمان — وبه جزم السرخسى — أنه لو أداها المتحمل عنه بغير إذن المؤدى أجزأه على هذا القول • وسقطت عن المؤدى • ولولا أنه كالمضمون عنه لما أجزأه • والله أعلم •

وفرع الأصحاب على الخلاف في التحمل وعدمه مسائل :

(احداها) لو كان للكافر عبد أو مستولدة أو قريب مسلمون مهمل عليه فطرتهم ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف (أحدهما)

عند الأصحاب الوجوب بناء على أنها على المؤدى عنه ، ثم يتحملها المؤدى (وان قلنا) على المؤدى ابتداء لم يجب هنا • قال امام الحرمين : فان أوجبتها فلا صائر الى أن المؤدى عنه يحتاج الى النية •

(الثانية) اذا لزمه نفقة قريب أو زوجة أو مملوك فأداها لم يفقر انى اذن المؤدى عنه بلا خلاف ، ولو أداها القريب باستقراض أو غيره أو أدتها الزوجة فان كان باذن من لزمته أجزأ بلا خلاف ، كما لو قال لأجنبى : أد فطرتى أو زكاة مالى فأداها فانه يجزىء بلا خلاف ، وان كان بغير اذنه فثلاث طرق (أصحها) وأشهرها وبه قطع المصنف والجمهور أنه مبنى على التحمل — ان قلنا بالتحمل — أجزأ والا فلا ، وجههما ما ذكره المصنف والصحيح الاجزاء ، هو نص الشافعى فى « المختصر » وهو مقتضى البناء المذكور (والطريق الثانى) حكاه السرخسى عن أبى على السنجى أنه لا يجزىء سواء قلنا بالتحمل أم لا ، الا باذن الزوج قال : لأن له الإخراج بغير اذن الزوجة والقريب بلا خلاف ، قال السرخسى : هذا خلاف النص • قال : والصحيح الاجزاء لأن الزوج على هذا القول كالضامن ، والمرأة فى معنى المضمون عنه ، وكل واحد منهما له الأداء بغير اذن الآخر (والطريق الثالث) وبه قطع المساوردى أن إخراج القريب يجزىء بلا خلاف سواء استأذن أم لا ، وأما الزوجة فان استأذنت أجزأ والا فوجهان •

(الثالثة) اذا حذل وقت الوجوب وله أب معسر وعليه نفقته فأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة — قال البغوى : ان قلنا الوجوب يلاقى الأب لزمه فطرة نفسه ولا يجب على الابن ، والا فعلى الابن دون الأب •

(الرابعة) اذا تزوج معسر بموسرة أو تزوج الموسرة عبد أو تزوج الأمة معسر فهل على الموسرة وسيد الأمة فطرتها ؟ فيه خلاف مبنى على التحمل ، وقد ذكره المصنف بعد هذا ، وسنوضحه ان شاء الله تعالى •

(الخامسة) اذا كان له أب معسر له زوجة ، فان قلنا بالتحمل
لزم الابن فطرتها كفطرة الأب والا فلا لأنها لا تجب على الأب فالابن
أولى ، ومن ذكر المسألة السرخسي .

فـرـع

فيما يدخله التحمل

ذكر امام الحرمين منه هنا أربع صور (احداها) أداء الزكاة
صرفا الى الغارم قال : وهذا تحمل حقيقي وارد على وجوب مستقر .
(الثانية) تحمل الدية عن القاتل ، وهل تجب على العاقلة ابتداء ؟
أم على الجاني ثم تحملها العاقلة ؟ فيه خلاف مشهور .
(الثالثة) الفطرة وفيها الخلاف الذي ذكرناه .
(الرابعة) كفارة جماعه زوجته في نهار رمضان — اذا قلنا بالمذهب :
انه يجب عليه كفارة واحدة — فهل هي عنه أو عنه وعنهما فيه القولان
المشهوران .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان له زوجة موسرة وهو معسر فالمقصود أنه لا تجب
الفطرة عليها . وقال فيمن زوج أمته من معسر : أن على المولى فطرتها .
فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المسألتين الى الأخرى
وخرجهما على قولين (أحدهما) لا تجب لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة
فسقطت بالاعسار كفطرة نفسه (والثاني) تجب لأنه اذا كان معسرا
جعل كالمعنوم . ولو عدم الزوج وجبت فطرة الحرة على نفسها وفطرة
الامة على سيدها . وكذلك ههنا ومن أصحابنا من قال : ان قلنا :
يتحمل وجبت على الحرة وعلى مولى الامة ، لأن الوجوب عليهما ،
والزوج متحمل فاذا عجز عن التحمل بقي الوجوب في محله . وان قلنا :
تجب عليه ابتداء لم تجب على الحرة ، ولا على مولى الامة . لأنه
لا يثق عليهما . وقال أبو إسحاق : تجب على مولى الامة ولا تجب
على الحرة لأن فطرتها على المولى . لأن المولى لا يجب عليه التبوئة
للتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة .

والحرّة غير متبرعة بالتسليم لأنه يجب عليها تسليم نفسها فإذا لم يقدر على فطرتها سقطت عنها الفطرة .

(الشرح) قوله : لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة احتراز بالزكاة عن نفقة الزوجة (وقوله) : وعليه التبوئة هو — بتاء مثناة من فوق مفتوحة ثم باء موحدة وبعد الواو همزة — وهي التسليم . وهذا الخلاف الذى ذكره المصنف مشهور . ذكر الأصحاب حكمه ودليله كما ذكره . والأصح وجوب الفطرة على سيد الأمة دون الحرّة ، كما نص عليه . ويجرى الخلاف فيما لو تزوج عبد بحرّة أو أمة فإنه معسر . والأصح وجوبها على سيد زوجته الأمة دون الحرّة . قال الشافعى والأصحاب : ويستحب للحرّة أن تفرج الفطرة عن نفسها للخروج من الخلاف ولتطهيرها . وإذا قلنا : يلزم الحرّة الموسرة فطرتها فأخرجتها ثم أيسر الزوج لم ترجع بها عليه هذا هو المذهب . وهو مقتضى إطلاق المصنف والجمهور ، وقال صاحب « الحاوى » : ترجع عليه بها كما ترجع عليه بالنفقة إذا أيسر . وهذا النقل شاذ مردود والاستدلال له ضئيف فان المعسر ليس أهلا لوجوب الفطرة بخلاف نفقة الزوجة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومضى تجب الفطرة ؟ فيه قولان (قال فى القديم) : تجب بطولوع الفجر من يوم الفطر . لأنها قريبة تتعلق بالعيد . فلا يتقدم وقتها على يومه ، كالصلاة والأضحية (وقال فى الجديد) تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر من رمضان لما روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم « فرض صدقة الفطر من رمضان » والفطر من رمضان لا يكون إلا بغروب الشمس من ليلة العيد . ولأن الفطرة جعلت طهرة للصائم بدليل ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم « فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرفث واللغو وطعمة للمساكين » وانقضاء الصوم بغروب الشمس . فان رزق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى عبدا ودخل عليه الوقت وهم عنده وجبت عليه فطرتهم . وإن رزق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى العبد بعد دخول الوقت أو ماتوا قبل دخول الوقت لم تجب فطرتهم ،

وان دخل وقت الوجوب وهم عنده ثم ماتوا قبل امكن الأداء ففيه وجهان (أحدهما) تسقط كما تسقط زكاة المال (والثاني) لا تسقط لأنها تجب في الذمة فلم تسقط بموت المرأة ، ككفارة الظهار . ويجوز تقديم الفطرة من أول (شهر) رمضان لأنها تجب بسببين ، بصوم رمضان والفطر منه ، فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر ، كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول ولا يجوز تقديمها على (شهر) رمضان لأنه تقديم على السببين ، فهو كإخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب والمستحب أن تخرج قبل صلاة العيد لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بزكاة الفطر أن تخرج قبل خروج الناس إلى الصلاة » ولا يجوز تأخيرها عن يومه لقوله صلى الله عليه وسلم : « أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم » فإن أخره حتى خرج اليوم أثم وعليه القضاء ، لأنه حق مال وجب عليه وتمكن من أدائه فلا يسقط منه بقوات الوقت .

(الشرح) حديث ابن عمر الأول رواه مسلم بلفظه وأصله في الصحيحين . وأما حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرث واللعو وطعمة للمساكين » فرواه أبو داود من رواية ابن عباس بإسناد حسن . وأما حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بزكاة الفطر أن تخرج قبل خروج الناس إلى الصلاة » فرواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بلفظه . وأما حديث « أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم » فرواه البيهقي بإسناد ضعيف . وأشار إلى تضعيفه .

وقوله : (لأنها قرينة تتعلق بالعيد) اختار به عن الزكاة وغيرها ، ولكنه ينتقض بغسل العيد على إصح القولين ، فإنه قرينة تتعلق بالعيد ويدخل وقتها قبل الفجر . قوله : (طهرة وطعمة) بضم الطاء فيهما وقوله : (أغنوهم عن الطلب) هو بهمة قطع مفتوحة ، وإنما قيدته لأنني رأيت كثيرين ممن لا أنس لهم بشيء من العربية يضمنونها ، وهذه غباسة ظاهرة : والصواب الفتح ، لأنه رباعى فالأمر فيه بفتح الهمزة كأعطى

وأنفق وأخرج • يقول : يا قوم أنفقوا وأخرجوا وأعطوا وأغنوا السائل
بفتح الهمزة في الجميع مع قطعها • قال الله تعالى : « يا أيها الذين
آمنوا أنفقوا » (١) و « أخرجوا أنفسكم » (٢) وقال تعالى في أغنى
رباعيا : « ووجدك عائلا فأغنى » (٣) •

(اما احكام الفصل) ففيه مسائل (احداها) في وقت وجوب زكاة
الفطر ثلاثة أقوال مشهورة في الطريقتين (أصحابها) باتفاقهم تجب
بغروب الشمس ليلة عيد الفطر ، وهو نصه في الجديد (والثاني) وهو
القديم تجب بطلوع الفجر يوم عيد الفطر ، ودليلهما في الكتاب (الثالث)
تجب بالوقتتين جميعا ، فلو وجد أحدهما دون الآخر فلا وجوب خرجه
ابن القاص وضعفه الأصحاب وأنكروه عليه • قال أصحابنا : فلو ولد
له ولد أو تزوج امرأة أو ملك عبدا أو أسلم الكافر بعد غروب الشمس
وقبل الفجر وبقوا الى الفجر لم تجب فطرتهم على الجديد والمخرج
وتجب في القديم ، ولو وجدوا قبل الغروب وماتوا بين الغروب والفجر
وجبت في الجديد دون القديم والمخرج ، ولو وجدوا بعد الغروب
وماتوا قبل الفجر لم تجب بالاتفاق ، وارتداد الزوج والرقيق وطلاقها
البائن كالمت •

ولو زال الملك في العبد بعد الغروب وعاد قبل الفجر وجبت في
الجديد والقديم ، وعلى المخرج وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره
بناء على الخلاف المشهور أن الزائل العائد كالذي لم يزل أو كالذي
لم يعد والأصح الوجوب ، ولو باعه بعد الغروب وملكه المشتري في
الحال بانقطاع الخيار واستمر ملكه ، فعلى الجديد فطرته على البائع
وعلى القديم على المشتري وعلى المخرج لا تجب على واحد منهما لأن

(١) أول الآية ٢٥٤ من سورة البقرة •

(٢) الآية قوله تعالى : « والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم »
٩٣ الأنعام •

(٣) الآية ٨ من سورة الضحى :

الوفتين لم يقما في ملك واحد منهما ، ولو مات مالك العبد بين الغروب والفجر وانتقل العبد للوارث فعلى الجديد فطرة هذا العبد في تركة الميت وفي القديم على الوارث وعلى المخرج وجهان (الصحيح) لا فطرة على واحد (والثاني) تجب على الوارث بناء على القول القديم ، ثم ان الوارث يبنى على حول المورث ولو كان عبد بين شريكين بينهما مهياة فغربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر ، وقلنا باعتبار القولين قال امام الحرمين : تجب الفطرة مشتركة بلا خلاف ، سواء قلنا : تدخل في المهياة أم لا ، لأن أحدهما لم ينفرد به وقت الوجوب .

(والثانية) لو مات المؤدى عنه بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بذليلهما (أحصهما) لا تسقط الفطرة وبه قطع ابن الصباغ وغيره (والثاني) تسقط ، وأما اذا لم يمت المؤدى ولا المؤدى عنه لكن تلف المال بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء ففي سقوط الفطرة وجهان حكاهما (١) قال (أحصهما) تسقط كزكاة المال (والثاني) لا . والفرق أن زكاة المال تتعلق بالعين بخلاف الفطرة . وأما اذا تلف المال بعد التمكن فيستقر عليه الضمان بلا خلاف لتقصيره وقياسا على زكاة المال .

(الثالثة) قال أصحابنا : يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف لما ذكره المصنف . وفي وقت التعجيل ثلاثة أوجه (والصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور : يجوز في جميع رمضان ولا يجوز قبله (والثاني) يجوز بعد طلوع فجر اليوم الأول من رمضان وبعده الى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى لأنه لم يشرع في الصوم . حكاه المتولى وآخرون (والثالث) يجوز في جميع السنة . حكاه البغوي وغيره ، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الأفضل أن

(١) كذا بالأصل نحرر (ش) .

بفجرها يوم العيد قبل الخروج الى صلاة العيد وأنه يجوز اخراجها في يوم العيد كله • وأنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد وأنه لو أخرها عصى ولزمه قضاؤها وسمواً اخراجها بعد يوم العيد قضاء ، ولم يقولوا في الزكاة اذا أخرها عن التمكن أنها قضاء ، بل قالوا يأتى ويلزمه اخراجها ، وظاهره أنها تكون أداء ، والفرق أن الفطرة مؤقته بوقت محدود ففعلها خارج الوقت يكون قضاء كالصلاة • وهذا معنى القضاء في الاصطلاح وهو فعل العبادة بعد وقتها المحدود ، بخلاف الزكاة فانها لا تؤقت بزمن محدود • • والله أعلم •

(فسر) في مذاهب العلماء في وقت وجوب الفطرة •

ذكرنا أن الصحيح عندنا وجوبها بغروب الشمس ليلة عيد الفطر • وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق ورواية عن مالك • وقال أبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور وداود ورواية عن مالك : تجب بطلوع الفجر • وقال بعض المالكية : تجب بطلوع الشمس •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث ابن عمر قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » والصاع خمسة أرطال وثلاث (بالبغدادى (١)) لما روى عمر بن حبيب (٢) القاضى قال : « حججت مع أبى جعفر فلما قدم المدينة قال : اتئونى بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم شعائره فوجده خمسة أرطال وثلاثا برطل أهل العراق ») •

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وأما الحكاية المذكورة عن عمر بن حبيب قاضى البصرة فضعيفة • وقد اتفق المحدثون

(١) بعض النسخ لا توجد كلمة البغدادى (ط) •

(٢) فى النسخة المطبوعة من « المهذب » عمرو وهو خطأ (ط) •

عنى تضعيف : عمر بن حبيب هذا^(١) ونسبه ابن معين الى الكذب .
وقد أوضحت حانه في « تهذيب الأسماء » وقوله : (فعايره) أى اعتبره .
وقال أهل اللغة : يقال عايرت المكيال والميزان وعاورته اذا اعتبرته :
ولا يقال عيرته .

(واما الأحكام) فقد اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على
أن الواجب فى الفطرة عن كل انسان صاع بصاع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى ، من أى جنس أخرجه ،
سواء الحنطة وغيرها ، ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة
أسباع درهم . « قيل : مائة وثمانية وعشرون درهما بغير أسباع .
وقيل : مائة وثلاثون درهما ، وبه قطع الغزالى والرافعى ، والأول
أصح وأقوى » قال صاحب « الشامل » وغيره : الأصل فيه الكيل :
وانما قدره العلماء بالوزن استظهارا (قلت) قد يستشكل ضبط الصاع
بالأرطال : فان الصاع المخرج به فى زمان رسول الله صلى الله عليه
وسلم مكيال معروف : ويختلف قدره وزنا باختلاف ما يوضع فيه كالذرة
والحمص وغيرها : فان أوزان هذه مختلفة .

(١) فى « الميزان » للذهبى : (عمر بن حبيب العدوى البصرى القاضى
بن خالد الحذاء بعروة . كذبه ابن معين وقال النسائى وغيره : ضعيف .
وإلى البخارى : (يتكلمون فيه) ونقل الحافظ عن ابن عدى فى ترجمة عمر هذا
أن ابن عدى قال : حسن الحديث يكتب حديثه مع ضعفه . وكذا فى « التهذيب »
أيضا وقد ضعفه ابن حبان فى « الثقات » فى ترجمة عمر بن حبيب المكي .
وقال النزوى فى « تهذيب الأسماء واللغات » : هو البصرى العدوى من عدى
ابن عبد مناف بن أد بن صابخة ولى قضاء البصرة وولى قضاء الشرقية للمأمون
روى عن هشام بن عروة ويحيى الأنصارى وابن عون وخالد الحذاء وسليمان
التيمى وداد بن أبى هند وابن جريج وشعبة وابن عيينة وغيرهم ، روى
عنه محمد بن عبيد الله المنادى وزكريا بن الحارث وأبو قلابة الرقاشى ومحمد
ابن يونس ، قال أحمد بن حنبل : قدم علينا عمر بن حبيب فلم نكتب عنه
حرفا ، وكان مستخفا به وقال يحيى بن معين : كان يكذب . وقال زكريا
الساجى : كان يهم عن الثقات وكان صدوقا ولم يكن من فرسان الحديث
توفى سنة ٢٠٧ هـ .

وقد تكلم جماعات من العلماء في هذه المسألة . فأحسنهم فيها كلاما
 الامام أبو الفرج الدارمي من أصحابنا ، فإنه صنف فيها مسألة مستقلة
 وكان كثير الاعتناء بتحقيق أمثال هذه ، ومختصر كلامه أن الصواب أن
 الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن ، وأن الواجب اخراج صاع
 معاير بالصاع الذي كان يخرج به في زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وذلك الصاع موجود ، ومن لم يجده وجب عليه الاستظهار بأن
 يخرج ما يتيقن أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال
 وثلاث تقريب . هذا كلام الدارمي وذكر البندنجي نحوه ، وقال جماعة
 من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدل الكفين ، ونقل
 الحافظ عبد الحق في كتابه « الاحكام » عن أبي محمد علي بن حزم
 أنه قال : وجدنا أهل المدينة لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الذي يؤدي به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف
 ولا دون رطل وربيع ، وقال بعضهم : هو رطل وثلاث قال : وليس هذا
 اختلافا ولكنه على حسب رزانة المكيل من البر والتمر والشعير ، قال :
 وصاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث وهو صاع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي الحب الذي يخرج به ثلاثة أوجه (أحدها) انه يجوز من
 كل قوت ، لما روى أبو سعيد الخدري قال : « كنا نخرج صاعا من
 طعام ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من تمر ،
 أو صاعا من زبيب » ومعلوم أن ذلك كله لم يكن قوت أهل المدينة ،
 فدل على أنه مخير بين الجميع . وقال أبو عبيد بن حرب : تجب من
 غالب قوته ، وهو ظاهر النص ، لأنه لما وجب أداء ما فضل عن قوته
 وجب أن تكون من قوته ، وقال أبو العباس وأبو اسحاق : تجب من
 غالب قوت البلد ، لأنه حق يجب في الذمة تعلق بالطعام فوجب من غالب
 قوت البلد ، كالطعام في الكفارة فإن عدل عن قوت البلد الى قوت بلد
 آخر نظرت . فإن كان الذي انتقل اليه أجود - أجزاء ، وإن كان دونه
 لم يجزه ، فإن كان أهل البلد يقتاتون أجناسا مختلفة ليس بعضها باطلب

من بعض فالأفضل أن يخرج من أفضلها لقوله عز وجل : « لن تتألفوا البر حتى تتفقوا مما يحبون » (١) ومن أيها أخرج أجزاءه . وان كان في موضع قوتهم الأقط ففيه طريقتان ، قال أبو اسحاق : يجزئه قولا واحدا لحديث أبي سعيد ، وقال القاضي أبو حامد : فيه قولان (أظهرهما) أنه يجزئه للخبر (والثاني) لا يجزئه لأنه لا تجب فيه الزكاة فأشبهه اللحم ، فإذا قلنا : يجزئه فأخرج اللبن أجزاءه لأنه أكمل منه ، لأنه يجيء منه الأقط وغيره ، وان أخرج الجبن جاز لأنه مثله ، وان أخرج المصل لم يجزه لأنه أنقص من الأقط ، لأنه لبن مسزوع الزبد ، وان كان في موضع لا قوت فيه أخرج من قوت أقرب البلاد إليه . فان كان بقربه بلدان متساويان في القوت أخرج من قوت أيهما شاء ، ولا يجوز في فطرة واحدة أن يخرج من جنسين لأن ما خير فيه بين جنسين لم يجز أن يخرج من كل واحد منهما بعضه ككفارة اليمين لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسر خمسة . فان كان عبد بين نفسين في بلدين قوتها مختلف ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا يجوز أن يخرج كل واحد من قوته ، بل يخرجان من أدنى القوتين ، وقال أبو اسحاق : يجوز أن يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته ، لأن كل واحد منهما لم يبعض ما وجب عليه (ومن) أصحابنا من قال : يعتبر فيه قوت العبد أو البلد الذي فيه العبد لأنها تجب لحقه فاعتبر فيه قوته أو قوت بلده كالحرف في حق نفسه ، ولا يجوز أخراج حب مسوس لأن السوس أكل جوفه فيكون الصاع منه أقل من صاع ، ولا يجوز أخراج الدقيق . وقال أبو القاسم الأنماطي : يجوز لأنه منصوص عليه في حديث أبي سعيد الخدري ، والمذهب أنه لا يجوز لأنه ناقص المنفعة عن الحب فلم يجز كالخبز (وأما) حديث أبي سعيد (فقد) قال أبو داود : روى سفيان الدقيق ورواه فيه ثم رجع .

(الشرح) قال أصحابنا : يشترط في المخرج من الفطرة أن يكون من الأقوات التي يجب فيها العشر ، فلا يجزئ شيء من غيرها إلا الأقط والجبن واللبن على خلاف فيها سنوضحه ان شاء الله تعالى ، وأهمل

(١) الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

المصنف هنا اشتراط كونه من القوت العشر . وقد ذكره هو في السببه كما ذكره الأصحاب : ثم ان جميع الأقوات العشرة تجزى في الجملة ولا يستثنى منها شيء ، قال الراقعي : وحكى قول قديم أنه لا يجزى العدس والحمص وان كان قوتا لهم : والمذهب الأول . وأما الأقط ففيه طريقتان حكاهما المصنف والأصحاب :

(أحدهما) وبه قال أبو اسحاق المروزي القطع باجزائه لحديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : « كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير : حر أو مملوك ، صاعا من طعام ، أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير . أو صاعا من تمر ، أو صاعا من زبيب » رواه البخارى ومسلم . وهذا لفظ احدى روايات مسلم ، والأقط ثابت في روايات في الصحيحين .

(والطريق الثانى) فيه قولان (أحدهما) يجزئه للحديث (والثانى) لا يجزئه لأنه لا يجب فيه العشر فأنشبه اللحم واللبن . وبهذه الطريقة قال القاضى أبو حامد المروذى : والصواب الأول لصحة الحديث من غير معارض ، ثم المذهب الذى قطع به الجماهير أنه لا فرق في اجزاء الأقط بين أهل البادية والحضر . وقال الماوردى : الخلاف في أهل البادية ، وأما أهل الحضر فلا يجزئهم — قولاً واحداً ، وان كان قوتهم ، وهذا الذى قاله ثاذ فاسد مردود ، وحديث أبى سعيد صريح في ابطاله ، وان كان قد تأوله على أنه كان في البادية ، وهذا تأويل باطل . والله أعلم .

قال أصحابنا : فان جوزنا الأقط فهل يجزى الجبن واللبن ؟ فيه طريقتان (أحدهما) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وآخرون : يجزئه ، لأن الجبن أكمل منه (والثانى) حكاه الخراسانيون ومصاحب « الحاوي » على وجهين (أحدهما) يجزئه (والثانى) لا يجزئه ، وصححه الماوردى لأنه ليس معشرا ، ولا يدخر وانما جاز الأقط بالنص

وهو مما يدخر : وانخلاف مخصوص بمن قوته الأقط هل له اخراج اللبن والجبن ؟ هكذا قاله الماوردي والرافعي وغيرهما : قال صاحب « البيان » وآخرون : اذا جوزنا الجبن واللبن جاز مع وجود الأقط ومع عدمه ، وقطع البندنيجي بأنه لا يجزئه الا عند عدم الأقط . ونقله عن نصه في القديم (وان قلنا) لا يجزئه الأقط لم يجزئه اللبن والجبن قطعا .

وأما المخيض والكشك والسمن والمصل فلا يجزىء شئ منها بلا خلاف : لأنها ليست في معنى اللبن . وكذا الجبن المنزوع الزبد ، وسواء أكانت هذه الأشياء قوته وقوت البلد أم لا ، لا يجزئه بلا خلاف ، قال الماوردي : وكذا لو كان بعض أهل الجزائر أو غيرهم يقتاتون السمك والبيض فلا يجزئهم بلا خلاف ، وأما اللحم فالصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والأصحاب في جميع الطرق أنه لا يجزىء قولاً واحداً . وقال امام الحرمين : قال العراقيون : في اجزائه قولان كالأقط . قال : كأنهم رأوا اللبن أصل الأقط وهو عصارة اللحم ، وهذا الذي نقله عن العراقيين باطل ليس موجودا في كتبهم ، بل الموجود في كتبهم مع كثرتها القطع بأن لا يجزىء بلا خلاف ، فهذا هو الصواب (وأما) الأقوات النادرة التي لا عشر فيها كالغث^(١) والحنظل فلا يجزىء بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفقوا عليه ، قال أصحابنا وكذا لو اقتاتوا ثمرة لا عشر فيها كالتين وغيره لا يجزىء قطعا .

(قسرع) قال الشافعي والأصحاب : لا يجزىء الحب المسوس ، ولا المعيب بلا خلاف ، قال امام الحرمين وغيره : واذا جوزنا اخراج الأقط لم يجز اخراج المملح الذي أفسدت كثرة الملح جوهره ، فان كان المملح ظاهرا عليه ولم يفسده أجزاءه ، لكن الملح غير محسوب ، ويجب أن يخرج قدرا يكون محض الأقط منه صاعا ، قال أصحابنا : ويجزىء الحب القديم ، وان قلت قيمته اذا لم يتغير طعمه ولا لونه ، لأن القدم ليس بعيب وهذا لا خلاف فيه ، ونص عليه في « المختصر »

(١) الغث اللحم المهزول ، والكلام الرديء (ط) .

قال الماوردي وغيره : وغير القديم أولى ، ثم الجمهور اقتصروا على ذكر الطعم واللون كما ذكرنا ، وقال الماوردي وغيره : لو تغير لونه أو طعمه أو ريحه لم يجزئه وهذا مراد الشافعي والأصحاب ، وإن لم يصرحوا بالرائحة • والله أعلم •

قال الشافعي والأصحاب : ولا يجزئ الدقيق ولا السويق كما لا تجزئ القيمة • وحكى المصنف والأصحاب عن أبي القاسم الأنماطي أن الدقيق يجزئ لأنه روى ذلك في حديث أبي سعيد الخدري : « أو ساعا من دقيق » رواه سفيان بن عيينة ، وغلط الأصحاب الأنماطي في هذا ، قالوا : وذكر الدقيق في الحديث ليس بصحيح ، قال أبو داود انسجستاني في سننه : ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة^(١) ، وروى أبو داود أن ابن عيينة أنكروا عليه ذكر الدقيق فتركه ، قال البيهقي : أنكر على ابن عيينة الدقيق فتركه ، قال : وقد روى جوازه عن ابن سيرين عن ابن عباس منقطعا موقوفا على طريق التوهم ، قال : وليس بثابت ، قال : وروى من أوجه ضعيفة لا تساوى ذكرها • وحكى الرافعي عن أبي الفضل بن عبدان من أصحابنا أنه قال : الصحيح عندي أنه يجزئ الخبز والسويق لأنهما أرفق بالمساكين ، والصحيح ما سبق أنه لا يجزئ لأن الحب أكمل نفعا ، لأنه يصلح لكل ما يراد منه بخلاف الدقيق والسويق والخبز والله أعلم • وقال الشافعي والأصحاب : لا يجزئ اخراج القيمة وبه قال الجمهور ، وجوزها أبو حنيفة ، وسبقت دلائل المسألة في آخر باب صدقة الغنم •

(١) قال النووي في « التهذيب » : قوله في زكاة الفطر من « المهذب » • وأما حديث أبي سعيد فقد قال أبو داود : روى سفيان الدقيق وروهم فيه ثم رجع عنه • المراد بأبي داود صاحب السنن هو أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني وقد تقدم في ترجمته في الكنى ، وأما سفيان فهو ابن عيينة ، وقد غلط بعض الفضلاء المصنفين في الفاظ المهذب غلطا فاحشا فقال : أراد سفيان الثوري ، وهذا خطأ لا شك فيه • من « تهذيب الاسماء واللغات » •

(فسرع) قال أصحابنا : في الواجب من هذه الأجناس الجزئية ثلاثة أوجه . أحدها عند الجمهور غالب قوت البلد ، فمن صححه المحاملي والقاضي أبو الطيب والجرجاني في « التحرير » والبيهقي وآخرون ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات ، ونقله المحاملي في « المجموع » وصاحب « البيان » عن جمهور الأصحاب ، ونقل الرافعي عن الجمهور تصحيحه قال الماوردي : وهو قول ابن سريج وأبي اسحاق المروزي .

(والوجه الثاني) أنه يتعين قوت نفسه ، وهو ظاهر نص الشافعي في « المختصر » و « الأم » ، لأنه قال : أدى مما يقتات به هذا قال أبو عبيد بن حريويه من أصحابنا فيما حكاه المصنف والأصحاب عنه ، وحكاه الماوردي عنه . وعن الاصطخري وصححه الشيخ أبو حامد وأبو الفضل بن عبدان والبندنجي وطائفة قليلة والجمهور على تصحيح الأول ، وتأولوا النص على ما إذا كان قوته قوت البلد ، كما هو الغالب في العادة .

(والثالث) يتخير بين جميع الأقوات فيخرج ما شاء ، وإن كان غير قوته وغير قوت أهل بلده ، لظاهر حديث أبي سعيد الخدري ، وهذا الثالث حكاه المصنف والجمهور وجها ، وحكاه أبو اسحاق المروزي والقاضي أبو الطيب في « المجرد » والبندنجي والماوردي وآخرون قولاً للشافعي قال الماوردي : نص عليه في بعض كتبه ، وصححه القاضي أبو الطيب في « المجرد » اختياراً لنفسه بعد أن نقل أن المذهب غالب قوت البلد ، قال المصنف هنا وسائر أصحابنا (فان قلنا) يعتبر قوت البلد أو قوت نفسه فعدل إلى ما دونه لم يجزئه بالاتفاق ، ووقع في « التنبيه » و « الحاوي » و « المجرد » للقاضي أبو الطيب وغيرها أنه إذا عدل إلى ما دونه ففي اجزائه قولان للشافعي ، وهذا النقل مؤول والذين أطلقوه لم يذكروا في أصل الوجوب إلا وجهين (أحدهما) يجب من غالب قوت بلده (والثاني) يجب من قوت نفسه ، ثم قالوا : فان عدل عن الواجب إلى أثنى منه ففي اجزائه قولان ، ومرادهم

القول الثالث الذى يقول : هو مخير فى جميع الأقوات . فخانهم ترحلوا
ذكر هذا القول أولا ثم نبهوا عليه وآما الذين ذكروا فى الواجب ثلاثة
أوجه ثالثها التخيير . فاتفقوا على أنه اذا قلنا الواجب قوته أو قوت
البلد فعدل الى دونه لا يجزئه قولاً واحداً .

فحصل من هذا كله أنه لا خلاف بين الأصحاب : وأن فى أصل
المسألة ثلاثة أوجه بعضها منصوص للشافعى (أصحابها) الواجب غالب
قوت بلده (والثانى) قوت نفسه (والثالث) يتخير بين جميع الأقوات ،
فان قلنا بالتخيير لم يتصور العدول الى ما دون الواجب ، وان قلنا
بتعين قوته أو قوت بلده ، فعدل الى ما دونه ، لم يجزئه بلا خلاف .

أما اذا عدل الى أعلا من الواجب فيجزئه وهو أفضل لأنه زاد
خيراً هذا هو الصواب الذى نص عليه الشافعى وقطع به المصنف
والأصحاب فى جميع الطرق الا صاحب « الحاوى » ، فانه ذكر فى
اجزاء الأعلى وجهين (أحدهما) قال وهو نص الشافعى : يجزئه ،
كما لو وجب عليه سن من المساشية فأخرج أعلى منها (والثانى)
لا يجزئه لأنه غير الواجب ، كمن أخرج حنطة عن شعير استغله أو دنانير
عن دراهم أو بقرة عن شاة ونظائره والجواب عن هذا الدليل الأول
أن الحنطة لا تجزىء عن الشعير ولا الدنانير عن الدراهم فى حال
من أحوال الزكاة بخلاف الفطرة فان الشخص الواحد قد يكون فى وقت
قوته أو قوت بلده جنساً ثم يصير غيره ++ والله أعلم .

وفيما يعتبر به الأعلى والأدنى وجهان مشهوران (أصحابهما)
الاعتبار بزيادة صلاحيته للاقتيات (والثانى) زيادة القيمة ، فعلى
هذا يختلف باختلاف الأقوات والبلاد قال الرافعى : الا أن يعتبر
زيادة القيمة فى الأكثر ، وعلى الأول قال أصحابنا : البر خير من الشعير
بلا خلاف ، قال الجمهور : والبر خير من التمر والزبيب ، ونقله القاضى
أبو الطيب عن الأصحاب ، وقال صاحب « الحاوى » فى البر والتمر

وجهان لأصحابنا (أحدهما) التمر أفضل وخير ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج منه وعليه عمل أهل المدينة ، قال : وبه قال ابن عمر ومالك وأحمد (والثاني) قال : واليه ميل الشافعي وبه قال علي بن أبي طالب وإسحاق بن راهويه : البر أفضل ، قال : ولو قيل : ان أفضلهما يختلف باختلاف البلاد لكان متجها ، هذا كلامه والمشهور ترجيح البر مطلقا ، والبر خير من الأرز بالاتفاق ، وفي التمر والشعير وجهان (أحدهما) وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني ترجيح التمر (وأصحهما) عند البغوي ترجيح الشعير وهذا أصح لأنه أبلغ في الاقتيات وتردد أبو محمد في التمر والزبيب وفي الزبيب والشعير أيهما أرجح ؟ قال امام الحرمين : والأشبه بتقديم التمر على الزبيب ، وهذا الذي قاله الامام هو الصواب المتعين ، والصواب تقديم الشعير على الزبيب ، واذا قلنا : المعتبر قوت نفسه كان يليق به البر وهو يقتات الشعير بخلا لزمه البر بالاتفاق ، وان كان يليق به الشعير وهو يقتات البر (تنعما) فوجهان حكاهما البغوي وغيره هكذا وجهين وهو الصواب ، وحكاهما امام الحرمين قولين (أصحهما) يجزئه الشعير (والثاني) تتعين الحنطة .. والله أعلم .

(فرع) إذا أوجبنا غالب قوت البلد فكانوا يفتاتون أجناسا لا غالب فيها ، أخرج ما شاء منها ، والأفضل أعلاها ، هكذا نقله المصنف والأصحاب وجزهوا به ، وهو ظاهر .. والله أعلم .

(فرع) إذا قلنا : المعتبر غالب قوت البلد ، قال الغزالي في « الوسيط » : المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة ، وقال في « الوجيز » : غالب قوت البلد يوم العيد ، قال الرافعي : هذا الذي قاله لم أره لغيره (قلت) : هذا النقل غريب كما قال الرافعي ، والصواب أن المراد قوت السنة ، كما سنوضحه في الفرع الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى .

(فرع) إذا اعتبرنا قوت البلد وقوت نفسه ، فكان القوت

مختلفا باختلاف الأقوات ، ففي بعضها يقتاتون أو يقتات جنسا وفي بعضها جنسا آخر ، قال السرخسي في « الأملی » : ان أخرج من الأعلى أجزاءً وكان أفضل ، وان اقتصد وأخرج من الأدنى فقولان (أحدهما) لا يجزئه احتياطا للعبادة (وأصحهما) يجزئه لدفع الضرر عنه ، ولأنه يسبى مخرجا من قوت البلد أو من قوته •

(فرع) اذا كان في موضع ليس فيه قوت يجزىء ، بأن كانوا يقتاتون لحما أو تينا وغيرهما مما لا يجزىء ، قال المصنف والأصحاب : أخرج من قوت أقرب البلاد إليه ، وان كان بقربه بلدان متساويان في القرب أخرج من قوت أيهما شاء وهذا متفق عليه •

(فرع) اذا اعتبرنا غالب قوت البلد وكان له عبد في بلد آخر قال البغوى وغيره : ان قلنا ان الفطرة تجب على العبد ثم يتحملها التمسيد فالاعتبار بقوت بلد العبد ، وان قلنا : تجب على السيد ابتداءً فبقوت بلد السيد •

(فرع) قال الشافعى والمصنف وسائر الأصحاب : لا يجزىء في الفطرة الواحدة صاع من جنسين سواء أكان الجنسان متماثلين أو أحدهما من واجبه والاخر أعلى منه ، كما لا يجزىء في كفارة اليمين أن يكسو خمسة ويطعم خمسة لأنه مأمور بصاع من بر أو شعير وغيرهما ولم يخرج صاعا من واحد منهما ، كما أنه مأمور باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، ولم يكس في الصورة المذكورة عشرة ، ولم يطعمهم • هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب في كل الطرق الا امام الحرمين ، فحكى وجها شاذا أنه يجزىء اذا كان نصف صاع من واجبه ونصف أعلى ، والا السرخسي فقال : ان كان عنده صاع من أحد الجنسين لم يجز تبغيضه قطعاً ، وان لم يكن عنده الا نصف صاع من هذا ونصف من هذا فوجهان (أحدهما) يجزئه اخراج النصفين (والثانى) لا يجزئه ، وقال الرافعى : لا يجوز صاع من جنسين وان كان أحدهما أعلى من الواجب ، قال : ورأيت لبعض المتأخرين جوازه ، والمذهب ما سبق •

قال أصحابنا : ولو كان له عبدان أو قريبان ، أو زوجتان أو زوجة وقريب أو عبد . فأخرج عن أحدهما صاعا من واجبه وعن الآخر صاعا أعلى منه أجزاء بالاتفاق : كما لو كان عليه كفارتان فأطعم عشرة وكسا عشرة يجزئه عنهما جميعا بلا خلاف ، وكذا لو ملك نصف عبد ونصف آخر فأخرج عن أحدهما نصفًا من واجبه ، وعن الآخر نصفًا من أعلاه منه أجزاء بلا خلاف : صرح به البغوي وآخرون : قال أصحابنا : ولو ملك رجلان عبدا . فإن قلنا بالقول الغريب أنه مخير بين الأجناس أخرجنا ما شاء بشرط اتحاد ، وإن أوجبنا غالب قوت البلد وكانا هما والعبد في بلد واحد أخرجنا عنه من غالب قوت البلد ، وإن كان العبد في بلد آخر قال البغوي وآخرون : يبنى على أن الفطرة تجب على المالك ابتداء ؟ أم يتحملها عن العبد ؟ فإن قلنا بالتحلل اعتبر بلد العبد والا فبلد السيدين ، وإن كان السيدان في بلدين مختلفي القوت أو اعتبرنا قوت الشخص بنفسه : أو اختلف قوتهما ففيه أوجه (أصحابنا) وبه قال أبو إسحاق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة حكاه عنهما الماوردي وآخرون : وصححه القاضي أبو الطيب ، وحكاه إمام الحرمين عن ابن الحداد : يخرج كل واحد نصف صاع من قوت بلده أو نفسه ، ولا يضر التبعض ، لأنهما إذا أخرجنا هكذا كل شخص واجبه من جنس كثلثة كانوا محرمين فقتلوا ظبية ، فذبح أحدهم ثلث شاة وأطعم آخر بقية ثلث شاة ، وصام الثالث عدل ذلك أجزاء بلا خلاف (والثاني) قاله ابن سريج : يخرجان من أدنى القوتين ، ولا يجوز التبعض (والثالث) يجب من أعلاه ، حكاه إمام الحرمين وآخرون (والرابع) من قوت بلد العبد ، ولو كان الأب في نفقة ولدين فالقول في إخراجهما الفطرة عنه كالقول في السيدين وكذا من نصفه حر ونصفه مملوك إذا أوجبنا نصف الفطرة على ما سبق والأصح يخرجان من جنسين (والثاني) من جنس . ♦

فـرـع في مسائل تتعلق بالباب

(احدها) قال أصحابنا : لو أخرج انسان الفطرة عن أجنبي بغير اذنه لا يجزئه بلا خلاف لأنها عبادة فلا تسقط عن المكلف بها بغير اذنه ، وان أذن فأخرج عنه أجزاءه ، كما لو قال لغيره : اقض ديني ، وكما لو وكله في دفع زكاة ماله وفي ذبح أضحيته ، ولو كان للانسان ولد صغير موثر فحيث لا يلزمه فطرته فأخرج الأب فطرة الولد من مال نفسه جاز بلا خلاف ، صرح به القاضي أبو الطيب والماوردي والبندنجي والبنغوي والأصحاب ، لأنه يستقل بتمليك ابنه الصغير ولو كان كبيرا رشيدا لم يجز الا بأذنه لأنه لا يستقل بتمليكه ، والجد كالأب ، والمجنون كالصبي .. قال الماوردي والبنغوي : لو أخرج الولي فطرة الصبي والمجنون من مال نفسه تبرعا ، فان كان أبا أو جدا جاز ، وكأنه ملكه ذلك ثم تولى الأداء عنه مما ملكه وان كان وصيا أو قريبا لم يجز الا بأذن القاضي ، فإذا أذن جاز ويصير كأنه بالأذن كأن الصبي تملك منه ثم أذن له في الاخراج ، وكل هذا متفق عليه عند أصحابنا ونقله الماوردي عن الأصحاب قال : وقال زفر ومحمد بن الحسن : تجب فطرة الأطفال على أبيهم ونفقتهم في أموالهم .. والله أعلم •

(الثانية) قال أصحابنا : يلزم الولي اخراج فطرة الصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه من مالهم وكذا فطرة عبيدهم وجواريتهم وأقاربهم ، الذين يلزمهم نفقتهم كما يلزمه اخراج زكاة أموالهم وقضاء ديون وجبت عليهم باتلاف أو غيره •

(الثالثة) لو تبرع انسان بالنفقة على أجنبي لا يلزمه فطرته بلا خلاف عندنا • وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود وقال أحمد : تلزمه •

(الرابعة) لو كان نصف الشخص مكاتبا.حيث يصور ذلك في العبد

المشترك اذا جوزنا كتابة بغيره باذن شريكه وجب نصف صاع على مالك نصفه القن • ولا شيء في النصف المكاتب على المذهب • وفيه الوجه السابق في المكاتب ومثله عبد مشترك بين معسر وموسر يجب على الموسر نصف صاع ولا شيء على المعسر اذا كان يحتاج اليه للخدمة • هذا هو المذهب وفيه وجه سبق •

(الخامسة) قال الجرجاني في المهايأة (١) : ليس عبد مسلم لا يجب اخراج الفطرة عنه الا ثلاثة (أحدهم) المكاتب • يعنى على المذهب وقد سبق فيه وجه أنه يجب فطرته على سيده ووجه أنها على نفسه (والثاني) اذا ملك السيد عبده عبدا وقتلنا يملك لا فطرة على السيد الثاني لعدم ملكه ولا على الأول لضعف ملكه (الثالث) عبد مسلم لكافر اذا قلنا بالضعيف انها تجب على المؤدى ابتداء والأصح وجوبها كما سبق ويجيء رابع على قول الاصطخري وغيره فيما اذا مات قبيل هلال نوال وعليه دين وله عبد كما سنوضحه ان شاء الله تعالى قريبا ويجيء خامس وهو اذا لم يكن له وقت وجوب الفطرة الا عبد يحتاج اليه للخدمة فان الأصح لا يلزمه فطرة عن نفسه ولا عن العبد وقد سبقت المسئلة واضحة في أول الباب فهذه خمس صور مختلف فيها كلها ويختلف المرجح فيها كما ذكرناه •• والله أعلم •

(السادسة) قال أصحابنا : لو باع عبدا بشرط الخيار فصادف زمن الوجوب زمن الخيار (فان قلنا) الملك في مدة الخيار للبائع ، فعليه فطرته ، سواء تم البيع أو فسخ (وان قلنا) موقوف ، فان تم البيع فالفطرة على المشتري ، والا فعلى البائع ، ولو صلافاً زمن الوجوب خيار المجلس فهو كخيار الشرط ، ولو تم البيع ثم فسخ بعد وقت الوجوب باقالة أو عيب أو تخالف فالفطرة على المشتري ذكره البغوي وغيره •

(١) نسخة الحداد لعله « المعايأة » •

(السابعة) لو مات وترك عبدا ثم أهل هلال شوال فإن لم يكن عليه دين فالعبد للورثة وعليهم فطرته ، كل واحد بقسطه ، وإن كان عليه دين يستغرق التركة بنى على أن الدين هل يمنع انتقال الملك في التركة الى الورثة أم لا ؟ والصحيح المنصوص الذى قطع به الجمهور لا يمنع ، وقال الاصطخرى يمنع ، فعلى المنصوص عليهم فطرته سواء بيع في الدين أم لا ، وأشار امام الحرمين الى أنه يجىء فيه الخلاف السابق في وجوب الزكاة في المال المرهون والمضروب ، لتزلزل الملك ، والمذهب الأول ، وإن قلنا بقول الاصطخرى فإن بيع في الدين فلا شيء عليهم والا فعليهم الفطرة ، وحكى ابن الصباغ وجها أنه لا فطرة عليهم مطلقا ، وقال القاضي أبو الطيب : تجب فطرته في تركة السيد كالموصى بخدمته والمذهب الأول ، هذا إذا مات السيد قبل هلال شوال ، فلو مات بعده ففطرة العبد على سيده كفطرة نفسه ، ويقدمان على الميراث والوصايا كسائر الديون ، وفي تقديمهما على دين الآدمى طرق (أصحها) وأشهرها على الأقوال الثلاثة في اجتماع دين الله تعالى ودين الآدمى (أصحها) يقدم دين الله تعالى (والثانى) دين الآدمى (والثالث) يقسم بينهما ، وسيأتى شرحها في قسم الصدقات حيث ذكرها المصنف أن شاء الله تعالى .

(والطريق الثانى) القطع بتقديم فطرة العبد لتعلقها بالعبد كأثر جنائته ، قال الشيخ أبو حامد : هذا الطريق غلط لأن فطرة العبد لا تتعلق بعينه بل بالذمة وحكى الماوردى هذا الطريق عن أبى الطيب بن سلمة قال : وخالفه سائر الأصحاب فقالوا بالطريق الأول ، وفي فطرة السيد أقوال .

(والطريق الثالث) القطع بتقديم فطرة العبد وفطرة السيد أيضا ؛ لأنها قليلة والمذهب في الجملة تقديم فطرة نفسه ، وفطرة العبد على جميع الديون ، وهو نصه في « المختصر » ، فإنه قال : ولو مات بعد ما أهل هلال شوال وله رقيق فالفطرة عنه وعنهم في ماله مقدمة على الديون .

قال الرافعي : وفي هذا النص رد على ما قاله امام الحرمين في أول الباب . في أن الدين يمنع وجوب الفطرة . لأن سياقه يفهم منه ما اذا صُرأت الفطرة على الدين اواجب ، واذا كان كذلك لم يكن الدين مانعا . وبتقدير أن لا يكون كذلك فاللفظ مطلق يشتمل على ما اذا طرأت الفطرة على الدين وعكسه . ومقتضاه أن لا يكون الدين مانعا من وجوبها . هذا كلام الرافعي وهو كما قال .

(الثامنة) أنه اذا أوصى لرجل بعبد ومات الموصى بعد دخول وقت وجوب الفطرة . فالفطرة في تركة الميت ، فلو مات قبل الوقت ، وقبل الموصى له الوصية قبل الوقت ، فالفطرة عليه ، وان لم يقبل حتى دخل الوقت — فان قلنا الموصى له يملك الوصية بمجرد موت الموصى — لزمه الفطرة ، فلو لم يقبل ، بل رد الوصية فوجهان مشهوران (أصحهما) الوجوب ، لأنه كان مالكا حال الوجوب .

(والثاني) لا ، لعدم استقرار الملك (وان قلنا) لا يملك الا بالقبول ، بنى على أن الملك قبل القبول لمن ؟ وفيه وجهان مشهوران في كتاب « الوصية » أصحهما للورثة ، فعلى هذا في الفطرة وجهان (أصحهما) على الورثة لأنه ملكهم ، ونقل صاحب « البيان » عن أصحابنا العراقيين أنها تجب في تركة الميت (والثاني) لا فطرة لضعفه (والوجه الثاني) من الأولين أنه باق على ملك الميت فعلى هذا لا تجب فطرته على أحد على المذهب ، وحكى البغوي مع هذا وجهها ضعيفا أنها تجب في تركته ، (وان قلنا) الملك في الوصية موقوف ، فان قبل فعليه الفطرة ، والا فعلى الورثة ، هذا كله اذا قبل الموصى له أو رد ، فلو مات قبل القبول وبعد دخول وقت الوجوب فقبول وارثه كقبوله ، والملك يقع للموصى له الميت فحيث أوجبنا عليه الفطرة اذا قبل بنفسه فهي في تركته ، اذا قبل وارثه ، فان لم يكن له تركة سوى العبد ففي بيع جزء منه للفطرة الخلاف السابق ، الأصح لا يباع ، ولو مات قبل وقت الوجوب أو معه

فالفطرة على الورثة اذا قبلوا ، لأن وقت الوجوب كان ملكهم ..
والله أعلم .

(فرع) لو وهب له عبد فقبل . فأهل هلال شوال قبل القبض ،
فالمذهب أنه لا يملكه قبل القبض : وفطرته على الواهب ، وفيه قول
ضعيف أن الملك موقوف ، ويتبين بالقبض أنه ملكه بالعقد فعلى هذا
فطرته على الموهوب له هكذا ذكر المسألة الماوردي والبغوي وغيرهما .

(فرع) قال الماوردي : لو اشترى أباه ولم يقبضه ، ولا دفع
ثمنه حتى أهل شوال ، وكان ذلك بعد انقضاء الخيار ، قال ابن خيران :
يلزمه فطرته ولا يعتق عليه ، لأن للبائع فيه علقه ، وهى حق الحبس
لقبض الثمن ، قصار كعلقة الخيار قال الماوردي : وهذا خلاف نص
الشافعى فى كتاب « الصداق » وغيره ، بل المذهب أنه ان كان البيع
لازما عتق ولزمه الفطرة ، سواء دفع ثمنه أم لا . وان كان فيه خيار
فعلى الأقوال فى أن الملك فى زمن الخيار للبائع أم للمشتري ؟ والفطرة
على من له الملك .

(التاسعة) قال الشافعى فى « المختصر » : وتقسم زكاة الفطر
على من تقسم عليه زكاة المال ، وأحب دفعها الى ذوى رحمه الذين
لا تلزمه نفقتهم بحال ، قال : فان طرحها عند من تجمع عنده أجزاءه
ان شاء الله تعالى . سأل رجل سالما فقال : ألم يكن ابن عمر يدفعها
الى السلطان ؟ فقال : بلى ، ولكن أرى أن لا يدفعها اليه ، هذا نص
الشافعى ، واتفق أصحابنا على أن الأفضل أن يفرق الفطرة بنفسه ،
كما أشار اليه الشافعى بهذا النص ، وأنه لو دفعها الى الامام أو الساعى
أو من تجمع عنده الفطرة للناس وأذن له فى اخراجها أجزاءه ، ولكن
تفريقه بنفسه أفضل من هذا كله ، وممن صرح بهذا الماوردي والمحاملى
فى « التجريد » والبغوي والسرخسى وسائر الأصحاب . قال الماوردي :
قال الشافعى : تفريقها بنفسه أحب الى من أن يطرحها عند من تجمع

عنده . قال : فاحتمل ذلك أن يريد به إذا لم يكن الوانى نزها ويحتمل
أنه أحب ذلك بكل حال . قال : وهذا أولى .. والله أعلم .

(فرع) وأما مصرف الفطرة فقد ذكره المصنف في باب قسم
الصدقات : وهناك نشرحه ان شاء الله تعالى .

(العاشرة) لا تجب فطرة الجنين لا على أبيه ولا في ماله بلا خلاف
عندنا ؛ ولو خرج بعضه قبل غروب الشمس وبعضه بعد غروبها ليلة الفطر
لم تجب فطرته لأنه في حكم الجنين ما لم يكمل خروجه منفصلا ؛ وأشار
ابن المنذر الى نقل الاجماع على ما ذكرته . فقال : كل من يحفظ عنه
العلم من علماء الأمصار لا يوجب فطرة عن الجنين قال : وكان أحمد
يستحبها ولا يوجبها : قال : ولا يصح عن عثمان خلفه .

(الحادية عشرة) قال الشافعى في « المختصر » في هذا الباب
ولا بأس أن يأخذها بعد أدائها إذا كان محتاجا . وغيرها من الصدقات
المفروضات والتطوع هذا نصه واتفق الأصحاب عليه ؛ قال صاحب
« الحاوى » : إذا أخرجها فله أخذها ممن أخذها عن فطرة المدفوع
اليه إذا كان الدافع ممن يجوز دفع الزكاة اليه ؛ وقال مالك : لا يجوز
أخذها بعينها ؛ بل له أخذ غيرها ودليلنا أنها صارت للمدفع اليه
بالقبض ، فجاز أخذها كسائر أمواله ، ولأنه دفعها لمعنى ؛ وهو اليسار
بالفطرة ، وأخذها بمعنى الحاجة وهما سببان مختلفان فلم يمتنعا ،
كما لو عادت اليه بارث فإنه يجوز بالاجماع .

وقال المحاملى في كتابيه « المجموع » و « التجريد » : إذا دفع
فطرته الى فقير ، والفقير ممن تلزمه الفطرة فدفعها الفقير اليه عن
فطرته جاز للدافع الأول أخذها ، قال : وكذا لو دفعها أو غيرها من
الزكوات الى الامام ، ثم لما أراد الامام قسم الصدقات — وكان
الدافع محتاجا — جاز دفعها بعينها اليه ، لأنها رجعت اليه بغير المعنى
الذى خرجت به ، فجاز كما لو عادت اليه بارث أو شراء أو هبة ،

قال في « التجريد » : وللامام أن يدفعها اليه كما يجوز أن يدفعها الى غيره من الفقراء ، لأنه مساو لغيره في جواز أخذ الصدقة .

وقال امام الحرمين في تعليل المسألة : لا يمتنع أن يأخذها بعد دفعها ، لأن وجوب الفطرة لا ينافي أخذ الصدقة ، لأن وجوبها لا يقتضى غنى ينافي المسكنة والفقير ، فان زكاة المال قد تجب على من تحل له الصدقة ، لأن الزكاة يحل أخذها بجهات غير الفقر ، والمسكنة ، كالغارم لذات الدين ، وابن السبيل الموسر في بلده ، والغازي ، فانهم تنزّمهم زكاة أموالهم ويأخذون الزكاة فلا يمتنع وجوب الزكاة على انسان وجواز أخذ الزكاة (وأما) السرخسي فقال : اذا لزمته الفطرة ، فان فضل عنه صاع — وكان فقيرا ليس له كفايته على الدوام — فله أخذ فطرة غيره وغيرها من الزكوات ثم ان أخرج فطرته أولا فله أخذ فطرة غير المصروف اليه ، وفطرة المصروف اليه من غير الفطرة التي صرفها ، وهل له أخذ الفطرة التي صرفها هو ؟ فيه وجهان (الصحيح) جوازها . قال : وكذا لو أخذ أولا فطرة غيره ، ثم أراد اخراج فطرة نفسه من غيرها أو منها الى غير دافعها جاز ، فان أراد صرفها الى دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه في المنع شاذ باطل مردود ، مخالف لنص الشافعي والأصحاب وللدليل .

فحصل من هذا كله أنه قد يجب على الانسان الفطرة أو زكاة المال ، ويجوز له أخذ الفطرة والزكاة من غيره ، سواء أكان الأخذ من نفس المدفوع أو غيره ، ومن الامام أو غيره . وفيه الوجه الثناذ عن السرخسي . . والله أعلم .

(الثانية عشرة) قال الماوردي وغيره : ليس للزوجة مطالبة الزوج باخراج الفطرة عنها ، لأنها واجبة عليه دونها . ووجوبها اما أن يجري مجرى الضمان أو الحوالة وكلاهما لا مطالبة به . فان المضمون عنه لا يطالب الضامن بالأداء ، ولا المحيل المحال عليه . وحكم القريب والمملوك حكم الزوجة .

(الثالثة عشرة) رويينا عن وكيع بن الجراح رحمه الله قال : زكاة
الفطر لشهر رمضان كسجدتي السهو للصلاة • تجبر نقصان الصوم
كما يجبر السجود نقصان الصلاة •

فصل

في مسائل من مذاهب العلماء في الفطرة

قد سبق جمل منها مفرقة في مواضعها • وأذكر هنا جملا من مهماتها •
وان كان بعضها مندرجا فيما مضى •

(مسألة) مذهبا ومذهب الجمهور من السلف والخلف وجوبها
على كل كبير وصغير ، وحكى أصحابنا عن ابن المسيب والحسن البصري
أنها لا تجب الا على من صلى وصام وعن علي بن أبي طالب رضى الله
عنه لا تجب الا على من أطلق الصوم والصلاة قال الماوردي ومذهبنا
فال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفقهاء لحديث ابن عمر السابق •

(مسألة) المترك لا فطرة عليه عن نفسه بالاجماع ، فان كان له
قريب أو عبد مسلم ففيه وجهان لأصحابنا سبق بيانهما (أصحابهما)
الوجوب • ونقل ابن المنذر اتفاق العلماء على أنها لا تجب •

(مسألة) تجب فطرة العبد على سيده ، وبه قال جميع العلماء
الا داود ، فأوجبها على العبد • قال : ويلزم السيد تمكينه من الكسب
لأدائها لحديث ابن عمر : « على كل حر وعبد » قال الجمهور : على
بمعنى عن •

(مسألة) لا يلزمه فطرة زوجته وعبد الكافرين عندنا ، وبه قال
على بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب والحسن ومالك وأحمد
وأبو ثور وابن المنذر • وقال أبو حنيفة : تجب عليه فطرة عبده الذمي ،
وهكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وسعيد

ابن جبير والنخعي والثوري واسحاق وأصحاب الرأي • دليلنا حديث ابن عمر • وقوله صلى الله عليه وسلم : « من المسلمين » •

(مسألة) العبد الآبق تجب فطرته عندنا على المذهب كما سبق • وبه قال أبو ثور وابن المنذر • وقال عطاء والثوري وأبو حنيفة : « لا تجب » وقال الزهري وأحمد واسحاق : « تجب ان كان في دار الاسلام » وقال مالك : تجب ان لم تطل غيبته ويؤيس منه •

(مسألة) لو كان بينهما عبد أو عبيد كثيرون مشتركون مناصفة وجب عن كل عبد صاع يلزم كل واحد من الشريكين نصفه • هذا مذهبنا وبه قال مالك وعبد الملك الماجشون واسحاق وأبو ثور ومحمد ابن الحسن وابن المنذر • وقال الحسن البصري وعكرمة والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف : لا شيء على واحد منهما • وعن أحمد روايتان (احدهما) كمذهبنا (والثانية) على كل واحد صاع عن نصيبه من كل عبد فاذا كان بينهما مائة عبد لزم كل واحد منهما مائة صاع ؛ وحكاها أيضا الماوردي عن أبي ثور (وأما) من نصفه حر ونصفه عبد (فمذهبنا) وجوب صاع عليه نصفه وعلى مالك نصفه إذا لم يكن مهايأة •

قال أبو حنيفة : عليه نصف صاع ولا شيء على سيده • وقال مالك على سيده نصف صاع ولا شيء على العبد •

وقال أبو يوسف ومحمد : « عليه صاع ولا شيء على سيده » وقال عبد الملك الماجشون : « على سيده صاع ولا شيء على العبد » •

(مسألة) اذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه (١) لزم أباه فطرته بالاجماع ، نقله ابن المنذر وغيره ، وان كان للطفل مال ففطرته

(١) عبارة « ففطرته على أبيه » زيادة من الشارح اذ يكفى بقية العبارة •

فيه • وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور • وقال محمد : تجب في مال الأب • وأما اليتيم الذي له مال فتجب فطرته في ماله عندنا • وبه قال الجمهور منهم مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن المنذر • وقال محمد بن الحسن : لا تجب • وأما الجد فعليه فطرة ولد ولده الذي تلزمه نفقته • وبه قال أبو ثور • وقال أبو حنيفة : لا تلزمه •

(مسألة) سبق الخلاف في فطرة زوجته وعبيد التجارة والقراض ، وأما المكاتب فمذهبنا المشهور أنه لا فطرة فيه ، لا عليه ولا على سيده كما سبق ، ومن قال : لا فطرة على سيده عنه ابن تيمر وأبو بسلمة ابن عبد الرحمن والثوري وأبو حنيفة ، وقال عطاء ومالك وأبو ثور وابن المنذر : تلزم سيده •

(مسألة) تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر على الصحيح عندنا • وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق ، وقال أبو حنيفة : « بطلوع فجر يوم الفطر » وبه قال أصحابه وأبو ثور وداود • وعن مالك روايتان كالْمُذْهَبَيْنِ ، وقال بعض المالكية : « بطلوع الشمس يوم الفطر » •

(مسألة) يجوز عندنا تقديم الفطرة في جميع رمضان لا قبله ، هذا هو المذهب وفيه خلاف سبق ، وجوزها أبو حنيفة قبله ، وقال أحمد : تجوز قبل يوم العيد بيوم أو يومين فقط ، كذا نقل الماوردي عنهما ، وقال العبدري : أجمعوا على أن الأفضل أن يخرجها يوم الفطر قبل صلاة العيد ، قال : وجوز مالك وأحمد والكرخي الحنفى تقديمها قبل الفطر بيوم ويومين ، وعن الحسن عن أبي حنيفة : تقديم سنة أو سنتين • وقال داود : لا يجوز تقديمها قبل فجر يوم العيد ولا تأخيرها إلى أن يصلي الإمام العيد ، ومذهبنا أنه لو أخرها عن صلاة الإمام وفعلها في يومه لم يَأْثُمَ وكانت أداء ، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء ، وحكاها العبدري عن مالك وأبي حنيفة

والليث وأحمد قال : وقال الحسن بن زياد وداود : ان لم يؤدها قبل صلاة العيد سقطت فلا يؤديها بعدها كالأضحية اذا مضى وقتها • وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن ابن سيرين والنخعي أنه يجوز تأخيرها عن يوم الفطر •

(مسألة) تجب الفطرة على أهل البادية كغيرهم ، وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه ابن المنذر وأصحابنا عن عطاء وربيعه والزهري أنهم قالوا : لا تجب عليهم • قال الماوردي : شذوا بهذا عن الاجماع وخالفوا النصوص الصحيحة العامة في كل صغير وكبير : ذكر وأنثى ، حر وعبد من المسلمين • قال وينقض مذهبهم بزكاة المال فقد وافقوا مع الاجماع على وجوبها على أهل البادية •

(مسألة) لا يجوز دفع الفطرة الى كافر عندنا • وجوزه أبو حنيفة ، قال ابن المنذر : أجمعت الأمة أنه لا يجزىء دفع زكاة المال الى ذمى ، واختلفوا في زكاة الفطر ، فجوزها لهم أبو حنيفة • وعن عمرو ابن ميمون وعمر بن شرحبيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون منها الرهبان • وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور : لا يعطون •

(مسألة) انواع في الفطرة عن كل شخص صاع من أى جنس أخرج ، سواء البر والتمر والزبيب والشعير وغيرها من الأجناس المجزئة ، ولا يجزىء دون صاع من شئ منها ، وبهذا قال مالك وأحمد وأكثر العلماء • كذا نقله عن الأكثرين الماوردي ، ومن قال به أبو سعيد الخدري والحسن البصري وأبو العالية وأبو الشعثاء واسحاق وغيرهم ، قال ابن المنذر : وقالت طائفة يجزىء من البر نصف صاع ولا يجزىء من الزبيب والتمر وسائر الأشياء الا صاع ، قاله الثوري وأكثر أهل الكوفة الا أبا حنيفة فقال : يجزىء نصف صاع زبيب كتصاف صاع بر ، قال : وروينا اجزاء نصف صاع بر عن أبي بكر الصديق وعثمان رضى الله عنهما قال ولم يثبت عنهما ، قال : ورويناه عن علي وابن مسعود

وجابر بن عبد الله وابن الزبير وأبى هريرة ومعاوية وأسماء : وبه قال ابن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز . وروى عن سعيد بن جبير وعروة بن الزبير ومصعب بن سعد وأبى قلابة ، واختلف فيه عن علي وابن عباس والشعبي . وعمدتهم الحديث في الصحيحين أن معاوية خطب فقال في خطبته بالمدينة : « أرى نصف صاع من حنطة يعدل صاعاً من تمر » ودليلنا حديث ابن عمر وأبى سعيد وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم — فرض صدقه الفطر صاعاً . . الحديث — وحديث معاوية اجتهد له لا يعادل النصوص ، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نصف صاع من بر ، والمروى في ذلك ضعيف ، ولم يصح فيه الا اجتهد معاوية .

(مسألة) انصاع المجزئ في الفطرة عندنا خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى ، وبه قال جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين . قال لماوردى : وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وفقهاء الحرمين وأكثر فقهاء العراقيين . وقال أبو حنيفة ومحمد : ثمانية أرطال ، وكان أبو يوسف يقول به ثم رجع الى خمسة أرطال وثلاث حين ثبت عنده أنه قدر صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبسط البيهقي في السنن انكبير الدلائل في كون الصاع المجزئ في الفطرة خمسة أرطال وثلاث بسطاً حسناً ، قال وأما ما رواه صالح بن موسى الطلحي عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : « جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع والوضوء برطلين ، والصاع ثمانية أرطال » فإن صالحاً تفرد به وهو ضعيف ، قاله يحيى ابن معين وغيره من المحدثين ، قال وكذا ما روى عن جرير بن يزيد عن أنس ، وما روى عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال » اسنادهما ضعيف ، وإنما الحديث في الصحيح عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع الى خمسة

أمداد » قال البيهقي : فلا معنى لترك الأحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعد لزكاة الفطر بمثل هذا •• والله أعلم •

(مسألة) لا تجزىء القيمة في الفطرة عندنا • وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر • وقال أبو حنيفة : يجوز • وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والثوري قال : وقال اسحاق وأبو ثور : لا تجزىء الا عند الضرورة •

(مسألة) المشهور في مذهبنا أنه يجب صرف الفطرة ألى الأصناف الذين تصرف اليهم زكاة المال ، وجوزها مالك وأبو حنيفة وأحمد وابن المنذر الى واحد فقط ، قالوا : ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد •

(مسألة) ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفطرة من غالب ثوت البلد ، وبه قال مالك • وقال أبو حنيفة : هو مخير • وعن أحمد رواية أنه لا يجزىء الا الأجناس الخمسة المنصوص عليها : التمر والزبيب والبر والتسعير والأقط •• والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب تعجيل الصدقة

(كل مال وجبت فيه الزكاة بالحوال والنصاب لم يجز تقديم زكاته قبل أن يملك النصاب لأنه لم يوجد سبب وجوبها فلم يجز تقديمها كأداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل ، وإن ملك النصاب جاز تقديم زكاته قبل الحول ، لما روى على رضى الله عنه أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعجل زكاة ماله قبل محله فمحلها فمحلها له في ذلك ، ولأنه حق مال أجل للرفق فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل ودية الخطأ ، وفي تعجيل زكاة عامين وجهان • قال أبو اسحاق : يجوز لما روى على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين • ولأن ما جاز فيه تعجيل حق العام منه جاز تعجيل حق العامين

كدية الخطأ • ومن أصحابنا من قال : لا يجوز لأنها زكاة لم ينعقد حولها فلم يجز تقديمها كالزكاة قبل أن يملك النصاب)

(الشرح) حديث على رضى الله عنه رواه أبو داود والترمذى وغيرهما باسناد حسن ولفظه : « عن على أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك » قال أبو داود : ورواه هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم التابعى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، يعنى مرسلًا ، قال : وهو أصح ، وفي رواية للترمذى : عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعمر : « انا قد أخذنا زكاة العباس عام أول للعام » قال الترمذى : والأول أصح من هذا • قال وقد روى الأول مرسلًا ، يعنى رواية الحسن بن مسلم ، وكذا قال الدارقطنى : اختلفوا في وصله وارسله ، قال : والصحيح الارسال ، وقال الشافعى : ويروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا أدري أيثبت أم لا ؟ « أنه تسلف صدقة العباس قبل أن تحل » قال البيهقى : يعنى حديث على هذا •

وذكر البيهقى اختلاف طرقه ثم قال : وأصحها رواية الارسال عن الحسن بن مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم روى البيهقى تسلف صدقة عامين باسناده عن أبى البخترى عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « انا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين » قال البيهقى : وهذا مرسل بين أبى البخترى وعلى رضى الله عنه ، واحتج البيهقى والأصحاب للتعجيل بحديث أبى هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه على الصدقة فقبل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ينقم ابن جميل الا أنه كان فقيرا فأغناه الله . وأما خالد فانكم تظلمون خالدا قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله ، وأما العباس فهو على ومثلها معها ، ثم قال : يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه » رواه البخارى ومسلم ، والصنو — بكسر الصاد المهملة — المثل ، وهذا لفظ رواية مسلم • واحتج الشافعى والأصحاب أيضا بحديث

نافع » أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الذين يقبلونها وكانوا يعضون قبل الفطر بيوم أو يومين » رواه البخارى قال الترمذى : وذهب أكثر أهل العلم الى جواز تعجيل الزكاة •

إذا عرفت هذا حصل الاستدلال على جواز التعجيل من مجموع ما ذكرنا ، وقد قدمنا فى أول هذا الشرح أن الشافعى يحتج بالحديث المرسل إذا اعتضد بأحد أمور أربعة ، وهى أن يسند من جهة أخرى ، أو يرسل ، أو يقول بعض الصحابة أو أكثر العلماء به ، فتمتى وجد واحد من هذه الأربعة جاز الاحتجاج به ، وقد وجد فى هذا الحديث المذكور عن على رضى الله عنه الأمور الأربعة فإنه روى فى الصحيحين معناه من حديث أبى هريرة السابق وروى هو أيضا مرسلًا ومتصلًا كما سبق ، وقال به من الصحابة ابن عمر ، وقال به أكثر العلماء ، كما نقله الترمذى فحصلت الدلائل المتظاهرة على صحة الاحتجاج به • والله أعلم •

(أما أحكام الفصل) فقال الشافعى والأصحاب رحمهم الله : المال الزكوى ضربان (أحدهما) متعلق بالحوال ، والآخر غير متعلق . وذكر المصنف النوع الأول فى أول الباب . والثانى فى آخره • (أما) الأول كزكاة المائسة والنقد والتجارة فلا يجوز تعجيل الزكاة فيه قبل ملك النصاب بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، ويجوز بعد ملك النصاب وانعقاد الحول ، وله التعجيل من أول الحول ولو بعد لحظة من انعقاده وقال ابن المنذر : لا يجوز التعجيل مطلقًا وحكاه الماوردى والقاضى أبو الطيب والمحاملى فى المجموع والبندينجى وآخرون من أصحابنا وجهها عن أبى عبيد بن حربويه من أصحابنا وهذا شاذ باطل مردود . مخالف لنص الشافعى والأصحاب فى جميع الطرق والدليل قال أصحابنا : وإنما يجوز التعجيل بعد تمام النصاب ان كانت الزكاة عينية : فأما إذا اشترى عرضًا للتجارة يساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين : وحال الحول . وهو يساوى مائتين ، فيجزئه المعجل عن الزكاة على الصحيح : لأن الاعتبار فى العروض بآخر الحول : هكذا ذكره البغوى •

ولو ملك أربعين شاة معلوفة فعجل شاة وهو عازم على اسامتها خولا ثم أسامها لم يقع المعجل زكاة بلا خلاف : لأن المعلوفة ليست مال زكاة . فهو كما دون النصاب . وإنما يصح التعجيل بعد انعقاد الحول .

ولا حول للمعلوفة بخلاف عرض التجارة في المسألة قبلها . ولو عجل صدقة عامين بعد انعقاد الحول أو أكثر من عامين فوجهان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران . (أحدهما) يجوز للحديث (والثاني) لا يجوز . وأجاب البغوي والأصحاب عن الحديث بأن المراد تسلف دمتين ؛ في كل دفعة صدقة عام أو سنة . واختلفوا في الأصح من هذين الوجهين . فصحت طائفة الجواز وهو قول أبي إسحاق المروزي ، ومن صححه البندنيجي والغزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبدري ؛ وصحح البغوي وآخرون المنع ؛ قال الرافعي : صحح الأكثرون المنع (فإذا قلنا) بالجواز فاتفق أصحابنا على أنه لا فرق بين عامين وأكثر حتى لو عجل عشرة أعوام أو أكثر جاز على هذا الوجه ؛ بشرط أن يبقى بعد المعجل نصاب ؛ فلو كان له خمسون شاة فعجل عشرة منها لعشر سنين جاز ، فلو نقص المال بالتعجيل عن النصاب في الحول الثاني لم يجز التعجيل لغير العام الأول وجهها واحدا ، هكذا قاله الجمهور ، لأن الحول الثاني لا ينعقد على نصاب ، وحكى البغوي والسرخسي وجهها شاذا أنه لا يجوز . لأن المعجل كالباقي على ملكه ؛ وإذا جوزنا صدقة عامين فهل يجوز أن ينوى تقديم زكاة السنة الثانية على الأولى ؟ فيه وجهان حكاهما أبو الفضل بن عبدان كتقديم الصلاة الثانية على الأولى إذا جمع في وقت الصلاة الثانية .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن ملك مائتي شاة فعجل عنها وعما يتوالد من سفالها أربع شياه ، فتوالدت وصارت أربعمئة أجزأه زكاة المائتين وفي زكاة السفال وجهان (أحدهما) لا يجوز لأنه تقديم زكاة على النصاب (والثاني) يجوز لأن السفال جعلت كالموجودة في الحول في وجوب زكاتها فجعلت كالموجودة في تعجيل زكاتها ، وإن ملك أربعين شاة فعجل عنها شاة ، ثم توالدت أربعين سفلة وماتت الأمهات وبقيت السفال فهل يجزئه ما أخرج عن الأمهات من زكاة السفال ؟ فيه وجهان . (أحدهما) لا يجزئه لأنه عجل الزكاة عن غير السفال ، فلا يجزئه عن زكاة السفال (والثاني) يجزئه لأنه لما كان حول الأمهات حول السفال كانت زكاة الأمهات زكاة السفال ، وإن اشترى بمائتي درهم عرضا للتجارة فأخرج منها زكاة أربعمئة درهم ثم حال الحول — والعرض يساوي أربعمئة —

أجزاه ، لأن الاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول ، والدليل عليه أنه لو ملك سلعة تساوى مائة فحال الحول — وهي تساوى مائتين — وجبت فيها الزكاة ، وإن ملك مائة وعشرين شاة ، فعجل عنها شاة ، ثم نتجت شاة سخلة قبل الحول لزمته شاة أخرى وكذلك لو ملك مائتى شاة فأخرج شاتين ، ثم نتجت شاة سخلة أخرى قبل الحول لزمته شاة أخرى ، لأن المخرج كالباقي على ملكه ، ولهذا يسقط به الفرض عند الحول ، فجعّل كالباقي على ملكه في إيجاب الفرض) •

(الشرح) قوله : الأمهات هذه إحدى اللغتين فيها : والأصح والأشهر الأمات بحذف الهاء وفي الآدميات الأمهات بالهاء أفصح ، وقد سبق بيان هذا في أوائل كتاب الزكاة (وقوله) ملك سلعة تساوى مائة أى ملكها للتجارة ، وقوله (نتجت) هو بضم النون وكسر التاء أى ولدت ، وقوله (سخلة) منصوب مفعول ثانٍ لنتجت •

(أما أحكام الفصل) فقال أصحابنا إذا ملك نصابا فعجل زكاة نصابين ، فإن كان ذلك في التجارة بأن اشترى عرضا للتجارة بمائتين فعجل زكاة أربعمائة فحال الحول وهو يساوى أربعمائة أجزاء عن زكاة الجميع ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور . وقيل في المائتين الزائدتين الوجهان كمسألة السخال ، حكاه الدارمى والرافعى وغيرهما • وإن كان زكاة عين بأن ملك مائتى درهم وتوقع حصول مائتين أيضا من جهة أخرى فعجل زكاة أربعمائة فحصل له المائتان الأخريان لم يجزئه ما أخرجه عن الحادث بلا خلاف . وإن توقع النصاب الثانى من نفس الذى عنده بأن ملك مائة وعشرين شاة ، فعجل شاتين ، ثم حدثت سخلة أو ملك مائتى شاة فعجل أربعمائة وبلغت أربعمائة • أو عجل شاتين وله خمس من الأبل فتوالدت وبلغت عشرا فهل يجزئه ما أخرج عن النصاب الذى كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما • قال الرافعى (أصحهما) عند الأكثرين من العراقيين وغيرهم لا يجزئه •

ولو عجل شاة عن أربعين فهلكت الأمات بعد أن ولدت أربعين سخلة فهل يجزئه ما أخرج من السخال ؟ فيه وجهان وذكر المصنف دليلهما (والأصح) في الجميع المنع وجمع الدارمى في مسألتى الربح

والنتاج أربعة أوجه (أحدهما) جواز تعجيل زكاة النصاب الثاني فيهما (والثاني) المنع (والثالث) يجوز في الربح دون النتاج (والرابع) عكسه . قال صاحب البيان : ولو عجل شاة عن خمسة أبصرة فهلكت الأبصرة قبل الحول وعنده أربعون شاة فأراد أن يجعل الشاة المعجلة عنها فقد أوماً ابن الصباغ فيه الى وجهين (قلت) الصواب أنها لا تجزئ . قال الماوردي : اذا ملك عرضاً بمائتي درهم . فعجل زكاة ألف عنها وعن ربحها فباعها عند الحول بألف أجزاء المعجل عن الألف . قال : فان باعها في أثناء الحول بألف — فان قلنا : يستأنف للربح حولاً لم يجزئه التعجيل عن الربح لأنه ليس بتابع الأصل . (وان قلنا) يبنى على حول الأصل أجزاء المعجل عن الجميع لأنه تبع . قال : ولو ملك ألفاً فعجل زكاته فتلّف ثم ملك ألفاً آخر لم يجزئه المعجل عن زكاة الألف الثاني ، لأنه تعجيل قبل الملك ، ولو كان له ألفان متميزان فعجل زكاة ألف ثم تلّف أحد الألفين أجزاء المعجل عن زكاة الألف الآخر ، لأنه موجود حال التعجيل . والله أعلم .

أما اذا ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاة ، ثم ولدت شاة منها قبل الحول ، أو ملك مائتي شاة فعجل شاتين عنها ، ثم ولدت شاة منها قبل الحول فيلزمه شاة أخرى بلا خلاف عندنا ، لما ذكره المصنف ، وقال أبو حنيفة : لا يلزمه شاة أخرى ، والخلاف بيننا وبينه مبني على أصل وهو أن عندنا المعجل كالباقي على ملك الدافع في شيئين (أحدهما) في أجزاء عند انقضاء الحول (والثاني) في ضمه الى المال وتكميل النصاب به ، وعند أبي حنيفة ليس له حكم الباقي على ملكه . قال أصحابنا : فلو كانت المعجلة معلوفة في هاتين الصورتين ، أو كان المسالك اشتراها وأخرجها ، وليست من نفس النصاب لم يجب شاة أخرى ، لأن المعلوفة والمشتراة لا يتم بهما النصاب . وإن جاز اخراجهما عن الزكاة والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا عجل زكاة ماله ثم هلك النصاب أو هلك بعضه قبل الحول ، خرج المدفوع من أن يكون زكاة ، وهل يثبت له الرجوع فيما دفع ؟)

ينظر فيه ، فان لم يبين أنها زكاة معجلة لم يجز له الرجوع لان الطاهر ان ذلك زكاة واجبة أو صدقة تطوع ، وقد لزم بالقبض فلم يملك الرجوع ، وان بين أنها زكاة معجلة ثبت له الرجوع لأنه دفع عما يستقر في الثاني ، فإذا طرأ ما يدنع الاستقرار ثبت له الرجوع ، كما لو عجل أجرة الدار ثم انهدمت الدار قبل انقضاء المدة ، وان كان الذي عجل هو السلطان أو المصدق من قبله ثبت له الرجوع بين أو لم يبين . لأن السلطان لا يسترجعه لنفسه فلم ياحقه تهمة ، وان عجل الزكاة عن نصاب ثم ذبح شاة أو أتلّفها فهل له أن يرجع ؟ فيه وجهان . (أحدهما) يرجع لأنه زال شرط الوجوب قبل الحول ، فثبت له الرجوع كما لو هلك بغير فعله (والثاني) لا يرجع لأنه مفطر ، وربما أتلّف ليسترجع ما دفع فلم يجز له أن يرجع . وإذا رجع فيما دفع وقد نقص في يد الفقير لم يلزمه ضمان ما نقص في أصح الوجهين ، لأنه نقص في ملكه فلم يلزمه ضمانه ، ومن أصحابنا من قال : يلزمه لأن ما ضمن عينه اذا هلك ضمن نقصانه اذا نقص كالمفصوب ، وان زاد المدفوع نظرت — فان كانت زيادة لا تتميز كالسمن — رجع فيه مع الزيادة ، لان السمن يتبع الأصل في الرد كما نقول في الرد بالعيب وان زاد زيادة تتميز كالولد واللبن ، لم يجب رد الزيادة ، لأنها زيادة حدثت في ملكه ، فلم يجب ردها مع الأصل كولد المبيعة في الرد بالعيب . وان هلك المدفوع في يد الفقير لزمه قيمته . وفي القيمة وجهان : (أحدهما) يلزمه قيمته يوم التلف كالعارية . (والثاني) يلزمه قيمته يوم الدفع ، لان ما حصل فيه من زيادة حدثت في ملكه فلم يلزمه ضمانها) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا عجل زكاته ثم هلك النصاب أو بعضه قبل تمام الحول خرج المدفوع عن كونه زكاة بلا خلاف : لأن شرط الزكاة انحول ولم يوجد (وأما) الرجوع بها على المدفوع اليه — فان كان الدافع هو المالك الذي وجبت عليه الزكاة ، وبين عند الدفع أنها زكاة معجلة ، وقال : ان عرض مانع من وجوبها استرجعتها — فله الرجوع بلا خلاف . وان اقتصر على قوله : هذه زكاة معجلة أو علم القابض ذلك . ولم يذكر الرجوع فطريقان (أحدهما) القطع بجواز الرجوع . وبه قطع المصنف والجمهور . (والثاني) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) لا رجوع ، حكاه امام الحرمين وآخرون لأن التملك وجد . فاذا لم يقع فرضا وقع نفلا ، كما لو

قال : هذه صدقتي المعجلة . نحن وقعت الموقع والا فهي نافذة . فانه يصح ولا رجوع له اذا هم تقع الموقع بلا خلاف . ذكره امام الحرمين قال : وهذا الخلاف قريب من الخلاف السابق فيمن صلى الظهر قبل الزوال انها هل تتعقد نفلا ؟ وله نظائر سبقت هناك . وان دفعها الامام أو الساعي وذكر انها معجلة . ولم يشترط الرجوع ثبت الاسترداد بلا خلاف . ووافق عليه القائلون بالوجهين فيما لو قال المالك : معجلة فقط . وان دفع الامام أو الساعي أو المالك ولم يقل انها معجلة ولا علمه انقباض . ففيه ثلاثة اوجه حكاه امام الحرمين وغيره (أحدها) يثبت الرجوع مطلقا لأنه لم يقع الموقع (والثاني) لا يثبت مطلقا لتفريط الدافع (والثالث) ان دفع الامام أو الساعي رجع . وان دفع المالك فلا لما ذكره المصنف . وبهذا الثالث قطع المصنف وجمهور العراقيين : ورجح الرافعي الأول . وحكاه صاحب الشامل والبيان عن الشيخ أبي حامد .

وقال البيهقي والسرخسي : نص الشافعي في الامام أنه يسترد ، وفي المالك لا يسترد . فمن أصحابنا من قال : فيهما قولان (أحدهما) يسترد كما لو دفع اليه مالا ظانا أن له عليه ديناً فلم يكن ، فانه يسترده بلا خلاف (والثاني) لا يسترد لأن الصدقة قد تقع فرضاً وقد تقع تطوعاً ، فإذا لم تقع فرضاً وقعت تطوعاً . كما لو أخرج زكاة ماله انعائب ظانا بقاءه فبان تالفاً ، فانه يقع تطوعاً . ومنهم من فرق عملاً بظاهر النص ، فقال : يسترد الامام دون المالك ، لأن المالك يعطى من ماله الفرض والنفل ، فإذا لم يقع فرضاً وقع نفلاً ، والامام لا يعطى من مال الغير الا فرضاً ، فكان دفعه المطلق كالقيد بالفرض . قالوا : ومنهم من قال : لا فرق بين الامام والمالك ، والمسألة على حالين ، فقوله : يسترد اذا أعلم المدفوع اليه أنها زكاة معجلة . وحيث قال (لا يسترد) أراد اذا لم يعلمه التعجيل ، سواء أعلمه أنها زكاة مفروضة أم لا .

فان أثبتنا الرجوع عند الاطلاق فقال المالك : قصدت بالمدفوع التعجيل . وأنكر القابض ذلك ، فالقول قول المالك بيمينه ، ولو ادعى المالك علم القابض بالتعجيل فالقول قول القابض بلا خلاف . لأنه أعلم بطلمه ، وهل يحلف ؟ فيه وجهان (أحدهما) يحلف . قال الماوردي :

وهو قول أبى يحيى البلخى . لأنه لو اعترف بما قاله اندافع ضمن (ولثانى) لا يحلف لأن دعوى رب المال تخالف الظاهر فلم تسمع : فان قلنا : يحلف . حنف على نفى العلم . قال الماوردى : ولو وقع النزاع بين المدافع ووارث القابض صدق الوارث : وهل يحلف ؟ فيه الوجهان كالقابض . وإذا قلنا : لا رجوع إذا لم يذكر التعجيل ولا علمه القابض فتنازعا في ذكره : أو قلنا : يشترط التصريح باشتراط الرجوع فتنازعا فيه : أو دفع الامام وقلنا : يشترط لرجوعه أن يبين كونها معجلة فتنازعا فيه : فوجهان مشهوران حكاهما الماوردى والبعوى وآخرون (أصحابهما) يصدق الدافع بيمينه : كما لو دفع ثوبا الى انسان وقال : دفعته عارية ، وقال القابض : بل هبة ، فالقول قول الدافع بيمينه (والثانى) بصدق القابض بيمينه لاتفاقهما على أنه ملك المقبوض . قال الماوردى : ولا بد من يمينه هنا بلا خلاف على هذا الوجه ، وقال : ويحلف على البيت .

قال أصحابنا : هذا كله إذا عرض مانع يمنع من استحقاق القابض الزكاة ، فان لم يعرض فليس له الاسترداد بلا سبب لأنه تبرع بالتعجيل ، فهو كمن عجل ديناً مؤجلاً ليس له استرداده ، ولو قال : هذه زكاتى أو صدقتى المفروضة ، فطريقان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أحدهما) أنه كمن ذكر التعجيل دون الرجوع (وأصحابهما) أنه كمن لم يذكر شيئاً أصلاً ، وقطع العراقيون بأن المالك في هذه الصور لا يسترد وأن الامام يسترد ، والله أعلم .

(فرع) هذا الذى ذكرناه كله فيما إذا عرض مانع يمنع من وقوع المدفوع زكاة ، كموت القابض وتغير حاله وتلف النصاب ونقصه أو تغير صفته بأن كان سائمة فعلفها وغير ذلك ، قال أصحابنا : فحيث قلنا : له الرجوع لو تلف النصاب أو بعضه فأتلفه المالك أو أتلف منه ما نقص به النصاب — فان كان لحاجة كالنفقة أو الخوف عليه أو ذبحه للأكل أو غير ذلك — ثبت الرجوع قطعا ، وان كان لغير حاجة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) يثبت الرجوع : قال صاحب البيان : هذان الوجهان حكاهما الاصطخرى .

(فرع) قال أصحابنا : متى ثبت الرجوع فان كان المعجل تانفا
سمه القابض ان كان حيا وورثته في تركته ان كان ميتا ببذله . فان كان
ميتا كالأدراهم ضمنه بمثله . وان كان متقوما ضمنه بقيمته سواء كان
حيوانا أو غيره . هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور . وقال الماوردي :
ان كان حيوانا فهل يضمه بقيمته أم بمثله من حيث الصورة ؟ فيه
وجهان كالوجهين فيمن اقترض حيوانا فماذا يرد ؟ قال : ومأخذ الخلاف
أن الشافعي قال : يرد مثل المعجل ، فمنهم من حمّله على إطلاقه وظاهره
ومنهم من حمّله على المثل . فاذا قلنا بالمذهب وهو الرجوع بالقيمة فهل
يلزمه قيمته يوم الدفع أم يوم التلف ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما
المصنف بدليلهما (أصحهما) يوم الدفع . صححه الماوردي والبنديجي ،
وصححه السرخسي والرافعي وغيرهم .

وقال امام الحرمين : وينقدح عندى وجه ثالث وهو ايجاب أقصى
القيم من يوم القبض الى التلف ، بناء على أننا نتبين أن الملك ليس حاصلًا
للقابض . ونتبين أن اليد يد ضمان كما في المستام ، وهذا بعيد في هذا
المقام مع ثبوت ظاهر الملك للقابض ، وهذا الثالث الذى ذكره امام
الحرمين ذكره السرخسي وجهًا للأصحاب وضعفه . وحكى البنديجي
وجهًا رابعًا أنه يعتبر قيمته يوم الرجوع وهو غلط . هذا كنه اذا كانت
امين تالفة . فان كانت باقية بحالها بغير زيادة ولا نقص رجع فيها ودفعها
أو غيرها الى مستحق الزكاة ان بقى الدافع وماله بصفة الوجوب ، ولا
يتعين صرف عين المأخوذ في الزكاة ، لان الدفع لم يقع عن الزكاة
المجزئة فهو باق على ملك المالك وعليه الزكاة فله أخراجها من حيث
شاء ، وان كان الدافع هو الامام أخذ المدفوع ، وهل يصرفه الى
المستحقين بغير اذن جديد من المالك ؟ فيه وجهان (أصحهما) الجواز
وبه قطع البغوي .

وان أخذ الامام القيمة عند تلف المعجل فهل يجزئ صرفها الى
المستحقين ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجزئ لأن القيمة لا تجزئ
عندنا ، قال الرافعي (وأصحهما) يجزئ لأنه دفع العين أولا ، وعلى
هذا نفى افتقاره الى اذن جديد من المالك الوجهان كالعين (أصحهما)
لا يفتقر . وان كان المعجل باقيا ولكنه ناقص يرجع فيه ، وهل له

ارثى نفقه ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بذليلهما (أحسهما)
وظاهر النص لا ارثى له كذا صححه المصنف وجمهور الأصحاب ، وجزم
به القاضي أبو الطيب في المجرى ، ونقله عن نصه في الأم ، وبه قال
انقفال كمن وهب لولده ورجع والعين ناقصة . ومن قال بالرجوع فرق
بأن الموهوب لو تلف كله لم يغرمه الولد فنقصه أولى بخلاف مسألتنا ،
فإن أراد دفعه بعد استرجاعه عن زكاته الى فقير آخر أو الى ورثة
القبض الأول لم يجز لنقصانه الا أن يكون ماله بصفته . وإن كان
المعجل زائدا زيادة متصلة كالسمن والكبر أخذه مع زيادته بلا خلاف .
وإن كانت زيادة منفصلة كالولد واللبن والصوف فطريقان (الصحيح)
الذى قطع به المصنف والجمهور ونحس عليه الشافعى أنه يرجع في
الأصل دون الزيادة وتكون الزيادة للقباض لأنها حدثت في ملكه (والثانى)
فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والبعوى والسرخسى وغيرهم (أحسهما)
هذا لما ذكره المصنفه وقياسا على ولد المبيع المردود بعيب اذا حدث بين
البيع والرد فإنه لا يرد بلا خلاف (والثانى) يرجع في الأصل والزيادة
لأنه بخروجه عن الاستحقاق تبينا أنه لم يملك .

قال البغوى وغيره : هذا الذى ذكرناه هو فيما اذا كان القبض
حال القبض من يستحق الزكاة . فأما ان بان أنه كان يوم القبض غير
مستحق ، كخنى وعبد وكافر فإنه يسترد ما دفعه اليه بزوائده المتصلة
والمنفصلة ويغرمه أرش النقص بلا خلاف في هذا كله وإن كان يوم
حلول الحول بصفة الاستحقاق لأن الدفع لم يقع صحيحا محسوبا عن
الزكاة . قال امام الحرمين : وحيث جرت حالة تستوجب الاسترجاع
فلا حاجة الى نقص الملك والرجوع فيه بل ينتقض الملك أو يتيبين أن
الملك لم يحصل من أصله أو حصل ثم انتقض ، قال : وليس كالرجوع في
التهبة فإن الراجع بالخيار ان شاء أدام ملك المتهب وإن شاء رجس لأن
القبض هنا لم يملك الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة زال الملك .

ثم قال الامام : وهذا الذى ذكرناه من الخلاف في الرجوع بأرثى
انقص أو الزيادة المنفصلة هو فيما اذا جرت الزيادة والنقص قبل حدوث
السبب الموجب للرجوع ، فأما اذا جرت الزيادة بعده فلا شك أنها
للراجع فإنها انما حدثت في ملكه كما ذكرناه . قال : وإن حصل نقص أو

تلف بعد سبب الرجوع فالوجه عندي وجوب الضمان لأن العين لو تلفت في يد القابض وهي على ملكه ثم حدث سبب الرجوع ضمنها فظفها بعده أو بوجوب الضمان . كما أن المستعير يضمن سواء تلفت قبل التمكن من رد أو بعده . ولأن المقبوض عن الركة المعجلة دفع زكاة فإذا لم يقع عنها فهو مضمون . قال امام الحرمين : وذكر الصيدلاني عن القفال أنه كان يستشهد في مسألة النقص أنه لا يرجع بأرضه إذا رجع في العين بمسألة وهي أن من اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ، ثم أطلع على عيب قديم بالثوب فردده وحادف الثمن ناقص الصفة قال يأخذه ناقصا ولا شيء له في مقابلة النقص . قال الامام : وهذا مشكل ، فإنه لو قدر تلف الثمن رجع ببذله فالزمه الرضا به معينا بعد الرد بعيد (قلت) انصواب المتعين قول القفال : والله أعلم .

(فسر) لو كان المعجل بعيرين أو شاتين ، فتلف أحدهما وبقي الآخر ووجد سبب الرجوع رجع في الباقي وبذل التالف . وفي بدنه اختلاف السابق قريبا (الاصح) قيمته (والثاني) مثله وممن صرح بالمسألة الماوردي .

(فسر) المذهب الذي قطع به الجمهور أن القابض يملك المعجل ملكا تاما ، وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا . وفيه وجه حكاه امام الحرمين والرافعي وآخرون أنه موقوف فان عرض مانع تبينا عدم الملك والا تبينا الملك فلو باع القابض ثم طرأ المانع (فان قلنا) بالمذهب استمر البيع على صحته والا تبينا بطلانه ، ولو كانت العين باقية فأراد القابض رد بدلها دونها ، فان قلنا بالوقف فله ذلك ، وان قلنا بالمذهب ففي جواز الابدال الخلاف المشهور في مثله في القرض ، بناء على أنه يملكه بالقبض أم بالتصرف ؟ (فان قلنا) بالتصرف فليس له (وان قلنا) بالقبض وهو الأصح فوجهان (أحدهما) ليس له (والثاني) له . قال امام الحرمين : إذا أثبتنا الرجوع ففيه تقديران لم يصرح بهما الأضحاب وحوم عليهما صاحب التقريب (أحدهما) أنا نتبين أن ملك الدافع لم يزل ، وكان الملك موقوفا (والثاني) أن المدفوع متردد بين الزكاة والقرض ، فان وقعت الزكاة موقوعا والا فهو قرض . قال الامام : وهذا في نهاية الحسن . قال فعلى هذا (ان قلنا) القرض لا يملك الا بالتصرف لم يكن للقابض

الابدال : والا فوجهان • قال : ولو باعها ثم طرأ المانع فذكر نحو
ما سبق • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان عجل الزكاة ودفعها الى فقير فمات الفقير او ارتد قبل
الحول لم يجزئه المدفوع عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانيا •
فان لم يبين عند الدفع أنها زكاة معجلة لم يرجع • وان بين رجوع •
واذا رجع فيما دفع نظرت - فان كان من الذهب أو الفضة وإذا
ضمه الى ما عنده بلغ النصاب - وجبت فيه الزكاة • لأنه قبل أن
يموت الفقير كان كالباقى على [حكم] ملكه • ولهذا لو عجله عن
النصاب سقط به الفرض عند الحول • فلو لم يكن كالباقى على حكم
ملكه لم يسقط به الفرض • وقد نقص المال عن النصاب • ولأنه
لمامات صار كالدين في ذمته • والذهب والفضة اذا صار ديناً لم
ينقطع الحول فيه • فيضم الى ما عنده [وزكاه] وان كان الذي عجل
شاة ففيه وجهان (أحدهما) يضم الى ما عنده كما يضم الذهب والفضة
(والثاني) لا يضم لأنه لمامات صار كالدين • والحيوان اذا كان ديناً
لا تجب فيه الزكاة • وان عجل الزكاة ودفعها الى فقير فاستغنى
قبل الحول نظرت - فان استغنى بما دفع اليه - أجزأه لأنه دفع
اليه ليستغنى به • فلا يجوز أن يكون غناه به مانعاً من الاجزاء •
ولأنه زال شرط الزكاة من جهة الزكاة فلا يمنع الاجزاء • كما لو كان
عنده نصاب فعجل عنه شاة • فان المال قد نقص عن النصاب •
ولم يمنع الاجزاء عن الزكاة • وان استغنى من غيره لم يجزه عن
الزكاة • وعليه أن يخرج الزكاة ثانيا • وهل يرجع ؟ على ما بيناه •
وان دفع الى فقير ثم استغنى ثم افتقر قبل الحول وحال الحول
وهو فقير ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه • كما لو عجل زكاة ماله ثم
تلف ماله • ثم استفاد غيره قبل الحول (والثاني) أنه يجزئه لأنه
دفع اليه وهو فقير • وحال الحول عليه وهو فقير) •

(الشرح) قال أصحابنا : شرط كون المعجل زكاة مجزئاً بقاء القابض
صفة الاستحقاق الى آخر الحول ، فلو ارتد أو مات أو استغنى بغير

المال المعجل قبل الحول لم يحسب عن الزكاة بلا خلاف : وان استغنى
بالمدفوع من الزكوات أو به وبغيره لم يغسر : ويجزئه المعجل بلا
خلاف .

قال القاضي أبو الطيب في المجرد : قال أبو اسحاق : وهكذا لو
تصرف في المدفوع فاستغنى بربحه ونمائه أجزأ بلا خلاف : لأننا دفعنا
اليه ليفعل ذلك ويستغنى به . قال أصحابنا : فان عرض مانع في أثناء
الحول ثم زال في أثثائه : وصار عند تمام الحول بصفة الاستحقاق
أجزأ المعجل على أصح الوجهين : لأنه من أهل الزكاة في الطرفين : ومن
صححه القاضي أبو الطيب والرافعي .

ويشترط في الدافع بقاؤه الى آخر الحول بصفة من تلزمه الزكاة ،
فلو ارتد وقلنا : الردة تمنع وجوب الزكاة أو مات أو تلف كل ماله
أو نقص هو والمعجل عن النصاب ، أو باعه ، لم يكن المعجل زكاة :
وان أبقينا ملك المرتد وجوزنا اخراج الزكاة في حال الردة أجزأه
المعجل : وقد سبق في اجزائها في حال الردة خلاف في أول كتاب الزكاة ،
وهل يحسب في صورة الموت عن زكاة الوارث ؟ قال الأصحاب : ان
فلنا الوارث يبنى على حول المورث أجزأه والا فلا على أصح الوجهين ،
وبه قطع السرخسي وآخرون : لأنه تعجيل قبل ملك النصاب (والثاني)
يجزئه لأنه قائم مقامه ، وذكر البندنجي وصاحب البيان أن هذا هو
المنصوص قالوا : ومن قال بالأول حمل النص على أنه تفريع على القديم .

(فان قلنا) يحسب فتعددت الورثة حكم بالخلطة ان كان المال
ماثية أو غير ماثية وقلنا بثبوت الخلطة في غيرها ، فأما ان قلنا لا تثبت
ونقص نصيب كل واحد عن النصاب ، أو اقتسموا ونقص نصيب كل
واحد عن النصاب فينقطع الحول ولا تجب الزكاة على الصحيح ، وفيه
وجه ضعيف أنهم يصيرون كشخص واحد . قال أصحابنا : والمعجل
مضموم الى ما عند الدافع ، نازل منزلة ما لو كان في يده فلو عجل شاة
من أربعين ثم حال الحول ولم يطرأ مانع أجزأه ما عجل ، وكانت تلك
الشاة بمنزلة اليأقييات عنده في شيئين في اتمام النصاب بها وفي اجزائها ،

وسواء كانت باقية في يد الفقير أو تالفة ، ثم ان تم انحول بعد استعجيل المال على حاله أجزاء كما ذكرناه ، وفي تقديره اذا كان الباقي دون انصاف بأن أخرج شاة من أربعين وجهان (الصحيح) الذي قطع به الأصحاب أن المعجل كالباقي على ملكه حتى يكمل به النصاب ويجزى ، وليس بباقي في ملكه حقيقة ، وقال صاحب التقريب : يقدر كان الملك لم يزل لينتضي الحول وفي ملكه نصاب ، واستبعد امام الحرمين هذا وقال : تصرف القابض نافذ بالبيع والهبة وغيرها ، فكيف يقال ببقاء ملك الدافع ؟ قال الرافعي : هذا الاستبعاد صحيح ان أراد صاحب التقريب بقاء ملكه حقيقة ، وان أراد ما قاله فقوله صواب .

(وأما) إذا طرأ مانع من كون المعجل زكاة فينظر — ان كان الدافع أهلاً للوجوب وبقي في يده نصاب — لزمه الاخراج ثانياً ، وان كان دون نصاب فحيث لا يثبت الاسترداد أو يثبت ولا يبلغ الباقي مع المسترد نصاباً لا زكاة بلا خلاف وكأنه تطوع بشاة قبل الحول ، وحيث ثبت الاسترداد فاسترد وتم بالمسترد النصاب ، فيه ثلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين والسرخسي وغيرهم . (أحدها) يستأنف الحول ولا زكاة للماضي ، لنقص ملكه عن النصاب ، (والثاني) ان كان ماله نقداً زكاه لما مضى . وان كان مائتية فلا . لأن السوم شرط في زكاة المائتية ، وذلك لا يتصور في حيوان في الذمة (وأصحابها) عندهم تجب الزكاة لما مضى مطلقاً ، لأن المدفوع كالباقي على ملكه ، وبهذا قطع البغوي بل لفظه يقتضي وجوب الاخراج ثانياً قبل الاسترداد — اذا كان المخرج بعينه باقياً في يد القابض .

وقال صاحب التقريب : اذا استرد وقلنا كأن ملكه زال لم يلزمه زكاة الماضي (وان قلنا) يتبين أن ملكه لم يزل لزمه زكاة الماضي ، فالامام الحرمين : وعلى هذا التقدير الثاني الشاة المقبوضة حصلت انحولولة بين المالك وبينهما ، فيجىء فيها الخلاف في المنسوب والمجود . قال الرافعي : وكلام العراقيين يشعر بجريان الأوجه الثلاثة مع تسليم زوال الملك عن المعجل ، قال : وكيف كان ، فالأصح عند الجمهور وجوب الزكاة للماضي قال البغوي : فلو عجل من ألف شاة عشرًا فتلّف ماله قبل الحول الا ثلاثمائة وتسعين ، وكانت العشرة باقية

فى يد القابض ، ضمت الى ما عنده حيث ثبت الاسترداد . فيصير المال أربعمائة . وواجبه أربع شياة : فيحسب أربعة عن الزكاة . ويسترد ستا ان كان القابض بصفة الاستحقاق . والا فيسترد العشر ويخرج أربعة هذا كله اذا كان المدفوع باقيا فى يد القابض . أما اذا كان المدفوع تالفا فى يد القابض : فان كان الباقي فى يد المالك نصابا لمزمته الزكاة لحوله بلا خلاف . والا فقد صار الضمان ديناً فى ذمته ، فان أوجبنا تجديد الزكاة اذا كان باقيا جاء هنا قولاً وجوب الزكاة فى الدين (الأصح) انوجب ، هذا ان كان المزكى نقداً ، فان كان مائسة لم تجب الزكاة بحال . لأن الواجب على القابض القيمة ، فلا يكمل بها نصاب المائسة : وقال أبو اسحاق المروزي : تقام القيمة مقام العين هنا ، نظراً للمساكين ، والصحيح الأول ، وبه قطع الأكثرون . والله أعلم .

(فرع) لو كان المدفوع اليه الزكاة المعجلة يوم الدفع غنيا ، ويوم الوجوب فقيراً لم تقع عن الزكاة بلا خلاف ، نقل الاتفاق عليه البندنجى وغيره .

(فرع) لو عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين بعيراً قبلت بالتوالد ستا وثلاثين قبل الحول لم يجزئه بنت المخاض المعجلة وان كانت قد صارت بنت لبون فى يد القابض بل يستردها ويخرجها ثانياً أو بنت لبون أخرى هكذا ذكره ، وذكره البغوى ثم قال لنفسه : فان كان المخرج تالفا والنتاج لم يزد على أحد عشر فلم تكن ابلة سستا وثلاثين الا بالمخرج ، ينبغى ألا تجب بنت لبون لأنها انما نجعل المخرج كالباقي فى يد الدافع اذا حسبناه ، أما اذا لم يقع محسوباً عنها فلا ، بل هو كهلاك بعض المال قبل الحول ، قال الرافعى : الوجه الثالث السابق عن العراقيين وصححوه ينازع فى هذا .

(فرع) لو عجل الزكاة فمات المدفوع اليه قبل الحول فقد سبق أنه لا يقع المدفوع زكاة ، ويسترد من تركة الميت ، وتجب الزكاة ثانياً على المالك ان بقى معه نصاب ، وكذا ان تم نصاباً بالمرجوع به على الخلاف السابق ، هذا اذا كان الميت موسراً فلو مات معسراً لا شيء له ، ففيه ثلاثة أوجه حكاه السرخسى . (أحدها) وهو القياس

الذى يقتضيه كلام الجمهور أنه يلزم المالك دفع الزكاة ثانيا الى المستحقين . لأن القابض ليس من أهل الزكاة وقت الوجوب . (والثانى) يجزئه هذا المعجل هنا للمصلحة مراعاة لمصلحة التعجيل والرفق بالمساكين . فلو لم نقل بالاجزاء نفر الناس عن التعجيل خوفا من هذا . (والثالث) أن الامام يغرم للمالك من بيت المال قدر المدفوع ، ويلزم المالك اخراج الزكاة جمعا بين المصلحتين واندليلين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان تسلف الوالى الزكاة وهلك فى يده نظرت — فان تسلف بغير مسألة — ضمنها لأن الفقراء أهل رشد فلا يولى عليهم . فاذا قبض مالهم بغير اذنهم قبل محله وجب عليه الضمان . كالوكيل اذا قبض مال موكله قبل محله بغير اذنه . وان تسلف بمسألة رب المال . فما تلف من ضمان رب المال . لأنه وكيل رب المال . فكان الهلاك من ضمان الموكل . كما لو وكل رجلا فى حمل شئ الى مكان فهلك فى يده . وان تسلف بمسألة الفقراء فما هلك من ضمانهم . لأنه قبض باذنهم فصار كالوكيل اذا قبض دين موكله باذنه فهلك فى يده . وان تسلف بمسألة الفقراء ورب المال ففیه وجهان : (أحدهما) أن ما يتلف من ضمان رب المال . لأن جنبته أقوى لأنه يملك المنع والدفع (والثانى) أنه من ضمان الفقراء لأن الضمان يجب على من له المنفعة ولهذا يجب ضمان العارية على المستعير . والمنفعة ههنا للفقراء فكان الضمان عليهم) .

(الشرح) قوله : أهل رشد — بضم الراء واسكان الشين — ويجوز بفتحهما (وقوله) يولى عليهم هو — باسكان الواو وتخفيف اللام — أى لا يثبت عليهم بغير اذنهم بخلاف الصبى والمجنون والسفيه (وقوله) لأن جنبته هى — بفتح الجيم والنون .

(وأما الاحكام) فاختصرها المصنف وهى مبسطة فى كتب الأصحاب ولخصها الرافعى ، ومختصر ما نقله أن الامام اذا أخذ من المالك مالا

للمساكين قبل تمام حونه فله حالان (أحدهما) يأخذه بحكم القرض ،
فينظر - ان اقتترض بسؤال المساكين - فهو من ضمانهم سواء
تلف في يده أو بعد تسليمه اليهم ، وهل يكون الامام طريقا في الضمان
حتى يؤخذ منه ويرجع هو على المساكين أم لا ؟ ينظر - ان علم
المقرض أنه يقتترض للمساكين باذنهم - لم يكن طريقا في أصح الوجهين
وان ظن المقرض أنه يقتترض لنفسه أو للمساكين من غير سؤالهم فله
الرجوع على الامام ، ثم الامام يأخذه من مال الصدقة أو يحسبه عن
زكاة المقرض ، ولو أقرضه المالك للمساكين ابتداء من غير سؤالهم
فتلف في يد الامام بلا تفريط فلا ضمان على المساكين ولا على الامام
لأنه وكيل للمالك . ولو اقتترض الامام بسؤال المالك والمساكين جميعا
فهل هو من ضمان المالك أو المساكين ؟ فيه وجهان يأتي بيانهما في الحال
الثاني ان شاء الله تعالى ، وان اقتترض بغير سؤال المالك والمساكين
نظر ان اقتترض ولا حاجة بهم الى الاقتراض وقم القرض للامام
وعليه ضمانه من خالص ماله ، سواء تلف في يده أو دمه الى المساكين ،
ثم ان دفع اليهم متبرعا فلا رجوع ، وان أقرضهم فقد أقرضهم مال
نفسه فله حكم سائر القروض .

وان كان اقتترض لهم وبهم حاجة وهلك في يده فوجهان (أحدهما)
أنه من ضمان المساكين يقضيه الامام من مال الصدقة ، كالولي اذا
اقتترض لليتيم فهلك المال في يده بلا تفريط يكون الضمان في مال اليتيم
(وأصحهما) يكون الضمان من خالص مال الامام لأن المساكين غير
متعينين ، وفيهم أهل رشد أو أكثرهم أهل رشد لا ولاية عليهم ، ولهذا
لا يجوز منع الصدقة عنهم بلا عذر ولا التصرف في مالهم بالتجارة ،
وانما يجوز الاقتراض لهم بشرط سلامة العاقبة بخلاف اليتيم . فأما
اذا دفع المال الذي اقترضه اليهم فالضمان عليهم والامام طريق ،
فاذا أخذ الزكوات والمدفوع اليه بصفة الاستحقاق فله أن يقضيه من
الزكوات ، وله أن يحسبه عن زكاة المقرض ، وان لم يكن المدفوع اليه
بصفة الاستحقاق عند تمام حول الزكوات لم يجز قضاؤه منها ، بل
يقضى من مال نفسه ثم يرجع على المدفوع اليه ان وجد له مالا .

(الحال الثاني) أن يأخذ الامام المال ليجسبه عن زكاة المسأخوذ
منه عند تمام حوله ، وفيه أربع مسائل كالقرض (احداها) أن يأخذ

بِسْؤَالِ الْمَسَاكِينِ ، فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ الْحَوْلِ وَتَمَّ الْحَوْلُ وَهُمْ بِصِفَةِ
الِاسْتِحْقَاقِ وَالْمَالِكِ بِصِفَةِ الْوَجُوبِ ، وَقَعَ الْمَوْقِعُ ، وَإِنْ خَرَجُوا عَنْ
الِاسْتِحْقَاقِ فَعَلَيْهِمُ الضَّمَانُ وَعَلَى الْمَالِكِ الْإِخْرَاجُ ثَانِيًا وَإِنْ تَلَفَ
فِي يَدِهِ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ نَظَرَ أَنْ خَرَجَ الْمَالِكُ عَنْ صِفَةِ
وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فَلَهُ الضَّمَانُ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَهَلْ يَكُونُ الْإِمَامُ طَرِيقًا ؟
فِيهِ وَجْهَانِ كَمَا فِي الْاِقْتِرَاضِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ
فَهَلْ يَقَعُ الْمَخْرُجُ عَنْ زَكَاتِهِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (أَحَدُهُمَا) يَقَعُ ، وَبِهِ قَطَعَ
ابْنُ الصَّبَّاحِ وَالْمَتَوَلَّى (وَالثَّانِي) لَا يَقَعُ . فَعَلَى هَذَا لَهُ تَضَمُّينُ
الْمَسَاكِينِ . وَفِي تَضَمُّينِ الْإِمَامِ وَجْهَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسَاكِينِ مَالٌ صَرَفَ
الْإِمَامُ إِذَا اجْتَمَعَتْ عِنْدَهُ الزَّكَاةُ ذَلِكَ الْقَدْرَ إِلَى آخَرِينَ عَنْ جِهَةِ
الَّذِي تَسْلَفُ مِنْهُ .

ثُمَّ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ
يَكُونَ الْمَسَاكِينُ مُتَعَيِّنِينَ أَمْ لَا فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا سَبَقَ . وَحُكِيَ
السَّرْحُصِيُّ وَجْهَيْنِ (أَحَدُهُمَا) هَذَا (وَالثَّانِي) أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ
يَكُونُوا مُتَعَيِّنِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنُوا فَلَا أَثَرَ لِسْؤَالِهِمْ وَيَكُونُ الْحُكْمُ كَمَا
سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ إِذَا تَسْلَفَ بِغَيْرِ مَسْأَلَةٍ
أَحَدٌ لِأَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِطَلَبِ غَيْرِ الْمُتَعَيِّنِينَ . وَذَكَرَ السَّرْحُصِيُّ أَيْضًا وَجْهًا فِي
الْمُتَعَيِّنِينَ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِطَلَبِهِمْ ، بَلْ يَكُونُ مِنْ ضَمَانِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ
مَنْ تَعَيَّنَهُمْ حَالُ الطَّلَبِ تَعَيَّنَهُمْ حَالُ الْوَجُوبِ . وَهَذَا الْوَجْهَانِ شَاذَانِ
ضَعِيفَانِ مُرَدُّدَانِ .

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ) أَنْ يَتَسْلَفَ بِسْؤَالِ الْمَالِكِ ، فَإِنْ دَفَعَ إِلَى
الْمَسَاكِينِ وَتَمَّ الْحَوْلُ وَهُمْ بِصِفَةِ الْاسْتِحْقَاقِ وَقَعَ الْمَوْقِعُ ، وَالْأَرْجَحُ
الْمَالِكُ عَلَى الْمَسَاكِينِ دُونَ الْإِمَامِ . وَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الْإِمَامِ لَمْ يَجْزِئْ
الْمَالِكُ . سِوَاءَ تَلَفٍ بِتَفْرِيطِ الْإِمَامِ أَمْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ كَالْتَالِفِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ .
ثُمَّ إِنْ تَلَفَ بِتَفْرِيطِ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِلْمَالِكِ ، وَإِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ
فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْمَسَاكِينِ .

(الثَّلَاثَةُ) أَنْ يَتَسْلَفَ بِسْؤَالِ الْمَالِكِ وَالْمَسَاكِينِ جَمِيعًا (فَالْأَصَحُّ)
عِنْدَ صَاحِبِ الشَّامِلِ وَالْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمَسَاكِينِ (وَالثَّانِي) مِنْ
ضَمَانِ الْمَالِكِ .

(الرابعة) أن يتسلف بغير سؤال المالك والمساكين لما رأى من حاجتهم . فهل تكون حاجتهم كسؤالهم ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون . فعلى هذا أن دفعه اليهم وخرجوا عن الاستحقاق قيل تمام الحول استرده الامام منهم ودفعه الى غيرهم . وإن خرج الدافع عن أهلية الوجوب استرده وردده اليه : فإن لم يكن للمدفع اليه مال صمته الامام من مال نفسه فرط أم لم يفرط . وعنى المالك اخراج الزكاة ثانيا أن بقى من أهل الوجوب . وفى وجه ضعيف لا ضمان على الامام . ثم الوجهان فى تنزل الحاجة منزلة سؤالهم هما فى حق البالغين . أما إذا كانوا غير بالغين فيبني على أن الصبى هل تدفع اليه الزكاة من سهم الفقراء والمساكين أم لا ؟ فإن كان له من تلزمه نفقته كأبيه وغيره فوجهان (أحدهما) لا تدفع اليه وإن لم يكن فالصحيح أنها تدفع له الى قيمه (والثانى) لا — لاستغنائه بسهمه من الغنيمه ، فإن جوزنا انصرف اليه فحاجة الأطفال كسؤال البالغين ، فتسلف الامام الزكاة واستقراضه لهم كاستقراض قيم اليتيم . هذا اذا كان الذى يلى امرهم الامام ، فإن كان وانما مقدما على الامام فحاجتهم كحاجة البالغين ، لأن لهم من يسأل التسلف لو كان مصلحة لهم . أما اذا قلنا لا يجوز الى الصبى فلا تجيء هذه المسألة فى سهم الفقراء والمساكين ، وتجيء فى سهم الغارمين ونحوه . واعلم أن فى المسائل كلها لو تلف المعجل فى يد الساعى أو الامام بعد تمام الحول سقطت الزكاة عن المالك لأن الحصول فى يدهما بعد الحول كالوصول الى يد المساكين ، كما لو أخذها بعد الحول ، ثم ان فرط فى الدفع اليهم ضمن من مال نفسه لهم والا فلا ضمان على أحد . وليس من التفريط انتظاره انضمام غيره اليه لقلته ، فإنه لا يجب تفريق كل قليل يحصل عنده . قال أصحابنا : والمراد بالمساكين فى هذه المسائل أهل السهمان جميعا . وليس المراد جميع آحاد الصنف ، بل سؤال طائفة منهم أو حاجتهم . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فأما ما تجب الزكاة فيه من غير حول كالعشر وزكاة المعدن والركاز فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة . وقال أبو على ابن أبى هريرة : يجوز تعجيل العشر (والصحيح) أنه لا يجوز لأن العشر يجب بسبب

واحد وهو ادراك الثمرة وانعتاد الحب • فاذا عجله قدمه على سببه فلم
يجز • كما لو قدم زكاة المال على النصاب •

(الشرح) قد سبق في أول الباب أن المال الزكوى ضربان (أحدهما)
يتعلق بالحول وسبق شرحه (والثاني) غير متعلق به وهو أنواع
(منها) زكاة الفطر ، وسبق في بابها أنه يجوز تعجيلها في جميع
رمضان ولا يجوز قبله • وفي وجه لا يجوز الليلة الأولى من رمضان ،
ووجه يجوز قبل رمضان ، وأوضحناها في بابها ، ومنها زكاة المعدن
والركاز فلا يجوز تقديمها على الحصول بلا خلاف لما ذكره المصنف
ومنها زكاة الزرع تجب بائستداد الحب والثمار يبدو الصلاح ، كما
سبق في بابيهما ، وليس المراد أن ذلك وقت الأداء بل هو وقت ثبوت
حق الفقراء ، وإنما يجب الاخراج بعد تنقية الحب وتجفيف الثمار •
قال أصحابنا : والخراج بعد مصير الرطب تمرا والعنب زبيبا ليس
تعجيلا بل واجب حينئذ ولا يجوز التعجيل قبل خروج الثمرة بلا
خلاف ، وفيما بعده أوجه (الصحيح) عند المصنف والأصحاب يجوز
بعد بدو الصلاح لا قبله (والثاني) يجوز قبله من حين خروج
الثمرة • (والثالث) لا يجوز قبل الجفاف • وأما الزرع فالخراج
عنه بعد التنقية واجب وليس تعجيلا ولا يجوز التعجيل قبل التسنبل
وانعتاد الحب ، وبه فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) جوازه بعد الائستداد
والادراك ومنعه قبله (والثاني) جوازه بعد التسنبل وانعتاد الحب
(والثالث) لايجوز قبل التنقية •

(فرع) ضبط جماعة من أصحابنا في هذا الباب مايجوز
تقديمه من الحقوق المالية على وقت وجوبه وما لايجوز (فمنها)
الزكاة والفطرة وسبق بيانهما (ومنها) كفارة اليمين والقتل والظهار ،
ولها تفصيل مذكور في أبوابها (ومنها) كفارة الجماع في نهار رمضان
لايجوز تقديمها على الجماع ، هذا هو المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب
في المجرّد هنا وآخرون ، وفي وجه حكاه الرافعي وغيره أنه يجوز •
ولو قال : ان شفى الله مريضى فله على عتق رقبة فأعتق قبل الشفاء
لايجزئه على أصح الوجهين (ومنها) لايجوز للشيخ الهرم والحامل
والمريض الذي لا يترجى برؤه تقديم الفدية على رمضان ، ويجوز

بعد طلوع الفجر من يوم رمضان للشيخ عن ذلك اليوم ، ويجوز قبل الفجر أيضا على المذهب ، وبه قطع الدارمي ، وقال الروياني : فيه احتمالان لو أدى . قال الزيادي : وللحامل تقديم الفدية على الفطر ولا يقدم الا فدية يوم واحد ولو أراد تعجيل فدية تأخير قضاء رمضان ابنى رمضان آخر ففى صحته وجهان كتعجيل كفارة الحنث بمعصيته ، ولا يجوز تقديم الأضحية قبل يوم العيد بلا خلاف (ومنها) دم التمتع والقران . فأما القران فيجوز بعد الاحرام بالحج والعمرة ولا يجوز قبلهما والتمتع يجوز بعد الاحرام بالحج ولا يجوز قبل الاحرام بالعمرة قطعا وفيما بين ذلك ثلاثة أوجه (الصحيح) يجوز بعد الفراغ من العمرة وان لم يحرم بالحج ولا يجوز قبل فراغها (والثانى) لا يجوز قبل الاحرام بالحج (والثالث) يجوز قبل الفراغ من العمرة ، قال القاضى أبو الطيب فى المجرى : لو أحرم بالحج فأراد تقديم جزاء الصيد فان كان بعمد جرحه فالمذهب جوازه لوجود السبب ، والا فالمذهب منعه لعدم السبب ، قال : والاحرام ليس سببا للجزاء ، قال : وهذا ككفارة قتل الآدمى ان فعلها بعد الجرح جاز ، والا فلا .

فروع

فى مسائل تتعلق بالبَاب

(احداها) قال امام الحرمين وغيره : لا يحتاج مخرج الزكاة الى لفظ أصلا بل يكفي دفعها وهو ساكت ، لأنها فى حكم دين الى مستحقه ، قال الامام وجمهور أصحابنا الخراسانيين والمحققون من غيرهم : ولا تحتاج صدقة التطوع أيضا الى لفظ ، قال الامام : وبهذا عمل الناس كافة كالزكاة ، وأما الهبة والمنحة فلا بد فيهما من اللفظ ، وأما الهدية فالمذهب أنها لا تحتاج الى لفظ ، وفيها وجه ضعيف وسنعيد ايضاح هذا كله فى باب الهبة ، وفى الزكاة وجه شاذ عن ابن أبى هريرة أنه يشترط لفظه . وستوضح المسألة ان شاء الله تعالى فى آخر قسم الصدقات .

باب قسم الصدقات

القسم هنا وقسم الفىء والقسم بين الزوجات كله — بفتح المقاف — وهو مصدر بمعنى القسمة ومنه الحديث « اللهم هذا قسمى فيما أملك » (وأما) القسم — بكسر الكاف — فهو النصيب وليس مرادا هنا .

واعلم أن هذا الباب ذكره المزنى وجميع شراح مختصره وجماهير الأصحاب فى آخر ربيع البيوع ، مقرونا بقسم الفىء والغنيمة ، ووجه ذكره هناك أن الزكاة تشارك الغنيمة فى أن الامام يقسمها بعد الجمع ، وذكره الامام الشافعى فى الأم هنا متصلا بكتاب الزكاة ، وتابعه المصنف والجرجاني والمتولى وآخرون ، وهو أحسن . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز لرب المال أن يفرق زكاة الاموال الباطنة بنفسه .
وهى الذهب والفضة وعروض التجارة والركاز . لما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال فى المحرم : « هذا شهر زكاتكم فمن كان عنده دين فليقتض دينه ثم ليترك بقية ماله » ويجوز أن يوكل من يفرق لانه حق مال فجاز أن يوكل فى أدائه كدين الأدميين . ويجوز أن تدفع الى الامام لانه نائب عن الفقراء . فجاز الدفع اليه كولى اليتيم . وفى الأفضل ثلاثة أوجه : (أحدها) أن الأفضل أن يفرق بنفسه . وهو ظاهر النص . لانه على ثقة من أدائه . وليس على ثقة من أداء غيره (والثانى) أن الأفضل أن يدفع الى الامام عادلا كان أو جائرا لما روى أن المغيرة ابن شعبه قال لمولى له وهو على أمواله بالطائف : « كيف تصنع فى صدقة مالى ؟ قال : منها ما أتصدق به ، ومنها ما أدفع الى السلطان . فقال : وفيما أنت من ذاك ؟ فقال : انهم يشترون بها الأرض ويتزوجون بها النساء . فقال : ادفعها اليهم . فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن ندفعها اليهم » ولانه أعرف بالفقراء وقدر حاجاتهم . ومن أصحابنا من قال : ان كان عادلا فالدفع اليه أفضل وان كان جائرا فتفرقته بنفسه

افضل . لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن سئلها على وجهها (١) فليعطها ومن سئل فوقه فلا يعطه » ولأنه على ثقة من أدائه الى العادل . وليس على ثقة من أدائه الى الجائر . لأنه ربما صرفه في شهواته . (فاما) الأموال الظاهرة وهي الماشية والزروع والثمار والمعادن ففي زكاتها قولان (قال في القديم) يجب دفعها الى الامام ، فان فرقتها بنفسه لزمه الضمان ، لقوله عز وجل « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٢) ولأنه مال للامام فيه حق المطالبة ، فوجب الدفع اليه كالخراج والجزية . (وقال في الجديد) يجوز أن يفرقتها بنفسه لأنها زكاة فجاز أن يفرقتها بنفسه كزكاة المال الباطن) .

(الشرح) الأثر المذكور عن عثمان صحيح ، رواه البيهقي في سننه الكبير في كتاب الزكاة في باب الدين مع الصدقة باسناد صحيح عن الزهري عن السائب بن يزيد الصحابي أنه سمع عثمان بن عفان خطيباً على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « هذا شهر زكاتكم فمن كان منكم عليه دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة » قال البيهقي : ورواه البخاري في الصحيح عن أبي اليمان عن شعيب ، وينكر على البيهقي هذا القول ، لأن البخاري لم يذكره في صحيحه هكذا ، وانما ذكر عن السائب بن يزيد أنه سمع عثمان بن عفان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزد على هذا ، ذكره في كتاب الاعتصام في ذكر المنبر ، وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين عن البخاري كما ذكرته ، ومقصود البخاري به اثبات المنبر ، وكان البيهقي أراد أن البخاري روى أصله لا كله . والله أعلم .

وأما حديث المغيرة فرواه البيهقي في السنن الكبير باسناد فيه ضعف يسير ، وسمى في روايته مولى المغيرة فقال : هو هنيذ يعني — بضم الهاء . وهو هنيذ الثقفي مولى المغيرة ، وأما الحديث الآخر « فمن سئلها على حقها » فهو صحيح في صحيح البخاري ، لكن المصنف غيره هنا . وفي أول باب صدقة الابل ، وقد سبق بيانه هناك ، وقد جاءت أحاديث وآثار في هذا المعنى ، منها عن جرير بن عبد الله قال : « جاء ناس من الأعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ان أناسا

(١) في بعض النسخ : فمن « سألها » بالبناء للمعلوم (ط) .

(٢) التوبة : ١٠٣ .

من المصدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أرضوا مصدقيكم « (١) رواه مسلم في صحيحه • وعن أنس رضى الله
عنه « أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أدبت الزكاة
الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله ؟ فقال : نعم اذا أدبتها
الى رسولى فقد برئت منها الى الله ورسوله ، ولك أجرها واثمها على
من بدلها » رواه الامام أحمد بن حنبل في مسنده •

وعن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : « اجتمع عندى نفقة فيها
صدقة — يعنى بلغت نصاب الزكاة — فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر
وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري أن أقسمها أو أدفعها الى السلطان
فأمرونى جميعا أن أدفعها الى السلطان ما اختلف على منهم أحد »
وفى رواية فقلت لهم « هذا السلطان يفعل ما ترون فأدفع اليهم زكاتى ؟
فقالوا كلهم : نعم فادفعها » رواهما الامام سعيد بن منصور فى مسنده •
وعن جابر بن عتيك الصحابى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « سيأتيكم ركب مبغضون ، فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا
بينهم وبين ما يبتغون فان عدلوا فلا تفسدهم ، وان ظلموا فعليها ،
وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم » رواه أبو داود
والبيهقى وقال : اسناده مختلف • وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال :
« ادفعوا صدقاتكم الى من ولاه الله أمركم فمن بر فلنفسه ومن أثم
فعليها » رواه البيهقى باسناد صحيح أو حسن ، وعن قزعة مولى زياد
ابن أبيه أن ابن عمر قال « ادفعوها اليهم وان شربوا بها الخمر » رواه
البيهقى باسناد صحيح أو حسن • قال البيهقى : وروينا فى هذا عن
جابر بن عبد الله وابن عباس وأبى هريرة رضى الله عنهم •

ومما جاء فى تفريقها بنفسه ما رواه البيهقى باسناد عن أبى سعيد
المقبرى واسمه كيسان قال « جئت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمائتى
درهم فقلت : يا أمير المؤمنين هذه زكاة مالى قال : وقد عتقت ؟ قلت :

(١) وتتمة الخبر : « قال جرير : ما صدر عنى مصدق منذ سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا وهو عنى راض » هكذا أورده مسلم فى باب
أرضاء السعاة • وقد كان السعاة تحكمهم تعاليم النبى صلى الله عليه وسلم
وأداب يوجههم اليها فكان على الناس الا يشاققوهم ولو ترك لكل واحد أن
يدعى ظلما وقع عليه لاختل نظام جمع الزكاة ولما وصل شيء الى المساكين ،
(ط) •

نعم قال : اذهب بها أنت تقاسمها » والله أعلم • وأما قول المصنف :
لأنه حق مال فاحتراز من الصلاة ونحوها (وقوله) لأنه مال للإمام
فيه حق المطالبة احتراز من دين آدمي •

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل :

(احداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : للمالك
أن يفرق زكاة ماله الباطن بنفسه ، وهذا لا خلاف فيه • ونقل أصحابنا
فيه إجماع المسلمين ، والأموال الباطنة هي الذهب والفضة والركاز
وعروض التجارة وزكاة الفطر ، وفي زكاة الفطر وجه أنها من
الأموال الظاهرة ، حكاه صاحب البيان وجماعة ، ونقله صاحب الحاوي
عن الأصحاب ثم اختار لنفسه أنها باطنة ، وهذا هو المذهب وبه قطع
جمهور الأصحاب منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي في كتابيه وصاحب
الشامل والبعثي وخلائق ، وهو ظاهر نص الشافعي ، وهو المشهور ،
وبه قطع الجمهور ، ذكر أكثرهم المسألة في باب زكاة الفطر ، قال
أصحابنا : وإنما كانت عروض التجارة من الأموال الباطنة وإن كانت
ظاهرة ، لكونها لا تعرف للتجارة أم لا ، فإن العروض لا تصير للتجارة
إلا بشروط سبقت في بابها ، والله أعلم •

(وأما) الأموال الظاهرة وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن
ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما
(أحدهما) وهو الجديد جوازه (والقديم) منعه ووجوب دفعها إلى
الإمام أو نائبه ، وسواء كان الإمام عادلا أو جائرا يجب الدفع إليه ،
على هذا القول لأنه مع الجور نافذ الحكم ، هذا هو المذهب ، وبه
قطع الجمهور • وحكى البغوي وغيره وجه أنه لا يجب الصرف إليه
إن كان جائرا على هذا القول ، لكن يجوز • وحكى الحناطي والرافعي
وجه أنه لا يجوز الدفع إلى الجائر مطلقا وبهذا الوجه جزم الماوردي
في آخر باب نية الزكاة ، قال : وسواء كان جائرا في الزكاة وغيرها ،
أو جائرا فيها ، يصرفها في غير مصارفها عادلا في غيرها ، وهذا الوجه
ضعيف جدا بل غلط وهو مردود بما سبق من الأحاديث والآثار ، وكذا
الوجه الذي حكاه البغوي ضعيف أيضا • قال أصحابنا : وعلى هذا
القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا إلى الإمام

أو نائبه ، قالوا وعليه أن ينتظر بها مجيء الساعى ويؤخرها ما دام يرجوه ، فاذا آيس منه فرقها بنفسه وأجزأته لأنه موضع ضرورة .

(-الثانية) له أن يوكل فى صرف الزكاة التى له تفريقها بنفسه . فان شاء وكل فى الدفع الى الامام والساعى ، وان شاء فى التفرقة على الأصناف وكلاهما جائز بلا خلاف ، وانما جاز التوكيل فى ذلك مع أنها عبادة لأنها تشبه قضاء الديون ، ولأنه قد تدعو الحاجة الى الوكالة لغيبية المال وغير ذلك . قال أصحابنا : سواء وكله فى دفعها من مال الموكل أو من مال الوكيل فهما جائزان بلا خلاف . قال البغوى فى أول باب نية الزكاة : ويجوز أن يوكل عبدا أو كافرا فى اخراج الزكاة ، كما يجوز توكيله فى ذبح الأضحية .

(الثالثة) له صرفها الى الامام والساعى ، فان كان الامام عادلا أجزأه الدفع اليه بالاجماع وان كان جائرا أجزأه على المذهب الصحيح المشهور ، ونص عليه الشافعى وقطع به الجمهور وفيه الوجه السابق عن الحناتى والماوردى .

(الرابعة) فى بيان الأفضل : قال أصحابنا : تفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف لأنه على ثقة من تفريقه بخلاف الوكيل ، وعلى تقدير خيانة الوكيل لا يسقط الفرض عن المالك ، لأن يده كيده ، فما لم يصل المال الى المستحقين لا تبرأ ذمة المالك بخلاف دفعها الى الامام فانه بمجرد قبضه تسقط الزكاة عن المالك . قال الماوردى وغيره : وكذا الدفع الى الامام أفضل من التوكيل لما ذكرناه . وأما التفريق بنفسه والدفع الى الامام ففي الأفضل منهما تفصيل .

قال أصحابنا : ان كانت الأموال باطنة والامام عادلا ففيها وجهان (أصحابنا) عند الجمهور الدفع الى الامام أفضل للأحاديث السابقة ، ولأنه يتيقن سقوط الفرض به بخلاف تفريقه بنفسه ، فقد يصادف غير مستحق ، ولأن الامام أعرف بالمستحقين وبالمصالح وبقدر الحاجات وبمن أخذ قبل هذه المرة من غيره ولأنه يقصد لها ، وهذا الوجه قول ابن سريج وأبى اسحق . قال المحاملى فى المجموع والتجريد : هو قول عامة أصحابنا وهو المذهب . وكذا قاله آخرون . قال الرافعى

هذا هو الأصح عند الجمهور من العراقيين وغيرهم : وبه قطع الصيدلاني وغيره (والثاني) تفريقها بنفسه [أفضل] وبه قطع البغوي .

قال المصنف : وهو ظاهر النص ، يعني قول الشافعي في المختصر ، وأحب أن يتولى الرجل قسمها بنفسه ليكون على يقين من أدائها عنه . هذا نضه وهو ظاهر فيما قاله المصنف ، وتأوله الأكثرون القائلون بالأول على أن المراد أنه أولى من الوكيل لا من الدفع إلى الإمام ، وتعليه يؤيد هذا التأويل ، لأن أدائها عنه يحصل بيقين بمجرد الدفع إلى الإمام وإن جار فيها لا إلى الوكيل . أما إذا كان الإمام جائراً فوجهان حكاهما المصنف والأصحاب .

(أحدهما) الدفع إليه أفضل لما سبق (وأصحهما) التفريق بنفسه أفضل ليحصل مقصود الزكاة . هكذا صححه الرافعي والمحققون . وأما الأموال الظاهرة فظاهر كلام جماعة من العراقيين أنها على الخلاف إذا جوزنا له تفريقها بنفسه ، وصرح به الغزالي ، ولكن المذهب أن دفعها إلى الإمام أفضل وجهها واحد ليخرج من الخلاف ، قال الرافعي : هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، ونقل الماوردي الاتفاق عليه ، فحصل في الأفضل أوجه (أصحها) أن دفعها إلى الإمام أفضل إن كانت ظاهرة مطلقاً أو باطنة وهو عادل ، والا فتفريقها بنفسه أفضل (والثاني) بنفسه أفضل مطلقاً (والثالث) الدفع إليه مطلقاً (والرابع) الدفع إلى المعادل أفضل ، وبنفسه أفضل من الجائر (والخامس) في الظاهرة الدفع أفضل والباطنة بنفسه (والسادس) لا يجوز الدفع إلى الجائر .

(فرع) قال الرافعي حكاية عن الأصحاب : لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف بذلاً للطاعة ، فإن امتنعوا قاتلهم الإمام ، وإن كانوا مجبيين إلى إخراجها بأنفسهم ، لأن في منعهم افتياتاً على الإمام ، فإن لم يطلب الإمام ولم يأت الساعي وقتلنا : يجب دفعها إلى الإمام آخرها رب المال ما دام يرجو مجيء الساعي ، فإذا أيس منه فرقها بنفسه ، نص عليه الشافعي ، فمن أصحابنا من قال : هذا تفريع على جواز تفريقها بنفسه ، ومنهم من قال : هو جائز على القولين صيانة لحق المستحقين عن التأخير . وهذا هو الصحيح ،

وهو الذى رجه المصنف فى آخر الفصل الذى بعد هذا وجمهور
الأصحاب ، ثم اذا فرق بنفسه وجاء الساعى مطالبا صدق رب المال
فى اخراجها بيمينه ، واليمين مستحبة وقيل : واجبة •

وأما الأموال الباطنة فقال الماوردى : ليس للولاية نظر فى
زكاتها ، بل أصحاب الأموال أحق بتفرقتها • فان بذلوها طوعا قبلها
الامام منهم • فان علم امام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه فهل له
أن يقول : اما أن تفرقها بنفسك واما أن تدفعها الى لأفريقها ؟ فيه وجهان
يجريان فى النذور والكفارات • قلت (أصحابهما) له المطالبة : بل الصواب
أنه يلزمه المطالبة كما يلزمه ازالة المنكرات ، والله أعلم •

(فرع) لو طلب الساعى زيادة على الواجب لا يجب دفع
الزيادة اليه وهل يجوز الامتناع من أداء القدر الواجب اليه لتعديه
أم لا ؟ خوفا من مخالفة ولاية الأمور ؟ فيه وجهان مشهوران (أصحابهما)
الثانى ، وقد سبقت المسألة فى أول باب صدقة الابل ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على الامام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة ، لأن النبى
صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده « كانوا يبعثون السعاة » ولأن
فى الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من يبخل ،
فوجب أن يبعث من يأخذ ولا يبعث الا حرا عدلا ثقة ، لأن هذا ولاية
وأمانة • والعبد والفاسق ليسا من أهل الولاية والأمانة • ولا يبعث
الا فقيها لأنه يحتاج الى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ويحتاج الى
الاجتهاد فيدا يعرض من مسائل الزكاة وأحكامها • ولا يبعث هاشميا
ولا مطلبيا • ومن أصحابنا من قال يجوز لأن ما يأخذه على وجه
المعوض • والمذهب الأول لما روى أن الفضل بن العباس رضى الله عنهما
سال النبى صلى الله عليه وسلم أن يوليه العمالة على الصدقة فلم يوله •
وقال : ليس فى خمس الخمس ما يغنيكم عن أوساخ الناس ؟ وفى
مواليهم وجهان (أحدهما) لا يجوز لما روى أبو رافع قال « ولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بنى مخزوم على الصدقة
فقال : اتبعنى تصب منها • فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه

وسلم فسأله فقال لي : إن مولى القوم من أنفسهم ، وأنا أهل بيت لا تحل لنا أنصدة » (والثاني) يجوز لأن الصدقة إنما حرمت على بني هاشم وبني المطلب لنسبهم بالنسب . وهذا لا يوجد في مواليتهم . وهو بالخيار بين أن يستأجر العامل بأجرة مطلومة ثم يعطيه ذلك من الزكاة . وبين أن يبعثه من غير شرط ثم يعطيه أجرة المثل من الزكاة) .

(الشرح) أما الحديث الأول وهو بعث النبي صلى الله عليه وسلم فصحيح مشهور مستفيض رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصدقة » وفي الصحيحين عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « استعمل ابن اللثبية على الصدقات » والأحاديث في أبواب كثيرة . وأما حديث الفضل فرواه مسلم من رواية عبد المطلب ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال « أتيت أنا والفضل بن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه أن يؤمرنا على بعض الصدقات فنؤدى إليه كما يؤدى الناس ونصيب كما يصيبون ، فسكت طويلا ثم قال : ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس » وفي رواية لمسلم أيضا « ان هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس ، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وليس في صحيحه « أليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن أوساخ الناس ؟ » وأما حديث أبي رافع فرواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح وقول المصنف « لا يبعث إلا حرا عدلا ثقة » لا حاجة إلى قوله ثقة لأن العدل لا يكون إلا ثقة .

وقوله « روى أن الفضل » ينكر عليه قوله روى بصيغة تمريض في حديث صحيح ، وقد سبق التنبيه عن أمثال هذا ، والغرض بتكراره التأكيد في تحفظه وقوله « يوليه العمالة » بفتح العين ، وهي العمل . وأما بضمها فهي المال المأخوذ على العمل ، وليس مرادا هنا .

(أما الأحكام) ففيها مسائل .

(أحدها) قال أصحابنا : يجب على الإمام بعث السعاة لأخذ الصدقات لما ذكره المصنف ، والسعاة جمع ساع وهو العامل ، واتفقوا

على أنه يشترط فيه كونه مسلما حرا عدلا فقيها في أبواب الزكاة ولا يشترط فقهه في غير ذلك . قال أصحابنا : هذا إذا كان التفويض للعامل عاما في الصدقات ، فأما إذا عين له الإمام شيئا معينا يأخذه فلا يعتبر فيه الفقه . قال الماوردي في الأحكام السلطانية : وكذا لا يعتبر في مدا المعين الاسلام والحريه لانه رساله لا ولاية ، وهذا الذي قاله من عدم اشتراط الاسلام مشكل والمختار اشتراطه .

(الثانية) هل يجوز كون العامل هاشميا أو مطلبيا ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (أصحابهما) عند المصنف والبعوى وجمهور الأصحاب لا يجوز قال أصحابنا الخراسانيون : هذان الوجهان مبنيان على أن ما يأخذه العامل أجره أو صدقة ، وفيه وجهان (أن قلنا) أجره جاز والا فلا . وهو يشبه الاجارة من حيث التقدير بأجرة المثل ، ويشبه الصدقة من حيث أنه لا يشترط عقد اجارة ، ولا مدة معلومة ، ولا عمل معلوم .

قال البغوى وآخرون : ويجزى الوجهان فيما لو كان العامل من أهل الفئ ، وهم المرتزقة الذين لهم حق في الديوان ، قال صاحب التامل والأصحاب : والوجهان في الهاشمى والمطلبى هما فيمن طلب على عمله سهما من الزكاة . فأما إذا تبرع بعمله بلا عوض أو دفع الإمام اليه أجرته من بيت المال فإنه يجوز كونه هاشميا أو مطلبيا بلا خلاف . قال الماوردي في الأحكام السلطانية : يجوز كونه هاشميا ومطلبيا إذا أعطاه من سهم المصالح .

(الثالثة) هل يجوز أن يكون العامل من موالى بنى هاشم وبنى المطلب ؟ فيه وجهان ذكر المصنف دليلهما (أصحابهما) لا يجوز ، وهذان الوجهان تفسيرى على قولنا : لا يجوز أن يكون العامل هاشميا ولا مطلبيا ، فأما إذا جوزناه فمولاهم أولى قال الرافعى : ومنهم من حكى هذين الوجهين قولين

(الرابعة) الإمام بالخيار أن شاء بعث العامل من غير شرط وأعطاه بعد مجيئه أجره المثل من الزكاة ، وإن شاء استأجره بأجرة معلومة من الزكاة وكلاهما جائز باتفاق الأصحاب (أما) الأول فللأحاديث

الصحيحة في ذلك ، لأن الحاجة تدعو اليه لجهالة العمل فتؤخر الأجرة حتى يعرف عمله فيعطى بقدره (وأما الثاني) فهو القياس والأصل ولا تمك في جوارزه ، قال أصحابنا : وإذا سمي له شيئا فإن شاء سماه اجارة ، وإن شاء جمالة ، ولا يسمى أكثر من أجرة المثل ، فإن زاد فوجهان حكاهما جماعة منهم الدارمي (أصحابهما) تفسد التسمية وله أجرة المثل من الزكاة (والثاني) لا تفسد ، بل يكون قدر أجرة المثل من الزكاة والباقي يجب في مال الامام لأنه صحيح العبارة والالتزام .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويبعث لما سوى زكاة الزروع والثمار في المحرم لما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال في المحرم « هذا شهر زكاتكم » ولأنه أول السنة فكان البعث فيه أولى . والمستحب للساعي أن يعد الماشية [على أهلها] على الماء إن كانت الماشية ترد الماء . وفي أفنيتهم أن لم ترد الماء . لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تؤخذ صدقات المسلمين عند مياههم أو عند أفنيتهم » فإن أخبره صاحب المال بالعدد وهو ثقة قبل منه . وإن بذل له الزكاة أخذها . ويستحب أن يدعو له لقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ، إن صلاتك سكن لهم » (١) والمستحب أن يقول : اللهم صل على آل فلان لما روى عبد الله بن أبي أوفى قال « جاء أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة ماله فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى » وبأى شيء دعا جاز . قال الشافعي رضي الله عنه أحب أن يقول « أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت » وإن ترك الدعاء جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » ولم يأمره بالدعاء .

(الشرح) حديث عثمان سبق قريبا ، وحديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما ، وهذا لفظ رواية البيهقي (وأما) لفظ رواية أبي داود ففيها « لا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم » وقوله : في رواية الكتاب « عند مياههم أو عند أفنيتهم » .

(١) التوبة : ٣٠٣

قال البيهقي : هو شك من أبي داود الطيالسي أحد الرواة ورواه البيهقي أيضا من روايه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « تؤخذ صدقات أهل البادية على مياهم ويافنيتهم » ويحتمل أن « او » في رواية الكتاب ليست للشك كما قاله البيهقي • بل لتقسيم كما هو مقتضى حديث عائشة ، ومعناه ان كانت ترد الماء فعلى الماء ، والا فعند دورهم •

وأما حديث ابن أبي أوفى فرواه البخارى ومسلم ، وحديث معاذ رواه البخارى ومسلم أيضا من رواية ابن عباس ومن رواية معاذ (وقوله) أفنيتهم جمع فناء — بكسر الفاء وبالد — وهو ما امتد مع جوانب الدار ، وقوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم » أى تطهرهم بها من ذنوبهم ، والقراءة المشهورة التى قرأ بها القراء السبعة « تطهرهم » برفع الراء على أنه صفة لا جواب ، وقرئ في غير السبع بالجزم على الجواب • وقوله تعالى « وتزكّهم » قيل : تصلحهم ، وقيل ترفعهم من منازل المنافقين الى منازل المخلصين ، وقيل تنمى أموالهم « وصل عليهم » أى ادع لهم ، وقرئ في السبع « أن صلواتك سكن لهم » وان صلاتك سكن لهم أى رحمة ، وقيل طمأنينة ، وقيل وقار ، وقيل تثبيت • واسم أبى أوفى علقمة بن خالد بن الحارث كنية ابنه عبد الله أبو محمد ، ويقال : أبو ابراهيم وأبو معاوية الأسلمى ، وأبو أوفى وابنه صاحبان جليلان مشهوران ، وشهد ابنه بيعة الرضوان ، وهو آخر من توفي من الصحابة بالكوفة ، وفي سنة ست ، وقيل سبع أو ثمان وثمانين من الهجرة رضى الله عنه •

وقوله : (آجرك الله) فيه لغتان قصر الهزة ومدها ، والقصر أجود وطهورا — بفتح الطاء — أى مطهرا وقوله (آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا ، وبارك لك فيما أبقيت) أحسن من قوله في التنبيه فانه وسط قوله وبارك لك فيما أبقيت وتأخير أولى لتكون الدعوتان الأولتان اللتان من نوع واحد المتعلقتان بالمدفوع متصلتين ، ولا يفصل بينهما ، والله أعلم •

(أما الأحكام) ففيه مسائل :

(احداها) قال أصحابنا : الأموال ضربان (ضرب) لا يتعلق

بالحول وهو المعشرات فبيعت الأمانم الساعى لأخذ زكواتها وقت وجوبها . وهو ادراكها بحيث يصلهم وقت الجذاذ والحصاد (وضرب) تتعلق بالحول وهو المواتى وغيرها . فالحول يختلف في حق الناس . نذل الشافعى في المختصر والأصحاب : ينبغي للساعى أن يعين شهرا بأيتهم فيه . قال الشافعى والأصحاب : ويستحب أن يكون ذلك الشهر هو المحرم حيفا كان أو شتاء . لأنه أول السنة الشرعية : قالوا : وينبغي أن يخرج انيهم قبل المحرم ليحلهم في أوله . وهذا الذى ذكرناه من تعيين الشهر مستحب ومتى خرج جاز . هذا هو المذهب ؛ وبه قطع الأصحاب وفيه وجه شاذ حكاه الرافعى أنه واجب والصواب الأول .

(الثانية) يستحب للساعى عد الماشية على الماء ان كانت تردده ، والا فعند أفنيتهم ، ولا يكلفهم ردها من الماء الى الأفنية ولا يلزمه أن يتبعها في المراعى فان كان لرب المال مائيتان عند مائين أمر بجمعهما عند أحدهما . وان كانت لا ترد ماء لكنها تكتفى بالكلا في الربيع ولا تحضر الأفنية . فلساعى أن يكلفهم احضارها الى الأفنية صرح به المحاملى وغيره وهو مفهوم من نص الشافعى . ولو خرج اليها كان أفضل قال أصحابنا : واذا أخبره صاحبها بعددها وهو ثقة ، فله أن يصدقه ويعمل بقوله لأنه أمين ؛ وان لم يصدقه أو لم يختبره أو اختبره وصدقه وأراد الاحتياط بعدها عدما . والأولى أن تجمع في حظيرة ونحوها . وينصب على الباب خشبة معترضة ، وتساق لتخرج واحدة واحدة . ويثبت كل شاة اذا بلغت المضيق ، فيقف المالك أو نائبه من جانب . والساعى أو نائبه من جانب : ويبد كل واحد منهما قضيب يشير به الى كل شاة أو يصييان به ظهرها ونحو ذلك فهو أخصب فان اختلفا بعدد بعد وكان الفرض يختلف بذلك أعاد العد .

(الثالثة) اذا أخذ الساعى الزكاة استحب أن يدعو للمالك للآية والحديث المذكورين . ولا يتعين دعاء . لكن يستحب ما حكاه المصنف عن الشافعى . وهذا الدعاء سنة وليس بواجب . هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والأصحاب وقال صاحب الحاوى : ان لم يسأله المالك الدعاء لم يجب . وان سأله فوجهان : أصحهما : يندب ولا يجب . والثانى : يجب وحكى الحناطى والرافعى وجها أنه يجب مطلقا لظاهر القرآن

والسنة ولقول الشافعي في مختصر المزني . فحق على الوائي اذا أخذ
احدقة أن يدعو له . ويحيب هذا القائل عن حديث معاذ بأنه كان معلوما
عنده . لأنه كان من حفاظ القرآن . والآية صريحة فلا يحتاج الى بيانه
له ؛ كما لم يبين له في هذا الحديث نصب الزكاة لكونها كانت معلومة
له . وهذا الوجه حكاه أصحابنا عن داود وأهل الظاهر ؛ ووافقونا على
أن المالك اذا دفع الزكاة الى الفقراء لا يلزمهم الدعاء ؛ فحمل
الأصحاب الآية والحديث وكلام الشافعي على الاستحباب قياسا على
أخذ الفقراء .

وأما اذا دفع المالك الى الأصناف دون الساعي ، فالذهب
النصحيح وبه قطع الجمهور أنه [يستحب لهم أن يدعو له كما] يستحب
للساعي . وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد أنه لا يستحب ،
وليس بشيء وأما صفة الدعاء فقد ذكرناها ، وقال المصنف : يستحب
أن يقول : اللهم صل على آل فلان ؛ وتابعه على هذا صاحب البيان ، وقال
صاحب الحاوي : أن قال : اللهم صل عليهم فلا بأس وهذا الذي قالوه خلاف
المذهب وخلاف ما قطع به الأكثرون فقد صرح الأكثرون بأنه تنكره الصلاة
على غير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ابتداء في هذا الموضع
وغيره ؛ وإنما يقال تبعا فيقال : صلى الله على النبي وعلى آله وأزواجه
ونحو ذلك .

وقال المتولي : لا تجوز الصلاة على غير الأنبياء ابتداء ، ومقتضى
عبارته التحريم ، والمشهور الكراهة ، وقيل : أنه خلاف الأولى ، ولا
يسمى مكروها فحصل أربعة أوجه (أحها) مكروه (والثاني) حرام
(والثالث) خلاف الأولى (والرابع) مستحب عند أخذ الصدقة ؛
وقد جمع الرافعي كلام امام الحرمين وسائر الأصحاب فيه ولخصه
فقال : قال الأئمة لا يقال : اللهم صل على فلان وإن ورد في الحديث ؛ لأن
الصلاة صارت مخصوصة في لسان السلف بالأنبياء صلوات الله وسلامه
عليهم ؛ كما أن قولنا : عز وجل مخصوص بالله تعالى ؛ وكما لا يقال :
محمد عز وجل وإن كان عزيزا جليلا ، لا يقال : أبو بكر أو على صلى الله
عليهما وسلم وإن صح المعنى ؛ قالوا : وإنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه منصبه ؛ فله أن يقوله لمن شاء بخلافنا ؛ قال : وهل ذلك مكروه

كراهة تنزيه أم مجرد ترك أدب ؟ فيه وجهان (الصحيح) الأشهر أنه مكروه . وبه تصح القاضى حسين والغزالي فى الوسيط .

ووجهه امام الحرمين بأن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود . وقد ثبت نهى مقصود عن التشبه بأهل البدع وقد صار هذا شعارا لهم ، وظاهر كلام الصيدلانى والغزالي فى الوجيز أنه خلاف الأولى . وصرح صاحب العدة بنفى الكراهة . وقال : الصلاة بمعنى الدعاء تجوز على كل أحد . أما بمعنى التعظيم فتختص بالأنبياء ولا خلاف أنه يجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعا لهم . فيقال : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وأتباعه وأصحابه ؛ لأن السلف استعملوه وأمرنا به فى التشهد . قال الشيخ أبو محمد : والسلام بمعنى الصلاة ؛ فان الله تعالى قرن بينهما فلا يفرد به غائب غير الأنبياء ؛ ولا بأس به على سبيل المخاطبة للأحياء والأموات من المؤمنين ؛ فيقال سلام عليكم . هكذا قال : لا بأس به . وليس بجيد بل الصواب أنه سنة للأحياء والأموات . وهذه الصيغة لا تستعمل فى المسنون ؛ وكأنه أراد أنه لا يمنع منه فى المخاطبة بخلاف الغيبة . وأما استحبابه فى المخاطبة فمعروف . والله تعالى أعلم .

(فسر) يستحب الترضى والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار فيقال : رضى الله عنه أو رحمة الله عليه أو رحمه الله ونحو ذلك ؛ وأما ما قاله بعض العلماء أن قول رضى الله عنه مخصوص بالصحابة ؛ ويقال فى غيرهم رحمه الله فقط فليس كما قال . ولا يوافق عليه ؛ بل الصحيح الذى عليه الجمهور استحبابه ، ودلائله أكثر من أن تحصر ؛ فان كان المذكور صحابيا ابن صحابى قال : قال ابن عمر رضى الله عنهما وكذا ابن عباس ، وكذا ابن الزبير وابن جعفر وأسامة بن زيد ونحوهم ليشمله وأباه جميعا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان منع الزكاة أو غل أخذ منه الفرض وعززه على المنع والغلول . وقال فى القديم : يأخذ الزكاة وشطر ماله ، ومضى توجيه القولين

في أول الزكاة ، وان وصل الساعى قبل وجوب الزكاة ورأى أن يستسلف فعل ، وان لم يسلفه رب المال لم يجبره على ذلك لأنها لم تجب بعد فلا تجبره على أدائه . وان رأى أن يوكل من يقيضه إذا حال الحول فعل ، فان رأى أن يتركه حتى يأخذه من زكاة القابل فعل ، وان قال رب المال : لم يحل الحول على المال فالقول قوله ، وان رأى تحليفه حلفه احتياطا ، وان قال : بعته ثم اشتريته ولم يحل الحول عليه . أو قال أخرجت الزكاة عنه وقلنا : يجوز أن يفرق بنفسه ، ففيه وجهان (أحدهما) يجب تحليفه لأنه يدعى خلاف الظاهر ، فان نكل عن اليمين أخذ منه الزكاة (والثانى) يستحب تحليفه ولا يجب لأن الزكاة موضوعة على الرفق ، فلو أوجبنا اليمين خرجت عن باب الرفق وبيعت الساعى لزكاة الثمار والزرع في الوقت الذى يصادف فيه الادراك وبيعت معه من يخرص الثمار ، فان وصل قبل وقت الادراك ورأى أن يخرص الثمار ويضمن رب المال زكاتها فعل ، وان وصل وقد وجبت الزكاة وبذل له أخذها ودعا له ، فان كان الامام أذن للساعى في تفريقها فرقها ، وان لم يأذن له حملها الى الامام) .

(الشرح) فيه مسائل :

(احداها) اذا لزمته زكاة فمنعها أو غلبها ، أى كتمها ، وخان فيها أخذ الامام أو الساعى الفرض منه ، والقول الصحيح الجديد أنه لا يأخذ شطر ماله . وقال في القديم يأخذه ، وسبق شرح القولين بدليلهما وفروعهما في أول كتاب الزكاة . قال الشافعى في المختصر في آخر باب صدقة الغنم السائمة : ولو غل صدقته عزز اذا كان الامام عادلا الا أن يدعى الجهالة ولا يعزر ان لم يكن الامام عادلا هذا نصه ، قال أصحابنا : اذا كتم ماله أو بعضه عن الساعى أو الامام ثم اطلع عليه أخذ فرضه ، فان كان الامام أو الساعى جائرا في الزيادة ، بأن يأخذ فوق الواجب أو لا يصرفها مصارفها لم يعزره ، لأنه معذور في كتمه . وان كان عادلا فان لم يدع المالك شبهة في الاخفاء عزره لأنه عاص آثم بكتمانه ، وان ادعى شبهة بأن قال لم أعلم تحريم كتمانها أو قال ظننت أن تفرقتى بنفسى أفضل أو نحو ذلك ، فان كان ذلك محتملا في حقه لقرب اسلامه أو لقلّة اختلاطه بالعلماء ونحوهم لم يعزره .

قال السرخسي فإن اتهمه فيه حلفه ، وان كان ممن لا يخفى عليه لاختلاطه بالعلماء ونحوهم لم يغبل قوله وعزره وأما مانع الزكاة فيعزر عنى كل تقدير ، الا ان يكون قريب عهد بالاسلام ، يخفى عليه وجوبها أو نحوه .

(الثانية) اذا وصل الساعى أصحاب الأموال . فان كان حول صاحب المال قد تم أخذ الزكاة ودعا له كما سبق . وان كان الحال لم يتم على جميعهم أو بعضهم سأله الساعى تعجيل الزكاة . ويستحب للمالك اجابته وتعجيلها : فان عجلها برضاه أخذها ودعا له وان امتنع لم يجبر لما ذكره المصنف : ثم ان رأى الساعى المصلحة فى أن يوكل من يأخذها عند حلولها ويفرقها على أهلها فعل . وان رأى أن يؤخرها ليأخذها منه فى العام المقبل فعل : ويكتبها لثلاث ينسأها أو يموت فلا يعلمها الساعى بعده . ورووا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « أخر الزكاة عام الرمادة وكان عام مجاعة » وان رأى أن يرجع فى وقت حلولها ليأخذها فعل : وان رثق بصاحب المال فوض التفريق اليه لأنه يجوز تفريقه بغير اذن فبالاذن أولى .

(الثالثة) اذا اختلف الساعى ورب المال . قال أصحابنا : ان كان قول المالك لا يخالف الظاهر بأن قال : لم يحل الحول بعد : أو قال : هذه السخال اشتريتها وقال الساعى : بل تولدت من النصاب ، أو قال تولدت بعد الحول فقال الساعى قبله . أو قال الساعى : كانت ماشيتك نصابا ثم تولدت ، فقال المالك : بل تمت نصابا بالتوالد ، فالقول قول المالك فى جميع هذه الصور ونظائرها مما لا يخالف الظاهر فان رأى الساعى تحليفه حلفه . واليمين هنا مستحبة ، فان امتنع منها لم يكلف بها ولا زكاة عليه بلا خلاف ، لأن الأصل براءته ولم يعارض الأصل ظاهر . وان كان قول المالك مخالفا للظاهر بأن قال : بعته ثم اشتريته فى أثناء الحول ولم يحل حوله بعد ، أو قال فرقت الزكاة بنفسى وجوزنا ذلك له ونحو ذلك ، فالقول قول المالك بيمينه بلا خلاف .

وهل اليمين مستحبة أم واجبة ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) مستحبة ، صححه المحاملى فى كتابيه وآخرون ،

وقطع به جماعة منهم المحاملى فى المقتنع . فان قلنا مستحبة فنكل لم يجبر على اليمين ولا زكاة عليه . وان قلنا : واجبة فامتنع أخذت منه الزكاة . قال أصحابنا : وليس هذا أخذا بالنكول بل بالوجوب السابق والسبب المتقدم . ومعناه أن الزكاة انعقد سبب وجوبها ، ويدعى مسقطها ولم ينبته بيمينه ولا بغيرها . والأصل عدمه فبقى الوجوب : هذا هو المشهور وبه قطع الأصحاب الا أبا العباس بن القاسم فقال : هذه المسألة حكم فيها بالنكول على هذا الوجه . قال أصحابنا وهذا غلط . قال إقناضى أبو الطيب والأصحاب : ونظير هذا اللعان ، فان الزوج اذا لاعن لزم المرأة حد الزنا فان لاعنت سقط ، وإن امتنعت لزمها الحد لا بامتناعها بل بلعان الزوج . وانما لعانها مسقط لما وجب بلعانه ، فاذا لم تلعن يبقى الوجوب وهكذا الزكاة . والله أعلم .

ولو قال المسالك هذا المال الذى فى يدى وديعة وقال الساعى بل هو ملك لك فوجهان مشهوران فى الشامل وغيره (أحدهما) أن دعواه لا تخالف الظاهر فيكون القول قوله بيمينه استحبابا قطعاً . لأن ما فى يد الانسان قد يكون لغيره (وأصحهما) أنها مخالفة للظاهر وصححه صاحب الشامل : وبه قطع إقناضى أبو الطيب فى تعليقه والبندنيجى والمحاملى فى كتابيه وغيرهم . والله أعلم .

(الرابعة) يستحب أن يخرج الساعى لأخذ زكاة الثمار وانزروع فى الوقت الذى يصادف ادراكها وحصولها ، وقد سبق شرح هذه المسألة قريباً ، ويستحب أن يكون مع الساعى من يحرص ليحرص ما يحتاج الى حرصه وينبغى أن يكون خارصان ذكران حران ليخرج من الخلاف السابق فى ذلك . والله أعلم .

(الخامسة) اذا قبض الساعى الزكاة فان كان الامام أذن له فى تفريقها فى موضعها فرقها ، وان أمره بحملها حيث يجوز الحمل اما لعدم من يصرف اليه فى ذلك الموضع أو لقرب المسافة اذا قلنا به أو لكون الامام والساعى يريان جواز النقل حملها ، وان لم يأذن له فى التفريق ولا أمره بالحمل فمقتضى عبارة المصنف وغيره وجوب الحمل الى الامام . وهكذا هو لأن الساعى نائب الامام فلا يتولى الا

ما أذن له فيه . وإذا أطلق الولاية في اخذ الزكوات لم يقتصر الصرف الى المستحقين .

واعلم ان عبارة المصنف تقتضي الجزم بجواز نقل الزكاة للامام والساعي . وان الخلاف المشهور في نقل الزكاة نما هو في نقل رب المال حاصه وهذا هو لاصح . وقد قال الرافعي : ربما اقتضى كلام الاصحاب طرد الخلاف في الامام والساعي . وربما اقتضى جواز نقل للامام والساعي استفرقه حيث نساء . قال . وهذا اشبه ؛ وهذا الذي رجحه هو التراجع الذي تقتضيه الأحاديث . والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : لا يجوز للامام ولا للساعي بيع شيء من مال الزكاة من غير ضرورة . بل يوصلها الى المستحقين بإعيانها لأن أهل الزكاة أهل رشد لا ولاية عليهم . فلم يجز بيع مالهم بغير دينهم . فان وقعت ضرورة بأن وقف عليه بعض الماشية أو خاف هلاكه أو كان في الطريق خطر . أو احتاج الى رد جبران ، أو الى مؤنة نقل . أو قبض بعض شاة . وما أتسبه جاز البيع للضرورة كما سبق في آخر باب صدقة الغنم أنه يجوز دفع القيمة في مواضع للضرورة . قال أصحابنا : ولو وجبت ناقة أو بقرة أو شاة واحدة ؛ فليس للمالك بيعها وتفرقة ثمنها على الأصناف بلا خلاف ؛ بل يجمعهم ويدفعها اليهم . وكذا حكم الامام عند الجمهور ؛ وخالفهم اليعقوبى فقال : ان رأى الامام ذلك فعله . وان رأى البيع وتفرقة الثمن فعله ، والمذهب الأول . قال أصحابنا : وإذا باع في الموضع الذي لا يجوز فيه البيع فالبيع باطل ، ويسترد المبيع ، فان تلف ضمنه . والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : اذا تلف من الماشية شيء في يد الساعي أو المالك — ان كان بتفريط ؛ بأن قصر في حفظها أو عرف المستحقين وأمكنه التفريق عليهم ؛ فأخر من غير عذر — ضمنها لأنه متعد بذلك ، وان لم يفرط لم يضمن كالوكيل . وناظر مال اليتيم ، اذا تلف في يده شيء بلا تفريط لا يضمن والله أعلم . وفي فتاوى القفال أن الامام اذا لم يفرق الزكاة بعد التمكن ولا عذر له حتى تلفت عنده ضمنها كما سبق ، قال : والوكيل بتفرقة الزكاة ، لو أخر تفرقتها حتى تلف المال لم يضمن . قال : لأن الوكيل لا يجب عليه التفريق بخلاف الامام .

(فرع) قال أصحابنا : لو جمع الساعى الزكاة نم تلفت في يده بلا تفريط قبل أن تصل الى الامام استحق أجرته في بيت المال لانه أجير . ومن صرح به صاحب الشامل وانيان . ونقله صاحب البيان عن صاحب الفروع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يسم الماشية التي يأخذها في الزكاة ، لما روى أنس رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسم ابل الصدقة » ولأن بالوسم تتميز عن غيرها فاذا شردت ردت الى موضعها ، ويستحب أن يسم [التي يأخذها في زكاته (١)] الابل والبقر في أفاذها لأنه موضع صلب ، فيقل الألم بوسمه ، ويخف الشعر فيه فيظهر ، ويسم الغنم في آذانها ، ويستحب أن يكتب في ماشية الزكاة لله ، او زكاة ، وفي ماشية الجزية جزية أو صغار ، لأن ذلك أسهل ما يمكن) .

(الشرح) حديث أنس رواه البخارى ومسلم . ولفظهما قال أنس « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه : فوافيته وفي يده الميسم يسم ابل الصدقة » وفي رواية « يسم غنما » .

أما أحكامه وفروعه ففيه مسائل :

(احداها) قال الشافعى والأصحاب : يستحب وسم الماشية التي للزكاة والجزية وهذا الاستحباب متفق عليه عندنا . ونقل صاحب الشامل وغيره أنه أجماع الصحابة رضى الله عنهم ، قال العبدري : وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال أبو حنيفة : يكره الوسم لأنه مثلة ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة ، ولأنه تعذيب للحيوان : وهو منبى عنه . واحتج أصحابنا بحديث أنس المذكور ، وبآثار كثيرة عن عمر ابن الخطاب وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأن الحاجة تدعو الى الوسم لتمييز ابل الصدقة من ابل الجزية وغيرها ، ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها ، ولأن من أخرجها يكره له شراؤها فيعرفها لئلا يشتريها . ومن ذكر هذا المعنى الامام الشافعى

(١) لا زلنا نذكر بأن كل ما بين المعقوفين سواء نبهنا بهامش أم لا فانه ساقط من شوق (ط) .

واعتمدده . واعترض عليه بأنه - وإن عرف أنها صدقة - لا يعرف كونها صدقة . وإنما يكره ثبوت صدقة لا صدقة غيره . وأجاب الأصحاب بأنه إذا عرف أنها صدقة 'حتا' فاجتنبه . وقد يعرف أنها صدقة لاختصاص ذلك النوع من الصدقة به . ولغير ذلك من المصالح (وأما) احتجاج أبي حنيفة بالمثلثة والتعذيب فهو عام وحديثنا والآثار خاصة باستحياب الوسم ، فخصص ذلك العموم ووجب تقديمها عليه . والله أعلم .

(ثمانية) قال أصحابنا وأهل اللغة : الوسم أثر كية ، ويقال : بغير موسوم وقد وسمه وسما وسمة ، والميسم الشيء الذي يوسم به . وجمعه مياسم ومواسم . وأصله من السمة وهي العلامة . ومنه موسم الحج لأنه معلم يجمع الناس وفلان موسوم بالخير وعليه سمة الخير أى علامته . قال أصحابنا : يستحب وسم الأبل والبقر فى أصول أفخاذها . والغنم فى آذانها لما ذكره المصنف . فلو وسم فى غيره جاز إلا الوجه فمنهى عن الوسم فيه باتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء . لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا موسوم الوجه فأنكر ذلك » رواه مسلم وعن جابر رضى الله عنه قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب فى الوجه : وعن الموسم فى الوجه » رواه مسلم : وعن جابر أيضا أن النبى صلى الله عليه وسلم « مر على حمار قد وسم فى وجهه فقال : لمن الله الذى وسمه » رواه مسلم . واختلفت عبارات أصحابنا فى كيفية النهى عن الوسم فى الوجه فقال البغوى : لا يجوز الوسم ، وقال صاحب العدة : الوسم على الوجه منهى عنه بالاتفاق ، وهو من أفعال الجاهلية ، وقال الرافعى : يكره : والمختار التحريم : كما أشار إليه البغوى ، وهو مقتضى اللعن : وقد ثبت اللعن فى الحديث كما ذكرناه . والله أعلم .

(الثالثة) ينبغى أن يميز بين سمة الزكاة والجزية : قال الشافعى والأصحاب : يستحب أن يكتب فى ماشية الجزية جزية أو صغار . (وأما) ماشية الزكاة فقال الشافعى والأصحاب : يستحب أن يكتب عليها صدقة ، أو زكاة ، أو لله ، وقد نص الشافعى فى مختصر المزنى على أنه يكتب لله ، وصرح به الأصحاب منهم المصنف وابن كج والدارمى والقاضى أبو الطيب فى المجرد والمحاملى وصاحب الشامل والغزالى والبغوى وصاحب العدة وخلائق آخرون ، قال صاحب الشامل : يكتب صدقة

أو زكاة ، قال : فإن كتب عليها لله كان إبرك دأولى . قال الرافعي
نص الشافعي على كتابة لله ، قال : واستيعده بعض من شرح الموجيز
وبعض من شرح المختصر من المتقدمين . لأن الدواب تتمتع وتخرب
أفخاذها بأذنابها وهي نجسة وينزه اسم الله تعالى عنها . قال الرافعي
والجواب عن هذا بأن ثبات اسم الله تعالى هنا لغرض التمييز والاعلام ،
لا على قصد الذكر قال : ويختلف التعظيم والاحترام بحسب اختلاف
المقصود . ولهذا يحصرم على الجنب قراءة القرآن . ولو أتى ببعض
الفاظه لا على قصد القراءة لم يحصرم : هذا كلام الرافعي .

(الرابعة) قال الشافعي في المختصر والأصحاب : يستحب أن
تكون سمة الغنم ألطف من سمة البقر . قال أصحابنا : وسمة البقر
الطف من سمة الأبل . ودليله ظاهر .

(الخامسة) قال أصحابنا : الوسم مباح في الحيوانات التي ليست
للصدقة ولا للجزية . ولا يقال : مندوب ولا مكروه (وأما) حيوانهما
فيستحب وسمه كما سبق . وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من رواية
ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكوئ في الجاعرتين وهما أصل
افخذين ولفظ رواية مسلم يوهم أن الذي كان يكوئ في الجاعرتين هو
النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو العباس بن عبد المطلب أو أنه
ابن عباس كما أوضحته في شرح مسلم .

(فرع) قال البغوي والرافعي : لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل
لا في صغره ولا في كبره . قال ويجوز خصاء المساكول في صغره لأن فيه
غرضاً وهو طيب لحمه ولا يجوز في كبره . ووجه قولهما أنه داخل
في عموم قوله تعالى — أخبرا عن الشيطان — «ولا منهنم قليغيرن خلق
الله» (١) فخصص منه الختان والوسم ونحوهما وبقي الباقي داخلاً في
عموم الذم والنهي .

(فرع) ألكى بالنار ان لم تدع اليه حاجة حرام لدخوله في عموم
تغيير خلق الله وفي تعذيب الحيوان وسواء كوى نفسه أو غيره من
آدمي أو غيره وان دعت اليه حاجة . وقال أهل الخبرة : انه موضع

(١) النساء : ١١٩ .

حاجه جاز في نفسه وفي سائر الحيوان ، وتركه في نفسه للتوكل أفضل .
لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال « قيل : يدخل من أمتك الجنة سبعون ألفا لا حساب عليهم ولا
عذاب قال : وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى
ربهم يتوكلون » متفق عليه . وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال :
« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من أمتي سبعون
ألفا بغير حساب قالوا : ومن هم يا رسول الله ؟ قال : هم الذين لا يكتوون
ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون » رواه مسلم .

وعن عمران أيضا قال « وكان يسلم على حتى اكتويت فتركت ثم
تركت الكي فعاد » رواه مسلم ومعناه أنه كان به مرض فاكتوى بسببه
وكانت الملائكة تسلم عليه قبل الكي لفضله وصلاحه : فلما اكتوى
تركوا السلام عليه . فعلم ذلك فترك الكي مرة أخرى : وكان محتاجا
إليه فعادوا وسلموا عليه رضي الله عنه : والله أعلم .

(فرع) يكره انزاء الحمير على الخيل لحديث على رضي الله
عنه قال : « أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها فقلت :
لو حملنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذه ؟ فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » رواه أبو داود
باسناد صحيح ، قال العلماء : وسبب النهي أنه سبب لقلة الخيل ولضعفها .

(فرع) يحرم التخريش بين البهائم : لحديث ابن عباس رضي
الله عنهما قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخريش بين
البهائم » رواه أبو داود والترمذي باسناد صحيح لكن فيه أبو يحيى
القتات ، وفي توثيقه خلاف : وروى له مسلم في صحيحه : والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للساعي ولا للامام أن يتصرف فيما يحصل عنده من
الفرائض حتى يوصلها إلى أهلها ، لأن الفقراء أهل رشد لا يولى
عليهم ، فلا يجوز التصرف في مالهم بغير إذنهم ، فإن أخذ نصف
شاة أو وقف عليه شيء من المواشي وخاف هلاكه أو خاف أن يؤخذ في

الطريق جاز له بيعه ، لأنه موضع ضرورة . وأن لم يبعث الامام الساعي وجب على رب المال ان يفرق الزكاة بنفسه على المنصوص لانه حق للفقراء ، والامام نائب عنهم ، فأذا ترك النائب عنهم لم يترك من عليه ادائه ومن اصحابها من قال . (ان مالا) أن الاموال الظاهرة يجب دفع زكاتها الى الامام لم يجز ان يفرق بنفسه لانه مال توجه حق انفس فيه الى الامام ، فأذا لم يطلب الامام لم يفرق بالخارج والجزية) .

(التبرع) هذه المسائل كما ذكرها وسبق شرحها عريبا قبل الوسم .
ومسألة النص سبق شرحها مع بطلانها او ايجاب ، والله اعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح أداء الزكاة الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم) انما الاعمال بالنيات ونحو امرئ ما نوى (ولانها عيادته محصية فلم يصح من تيسر به خالصه ، وفي وقت النية وجهان) احدهما (يجب ان يبنى حال الدفع لانه عيادته يدخل فيها بفعله فوجبت النية في ابتدائها خالصه) والثاني (يجوز تقديم النية عليها لانه يجوز التوكيل فيها ونيتته غير حقارته لاداء الوكيل ، فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة ، ويجب ان ينوى الزكاة او الصدقة الواجبة او صدقة المال ، فان نوى صدقة مطلقة لم تجزه لان الصدقة قد تكون نفلا فلا تنصرف الى الفرض الا بالتعيين . ولا يلزمه تعيين المال المزكى عنه ، وان كان له نصاب حاضر ونصاب غائب فاخرج الفرض فقال : هذا عن الحاضر او الغائب اجزاء ، لأنه لو اطلق النية لكنت عن احدهما فلم يضرب تقييده بذلك . فان قال : ان كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته ، وان لم يكن سالما فهو عن الحاضر فان كان الغائب هالكا اجزاء ، لأنه لو اطلق وكان الغائب هالكا لكان هذا عن الحاضر . وان قال : ان كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته او تطوع لم يجزه لانه لم يخلص النية للفرض . وان قال : ان كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته ، وان لم يكن سالما فهو تطوع وكان سالما اجزاء لأنه اخلص النية للفرض ، ولأنه لو اطلق النية لكان هذا مقتضاه فلم يضرب التقييد . وان كان له من يرثه فاخرج مالا وقال : ان كان قد مات مورثي فهذا عن زكاة ما ورثته منه وكان قد مات لم يجزه

لأنه لم يبين النية على أصل لأن الأصل بقاؤه ، وإن وكل من يؤدي
 الزكاة ونوى عند الدفع إلى الوكيل ، ونوى الوكيل عند الدفع
 إلى الفقراء أجزاء • وإن نوى الوكيل ولم ينو الموكل لم يجزه ،
 لأن الزكاة فرض على رب المال فلم تصح من غير نية ، وإن نوى رب
 المال ولم ينو الوكيل ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : يجوز قولاً
 واحداً لأن الذي عليه الفرض قد نوى في وقت الدفع إلى الوكيل ،
 فتعين المدفوع للزكاة ، فلا يحتاج بعد ذلك إلى النية • ومن أصحابنا
 من قال يبنى على جواز تقديم النية ، فإن قلنا يجوز أجزاء ، وإن قلنا :
 لا يجوز لم يجزه ، وإن دفعها إلى الإمام ولم ينو ففيه وجهان
 (أحدهما) يجزئه وهو ظاهر النص ، لأن الإمام لا يدفع إليه إلا الفرض
 فاكفئ بهذا الظاهر عن النية • ومن أصحابنا من قال : لا يجزئه ،
 وهو الأظهر لأن الإمام وكيل للفقراء ، ولو دفع إلى الفقراء لم
 يجز إلا بالنية عند الدفع ، فكذلك إذا دفع إلى وكيلهم ، وتأول
 هذا الثائل قول الشافعي رحمه الله على من أمتنع من أداء الزكاة فأخذها
 الإمام منه قهراً فإنه يجزئه ، لأنه تعذرت النية من جهته ، فقامت نية
 الإمام مقام نيته) •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه • وسبق بيانه في أول باب نية الوضوء • وسبق
 هناك بيان الاحتراز بقوله عبادة محضة وإنما قاس على الصلاة للرد
 على الأوزاعي • فإنه قال : لا تقتصر الزكاة إلى نية • ووافق على افتقار
 الصلاة إلى النية • وهذا القياس الذي ذكره المصنف ينتقض بالمتق
 والوقف والوصية • وقوله (وفي وقت النية وجهان » أحدهما » يجب أن
 ينوى في حال الدفع لأنها عبادة يدخل فيها بفعله فوجب النية في ابتدائها
 كالصلاة) فقوله « بفعله » احتراز من الصوم — وفي الفصل مسائل :

(أحدهما) لا يصح أداء الزكاة إلا بالنية في الجملة • وهذا لا خلاف
 فيه عندنا وإنما الخلاف في صفة النية وتفريعها وبوجوبها قال مالك
 وأبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور وداود وجماهير العلماء •
 وشذ عنهم الأوزاعي فقال : لا تجب ويصح أدائها بلا نية كأداء الديون •
 ودليلنا ما ذكره المصنف وتخالف الدين فإن الزكاة عبادة محضة كالصلاة •
 وأجاب القاضي أبو الطيب في تعليقه بأن حقوق الأدمى لما لم يفتقر

المتعلق منها' بأن بدن كالتقصاير وحده القذف الى نية . لم يفنقر المتعلق بالمال وحقوق الله تعالى المتعلقة بالبدن الى النية فكذا المتعلقة بالمال وأجاب صاحب الشامل والمتمة بأن الدين ليس عبادة وان كان فيه حق لله تعالى ؛ ولهذا يسقط باستقاط صاحبه . فالمغلب فيه حقه . قال أصحابنا : فان نوى بقلبه دون لفظ لسانه أجزاء بلا خلاف . وان نوى بلسانه ولم ينو بقلبه ففيه طريقان (أحدهما) لا يجرئه وجها واحدا . وبه قطع العراقيون والسرخسي وغيره من الخراسانيين .

(والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) يكفيه اللفظ باللسان دون نية القلب (والثاني) لا يكفيه ويتعين القلب ؛ وهذا الطريق مشهور في كتب الخراسانيين . ذكره الصيدلاني والفوراني وامام الحرمين والغزالي والبغوي وآخرون . قال الرافعي وهو الأشهر . قال : ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين . وانفق القائلون بهذا الطريق على أن الأصح اشتراط نية القلب . ومن قال بالاكْتفاء باللسان القفال . ونقله الصيدلاني وامام الحرمين والغزالي قولاً للشافعي . وأشار القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد الى هذا فقال : قال الشافعي في الأم : سواء نوى في نفسه أو تكلم فانما أعطى فرض مال . فأقام اللسان مقام النية ؛ كما أقام أخذ الامام مقام النية . قال وبينه في الأم فقال انما منعت أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة افتراق الصلاة والزكاة في بعض حالهما ؛ ألا ترى أنه يجوز دفع الزكاة قبل وقتها ؛ ويجزى أن يأخذها الوالي بغير طيب نفسه فتجزى عنه وهذا لا يوجد في الصلاة . هذا آخر كلام القاضي أبي الطيب .

وقال امام الحرمين : المنصوص للشافعي أن النية لا بد منها . قال : وقال الشافعي في موضع آخر « ان قال بلسانه هذا زكاة مالي أجزاء » قال : واختلف أصحابنا في هذا النص فقال صاحب التقريب فيما حكاه عنه الصيدلاني . أراد الشافعي لفظ اللسان مع نية القلب . قال : وقالت طائفة « يكفي اللفظ ولا تجب نية القلب » وهو اختيار انفال . قال : واحتج القفال بأمرين (أحدهما) أن الزكاة تخرج من مال المرتد ولا تصح نيته (والثاني) جواز النية في أداء الزكاة . ولو كانت نية القلب متعينة لوجب على المكلف بها مباشرتها . لأن النيات

سر العبادات والاخلاص سها . قال الامام : فقد حمل في النية قولان (أحدهما) يكفى اللفظ أو نية القلب . أيهما أتى به كفاه (والثاني) وهو المذهب تعيين نية القلب . قال البغوي في توجيه قول الفقهاء في الاكتفاء باللفظ : لأن النية في الزكاة جائزة . فلما ناب شخص عن شخص هيها جاز أن ينوب القلب عن اللسان . قال : ولا يرد علينا الحج حيث تجزى فيه النيابة ويشترط فيه نية القلب لأنه لا ينوب فيه من ليس من أهل الحج . وفي الزكاة ينوب فيها من ليس من أهل وجوب الزكاة عليه . فانه لو استتاب عبدا أو كافرا في أداء الزكاة جاز ، هذا كلام البغوي ، وفي استتابة الكافر في اخراجها نظير : ولكن الصواب الجواز كما يجوز استتابته في ذبح الأضحية .

(المسألة الثانية) قال أصحابنا صفة نية الزكاة أن ينوي : هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو زكاة مالي المفروضة . أو الصدقة المفروضة [فيتعرض] لفرض المال . لأن مثل هذا يقع كفارة ونذرا . وهذه الحسور كلها تجزئه بلا خلاف ولو نوى الصدقة فقط لم تجزئه على المذهب . وبه قطع المحنف وامام الحرمين والبغوي والجمهور . وحكى الرافعي فيه وجها أنه يجزئه : وهو ضعيف : لأن الصدقة تكون فرضا وتكون نفلا فلا يجزئه بمجردا : كما لو كان عليه كفارة فأعتق رقبة بنية العتق المطلق لا يجزئه بلا خلاف . ولو نوى صدقة مالي أو صدقة المال فوجهان حكاهما البغوي (أحدهما) لا يجزئه (والثاني) يجزئه لأنه ظاهر في الزكاة .

ولو نوى الزكاة ولم يتعرض للفرضية فطريقان (أحدهما) وبه قطع المحنف والجمهور أنه يجزئه وجها واحدا (والثاني) على وجهين (أحدهما) يجزئه (والثاني) لا يجزئه . حكاه امام الحرمين والمتولي وآخرون من الخراسانيين : قالوا : وهما كالوجهين فيمن نوى صلاة الظهر ولم يتعرض للفرضية : وضعف امام الحرمين وغيره هذا الطريق وهذا الدليل . وفرقوا بأن الظهر قد تكون نافلة في حق صبي ومن صلاها ثانيا : وأما الزكاة فلا تكون الا فرضا فلا وجه لاشتراطه نية الفريضة مع نية الزكاة . وقال البغوي : ان قال هذه زكاة مالي كفاه لأن الزكاة اسم للفرض المتعلق بالمال : وان قال : زكاة فهي اجزائه وجهان ، ولم يصح شيئا (وأحدهما) الاجزاء . ولو قال هذا فرضي . قال البندنجي :

‘م يجزئه بلا خلاف قال : ونص الشافعى أنه يجزئه . وهو مؤول . والله أعلم .

(الثالثة) فى وقت نية الزكاة وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أحدهما) تجب النية حالة الدفع الى الامام أو الأصناف . ولا يجوز تقديمها عليه كالصلاة (وأصحهما) يجوز تقديمها على الدفع للمغير قياسا على الصوم : لأن القصد سد خلة الفقير . وبهذا قال أبو حنيفة وصححه البندنيجى وابن الصباغ والرافعى ومن لا يحصى من الأصحاب : وهو ظاهر نص الشافعى فى الكفارة : فإنه قال فى الكفارة لا تجزئه حتى ينوى معها أو قبلها . قال أصحابنا : والكفارة والزكاة سواء . قالوا ومن قال بالأول تأول على من نوى قبل الدفع واستصحاب النية اليه . وذكر المتولى تأويلا آخر أنه أراد المكفر بالحوم . والتأويلان ضعيفان والصواب اجراء النص على ظاهره . قال أصحابنا والوجهان يجريان فى الكفارة . قال المتولى وآخرون : صورة المسألة أن ينوى حين يزن قدر الزكاة ويعزله ولا ينوى عند الدفع ، وأشار الى هذا التصوير الماوردى والبغوى .

(الرابعة) قال أصحابنا : لا يشترط تعيين المال المزكى فى النية . فلو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتى درهم غائبة : فأخرج عشرة دراهم بنية زكاة ماله أجزاء بلا تعيين ، وكذا لو ملك أربعين شاة وخمسة أبعرة فأخرج شاتين بنية الزكاة أجزاء بلا تعيين ، ولو أخرج بلا تعيين خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف أحد المالكين أو تلف أحدهما بعد الإخراج غله جعل الزكاة عن الباقي : ولو عين مالا لم ينصرف الى غيره ، فإذا نوى بالخمسة أحدهما بعينه فبان تلفا لا يجزئه عن الآخر ولو قال هذه الخمسة عن أحدهما فبان أحدهما تلفا والآخر سالما أجزاء عن السالم لأنه لو أطلق النية وقع عن السالم فلا يضره التقييد به ، وإن قال أن كان الغائب سالما فهذا عن زكاته والا فهو عن الحاضر وكان الغائب تلفا فقد قطع المصنف والأصحاب بأنه يجزئ عن الحاضر وهو الصواب ، وكذا نقله امام الحرمين والرافعى عن الجمهور .

قالوا : ولا يضر هذا التردد لأن التعيين ليس بشرط حتى لو قال هذا عن الحاضر أو عن الغائب أجزاء وعليه خمسة أخرى ان كانا سالمين

بخلاف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت ان كان الوقت دخل والا فمن الفائتة لا يجزئه بالاتفاق لأن التعيين شرط في الصلاة ، وحكوا عن صاحب التفسير ترددا في اجزائه عن الحاضر مع اتفاقهم على اجزائه عن الغائب ان كان باقيا • والنصواب الجزم باجزائه أيضا عن الحاضر ان كان الغائب تالفا • ولو قال : هذه عن الغائب ان كان باقيا والا فمن الحاضر أو هي صدقة ، فان كان الغائب سالما أجزأه عنه بلا خلاف ، وان كان الغائب تالفا لم يقع عن الحاضر كما قال الشافعي . والمصنف والأصحاب •

واتفقوا على أنه لو قال ان كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته أو نافلة ، فكان سالما لم يجزئه لأنه لم يخلص القصد للفرض ، وان قال ان كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته ، والا فهو تطوع فكان سالما أجزأه عنه بلا خلاف ، صرح به المصنف والأصحاب لأنه أخلص النية للفرض ، ولأنه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاه فلا يضر التقييد به ، وكذا لو قال : هذا عن زكاة مالى الغائب فان كان تالفا فهو صدقة تطوع فكان سالما أجزأه عنه بالاتفاق لما ذكرنا • قال أصحابنا : وفي هاتين الصورتين لو بان الغائب تالفا لا يجوز له الاسترداد • قالوا : وكذا لو اقتصر على قوله زكاة الغائب فبان تالفا لا يجوز له الاسترداد الا اذا صرح • فقال : هذا عن زكاة الغائب • فان كان تالفا استردده • وأما اذا أخرج الخمسة وقال ان كان مورثى مات وورثت ماله فهذه زكاته فبان أنه مات وورثه فلا تصيب الخمسة عن زكاته بلا خلاف • صرح به المصنف وجميع الأصحاب • قالوا : لأنه لم يبين على أصل • فان الأصل عدم الارث بخلاف مسألة المال الغائب لأن الأصل بقاءه فاعتضد التردد في النية بأصل البقاء • ونظيره من قال في آخر رمضان أصوم غدا ان كان من رمضان فبان منه يجزئه • ولو قال ذلك في أوله لم يجزئه لما ذكرناه في مسألة زكاة الغائب والارث • قال صاحب البيان وغيره : وكذا لو جزم الوارث فقال : هذا زكاة ما ورثته عن مورثى وهو لا يعلم موته فلا يجزئه بالاتفاق أيضا •

قال أصحابنا : والفرق بين هذا وبين ما لو باع مال أبيه ظاننا حياته فبان ميتا فانه يصح على الأصح لأن البيع لا يفتقر الى نية بخلاف الزكاة • أما اذا قال هذا عن مالى الغائب ان كان باقيا واقتصر

على هذا القدر فكان باقيا أجزاءه عنه . وان كان تافها فليس له صرف
المخرج الى زكاة الحاضر على المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب في
المجرد وآخرون ، وفيه وجه ضعيف حكاه الرافعي أن له صرفه الى
الحاضر . والله أعلم .

(فان قيل) تصح هذه الصور على مذهب الشافعي وهو لا يجوز
نقل الزكاة فكيف تصح عن الغائب ؟ قال أصحابنا : يتصور اذا
جوزنا نقل الزكاة على احد القولين ، ونتمصور بالاتفاق اذا كان غائبا
عن مجلسه ، ولكنه معه في البلد لا في بلد آخر . وتتصور فيمن هو
في سفينة أو برية ومعه مال . وله مال آخر في اقرب البلاد اليه ،
فموضع تفريق المالين واحد . والله أعلم .

(الخامسة) اذا وكل في اخراج الزكاة فان نوى الموكل عند
الدفع الى الوكيل ونوى الوكيل عند الصرف الى الأصناف ، أو
عند الصرف الى الامام أو الساعي أجزاءه بلا خلاف . وهو الأكمل ،
وان لم ينوياً أو نوى الوكيل دون الموكل لم يجزئه بالاتفاق . وان
نوى الموكل عند الدفع الى الوكيل دون الوكيل فطريقان حكاهما
المصنف والأصحاب . (أحدهما) القطع بالأجزاء ، لأن المكلف بالزكاة هو
المالك وقد نوى (وأصحهما) فيه وجهان بناء على تقديم النية على
التفريق ، ان جوزنا أجزاء هذا والا فلا ، والمذهب الاجزاء . ولو وكله
وفوض اليه النية ونوى الوكيل . قال امام الحرمين والغزالي : أجزاء
بلا خلاف ، ولو دفع الى الوكيل بلا نية ودفع الوكيل ولم ينو ، لكن نوى
الموكل حال دفع الوكيل الى الأصناف أجزاء بلا خلاف ، لأن نية الموكل
قارنت الصرف الى المستحق ، فأشبهه بتفريقه بنفسه ، ولو دفع الى الوكيل
بلا نية ، ثم نوى قبل صرف الوكيل الى الأصناف فقد جزم صاحب
البيان بالأجزاء ويحتمل أنه فرعه على الأصح ، وهو تقدم النية على
الدفع . والله أعلم .

فان قيل : قلتم هنا : ان النائب لو نوى وحده لا يجزىء بلا خلاف ،
ولو نوى الموكل وحده أجزاء على المذهب وفي الصحح عكسه يشترط نية
النائب ، وهو الأجبر ولا تشترط نية المستأجر ولا تنفع (فالجواب)

ما أجاب به المتولى وغيره أن انفرض في الحج يقع بفعل الوكيل .
فاشترط قصده الأداء عن المسأجر : لينصرف الفعل اليه ، وأما هنا
فانفرض يقع بمال الموكل . فاكتفى بنيته : قالوا : ونظير الحج أن يقول
الموكل أد زكاة مالى من مالك : فيشترط نية الوكيل . والله أعلم .

(السادسة) ونى الصبى والمجنون والسفيه يلزمه اخراج زكاة
أموالهم ويلزمه النية بالاتفاق ، فلو دفع بلا نية لم يقع زكاة ويدخل في
خمانه . وعليه استرداده فان تعذر فعله ضمانه من مال نفسه
لتفريطه ، صرح به ابن كج والرافعى وغيرهما وهو ظاهر .

(السابعة) اذا تولى السلطان قسم زكاة انسان ، فان كان المالك
دفعها طوعا ونوى عند الدفع كفاه وأجزأه ولا يشترط نية السلطان
عند الدفع الى الأصناف بلا خلاف ، لأنه نائبهم في القبض ، فان لم
ينو المالك ونوى السلطان أو لم ينو أيضا فوجهان مشهوران حكاهما
المصنف والأصحاب . (أحدهما) يجزئه . قال المصنف والأصحاب :
وهو ظاهر النص في المختصر وبه قطع جماعة من العراقيين منهم المحاملى
والقاضى أبو الطيب فى المجرى وصححه الماوردى : لأن الامام
لا يدفع اليه الا الفرض فاكتفى بهذا الظاهر عن النية . (والثانى)
لا يجزئه لأنه لم ينو . والنية واجبة بالاتفاق ، ولأن الامام انما يقبض
نيابة عن المساكين ، ولو دفع المالك الى المساكين بلا نية لم يجزئه
فكذا اذا دفع الى نائبهم ، وهذا هو الأصح صححه المصنف هنا وفى
التنبية وشيخه القاضى أبو الطيب والبندنجى والبعوى وآخرون ،
وصححه الرافعى فى المحرر .

قال الرافعى فى الشرح : هذا هو الأصح عند جمهور المتأخرين ،
وتأولوا نص الشافعى فى المختصر ، على أن المراد به الممتنع من دفع
الزكاة فيجزئه اذا أخذها الامام لكن نص الشافعى فى الأم أنه يجزئه
اذا أخذها الامام . وان لم ينو المالك طائعا كان أو مكرها . قلت :
وهذا النص يمكن تأويله أيضا على أن المراد يجزئه فى الظاهر فلا
يطالب بالزكاة مرة أخرى . وأما فى الباطن فمسكوت عنه وقد قام دليل
على أنه لا يجزئه فى الباطن . وهو ما ذكرناه .

هذا كله إذا دفع رب المال الى الامام باختياره • فأما إذا امتنع
فأخذها منه الامام قهرا — فان نوى رب المال حال الأخذ — أجزاء
ظاهرا وباطنا وان لم ينو الامام ، وهذا لا خلاف فيه ، كما سبق في حال
الاختيار •

وان لم ينو رب المال نظرا ان نوى الامام أجزاء في الظاهر فلا
يطالب ثانيا وهل يجزئه باطنا ؟ فيه وجهان مشهوران في طريقة
الفراسانيين (أصحهما) يجزئه وهو ظاهر كلام المصنف وجمهور
العراقيين • وتتقوم نية الامام مقام نيته للضرورة كما تتقوم نية ولي
الصبي والمجنون والسفيه مقام نيته للضرورة • وان لم ينو الامام
أيضا لم يسقط الفرض في الباطن قطعا • وهل يسقط في الظاهر ؟ فيه
وجهان مشهوران أيضا (الأصح) لا يسقط • هكذا ذكره البغوي
وآخرون (وأما) وجوب النية على الامام فالمذهب وجوبها عليه وأنها
نقوم مقام نية المالك • وأن الامام إذا لم ينو عصى • هكذا قال هذا
كله القفال في شرحه التلخيص والرافعي وآخرون • وقال امام الحرمين
والغزالي : ان قلنا : لا تسقط الزكاة عن الممتنع في الباطن لم تجب
النية على الامام • والا فوجهان (أحدهما) تجب كالولي (والثاني)
لا • لئلا يتهاون المالك بالواجب عليه • والله أعلم •

(الثامنة) لو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة لم تسقط عنه
الزكاة بلا خلاف كما لو وهبه أو ألقاه وكما لو كان عليه صلاة فرض
فصلى مائة صلاة نافلة لا يجزئه بلا خلاف • هذا مذهبنا • وقال أصحاب
أبي حنيفة : يجزئه ، ولو تصدق ببعضه لم يجزئه أيضا عن الزكاة
وبه قال أبو يوسف • وقال محمد : يجزئه عن زكاة ذلك البعض ، ولو
أخرج خمسة دراهم ونوى بها الفرض والتطوع لم يجزئه عن
الزكاة وكانت تطوعا • وبه قال محمد وقال أبو يوسف : تجزئه عن
الزكاة • دليلنا أنه لم تمحض للفرض فلم تصح عنه كالصلاة • والله
أعلم •

وفي كتاب الزيادات لأبي عاصم أنه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه
تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقها الوكيل وقع عن الفرض إذا كان
لقابض مستحقا •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب صرف جميع الصدقات الى ثمانية أصناف ، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون ، وفي سبيل الله وابن السبيل . وقال المزني وأبو حفص الباشامي : يصرف خمس الركايز الى من يصرف اليه خمس الفئء والغنيمة لأنه حق حقدور بالخمس . فأنشبه خمس الفئء والغنيمة . وقال أبو سعيد الاصطخرى : تصرف زكاة الفطر الى ثلاثة من الفقراء لأنه قدر قليل ، فإذا قسم على ثمانية أصناف لم يقع ما يدفع الى كل واحد منهم حوقعا من الكفاية ، والمذهب الأول . والدليل عليه قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » (١) فأضاف جميع الصدقات اليهم بلام التملك ، وأشرك بينهم بواو التشريك ، فدل على أنه مملوك لهم مشترك بينهم)

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : ان كان مفروق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل ووجب صرفها الى الأصناف السبعة الباقين ان وجدوا ، والا فالموجود منهم ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده ، فان تركه ضمن نصيبه ، وهذا لا خلاف فيه الا ما سيأتى ان شاء الله تعالى في المؤلفة من الخلاف ، وبمذهبنا في استيعاب الأصناف قال عكرمة وعمر بن عبد العزيز والزهرى ودأود . وقال الحسن البصرى وعطاء وسعيد بن جببير والضحاك والشعبي والثوري ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد : له صرفها الى صنف واحد . قال ابن المنذر وغيره : وروى هذا عن حذيفة وابن عباس . قال أبو حنيفة : وله صرفها الى شخص واحد من أحد الأصناف . قال مالك : ويصرفها الى أمسهم حاجة . وقال ابراهيم النخعي : ان كانت قليلة جاز صرفها الى صنف ، والا وجب استيعاب الأصناف ، وحمل أبو حنيفة وموافقه الآية الكريمة على التخيير في هذه الأصناف . قالوا : ومعناها لا يجوز صرفها الى غير هذه الأصناف وهو فيهم مخير .

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف ، وقد أجمعوا على أنه لو قال : هذه الدنانير لزيد وعمر وبكر قسمت بينهم فكذا هنا .

(١) التوبة : ٦٠ .

(وأما) خمس الركاز فالمشهور وجوب صرفه في مصرف بائع الزكوات ، وقال المزني وأبو حفص : يصرف مصرف خمس الفء والغنيمة ، وبه قال أبو حنيفة وسبق بيانه في باب زكاة المعدن •

(وأما) زكاة الفطر فمذهب الثافعي وجمهور أصحابه وجوب صرفها الى الأصناف كلهم كباقي الزكوات . وقال الاصطخري : يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء ودليلهما في الكتاب . واختلف أصحابنا في تحقيق مذهب الاصطخري فقال المصنف : تصرف الى ثلاثة من الفقراء واتفق أصحابنا على أن الاصطخري يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء ، أو من المساكين واختلفوا في جواز الصرف عنده الى ثلاثة من صنف غير الفقراء والمساكين ، فحكى عنه الجمهور جواز صرفها الى ثلاثة من أى صنف كان ، ممن مروح بهذا عنه الماوردي والقاضي أبو الطيب والسرخسي وصاحب البيان وآخرون • وقال الحاملي في كتابيه المجموع والتجريد^(١) والمتولى بأنه لا يسقط الفرض عنده بالدفع الى ثلاثة من غير الفقراء والمساكين • قال السرخسي : جوز الاصطخري صرفها الى ثلاثة أنفس من صنف أو من أصناف مختلفة ، قال : وشرط الاصطخري في الاقتصار على ثلاثة أن يفرقها المزكي بنفسه • قال فان دفعها الى الامام أو الساعى لزم الامام والساعى تعميم الأصناف ، لأنها تكثر في يده فلا يتعذر التعميم : وشرط مالك صرفها الى ثلاثة من الفقراء خاصة ، هذا كلام السرخسي • واختار الرويانى في الحلية قول الاصطخري ، وحكى عن جماعة من أصحابنا اختياره قال الرافعي : ورأيت بخط الفقيه أبى بكر بن بدران أنه سمع أبا اسحاق الشيرازى يقول في اختياره ورأيه أنه يجوز صرف زكاة الفطر الى شخص واحد والمشهور في المذهب وجوب استيعاب الأصناف ، ورد أصحابنا مذهب الاصطخري • وقوله : انها قليلة بأنه يمكن جمعها مع زكاة غيره فتكثر ، قالوا : وينتقض قوله أيضا بمن لزمه جزء من حيوان بأن تلف معظم النصاب بعد الحصول وقبل التمكن وكذا لو لزمه نصف دينار عن عشرين مثقالا ، فانه يلزمه صرفه الى الأصناف ووافق عليه الاصطخري • والله أعلم •

(١) في نسخة الحداد (بصرفها عنده الى ثلاثة من الفقراء دون غيرهم) وطرح المتولى •

هذا كله اذا فرق الزكاة رب المال أو وكيله ، فأما اذا فرق الامام أو الساعي فيلزمه صرف الفطرة وزكاة الأموال الى الأصناف الموجودين ، ولا يجوز ترك صنف منهم بلا خلاف ، لكن يجوز أن يصرف زكاة رجل واحد الى شخص واحد • وزكاة شخصين أو أكثر الى شخص واحد بشرط أن لا يترك صنفا ، ولا يرجع صنفا على صنف وسنوضحه فيما بعد ان شاء الله تعالى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان كان الذى يفرق الزكاة هو الامام قسمها على ثمانية أسهم (سهم) للعامل ، وهو أول ما يبتدىء به ، لأنه يأخذه على وجه العوض ، وغيره يأخذه على [وجه] المواساة ، فاذا كان السهم قدر أجرته دفعه اليه ، وان كان أكثر من أجرته رد الفضل على الأصناف ، وقسمه على سهامهم ، وان كان أقل من أجرته تتم ، ومن أين يتم ؟ قال الشافعى : يتم من سهم المصالح ، ولو قيل يتم من حق سائر الأصناف لم يكن به بأس ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يتم من حق سائر الأصناف ، لأنه يعمل لهم ، فكانت أجرته عليهم (والثانى) يتم من سهم المصالح ، لأن الله تعالى جعل لكل صنف سهما ، فلو قسمنا ذلك على الأصناف ، ونقصنا حقهم فضلنا العامل عليهم ، ومن أصحابنا من قال : الامام بالخيار ، ان شاء تمه من سهم المصالح ، وان شاء من سهامهم ، لأنه يشبه الحاكم ، لأنه يستوفى به حق الغير على وجه الأمانة ، ويشبه الاجير^(١) فخير بين حقيهما ، ومنهم من قال : ان كان [قد] بدأ بنصيبه فوجده ينقص تتم من سهامهم ، وان كان بدأ بسهام الأصناف فاعطاهم ثم وجد منهم العامل ينقص تمه من سهم المصالح ، لأنه يشق عليه استرجاع ما دفع اليهم ، ومنهم من قال : ان فضل عن قدر حاجة الأصناف شيء تتم من الفضل ، فان لم يفضل عنهم شيء تتم من سهم المصالح ، والصحيح هو الطريق الأول ، ويعطى الحائر والعريف من سهم العامل ، لأنهم من جملة العمال ، وفي أجرة الكيال وجهان ، قال أبو على ابن أبى هريرة : هى على رب المال لأنها تجب للايفاء ، والايفاء حق على رب المال ، فكانت أجرته عليه ، وقال

(١) فى بعض النسخ (الوكيل) بدل (الاجير) (ط) •

أبو إسحاق : تكون من الصدقة لأننا لو أوجبنا ذلك على رب المال زدنا على الفرض الذى وجب عليه فى الزكاة) •

(الشرح) قال أصحابنا : إذا أراد الامام قسم الزكاة ، فإن لم يكن ثم عامل بأن دفعها اليه أرباب الأموال فرقها على باقى الأصناف ، وسقط نصيب العامل ، ووجب صرف جميعها الى الباقين من الأصناف ، كما لو فقد صنف آخر ، وإن كان هناك عامل بدأ الامام بنصيب العامل ، لما ذكره المصنف ، وهذه البداءة مستحبة ليست بواجبة بلا خلاف • قال أصحابنا : وينبغى للامام وللإمامى إذا فوض اليه تفريق الزكوات أن يعنتى بضبط المستحقين ، ومعرفة أعدادهم ، وقدر حاجاتهم واستحقاقهم ، بحيث يقع الفراغ من جميع الزكوات بعد معرفة ذلك أو معه ، ليتعجل وصول حقوقهم اليهم ، وليأمن من هلاك المال عنده • قال أصحابنا : ويستحق العامل قدر أجرته عمله قل أم كثر ، وهذا متفق عليه فإن كان نصيبه من الزكاة قدر أجرته فقط أخذه • وإن كان أكثر من أجرته أخذ أجرته والباقى للأصناف بلا خلاف ، لأن الزكاة منحصرة فى الأصناف ، فإذا لم يبق للعامل فيها حق تعين الباقى للأصناف • وإن كان أقل من أجرته وجب اتمام أجرته بلا خلاف • ومن أين يتقدم ؟ فيه هذه الطرق الأربعة التى ذكرها المصنف (الصحيح) منها عند المصنف والأصحاب أنها على قولين (أحدهما) يتم من سهام بقية الأصناف وهذا الخلاف إنما هو فى جواز التتميم من سهام بقية الأصناف •

(وأما) بيت المال فيجوز التتميم منه بلا خلاف : بل قال أصحابنا لو رأى الامام أن يجعل أجرته العامل كلها من بيت المال ويقسم جميع الزكوات على بقية الأصناف جاز ، لأن بيت المال لمصالح المسلمين ، وهذا من المصالح • صرح بهذا كله صاحب الشامل وآخرون ، ونقل الرافعى اتفاق الأصحاب عليه • والله أعلم •

قال أصحابنا : ويعطى الحاشى والعريف والحاسب والكاتب والجابى والقسام وحافظ المال من سهم العامل ، لأنهم من العمال • ومعناه

أنهم يعطون من السهم المسمى باسم العامل ، وهو ثمن الزكاة لأنهم يزاحمون العامل في أجره مثله . قال أصحابنا : والحائر هو الذى يجمع أرباب الأموال ، والعريف هو كالنقيب للقبيلة ، وهو الذى يعرف الساعى أهل الصدقات اذا لم يعرفهم : قال أصحابنا : ولا حق فى الزكاة للسلطان ، ولا لوالى الاقليم ولا للقاضى ، بل رزقهم اذا لم يتطوعوا من بيت المال فى خمس الخمس المرصد للمصالح ، لأن عملهم عام فى مصالح جميع المسلمين ، بخلاف عامل الزكاة ، قال أصحابنا : واذا لم تقع الكفاية بعامل واحد أو كاتب واحد أو حاسب أو حائر ونحوه زيد فى العدد بقدر الحاجة ، وفى أجره الكيال والوزان وعاد الغنم وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) عند الأصحاب أنها على رب المال ، وهذا الخلاف فى الكيال والوزان والمعاد الذى يميز نصيب الأصناف [من نصيب رب المال . فأما الذى يميز بين الأصناف] فأجرته من سهم العامل بلا خلاف ، ومن نقل الاتفاق عليه صاحب البيان ، قال : ومؤنة احضار المائتة ليعدها العامل تجب على رب المال ، لأنها للمتكمين من الاستيفاء ، قال : وأجرة حافظ الزكاة وناقلها والبيت الذى تحفظ فيه الزكاة على أهل السهمان ومعناه أنها تؤخذ من جملة مال الزكاة قال : ويجوز أن يكون الحافظ والناقل هائمين ومطلبيا بلا خلاف ، لأنه أجبر محض . وذكر صاحب المستظهرى فى أجره راعى أموال الزكاة بعد قبضها وحافظها وجهين (أصحابهما) وبه قطع صاحب العدة تجب فى جملة الزكاة (والثانى) تجب فى سهم العامل خاصة . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للفقراء ، والفقير هو الذى لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فيدفع اليه ما تزول به حاجته من أداة يعمل بها^(١)) أن كان فيه قوة ، أو بضاعة يتجر فيها حتى لو احتاج الى مال كثير للبضاعة التى

(١) أفنتيت بهذا لبنك فيصل الاسلامى فقلت : يجوز أن يعطى البنك لأصحاب الحرف كالنجارين والسباكين والخراطين آلات تعينهم فى عملهم ورزقهم ولعلمهم يصيبون من الكسب ما يجعلهم مؤدين للزكاة اذا اغتسوا بعد قليل ان شاء الله (ط) .

تصلح له ، ويحسن التجارة فيه وجب أن يدفع اليه ، وإن عرف برجس مال وادعى أنه افترق لم يقبل منه الا ببينة ، لأنه ثبت غناه فلا تقبل دعوى الفقر الا ببينة ، كما لو وجب عليه دين آدمى وعرف له مال فادعى الاعسار ، فإن كان قويا وادعى أنه لا كسب له أعطى ، لما روى عبيد الله بن عبد الله بن الخيار « أن رجلين سالا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة فصعد بصره اليهما وصوب ثم قال : أعطيكما بعد أن أعلمكما أنه لا حظ فيها لغنى ولا قوى مكتسب » وهل يحلف ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يحلف لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحلف الرجلين (الثانى) يحلف ، لأن الظاهر أنه يقدر على الكسب مع القوة .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائى وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عبيد الله بن عدى بن الخيار قال : « أخبرنى رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منها : فرفع فينا البصر وخفضه فرآنا جليدين فقال : ان شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » هذا لفظ اسناد الحديث ومثته فى كتاب السنن وقوله (جليدين) بفتح الجيم أى قويين . ووقع فى أكثر نسخ المذهب عبيد الله بن عبد الله بن الخيار ، ووقع فى بعضها عبيد الله بن عدى بن الخيار . وهذا الثانى هو الصواب ، والأول غلط صريح وهو عبيد الله بن عدى بن الخيار . بكسر الخاء المعجمة وبعدها ياء مثناة من تحت . ابن نوفل بن عبد مناف بن قصي وهذا لا خلاف فيه بين العلماء من جميع الطوائف . وكذا هذا فى سنن أبى داود والنسائى والبيهقى وغيرهما من كتب الحديث . وينكر على المحنف فيه شئ آخر وهو أنه قال : عن عبيد الله أن رجلين سالا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبيد الله تابعى فجعل الحديث مرسلا وهو غلط ، بل الحديث متصل عن عبيد الله عن الرجلين كما ذكرناه . وهكذا هو فى جميع كتب الحديث ، والرجلان صحابييان لا يضر جهالة عينهما ، لأن الصحابة كلهم عدول .

وقوله (صعد بصره) هو بتشديد العين ، أى رفعه . وقوله (وصوبه) أى خفضه ، وقوله فى أول الفصل (من أداة يعمل بها) هى بفتح الهمزة وبدال مهملة ، وهى الآلة .

(أما الأحكام) ففيه مسائل :

(أحداها) في حقيقة الفقير الذي يستحق سهمها في الزكاة .
قال الشافعي والأصحاب هو الذي لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب . وشرحه الأصحاب فقالوا : هو من لا مال له ولا كسب أصلا أو له ما لا يقع موقعا من كفايته ، فإن لم يملك إلا شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمن أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية . قال البغوي وآخرون : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجلا به فهو فقير ؛ ولا يمنع ذلك فقره لضرورته إليه . قال الرافعي : ولم يتعرضوا لعبده الذي يحتاج إليه للخدمة ، وهو في سائر الأصول ملحق بالمسكن (قلت) قد صرح ابن كج في كتابه التجريد بأن العبد الذي يحتاج إليه للخدمة كالمسكن ، وأنهما لا يمنعان أخذه الزكاة لأنهما مما يحتاج إليه كثيابه .

قال الرافعي : ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال القدر الذي يؤدي به الدين لا حكم لوجوده ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء ، كما لا اعتبار به في وجوب نفقة القريب . قال : وفي فتاوى البغوي أنه لا يعطى سهم الفقراء حتى يصرف ما عنده إلى الدين (١) . قال البغوي : يجوز أخذ الزكاة لمن ماله على مسافة القصر إلى أن يصل ماله ، قال : ولو كان له دين مؤجل فله أخذ كفايته إلى حلول الأجل . قال الرافعي : وقد يتردد الناظر في اشتراطه مسافة القصر . وأما الكسب فقال أصحابنا : يشترط في استحقاقه سهم الفقراء أن لا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته كما ذكرنا في المال ، ولا يشترط العجز عن أصل الكسب ، قالوا : والمعتبر كسب يليق بحاله وعروته . وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم . قالوا : ولو قدر على كسب يليق بحاله إلا أنه مشغول بتحصيل بعض العلوم الشرعية بحيث لو أقبل على الكسب لانقطع عن التحصيل حلت له الزكاة لأن تحصيل العلم فرض كفاية .
(وأما) من لا يتأتى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة إذا قدر على الكسب ، وإن كان مقيما بالمدرسة ، هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور

(١) الدين : بفتح الدال مع التشديد

وذكر الدارمي في المشتغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه • (أحدها) يستحق وان قسدر على الكسب • (والثاني) لا • (والثالث) ان كان نجيبا يرجى تفقحه ونفع المسلمين به استحق والا فلا ، ذكرها الدارمي في باب صدقة التطوع وأما من أقبل على نوافل العبادات — والكسب يمنعه منها • أو من استغراق الوقت بها — فلا تحل له الزكاة بالاتفاق . لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه • بخلاف المشتغل بالعلم • قال أصحابنا : وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز •

(فرع) هل يشترط في الفقير الزمانة والتعفف عن السؤال ؟ فيه طريقتان المذهب لا يشترط . وبه قطع الجمهور من المراقبين وغيرهم (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) لا يشترط (والثاني) يشترط ، قالوا الجديد لا يشترط ، والقديم يشترط ، وتأول العراقيون وغيرهم القديم •

(فرع) قال أصحابنا : والمعتبر في قولنا يقع موقعا من كفايته المطعم والملبس والسكن وسائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله بغير اسراف ولا اقتتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته •

(فرع) المكفى بنفقة أبيه أو غيره ممن يلزمه نفقته ، والفقيرة التي لها زوج غنى ينفق عليها هل يعطيان من سهم الفقراء ؟ فيه خلاف منتشر ذكره جماعة منهم امام الحرمين ، ولخصه الرافعي فقال : هو مبنى على مسألة ، وهي لو وقف على فقراء أقاربه أو أوصى لهم فكانا في أقاربه هل يستحقان سهماً في الوقف والوصية ؟ فيه أربعة أوجه (أصحها) لا يستحقان قاله الشيخ أبو زيد والخضري وصححه الشيخ أبو على السنجي وغيره (والثاني) يستحقان قاله ابن الحداد (والثالث) يستحق القريب دون الزوجة ، لأنها تستحق عوضاً يثبت في ذمة الزوج ويستقر ، قاله الأودنى • (والرابع) عكسه ، والفرق أن القريب يلزمه كفايته من كل وجه حتى الدواء ، وأجرة الطبيب ، فاندفعت حاجاته ، والزوجة ليس لها الا مقدر ، وربما لا يكفيها •

قال : فأما مسألة الزكاة — فان قلنا — لا حق لهما في الوقف والوصية فالزكاة أولى ، والا فوجهان (الأصح) يعطيان كالوقف والوصية

(والثانى) لا • وبه قال ابن الحداد . والفرق أن الاستحقاق في الوقف باسم الفقير : ولا يزول اسم الفقير بقيام غيره بأمره • وفي الزكاة بالحاجة ولا حاجة مع توجه النفقة ، فاشبه من يكتسب كل يوم كفايته ، فإنه لا يجوز له الأخذ من الزكاة ، وإن كان معدودا من الفقراء : والخلاف في القريب إذا أعطاه غير من تنزله نفقته من سهم الفقراء • أو المساكين ، ويجوز له أن يعطيه من غيرهما بلا خلاف • وأما المنفق فلا يجوز له أن يعطيه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأنه مستغن بنفقته ، ولأنه يدفع عن نفسه النفقة وله أن يعطيه من سهم التعامل والغارم والغازي والمخاتب إذا كان بتلك الصفة ، وكذا من سهم المؤلفة إلا أن يكون فقيرا ، فلا يجوز أن يعطيه لئلا يسقط النفقة عن نفسه ، ويجوز أن يعطيه من سهم ابن السبيل مؤنه السفر دون ما يحتاج إليه سفرا وحضرا ، لأن هذا القدر هو المستحق عليه بسبب القرابة

(وأما) في مسألة الزوجه فالوجهان جاريان في الزوج كغيره ، لأنه بالصرف إليها لا يدفع عن نفسه النفقة ، بل نفقتها عوض لازم سواء كانت غنية أو فقيرة فصار كمن استأجر فقيرا • فإن له دفع الزكاة إليه مع الأجرة ، وقطع العراقيون بأنه ليس له الدفع إليها ، فإن قلنا : لا يجوز الدفع إليها ، فلو كانت ناشزة فوجهان (أحدهما) وهو الذى ذكره البغوى يجوز اعطاؤها لأنه لا نفقة لها (وأصحهما) لا يجوز ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والأكثر ، لأنها قادرة على النفقة بترك النشوز ، فأثبتت القادر على الكسب ، وللزوج أن يعطيها من سهم المكاتب والغارم بلا خلاف ، ومن سهم المؤلفة على الأصح ، وبه قطع المتولى ، وقال الشيخ أبو حامد : لا تكون المرأة من المؤلفة ، وهو ضعيف •

قال أصحابنا : ولا تكون المرأة عاملة ولا غازية • وأما سهم ابن السبيل فإن سافرت مع الزوج لم تعط منه سواء سافرت بأذنه أو بغير أذنه لأن نفقتها عليه في الحالين لأنها في قبضته ولا تعطى مؤنة السفر إن سافرت معه بغير أذنه لأنها عاصية ، وإن سافرت وحدها — فإن كان بأذنه — أوجبنا نفقتها ، أعطيت مؤنة السفر فقط من سهم ابن السبيل ،

وان لم نوجبها أعطيت جميع كفايتها ، وان سافرت وحدها بعير ادنه
لم تعط لأنها عاصية • قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : ويجوز
أن تعطى هذه من سهم الفقراء والمساكين بخلاف النائزة لأنها تقدر على
العود الى طاعته والمسافرة لا تقدر • فان تركت سفرها وعزمت على
العود اليه أعطيت من سهم ابن السبيل لخروجها عن المعصية • هذا
آخر ما نقله الرافعي • والله أعلم •

قال أصحابنا : ولو كانت الزوجة ذات مال فلها صرف زكاتها الى
الزوج اذا كان بصفة الاستحقاق : سواء صرفت من سهم الفقراء
والمساكين أو نحوهم : لأنه لا يلزمها نفقته فهو كالأجنبي ونالاه وغيره من
الأقارب الذين لا تجب نفقتهم ودفعها الى الزوج أفضل من الأجنبي
كما سنوضحه في أواخر الباب ان شاء الله •

(فرع) اذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو
مسكين ، فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه • ذكره أبو العباس
الجزائني في التحرير والشيخ نصر المقدسي وآخرون •

(فرع) قال الغزالي في الاحياء : لو كان له كتب فقه لم تخرجه
عن المسكنة — يعنى والفقر — قال : فلا يلزمه زكاة الفطر • وحكم
كتابه حكم أثاث البيت ، لأنه محتاج اليه • قال لكن ينبغى أن يحتاط
في فهم الحاجة الى الكتاب • فالكتاب يحتاج اليه لثلاثة أغراض : التعليم
والتفريح بالمطالعة والاستفادة ، فالتفريح لا يعد حاجة كافتناء كتب
الشعر والتواريخ ونحوهما مما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا فهذا
بباع في الكفارة وزكاة الفطر ويمنع اسم المسكنة • وأما حاجة التعليم
فان كان للتكسب كالمؤدب والمدرس بأجرة فهذه آلتة : فلا تباع في
الفطرة كآلة الخياط ، وان كان يدرس لقيام فرض الكفاية لم تبع •
ولا تسلبه اسم المسكنة لأنها حاجة مهمة أى حاجة • وأما الاستفادة
والتعلم من الكتاب كادخاره كتاب طب ليعالج نفسه به ، أو كتاب وعظ
لبطالعه ويتعظ به ، فان كان في البلد طبيب أو واعظ فهو مستغن عن
الكتاب وان لم يكن فهو محتاج ، ثم ربما لا يحتاج الى مطالعته الا بعد
مدة • قال فينبغى أن يضبط ، فيقال مالا يحتاج اليه في السنة فهو

مستغن عنه . فتقدر حاجة آثاث البيت وثياب البدن بإنسنه فلا يباع ثياب الشتاء فى الصيف ولا ثياب الصيف فى الشتاء ، والكتب بالثياب أتبعه . وقد يكون له من كتاب نسختان فلا حاجة له الا الى احدهما ، فان قال احدهما أصح والأخرى أحسن : قلنا اكتف بالأصح وبع الأحسن . وان كانا كتابين من علم واحد أحدهما مبسوط والاخر وجيز : فان كان مقصوده الاستفادة فليكتف بالمبسوط ، وان كان قصده التدريس احتاج اليهما . هذا آخر كلام الغزالى وهو حسن الا قوله فى كتاب الوعظ انه يكتفى بالواعظ فليس كما قال ، لأنه ليس كل أحد ينتفع بالواعظ كارتفاعه فى خلوته ، وعلى حسب ارادته . وقال أبو عاصم العبادى فى كتابه الزيادات : لو كان له كتب علم وهو عالم جاز دفع سهم الفقراء اليه ، قال : ولا تباع كتبه فى الدين . والله أعلم .

(فرع) سئل الغزالى عن القوى من أهل البيوتات الذين لم تجسر عاداتهم بالتكسب بالبدن ، هل له أخذ الزكاة من سهم الفقراء والمساكين ؟ فقال : نعم . وهذا صحيح جاز على ما سبق أن المعتبر حرفة تليق به . والله أعلم .

(المسألة الثانية) فى قدر المصروف الى الفقير والمسكين ، قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين : يعطيان ما يخرجهما من الحاجة الى الغنى : وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . وهذا هو نص للشافعى رحمه الله ، واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الصحابى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحل المسألة الا لأحد ثلاثة ، رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجى من قومه : لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، فما سواه من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا » رواه مسلم فى صحيحه ، والقوام والسداد بكسر أولهما ، وهما بمعنى .

قال أصحابنا : فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرناه . قالوا : وذكر الثلاثة فى

الشهادة للاستظهار لا للاستراط قال أصحابنا : فان كان عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا . ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص . وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا : من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن حرفته بيع الجواهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلا إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها . ومن كان تاجرا أو خبازا أو عطارا أو صرافا أعطى بنسبة ذلك . ومن كان خياطاً أو نجارا أو قصارا أو قصابا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله ، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصه في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام .

قال أصحابنا : فان لم يكن محترفا ولا يحسن صنعة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة ، قال المتولى وغيره : يعطى ما يشتري به عقارا يستغل منه كفايته ، قال الرافعي : ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطى ما ينفق عيने في مدة حياته ، والصحيح بل الصواب هو الأول ، هذا الذي ذكرناه من اعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثيرون من الخراسانيين ، ونص عليه الشافعي وذكر البغوي والغزالي وغيرهما من الخراسانيين أنه يعطى كفاية سنة ولا يزداد ، لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل كفايته منها سنة سنة ، وبهذا قطع أبو العباس بن القاص في المفتاح ، والصحيح الأول وهو كفاية العمر . قال الشيخ نصر المقدسي : هو قول عامة أصحابنا ، قال : وهو المذهب ، وقال الرافعي : هو قول أصحابنا العراقيين وآخرين ، وقال صاحب البيان : هو المنصوص وقول جمهور أصحابنا .

(المسألة الثالثة) إذا عرف لرجل مال فادعى تلفه وأنه فقير أو مسكين ، لم يقبل منه الا ببينة لما ذكره المصنف . وهذا لا خلاف فيه ، وفي هذه البينة وصفها كلام سيأتي ان شاء الله تعالى في فصل المكاتب . قال الرافعي : ولم يفرقوا بين دعواه الهلاك بسبب خفي كالسرقة ، أو ظاهر كالحرقيق ، وإن لم يعرف له مال وادعى الفقر

أو المسكنة قبل^(١) قوله ولا يطالب ببينة بلا خلاف ، لأن الأصل في الإنسان انفق .

(المسألة الرابعة) إذا ادعى أنه لا كسب له ، فإن كان ظاهره عدم انكسب كشيخ هرم أو شاب ضعيف البنية ونحوهما قبل^(١) قوله بغير يمين بلا خلاف ، لأن الأصل والظاهر عدم الكسب ، وإن كان شاباً قويا لم يكلف انبيته بلا خلاف بل يقبل قوله ، وهل يحلف ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يقبل قوله بلا يمين للحديث ، ولأن مبنى الزكاة على المسامحة والرفق ، فلا يكلف يميناً ، والقاتل الآخر يتناول الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم علم من حالهما عدم الكسب والقدرة . وهذا تأويل ضعيف ، فإن آخر الحديث يخالف هذا (فإن قلنا) يحلف فهل اليمين مستحبة أو شرط ؟ فيه وجهان ، فإن نكل ، فإن قلنا شرط لم يعط والا أعطى . ولو قال : لا مال لي واتهمه فهو كقوله لا كسب لي فيجىء في تحليفه ما ذكرناه ، هكذا نقلوه ، وهو ظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للمساكين ، والمساكين هو الذي يقدر على ما يقع موقفاً من كفايته ، ألا أنه لا يكفيه ، وقال أبو إسحاق : هو الذي لا يجد ما يقع موقفاً من كفايته ، فأما الذي يجد ما يقع موقفاً من كفايته فهو الفقير والاول أظهر ، لأن الله تعالى بدأ بالفقراء ، والعرب لا تبدأ إلا بالأهم فالأهم ، فدل على أن الفقير أسمى حاجة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم أحييني مسكيناً وأمتني مسكيناً » وكان صلى الله عليه وسلم « يتعوذ من الفقر » فدل على أن الفقر أشد ، ويدفع إلى المسكين تمام الكفاية ، فإن ادعى عيالا لم يقبل منه إلا ببينة ، لأنه يدعى خلاف الظاهر) .

(الشرح) أما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الفقر فهو ثابت في الصحيحين من رواية عائشة رضي الله عنها . وأما حديث « أحييني مسكيناً وأمتني مسكيناً » فرواه الترمذى في جامعه في

(١) قبل : بضم القاف وكسر الباء .

كتاب الزهد ، و البيهقي في سننه وغيرهما من رويه انس رضي الله عنه
و سنده ضعيف ، ورواه ابن حنبل في سننه في كتاب الزهد من رواية
ابي سعيد بحديثي رضي الله عنه و اسنده أيضا ضعيف ، ورواه البيهقي
أيضا من رواية عبادة بن الصامت • قال البيهقي : قال أصحابنا : مفد
استعاذ صلى الله عليه وسلم من افقر وسأل المسكنة • وقد كان له صلى
الله عليه وسلم بعض الخفايه فدل على ان المسكين من له بعض اخفايه •

قال البيهقي : وقد روى في حديث انس ان النبي صلى الله عليه
وسلم : استعاذ من المسكنة والفقر فلا يجوز أن يحون استعاذ من
الحال أنتى ترفها في أخبار كثيرة ، ولا من الحال التي سأل صلى الله
عليه وسلم أن يحيى ويمات عليها ، قال : ولا يجوز أن تكون مسالته
صلى الله عليه وسلم مخالفة لما مات عليه صلى الله عليه وسلم ، فقد
مات مكفيا بما آفاه الله تعالى عليه وقال : ووجه هذه الأحاديث عندى أنه
استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة اللذين يرجع معناهما الى انقطة ،
كما استعاذ صلى الله عليه وسلم من فتنة الغنى • ففسد روت عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يقول « اللهم انى
اعوذ بك من فتنة النار ، وفتنة الفقر ، وعذاب القبر ، وشر فتنة
الغنى ، وشر فتنة الفقر ، اللهم انى اعوذ بك من شر فتنة الدجال »
رواه البخارى ومسلم ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم انما
استعاذ من شر فتنة الفقر دون حال الفقر ، ومن فتنة الغنى دون
حال الغنى ، قال : وأما قوله صلى الله عليه وسلم ان كان قال « أحيى
مسكينا وأماتى مسكينا » فان صح طريقه وفيه نظير فالذى يدل عليه
حاله عند وفاته صلى الله عليه وسلم انه لم يسأل مسكنة يرجع معناها
الى القلة ، بل مسكنة معناها الاخبات والتواضع ، وأن لا يكون من
الجبابة المتكبرين وأن لا يحشر في زمرة الأغنياء المترفين ، قال
القيسي : المسكنة مشتقة من السكون يقال : تمسكن الرجل اذا لان
وتواضع وخشع ، هذا آخر كلام البيهقي •

ومذهب أبى حنيفة ومالك أن المسكين أسوأ حالا من الفقير ،
كما حكاه المصنف عن أبى إسحاق المروزي ، قال أصحابنا : والخلاف
بيننا وبين أبى حنيفة في الفقير والمسكين لا يظهر له فائدة في الزكاة

لأنه يجوز عده صرف الزكاة الى صنف واحد بل الى صنف واحد من صنف ، نحن يظهر في الوصية لضعفاء دون المساكين او سمسكين دون الفقراء ، وفيمن اوصى بأنف للفقراء وبمائه لمساكين وفيمن بدر او حنف لينصدقن على احد الصنفين دون الآخر ، أما اذا اضى احد الصنفين في الوصية وانوقف وانتذر وجميع المواضع غير انزاده وسم ينف اخر فانه يجوز عندنا ان يعطى الصنف الآخر بلا خفاء ، صرح به اصحابنا وانفقوا عليه ، وضابطه انه متى أطلق انفقوا أو المساكين سؤل الصنفين ، وان جمعا أو ذكر أحدهما ونفى الآخر وجب التمييز حينئذ ، ويحتاج عند ذلك الى بيان النوعين ايها أسوأ حالا ؟ ولمشهور عندنا ، وهو مدى نص عليه الشافعي وجماعير أصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن الفقير اسوأ حالا كما ذكره المصنف ، وبهذا نال خلافتك من أهل اللغة .

(أما) حقيقة المسكين فقال الشافعي والأصحاب : هو من يقدر على ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه . قال أصحابنا : مثله : يحتاج إلى عشرة ويقدر على ثمانية أو سبعة ، وسبق في فصل الفقير ان القدرة على الكسب كالقدرة على المال وتقدم بيان الكسب المعتبر والمال المعتبر ، وأن الفقير والمسكين يعطيان تمام كفايتهما وسبق كيفية اعطاء الكفاية ، وجميع الفروع السابقة لا فرق فيها بين الفقير والمسكين ، قال أصحابنا : وسواء كان المال الذي يملكه المسكين نصبا أو أقل أو أكثر اذا لم يبلغ كفايته فيعطى تمام الكفاية .

وقال أبو حنيفة : لا يعطى من يملك نصبا . دليلنا أن هذا لا أصل له ، والنصوص مطلقة فلا يقبل تقييدها الا بدليل صحيح ، ولو ادعى الفقير أو المسكين عيالا وطب أن يعطى كفايته وكفايتهم فهل يقبل قوله في انعيال بغير بيعة ؟ أم لابد من البيعة ؟ فيه وجهان مشهوران ، حكاها الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وآخرون (أصحابهما) لا يعطى الا ببيعة لا مكانها وبهذا قطع المصنف والأكثر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للمؤلفة وهم ضربان ، مسلدون وكفار ، فأذا الكفار فضربان ضرب يرجى خيره ، وضرب يخاف شره ، وقد كان النبي صلى الله عليه

وسلم يعطيهم ، وهل يعطون بعده ؟ فيه قولان (احدهما) يعطون لان
 المعنى الذى اعطاهم به النبى صلى الله عليه وسلم قد يوجد بعده
 (والثانى) لا يعطون ، لان الخلفاء رضى الله عنهم بعد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم يعطوهم . وقال عمر رضى الله عنه « انا لا نعطي
 على الاسلام شيئا ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » فاذا قلنا :
 انهم يعطون فانهم لا يعطون من الزكاة ، لان الزكاة لا حق فيها
 للكفار ، وانما يعطون من سهم المصالح . واما المسلمون فهم اربعة
 اضرب : (احدها) قوم لهم شرف فيعطون ليرغب نظراؤهم في الاسلام ،
 لان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى الزبرقان بن بدر وعدى بن حاتم .
 (والثانى) قوم اسلموا ، ونيتهم في الاسلام ضعيفة فيعطون لتقوى
 نيتهم لان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى ابا سفيان بن حرب وصفوان
 ابن امية والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن لكل احد منهم مائة من
 الابل .

وهل يعطى هذان الفريقان بعد النبى صلى الله عليه وسلم ؟ فيه
 قولان (احدهما) لا يعطون لان الله تعالى اعز الاسلام فافنى من التالف
 بالمسال (والثانى) يعطون لان المعنى الذى به اعطوا قد يوجد بعد
 انبى صلى الله عليه وسلم ومن اين يعطون ؟ فيه قولان (احدهما) من
 الصدقات للآية (والثانى) من خمس الخمس ، لان ذلك مصلحة ، فكان
 من سهم المصالح . (والضرب الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار ان
 اعطوا قاتلوهم . (والضرب الرابع) قوم يليهم قوم من اهل الصدقات
 ان اعطوا جبوا الصدقات وفي هذين الضربين اربعة اقوال (احدها)
 يعطون من سهم المصالح لان ذلك مصلحة (والثانى) من سهم المؤلفة
 من الصدقات للآية (والثالث) من سهم الفزاة لانهم يغزون (والرابع)
 وهو المنصوص انهم يعطون من سهم الفزاة ومن سهم المؤلفة ، لانهم
 جمعوا معنى الفريقين .

(الشرح) حديث اعطاء النبى صلى الله عليه وسلم مؤلفة الكفار
 صحيح مشهور من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم « اعطى صفوان بن أمية
 من غنائم حنين » وصفوان يومئذ كافر ، قال صفوان : لقد أعطاني
 ما أعطاني وانه لأبغض الناس الى فما برح يعطينى حتى انه لأحب الناس

الى صلى الله عليه وسلم « رَوَاهُ مُسْنَمٌ • وَأَمَّا الْأَثَرُ الْمَذْكُورُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُ فَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ : وَحَدِيثُ اعْطَاءِ أَسَى سَفِيَّانَ بْنِ حَرْبٍ وَصَفْوَانَ
وَالْأَقْرَعَ وَغَيْرَهُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِائَةَ مَنَ الْأَبْلِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ
هَكَذَا ، مِنْ رِوَايَةِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ •

وَأَمَّا الزَّبْرِقَانُ - فَبَزَايَ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ
ثُمَّ قَافٌ - وَهُوَ أَحَدُ رُؤُوسِ الْعَرَبِ وَسَادَاتِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَالزَّبْرِقَانُ لِقَبْ
لَهُ ، وَاسْمُهُ الْحَصِينُ بْنُ بَدْرِ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، كُنْيَتُهُ أَبُو عِيَّاشٍ بِالْشَيْنِ
الْمَعْجَمَةِ لِقَبْ بِالزَّبْرِقَانِ لِحَسَنِهِ ، وَقِيلَ لَصَفْرَةَ عِمَامَتِهِ ، وَمِنْهُ زَبْرِقَتُ
الثُّوبِ إِذَا صَفَرَتْ ، وَكَانَ يَلْبِسُ عِمَامَةً مَزْبَرْقَةً بِالزَّعْفَرَانِ ، وَكَانَ يُقَالُ
لَهُ : قَمَرٌ نَجْدٌ لِحَسَنِهِ ، أَسْلَمَ سَنَةَ تِسْعٍ وَوَفِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكْرَمَهُ وَوَلَّاهُ صَدَقَاتِ قَوْمِهِ وَأَقْرَبَهُ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، وَقَدْ بَسَطْتَ أَحْوَالَهُ فِي التَّهْذِيبِ ، وَكَذَلِكَ أَحْوَالُ هَؤُلَاءِ
الْمَذْكُورِينَ ، وَكُلُّهُمْ صَحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، وَاسْمُ هَذَا الصَّنْفِ مُؤَلَّفَةٌ لِأَنْهُمْ
يَتَأَلَّفُونَ بِالْعَطَاءِ وَتَسْتَمَالُ بِهِ قُلُوبُهُمْ •

(أَمَّا أَحْكَامُ الْفَصْلِ) فَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْمُؤَلَّفَةُ ضَرِيانُ مُسْلِمُونَ
وَكُفَّارٌ ، وَالْكَفَّارُ صَنْفَانِ (مَنْ) يَرْجَى إِسْلَامَهُ (وَمَنْ) يَخَافُ شَرَّهُ ، فَهَؤُلَاءِ
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِيهِمْ كَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَنَائِمِ لَا مِنْ
الزَّكَاةِ ، وَهَلْ يُعْطُونَ^(١) بَعْدَهُ فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ
بِدَلِيلِهِمَا •

(أَحَدُهُمَا) يُعْطُونَ لِلْحَدِيثِ (وَأَصْحَاهُمَا) بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ وَبِهِ
تَطْعُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُبْغُؤِيُّ : لَا يُعْطُونَ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ ،
وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُمْ مِنْ خُمْسِ
الْخُمْسِ ، وَكَانَ مَلَكًا لَهُ خَالَصًا يَفْعَلُ فِيهِ مَا شَاءَ بِخِلَافِ مَنْ بَعْدَهُ (فَإِنْ
قُلْنَا) يُعْطُونَ أَعْطَوْا مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ وَلَا يُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ بِلَا
خِلَافٍ ، لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُمْ
لَا يُعْطُونَ أَيْضًا مِنَ الْمَصَالِحِ ، إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ •

(١) يُعْطُونَ : بِضَمِّ الْيَاءِ وَتَسْكِينِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الطَّاءِ •

وأما المؤلفون المسلمون فأصناف (حنف) نهم شرف في قومهم يطلب بتألفهم اسلام نظرائهم (وصنف) أسلموا ونيتهم في الاسلام ضعيفة فيتأمنون لتقرى نيتهم ويثبتوا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى هذين ، وهل يعطون بعده ؟ فيه قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (فان قلنا) يعطون فمن أين يعطون ؟ ذكر فيه قولين فحاصله ثلاثة أقوال (أحدها) عند المحققين يعطون من الزكاة من سهم المؤلفات للآية (والثاني) يعطون من المصالح (والثالث) لا يعطون ، وصححه الشيخ أبو حامد والجرجاني وقطع به سليم الرازي في الكفاية . (والصنف الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار ان أعطوا قاتلوهم ، ويراد باعطائهم تألفهم على قتالهم •

(والرابع) قوم يليهم قوم عليهم زكوات ويمنعونها ، فان أعطى هؤلاء قاتلوهم وقهروهم على أخذها منهم ، وحملوها الى الامام ، وان لم يعطوا لم يأخذوا منهم الزكوات ، واحتاج الامام الى مؤنة ثقيلة لتجهيز من يأخذها ، وهذان الصنفان يعطيان بلا خلاف ، لكن من أين يعطون ؟ فيه الأقوال الأربعة التي ذكرها المصنف بدلائلها ، وجعل اغزاني وطائفة هذه الأقوال أوجها والصواب أنها أقوال (أحدها) من سهم المؤلفات (والثاني) من المصالح (والثالث) من سهم الغزاة (والرابع) قال الشافعي رضى الله عنه : يعطون من سهم المؤلفات وسهم الغزاة •

واختلف أصحابنا في المراد بهذا القول الرابع على أربعة أوجه (أحدها) أن هذا تفريع على أن من جمع سببين من أسباب الزكاة يعطى بهما (فأما) ان قلنا بالأصح انه لا يعطى الا بأحدهما فلا يعطى هؤلاء الا من أحد السهمين (والثاني) أنهم يعطون من السهمين جميعا ، سواء أعطينا غيرهم بسببين أم لا لمصلحة في هؤلاء (والثالث) ان كان التألف لقتال الكفار فمن سهم الغزاة ، وان كان لأجل الزكوات وقتال مانعها فمن سهم المؤلفات (والرابع) يتخير الامام ، ان شاء أعطاهم من ذا السهم وان شاء أعطاهم من ذاك ، وحكى الرافعي وجها أن المؤلف لقتال مانعي الزكاة وجمعها يعطى من سهم العاملين •

قال الرافعي : أرسل أكثر الأصحاب هذا الخلاف ولم يتعرضوا للأصح منه ، وقال الشيخ أبو حامد وطائفة : الإظهر من القولين في

انصنفين الأولين أنهم لا يعطون ، وقياس هذا أن لا يعطى الصنفان الآخرين من الزكاة ، لأن الأولين أحق باسم المؤلف من الآخرين ، لأن في الآخرين معنى ، الغزاة والعاملين ، وعلى هذا يسقط سهم المؤلف من الزكاة ، وقد صار إليه الرويانى وجماعة من المتأخرين ولكن الموافق لظاهر الآية ثم لسياق الشافعى والأصحاب اثبات سهم المؤلف وأنه يستحقه انصنفان الأولان وأنه يجوز صرفه الى الآخرين أيضا وبه أفتى الماوردى فى كتابه الأحكام السلطانية هذا آخر كلام الرافعى وهذا الذى صححه هو الصحيح ، وهو الصرف الى الأصناف الأربعة من سهم المؤلفه • والله أعلم •

فان قيل : كيف يعرف كونه مؤلفا ؟ فالجواب : أن صاحب الشامل وغيره من العراقيين قطعوا بأنه لا يقبل قوله أنه من المؤلفه الا ببينة ، لأنه مما يظور ، والصحيح ما قاله أبو العباس بن القاص فى كتابه التلخيص ، وتابعه عليه الخراسانيون وغيرهم ، أنه ان قال : نيتى فى الاسلام ضعيفة قبل قوله ، لأن كلامه يصدقه ، وان قال : أنا شريف مطاع فى قومي لم يقبل قوله الا ببينة ، ونقل الرافعى هذا التفصيل عن جمهور الأصحاب ، قال : وذكر أبو الفرج عن بعض الأصحاب أنه أطلق مطالبته بالبينة ، وفى صفة هذه البينة كلام نذكره ان شاء الله تعالى فى فصل سهم المكاتب ، وهل تكون المرأة من المؤلفه ؟ أم لا يتصور ذلك ؟ فيه وجهان سبق بيانهما فى فصل سهم الفقير (الصحيح) أنه يتصور •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للرقاب وهم المكاتبون ، فاذا لم يكن مع المكاتب ما يؤدى فى الكتابة وقد حل عليه نجم أعطى ما يؤديه ، وان كان معه ما يؤديه لم يعط ، لأنه غير محتاج ، وان لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجم ففيه وجهان (أحدهما) لا يعطى لأنه لا حاجة [به] إليه قبل حلول النجم (والثانى) يعطى لأنه يحل عليه النجم ، والأصل أنه ليس معه ما يؤدى ، فان دفع اليه ثم اعتقه المولى أو أبراه من المال أو عجز نفسه قبل أن يؤدى المال الى المولى • رجع عليه ، لأنه دفع اليه

ليصرفه في دينه ولم يفتل ، فان سلحه الى المولى وبقيت عليه بفية
فمجزه المولى ففيه وجهان (احدهما) لا يسترجع من المولى لأنه صرفه (١)
فيما عليه (والثاني) يسترجع لأنه انما دفع اليه ليتوصل به الى
العق ولم يحصل ذلك ، وان ادعى أنه مكاتب لم يقبل الا ببينة ،
فان صدقه المولى ففيه وجهان (أحدهما) يقبل لأن ذلك اقرار على
نفسه (والثاني) لا يقبل لأنه متهم ، لأنه ربما واطاه حتى يأخذ الزكاة) .

(الشرح) في الفصل مسائل :

(احداها) قال الشافعي والأصحاب : يصرف سهم الرقاب الى
المكاتبين . هذا مذهبنا وبه قال أكثر العلماء . كذا نقله عن الأكثرين
البيهقي في السنن الكبير والمتولى . وبه قال على بن أبى طالب رضى الله
عنه وسعيد بن جبير والزهرى وانليث بن سعد والثورى وأبو حنيفة
وأصحابه . وقالت طائفة : المراد بالرقاب أن يشتري بسهمهم عبيد
ويعتقون . وبهذا قال مالك ، وهو أحد الروايتين عن أحمد . وحكاه
ابن المنذر وغيره عن ابن عباس والحسن البصرى وعبيد الله بن الحسن
العنبرى وأحمد واسحاق وأبى عبيد وأبى ثور . واحتج أصحابنا بأن
قوله عز وجل « وفي الرقاب » كقوله تبارك وتعالى « وفي سبيل الله »
وهناك يجب الدفع الى المجاهدين ، فكذا يجب هنا الدفع الى الرقاب ،
ولا يكون دفعا اليهم الا على مذهبنا .

وأما من قال يشتري به عبيد فليس يدفع اليهم وانما هو دفع
الى ساداتهم ، ولأن في جميع الأصناف يسلم السهم الى المستحق
ويملكه اياه ، فينبغي هنا أن يكون كذلك لأن الشرع لم يخصص بقيد
يخالف غيرهم ، ولأن ما قالوه يؤدي الى تعطيل هذا السهم في حق كثير
من الناس ، لأن من الناس من لا يجب عليه من الزكاة لهذا السهم
ما يشتري به رقبة يعتقها ، وان أعتق بعضها قوم عليه الباقي ، ولا يلزمه
سرف زكاة الأموال الباطنة الى الامام بالاجماع فيؤدي الى تفويته .
وأما على مذهبنا فيمكنه صرفه اليهم ولو كان درهما .

فان قيل : الرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالمراد

(١) في ش وق (لأنه صدقه فيما عليه) والصواب ما أثبتناه (ط) .

عقبتها . (فالجواب) ما أجاب به الأصحاب أن الرقبة تطلق على العبد
النقن وعلى المكاتب جميعا ، وإنما خصصناها في الكفارة بالعبد النقن
بقريئة ، وهى أن التحرير لا يكون إلا في النقن ، وقد قال الله تعالى :
« فتحرير رقبة » ولم توجد هذه القريئة في مسألتنا فحملناه على المكاتبين
لما ذكرناه أولا . فان قيل : لو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص ،
فالجواب أن هذا منتقض بقوله عز وجل « وفي سبيل الله » فان المراد
به بعضهم ، وهم المتطوعون الذين لا حق لهم في الديوان ولم يذكروا
باسمهم الخاص ، فان قيل : لو أراد المكاتبين لاكتفى بالغارمين ، فانهم
منهم ، فالجواب أنه لا يفهم أحد المتضمنين من الآخر ، ولأنه جمع
بينهما للإعلام بأنه لا يجوز الاختصار على أحدهما ، وأن لكل صنف
منهما سهما مستقلا كما جمع بين الفقراء والمساكين ، وأن كان كل
واحد منهما يقوم مقام الآخر في غير الزكاة ، والله تعالى أعلم .

(المسألة الثانية) قال أصحابنا : إنما يعطى المكاتب كتابة صحيحة .
أما الفاسدة فلا يعطى بها لأنها ليست لازمة من جهة السيد فان له
التصرف فيه بالبيع وغيره ومن صرح بالمسألة الدارمي وابن كج
والرافعى .

(الثالثة) إذا حل على المكاتب نجم ولم يكن معه وفاء دفع اليه
وفاء بلا خلاف . وان كان معه وفاء لم يعط لاستغنائه عنه ، وأن لم
يكن معه شيء ولا حل عليه نجم ففي أعطائه وجهان مشهوران حكاهما
المصنف بدليلهما ، وقل من بين (١) الأصح منهما مع شهرتهما والأصح أنه
يعطى ، صححه الجرجاني في التحرير والرافعى وغيرهما .

(الرابعة) إذا دفعت اليه الزكاة ثم أعتقه أو أبرأه أو عجز بنفسه
قبل دفع المال إلى السيد والمال باق في يد المكاتب رجع الدافع فيه
لما ذكره المصنف . هذا هو المذهب وبه قطع العراقيون وجماعة من
الخراسانيين . ذكر جماعة من الخراسانيين فيما إذا حصل العتق
بالاعتاق أو الأبراء قولين ، ومنهم من يحكيهما وجهين (أحدهما) يرجع
(والثاني) لا يرجع بل يبقى ملكا للمكاتب . قال الرافعى : وهذا هو
الأظهر عند المتولى ، ولم أر أنا في كتاب المتولى ترجيحاً له بل ذكر وجهين

(١) بين : بالياء المشددة مع الفتح .

مطلقين ، وذكر الغزالي وغيره فقيه طريقتين (أصحابهما) الرجوع (والثاني) على قولين ، والصحيح القطع بالرجوع ، قال أصحابنا : وهكذا الحكم وعلى هذا يفرض الزكاة باق على الدافع ، كما لو دفع الى من لا يجوز الدفع اليه .

قال أصحابنا : وهكذا الحكم لو دفع الزكاة الى المكاتب ففقدى مال الكتابة من كسبه أو غيره ، وبقي مال الزكاة في يده ، وكذا لو قضاه أجنبي . قالوا : وضابطه أنه متى استغنى عما دفع اليه من الزكاة ، وعتق وهو باق في يده فالمذهب أنه يرجع عليه به لاستغنائه عنه ، هذا كله اذا كان المال باقيا في يده ، فاذا تلف في يده قبل العتق ثم عتق فطريقان (المذهب) وبه قطع الغزالي والبيهقي وغيرهما أنه لا غرم ووقعت الزكاة موقعها ولا شيء على الدافع ، قال الغزالي وغيره : وكذا لو تلف باتلافه ، وحكى السرخسي وجها أنه يغرمه المكاتب بعد العتق ، وحكا الدارمي أيضا فيما اذا أتلفه المكاتب ، هذا اذا تلف في يد المكاتب قبل العتق ، فان تلف في يده بعد العتق وقلنا بالمذهب أنه يرجع عليه لو كان باقيا غرمه وجها واحدا ، لأنه بالعتق صار مالا مضمونا عليه في يده فاذا تلف غرمه ، هذا كله فيما اذا عتق فأما اذا عجز نفسه والمال باق في يده فإنه يرجع عليه بلا خلاف في جميع الطرق فان تلف في يده ثم عجز نفسه فوجهان (أحدهما) لا يرجع عليه ، ونقله ابن كجب عن أكثر أصحابنا (وأصحابهما) عند الرافعي وغيره ، وأشار البيهقي الى القطع به أنه يرجع عليه .

قال الرافعي : وعلى هذا ففي الأملى للسرخسي أن الضمان يتعلق بذمته لا برقبته لأن المال حصل عنده برضى صاحبه ، وما كان كذلك فمحله الذمة على القاعدة المشهورة ، قال : ويذكر بعضهم أنه يتعلق بالرؤية (قلت) الصحيح الأول ، هذا كله في مال لم يسلمه الى السيد ، فلو سلمه الى السيد وبقيت بقية فمجزه السيد بها ونسخ الكتابة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما ، وهكذا حكاهما الجمهور وجهين ، وحكاهما القاضي أبو الطيب في المجرى قولين ، وذكر أن أبا إسحاق المروزي حكاهما قولين . واتفقوا على أن أصحابهما أنه يرجع على السيد ، ومن صححه الغزالي والبيهقي والرافعي وغيرهم ولو كان قد تلف في يد السيد (فان قلنا) يرجع فيه لو كان باقيا يرجع ببذله ويكون فرض الزكاة باقيا على الدافع ، والا فلا رجوع وقد سقط الفرض عن الدافع ،

ولو نقل السيد الملك في المقبوض الى غيره ثم عجز المكاتب نم يسترد من المنتقل اليه ولكن يرجع الدافع على السيد اذا قلنا بالرجوع ، ولو سلم المكاتب المال الى السيد وبقيت منه بقية فأعتقه السيد ، قال صاحب البيان : مقتضى المذهب أنه لا يسترد من السيد لاحتمال أنه انما أعتقه للمقبوض ، وهذا انذى قاله متعين ، ولو لم يعجز نفسه واستمر في الكتاب وتلف المال في يده أجزأ عن الدافع بلا خلاف ، والله تعالى أعلم .

ولو قبض السيد الدين من المكاتب وعق ، والغريم^(١) من الدين ثم رده اليه هبة لم يرجع الدافع عليهما ، بل أجزأه عن الزكاة ثم ملكه هذا بجهة أخرى ، وهذا لا خلاف فيه ، ومن صرح به الدارمي . والله تعالى أعلم

(المسألة الخامسة) اذا ادعى أنه مكاتب لم يقبل الا ببينة باتفاق الأصحاب لأن الأصل والظاهر عدم الكتابة مع إمكان إقامة البينة ، فان صدقه سيده فهل يقبل ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) عند الجمهور يقبل ، ممن صححه القاضي أبو الطيب في المجرد وابن الصباغ والمتولى والبغوى والغزالي والرافعي وآخرون ، وشذ الجرجاني فصحح في التحرير عدم القبول ، والصحيح القبول ، قال أصحابنا : . وأما ما أحتج به انقائل الآخر من احتمال المواطأة لمضعيف ، لأن هذا الدفع يكون مرعيا في حق السيد ، فان أعتق العبد والا استرجع المسأل منه .

(فرع) قال الغزالي وآخرون : يقوم مقام البينة الاستفاضة وضبط الرافعي هذه المسألة ضبطا حسنا فنذكر كلامه مختصرا : وان كان بعضه قد سبق في الباب دفرقا ، قال : قال الأصحاب : من سأل الزكاة وعلم الامام أنه ليس مستحقا لم يجز له صرف الزكاة اليه ، وان علم استحقيقه جاز الصرف اليه بلا خلاف ، ولم يخرجوه على الخلاف في قضاء القاضي بعلمه ، مع أن لنتهمة هنا مجالا أيضا .

(١) أي قبض السيد دين الكتابية من مكاتبه فعتق أو قبض الغريم دينه من الدين ثم رده اليه هبة لم يرجع الدافع عليهما . الخ (ط) .

(قلت) الفرق أن الزكاة مبنية على الرفق والمساهلة ، وليس هنا اضرار بمعين بخلاف قضاء القاضى ، وإن لم يعرف حاله فالصفات قسمان خفية وجلية ، فالخفى الفقر والمسكنة فلا يطالب مدعيهما ببينة لعسرهما ، فلو عرف له مال وادعى هلاكه لم يقبل الا ببينة ، ولو ادعى عيالا فلا بد من البينة فى الأصح •

وأما الجلى فضريان (أحدهما) يتعلق بالاستحقاق فيه بمعنى فى المستقبل ، وذلك فى الغازى وابن السبيل فيعطيان بقولهما بلا بينة ولا يمين ، ثم ان لم يحققا ما ادعيا ولم يخرججا استرد منهما ما أخذا ، والى متى يحتمل تأخير الخروج ؟ قال السرخسى : ثلاثة أيام • قال الرافعى : ويشبه أن يكون هذا على التقريب ، وأن يعتبر ترصده للخروج ، وكون التأخير لانتظار أو للتأهب بأهب السفر ونحوها •

(الضرب الثانى) يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى الحال • وهذا الضرب يشترك فيه بقية الأصناف ، فالعامل اذا ادعى العمل طوالب بالبينة ، وكذا المكاتب والغارم ، فان صدقتهما السيد وصاحب الدين فوجهان (أصحهما) يكفى ويعطيان : وأما المؤلف فان قال : نيتى ضعيفة فى الاسلام قبل • وان ادعى أنه شريف مطاع طوالب بالبينة • هذا هو المذهب ، وقيل : يطالب بالبينة مطلقا ، قال الرافعى : واشتهار الحال بين الناس قائم مقام البينة لحصول العلم أو الظن ، قال : ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ثلاثة أمور (أحدها) قول بعض الأصحاب : لو أخبر عن الحال واحد يعتمد كفى (الثانى) قال امام الحرمين : رأيت للأصحاب رمزا الى تردد فى أنه لو حصل الوثوق بقول مدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز الاعتماد عليه ؟ (الثالث) حكى بعض المتأخرين أنه لا يعتبر فى البينة فى هذه الصور سماع القاضى وتقدم الدعوى والانكار والاستشهاد ، بل المراد اخيار عدلين على صفات الشهود • قال : ثم ان سياق كلام الغزالى فى الوسيط والوجيز قد يوهم أن الخاق الاستفاضة بالبينة مختص بالمكاتب والغارم ، ولكن الوجه تعميم ذلك فى كل من يطالب بالبينة من الأصناف • وهذا آخر كلام الرافعى رحمه الله • والله أعلم •

(فرع) قال القاضى أبو الطيب فى المجرى والشيخ نصر المقدسى وصاحب البيان وخلاتق من الأصحاب : يجوز للمكاتب ان يتجر فيما أخذه من الزكاة طلبا للزيادة وتحصيل الوفاء ، وهذا لا خلاف فيه • قال الرافعى : والغرم فى هذا كالمكاتب •

(فرع) قطع الدارمى وصاحب الشامل والبيان بأن المكاتب ليس له أن ينفق على نفسه ما أخذه من الزكاة • قال الدارمى : فكذلك الغرم • وقال الرافعى : نقل بعض أصحاب امام الحرمين أن له انفاقه ويؤدى من كسبه ، قال الرافعى : ويجب أن يكون الغرم كالمكاتب ، والصحيح الأول لأن فى انفاقه مخاطرة بمال الزكاة •

(فرع) قال البغوى فى الفتاوى : لو استقرض المكاتب ما أدى به النجوم وعق لم يجز الصرف اليه من سهم الرقاب ، لكن يصرف اليه من سهم الغارمين كما لو قال لمبده : أنت حر على ألف فقبل ، عتق ويعطى الألف من سهم الغارمين لا من سهم الرقاب • وهذا الذى قاله متعين •

(فرع) قال الشافعى والأصحاب : يجوز صرف الزكاة الى المكاتب بغير اذن سيده ، ويجوز الصرف الى سيده باذن المكاتب ، ولا يجوز الصرف الى السيد بغير اذن المكاتب لأنه المستحق • فلو صرف الى السيد بغير اذن المكاتب ، لم يجزىء الدافع عن الزكاة بلا خلاف • قال البغوى وغيره : لكن يسقط عن المكاتب من نجومه قدر المصروف لأن قضاء الدين يجوز بغير اذن من هو عليه • قال الشافعى والأصحاب : والأحوط والأفضل أن يصرف الى السيد باذن المكاتب فهو أفضل من الصرف الى المكاتب لأنه أحوط فى صرفه فى الكتابة • هكذا أطلقه الشافعى والجمهور وقال الشيخ نصر المقدسى فى تهذيبه : ان كان هذا الذى يدفعه يستوعب جميع ما على المكاتب لكثرت أو لكونه النجم الأخير بحيث يحصل العتق به • فالدفع الى السيد باذن المكاتب أفضل كما قاله الأصحاب • وإن كان دونه فالدفع الى المكاتب أفضل لأنه ينميه بالتجارة فيه فيكون أقرب الى العتق • والمذهب الأول •

(فرع) لا يجوز للسيد دفع زكاته الى مكاتبه • هذا هو

المذهب - وبه فصع الجمهور • وقد أبو عبي بن حيران : يجوز تلاجبي •
وهو ضعيف لأن معنى نفسه وعبد القن •

(فرع) لو كان المكاتب كافرا وسيده مسلما لم يعط من الزكاة ،
كما ذكره المصنف في آخر الباب والأصحاب • ولو كان المكاتب مسلما
والسيد نافرا جاز الدفع الى المكاتب • صرح به الدارمي وغيره •

(فرع) لو كان المكاتب مكتسبا فهو كغير المكتسب ، فيعطى
حيث يعطى غيره ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الدارمي وآخرون ، وهو
مقتضى إطلاق لأصحاب ، وثبت القاضي ابن حج فقال في كتابه التجريد :
لا يعطى إذا كان له كسب يؤدي منه ، ولعله أراد إذا استحق الكسب
وصار حاملا مالا عتيدا ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم الفارين وهم ضربان : ضرب غرم لإصلاح ذات البين ،
وضرب غرم لمصلحته نفسه ، فاما الأول فضربان (أحدهما) من تحمل
ديه منتول فيعطى مع الفقير والغني لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تحل
الصدقة لغني الا لخمسة ، لفاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لفارم ،
أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل له جار مسكين فتمصدق على المسكين
خاهدي المسكين إليه » (والثاني) من حمل مالا في غير قتل لتسكين
فتنة ، ففيه وجهان • (أحدهما) يعطى مع الغني لأنه غرم لإصلاح
ذات البين ، فأنشبه إذا غرم دية مقتول (والثاني) لا يعطى مع الغني ،
لأنه مال حمله في غير قتل ، فأنشبه إذا ضمن ثمنا في بيع • وأما من
غرم لمصلحته نفسه ، فان كان قد أنفق في غير معصية ، دفع إليه مع
الفقر ، وهل يعطى مع الغني ؟ فيه قولان • قال في الأم : لا يعطى
لأنه يأخذ لحاجته اليها ، فلم يعط مع الغني كغير الفارم • وقال في
القديم والصدقات من الأم : يعطى لأنه فارم في غير معصية ، فأنشبه
إذا غرم لإصلاح ذات البين ، فان غرم في معصية لم يعط مع الغني ،
وهل يعطى مع الفقر ؟ ينظر فيه ، فان كان مقيما على المعصية لم
يعط ، لأنه يستعين به على المعصية وان تاب ففيه وجهان : (أحدهما)

يعطى لأن المعصية قد زالت (والثاني) لا يعطى ، لأنه لا يؤمن أن يرجع إلى المعصية ، ولا يعطى اسرار الله ما يعصى به الدين ، من أخذ وسم يحس به الدين أو أبرء منه أو قضى عنه قبل تسليم المال اسرجع منه ، وإن ادعى أنه غارم لم يقبل إلا ببيّنه ، فإن صدقه غريب سئى الوجهين كما فكرنا في المناسب إذا ادعى الكتابية وصدقته المولى) •

(الشرح) هذا الحديث حسن أو صحيح رواه أبو داود من طريقين (أحدهما) عن عطاء بن يسار عن أبي سيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم (والثاني) عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا واسناده جيد في الطريقين ، وجمع البيهقي طرقه وفيها أن مالكًا وابن عيينة إرساء ، وإن معمرًا والنسائي وصلاه وهما من جملة الحفاظ المعتمدين ، وقد تقررت القاعدة المعروفة لأهل الحديث والأصول أن الحديث إذا روى متصلًا ومرسلًا كان الحكم للاتصال على المذهب الصحيح ، وقدّمنا أيضًا عن الشافعي رضى الله عنه أنه يحتج بالمرسل إذا اعتد بأحد أربعة أمور (أما) حديث مسند (وأما) مرسل من طريق آخر (وأما) قول صحابي (وأما) قول أكثر العلماء ، وهذا قد وجد فيه أكثر ، فقد روى مسندًا وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم •

(وأما) الغارم فهو الذى عليه دين ، والغريم يطلق على المدين وعلى صاحب الدين ، وأصل الغرم في اللغة اللزوم ، ومنه قوله سبحانه وتعالى « أن عذابها كان غراما » (١) وتسمى كل واحد منهما غريمًا للآخرته صاحبها • وقوله : لأصلاح ذات البين ، قال الأزهرى : معناه لأصلاح حالة الوصل بعد المباشرة ، قال : والبين يكون فرقة ويكون وصلا وهو هنا وصل ، ومنه قوله سبحانه وتعالى « لقد تقطع بينكم » (٢) أى وصلكم ، وقولهم فى الدعاء : اللهم أصلح ذات البين أى أصلح الحال التى بها تجتمع المسلمون •

(أما أحكام الفصل) فقال الشافعي والأصحاب : الغارمون ضربان (الضرب الأول) من غرم لأصلاح ذات البين ، ومعناه أن

(١) الفرقان : ٦٥ •

(٢) الأنعام : ٩٤ •

يستدين مالا ويصرفه في اصلاح ذات البين ، بأن يخاف فتنه بين مبيلين
أو طائفتين ، أو شخصين ، فيستدين مالا ويصرفه في تسكين تلك
الفتنة ، فينظر ان كان ذلك في دم تنازع فيه قبيلتان أو غيرهما ،
ولم يظهر القاتل أو نحو ذلك ، وبقي الدين في ذمته فهذا يصرف
اليه من سهم الغارمين من الزكاة ، سواء كان غنيا أو فقيرا ، ولا فرق
بين غناه بالنقد والعقار وغيرهما ، هذا هو المذهب ، وبه قطع
المعراقيون وجماعة من الخراسانيين •

وقال أكثر الخراسانيين : ان كان فقيرا دفع اليه ، وكذا ان كان
غنيا بالعقار بلا خلاف ، فان كان غنيا بنقد ، ففيه عندهم وجهان
(الصحيح) يعطى (والثاني) لا يعطى الا مع الفقر ، ولو كان غنيا
بالمعروض غير العقار فهو كالغنى بالعقار على المذهب ، وقيل كالنقد
ذكره السرخسي في الأمالي •

وان استدان لاصلاح ذات البين في غير دم ، بأن تحمل قيمة
مال متلف فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أحدهما) عند
المصنف في التنبيه والأصحاب : يعطى مع الغنى ، لأنه غارم لاصلاح
ذات البين فأنشبه بالدم • (والثاني) لا يعطى الا مع الفقر ، لأنه غرم
في غير قتل فأنشبه الغارم لنفسه ، وقاسه المصنف على ما لو ضمن مالا ،
وهذا فيه تفصيل طويل سأذكره في المسائل المنثورة قريبا ان شاء الله
تعالى في فصل الغارمين • قال أصحابنا : انما يعطى الغارم لاصلاح ذات
البين ما دام الدين باقيا عليه ، سواء كان الدين لمن استدان منه ،
ودفعه في الاصلاح ، أو كان قد تحمل الدية مثلا لأهل القتل ولم
يؤدها بعد ، فيدفع اليه ما يؤديه في دينه ، أو الى ولي القتل لو كان
قضاء من ماله أو آداء ابتداء من ماله لم يعط بلا خلاف ، لأنه ليس
بغارم اذ لا شيء عليه • (الضرب الثاني) من غرم لاصلاح نفسه
وعياله ، فان استدان ما أنفق على نفسه أو عياله في غير معصية ، أو
ألف شيئا على غيره سهوا ، فهذا يعطى ما يقضى به دينه بشروط •

(أحدهما) أن يكون محتاجا الى ما يقضى به الدين ، فلو كان غنيا
قادرا بنقد أو عرض على ما يقضى به لقولان مشهوران ، ذكرهما

'نصف والأصحاب أحدهما : ونقله المصنف ولأصحاب عن نصه في
انقديم والصدقات من الأم أنه يعطى مع الغنى ، لأنه غارم فاشبه
انغارم لذات البين (وأصحهما) عند الاصحاب وهو نصه في الأم أيضا
أنه لا يعطى كما لا يعطى المكاتب وابن السبيل مع الغنى بخلاف الغارم
لذات البين ، فان مصلحته عامة ، فعلى هذا لو وجد ما يقضى به بعض
الدين قال أصحابنا : يعطى ما يقضى به الباقي فقط .

فلو لم يملك شيئا وقدر على قضائه بالاكْتِسَاب فوجهان (أحدهما)
لا يعطى كالفقير (والصحيح) وبه قطع الجمهور أنه يعطى ، لأنه لا
يمكنه قضاؤه الا بعد زمان وقد يعرض ما يمنعه من القضاء بخلاف
الفقير ، فانه يحصل حاجته بالكسب في الحال ، وما معنى الحاجة
المذكورة ؟ قال الرافعي : عبارة الأكثرين تقتضى كونه فقيرا الا يملك
شيئا ، وربما صرحوا به ، قال : وفي بعض شروح المفتاح أنه لا يعتبر
المسكن والملبس والفراش وأرنيه ، وكذا الخادم والمركوب ان اقتضاها
حاله . بل يقضى دينه وان ملحها قال : وقال بعض المتأخرين : لا يعتبر
الفقر والمسكن هنا ، بل لو ملك قدر كفايته وكان لو قضى دينه مما
معه لنقص ماله عن كفايته ، ترك له ما يكفيه ، وأعطى ما يقضى به
الباقي . قال الرافعي : وهذا أقرب .

(الشرط الثاني) أنه يكون دينه لطاعة أو مباح ، فان كان في معصية
كالخمر ونحوه ، وكالاسراف في النفقة لم يعط قبل التوبة ، هذا هو
المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه شاذ حكاه الحناطي
والرافعي أنه يعطى لأنه غارم والصواب الأول ، لأن في اعطائه اعانة
له على المعصية ، وهو متمكن من الأخذ بالتوبة ، فان تاب فهل يعطى ؟
فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أحدهما) عند
صاحبى الشامل والتهذيب لا يعطى ، وبه قال أبو على ابن أبى هريرة
لأن في اعطائه اعانة له ولغيره على المعصية (وأصحهما) عند الأكثرين
يعطى ، وهو قول أبى اسحاق المروزي ، وبه قطع أبو على الطبرى في
الافصاح والجرجاني في التحرير ، وصححه المحاملى في المقنن ،
وأبو خلف السلمى ، والمصنف في التنبيه والرويانى وغيرهم وهو الصحيح
المختار لقول الله سبحانه وتعالى « **والغارمين** » ولأن التوبة تجب

ما قبلها • قال الرافعي : ولم يتعرض الأصحاب هنا لاستبراء حاله ومضى مدة بعد توبته يظهر فيها صلاح الحال الا أن الروياني قال : يعطى على أصح الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن أن يحمل عليه ، هذا كلام الرافعي ، والظاهر ما قاله الروياني أنه اذا غلب على الظن صدقه في توبته أعطى ، وان قصرت المدة ، والله تعالى أعلم •

(الشرط الثالث) أن يكون اندين حالا • فان كان مؤجلا ففي أعطائه ثلاثة أوجه (أصحابها) لا يعطى • وبه قطع صاحب البيان • لأنه غير محتاج اليه الآن (والثاني) يعطى ، لأنه يسمى غارما • (والثالث) حكاه الرافعي أنه ان كان الأجل يحل تلك السنة أعطى والا فلا يعطى من صدقات تلك السنة • قال الرافعي : والوجهان هنا كالوجهين في المكاتب اذا لم يحل عليه النجم هل يعطى ؟ قال : وقد يرتب هذا الخلاف على ذلك الخلاف ثم تارة يجعل الغارم أولى بأن يعطى ، لأن ما عليه مستقر بخلاف المكاتب ، وتارة يجعل المكاتب أولى بأن يعطى ، لأن له التعميل لغرض الحرية (قلت) وجمع الدارمي مسألتي المؤجل في الغارم والمكاتب • وذكر فيهما أربعة أوجه (أحدها) يعطيان في الحال (والثاني) لا (والثالث) يعطى المكاتب لا الغارم (والرابع) عكسه والله تعالى أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : انما يعطى الغارم ما دام الدين عليه فان وفاه أو برىء منه لم يعط بسببه • وانما يعطى قدر حاجته • فان أعطى شيئا فليعلم يقضى الدين منه بل أبرىء منه أو قضى عنه أو قضاه هو لا من مال الزكاة بل من غيره فطريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وآخرون أنه يسترجع منه لاستغنائه عنه (والثاني) حكاه الرافعي وغيره أنه على الخلاف السابق في المكاتب اذا قضى عنه الدين أو أبرىء منه • ولو أعطى شيئا من الزكاة فقضى الدين ببعضه ، ففي الباقي الطريقان ، والله تعالى أعلم •

قال ابن كج في التجريد : لو تحمل دية قتيل فأعطيناه فبان القاتل وضمن الدية استرد من الغارم القابض ما أخذ وصرف الى غارم آخر • فان كان قد سلمها الى مستحق الدين لم يرجع عليه ، ولا يطالب القاتل بالدية لأنها سقطت عنه بالدفع • قال : فان تطوع بأدائها

أخذت وجعلت في بيت المال ؛ ولو أعطيناه ليدفع الى أولياء القتل
فأبرأوا الناس قبل قبضهم منه استرد منه

(فرع) اذا ادعى أنه غارم لم يقبل قوله الا بيينة . وسبق
في فصل المكاتب بيان هذه البينة ؛ ولو صدقه غريمه ففي قبوله
الوجهان السابقان في تصديق السيد المكاتب في الكتابة . هكذا قاله
المصنف وجميع الأصحاب ، والأصح قبول تصديق السيد والغريم .
هكذا صححه الجمهور وخالفهم الجرجاني في التصريح : فقال :
الأصح لا يقبل تصديقهما ؛ والله تعالى أعلم .

(فرع) قال أصحابنا الخراسانيون : اذا ضمن رجل عن
رجل مالا من ثمن مبيع ونحوه فلهما أربعة أحوال (أحدهما) أن يكونا
مفسرين فيعطى الضامن ما يقضى به الدين ؛ ويجوز اعطاء المضمون عنه .
فال المتولى : وهو أولى لأن الضامن فرعه ، ولأنه اذا أخذ الضامن
وقضى بالمأخوذ الدين رجع على المضمون عنه . واحتجاج الامام أن
يعطيه ثانيا . قال الرافعي : وهذا الذي قاله ممنوع ، بل اذا أعطيناه
فقضى به لا يرجع ؛ وانما يرجع الضامن اذا قضى من عنده ، وهذا
انذى قاله الرافعي فيه نظر ، وما قاله المتولى محتمل أيضا .

(الحال الثاني) أن يكونا موسرين فلا يعطى الضامن لأنه اذا
غرم رجع على المضمون عنه ؛ فلا يضيع عليه شيء . هذا اذا ضمن
بأذنه ، فان ضمن بغيره اذنه فهل يعطى ؟ فيه وجهان بناء على الرجوع
على المضمون عنه ، ان قلنا لا يرجع عليه وهو الأصح أعطى والا فلا .

(والثالث) أن يكون الضامن معسرا دون المضمون عنه ، فان ضمن
بأذنه لم يعط لأنه يرجع عليه ، والا فعلى الوجهين (أصحابهما) يعطى .

(الرابع) أن يكون الضامن موسرا دون المضمون عنه ، فيجوز
اعطاء المضمون عنه . وفي الضامن وجهان (أحدهما) يعطى لأنه غارم
لمصلحة غيره ، فأشبهه الغارم لاصلاح ذات البين (وأصحهما) لا يعطى
لأن الصرف الى المضمون عنه ممكن ، واذا برىء الأصيل برىء الكفيل ،
بخلاف الغارم لذات البين ، والله تعالى أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : يجوز صرف سهم الغارمين الى من عيه الدين باذن صاحب الدين وبغير اذنه ، ولا يجوز صرفه الى صاحب الدين الا باذن من عليه الدين ، فلو صرف بغير اذنه لم يجزىء الدافع عن زكاته ، ولكن يسقط من الدين بقدر المصروف ، كما سبق في فصل المكاتب . قال أصحابنا : والأولى أن يدفع الى صاحب الدين باذن الغريم ليتحقق وقوعه عن جهة الدين كما سبق في المكاتب . قال أصحابنا : الا اذا كان لا يفى بالدين ، وأراد المدين أن يتصرف فيه بالتجارة والتمنية ليلبغ قدر الدين .

(فرع) قال أصحابنا : يجوز للغارم أن يتجرر فيما قبض من سهم الزكاة اذا لم يف بالدين ليلبغ قدر الدين بالتمنية ، وهل يجوز انفاقه ويقضى من غيره ؟ فيه خلاف سبق في فصل المكاتب ، الأصح لا يجوز .

(فرع) حكى صاحب البيان عن الصيمري أنه لو ضمن دية قتيل عن قاتل مجهول أعطى من سهم الغارمين مع الفقر والغنى ، وان ضمنها عن قاتل معروف أعطى مع الفقر دون الغنى ، وهذا ضعيف ولا تأثير لمعرفته وعدمها . وذكر الدارمي في الضمان عن قاتل معروف وجهين . قال الدارمي : ولو كانت دعوى السدم بين من لا يخشى فتنتهم فتحملها فوجهان .

(فرع) ذكر السرخسي أن ما استدانه لعمارة المسجد وقرى الضيف فهو كما استدانه لنفقته ومصلحة نفسه . وحكى الرويانى في الحلية عن بعض الأصحاب أنه يعطى من سهم الغارمين مع الغنى بالعقار ، ولا يعطى مع الغنى بالنقد . قال الرويانى : وهذا هو الاختيار .

(فرع) ذكر انمام الحرمين أنه لو أقام بينة بأنه غارم وأخذ الزكاة فبان كذب الشهود ، ففي سقوط الفرض القولان المشهوران فيمن أخذ الزكاة بالفقر فبان غنيا ، الأصح : لا تجزىء .

(فرع) اذا كان لرجل على معسر دين فأراد أن يجمعه عن

زكاته وقال له : جمعلته عن زكاتى فوجهان حكاها صاحب البيان (أصحابهما) لا يجزئه وبه قطع الصيمرى ، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ، لأن الزكاة فى ذمته فلا يبرأ الا باقباضها (والثانى) يجزئه ، وهو مذهب الحسن البصرى وعطاء ، لأنه لو دفعه اليه ثم أخذه منه جاز ، فكذا اذا لم يقبضه ، كما لو كانت عنده دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة فانه يجزئه سواء قبضها أم لا . أما اذا دفع الزكاة اليه بشرط أن يردها اليه عن دينه فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة بالاتفاق ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق ، ممن صرح بالمسألة القفال فى الفتاوى وصاحب التهذيب فى باب الشرط فى المهر ، وصاحب البيان هنا والرافعى وآخرون . ولو نوى ذلك ولم يشترطه جاز بالاتفاق وأجزأه عن الزكاة ، واذا رده اليه عن الدين برىء منه .

قال البغوى : ولو قال المدين : ادفع الى عن زكائك حتى أقضيك دينك ففعل أجزأه عن الزكاة وملكه القابض ولا يلزمه دفعه اليه عن دينه ، فان دفعه أجزأه قال القفال : ولو قال رب المال للمدين : اقض ما عليك على أن أردك عليك عن زكاتى فقضاه صح القضاء ولا يلزمه رده اليه . وهذا متفق عليه . وذكر الرويانى فى البحر أنه لو أعطى مسكينا زكاة وواعده أن يردها اليه ببيع أو هبة أو ليصرفها المزكى فى كسوة المسكين ومصلحه ففى كونه قبضا صحيحا احتمالان « قلت » الأصح لا يجزئه كما لو شرط أن يرد اليه عن دينه عليه . قال القفال : ولو كانت له حنطة عند فقير وديعة فقال : كل منها لنفسك كذا ، ونوى ذلك عن الزكاة ففى أجزائه عن الزكاة وجهان ، وجه المنع أن المسالك لم يكله وكيل الفقير لنفسه لا يعتبر . ولو كان وكله بشراء ذلك القدر فاشتراه وقبضه ثم قال له الموكل : خذ نفسك ، ونواه زكاة أجزأه ، لأنه لا يحتاج الى كيله . والله تعالى أعلم .

(فسر) لو مات رجل وعليه دين ولا تركه له هل يقضى من سهم الغارمين ؟ فيه وجهان حكاها صاحب البيان (أحدهما) لا يجوز ، وهو قول الصيمرى ومذهب النخعى وأبى حنيفة وأحمد (والثانى) يجوز لمعوم الآية ، ولأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى ، ولم يرجع واحدا من الوجهين ، وقال الدارمى : اذا مات الغارم لم يعط ورثته عنه . وقال ابن كج : اذا مات وعليه دين فعندنا لا يدفع فى دينه من

الزكاة ولا يصرف منها في كفنه ، وانما يدفع الى وارثه ان كان فقيرا ،
وبنحو هذا قال أهل الرأي ومالك • قال : وقال أبو ثور : يقضى دين
الميت وكفنه من الزكاة ، ثم قال ابن كج بعد هذا بأسطر : اذا استدان
لاصلاح ذات البين ثم مات دفع ما يفك به تركته ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم في سبيل الله ، وهم الغزاة [الذين] اذا نشطوا فزوا ،
فاما من كان مرتبا في ديوان السلطان من جيوش المسلمين فانهم لا
يعطون من الصدقة بسهم الغزاة ، لانهم يأخذون أرزاقهم وكفايتهم من
الفىء ، ويعطى الغازى مع الفقير والفنى ، للخبر الذى ذكرناه في
الغارم ويعطى ما يستعين به على الفزو من نفقة الطريق وما يشتري به
السلاح والفرس ان كان فارسا ، وما يعطى السائس وحمولة تحمله
ان كان راجلا والمسافة مما تقصر فيها الصلاة ، فان أخذ ولم يغز
استرجع منه)

(الشرح) قوله (نشطوا) بفتح النون وكسر الشين (والديوان)
بكسر الدال على الفصيح المشهور • وحكى فتحها وأنكره الأصمعي
والأكثر • وهو فارسى معرب • وقيل عربى وهو غريب (والحمولة)
بفتح الحاء ، وهى الدابة التى يحمل عليها من بعير أو بغل أو حمار •
ومذهبنا أن سهم سبيل الله المذكور فى الآية الكريمة يصرف الى الغزاة
الذين لا حق لهم فى الديوان بل يغزون متطوعين ، وبه قال أبو حنيفة
ومالك رحمهما الله تعالى • وقال أحمد رحمه الله تعالى فى أصح الروايتين
عنه : يجوز صرفه الى مريد الحج ، وروى مثله عن ابن عمر رضى الله
عنهما • واستدل له بحديث أم معقل الصحابية رضى الله عنها قالت :
« لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان لنا جمل
فجعله أبو معقل فى سبيل الله ، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، وخرج
النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجه جئته فقال : يا أم معقل
ما منعك أن تخرجى معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهلك أبو معقل

وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه : فأوصى به أبو معقل في سبيل الله ، قال : فهلا خرجت عليه ؟ فان الحج في سبيل الله^(١) .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فقالت امرأة لزوجها : أحجني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما عندي ما أحجك عليه ، فقالت أحجني على جملك فلان ، قال ذلك حبيسي في سبيل الله عز وجل ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان امرأتى تقرأ عليك السلام ورحمة الله وانها سألتني الحج معك ، قالت أحجني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : ما عندي ما أحجك عليه ، فقالت : أحجني على جملك فلان ، فقلت : ذلك حبيسي في سبيل الله ، فقال : أما انك لو أحجبتها عليه كان في سبيل الله [قال] وأنها أمرتني أن أسألك ما يעדك حجة معك . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقرئها السلام ورحمة الله وبركاته وأخبرها أنها تعدل حجة [معي] يعني عمرة في رمضان »^(٢) رواها أبو داود في سننه في أواخر كتاب الحج في باب العمرة والثاني أسناده صحيح وأما الأول حديث أم معقل فهو من رواية محمد بن اسحاق وقال فيه (عن) وهو مدلس والمدلس اذا قال (عن) لا يحتج به بالاتفاق^(٣) .

(١) وبقيّة الخبر في سنن أبي داود : « فأما اذا فاتتك هذه الحجة معنا فاعتمرى في رمضان فانها كحجة » فكانت تقول : « الحج حجة والعمرة عمرة وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدري الى خاصة ؟ » اهـ (ط) .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من شروق (ط) .

(٣) أما الرواية الثانية فهي : حدثنا مسدد ثنا عبد الوارث عن عامر الاحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس (قال صاحب عون المعبود : فلا يدل الحديث على اجزاء العمرة في رمضان عن الحج وأنه يسقط بها الفرض عن الذمة بل المراد ثواب العمرة في رمضان كثواب الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا التاويل هو المتعين ولا شك أن رواية الحديث لم يتقنوا الفاظ الحديث ولم يحفظوها بل اختلطوا وغيروا الالفاظ واضطربوا في الاسناد وفيه ضعيف ومجهول اهـ .

وقال الخطابي : فيه من الفقه جواز احباس الحيوان وفيه أنه جعل الحج من السبل وقد اختلف الناس في ذلك فكان ابن عباس لا يرى باسا أن يعطى الرجل من زكاته في الحج وروى مثل ذلك عن ابن عمر وكان أحمد بن حنبل واسحاق يقولان يعطى من ذلك في الحج وقال أبو خنيفة وأصحابه وسفيان =

واحتج أصحابنا بأن المفهوم في الإستعمال المتبادر الى الأنفهام أن سبيل الله تعالى هو الغزو ، وأكثر ما جاء في القرآن العزيز كذلك • واحتج الأصحاب أيضا بحديث أبي سعيد السابق في فضل الغارمين « لا تحل الصدقة لغنى الا لخمسة » فذكر منهم الغازي . وليس في الأصناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة الا الذين نعطيههم من سهم سبيل الله تعالى • وأما الحديثان اللذان احتجوا بهما (شالاول) ضعيف كما سبق (والجواب) عن الثاني أن الحج يسمى سبيل الله . ولكن الآية محمولة على الغزو لما ذكرناه •

قال المصنف والأصحاب رحمهم الله تعالى : وأما الغزاة المرتبون في ديوان السلطان ولهم فيه حق فلا يعطون من الزكاة بسبب الغزو بلا خلاف ، وإن كان فيهم وصف آخر يستحقون به أعطوا به ، بأن يكون غارما أو ابن سبيل ، قال أصحابنا : فإن أراد رجل من المرتزقة المرتبين في الديوان أن يصير من أهل الزكوات المتطوعين بالغزو ويترك سهمه من الديوان جعل من أهل الصدقات ، وكذا لو أراد واحد من أهل الصدقات أن يصير من المرتزقة جعل منهم ، فيعطى من الفىء ولا يعطى من الصدقات ، قال أصحابنا : ولا حق لأهل الصدقات في الفىء ، ولا لأهل الفىء في الصدقات •

= الثورى والشافعى : لا تصرف الزكاة الى الحج ، وسهم السبيل عندهم الغزاة والمجاهدون ١ هـ • وقال المنذرى : قال الترمذى : حديث أم معقل حسن غريب من هذا الوجه ١ هـ • قال في عون المعبود : وحديث أم معقل في رجل مجهول وفي اسناده أيضا ابراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي تكلم غير واحد وقد اختلف على أبى بكر بن عبد الرحمن فيه فروى عنه كما هاهنا وروى عنه عن أم معقل من غير واسطة وروى عنه عن أبى معقل كما ذكرناه وقد أخرج البخارى ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها : ما منعك أن تحجى معنا ؟ قلت : لم يكن لنا الا ناضحان فحج أبو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحا ننضح عليه قال : فإذا جاء رمضان فاعتمرى فان عمرة فيه تعدل حجة • ولفظ البخارى : فان عمرة في رمضان حجة أو نحو مما قال وسماها في رواية مسلم أم سنان وفيه قال : جعله في سبيل الله فقال صلى الله عليه وسلم : أعطها فلتحج عليه فعمرة في رمضان تقضى حجة أو حجة معى ١ هـ •

فان احتاج المسلمون شئ من يكتفيهم شر الكفار ولا مال في بيت المال ؛ فهل يجوز اعطاء المرتزقة من الزكاة من سهم سبيل الله تعالى ؟ فيه قولان مشهوران في ضريبة خراسان (أصحابهما) لا يعطون كما لا يصرف الفء الى أهل الصدقات (والثاني) يعطون لأنهم غزاة : قال أصحابنا : فعلى الأول يجب على أغنياء المسلمين اعانتهم • قال المصنف والأصحاب : ويعطى الغازى مع الفقر والغنى للحديث السابق ولأن فيه مصلحة للمسلمين • قال أصحابنا : ويعطى ما يستعين به على الغزو فيعطى نفقته وكسوته مدة الذهاب والرجوع والمقام في الثغر ، وان طال ، وهل يعطى جميع المؤنة أم ما زاد بسبب السفر ؟ فيه وجهان (أصحابهما) الجميع : وهو مقتضى كلام الجمهور : ويجريان في ابن السبيل ، ويعطى ما يشتري به الفرس ان كان يقا تل فارسا : وما يشتري به السلاح وآلات القتال ، ويصير ذلك ملكا للغازى : ويجوز أن يستأجر له الفرس والسلاح من مال الزكاة ؛ ويختلف الحال بكثرة المال وقلته ، فان كان يقا تل راجلا لم يعط للفرس شيئا : ويعطى ما يحمل عليه الزاد ويركبه في الطريق ان كان ضعيفا أو كان السفر مسافة القصر •

قال أصحابنا : ويسلم الامام الى الغازى ثمن الفرس والسلاح والآلات : ثم الغازى يشتريها • قال القاضى أبو الطيب والأصحاب : فلو استأذنه الامام في شراها له بمال الزكاة فأذن جاز ، فلو أراد الامام أن يشتري ذلك بمال الزكاة ويسلمه الى الغازى بغير اذنه هل يجوز ؟ فيه وجهان • (أحدهما) لا يجوز ، بل يتعين تسليم مال الزكاة الى الغازى أو اذنه وبه قطع جماعة من العراقيين ؛ وهو ظاهر عبارة آخرين منهم (وأصحابهما) يجوز ، وهو الذى صححه الخراسانيون وتابعهم الرافعى على تصحيحه ، وقطع به جماعة منهم ، قال الخراسانيون : الامام بالخيار ان شاء سلم الفرس والسلاح والآلات الى الغازى أو ثمن ذلك تمليكاً له فيملكه ، وان شاء استأجر ذلك له ، وان شاء اشترى من سهم سبيل الله سبحانه وتعالى أفراسا وآلات الحرب وجعلها وقفا في سبيل الله ، ويعطيهم عند الحاجة ما يحتاجون اليه ثم يردونه اذا انقضت حاجتهم وتختلف المصلحة في ذلك بحسب قلة المال وكثرته •

(وأما) نفقة عيال الغازى فقال الرافعى في بعض شروح المفتاح :

• به يعطى نفقته ونفقة عياله ذهابا ومقاما ورجوعا . قال : وسكت المعظم عن نفقة العيال : ولكن اعطاؤه اياها ليس بعيدا كما ينظر في استطاعه انجح الى نفقة العيال : فيعتبر غناه لعياله كنفسه . والله تعالى أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : انما يعطى الغازى من الزكاة اذا حضر وقت الخروج ليهيئ به أسباب سفره : فان أخذ ولم يخرج الى الغزو استرجع منه . كذا قاله المصنف والأصحاب . واتفقوا عليه . وقد سبق في فصل المكاتب بيان كم يملك في الخروج • قال أصحابنا : وكذا لو مات في الطريق أو امتنع الغزو بسبب آخر استرد ما بقى معه ، ذكره البغوى وآخرون • ولو غزا ورجع وبقى معه شيء من النفقة فان لم يقتر على نفسه • وكان الباقي قدرا صالحا استرد منه • لأننا تبينا أن المدفوع اليه كان زائدا • وان لم يقتر على نفسه وكان الفاضل يسيرا لم يسترجع منه ، كذا نقله الرافعى قال : وهذا لا خلاف فيه • قال : وفي مثله في ابن السبيل يسترد على الصحيح المشهور • وفيه وجه ضعيف أنه لا يسترد أيضا ونسبه بعضهم الى النص والفرق على الصحيح أنا دفعنا الى الغازى لحاجتنا وقد فعل • ودفعنا الى ابن السبيل لحاجته وقد زالت (أما) اذا قتر الغازى على نفسه وفضل شيء بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم^(١) يسترد بلا خلاف • لأننا دفعنا اليه كفايته فلم نرجع عليه بما قتر كالفقير اذا أعطيناه كفايته فقتر وفضل فضل عنده لا يسترجع منه ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم لابن السبيل وهو المسافر أو من ينشئ السفر وهو محتاج في سفره • فان كان سفره طاعة اعطى ما يبلغ به مقصده ، وان كان [في] معصية لم يعط لأن ذلك اعانة على المعصية • وان كان سفره في مباح ففيه وجهان (أحدهما) لا يعطى لأنه غير محتاج الى هذا السفر (والثاني) يعطى لأن ما جعل رفقا بالمسافر في طاعة [الله] جعل رفقا بالمسافر في مباح كالقصر والفطر) •

(الشرح) السبيل في اللغة الطريق ويؤنث ويذكر وسمى

(١) (لم يفضل) جواب لو ، أما جواب (اذا قتر) فهو (لم يسترد) (ط) •

المسافر ابن السبيل للزوم الطريق كزوم الولد والدته ، قصد
— بكسر الصاد — وقوله : غير محتاج الى هذا السفر مما ينكر من
حيث ان المباح يحتاج اليه لمصالح المعاش . قال الشافعي والأصحاب :
ابن السبيل ضربان (أحدهما) من أنشأ سفرا من بلد كان مقيما به
سواء وطنه وغيره (والثاني) غريب مسافر يجتاز بالبلد . فالأول يعطى
مطلقا بلا خلاف . (وأما الثاني) فالمذهب الصحيح الذي تظاهرت عليه
لصوص الشافعي رضى الله عنه ، وقطع به العراقيون وغيرهم : أنه
يعطى أيضا مطلقا ، وحكى جماعات من الخراسانيين فيه وجهين (الصحيح)
هذا (والثاني) لا يعطى من صدقة بلد يجتاز به اذا منعنا نقل الصدقة :
وهذا ضعيف أو غلط .

قال أصحابنا : وانما يعطى المسافر بشرط حاجته في سفره ولا
يضر غناه في غير سفره . فيعطى من ليس معه كفايته في طريقه وان كان
له أموال في بلد آخر سواء كانت في البلد الذي يقصده أو غيره اذا
لم يكن في بلد الاعطاء . قال أصحابنا : فان كان سفره طاعة كحج وغزو
وزيارة مندوبة ونحو ذلك دفع اليه بلا خلاف وان كان معصية كقطع
الطريق ونحوه لم يدفع اليه بلا خلاف : وان كان مباحا كطلب آبق وتحصيل
كسب أو استيطان في بلد أو نحو ذلك فوجهان مشهوران : ذكر
المصنف دليلهما (أحدهما) يدفع اليه ، ولو سافر لتتزه أو تفرج
فطريقان مشهوران (المذهب) أنه كالمباح فيكون على الوجهين (والثاني)
لا يعطى قطعا لأنه نوع من الفضول واذا أنشأ سفر معصية ثم قطعه
في أثناء الطريق وقصد الرجوع الى وطنه أعطى من حينئذ من الزكاة ،
لأنه الآن ليس سفر معصية ، ومن صرح به القاضي أبو الطيب في
المجرد وغيره من أصحابنا . وحكى ابن كج فيه وجهين (الصحيح)
هذا (والثاني) لا يعطى قال : وهو غلط .

قال أصحابنا : ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه
الى مقصده أو موضع ماله ان كان له مال في طريقه هذا ان لم يكن معه
مال لا يكفيه أعطى ما يتم به كفايته . قال ابن الصباغ والأصحاب :
ويهيأ له ما يركبه ان كان سفره مما تقصر فيه الصلاة أو كان ضعيفا لا يقدر
على المشى ، وان كان قويا وسفره دون ذلك لم يعط المركوب ، ويعطى
ما ينقل عليه زاده الا أن يكون قدرا يعتاد مثله أن يحمله بنفسه ، قال

نسخسى : وصفة تهيئة المركوب أنه ان اتسع المال اشترى به مركوب .
وان ضاق اكترى له . قال أصحابنا : ويعطى ابن السبيل سواء كان قادرا
على الكسب أم لا . وسنعيد المسألة في آخر الباب ان شاء الله تعالى : قال
الرافعى : وهل يعطى جميع مؤنة سفره ؟ أم زاد بسبب السفر ؟ فيه
وجهان (الصحيح) الجميع وهو ظاهر كلام الجمهور ، قال أصحابنا :
ويعطى كفايته في ذهابه ورجوعه ان كان يريد الرجوع ، وليس له في
مقصدته مال . هذا هو المذهب . وبه قطع الأصحاب ونحن عليه الشافعى .

وحكى الرافعى وجهها أنه لا يعطى للرجوع في ابتداء سفره ،
وانما يعطى عند رجوعه ، ووجهها عن الشيخ أبى زيد أنه ان كان عزمه أن
يصل الرجوع بالذهاب أعطى للرجوع : وان كان عزمه اقامة مدة
لم يعط للرجوع . والمذهب الأول . قال أصحابنا : وأما نفقته في
اقامته في المقصد — فان كانت اقامته دون أربعة أيام غير يومى الدخول
والخروج — أعطى لها ، لأنه في حكم المسافر ، وله القصر والفطر
وسائر الرخص ، وان كانت أربعة أيام فأكثر غير يومى الدخول والخروج
لم يعط لها لأنه خرج عن كونه مسافرا ابن سبيل ، وانقطعت رخص
السفر ، بخلاف الغازى فانه يعطى مدة الاقامة في الشعر وان طاللت ،
والفرق أن الغازى يحتاج اليه لتوقع الفتح ، ولأنه لا يزول بالاقامة اسم
الغازى بل يتأكد ، بخلاف المسافر ، وفيه وجه عن صاحب التقريب أن
ابن السبيل يعطى وان طال مقامه اذا كان مقبلا لحاجة يتوقع تنجزها
والمذهب الأول .

قال أصحابنا : واذا رجع ابن السبيل وقد فضل معه شيء استرجع
منه سواء قتر على نفسه أم لا ، وقيل ان قتر على نفسه بحيث لو لم
يقتر لم يفضل لم يرجع بالفاضل ، والمذهب الأول ، وسبق في فصل
الغازى بيان هذا وبيان الفرق بينه وبين الغازى حيث لا يسترجع منه
اذا قتر ، لأن ما يأخذه الغازى يأخذه عوضا لحاجتنا اليه ، وقيامه
بالغزو وقد فعل ذلك ، وابن السبيل يأخذه لحاجته اليه وقد زالت ،
قال أصحابنا : وكذا يسترد منه المركوب ، هذا هو المذهب ، وحكى
الرافعى وجهها أنه لا يسترد وهو غريب ضعيف جدا .

(فرع) قال أصحابنا : اذا ادعى رجل أنه يريد السفر أو

الغزو صدق وأعطى من الزكاة بلا بينة ولا يمين . وقد سبق بيان هذا في فصل المكاتب . والله تعالى أعلم .

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن ابن السبيل يقع على منشيء السفر والمجتاز ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يعطى المنشيء بل يختص بالمجتاز .

(فرع) لو وجد ابن السبيل من يقرضه كفايته وله في بلده وفادة لم يلزمه أن يقترض منه : بل يجوز صرف الزكاة إليه صرح به ابن كح في كتابه التجريد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب أن يسوى بين الأصناف في السهام ولا يفضل صنفا على صنف ، لأن الله تعالى سوى بينهم ، والمستحب أن يعم كل صنف أن أمكن ، وأقل ما يجزى أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف لأن الله تعالى أضاف إليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة ، فان دفع إلى اثنين ضمن نصيب الثالث ، وفي قدر الضمان قولان (أحدهما) القدر المستحب وهو الثلث (والثاني) أقل جزء من السهم لأن هذا القدر هو الواجب فلا يلزمه ضمان ما زاد) .

(الشرح) فيه مسائل :

(احداها) يجب التسوية بين الأصناف ، فان وجدت الأصناف الثمانية — وجب لكل صنف ثمن — وان وجد منهم خمسة وجب لكل صنف خمس ، ولا يجوز تفضيل صنف على صنف بلا خلاف عندنا سواء اتفقت حاجاتهم وعددهم أم لا ، ولا يستثنى هذا إلا العامل فان حقه مقدر بأجرة عمله ، فان زاد سهمه أو نقص فقد سبق بيانه وإلا المؤلفة ففي قول يسقط نصيبهم كما سبق .

(الثانية) التسوية بين آحاد الصنف ليست واجبة ، سواء استوعبهم أو اقتصر على ثلاثة منهم أو أكثر ، وسواء اتفقت حاجاتهم أو اختلفت ، لكن يستحب أن يفرق بينهم على قدر حاجاتهم فان استوت

سوى ، وان تفاضلت فاضل بحسب الحاجة استحبابا ، فرق الأصحاب بين التسوية بين الأصناف حيث وجبت وآحاد الصنف حيث استحبت ، بأن الأصناف محصورون . فيمكن التسوية باز مثقة بخلاف آحاد الصنف : قال البغوى وليس هذا كما لو أوصى لفقراء بلد محصورين فإنه يجب تعميمهم والتسوية بينهم : وهنا في الزكاة لو كانوا محصورين وجب تعميمهم ولا تجب التسوية بينهم : لان الحق في الوحية لهم على التعيين حتى لو لم يكن هناك فقير تبطل الوحية ، وهنا لم يثبت الحق لهم على التعيين ، وانما تعينوا لفقد غيرهم : ولهذا لو لم يكن في البلد مستحقون لا تسقط بل يجب نقلها الى بلد آخر . وهذا الذى ذكرناه من التسوية بين آحاد الصنف ، وأنها ليست واجبة ، هكذا أطلقه الجمهور . وقال المتولى : هذا اذا قسم المالك ، فأما اذا قسم الامام فلا يجوز له التفضيل عند تساوى الحاجات . لأن عليه تعميم جميع آحاد الصنف كما سنوضحه ان شاء الله تعالى فلزمه التسوية ، والمالك لا يلزمه التعميم فلا يلزمه التسوية .

(الثالثة) أطلق المصنف وكثيرون أنه يستحب تعميم كل صنف ان أمكن . وقال ابن الصباغ وكثيرون : ان قسم الامام لزمه استيعاب آحاد الصنف ، لأنه يمكنه ، وليس المراد أنه يستوعب بزكاة كل شخص جميع الآحاد ، ولكن يستوعبهم من الزكوات الحاصلة في يده . وله أن يخص بعضهم بنوع من المال وآخرين بنوع . وله صرف زكاة شخص واحد الى صنف واحد ، وإلى شخص واحد ، وان قسم المالك ولم يمكنه الاستيعاب فليس هو بواجب ولا مندوب . وان أمكنه ، قال المصنف وكثيرون : هو مستحب ، وقال المتولى يجب ان كانوا محصورين ، وقال البغوى : يجب ان لم نجوز نقل الزكاة ، وان جوزناه استحبت .

وقال الرافعى : ان قسم الامام لزمه الاستيعاب وان قسم المسالك ففيه كلاما المتولى والبغوى ، وجزم الرافعى في المحرر بوجوب الاستيعاب ان قسم الامام ، وكذا ان قسم المسالك وكانوا محصورين ، وهذا هو المذهب ، وينزل اطلاق الباقيين عليه ، والله تعالى أعلم .

وحيث لا يجب الاستيعاب . قال أصحابنا : يجوز الدفع الى المستحقين المقيمين بالبلد والغرباء الموجودين حال التفرقة ، ولكن المستوطنون أفصل لأنهم جيرانه . قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : وحيث لا يجب الاستيعاب يشترط أن لا ينقص عن ثلاثة من كل صنف ، لما ذكره المصنف ، الا العامل فيجوز أن يكون واحدا بلا خلاف ، وعجب كون المصنف لم يستثنه هنا مع أنه استثناه في التنبيه ، ولا خلاف في اشتراط ثلاثة من كل صنف من الباقيين الا ابن السبيل ففيه طريقتان (المذهب) وبه قطع الجمهور يشترط ثلاثة (والثانى) فيه وجهان (أحدهما) ثلاثة (والثانى) يجوز واحد . لأن الله تعالى لم يذكره بالجمع بخلاف باقى الأصناف ، وهذا الوجه حكاه القاضى أبو الطيب عن شيخه أبى الحسن الماسرجسى وحكاه آخرون بعده . قال القاضى أبو الطيب : لم يقل أحد من أصحاب الشافعى رضى الله عنه هذا غير الماسرجسى ، قال : قال أبو اسحاق : وابن السبيل ، وان كان موحدا فهو اسم جنس كباقى الأصناف . قال الرافعى : قال بعضهم : ولا يبعد طرد الوجه في الغزاة لقول الله سبحانه وتعالى « وفي سبيل الله » بغير جمع ، والله تعالى أعلم .

قال أصحابنا : ولو صرف جميع نصيب الصنف الى اثنين مع وجود ثالث غرم لثالث بلا خلاف ، وفي قدر الغرم قولان مشهوران ذكرهما المصنف (أحدهما) أقل جزء لأنه القدر الذى كان يجب عليه (والثانى) الثلث وصححه القاضى أبو الطيب في المجرى ، قال : لأن المفاضلة باجتهاد ما لم يظهر خيانتة ، فإذا ظهرت خيانتة سقط اجتهاده فلزمه الثلث ، ولو صرف جميع نصيب الصنف الى واحد ، فعلى الأول يلزمه أقل ما يجوز صرفه اليهما ، وعلى الثانى الثلثان ، ثم ان الجمهور أطلقوا القولين . وقال صاحب العدة : اذا قلنا يضمن الثلث ففيه وجهان (أحدهما) المراد اذا استتوا في الحاجة ، فلو كانت حاجة الثالث حين استحقوا التفرقة مثل حاجة الآخرين جميعا ضمن له نصف السهم ليكون معه مثلهما ، لأنه يستحب التفرقة على قدر حوائجهم (والثانى) أنه لا فرق ، وهذا الثانى هو الصحيح .

ومراداه اذا كان الثلاثة متعينين ولو لم يوجد الا دون ثلاثة من

صنف أعطى لمن وجده ، وهل يصرف باقى السهم اليه اذا كان مستحقا ؟
 ام ينقل الى بلد اخر ؟ قال المتولى : هو كما [لو] لم يوجد بعض
 الاصناف فى بلد ، وسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى هذا اخر كلامه ،
 والصحيح انه يصرف اليه ، ومن صححه الشيخ نصر المقدسى ونقله
 هو وصاحب العدة وغيرهما عن نص الشافعى رضى الله عنه ودليلهما
 ظاهر • قال أصحابنا • وهذان القولان فى أصل المسألة كالخلاف فى
 أحقية التطوع اذا أكلها كلها ، كم يضمن ؟ وفى الوكيل اذا باع بنين
 فاحش كم يضمن ؟ وسيأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى ، والله اعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اجتمع فى شخص واحد سببان ففیه ثلاثة طرق ، من أصحابنا
 من قال : لا يعطى بالسببين ، بل يقال اختر أيهما شئت فنعطيك به
 (ومنهم) من قال : ان كانا سببين متجانسين مثل أن يستحق بكل واحد
 منهما حاجته الينا — كالفقير الغارم — لمصلحة نفسه ، أو يستحق بكل
 واحد منهما حاجتنا اليه — كالفازى الغارم لاصلاح ذات البين — لم
 يعط الا بسبب واحد ، وان كانا سببين مختلفين وهو (١) أن يكون بأحدهما
 يستحق حاجتنا اليه ، وبالأخر يستحق حاجته الينا أعطى بالسببين
 كما قلنا فى اليراث اذا اجتمع فى شخص واحد جهتا فرض لم يعط
 بهما وإن اجتمع فيه جهة فرض وجهة تعصيب أعطى بهما (ومنهم) من
 قال : فيه قولان (أحدهما) يعطى بالسببين ، لأن الله تعالى جعل
 للفقير سهما ، وللغارم سهما ، وهذا فقير وغارم (والثانى) يعطى
 بسبب واحد ، لانه شخص واحد فلا يأخذ سهمين كما لو تفرد بمعنى
 واحد) •

(الشرح) هذه الطرق الثلاثة مشهورة (وأصحابها) طريقة القولين
 صححها أصحابنا ، ونقلها صاحب الشامل عن أكثر الأصحاب وأصح
 القولين أنه لا يعطى الا بسبب واحد يختار أيهما شاء ، ممن صححه
 القاضى أبو الطيب فى المجرد ، وصاحب العدة ، والشيخ نصر المقدسى
 فى تهذيبه ، والرافعى وآخرون ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات

(١) فى بعض النسخ مثل ان يكون بدل (وهو ان يكون) (ط) •

منهم سليم الرازى فى الكفاية ونصر المقدسى فى الكافى ؛ وهو المنصوص فى المختصر ؛ والقول الآخر وهو مذهب أبى حنيفة . وحكى الدارمى طريقا رابعا أنه يعطى بهما الا بالفقر والمسكنة لاستحابة وجودهما فى حالة واحدة ؛ وهذا الطريق لا حقيقة له . لأن الأصحاب تكلموا فى الممكن ؛ والله تعالى أعلم .

قال الرافعى : اذا جوزنا إعطاءه بسببين جاز بأسباب أيضا ؛ قال : وقال الحناطى : ويحتمل أن لا يعطى الا بسببين . قال الخراسانيون : فان قلنا لا يعطى بسببين بأن كان عاملا فقيرا فوجهان مبنيان على الوجهين فيما يأخذه العامل هل هو أجره أم زكاة ؟ ان قلنا أجره أعطى بهما والا فلا . قال الشيخ نصر المقدسى اذا قلنا : لا يعطى الا بسبب واحد فأخذ بالفقر . كان لغريمه أن يطالبه بدينه ؛ ويأخذ ما حصل له ، وكذا ان أخذ بكونه غارما ؛ فاذا أخذه وبقي فقيرا وجب إعطاؤه من سهم الفقراء ؛ لأنه الآن محتاج ؛ والله تعالى أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : اذا فقد بعض الأصناف فلم يوجدوا فى البلد ولا غيره قسمت الزكاة بكمالها على الموجودين من باقى الأصناف بلا خلاف ؛ وعجيب كون المصنف ترك هذه المسألة مع ذكره لها فى التنبيه . قال أصحابنا : والفرق بين هذا وبين ما لو أوصى لرجلين مرد أحدهما الوصية فان المردود يكون للورثة لا للموصى له الآخر ، لأن المال للورثة لولا الوصية ؛ والوصية تبرع ؛ فاذا لم تتم أخذ الورثة المال (وأما) الزكاة فدين لزمه فلا يسقط بفقد المستحق ولهذا لو لم يجد أحدا من الأصناف لم يسقط ؛ بل يصبر حتى يجدهم أو بعضهم بخلاف ما لو ردت الوصايا كلها ، فانها ترجع الى الورثة ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان الذى يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل ، لأنه لا عمل له فيقسم الصدقة على سبعة [أصناف] لكل صنف سهم على ما بيناه ، فان كان فى الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم ، فالمستحب أن يخص الأقارب ، لما روت أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط

رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي القرابة صدقة وصلة » •

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه البيهقي في ألسن الكبير
باسناد صحيح ولفظه « أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح »
وروى الترمذي والنسائي بإسنادهما عن سلمان بن عامر عن النبي صلى
الله عليه وسلم « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذي الرحم
اننتان ، صدقة وصلة » •

وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« الرحم شجنة من الله تعالى من وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعها
الله » • رواه البخاري ومسلم — والشجنة بكسر الشين وضمتها وفتحها —
ثلاث لغات ، ومعناه أن قرابة الإنسان لقريبه سبب واصل بينهما •

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه »
رواه البخاري ومسلم ، وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة جمعت معظمها
في رياض الصالحين •

(أما أحكام الفصل) فقلوه : ان كان الذي يفرق الزكاة رب
المال سقط سهم العامل ، هو كما قال ، وهو ظاهر ، وسبق مثله (وأما)
قلوه : ان كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم استحباب أن
يخص الأقرب ، فمتفق عليه أيضا لما ذكرنا من الأحاديث •

قال أصحابنا : يستحب في صدقة التطوع وفي الزكاة ، والكفارة
صرفها الى الأقارب اذا كانوا بصفة الاستحقاق ، وهم أفضل من
الأجانب ، قال أصحابنا : والأفضل أن يبدأ بذى الرحم المحرم
كالأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات ، ويقدم
الأقرب فالأقرب ، وألحق بعض أصحابنا الزوج والزوجة بهؤلاء .
لحديث زينب امرأة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « زوجك وولدك أحق من تصدقت عليه » رواه مسلم ثم بذى

ارحم غير المحرم كأولاد العم وأولاد الخال ، ثم المحرم بالرضاع ،
ثم بالمصاهرة ثم المولى من أعلى وأسفل ثم الجار ، فان كان القريب
بعيد الدار في البلد قدم على الجار الأجنبي : وان كان الأقارب خارجين
عن البلد : فان منعنا نقل الزكاة قدم الأجنبي والا فالقريب ، وكذا
القول في أهل البادية . فحيث كان اقريب والجار الأجنبي بحيث يجوز
الصرف اليهما قدم القريب . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب صرف الزكاة الى الأصناف في البلد الذى فيه المال ،
لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال :
صلى الله عليه وسلم « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد
على فقرائهم » فان نقل الى الأصناف في بلد آخر ففيه قولان
(أحدهما) يجزئه لأنهم من أهل الصدقات فأشبهه أصناف البلد
الذى فيه المال (والثانى) لا يجزئه لأنه حق واجب لأصناف بلد ،
فإذا نقل عنهم الى غيرهم لا يجزئه كالوصية بالمال لأصناف بلد .
ومن أصحابنا من قال : القولان في جواز النقل فنى أحدهما يجوز
والثانى لا يجوز . فأما اذا نقل فانه يجزىء قولاً واحداً والأول
هو الصحيح . فان كان له أربعون شاة عشرون في بلد وعشرون في بلد
آخر . قال الشافعى رضى الله عنه : اذا أخرج الشاة في أحد
البلدين كرهت (١) وأجزاه ، فمن أصحابنا من قال : انما أجاز ذلك على
القول الذى [يقول] يجوز نقل الصدقة ، فأما على القول
الآخر فلا يجوز حتى يخرج في كل بلد نصف شاة . ومنهم من
قال : يجزئه ذلك قولاً واحداً ، لأن في اخراج نصف شاة في كل
بلد ضرراً في التشريك بينه وبين الفقراء ، والصحيح هو الأول لأنه
قال : (كرهت وأجزاه) فدل على أنه أحد القولين ولو كان قولاً
واحداً لم يقل : كرهت . وفي الموضع الذى ينقل اليه طريقان ، من
أصحابنا من قال : القولان فيه اذا نقل الى مسافة تقصر فيها الصلاة ،
فأما اذا نقل الى مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، فانه يجوز قولاً

(١) بفتح الكاف وكسر الراء وضم التاء .

واحداً لأن ذلك في حكم البلد ، بدليل انه لا يجوز فيه الفطر [والفطر]
والمسح . ومنهم من قال : القولان في الجميع وهو الأظهر) •

(الشرح) حديث معاذ رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس
رضي الله عنهما . وينكر على المصنف قوله فيه : روى بصيغة التمریض •
وقوله لا يجوز فيه انقصر والفطر والمسح - يعنى المسح على الخف
ثلاثة أيام - وهذا متفق عليه • وقد نبه عليه المصنف هنا وفي آخر
انحصانه وفي تغريب الزائى ولم يذكره في مظهره . وهما باب المسح على
الخف وباب صلاة المسافرين •

(اما الأحكام) فحاصل المذهب أنه ينبغي أن يفرق الزكاة في
بلد المال . فلو نقلها الى بلد آخر مع وجود المستحقين فللشافعي
رضي الله عنه في المسألة قولان • وللاصحاب فيها ثلاث طرق (أصحابها)
عندهم أن القولين في الاجزاء وعدمه (أصحابها) لا يجزئ (والثاني)
يجزئ • ولا خلاف في تحريم النقل (والطريق الثاني) أنهما في التحريم
وعدمه (أصحابها) يحرم (والثاني) لا يحرم ولا خلاف أنه يجزئ •
وهذان الطريقان في الكتاب (والثالث) حكاه صاحب الشامل أنهما
في الجواز والاجزاء معا (أصحابها) لا يجوز ولا يجزئ (والثاني)
يجوز ويجزئ ، وتعليل الجميع في الكتاب ، والأصح عند الأصحاب
الطريق الأول (والأصح) من القولين أنه لا يجزئ ، وهو محكى عن عمر
ابن عبد العزيز وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي والثوري
ومالك وأحمد ، وبالأجزاء قال أبو حنيفة •

(والصحيح) أنه لا فرق بين النقل الى مسافة القصر ودونها
كما صححه المصنف وكذا صححه الجمهور • فحصل من مجموع الخلاف
أربعة أقوال (أصحابها) لا يجزئ النقل مطلقا ولا تجوز (والثاني)
يجزئ ويجوز (والثالث) يجزئ ولا يجوز (والرابع) يجزئ
ويجوز لدون مسافة القصر ، ولا يجزئ ولا يجوز اليها ، وإذا منعنا
النقل ولم نعتبر مسافة القصر ، فسواء نقل الى قرية بقرب البلد
أم بعيدة ، صرح به صاحب العدة •

واعلم أن صاحب الشامل ذكر المسألة في أول قسم الصدقات في
موضعها ، كما ذكرها المزني والأصحاب ، وذكر في النقل الى دون
مسافة القصر الطريقين وذكر أن الأصح أنها على القولين • ثم ذكر

في أواخر الباب في مسألة أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون أن أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون يجوز الصرف الى من بينه وبينه ما لا تقصر فيه الصلاة . قال وكذلك البلد اذا كان في سواده في موضع لا تقصر فيه الصلاة ؛ كأهل البلد قال : واحتج الشافعي بأن من هو من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فهو من حاضريه . قال فأما اذا كان بلدان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة فلا ينقل من أحدهما الى الآخر : لأن أحدهما لا يضاف الى الآخر ولا ينسب . هذا كلام صاحب الشامل . وذكر مثله الشيخ أبو حامد ؛ وهو مخالف في ظاهره لما قاله صاحب العدة ، والله تعالى أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : في نقل الكفارات والنذور عن البلد الذي وجبت فيه ونقل وصية أوصى للفقراء وغيرهم ، ولم يذكر لدا طريقان (أحدهما) وبه قطع جماعة من العراقيين لها حكم الزكاة فيجوز فيها الخلاف كالزكاة (وأصحهما) عند الخراسانيين وتابعهم الرافعي عليه القطع بالجواز ، لأن الأطماع لا تمتد اليها الى امتدادها الى الزكوات . وهذا هو الصحيح .

(فرع) حيث جاز النقل أو وجب فهوئته على رب المال . قال الرافعي : ويمكن تخريجه على الخلاف السابق في أجرة الكيال ؛ وهذا الذي قاله محتمل فيما اذا وجب النقل ، أما اذا لم يجب ونقله رب المال فيجب الجزم بأنها على رب المال .

(فرع) قال الرافعي : الخلاف في جواز النقل وعدمه ظاهر فيما اذا فرق رب المال زكاته ، أما اذا فرق الامام فربما اقتضى كلام الأصحاب طرد الخلاف فيه وربما دل على جواز النقل له والتفرقة كيف شاء . قال : وهذا أشبه . هذا كلامه . وقد ذكر المصنف في أوائل هذا الباب في أواخر الفصل الأول قبل وسم الماشية أن الساعي ينقل الصدقة الى الامام اذا لم يأذن له في تفرقتها ، وهذا نقل وقدمنا هناك أن الراجح القطع بجواز النقل للامام والساعي ، وهو ظاهر الأحاديث ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : لو كان المالك ببلد والمال ببلد آخر فالاعتبار ببلد المال لأنه سبب الوجوب ويمتد إليه نظر المستحقين فيصرف العشر الى الأصناف بالأرض التي حصل منها العشر وزكاة النقدين والمواشي والتجارة الى أصناف البلد الذي تم فيه حولها •

(فرع) لو كان ماله عند تمام الحول ببادية وجب صرفه الى الأصناف في أقرب البلاد الى المال ، فان كان تاجرا مسافرا صرفها حيث حال الحول •

(فرع) اذا كان له مال في مواضع متفرقة — وحال الحول وهي متفرقة — صرف زكاة كل طائفة من ماله ببلدها ، ولا يجوز أن يصرف الجميع في بلد واحد اذا منعنا النقل . هذا اذا لم يقع تشقيص ، فان وقع بأن ملك أربعين شاة عشرين ببلد وعشرين ببلد آخر فأدى شاة في أحد البلدين • قال الشافعي رضى الله عنه : كرهت ذلك وأجزأه ، وللاصحاب فيه طريقان حكاهما المصنف بدليلهما (أحدهما) وهو قول أبى حفص بن الوكيل من أصحابنا ان هذا جائز ان جاوزنا نقل الصدقة ، وعليه فرعها الشافعي رضى الله عنه ، وان منعنا نقلها وجب في كل بلد نصف شاة ، ورجح المصنف هذا الطريق بما ليس بمرجح واستدل من كلام الشافعي رضى الله عنه بما لا دلالة فيه •

(والطريق الثانى) هو المذهب وهو ظاهر النص وقطع به أكثر المتقدمين وكثير من المصنفين ، ورجحه جمهور الباقيين أنه يجوز قولاً واحداً ، سواء منعنا نقل الصدقة أم لا ، وعلة الأصحاب بعلمتين (أحدهما) أن له في كل بلد مالا فيخرج في أيهما شاء ، لأنه يصدق عليه أنه أخرج في بلد ماله (والثانية) أن عليه ضرراً في التشقيص • قال الرافعى : وفرعوا عليهما ما لو كان له مائة ببلد ومائة ببلد ، فعلى الأولى له اخراج الشاتين في أحد البلدين ، وعلى الثانية لا يجوز ذلك بل يجب في كل بلد شاة • وهذا هو المذهب في هذه الصورة ، وبه قطع جماعة ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجبت عليه الزكاة وهو من أهل الخيم الذين ينتجعون لطلب الماء والكلأ فإنه ينظر فإن كانوا متفرقين كان موضع الصدقة من عند المال الى حيث تقصر فيه الصلاة • فإذا بلغ حدا تقصر فيه الصلاة لم يكن ذلك موضع الصدقة • وان كان في حلل مجتمعة ففيه وجهان (أحدهما) أنه كالقسم قبله (والثاني) أن كل حلة كالبلد) •

(الشرح) قوله « الخيم » هو بفتح الخاء واسكان الياء ، والواحدة خيمة كتمر وتمر بيضة وبيض ، ويجوز خيم بكسر الخاء وفتح الياء كبدرة وبدر . وقيل : انه على هذه اللغة محذوف الألف من خيام كما في قوله تعالى « جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس » (١) وقرئ قايما ، وقالوا ما ذكرناه (والحلل) بكسر الحاء جمع حلة بكسرهما أيضا ، وهم الحى النازلون • قال أصحابنا : أرباب أموال الزكاة ضربان (أحدهما) المقيمون في بلد أو قرية أو موضع من البادية ، لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا فعليهم صرف زكاتهم الى من في موضعهم من الأصناف سواء المقيمون عندهم المستوطنون والغرباء المجتازون •

(الضرب الثاني) أهل الخيام المتنقلون وهم صنفان (أحدهما) قوم مقيمون في موضع من البادية لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا الا لحاجة ، فلهم حكم الضرب الأول فيصرفون زكاتهم الى من في موضعهم ، فان نقلوا عنه كانوا كمن نقل من بلد الى بلد • (الصنف الثاني) أهل خيام ينتقلون للجهة ، وهم الذين اذا أخصب موضع رحلوا اليه واذا أجذب موضع رحلوا منه ، فينظر فيهم فان كانت حللهم متفرقة صرفوا الزكاة الى جيران المال ، وهم من كان من المال على مسافة لا يقصر فيها الصلاة ، قال أصحابنا : فيجوز الدفع الى هؤلاء قولاً واحداً ، ولا يجيء فيهم الخلاف السابق في النقل من بلد الى بلد لا تقصر اليه الصلاة ، لأنه لا يعد نقلاً ، فان نقلت عنهم الى مسافة تقصر

(١) المائدة : ٩٧ •

ففيها الصلاة من موضع المال كان فيه اصناف لي انقل من بد اسي
 بلد تقتصر اليه الصلاة ، واتفق أصحابنا على جميع هذا المذكور قال
 أصحابنا : فان كان مع أهل الخيام قوم من الأصناف ينتقلون بانتقالهم
 وينزلون بنزلهم فالصرف اليهم أفضل من الصرف الى جيرانهم الذين
 لا يظعنون بظعنهم لأنهم أشد جوارا ، فان صرف الى الآخرين جاز :
 هذا كله فيمن خيامهم متفرقة فان كانت مجتمعة وكل حلة متميزة عن
 الأخرى تنفرد عنها في الماء والمرعى فوجهان مشهوران (أحدهما)
 أنهم كالمفرقين (وأصحهما) أن كل حالة كقرية فعلى هذا النقل منها
 كالنقل من القرية . وأما أهل الخيام الذين لا قرار لهم : بل يطوفون
 البلاد أبدا فيصرفونها الى من معهم : فان لم يكن معهم فالى أقرب
 البلاد اليهم عند تمام الحول ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجبت الزكاة وليس في البلد الذي فيه المال احد من
 الأصناف نقلها الى أقرب البلاد اليه لأنهم أقرب الى المال . فان
 وجد فيه بعض الأصناف ففيه طريقان^(١)) (أحدهما) يغلب حكم المكان
 فيدفع الى من في بلد المال من الأصناف (والثاني) يغلب حكم
 الأصناف فيدفع الى من في بلد المال [من الأصناف] بسهمهم ، وينقل
 الباقي الى بقية الأصناف في غير بلد المال وهو الصحيح ، لأن استحقاق
 الأصناف أقوى لأنه ثبت بنص الكتاب ، واعتبار البلد ثبت بخبر الواحد ،
 فقدم من ثبت حقه بنص الكتاب ، فان قسم الصدقة على الأصناف
 فنقص نصيب بعضهم عن كفايتهم ونصيب الباقيين على قدر كفايتهم
 دفع الى كل واحد منهم ما قسم له ، ولا يدفع الى من ينقص سهمه عن
 كفايته من نصيب الباقيين شيء ، لأن كل صنف منهم ملك سهمه ، فلا
 ينقص حقه لحاجة غيره ، وان كان نصيب بعضهم ينقص عن كفايته ونصيب
 البعض يفضل عن كفايته — فان قلنا : المقلب اعتبار البلد الذي فيه المال
 صرف ما فضل الى بقية الأصناف في البلد ، وان قلنا : المقلب اعتبار
 الأصناف صرف الفاضل الى ذلك الصنف الذي فضل عنهم بأقرب البلاد) .

(١) في نسخة المذهب المطبوعة (قولان) وهو خطأ وما بين المعنوين
 ليس في شوق (ط) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا عدم في بلد جميع الأصناف وجب نقل الزكاة الى أقرب البلاد الى موضع المال . فان نقل الى الأبعد كان على خلاف في نقل الزكاة وان عدم بعضهم - فان جوزنا نقل الزكاة - نقل نصيب المعدوم الى ذلك الصنف بأقرب البلاد ؛ وان لم نجوزه فوجهان مشهوران . وحكماهما المصنف طريقين ؛ والمعروف في كتب الأصحاب وجهان - ولعله أراد أنهما بالتفريع عليهما يصيران طريقين (أحدهما) عند المصنف وجماعة يغلب حكم الأصناف ؛ فينقل لما ذكره المصنف (وأحدهما) عند آخرين ؛ منهم الرافعي يغلب حكم البلد ؛ فيرد على باقى الأصناف في البلد ؛ لأن عدم الشيء في موضعه كعدمه مطلقا ؛ كما أن من عدم الماء تيمم مع أنه موجود في موضع آخر .

(فان قلنا) : ينقل ؛ نقل الى أقرب البلاد ، وصرف الى ذلك الصنف ؛ فان نقل الى أبعد أو لم ينقل وفرقه على الباقيين ضمن (وان قلنا) : لا ينقل فنقل ضمن ؛ ولو وجد كل الأصناف ونقص سهم بعضهم عن الكفاية . وزاد سهم بعضهم على الكفاية ؛ فهل يصرف ما زاد الى هذا الصنف الناقص سهمه ؟ أم ينقل الى الصنف الذين زاد سهمهم عنهم بأقرب البلاد ؟ فيه هذا الخلاف (فان قلنا) يصرف الى الناقصين فكانوا أصنافا قسم بينهم بالسوية ؛ ولو زاد نصيب جميع الأصناف على الكفاية ، أو نصيب بعضهم ولم ينقص نصيب الآخرين ؛ نقل ما زاد الى ذلك الصنف بأقرب البلاد بلا خلاف ؛ والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجبت عليه زكاة الفطر وهو في بلد وماله فيه وجب اخراجها الى الأصناف في البلد ، لأن مصرفها مصرف سائر الزكوات ، وان كان ماله في بلد وهو في بلد آخر نفية وجهان (أحدهما) أن الاعتبار بالبلد الذي فيه المال (والثاني) أن الاعتبار بالبلد الذي هو فيه ، لأن الزكاة تتعلق بعينه ، فاعتبر الموضع الذي هو فيه كالمال في سائر الزكوات) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا كان في وقت وجوب زكاة الفطر في

بند وماله فيه . وجب صرفها فيه . فان نقلها عنه كان كنقل باقى الزكوات
ففيه الخلاف والتفصيل السابق . وان كان فى بلد وماله فى بلد آخر
فأيهما يعتبر ؟ فيه وجهان (أحدهما) بلد المال كزكاة المال (وأحدهما)
بلد رب المال . ممن صححه المصنف فى التنبية والجرجانى فى التحرير
والغزالى والبغوى والرافعى وآخرون : فعلى هذا لو كان له من تلزمه
نفقته وفطرته وهو فى بلد آخر : قال صاحب البيان : الذى يقتضيه
المذهب أنه يبنى على الوجهين فى أنها تجب على المؤدى ابتداء ؟
أم على المؤدى عنه . والله أعلم . ولو كان بعض ماله معه فى بلد وبعضه
فى بلد آخر وجبت زكاة الفطر فى البلد الذى هو فيه بلا خلاف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا وجبت الزكاة لقوم معينين فى بلد فلم يدفع اليهم حتى
مات بعضهم انتقل حقه الى ورثته لأنه تعين حقه فى حال الحياة ،
فانتقل بالموت الى ورثته) .

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله تعالى : للشافعى رضى الله عنه
فى هذه المسألة نصان ، قال فى موضع : انما يستحق أهل السهمان يوم
القسم الا العامل فانه يستحق بالعمل ، وقال فى موضع آخر يستحقون
يوم الوجوب ، وقال فى موضع : لو مات واحد منهم بعد وجوب الزكاة
كان حقه لورثته ، سواء كان غنيا أو فقيرا وهذا النص بمعنى الذى
قبله . قال أصحابنا : ليست المسألة على قولين ، بل على حالين ، فالوضع
الذى قال فيه : يعتبر الوجوب ، فاذا مات أحدهم انتقل حقه الى
ورثته أراد به اذا كانت قد وجبت لقوم معينين فى بلد بأن لم يكن فيه من
صنف الا ثلاثة ، فيتعين نصيب ذلك الصنف لهم ، ولا يتغير بحدوث
شئ ، فلو مات أهدمهم وجب نصيبه لوارثه وان غاب أو استغنى فحقه
باق بحاله ، وان قدم غريب لم يشاركهم .

والموضع الذى اعتبر فيه وقت القسمة أراد به اذا لم يكونوا
معينين ، بأن كان فى البلد من كل صنف أكثر من ثلاثة ، فان الزكاة لا
تتعين لهم ، وان مات بعضهم بعد الوجوب وقبل القسمة أو استغنى
فلا حق له ، وان قدم غريب شاركهم ، فلو كان غنيا وقت الوجوب ،

فقيرا وقت القسمة أعطى منها • هذا التفصيل الذى ذكرته هو طريقة أصحابنا العراقيين • وقال الخراسانيون : الموضع الذى اعتبر فيه حال الوجوب أراد اذا لم يكن فى البلد الا ثلاثة أو أقل : ومنعنا نقل الزكاة والموضع الذى اعتبر فيه يوم القسمة اذا كانوا أكثر من ثلاثة : وجوزنا نقل الزكاة : والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفع زكاة الى هاشمى لقوله صلى الله عليه وسلم : « نحن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة » ولا يجوز دفعها الى مطلبى لقوله صلى الله عليه وسلم « ان بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه » ولأنه حكم واحد يتعلق بذوى القربى فاستوى فيه الهاشمى والمطلبى كاستحقاق الخمس • وقال أبو سعيد الاصطخرى : ان منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع اليهم ، لأنهم انما حرروا الزكاة لحقهم فى خمس الخمس ، فاذا منعوا الخمس وجب ان يدفع اليهم ، والمذهب الأول ، لأن الزكاة حرمت عليهم لشرفهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى لا يزول بمنع الخمس ، وفى مواليتهم وجهان (أحدهما) يدفع اليهم (والثانى) لا يدفع اليهم وقد بينا وجه المذهبين فى سهم العامل) •

(الشرح) الحديث الأول رواه البخارى ومسلم بمعناه ، ولفظ روايتهما عن أبى هريرة رضى الله عنه أن الحسن بن على رضى الله عنهما « أخذ ثمرة من تمر الصدقة فجعلها فى فيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كخ كخ ، ليطرحها ثم قال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة » وفى رواية لمسلم « أنا لا تحل لنا الصدقة » وفى رواية البخارى « أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة » وعن المطلب بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان هذه الصدقات إنما هى أوساخ الناس ، وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم ، وسبق بيانه بطوله فى أول هذا الباب فى بحث الامام السعفة •

(وأما) الحديث الآخر « ان بنى هاشم وبنى المطلب شيء »

واحد وثبك بين أصابعه » فرواه البخارى فى صحيحه من رواية جبير ابن مطعم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « شئ واحد » روى — بشين معجمة مفتوحة وهمز آخره — وروى سى — بشين مهملة مكسورة وياء مشددة بلا همز — والسىء بالمهملة المثل • وأما الحديث الذى رواه أبو داود فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « بعث بى أبى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ابل أعطاه اياها من الصدقة ببذلها » (١) فجوابه من وجهين أجاب بهما البيهقى • (أحدهما) أن يكون قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم ، ثم صار منسوخا بما ذكرناه (والوجه الثانى) أن يكون قد اقتترض من العباس للفقراء ابلا ثم أوفاه اياها من الصدقة ، وقد جاء فى رواية أخرى ما يدل على هذا ، وبهذا الثانى أجاب الخطابى ، والله تعالى أعلم •

أما قوله : وقد بينا وجه المذهبين فى سهم العامل فمراده أنه بينه فى أول الباب فى فصل بعث السعاة ، ولم يذكره فى سهم العامل ، وعبارته موهمة ، ولو قال فى أول الباب لكان أجود •

(أما الأحكام) فالزكاة حرام على بنى هاشم وبنى المطلب بلا خلاف ، الا ما سبق فيما اذا كان أحدهم عاملا ، والصحيح تحريمه ، وفى موالىهم وجهان (أصحهما) التحريم ، ودليل الجميع فى الكتاب ، ولو منعت بنو هاشم وبنو المطلب حقهم من خمس الخمس هل تحل الزكاة ؟ فيه الوجهان المذكوران فى الكتاب (أصحهما) عند المصنف والأصحاب لا تحل (والثانى) تحل ، وبه قال الاصطخرى ، قال الرافعى : وكان محمد بن يحيى صاحب الغزالى يفتى بهذا ، ولكن المذهب الأول وموضع الخلاف اذا انقطع حقهم من خمس الخمس لخلو بيت المال من الفى والغنيمة أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بهما والله تعالى أعلم • هذا مذهبنا ، وجوز أبو حنيفة صرف الزكاة الى بنى المطلب ، ووافق على تحريمها على بنى هاشم ، ودليلنا ما ذكره المصنف ، والله تعالى أعلم •

(١) هذا المتن ضمه الشارح من متنين بإسنادين أولهما رواه أبو داود أولهما عن محمد بن عبد الله المحاربى وفيه « بعثنى أبى الى النبى صلى الله عليه وسلم فى ابل أعطاه اياه من الصدقة » ، ورواه عن محمد بن العلاء وعثمان بن أبى شيبه قالا عن محمد بن أبى عبيدة عن أبيه وفيه نحوه زاد « أبى ببذلها له » (ط) :

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفعها الى كافر لقوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ») •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ رضي الله عنه : « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » وسبق بيانه في فصل نقل الزكاة وغيره . ولا يجوز دفع شيء من الزكوات الى كافر ، سواء زكاة الفطر وزكاة المال وهذا لا خلاف فيه عندنا . قال ابن المنذر : أجمعت الأمة أنه لا يجزىء دفع زكاة المال الى الذمي ، واختلفوا في زكاة الفطر ، فجوزها أبو حنيفة ، وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرجبيل ومرة الهمداني^(١) أنهم كانوا يعطون منها الرهبان ، وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور : لا يعطون ، ونقل صاحب البيان عن ابن سيرين والزهرى جواز صرف الزكاة الى الكفار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفعها الى غنى من سهم الفقراء لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا حظ فيها لغنى ولا قوى مكتسب » ولا يجوز دفعها الى من يقدر على كفايته بالكسب للخبر ، ولأن غناه بالكسب كغناه بالمال) •

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وسبق بيانه في فصل سهم الفقراء • قال أصحابنا : لا يجوز صرف الزكاة الى غنى من سهم الفقراء والمساكين ولا الى قادر على كسب يليق به يحصل له منه كفايته وكفاية عياله ، وسبق بيان هذا في فصل سهم الفقراء • وإما الصرف اليه من غير سهم الفقراء والمساكين مع الغنى فيجوز الى العامل والغازي والغارم لذات البين والمؤلف ،

(١) في ش و ق بالذال المعجمة وهو خطأ فهو مرة بن شراحيل الهمداني بسكون الميم أبو اسماعيل الكوفي هو الذى يقال له : مرة الطيب ثقة عابد من الطبقة الثانية مات سنة ست وسبعين (ط) •

ولا يجوز اعطاء المكاتب مع الغنى ولا ابن السبيل ان كان غنيا هـ .
 ولا يضر غناه في موضع آخر كما سبق ، ولا يعطى الغارم لمصلحة
 نفسه مع الغنى على أصح القولين كما سبق . وأما القدرة على الكسب
 فتمنع اعطاء الفقير والمسكين كما سبق ، وأما باقى الأصناف فيعطون
 مع القدرة على الكسب بلا خلاف لأنهم مضطرون في الحال الي ما يأخذون
 بخلاف الفقراء والمساكين ، وفي الغارم لمصلحة نفسه والمكاتب وجه
 شاذ ضعيف أنهما لا يعطيان اذا قدرا على الكسب ، وقد سبق بيانه في
 فصليهما ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفعها الى من تلزمه نفقته من الأقارب والزوجات من
 سهم الفقراء ، لأن ذلك انما جعل للحاجة ، ولا حاجة بهم مع وجوب
 النفقة) .

(الشرح) هذا الذى ذكره متفق عليه عندنا . وقد اختصر المصنف
 هذه المسألة ، وهى مبسطة في كتب الأصحاب أكمل بسط ، وأنا أنقل
 فيها عيون ما ذكروه ان شاء الله تعالى . قال أصحابنا : لا يجوز للإنسان
 أن يدفع الى ولده ولا والده الذى يلزمه نفقته من سهم الفقراء والمساكين
 لعلتين (احدهما) أنه غنى بنفقته (والثانية) أنه بالدفع اليه يجلب
 الى نفسه نفعاً ، وهو منع وجوب النفقة عليه . قال أصحابنا : ويجوز
 أن يدفع الى ولده ووالده من سهم العاملين والمكاتبين والغارمين والغزاة
 اذا كانا بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يدفع اليه من سهم المؤلفة ان
 كان ممن يلزمه نفقته لأن نفعه يعود اليه ، وهو اسقاط النفقة ، فان كان
 ممن لا يلزمه نفقته جاز دفعه اليه .

وأما سهم ابن السبيل فالذهب أنه اذا كان من أبناء السبيل
 أعطاه من النفقة ما يزيد على نفقة الحضر ويعطيه الركوب والحمولة ،
 لأن هذا لا يلزم المنفق ولا يعطيه قدر نفقة الحضر لأنها لازمة ،
 وبهذا قطع كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم (والثانى) وبه قطع
 المحاملى لا يعطيه شيئاً من النفقة ، بل يعطيه الحمولة لأن نفقته واجبة

عليه في الحضر والسفر واثمولة ليست بواجبة في السفر • قال أصحاب المتقدمين : أنه أن يعطى ونده ووالده من سهم العامل إذا كان عاملا كما قدمناه • قال القاضي أبو الفتوح من أصحابنا : هذا لا يصح لأنه لا يتصور أن يعطى العامل شيئا من زكاته • قال صاحب الشامل : أراد الأصحاب إذا كان الدافع هو الامام فله أن يعطى ولد رب المال ووالده من سهم العامل إذا كان عاملا من زكاة والده وولده ؛ هذا كله إذا كان انذى يعطيه هو الذى يلزمه نفقته • فلو أعطاه غيره فقد أطلق الخراسانيون فيه وجهين (أصحابهما) لا يعطى لأنه مستغن بالنفقة ابوابه له على قريبه •

وأما إذا كان الولد أو الوالد فقيرا أو مسكينا وقتلنا في بعض الأحوال : لا تجب نفقته فيجوز لوالده وولده دفع الزكاة اليه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأنه حينئذ كالأجنبي ، وأما الزوجة فإن أعطاهما غير الزوج من سهم الفقراء والمساكين ففيها الوجهان كالولد والوالد ، والأصح لا يجوز ، وأما الزوج فقطع العراقيون بأنه لا يجوز له أن يعطيه شيئا من سهم الفقراء والمساكين ، وقال الخراسانيون : فيه الوجهان كالأجنبي لأنه لا يدفع النفقة عن نفسه ، بل نفقتها عوض لازم سواء كانت غنية أم فقيرة ، كما لو استأجر فقيرا فإن له صرف انزكاة اليه مع الأجرة والصحيح طريقة العراقيين وعليها التفريع ، وقد سبقت هذه المسألة بفروعها مستقصاة في سهم الفقراء ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن دفع الامام الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم بان أنه غنى لم يجزىء ذلك عن الفرض • فإن كان باقيا استرجع ودفع الى فقير ، وإن كان فائيا أخذ البدل وصرفه الى فقير ، فإن لم يكن للمدفع اليه مال لم يجب على رب المال ضمانه لأنه قد سقط عنه الفرض بالدفع الى الامام ولا يجب على الامام لأنه أمين غير مفرط فهو كالمال الذى تلف في يد الوكيل ، وإن كان الذى دفع [اليه] رب المال فإن لم يبين عند الدفع أنه زكاة لم يكن له أن يرجع لأنه قد يدفع عن زكاة واجبة وعن تطوع

فإذا ادعى الزكاة كان منهما فلم يقبل موله ، ويخالف الامام فان الظاهر من حايه انه لا يدفع الا الزكاة فتثبت له الرجوع ، وان كان قد بين انها زكاة رجع فيها ان كانت باقية وفي بدلها ان خاست فانيه فان لم يكن للمدفع [اليه] مال فهل يضمن رب المال الزكاة ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يضمن ، به دفع [اليه] بالاجتهاد فهو كالامام (والثاني) يضمن لانه كان يمكنه ان يسقط الفرض بيقين بان يدفعه الى الامام فادا فرق بنفسه فقد فرط فلزمه الضمان بخلاف الامام ، وان دفع الزكاة الى رجل ظنه مسلما فكان كافرا او الى رجل ظنه حرا فكان عبدا فالذهب ان حكمه حكم ما لو دفع الى رجل ظنه فقيرا فكان غنيا . ومن أصحابنا من قال : يجب الضمان ههنا قولاً واحداً ، لأن حال الكافر والعبد لا يخفى فكان مفرطاً في الدفع اليهما ، وحال الفنى قد يخفى فلم يكن مفرطاً .

(الشرح) قل أصحابنا : اذا دفع رب المال الزكاة الى الامام ودفعها الامام الى من ظاهره الفقر فبان غنيا لم يجز عن الزكاة فيسترجع منه المدفوع ، سواء بين الامام حال الدفع انها زكاة أم لا ، والظاهر من الامام انه لا يدفع تطوعا ولا يدفع الا واجبا من زكاة واجبة او كفارة أو نذر أو غير ذلك . فان تلف فبدله ويصرف الى غيره ، فان تعذر الاسترجاع من القابض لم يجب الضمان على الامام ولا على رب المال لما ذكره المصنف : وان بان المدفوع اليه عبدا أو كافرا أو هاشميا أو مطلبيا فلا ضمان على رب المال . وهل يجب على الامام ؟ فيه ثلاث طرق (أصحها) فيه قولان (أصحهما) لا ضمان عليه (والثاني) يضمن .

(والطريق الثاني) يضمن قطعاً لتفريطه ، فان هؤلاء لا يخفون الا باهمال (والثالث) لا يضمن قطعاً لأنه أمين ولم يتعمد . هذا كله اذا فرق الامام ، فلو فرق رب المال فبان المدفوع اليه غنيا لم يجز عن الفرض ، فان لم يكن بين أنها زكاة لم يرجع وان بين رجع في عينها ، فان تلفت ففى بدلها ، فاذا قبضه صرفه الى فقير آخر ، فان تعذر الاسترجاع فهل يجب الضمان والاخراج ثانيا على المالك ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) وهو الجديد يجب (والقديم) لا يجب ، والقولان جاريان سواء بين وتعذر الاسترجاع أم لم يبين ومنعنا الاسترجاع .

ولو دفعها رب المال لى من ظنه مستحقا فبان عبدا أو كافرا أو هاشميا أو مطلبيا وجب الاسترجاع : فان استرجع أخرجه الى فقير آخر : فان تعذر الاسترجاع فطريقان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (المذهب) أنها لا تجزئه ويلزمه الاخراج ثانيا . ولو دفع انيه سهم الغازى والمؤلف فبان امرأة فهو كمن بان عبدا . ذكره القاضى أبو الفتوح . وحكاه صاحب البيان عنه . قال البغوى وغيره : وحكم الكفارة وزكاة الفطر فيما لو بان المدفوع اليه غير مستحق حكم انزكاة فى جميع ما ذكرناه ، واذا كان المدفوع اليه عبدا تعلق الغرم بذمته لا برقبته . ذكره البغوى والرافعى وغيرهما لانه وجب عليه برضى مستحقه ، والقاعدة أن ما لزمه برضى مستحقه تعلق بذمته لا برقبته ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت عليه الزكاة وتمكن من أدائها فلم يفعل حتى مات وجب قضاء ذلك من تركته لانه حق مال لزمه فى حال الحياة فلم يسقط بالموت كدين الأدمى فان اجتمع (١) الزكاة ودين الأدمى ولم يتسع المال للجميع ففيه ثلاثة أقوال (احدها) يقسم دين الأدمى لأن مبناه على التشديد والتأكيد ، وحق الله تعالى مبنى على التخفيف ، ولهذا لو وجب عليه قتل قصاص وقتل ردة قدم قتل القصاص (والثانى) تقدم الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحج : « فدين الله أحق أن يقضى » (والثالث) يقسم بينهما لأنهما تساويا فى الوجوب فتساويا فى القضاء [وبالله التوفيق] .

(الشرح) هذا الحديث فى صحيح البخارى ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله عنهما فى الصوم « أن رجلا قال : يا رسول الله ان أمتى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » .

وقول المصنف (حق مال) احتراز من الصلاة ، وقوله (لزمه فى حال الحياة) احتراز ممن مات قبل الحول .

(١) فى بعض النسخ (فان اجتمع مع الزكاة دين الأدمى) (ط) .

(أما احكام الفصل) فمن وجبت عليه زكاه وتمحن من ادائها فمات قبل أدائها عصى ووجب اخراجها من تركته عندنا يلا خلاف ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة : تسقط عنه الزكاة بالموت ، وهو مذهب عجيب . فانهم يقولون : الزكاة تجب على التراخي وتسقط بالموت ، وهذا طريق الى سقوطها . ودليلنا ما ذكره المصنف . واذا اجتمع في تركة الميت دين لله تعالى ودين لادمى ، كزكاة وكفارة ونذر وجزاء صيد وغير ذلك ، ففيه ثلاثة اقوال مشهورة ذكرها المصنف بأدلتها (أصحابها) يقدم دين الله تعالى (والثانى) دين الآدمى (والثالث) يستويان فتوزع عليهما بنسبتهما . وحكى بعض الخراسانيين طريقا آخر أن الزكاة المتعلقة بالعين تقدم قطعا ، وانما الأقوال في الكفارات وغيرها مما يسترسل في الذمة مع حقوق الآدمى . وقد تكون الزكاة من هذا القبيل بأن يكون له مال فيتلف بعد الحول والامكان ، ثم يموت وله تركة فالزكاة هنا متعلقة بالذمة ففيها الأقوال .

وأجابوا عن حجة من قدم دين الآدمى وقياسه على قتل الردة وقطع السرقة بأنه انما قدمنا حق الآدمى هناك لاندرج حق الله تعالى في ضمنه وحصول مقصوده ، وهو اعدام نفس المرتد ويد السارق وقد حصل بخلاف الديون : ولأن الحدود مبنية على الدرء والاسقاط ، بخلاف حقوق الله تعالى المالية . والله تعالى أعلم .

فروع

في مسائل تتعلق بالباب

(احداها) قال الصيمرى وصاحب البيان حكاية عنه : كان الشافعى رضى الله عنه في القديم يسمى ما يؤخذ من الماشية صدقة ومن المعشرات عشرا ومن النقدين زكاة فقط ، ثم رجع عنه في الجديد وقال : بسمى الجميع صدقة وزكاة . وذكر البيهقى بابا في قسم الصدقات من سننه ترجمته (باب الأغلب على أفواه العامة) أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة . قال : وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة .

قال الشافعى : والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم واحد . ثم ذكر البيهقى رحمه الله تعالى حديث أبى سعيد الخدرى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس (١) فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة ، ولا فيما دون خمسة أوسق صدقة » رواه البخارى ومسلم . وحديث أبى ذر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما من رجل يموت فيترك غنما أو ابلا أو بقرا لم يؤد زكاتها إلا جاءت أعظم ما تكون تطؤه بأظلافها » الحديث رواه البخارى ومسلم . وحديث عتاب بن أسيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى زكاة الكرم : « يخرص كما يخرص النخل ، ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى من زكاة النخل تمرا » وهذا الحديث سبق بيانه فى أول زكاة الثمار ، فهذه الأحاديث كلها تبطل القول بالفرق . . والله تعالى أعلم .

(الثانية) إذا دفع المالك أو غيره الزكاة الى المستحق ، ولم يقل : هى زكاة ولا تكلم بشيء أصلا أجزأه ووقع زكاة ، غذا هو المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور ، وقد صرح بالمسألة امام الحرمين فى باب تعجيل الزكاة وآخرون وهى مفهومة من تفاريح الأصحاب وكلامهم ، وفى كلام المصنف فى هذا الباب وغيره مواضع كثيرة مصرحة بذلك . (منها) قوله فى هذا الفصل الأخير : إذا دفع الزكاة الى من ظاهره الفقر فبان غنيا — فان لم يبين عند الدفع أنها زكاة — لم يرجع ، واستعمل مثل هذا فى مواضع من باب تعجيل الزكاة وغيره ، وكذلك الأصحاب .

وقال القاضى أبو القاسم بن كج فى آخر قسم الصدقات من كتابه التجريد : إذا دفع الزكاة الى الامام أو الفقير لا يحتاج أن يقول بلسانه شيئا قال : وقال أبو على ابن أبى هريرة : لابد من أن يقول بلسانه كالهبة ، وهذا ليس بشيء ، فنبهت عليه لئلا يغتر به ، والله تعالى أعلم .

قال صاحب البحر : لو دفع الزكاة الى فقير ، والدافع غير عارف بالمدفوع بأن كان مشدودا فى خرقه ونحوها لا يعلم جنسه وقدره ،

(١) هذه الرواية هى لفظ البخارى ولفظ مسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة » وكان فى شوق خلل فى نظم الحديث كقوله « ليس ما فى دون خمس » وقد حررناه والحمد لله (ط) .

وتلف في يد المسكين ففي سقوط الزكاة احتمالان ، لان معرفه انقباض لا تشترط ، فكذا معرفة الدافع هذا كلامه (والأظهر) الاجزاء •

(الثالثة) قال الغزالي في الاحياء : يسأل الآخذ دافع الزكاة عن قدرها ، فيأخذ بعض الثمن بحيث يبقى من الثمن ما يدفعه الى اثنين من صنفه ، فان دفع اليه الثمن بكامله حرم عليه أخذه ، قال : وهذا السؤال واجب في أكثر الناس ، فانهم لا يراعون هذا ، اما لجهل ، واما لتساهل ، وانما يجوز ترك السؤال عن مثل هذا اذا لم يغلب على الظن احتمال التصريم •

(الرابعة) الأفضل في الزكاة اظهار اخراجها ليراه غيره فيعمل عمله ولئلا يساء الظن به ، وهذا. كما أن الصلاة المفروضة يستحب اظهارها ، وانما يستحب الاخفاء في نوافل الصلاة والصوم •

(الخامسة) قال الدارمي في الاستذكار : اذا أخر تفريق الزكاة الى السنة الثانية فمن كان فقيرا أو مسكينا أو غارما أو مكاتبا من سنته الى السنة الثانية خصصوا بصدقة الماضي ، وشاركوا غيرهم في الثانية ، فيعطون من صدقة العاملين ، ومن كان غازيا أو ابن سبيل أو مؤلفا لم يخصصوا بشيء •

(السادسة) لا يجوز دفع القيمة في شيء من الزكوات الا في مواضع مخصوصة سبق بيانها في آخر باب زكاة الغنم • والله تعالى أعلم •

باب صدقة التطوع

قال المصنف رحمه الله تعالى

(لا يجوز أن يتصدق بصدقة التطوع وهو محتاج الى ما يتصدق به لنفقته أو نفقة عياله ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله عندى دينار ، فقال : أنفقته على نفسك ، قال عندى آخر ، قال : أنفقته على ولدك ، قال عندى آخر ، قال : أنفقته على أهلك ، قال عندى آخر : قال : أنفقته على خادمك ، قال عندى آخر ، قال : أنت أعلم به » وقال صلى الله عليه وسلم : « كفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت » ولا يجوز لمن عليه دين ، وهو محتاج الى ما يتصدق به لتقضاء دينه ، لأنه حق واجب ، فلم يجز تركه بصدقة التطوع كنفقة عياله) •

(الشرح) حديث أبى هريرة حديث حسن رواه أبو داود والنسائى فى سننهما بإسناد حسن ، ولكن وقع فى المذهب فى الدينار الثالث « أنفقته على أهلك » وفى سنن أبى داود « تصدق به على زوجتك أو زوجك » كذا جاء على الشك ، وهما لغتان فى المرأة ، يقال لها : زوج وزوجة ، وحذف الهاء أفصح وأشهر ، وبه جاء القرآن العزيز ، ووقع فى المذهب فى كل الدنانير « أنفقته على كذا » وفى سنن أبى داود « تصدق به » بدل أنفقته • وأما الحديث الآخر « كفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت » فرواه أبو داود بلفظة بإسناد صحيح ورواه مسلم فى صحيحه بمعناه « كفى بالمرء اثما أن يحبس عن يملك قوته » وهو من رواية عبد الله ابن عمرو بن العاص •

(أما الأحكام) ففيه مسألتان (أحدهما) إذا كان محتاجا الى ما معه لنفقة نفسه أو عياله ، هل يتصدق بصدقة التطوع ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) لا يستحب ذلك ، ولا يقال مكروه ، وبهذا قطع الماوردى والغزالى وجماعة من الخراسانيين وتابعهم الرافعى فقال : لا يستحب له التصدق ، وربما قيل يكره ، وقال الماوردى بصدقة التطوع قبل أداء الواجبات من الزكوات والكفارات ، وقيل الانفاق على من

تجب نفقتهم من الأقارب والزوجات غير مستحبة ولا مختارة . هذا
لفظه (والثانى) يكره ذلك ، وبه قطع المتولى •

(والثالث) وهو الأصح لا يجوز . وبه قطع المصنف هنا وفى
التنبية وشيخه القاضى أبو الطيب والدارمى وابن الصباغ والبغوى
وصاحب البيان وآخرون . وظاهر نص الشافعى رضى الله عنه إشارة
الى الوجه الأول لأنه قال فى مختصر المزنى أحب أن يبدأ بنفسه ثم
بمن يعول ، لأن نفقة من يعول فرض ، والفرض أولى به من النفل .
ثم بقرابته ، ثم من شاء ، هذا نصه رضى الله عنه •

(فان قيل) يرد على المصنف وموافقيه حديث أبى هريرة رضى
الله عنه « أن رجلا من الأنصار بات به ضيف فلم يكن عنده الا قوته
وقوت صبيانه ، فقال لامرأته : نومي الصبيان ، وأطفئى السراج ،
وقدمي للضيف ما عندك » فنزلت هذه الآية « ويؤثرون على أنفسهم
ولو كان بهم خصاصة »^(١) هذا حديث صحيح رواه الترمذى بهذا اللفظ ،
وهو فى صحيحى البخارى ومسلم أبسط من هذا (فالجواب) من
وجهين • (أحدهما) أن هذا ليس من باب صدقة التطوع ، إنما
هو ضيافة ، والضيافة لا يشترط فيها الفصل عن عياله ونفسه
لتأكدها ، وكثرة الحث عليها ، حتى ان جماعة من العلماء أوجبوها •
(والثانى) أنه محمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ ، بل
كانوا قد أكلوا حاجتهم (وأما) الرجل وامرأته فتبرعا بحقهما ، وكانا
صابرين فرحين بذلك ، ولهذا جاء فى الآية والحديث الثناء عليهما •
(فان قيل) قوله : نومي صبيانك وغير هذا اللفظ مما جاء فى الحديث
يدل على أن الصبيان كانوا جوعا (فالجواب) أن الصبيان لا يتركون
الأكل عند حضور الطعام ، ولو كانوا شباعا ، فخاف ان بقوا مستيقظين
أن يطلبوا الأكل عند حضور الطعام على العادة فينكدوا عليهما ،
وعلى الضيف لقلة الطعام • والله تعالى أعلم •

(المسألة الثانية) اذا أراد صدقة التطوع وعليه دين ، فقد
أطلق المصنف وشيخه أبو الطيب وابن الصباغ والبغوى وآخرون ،

(١) الحشر : ٩٠

أنه لا تجوز صدقة التصوع لمن هو محتاج الى ما يتصدق به لقضاء دينه ، وقال المتولى وآخرون يكره ، وقال الماوردي والغزالي وآخرون : لا يستحب ، وقال الرافعي : لا يستحب ، وربما قيل : يكره هذا كلامه ، والمختار أنه ان غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة وقد تستحب ، والا فلا تحل ، وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الأصحاب المطلق ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان فضل عما يلزمه استحب له أن يتصدق لقوله صلى الله عليه وسلم « ليتصدق الرجل من ديناره ، وليتصدق من درهمه ، وليتصدق من صاع بره ، وليتصدق من صاع تمره » . وروى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أطعم جائعا أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحيق المختوم ، ومن كسا مؤمنا عاريا كساه الله تعالى من خضر الجنة » ويستحب الاكثار منه في شهر رمضان ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان » فان كان ممن يصبر على الاضافة استحب له التصديق بجميع ماله ، لما روى عمر رضى الله عنه قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندي ، فقلت : اليوم أسبق أبا بكر أن سبقته يوما ، فجئت بنصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أبقيت لأهلك ؟ فقلت : [أبقيت لهم] مثله وأتى أبو بكر رضى الله عنه بكل ماله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أبقيت لأهلك ؟ فقال : أبقيت لهم الله ورسوله ، فقلت : لا أسابقك الى شيء أبدا » وان كان ممن لا يصبر على الاضافة كره له ذلك ، لما روى جابر رضى الله عنه قال : « بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل بمثل البيضة من الذهب أصابها من بعض المعادن ، فاتاه من ركنه الأيسر ، فقال : يا رسول الله خذها صدقة ، فوالله ما أصبحت أملك غيرها فاعرض عنه ، ثم جاءه من ركنه الأيمن ، فقال مثل ذلك فاعرض عنه ، ثم أتاه من بين يديه ، فقال مثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هاتها مغضبا فحذفه بها حذفة لو أصابه لأوجعه

أو عقره ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : يأتى أحدكم بماله كله يتصدق به ، ثم يجلس بصد ذلك يتكفف الناس ، وإنما الصدقة عن ظهر غنى » .

(الشرح) أما الحديث الأول « ليتصدق الرجل من ديناره » إلى آخره ، فصحيح رواه مسلم في صحيحه بلفظه هذا من رواية جرير ابن عبد الله وهو بعض حديث (وأما) حديث أبى سعيد فرواه أبو داود والترمذى ، وإسناده جيد ، وحديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم بلفظه ، وحديث عمر رضى الله عنه صحيح رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، والترمذى في المناقب ، وقال : حديث صحيح : وحديث جابر رواه أبو داود وإسناده كله صحيح ، إلا أنه من رواية محمد بن اسحاق صاحب المغازى عن عاصم بن عمر بن قتادة ، ومحمد بن اسحاق مدلس والمذلس إذا قال (عن) لا يحتج به .

(وأما الفاظ الفصل) فالظمأ : العطش ، والرحيق : الخمر الصافية ، وخضر الجنة باسكان الضاد أى ثيابها الخضراء . قوله (وكان أجود ما يكون في رمضان) روى برفع الدال ونصبها والرفع أجود ، وحديث عمر رضى الله عنه هكذا هو في كتب الحديث كما هو في المذهب . وأما قول صاحب الوسيط في آخره ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « بينكما كما بين كلمتيكما » فزيادة لا تعرف في الحديث ، وقوله (بينا نحن) أى بين أوقات قعودنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله (من ركنه) بضم الراء ، أى جانبه ووقع في المذهب تغيير في ترتيبه ولفظه ، والذي في سنن أبى داود « جاء رجل بمثل بيضة من ذهب فقال : يا رسول الله أصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما أم لك غيرها ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفه بها فلو أصابته لأوجعته أو لعقرته » ثم ذكر نحو الباقي .

وقوله في رواية الكتاب (هاتها) هو بكسر التاء ولا يجوز فتحها بلا خلاف وقوله (مغضبا) بفتح الضاد — وهو منصوب على الحال —

وقوله (فحذفه بها) الحذف هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحذفه بالحاء المهملة أى رماه بها ، وإنما قيدته بالحاء المهملة لأنى رأيت من صحفه . والضواب المعروف فى كتب الحديث وغيرها حذف بالحاء المهملة . وقوله (لأوجعه أو عقره) أى جرحه ، وفى رواية أبى داود (لأوجعته أو عقرتة) يعنى القطعة المحذوف بها ، وقوله (يتكفف الناس) أى يطلب الصدقة ويتعرض لأخذ ما يكفيه ، وفى رواية أبى داود (يستكف) وهما صحيحان ، قال أهل اللغة : يقال فيه : تكفف واستكف .

وقوله (عن ظهر غنى) قال الخطابى : معناه عن غنى يعتمد به ويستظهر به على التوائب . ذكر صاحب الصاوى له معنيين (هذا) (والثانى) أن معناه الاستغناء عن أداء الواجبات ، والأصح ما قاله غيرهما أن المراد غنى النفس ، إنما تصلح الصدقة لمن قويت نفسه واستغنت بالله سبحانه وتعالى ، وثبت يقينه وصبر على الفقر . والله تعالى أعلم .

(أما حكم الفصل) فقال المصنف والأصحاب والعلماء كافة : يستحب لمن فضل عن كفايته وما يلزمه شئ أن يتصدق : لما ذكره المصنف ، ودلائله مشهورة فى القرآن والسنة والاجماع ، قال الشافعى والأصحاب : يستحب الاكثار من الصدقة فى شهر رمضان للحديث المذكور . قال الشافعى والأصحاب : وهى فى رمضان أكد منها فى غيره للحديث . ولأنه أفضل الشهور ، ولأن الناس يشتغلون فيه عن المكاسب بالصيام واكثار الطاعات ، فتكون الحاجة فيه أشد . قال الماوردى : يستحب أن يوسع فيه على عياله ، ويحسن الى ذوى أرحامه وجيرانه ، لاسيما فى العشر الأواخر .

قال أصحابنا : يستحب الاكثار من الصدقة عند الأمور المهمة وعند الكسوف والسفر وبمكة والمدينة ، وفى الغزو والحج والأوقات الفاضلة ، كعشر ذى الحجة وأيام العيد ونحو ذلك ، ففى كل هذه المواضع هى أكد من غيرها . قال الرافعى وغيره : وهل يستحب له التصدق بجميع الفاضل عن دينه ونفقته ونفقة عياله وسائر مؤنهم ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) نعم (والثانى) لا (وأصحها) أن صبر على الاضافة فنعم ، والا فلا ، وبهذا قطع المصنف والجمهور . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب^(١)) أن يخص بالصدقة الأقارب لقوله صلى الله عليه وسلم لزَيْنَب امرأة عبد الله بن مسعود « زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم » ففعلها في السر أفضل ، لقوله عز وجل « ان تبدوا الصدقات فنعما هي ، وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم »^(٢) . ولما روى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلة الرحم تزيد في العمر ، وصدقة السر تطفىء غضب الرب ، وصنائع المعروف تقى مصارع السوء » . وتحل صدقة التطوع للأغنياء ولبنى هاشم وبنى المطلب ، لما روى عن جعفر بن محمد عن أبيه « أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ، ف قيل له انشرب من الصدقة ؟ فقال : إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة » .

(الشرح) حديث امرأة ابن مسعود رواه البخارى ومسلم ولفظهما « أن زينب امرأة ابن مسعود وامرأة أخرى أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالتا لبلال : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أزواجنا ويتامى في حجورنا ، هل يجزىء ذلك عنهما عن الصدقة ؟ يعنى النفقة عليهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم لهما أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة » وفي صحيح البخارى ومسلم عن ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها « أنها أعتقت وليدة لها في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك » .

وأما حديث ابن مسعود « صلة الرحم تزيد في العمر » الى آخره فرواه^(٣) ويعنى عنه حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى

(١) في بعض النسخ (والافضل) بدل والمستحب (ط) .

(٢) البقرة : ٢٧١ .

(٣) بياض بالأصل فحرر (ش) قلت : اورده السيوطى في الجامع الصغير وقال العزيزى : قال الشيخ يعنى السيوطى : هو حسن لغيره أى أنه ضعيف ولعل غيره حديث. رواه أحمد والبيهقى في الشعب عن عائشة : « صلة الرحم وحسن الخلق وحسن الجوار يعمرن الديار ويزدن في الاعمار » او حديث « صنائع المعروف تقى مصارع السوء والافات والهلكات واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة » رواه الحاكم عن أنس ووصفه السيوطى =

الله عليه وسلم قال : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله : امام عادل . ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ، رواه البخاري ومسلم . وعن أنس رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفىء غضب الرب وتدفع ميتة السوء » رواه الترمذى وقال حسن غريب . (قلت) فى اسناده عبد الله بن (١) عيسى الخزاز . قال أبو زرعة : هو منكر الحديث ومعنى الزيادة فى العمر البركة فيه . بالتوفيق للخير والحماية من الشر : وقيل هو بالنسبة الى ما يظهر للملائكة بأن يقال لهم : عمر فلان ان لم يصل رحمه خمسون سنة فان وصله فستون . فيزيد بالصلة بالنسبة اليهم . وأما بالنسبة الى علم الله تعالى فلا زيادة . لأنه سبحانه وتعالى قد علم أنه سيصل رحمه ويعيش الستين . والله تعالى أعلم .

وأما جعفر بن محمد فهو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين . والله أعلم .

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل (احداها) أجمعت الأمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب ، والأحاديث فى المسألة كثيرة مشهورة . قال أصحابنا : ولا فرق فى استحباب صدقة التطوع على القريب وتقديمه على الأجنبى بين أن يكون القريب ممن يلزمه نفقته أو غيره . قال البغوى : دفعها الى قريب يلزمه نفقته أفضل من دفعها الى الأجنبى — وأما ترتيب الأقارب فى التقديم فقد سبق بيانه واضحا فى آخر باب قسم الصدقات حيث ذكره المصنف ، قال أصحابنا : ويستحب تخصيص الأقارب على الأجانب بالزكاة حيث يجوز

= بالضعف وكذلك حديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء والصدقة خفيا تطفىء غضب الرب وصلة الرحم زيادة فى العمر ، وكل معروف صدقة ، وأهل المعروف فى الدنيا هم أهل المعروف فى الآخرة وأهل المنكر فى الدنيا هم أهل المنكر فى الآخرة » الخ رواه الطبرانى فى الأوسط عن أم سلمة واسناده واه أيضا (ط) .

(١) هو أبو عبد الله بن عيسى البصرى أبو خلف الخزاز بمجمعات عن يونس بن عبيد وعنه أبو بكر ابن أبى الأسود وعقبة بن مكرم قال النسائى : ليس بثقة (ط) .

دفعها اليهم كما قلنا في صدقة التطوع ولا فرق بينهما . وهكذا الكفارات والنذور والوصايا والأوقاف وسائر جهات البر يستحب تقديم الأقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق . والله أعلم . قال أبو علي الطبري والسرخسي وغيرهما من أصحابنا : « يستحب أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدهم له عداوة ليتألف قلبه ويرده الى المحبة والألفة ، ولما فيه من مجانبة الرياء وحفظ النفوس » .

(المسألة الثانية) يستحب الاخفاء في صدقة التطوع لما ذكره المصنف ولحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله » فذكر منهم « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » رواه البخاري ومسلم ، وأما الزكاة فيستحب اظهارها باتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء كما أن صلاة الفرض يستحب اظهارها في المسجد والنافلة بنديب اخفاؤها وقد سبقت المسألة قريبا في آخر قسم الصدقات .

(الثالثة) تحل صدقة التطوع للأغنياء بلا خلاف فيجوز دفعها اليهم ويثاب دافعها عليها ، ولكن المحتاج أفضل ، قال أصحابنا : ويستحب للغنى التنزه عنها ، ويكره التعرض لأخذها ، قال صاحب البيان : ولا يحل للغنى أخذ صدقة التطوع مظهرا للفاقة ، وهذا الذي قاله صحيح وعليه حمل الحديث الصحيح « أن رجلا من أهل الصفة مات فوجد له ديناران ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كيتان من نار . والله أعلم . وأما اذا سأل الغنى صدقة التطوع فقد قطع صاحب الحاوي والسرخسي وغيرهما بتحريمها عليه ، قال صاحب الحاوي : « اذا كان غنيا عن المسألة بمال أو بضاعة فسؤاله حرام وما يأخذه محرم عليه » . هذا لفظه .

قال الغزالي وغيره من أصحابنا في كتاب النفقات : في تحريم السؤال على القادر على الكسب وجهان ، قالوا : وظاهر الأخبار تدل على تحريمه ، وهو كما قالوا ، ففي الأحاديث الصحيحة تشديد أكيد في النهي عن السؤال ، وظواهر كثيرة تقتضي التحريم (وأما) السؤال للمحتاج العاجز عن الكسب فليس بحرام ولا مكروه ، صرح به الماوردي وهو ظاهر . والله تعالى أعلم .

(الرابعة) هل تحل صدقة التطوع لبنى هاشم وبني المطلب ؟
فيه طريقان (أصحابها) وبه قطع المصنف والأكثر : تحل (والثاني)
حكاه البغوى وآخرون من الخراسانيين فيه قولان (أصحابها) تحل
(والثاني) تحرم .

(وأما) صدقة التطوع للنبي صلى الله عليه وسلم ففيها قولان
مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد أمام العراقيين وغيره ، منهم القفال
والمرزى أمام الخراسانيين وغيرهم (أصحابها) التحريم ، فحصل في
صدقة التطوع في حق النبي صلى الله عليه وسلم وحق بني هاشم وبني
المطلب ثلاثة أقوال (أصحابها) تحل لهم دونة صلى الله عليه وسلم
(والثاني) لهم وله (والثالث) تحرم عليه وعليهم . والله تعالى أعلم .

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم : يستحب أن يتصدق بما تيسر ،
ولا يستقله ، ولا يمتنع من الصدقة به لقلته وحقارته ، فإن قليل الخير
كثير عند الله تعالى ، وما قبله الله تعالى وبارك فيه فليس هو بقليل ،
قال الله تعالى « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره »^(١) وفي الصحيحين
عن عدى بن حاتم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« اتقوا النار ولو بشق تمرة » وفي الصحيحين أيضا عن أبى هريرة
قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا نساء المسلمين لا
تحقرن جارة لجارتها ولو فرس شاة » قال أهل اللغة : الفرس من البعير
والشاة كالحافر من غيرهما ، وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة .

(فرع) يستحب أن يخصص بصدقته الصلحاء وأهل الخير
وأهل المروءات والحاجات ، فلو تصدق على فاسق أو على كافر من
يهودى أو نصرانى أو مجوسى جاز ، وكان فيه أجر في الجملة .

قال صاحب البيان : قال الصيمرى : وكذلك الحربى ، ودليل المسألة
قول الله تعالى : « وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا »^(٢)
ومعلوم أن الأسير حربى . وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته
فوضعها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق^(٣) على سارق ، فقال :

(١) الزلزلة : ٧ .

(٢) الانسان : ٨ .

(٣) بضم التاء والصاد وكسر الدال مع التشديد وفتح القاف .

اللهم لك الحمد ، لأتصدقن بصدقة فخرج فوضعها في يد زانية فاصبح الناس يتحدثون : تصدق على زانية ، فقال : اللهم لك الحمد ، لأتصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غنى ، فأصبحوا يتحدثون تصدق على غنى ، فقال : اللهم لك الحمد على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غنى ، فأنتى(١) فقيل له : أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فلعلها تستعف عن زناها ، وأما الغنى فلعله يعتبر ، وبئفك مما آتاه الله تعالى » رواه البخارى ومسلم .

وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج . فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى كان قد بلغ منى فنزل البئر فملا خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقى ، فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له قالوا : يا رسول الله ان لنا فى البهائم أجرا ؟ فقال فى كل كبد رطبة أجر » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لهما « بينما كلب يطيف بركية قد كاد يقتله العطش ، إذ رأته بغي من بغايا بنى إسرائيل فنزعت موقها فاستنقت له به ، فسقته فغفر لها به » الموق الخف .

(فرع) يكره تعمد الصدقة بالردىء ، قال الله تعالى « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون »(٢) . ويستحب تعمد أجود ماله وأحبه إليه ، قال الله تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون »(٣) . وفى المسألة أحاديث صحيحة .

(فرع) قال أصحابنا : تكره الصدقة بما فيه شبهة ، ويستحب أن يختار أحل ماله وأبعده من الحرام والشبهة ، لحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب — ولا يقبل الله الا الطيب — فان الله يقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها ، كما يربى أحدكم فلوله حتى يكون مثل الجبل » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ روايته والفول — بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو ، ويقال بكسر الفاء واسكان اللام ، هو ولد الفرس فى صغره .

(١) بضم الالف وكسر التاء وفتح الياء .

(٢) البقرة : ٢٦٧ .

(٣) آل عمران : ٩٢ .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أيضا قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الناس ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا : وان الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين . قال عز وجل : « يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ، انى بما تعملون عليم » (١) وقال : « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » (٢) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه الى السماء : يارب يارب ، ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك » رواه مسلم .

(فرع) من دفع الى وكيله أو ولده أو غلامه أو غيرهم شيئا يعطيه لسائل أو غيره صدقة تطوع ، لم يزل ملكه عنه حتى يقبضه المبعوث اليه : فان لم يتفق دفعه الى ذلك المعين استحب له ألا يعود فيه ، بل يتصدق به على غيره : فان استرده وتصرف فيه جاز لأنه باق على ملكه .

(فرع) قال البندنجى والبنغوى وسائر أصحابنا فى مواضع متفرقة : يكره لمن تصدق بشيء صدقة تطوع أو دفعه الى غيره زكاة أو كفارة أو عن نذر وغيرها من وجوه الطاعات أن يملكه من ذلك المدفوع اليه بعينه بمعاوضة أو هبة ولا يكره ملكه منه بالارث . ولا يكره أيضا أن يملكه من غيره اذا انتقل اليه . واستدلوا فى المسألة بحديث عمر رضى الله عنه قال : « حملت على فرسى فى سبيل الله فأضاعه الذى كان عنده ، فأردت أن أشتريه منه ، وظننت أنه بائع برخص . فسألت النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : لا تشتريه وان أعطاكه بدرهم ، فان العائد فى صدقته كالكلب يعود فى قيئه » رواه البخارى ومسلم .

وعن بريدة رضى الله عنه قال : « بينما أنا جالس عند النبى صلى الله عليه وسلم اذ أتته امرأة فقالت : انى تصدقت على أمى بجارية وانها ماتت ، فقال : وجب أجرك وردها عليك الميراث » رواه مسلم ، واتفق أصحابنا على أنه لو ارتكب المكروه واشتراها من المدفوع اليه صح الشراء وملكها ، لأنها كراهة تنزيه ، ولا يتعلق النهى بعين المبيع .

(٢) البقرة : ١٧٢ .

(١) المؤمنون : ٥١ .

(فرع) يستحب دفع الصدقة بطيب نفس ، وبشائسه وجه .
ويحرم المن بها فلو من بطل ثوابه ، قال الله تعالى : « لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى » (١) وعن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ، قال : فقراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ، قال أبو ذر : خابوا وخسروا ، من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » رواه مسلم ، والمراد المسبل ازاره أو ثوبه تحت الكعبين للخيلاء .

(فرع) قال صاحب العدة : لو نذر صوما أو صلاة في وقت بعينه ، لم يجز فعله قبله . ، ولو نذر التصديق في وقت بعينه جاز التصديق قبله ، كما لو عجل الزكاة .

فرع

في مسائل مهمة ذكرها الغزالي في الاحياء

منها قال : اختلف السلف في أن المحتاج هل الأفضل له أن يأخذ من الزكاة ؟ أو صدقة التطوع ، وكان الجنيد وابراهيم الخواص وجماعة يقولون : الأخذ من الصدقة أفضل لئلا يضيق على أصناف الزكاة . ولئلا يخل بشرط من شروط الأخذ ، بخلاف الصدقة ، فإن أمرها أهون من الزكاة ، وقال آخرون الأخذ من الزكاة أفضل ، لأنه اعانة على واجب ، ولو ترك أهل الزكاة كلهم أخذها أثموا ، ولأن الزكاة لا منة فيها .

قال الغزالي : والصواب أنه يختلف بالأشخاص ، فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع باستحقاقه نظره — إن كان المتصدق أن لم يتصدق على هذا لا يتصدق — فليأخذ الصدقة ، فإن اخراج الزكاة لا بد منه ، وإن كان لا بد من اخراج تلك الصدقة ولم يضيق بالزكاة تخير ، وأخذ الزكاة أشد في كسر النفس ، وذكر أيضا اختلاف الناس في اخفاء [أخذ] الصدقة واظهاره أيهما أفضل وفي

(١) البقرة : ٢٦٤ .

كل واحد منهما فضيلة ومفسدة ، ثم قال : وعلى الجملة الأخذ في الملا ، وترك الأخذ في الخلاء أحسن . والله تعالى أعلم .

(فرع) جاءت أحاديث كثيرة في الحث على سقى الماء ، منها حديث أبي سعيد المتقدم في الكتاب (ومنها) حديث أبي هريرة السابق فربما في فرع تخصيص الصدقة بالصلحاء .

(ومنها) عن الحسن البصري عن سعد بن عبادة رضى الله عنه « أن أمه ماتت فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمى ماتت أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم ، قال : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقى الماء » رواه أحمد بن حنبل في مسنده هكذا وهو مرسل فان الحسن ثم يدرك سعدا ورواه أبو داود عن رجل لم يسم عن سعد بمعناه قال : « فأى الصدقة أفضل ؟ قال : الماء » ورواه النسائي عن سعيد بن المسيب عن سعد ، ولم يدركه أيضا فهو مرسل ، لكنه قد أسند قريب من معناه كما سبق . ولأنه من أحاديث الفضائل ويعمل فيها بالضعيف ، فبهذا أولى ، وعن سراقه بن مالك قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة الأبل تغشى حياضى هل لى من أجر ان سقيتها ؟ قال : نعم . . في كل ذات كبد حرى أجر » رواه أحمد وابن ماجه .

(فرع) في قوله تعالى : « ويمنعون المساعون » (١) قال ابن مسعود وابن عباس وجماعة : هو اعارة القدر والدلو والفأس وسائر متاع البيت ، وقال على وابن عباس في رواية : هو الزكاة .

(فرع) تستحب المنيحة . وهى أن تكون له ناقة أو بقرة أو شاة ذات لبن فيدفعها الى من يشرب لبنها ، ثم يردّها اليه لخديث ابن عمرو بن العاص قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربعون خصلة أعلاها منيحة العنز ، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق مواعدها الا أدخله الله تعالى الجنة بها » رواه البخارى . وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة أو الشاة

(١) المساعون : ٧

الحسنى . تغدو باناء وتروح باناء » رواه البخارى : وعنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من منح منيحة غدت بصدقة صبوحتها وغبوقها » رواه مسلم . وفى المسألة أحاديث أخر صحيحة .

فـرـع

فى ذم البخل والشح والحث على الانفاق فى الطاعات ووجوه الخيرات

قال الله تعالى « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » (١) وقال تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك » (٢) وقال عز وجل : « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه » (٣) وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » رواه مسلم . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من يوم يصبح العباد فيه ، الا ملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا : ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا » رواه البخارى ومسلم ، وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال الله تعالى : أنفق ينفق عليك » رواه البخارى ومسلم .

وعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا توكى فيوكى عليك » رواه البخارى ومسلم . وعن عائشة رضى الله عنها « أنهم ذبحوا شاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما بقى منها ؟ قالت : ما بقى منها الا كتفها قال : بقى كلها غير كتفها » رواه الترمذى وقال حديث صحيح ، ومعناه تصدقوا بها الا كتفها ، فقال : بقيت لنا فى الآخرة الا كتفها . وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبدا بعفو الا عزا ، وما تواضع أحد لله تعالى الا رفعه الله » رواه مسلم .

(٢) الاسراء : ٢٩٠ .

(١) الحشر : ٩

(٣) سبا : ٣٩ .

فـرـع

في فضل صدقة الصحيح الصحيح

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدق^(١) وأنت صحيح صحيح تأمل البقاء وتخاف الفقر . ولا نمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان » رواه البخاري ومسلم .

فـرـع

في أجر الوكيل في الصدقة وبيان أنه أحد المتصدقين إذا أمضاه بشرطه

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الخازن المسلم الأمين الذي ينفذ ما أمر به فيعطيه كاملاً موفراً طيبة به نفسه . فيدفعه إلى الذي أمر به أحد المتصدقين » رواه البخاري ومسلم وضبطوا المتصدقين على التشنية والجمع .

(فرع) يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها للسائل وغيره بما أذن فيه صريحاً . وبما لم يأذن فيه ولم ينه عنه إذا علمت رضاه به ؛ وإن لم تعلم رضاه به فهو حرام . هكذا ذكر المسألة السرخسي وغيره من أصحابنا وغيرهم من العلماء . وهذا الحكم متعين وعليه تحمل الأحاديث الواردة في ذلك ؛ وهكذا حكم المملوك المتصرف في مال سيده على هذا التفصيل (منها) حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً » رواه البخاري ومسلم . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا باذنه ، ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا باذنه ، وما أنفقت من كسبه عن غير أمره فإن نصف أجره له » رواه مسلم ؛ ورواه البخاري بمعناه ، وهو محمول على ما أنفقت

(١) بفتح التاء والصاد مع تشديد الدال وفتحها وفتح القاف .

وتعلم أنه لا يكرهه فلها أجر وله أجر كما سيق ، وعن عمير (١) مولى
 أبى اللحم — يهزمة ممدودة وكسر الياء — قال : « أمرنى مولاي أن أقدد
 لحما ، فجاءنى مسكين فأطعمته منه ، فعلم بذلك مولاي فضربنى ،
 فأثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال : لم
 ضربته ؟ فقال : يعطى طعامى من غير أن آمره ، فقال : الأجر بينكما »
 رواه مسلم . وفى رواية لمسلم « كنت مملوكا فسألت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أتصدق من مال مولاي ؟ قال : نعم والأجر بينكما
 نصفان » وهذا محمول على ما يرضى به سيده ، والرواية الأولى محمولة
 على أنه ظن أن سيده يرضى بذلك القدر فلم يرض لكونه كان محتاجا إليه
 أو لمعنى آخر فيثاب السيد على اخراج ماله ويثاب العبد على نيته .

واعلم أن المراد بما جاء فى هذه الأحاديث من كون الأجر بينهما
 نصفين أنه قسمان لكل واحد منهما أجر ولا يلزم أن يكونا
 سواء فقد يكون أجر صاحب العطاء أكثر . وقد يكون أجر المرأة
 والخازن والمملوك أكثر بحسب قدر الطعام وقدر التعب فى انفاذ
 الصدقة وايصالها الى المساكين . والله تعالى أعلم .

(فرع) ثبت فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال : « اليد العليا خير من اليد السفلى » وثبت فى الصحيحين أيضا
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اليد العليا المنفقة واليد
 السفلى السائلة » وفى رواية فى البخارى : « العليا المنفقة » وعقد
 البيهقى فى المسألة بابا .

(فرع) يكره للإنسان أن يسأل بوجه الله تعالى غير الجنة ،
 ويكره منع من سأل بالله وتشفع به ، لأحديث جابر قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : « لا تسألن بوجه الله تعالى الا الجنة » رواه
 أبو داود . وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله

(١) عمير مولى أبى اللحم الغفارى شهد خيبر وهو مملوك فلم يسهم
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه رضى له من خرى المتاع أعطاه
 سيفا تقلده . روى عنه يزيد بن أبى عبيد ومحمد بن يزيد بن المهاجر ومحمد
 ابن ابراهيم بن الحارث (ط) .

عليه وسلم « من استعاذ بالله فأعيذوه . ومن سأل بالله فأعضوه :
ومن دعاكم فأجيبوه . ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه . فان لم
تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموهم » حديث
صحيح رواه أبو داود والنسائي بإسناد الصحيحين : وفي رواية
البيهقي « فأتوا عليه » بدل فادعوا له .

(فرع) اذا عرض عليه مال من حلال على وجه يجوز أخذه
ولم يكن منه مسألة ولا تطلع اليه جاز أخذه بلا كراهة ولا يجب .
وقال بعض أهل الظاهر : يجب لحديث سالم بن عبد الله بن عمر عن
أبيه عن عمر رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعطينى العطاء فأقول : أعطه أفقر منى . فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : خذه . وما جاءك من هذا المال وأنت غير سائل أو
ولا مشرف فخذوه وما لا فلا تتبعه نفسك : قال : فكان سلم لا يسأل أحدا
شيئا ، ولا يرد شيئا أعطيه » رواه البخارى ومسلم .

دليلنا حديث حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : « سألت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ،
ثم قال : يا حكيم . ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس
بورك له فيه ، ومن أخذه باشراف لم يبارك له فيه وكان كالذى يأكل
ولا يشبع ، واليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : فقلت يا رسول
الله ، والذى بعثك بالحق لا أرزأ أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا .
فكان أبو بكر رضى الله عنه يدعو حكيماً ليعطيه العطاء فيأبى أن
يقبل منه شيئا ، ثم ان عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله ،
فقال : يا معشر المسلمين أشهدكم على حكيم أنى أعرض عليه حقه الذى
قسم الله له فى هذا الفىء فيأبى أن يأخذه . فلم يرزأ حكيم أحدا
من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفى » رواه البخارى
ومسلم .

وقوله « يرزأ » براء ثم زأى وآخره مهموز — معناه لم يأخذ
من أحد شيئا ، وأصل الرزء النقص ، أى لم ينقص أحدا شيئا بالأخذ
منه ، وموضع الدلالة منه أن النبى صلى الله عليه وسلم أقصره على
هذا . وكذا أبو بكر وعمر وسائر الصحابة الحاضرين رضى الله عنهم ،

وحديث عمر محمول على الندب والاباحة كقوله تعالى « وإذا حللتم فاصطادوا » (١) والله أعلم .

(فرع) في بيان أنواع الصدقة الشرعية وما عني كل سلامي (٢) منها والسلامي العضو والمفصل وجمعه سلاميات — بفتح الميم واللام مخففة في المفرد والجمع .

اعلم أن حقيقة الصدقة اعطاء المال ونحوه بقصد ثواب الآخرة . وقد يطلق على غير ذلك مما سنذكره ان شاء الله تعالى .

من ذلك حديث أبي ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة ؛ فكل تسبيحة صدقة ؛ وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ؛ وكل تكبيرة صدقة . وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة ، ويجزىء من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » رواه مسلم . وعنه أيضا قال : « قلت : يا رسول الله أى الأعمال أفضل ؟ قال : الإيمان بالله والجهاد في سبيله ؛ قلت : أى الرقاب أفضل ؟ قال : أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمنا ، قلت : فإن لم أفعل ؟ قال : تعين صانعا أو تصنع لأخرق ؛ قلت : يا رسول الله .. أرأيت ان ضعفت عن بعض العمل ؛ قال : تكف شرك عن الناس ، فإنها صدقة منك على نفسك » رواه البخارى ومسلم . وعنه أيضا « أن ناسا قالوا : يا رسول الله .. ذهب أهل الدثور بالأجور ، يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم ، قال : أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ، ان كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة وفي بضع (٣) أحدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله .. أيأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له أجر » رواه مسلم .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل سلامي من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس

(٢) بضم السين وفتح اللام والميم .

(١) المسألة : ٢ .

(٣) بضم الباء وتسكين الضاد .

يعدل بين الاثنين صدقة . أو يعين الرجل في دابته فيحمله عليها أو يرغم له عليها متاعه صدقة . والكلمة الطيبة صدقة . وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة . ويميط الأذى عن الطريق صدقة » رواه البخاري ومسلم . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انه خلق كل انسان من بنى آدم على ستين وثلاثمائة مفصل . فمن كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله . وعزل حجرا عن طريق الناس أو شوكة أو عظما عن طريق الناس . وأمر بمعروف أو نهى عن منكر عدد الستين والثلاثمائة فانه يمشى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار » رواه مسلم .

وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل معروف صدقة » رواه البخاري ومسلم بلفظه من رواية حذيفة . وعن جابر أيضا رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم يغرس غرسا الا كان ما أكل منه له صدقة : وما سرق منه له صدقة ، ولا يرزاه الا كان له صدقة » رواه مسلم . وفي رواية له « فلا يغرس المسلم غرسا فيأكل منه انسان ولا دابة ولا طير الا كان له صدقة الى يوم القيامة » وفي رواية : « لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً فيأكل منه انسان ولا دابة ولا شيء الا كانت له صدقة » ورواه البخاري ومسلم أيضا من رواية أنس . ويرزاه ، أى ينقصه والله أعلم .

(فرع) يستحب استحبابا متأكدا صلة الأرحام والاحسان إلى الأقارب واليتامى والأرامل والجيران والأصهار ، وصلة أصدقاء أبيه وأمه وزوجته ، والاحسان إليهم ، وقد جاءت في جميع هذا أحاديث كثيرة مشهورة في الصحيح ، جمعت معظمها في رياض الصالحين ، والله تعالى أعلم .

كتاب الصيام

هو في اللغة الامساك ويستعمل في كل امساك . يقال : صام اذا سكت وصامت الخيل وقفت وفي الشرع امساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص . ويقال : رمضان وشهر رمضان ؛ هذا هو الصحيح الذي ذهب اليه البخاري والمحققون . قالوا : ولا كراهة في قول : رمضان . وقال أصحاب مالك : يكره أن يقال : رمضان ؛ بل لا يقال الا شهر رمضان . سواء ان كان هناك قرينة أم لا ، وزعموا أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى . قال البيهقي : وروى ذلك عن مجاهد والحسن والطريق اليهما ضعيف ورواه عن محمد بن كعب .

واحتجوا بحديث رواه البيهقي عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، ولكن قولوا : شهر رمضان » وهذا حديث ضعيف ؛ ضعفه البيهقي وغيره ، والضعف فيه بين ، فان من رواه نجيب^(١) السندي وهو ضعيف سىء الحفظ .

وقال أكثر أصحابنا ، أو كثير منهم ، وابن الباقلاني : ان كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا كراهة والا فيكره . قالوا : فيقال صمنا رمضان وقمنا رمضان ورمضان أفضل الأشهر ؛ وتطلب ليلة القدر في أواخر رمضان ، وأشباه ذلك ؛ ولا كراهة في هذا كله ؛ قالوا : وانما يكره أن يقال : جاء رمضان ، ودخل رمضان وحضر رمضان ؛ وأحب

(١) نجيب كنيته أبو معشر وهو مولى بنى هاشم له في المغازي وهو من المدنيين روى عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس وغيرهما وعنه ابنه محمد وبشر بن الوليد وغيرهما . كان أهيا لذلك جاءت أسانيد غير مستقيمة وكذا قال فيه ابن معين : يتقى من حديثه المسند وقال أبو نعيم : كان رجلا لكن يقول : حدثنا محمد بن كعب وقال علي : كان يحيى بن سعيد يضحك اذا ذكره . وقد أورد الذهبي هذا الحديث فيها تفرد بروايته ومن مناكيره : « لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجم » وايضا « مكث موسى بعد أن كلم الله أربعين يوما لا يراه أحد الا مات » رواه الحاكم في مستدركه (ط) .

رمضان ، والصواب أنه لا كراهة في قول رمضان مطلقا ، والمذهبان الآخران فاسدان . لأن الكراهة انما تثبت بنهي الشرع ولم يثبت فيه نهى . وقولهم انه من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ، ولم يصح فيه تنيء وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق الا بدليل صحيح ، ولو ثبت انه اسم لم يلزم منه كراهة .

وقد ثبتت أحاديث كثيرة في الصحيحين في تسميته رمضان من غير شهر في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار ، وصفت الشياطين » رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ : وفي رواية لهما « اذا دخل رمضان » وفي رواية لمسلم « اذا كان رمضان » وأشباه هذا في الصحيحين غير منحصرة ، والله تعالى أعلم .

(فرع) لا يجب صوم غير رمضان بأصل الشرع بالاجماع ، وقد يجب بنذر وكفارة ، وجزاء الصيد ونحوه ، ودليل الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم حين سألته الأعرابي عن الاسلام فقال : « وصيام رمضان : قال : هل على غيره ؟ قال : لا الا أن تطوع » رواه البخارى ومسلم : من رواية طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه .

(فرع) روى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : « أحيل الصيام ثلاثة أحوال » وذكر الحديث قال : (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر : ويصوم يوم عاشوراء . فأنزل الله تعالى « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » (١) الآية فكان من شاء أن يصوم ومن شاء أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا أجزاء ذلك . فهذا حول فأنزل الله تعالى « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (٢) فثبت الصيام على من شهد الشهر وعلى المسافر أن يقضى . وثبت الطعام للشيخ الكبير والعجوز

(١) البقرة : ١٨٣ .

(٢) البقرة : ١٨٤ .

الذين لا يستطيعان الصوم) هذا لفظ رواية أبى داود : وذكره في كتاب الأذان في آخر الباب الأول منه وهو مرسل . فان معاذ لم يدركه ابن أبى ليلى .

ورواه البيهقي بمعناه ولفظه « فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام بعدما قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام : وصام عاشوراء . فصام سبعة عشر شهرا : شهر ربيع الى شهر ربيع الى رمضان . ثم ان الله تعالى فرض عليه شهر رمضان وأنزل عليه « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » وذكر باقى الحديث . قال البيهقي : هذا مرسل ، وفي رواية له عن ابن أبى ليلى قال : « حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا : أحيل الصوم على ثلاثة أحوال قدم الناس المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل « شهر رمضان » فاستنكروا ذلك ، وثق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه ، رخص لهم في ذلك ، ونسخه « وأن تصوموا خير لكم » (١) فأمروا بالصيام .

وذكر البخارى هذا في صحيحه تعليقا بصيغة جزم ، فيكون صحيحا ، كما تقررت قاعدته وهذا لفظه قال : وقال ابن نمير : حدثنا الأعمش بن عمرو بن مرة بن أبى ليلى قال : « حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم ممن يطيقه ، ورخص لهم في ذلك فنسختها « وأن تصوموا خير لكم » فأمروا بالصوم .

(فسرع) قال سلمة بن الأكوع رضى الله عنه : « لما نزلت هذه الآية « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » (٢) كان من أراد أن يبطر ويفدى حتى نزلت الآية التى بعدها فنسختها » وفي رواية : كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ، ومن

(١) البقرة : ١٨٤ .

(٢) البقرة : ١٨٤ .

شاء أفطر ، فافتدى بطعام مسكين ، حتى نزلت هذه الآية « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » (١) . رواها البخارى ومسلم ، وهذا لفظه .

(فرع) صام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان تسع سنين . لأنه غرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة . وتوفى النبي صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول سنة احدى عشرة من الهجرة .

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم : كان الاسلام يحرم على الصائم الأكل والشرب والجماع ، من حين ينام أو يصلى العشاء الآخرة ، فأيهما وجد أولا حصل به التحريم ، ثم نسخ ذلك وأبيح الجميع الى طلوع الفجر . سواء نام أم لا .

احتجوا بحديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل صائما فحضر الافطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي . وان قيس بن صرمة (٢) الأنصارى رضى الله عنه كان صائما ، فلما حضر الافطار أتى امرأته فقال لها : عندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه فجاءته امرأته فلما رأته قالت : خيبة لك . فلما انتصف النهار غشى عليه ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية « احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم » (٣) ففرحوا بها فرحا شديدا ، ونزلت « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود » (٤) رواه البخارى في صحيحه .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما : « كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء . وصاموا الى القابلة ، فاختاخ رجل نفسه فجاء امرأته . وقد صلى العشاء ولم يفطر ، فأراد الله تعالى أن يجعل ذلك يسرا لمن بقى ، ورخصة ومنفعة ، فقال عز وجل : « علم الله أنكم كتنتم تختانون أنفسكم » (٥)

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) بكسر الصاد وتسكين الراء وفتح الميم .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) البقرة : ١٨٧ .

(٥) البقرة : ١٨٧ .

وكان هذا مما نفع الله تعالى به الناس ورخص لهم ويسره » رواه أبو داود . وفي اسناده (١) ضعف . ولم يضعفه أبو داود . والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

{ صوم شهر رمضان ركن من أركان الاسلام ، وفرض من فروضه ، والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله [وأن محمدا رسول الله] (٢) وإقام الصلاة • وإيتاء الزكاة • والحج • وصوم رمضان » (٣) •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من طرق كثيرة من رواية ابن عمر رضى الله عنهما (وقوله) وفرض من فروضه تأكيد وإيضاح لجواز تسميته ركنًا وفرضًا ، ولو اقتصر على ركن لكناه ، لأنه يلزم منه أنه فرض ، وفي هذا الحديث جواز إطلاق رمضان من غير ذكر الشهر ، وهو الصواب كما سبق قريبًا (فان قيل) لم استدل بالحديث دون الآية ؟ وكذا استدل به في الحج دون الآية (قلنا) مراده الاستدلال على أنه ركن ، وهذا يحصل من الحديث لا من الآية ، وأما الفرضية فتحصل منهما ، وهذا الحكم الذى ذكره وهو كون صوم رمضان ركنًا وفرضًا مجمع (٣) عليه • ودلائل الكتاب والسنة والاجماع متظاهرة عليه وأجمعوا على أنه لا يجب غيره •

(١) قال أبو داود : حدثنا أحمد بن محمد بن شبيب حدثني على ابن حسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس • قلت : وعلى بن حسين ضعفه أبو حاتم واتهمه العقيلي بالارجاء • وقال الذهبي : صدوق • وقال النسائي : ليس به بأس • أما أبوه فقد وثقه ابن معين وغيره واستنكر أحمد بعض حديثه أما يزيد النحوي فهو يزيد ابن أبي سعيد ثقة عابد قتل ظلما سنة ١٣١ وقال في عون المعبود قال المنذرى : على بن الحسين ضعيف (ط) •

(٢) ما بين المعقوفين ليس في ش ولكنه في هامش ق كنا قد نبهنا عليه في ذلك الهامش (ط) •

(٣) (مجمع) مرفوع لأنه خبر (هذا) (ط) •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وينتحم وجوب ذلك على من دسّم بائع عاقل طاهر قادر مقيم ،
فاما احكامه فانه ان كان اصليا لم يخاطب [به] في حال كفره لانه لا يصح
دنه ، فان اسلم لم يجب عليه القضاء ، لقوله تعالى : // فلنولين كفروا
ان ينتهوا يفقر لهم ما قد سلف (١) ولان في ايجاب قضاء ما فات في
حال الكفر تنفيرا عن الاسلام ، وان كان مرتدا ثم يخاطب به في حال
الردة ، لانه لا يصح منه ، فان اسلم وجب عليه قضاء ما تركه في حال
الكفر ، لانه التزم ذلك بالاسلام فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الادميين)

(الشرح) وقوله : يتحتم وجوب ذلك • أى وجوب فعله في الحال ،
ولا بد من هذا التفسير لأن وجوبه على المسافر والحائض محتتم أيضا .
نكن يؤخرانه ثم يقضيانه (وقوله) في الكافر الأصلي لم يخاطب به ،
أى لم نطالبه بفعله وليس مراده انه ليس بواجب في حال كفره فان
المذهب الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع في حال كفرهم ،
بمعنى أنهم يزداد في عقوبتهم في الآخرة بسبب ذلك ولكن لا يطالبون
بفعلها في حال كفرهم ، وقد سبقت المسألة مبسوطة في أول كتاب الصلاة •

(وقوله) في المرتد : لم يخاطب في حال الردة معناه لا نطالبه
بفعل الصوم في حال رده في مدة الاستتابة ، وليس مراده أنه ليس
واجبا عليه ، فانه واجب عليه بلا خلاف في حال الردة ، ويأثم بتركه
في حال الردة بلا خلاف ؟ ولو قال المصنف كما قال غيره : لم نطالبه به في
رده ولا يصح منه ، لكان أصوب • والله تعالى أعلم •

قال أصحابنا : لا يطالب الكافر الأصلي بفعل الصوم في حال
كفره بلا خلاف واذا أسلم لا يجب عليه قضاؤه بلا خلاف ، ولو صام
في كفره لم يصح بلا خلاف سواء أسلم بعد ذلك أم لا ؟ بخلاف
ما اذا تصدق في كفره ثم أسلم ، فان الصحيح أنه يثاب عليه ، وقد
سبقت في أول كتاب الصلاة • وأما المرتد فهو مكلف به في حال رده ،
واذا أسلم لزمه قضاؤه بلا خلاف كما ذكره ، ولا نطالبه بفعله في

حال رده . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه قضاء مدة الردة اذا أسلم ،
كما قال في الصلاة ، وسبقت المسألة مبسوبة في أول كتاب الصلاة .
وقاس المصنف ذلك على حقوق الآدميين ، لأن أبا حنيفة يوافق عليها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واما الصبي فلا تجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع
القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ،
وعن المجنون حتى يفيق » ويؤمر بفعله لسبع سنين اذا اطاق الصوم ،
ويضرب على تركه لعشر تياسا على الصلاة ، فان بلغ لم يجب عليه
قضاء ما تركه في حال الصغر ، لانه لو وجب [عليه] دت لوجب عليه
أداؤه في الصغر لانه يقدر على فعله ، ولأن أيام الصغر تطول ، فلو
أوجبنا عليه قضاء ما يفوت ثق) .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي في
كتاب الحدود من سننهما من رواية على بن أبي طالب رضى الله عنه
باسناد صحيح ، ورواه أبو داود أيضا في الحدود والنسائي وابن ماجه في
كتاب الطلاق من رواية عائشة رضى الله عنها باسناد حسن . ومعنى رفع القلم
امتناع التكليف ، لا أنه رفع بعد وضعه . بقوله : لوجب عليه أدائه —
ينتقض بالمسافر فانه يقدر على الأداء ولا يلزمه ويلزمه القضاء ، والدليل
الصحيح أن يقال : زمن الصبي ليس زمن التكليف للحديث ، والقضاء
انما يجب حيث يجب بأمر جديد ، ولم يجيء فيه أمر جديد .

(اما أحكام الفصل) فلا يجب صوم رمضان على الصبي . ولا يجب
عليه قضاء ما فات قبل البلوغ بلا خلاف لما ذكره المصنف وذكرته ،
قال المصنف والأصحاب : واذا أطاق الصوم وجب على الولي أن يأمره
به لسبع سنين ، بشرط أن يكون مميزا ، ويضربه على تركه لعشر
لما ذكره المصنف ، والصبية كالصبي في هذا كله بلا خلاف .

(فرع) قال أصحابنا : شروط صحة الصوم أربعة : النقاء
عن الحيض والنفس ، والاسلام ، والتمييز ، والوقت القابل للصوم ،
وسياتى تفصيلها في مواضعها ان شاء الله تعالى . . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن زال عقله بجنون لا يجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « وعن المجنون حتى يفريق » فان أفاق لم يجب عليه قضاء ما فاتته في [حال]^(١) الجنون ، لأنه صوم فات في حال سقط فيه التكاليف لنقص علم يجب [قضاؤه] ، كما لو فات في حال النقص ، وان زال عقله بالاعماء لم يجب عليه في الحال لانه لا يصح منه فان أفاق وجب عليه القضاء لقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر »^(٢) والاعماء مرض ويخالف الجنون فانه نقص ، ولهذا لا يجوز الجنون على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ويجوز عليهم الاغماء) •

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه قريبا • وقوله : (سقط فيه التكاليف لنقص) احتراز من الاغماء والحيض •

(اما الأحكام) ففيه مسألتان (احدهما) المجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالاجماع للحديث وللإجماع : واذا أفاق لا يلزمه قضاء ما فاتته في الجنون ، سواء قل أو كثر ، وسواء أفاق بعد رمضان أو في أثناءه • هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه يلزمه مطلقا ، حكاه الماوردي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج • قال الماوردي : هذا مذهب لابن سريج وليس بصحيح • قال : ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء أنه لا يلزمه القضاء • وحكاه صاحب البيان عن ابن سريج ثم قال : وقيل لا يصح عنه ، وفيه وجه ثالث وهو مذهب أبي حنيفة والثوري أنه ان أفاق في أثناء الشهر لزمه قضاء ما فاتته ، وان أفاق بعده فلا قضاء •

قال صاحب البيان : قال ابن سريج : وقد حكى المزني في المنثور هذا عن الشافعي ، قال : ولا يصح عنه ، قال صاحب البيان : وهذا يدل على بطلان الحكاية عن ابن سريج فيمن أفاق بعد الشهر أنه

(١) كل ما بين المعقوفين ليس في شوق (ط) •

(٢) البقرة : ١٨٤ •

يلزمه انقضاء ، فحصل ثلاثة أوجه (المذهب) أنه لا قضاء عليه (والثاني) يجب أن آفاق في الشهر لا بعده ، ودليل المذهب في الكتاب ، وحكاها الرافعي ثلاثه آتوال • قال : وهذا في الجنون المنفرد : فلو ارتد ثم جن أو سكر ثم جن ففى وجوب القضاء وجهان ، قال : ولعل الأصح الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسكر كما سبق في الصلاة • وهذا الذى أشار الى تصحيحه هو الأصح فيجب في المرتد قضاء الجميع ولا يجب في السكران إلا قضاء أيام السكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر •

(المسألة الثانية) المغمى عليه لا يلزمه الصوم في حال الاغماء
بلا خلاف •

ولنا قول مخرج وهو مذهب المزنى أنه يصح صوم المغمى عليه ، وعلى هذا القول لا يلزمه الصوم أيضا بلا خلاف لأنه غير مكلف ، ويجب القضاء على المغمى عليه سواء استغرق جميع رمضان أو بعضه لما ذكره المصنف •

وحكى الأصحاب وجهها عن ابن سريج أن الاغماء المستغرق لجميع رمضان لا قضاء فيه كالجنون ، وكما لا يجب عليه قضاء الصلاة ، هكذا نقل الجمهور عن ابن سريج • ونقل البغوى عنه أنه إذا استغرق الاغماء رمضان أو يوما منه لا قضاء عليه ، واختار صاحب الحاوى قول ابن سريج هذا في أنه لا قضاء على المغمى عليه والمذهب وجوب القضاء عليه • وفرق الأصحاب بين الجنون والاغماء بما فرق المصنف ، وبين الصوم والصلاة أن الصلاة تتكرر فيشيق قضاؤها بخلاف الصوم • وهذا هو الفرق بين قضاء الحائض الصوم دون الصلاة • قال أصحابنا : ومن زال عقله بمرض أو بشرب دواء شربه لحاجة أو بعذر آخر لزمه قضاء الصوم دون الصلاة كالمغمى عليه ولا يائثم بترك الصوم في زمن زوال عقله • وأما من زال عقله بمحرم كخمر أو غيره مما سبق بيانه في أول كتاب الصلاة فيلزمه القضاء ويكون آثما بالترك • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء يوم من رمضان استحب
 لهما أمساك بقية النهار لحرمه الوقت ولا يلزمه ذلك لأن المجنون أفطر
 بصدر ، والكافر - وإن أفطر بغير عذر - إلا أنه لما أسلم جعل
 كالمعذور فيما فعل في حال الكفر ، ولهذا لا يؤاخذ بقضاء ما تركه
 ولا بضمنان ما أتته ، ولهذا قال الله تعالى : « قل للذين كفروا أن ينتهوا
 يغفر لهم ما قد سلف » (١) ولا يأكل عند من لا يعرف عذره لأنه إذا
 تظاهر بالآكل عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان ، وهل يجب عليه
 قضاء ذلك [أم لا] ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجب لأنه أدرك جزءا
 من وقت الفرض ، ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم إلا بيوم فوجب
 أن يقضيه بيوم ، كما نقول في المحرم ، إذا وجب عليه في كفارة نصف
 مد ، فإنه يجب عليه بقسمله صوم نصف يوم ، ولكن لما لم يمكن
 فعل ذلك إلا بيوم وجب عليه صوم يوم (والثاني) لا يجب ، وهو
 المنصوص في البويطي ، ، لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم
 فيه ، لأن الليل يدركه قبل اتمام ، فلم يلزمه كمن أدرك من أول وقت
 الصلاة قدر ركعة ثم جن . وإن بلغ الصبي أثناء يوم من رمضان ،
 نظرت فإن كان حدثرا فهو كالكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق في
 جميع ما ذكرناه ، وإن كان صائبا ففيه وجهان (أحدهما) يستحب له
 اتمامه لأنه صوم [نفل] (٢) فاستحب اتمامه ، ويجب قضاؤه لأنه لم
 ينو الفرض [به] من أوله فوجب قضاؤه (والثاني) يلزمه اتمامه
 ويستحب قضاؤه لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة فلزمه اتمامه
 كما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه (٣) .

(١) الأنفال : ٣٨ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من شوق (ط) .

(٣) في الطبقات الكبرى لتاج الدين بن السبكي ما نصه : وقال
 أبو الفضل بن عبدان في كتابه الموسوم بـ (المجموع المجرد) فيها إذا بلغ
 الصبي في أثناء نهار رمضان : سمعت أبا بكر بن لال يقول : سمعت علي
 ابن أبي هريرة يقول : لا نقول عليه صوم اليوم ولكن عليه صوم بعض
 اليوم ولا يمكنه أن يصومه إلا بصوم يوم كامل فأوجبنا عليه يوما كاملا .

(الشرح) قوله : ولهذا لا يؤخذ بقضاء ما نركه ولا بضمن ما أتلفه ، اس لا يطالب المتلف الحربى ، وأما الذمى فيطالب بالاجماع ، ومع هذا تحصل الدلالة لأنه اذا بيت فى الحربى استتبط منه دليل للذمى .

(أما أحكام الفصل) ففى المسألة طريقتان (أحدهما) طريقة المصنف وسائر العراقيين ان المجنون اذا افاق فى اثناء نهار رمضان والكافر اذا اسلم فيه والصبى اذا بلغ فيه مفطرا ، يستحب لهم امساك بقيته ولا يجب ذلك ، وفى وجوب قصص وجهان (الصحيح) المنصوص فى البويطى وحرمة لا يجب . وقال ابن سريج : يجب ، وذكر المصنف دليل الجميع ، وان بلغ الصبى صائما فى اثنائه برمه امامه على المنصوص ، وهو الاصح باتفاق الاصحاب ، وعلى هذا لا يلزمه قضاؤه ، وفيه وجه انه يستحب اتمامه ويجب قضاؤه . وذكر المصنف دليلهما .

(والثانية) طريقة الخراسانيين أن فى امساك المجنون والكافر والصبى اذا بلغ فيه مفطرا ، فيه اربعة أوجه (أصحها) يستحب (والثانى) يجب (والثالث) يلزم الكافر دونهما لتقصيره (والرابع) يلزم الكافر والصبى لتقصيرهما ، فانه يصح من الصبى دون المجنون ، قالوا : وأما القضاء فلا يلزم الكافر والمجنون والصبى المفطر على الأصح من الوجهين ، وقيل من القولين (والثانى) يزمهم قيل يلزم الكافر دونهما ، وصححه البغوى وهو ضعيف غريب ، وان كان الصبى حائما فالذهب لزوم اتمامه بلا قضاء ، وقيل : يندب اتمامه ويجب القضاء .

وينى جماعات منهم الخلاف فى القضاء على الخلاف فى الامساك ، وفى كيفية البناء ثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول الصيدلانى من أوجب الامساك لم يوجب القضاء ، ومن أوجب القضاء لم يوجب الامساك (والثانى) ان يجب القضاء وجب الامساك والا فلا (والثالث) ان يجب الامساك وجب القضاء والا فلا ، والله أعلم .

وقال أصحابنا : اذا بلغ الصبى فى اثناء النهار صائما وقتلنا بالذهب انه يلزمه اتمامه فجامع فيه لزمه الكفارة كباقي الأيام . قال أصحابنا : وحيث لا يلزم هؤلاء المذكورين الامساك يستحب لهم

الا يأكلوا بحضور من لا يعرف حالهم • لما ذكره المصنف ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما الصوم ، لأنه لا يصح منهما ، فإذا طهرتا وجب عليهما القضاء لما روت عائشة رضى الله عنها [أنها] قالت في الحيض : « كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » فوجب القضاء على الحائض بالخبر وقيس عليها النفساء لأنها في معناها ، فان طهرت في أثناء انقضاء استحب لها ان تمسك بقية النهار ولا يجب • لما ذكرناه في الصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق) •

(انشرح) حديث عائشة هذا رواه مسلم بلفظه ، ورواه البخاري مقتصرًا على نفى الأمر بقضاء الصلاة • وقولها : « كنا نؤمر » معناه كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بذلك ، وهو صاحب الأمر عند الاطلاق •

(وقوله) طهرتا — بفتح الهاء وضمها — والفتح أفصح وأشهر ، وسبق في كتاب الحيض الفرق بين قضائها للصوم دون الصلاة ، وأنهما مجمع عليهما ، وأن حكمته تكرر الصلاة فيشيق قضاؤها بخلاف الصوم ، وأن أبا الزناد وامام الحرمين خالفا في الحكمة •

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل :

(احداها) لا يصح صوم الحائض والنفساء ، ولا يجب عليهما ويحرم عليهما ويجب قضاؤه ، وهذا كله مجمع عليه ، ولو أمسكت لا بنية الصوم لم تأثم ، وانما تأثم اذا نوتته ، وان كان لا ينعقد ، وقد ذكر المصنف هنا وفي باب الحيض دلائل هذا كله مع ما ضممته هناك اليه •

(الثانية) اذا طهرت في أثناء النهار يستحب لها امساك بقيته ، ولا يلزمها ، لما ذكره المصنف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ،

ونقل إمام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه ، وحكى صاحب العدد في وجوب الامساك عليها خلافا ، كالمجنون والصبي ، وهذا شاذ مردود . وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة والاوزاعي ولتورى وجوب الامساك .

(الثالثة) وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء ، انما هو بأمر مجدد ، وليس هو واجبا عليها في حال الحيض والنفساء . هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وحكى القاضي حسين وإمام الحرمين والمتولى في باب الحيض وجها انه لا يجب عليها الصوم بحال ، ويتأخر الفعل الى الامكان ، قال الامام : وأنكره المحققون لأن شرط الوجوب اقتران الامكان به ، والصواب الأول ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن لا يقدر على الصوم بحال ، وهو الشيخ الكبير الذي يجهد الصوم ، والمريض الذي لا يرجى برؤه ، فاس لا يجب عليهما الصوم ، لقوله عز وجل « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (١) وفي انفية قولان (احدهما) لا تجب ، لانه سقط عنهما فرض الصوم فلم تجب عليهما النفية ، كالصبي والمجنون (والثاني) يجب عليه كل يوم مد من طعام وهو الصحيح ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : [« الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكينا » وعن ابي هريرة انه قال (٢)] « من ادركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه نكل يوم مد من قمح » . وقال ابن عمر رضى الله عنهما : « اذا ضعفت عن الصوم اطعم عن كل يوم مدا » وروى أن أنسا رضى الله عنه « ضعف من الصوم عاما قبل وفاته فافطر واطعم » وان لم يقدر على الصوم لمرض يخاف زيادته ويرجو البرء لم يجب عليه الصوم للآية ، فاذا برئ وجب عليه القضاء لقوله عز وجل « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (٣) وان أصبح صائما وهو صحيح ،

(١) الحج : ٧٨ .

(٢) ما بين العقوفين ساقط من ش و ق ، فقد جاء حديث ابي هريرة منسوبا لابن عباس وحذف حديث ابن عباس . وهذا خلل كبير وقد تدلركناه ولله الحمد والمنة (ط) .
(٣) البقرة : ١٨٤ .

ثم مرض أفطر ، لأنه أبيح له الفطر للضرورة والضرورة موجودة
فجاز به الفطر) •

(الشرح) الأثر المذكور عن ابن عباس رواه البخاري عنه في
صحيحه في كتاب التفسير ، والأثر عن أبي هريرة رواه البيهقي ،
والأثر عن أنس رواه الدارقطني والبيهقي (وقوله) يجهد هو - بفتح
الياء والماء - ويقال بضم الياء وكسر الهاء - قال ابن فارس والجوهري
وغيرهما : يقال جهد وأجهد إذا حمله فوق طاقته ، وجهده أفصح
(وقوله) برا ، هذا هو الفصيح ، ويقال برىء وبروء ، وقد سبق
مبسوطا في باب التيمم •

(أما الأحكام) ففيه مسائل :

(أحدها) قال الشافعي والأصحاب : الشيخ الكبير الذي يجهد
الصوم أى يلحقه به مشقة شديدة ، والمريض أنذى لا يرجى برؤه
لا صوم عليهما بلا خلاف ، وسيأتى نقل ابن المنذر الاجماع فيه ،
ويلزمهما الفدية على أصح القولين •

(والثانى) لا يلزمهما ، والفدية مد من طعام لكل يوم ، وهذا
الذى ذكرناه من صحيح وجوب انفدية متفق عليه عند أصحابنا ،
وبه قال جمهور العلماء ، وهو نص الشافعي في المختصر وعامة كتبه •
ونصه في القديم وحرمة من الجديد أن لا فدية عليه ، وقال في البويطي :
هى مستحبة وأتفقوا على أنه لو تكلف الصوم فصام فلا فدية ،
والعجوز كالشيخ في جميع هذا ، وهو اجماع ، والله أعلم •

(الثانية) المريض العاجز عن الصوم لمرض يرجى زواله لا
يلزمه الصوم في الحال ، ويلزمه القضاء ، لما ذكره المصنف ، هذا
إذا لحقه مشقة ظاهرة بالصوم ولا يشترط أن ينتهى الى حالة لا يمكنه
فيها الصوم ، بل قال أصحابنا : شرط اباحة الفطر أن يلحقه بالصوم
مشقة يشق احتمالها ، قالوا : وهو على التفصيل السابق في باب
التيمم •

قال أصحابنا : وأما المرض اليسير الذى لا يلحق به مشقة ظاهرة لم يجز له الفطر بلا خلاف عندنا ، خلافا لأهل الظاهر ، قال أصحابنا : ثم المرض المجوز للفطر إن كان مطيقا فله ترك النية بالليل ، وإن كان يحم وينقطع ، ووقت الحمى لا يقدر على الصوم ، وإذا لم تكن حمى يقدر عليه فإن كان محموما وقت الشروع فى الصوم فله ترك النية ، والا فعليه أن ينوى من الليل ، ثم إن عاد المرض واحتاج إلى الفطر أفطر ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا أصبح الصحيح صائما ثم مرض ، جاز له انفطر بلا خلاف ، لما ذكره المصنف .

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم : من غلبه الجوع والعطش فخاف الهلاك لزمه الفطر وإن كان صحيحا مقيما لقوله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم [إن الله] كان بكم رحيمًا » (١) وقوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » (٢) ويلزمه القضاء للمريض . والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا : لو نذر الشيخ الكبير العاجز ، أو المريض الذى لا يرجى برؤه ، ففى انعقاده وجهان (أحدهما) لا ينعقد لأنه عاجز ، وبني المتولى وآخرون هذين الوجهين على وجهين ، ونقلوهما فى أنه يتوجه على الشيخ العاجز الخطاب بالصوم ، ثم ينتقل إلى الفدية للعجز ؟ أم يخاطب ابتداء بالفدية ؟ والأصح أنه يخاطب بالفدية ابتداء ، فلا ينعقد نذره .

(فرع) إذا أوجبنا الفدية على الشيخ والمريض المأيوس من برئه ، وكان معسرا ، هل يلزمه إذا أيسر ؟ أم يسقط عنه ؟ فيه قولان كالكفارة (والأصح) فى الكفارة بقاؤها فى ذمته إلى اليسار ، لأنها فى مقابلة جنايته ، فهى كجزاء الصيد ، وينبغى أن يكون الأصح هنا أنها تسقط ، ولا يلزمه إذا أيسر ، كأنفطرة لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليست فى مقابلة جناية ونحوها ، وقطع القاضى فى المجرد أنه إذا أيسر بعد الإفطار لزمه الفدية ، فإن لم يفد حتى مات لزمه

(١) النساء : ٢٩ .

(٢) البقرة : ١٩٥ .

أخراجها من تركته ، قال : لأن الاطعام في حقه كالقضاء في حق المريض والمسافر ، قال : وقد ثبت أن المريض والمسافر لو ماتا قبل تمكنهما من القضاء لم يجب شيء ، وإن زال عذرهما وقدرنا على القضاء لزمهما ، فإن ماتا قبله وجب أن يطعم عنهما مكان كل يوم مد طعام ، فكذا هنا ، هذا كلام القاضي .

(فرع) إذا أفطر الشيخ العاجز ، والمريض الذي لا يرجى برؤه ، ثم قدر على الصوم فهل يلزمه قضاء الصوم ؟ فيه وجهان حكاهما الدارمي ، وقال البغوي ونقله القاضي حسين : أنه لا يلزمه . لأنه لم يكن مخاطبا بالصوم . بل بالفدية . بخلاف المعصوب إذا أحج عن نفسه ثم قدر فأنه يلزمه الحج على أصح القولين لأنه كان مخاطبا به . ثم اختار البغوي لنفسه أنه إذا قدر قبل أن يفدي لزمه الصوم وإن قدر بعد انفدية فيحتمل أن يكون كالْحج . لأنه كان مخاطبا بالفدية على توهم دوام عذره . وقد بان خلافه . والله أعلم .

فروع

في مذاهب العلماء في الشيخ العاجز عن الصوم

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا صوم عليه . ويلزمه الفدية على الأصح . وهي مد من طعام عن كل يوم . سواء في الطعام البر والتمر والشعير وغيرهما من أقوات البلد . هذا إذا كان يناله بالصوم مشقة لا تحتمل . ولا يشترط خوف الهلاك . وممن قال بوجوب انفدية وأنها مد ، طاوس وسعيد بن جبيرة والثوري والأوزاعي قال أبو حنيفة : يجب لكل يوم صاع تمر ، أو نصف صاع حنطة . وقال أحمد : مد حنطة أو مدان من تمر أو شعير . وقال مكحول وربيعه ومالك وأبو ثور : لا فدية ، واختاره ابن المنذر . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن للشيخ والمعجز العاجزين الفطر .

(فرع) اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز للشيخ العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه تعجيل الفدية قبل دخول رمضان ، ويجوز بعد طلوع فجر كل يوم ، وهل يجوز قبل الفجر في رمضان ؟ قطع الدارمي بالجواز ، وهو الصواب . وقال صاحب البصر : فيه احتمالان لوالده ، وليس بشيء ، ودليله القياس على تعجيل الزكاة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فاما المسافر ، فانه ان كان سفره دون أربعة برد^(١) ، لم يجز له ان يفطر لانه اسقاط فرض للسفر ، فلا يجوز فيها دون أربعة برد متانصر ، وان كان سفره في محصية أم يجز له أن يفطر ، لان ذلك اعانة على المحصية ، وان كان سفره أربعة برد في غير محصية فله أن يصوم وله أن يفطر ، لما روت عائشة رضي الله عنها أن حمزة ابن عمرو الأسلمي قال : « يا رسول الله أصوم في السفر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان شئت فصم ، وان شئت فأفطر » . فان كان ممن^٢ يجهد الصوم في السفر ، فالأفضل أن يصوم . لما روى عن أنس رضي الله عنه انه قال للصائم في السفر : « ان افطرت فرخصة وان صحت فهو أفضل » وعن عثمان بن أبي العاص أنه قال : « الصوم أحب الى » . ولأنه اذا افطر عرض الصوم للنسيان وجوادر الزمان ، فكان الصوم أفضل ، وان كان يجهد الصوم فالأفضل ان يفطر . لما روى جابر رضي الله عنه قال : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم [في سفر]^(٣) برجل تحت شجرة يرش عليه الماء . فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : صائم يا رسول الله . فقال : ليس من البر الصيام في السفر » . فان صام المسافر ثم أراد أن يفطر ، لأن العذر قائم فجاز له أن يفطر كما لو صام المريض ثم أراد أن يفطر . ويحتمل عندي أنه لا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم ، لأنه دخل في الصلاة بنية الاتمام ثم أراد أن يقصر . ومن أصبح في الحضر صائما ثم سافر لم يجز له أن يفطر في ذلك اليوم . وقال المزني : له أن يفطر كما لو أصبح الصحيح^(٤) صائما ، ثم مرض فله أن يفطر والمذهب الأول . والدليل عليه أنه عبادة تختلف بالسفر والحضر . فاذا بدا بها في الحضر ثم سافر لم يثبت له رخصة السفر كما لو دخل الصلاة في الحضر ثم سافر في اثنتائها ويخالف المريض ، فان ذلك مضطر الى الافطار والمسافر مختار) .

(الشرح) حديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري ومسلم .

(١) بضم الباء والراء .

(٢) سقط في النسخة المطبوعة من المذهب (في سفر) (ط) .

(٣) في النسخة المطبوعة : كما لو أصبح الصحيح صائما . (ط) .

وحديث جابر رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم أيضا ، وانثر عن انس وعثمان بن أبى العاص رواهما البيهقى ، وعثمان هذا صاحبى ثقفى رضى الله عنه •

وقوله (أربعة برد) بضم الباء والراء ، وهى ثمانية وأربعون ميلا بالهائى ، وسبق بيان هذا كله مبسوطا فى باب صلاة المسافر ، وقوله (اسقاط فرض السفر) احتراز عن استقبال القبلة فى صلاة النفل ، فإنه اسقاط لا فرض • وقوله (للسفر) احتراز عن عجز عن القيام فصلى قاعدا • قوله (يجهد) بفتح ائىاء وضمها - وسبق بيانه قريبا •

(أما الأحكام) ففيه مسائل (أحداها) لا يجوز الفطر فى رمضان فى سفر معصية بلا خلاف ولا فى سفر آخر دون مسافة القصر بلا خلاف ، وقد سبق هذان فى باب مسح الخف وفى باب صلاة المسافر ، فان كان سفره فوق مسافة القصر وليس معصية فله الفطر فى رمضان بالاجماع ، مع نص الكتاب والسنة • قال الشافعى والأصحاب : له الصوم وله افطر • وأما أفضلهما فقال الشافعى والأصحاب : ان تضر بالصوم فالفطر أفضل والا فالصوم أفضل ، وذكر الخراسانيون قولا ثانيا ضعيفا مخرجا من القصر أن الفطر أفضل مطلقا والمذهب الأول ، والفرق أن فى القصر تحصل الرخصة مع براءة الذمة ، وهنا اذا أفطر تبقى الذمة مشغولة ، ولأن فى القصر خروجا من الخلاف ، وليس هنا خلاف يعتد به فى ايجاب الفطر ، وقال المتولى : لو لم يتضرر فى الحال بالصوم ، لكن يخاف الضعف منه وكان سفر حج أو عمرة فافطر أفضل •

(الثانية) اذا أفطر المسافر لزمه القضاء ولا فدية ، قال الله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (١) معناه وأراد الفطر فله الفطر وعليه عدة من أيام أخر •

(الثالثة) لو أصبح فى أثناء سفره صائما ثم أراد أن يفطر فى نهاره فله ذلك من غير عذر ، نص عليه الشافعى وقطع به جميع الأصحاب وفيه احتمال للمصنف ولامام الحرمين أنه لا يجوز • وحكاه الرافعى وجها ، وقد ذكر المصنف دليله ، وفرق صاحب الحاوى بين انقصر

(١) البقرة : ١٨٤ •

وانفطر بأن من دخل في الصلاة تامة التزم الاتمام فلم يجز له
انقصر لثلاً يذهب ما التزمه لا الى بدل ، وأما المسافر إذا صام ثم
أفطر فلا يترك الصوم الا الى بدل وهو النقضاء ، فجاز له ذلك مع
دوام عذره ، وإذا قلنا بالنص وقول الأصحاب : ان له الفطر ففي
كراهته وجهان (أصحابهما) لا كراهة للحديث الصحيح أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعل ذلك •

(الرابعة) اذا سافر المقيم فهل له الفطر في ذلك اليوم ؟ له أربعة
أحوال : (أحدها) أن يبدأ السفر بالليل ويفارق عمران البلد قبل
الفجر ، فنه الفطر بلا خلاف •

(الثاني) أن لا يفارق العمران الا بعد الفجر ، فمذهب الشافعي
المعروف من نصوصه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة : ليس له الفطر في
ذلك اليوم • وقال المزني : له انفطر ، وهو مذهب أحمد واسحاق ،
وهو وجه ضعيف حكاه أصحابنا عن غير المزني من أصحابنا أيضاً
والمذهب الأول ، فعلى هذا لو جامع فيه لزمه الكفارة لأنه يوم من
رمضان وهو صائم فيه صوما لا يجوز فطره ، ودليل الجميع في
الكتاب • قال صاحب الحاوي : وقيل : ان المزني رجع عن هذا المنقول
عنه • وقال : اضربوا على قولي ، قال : وكان احتج بأن النبي صلى الله
عليه وسلم « خرج عام الفتح من المدينة صائماً حتى بلغ كراع الغميم
أنفطر فظن أنه أفطر في نهاره » • وهذا الحديث في الصحيحين ،
وكراع الغميم^(١) عند عسفان بينه وبين المدينة نحو سبعة أيام أو
ثمانية ، فلم يفطر النبي صلى الله عليه وسلم في يوم خروجه ، والله
أعلم •

(الثالث) أن ينوي الصيام في الليل ثم يسافر ولا يعلم هل
سافر قبل الفجر أو بعده • قال الصيمري والماوردي وصاحب البيان
وغيرهم : ليس له الفطر لأنه يشك في مبيح الفطر ولا يباح بالشك •

(الرابع) أن يسافر من بعد الفجر ولم يكن نوى الصيام فهذا
ليس بصائم لاخلاله باننية من الليل فعليه قضاؤه ويلزمه الامساك هذا

(١) كراع الغميم بينه وبين مكة نحو عشرة أيام (ط) •

اليوم لأن حرمة قد ثبتت بطلوع الفجر وهو حاضر . هكذا ذكره
النصيرى والماوردي وصاحب البيان وهو ظاهر ، ويجيء فيه قول
الزنى ، والوجه الموافق له ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان قدم المسافر وهو مفطر ، أو برأ المريض وهو مفطر ،
استحب لهما امساك بقية النهار لحرمة الوقت ، ولا يجب ذلك لانهما
أفطرا بعذر ، ولا يأكلان عند من لا يعرف عذرهما لخوف التهمة
والعقوبة ، وان قدم المسافر وهو صائم أو برأ المريض وهو صائم فهل
لهما أن يفطرا ؟ فيه وجهان . قال أبو على ابن أبى هريرة : يجوز
لهما الافطار لأنه أبيع لهما الفطر من أول النهار ظاهرا وباطنا فجاز
لهما الافطار في بقية النهار ، كما لو دام السفر والمرض . وقال
أبو اسحاق : لا يجوز لهما الافطار ، لأنه زال سبب الرخصة قبل
الترخص فلم يجز الترخص ، كما لو قدم المسافر وهو في الصلاة فانه
لا يجوز له التقصر) .

(الشرح) نية مسائل (أحداها) [إذا] قدم المسافر أو برأ المريض وهما
مفطران يستحب امساك بقية يومه ولا يجب عندنا وأوجبه أبو حنيفة .
دلينا أنهما أفطرا بعذر (الثانية) يستحب إذا أكلا أن لا يأكلا عند
من يجهل عذرهما لليلة المذكورة (الثالثة) إذا قدم المسافر وهو صائم
هل له الفطر ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما)
نعم وبه قال ابن أبى هريرة ، ونقله الماوردي عن نصه في حرمة
(وأصحهما) عند القاضي أبى الطيب وجمهور الأصحاب لا يجوز ، وهو
قول أبى اسحاق . وهكذا الحكم لو نوى المسافر الإقامة في بلد بحيث
تتقطع رخصه ولو برأ المريض وهو صائم فطريقان (أصحهما) وبه
قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وآخرون ، فيه الوجهان
كالمسافر (أصحهما) يحرم الفطر (وإثنان) يجوز (والطريق الثانى)
وبه قطع الفورانى وجماعة من الخراسانيين يحرم الفطر وجها واحدا .

(الرابعة) لو قدم المسافر ولم يكن نوى من الليل صوما ولا أكل
في نهاره قبل قدومه فطريقان (أصحهما) وبه قطع القاضي أبو الطيب في

المجرد والدارمي والماوردي وآخرون • ونقله الماوردي عن نصه
في الأم : له الأكل لأنه مفطر لعدم النية من الليل ، فجاز له الأكل
كالمفطر بالأكل (والثاني) حكاه الفوراني وغيره من الخراسانيين في
وجوب الإمساك وجهان (الصحيح) لا يلزمه (والثاني) يلزمه حرمة
لليوم •

(فرع) لا يجوز للمسافر ولا للمريض أن يصوما في رمضان
غيره من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع ، فإن صام شيئا من ذلك
لم يصح صومه لا عن رمضان ولا عما نوى ولا غيره • وهذا مذهبنا
وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء • وقال أبو حنيفة في المريض
كقولنا ، وقال في المسافر : يصح ما نوى • دليلنا القياس على
المريض •

(فرع) إذا قدم المسافر في أثناء نهار [رمضان] وهو مفطر ،
فوجد امرأته قد طهرت في أثناء النهار من حيض أو نفاس ، أو برأت
من مرض وهي مفطرة فله وطؤها ولا كفارة عليه عندنا بلا خلاف ،
وقال الأوزاعي : لا يجوز وطؤها • دليلنا أنهما مفطران فأشبهه المسافرين
والمريضين •

(فرع) إذا دخل على الإنسان شهر رمضان وهو مقيم جاز
له أن يسافر ويفطر هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والثوري
والأوزاعي وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكاه أصحابنا عن أبي مخلد
التابعي أنه لا يسافر ، فإن سافر لزمه الصوم وحرم الفطر وعن
عبيدة السلماني - بفتح العين - وسويد بن غفلة - بفتح الغين المعجمة
وانفاء - التابعين أنه يلزمه الصوم بقية الشهر ولا يمتنع السفر لقوله
تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » دليلنا قوله تعالى : « فمن
كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » وفي الصحيحين
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرج في غزوة الفتح في رمضان
مسافرا وأفطر » والآية التي احتجوا بها محمولة على من شهد كل
الشهر في البلد ، وهو حقيقة الكلام ، فإن شهد بعضه لزمه صوم ما شهد
منه في البلد ، ولا بد من هذا التفسير للجمع بين الأدلة •

فـسرـع

في مذاهب العلماء في السفر المجوز للفطر

ذكرنا أن مذهبنا أنه ثمانية وأربعون ميلا بالهائسمة ، وهذه المراحل مرحلتان قاصدتان وبهذا قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز إلا في سفر يبلغ ثلاثة أيام كما قال في القصر . وقال قوم : يجوز في كل سفر وإن قصر ، وسقطت هذه المذاهب بأدلتها في صلاة المسافرين .

فـسرـع

في مذاهبهم في جواز الصوم والفطر

مذهبنا جوازهما وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . قال العبدري : هو قول العلماء . وقالت الشيعة : لا يصح وعليه انتقضاء ، واختلف أصحاب داود الظاهري فقال بعضهم : يصح صومه ، وقال بعضهم : لا يصح ، وقال ابن المنذر : « كان ابن عمر وسعيد بن جبير يكرهان صوم المسافر » قال : وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : « ان صام قضاء » قال : وروى عن ابن عباس قال : « لا يجزئه الصيام » وعن عبد الرحمن ابن عوف قال : « الصائم في السفر كالفطر في الحضر » وحكى أصحابنا بطلان صوم المسافر عن أبي هريرة وأهل الظاهر وأنشيعة .

واحتج هؤلاء بحديث جابر رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد ظلل عليه ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : صائم . فقال : ليس من البر الصوم في السفر » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم « ليس البر أن تصوموا في السفر » وعن جابر أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقسح من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب ، فقيل بعد ذلك ان بعض الناس قد صام ، فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة » رواه مسلم .

وعن أنس رضي الله عنه قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم في سفر أكثرنا ظلاً صاحب الكساء ، فمنا من يقى الشمس بيده ،
فسط الصوام ، وقام المفطرون فضربوا الأبنيه وسقوا الركاب ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالاجر »
رواه البخاري ومسلم • وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله يحب ان تؤتى رخصه ^(١) كما يكره أن
تؤتى معصيته » رواه أحمد بن حنبل في مسنده وابن خزيمة في صحيحه •

واحتج أصحابنا بحديث عائشة رضى الله عنها أن حمزة بن عمرو
قال للنبي صلى الله عليه وسلم : « أصوم في السفر ؟ قل : ان شئت فصم ،
وان شئت فافطر » رواه البخاري ومسلم • وعن حمزة بن عمرو
رضي الله عنه أنه قال : « يا رسول الله •• أجد بى قوة على الصيام في
السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي
رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا
جناح عليه » رواه مسلم •

وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال : « خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد ، ما فينا صائم
الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » رواه البخاري
ومسلم • وعن أنس رضى الله عنه قال : « كنا نسافر مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم »
رواه البخاري ومسلم • وعن أبى سعيد الخدري وجابر رضى الله
عنهما قال : « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيصوم
الصائم ويفطر المفطر ، ولا يعيب بعضهم على بعض » رواه مسلم •

وعن أبى سعيد الخدري رضى الله عنه قال : « كنا نغزو مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر ، فلا
يجد الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من
وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فافطر فان
ذلك حسن » رواه مسلم • وعن أبى سعيد أيضا قال : « قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : من صام يوما في سبيل الله عز وجل باعد
الله وجهه عن النار سبعين خريفا » رواه البخاري ومسلم • وعن

(١) يضم الراء وفتح الخاء وضم الصاد •

ابن عباس رضى الله عنهما قال : « سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان مصام حتى بلغ عسفان ، ثم دعا بإناء من ماء فشرب نهرا ليراه الناس ، فأمطر حتى قدم مكة ، فكان ابن عباس يقول : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأفطر ، فمن شاء صام ومن شاء أفطر » رواه البخاري .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت ، وقصر وأتممت . ففقت : بأبى وأمى أفطرت وصمت ، وقصرت وأتممت فقل : أحسنت يا عائشة » رواه الدارقطني ، وقال : اسناده حسن ، وقد سبق بيانه في صلاة المسافر ، وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة سوى ما ذكرته .

وأما الأحاديث التي احتج بها المخالفون ، فمحمولة على من يتفسر بالصوم ، وفي بعضها التصريح بذلك ، ولا بد من هذا الباول ليجمع بين الأحاديث .

(وأما) المنقول عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقال البيهقي : هو موقوف منقطع ، وروى مرفوعا واسناده ضعيف ، والله أعلم .

(فرع) في مذاهبهم فيمن أطاق الصوم في السفر بلا ضرر ، هل الأفضل صومه في رمضان ؟ أم فطره ؟ قد ذكرنا مذهبنا أن صومه أفضل وبه قال حذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وعثمان بن أبي العاص رضى الله عنهم ، وعروة بن الزبير والأسود بن يزيد وأبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن جبير والنخعي والفضيل بن عياض ومالك وأبو حنيفة والثوري وعبد الله بن المبارك وأبو ثور وآخرون ، وقال ابن عباس وابن عمر وابن المسيب والشعبي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبد الملك بن الماجشون المسائي : الفطر أفضل ، وقال آخرون : هما سواء ، وقال مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة : الأفضل منهما هو الأيسر والأسهل عليه ، قال ابن المنذر : وبه أقول .

واحتج من رجح الفطر بالأحاديث السابقة كقوله صلى الله عليه وسلم « ليس من أئير الصوم في السفر » وقوله صلى الله عليه وسلم في الصائمين : « أولئك العصاة » وحديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الكديد وهو - بفتح الكاف - ثم أفطر ، قال : وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره » رواه البخارى ومسلم ، وحديث حمزة بن عمرو السابق « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » .

واحتج أصحابنا بحديث أبى الدرداء السابق في صيام النبى صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة وبحديث أبى سعيد السابق « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ، فمنا الصائم ومنا المفطر » الى آخره ، وهذان الحديثان هما المعتمد في المسألة ، وهذا حديث عائشة (قصرت وأتممت) في صيام النبى الى آخره (وأما) الحديث المروى عن سلمة بن المحبق - بكسر الباء وفتحها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان في سفر على حمولة يأوى الى شبع فليصم حيث أدركه رمضان » فهو حديث ضعيف رواه البيهقى وضعفه ، ونقل عن البخارى تضعيفه وأنه ليس بشيء وكذا الحديث المرفوع عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم « ان أفطرت فهو رخصة وان صمت فهو أفضل » حديث منكر قاله البيهقى وإنما هو موقوف على أنس .

(والجواب) عن الأحاديث التى احتج بها القائلون بفصل الفطر أنها محمولة على من يتضرر بالصوم ، وفي بعضها التصريح بذلك كما سبق ، ولا بد من هذا التأويل ليجمع بين الأحاديث ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان خافت الحامل والمرضع على أنفسهما أفطرتا وعليهما اتقضاء دون الكفارة لأنهما أفطرتا للخوف على أنفسهما فوجب

عليهما القضاء دون الكفارة كالريض ، وأن خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء بدلا عن الصوم ، وفي الكفارة ثلاثة أوجه (١) .

(قال) في الأم : يجب عن كل يوم مد من الطعام وهو الصحيح لقوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية » (٢) قال ابن عباس : نسخت هذه الآية ، وبقيت [الرخصة] للشيخ الكبير والعجوز ، والحامل والمرضع إذا خافتا [على ولديهما] أفطرتا وأطعمتا كل يوم مسكينا (والثاني) أن الكفارة مستحبة غير واجبة ، وهو قول المزني لأنه أفتار بعذر ، فلم تجب فيه الكفارة كأنطاس المريض (والثالث) يجب على المرضع دون الحامل لأن الحامل أفطرت لمعنى فيها فهي كالريض ، والمرضع أفطرت لتفصل عنها فوجب عليها الكفارة ، والله أعلم) .

(الشرح) هذا المثلث عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه أبو داود بإسناد حسن عنه ، قال أصحابنا : الحامل والمرضع ان خافتا من الصوم على أنفسهما أفطرتا وقضتا ، ولا فدية عليهما كالريض ، وهذا كله لا خلاف فيه ، وان خافتا على أنفسهما ولديهما فذلك بلا خلاف ، صرح به الدارمي والسرخسي وغيرهما ، وان خافتا على ولديهما لا على أنفسهما أفطرتا وقضتا بلا خلاف ، وفي الفدية هذه الأقوال التي ذكرها المصنف (أصحابها) باتفاق الأصحاب وجوبها كما صححه المصنف ، وهو المنصوص في الأم والمختصر وغيرهما .

قال صاحب الحاوي : وهو نصه في القديم والجديد : ونقله الربيع والمزني : قال هو وغيره : ونص في البويطي على وجوب الفدية على المرضع دون الحامل فحصل في الحمل قولان ونقل أبو على الطبري في الاصحاح أن الشافعي نص في موضع آخر على أن الفدية ليست بواجبة على واحدة منهما ، بل هي مستحبة ، وجعل الماوردي والسرخسي وآخرون هذا الثالث مخرجا من نص البويطي في الحامل . قال الماوردي : ومنهم من أنكر هذا الثالث ، وكذا قاله غيره ، واقتصر البغوي والجرجاني وخلق من الأصحاب على قولين في الحامل

(١) في النسخة المطبوعة من المذهب ثلاثة أقوال وما بين العقوفين ليس

(٢) البقرة : ١٨٤ .

في شروق (ط) .

رقطعوا بالوجوب على الموضع . والله أعلم . فاذا أوجبنا الفدية فهل تتعدد بتعدد الأولاد ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع البغوى : لا (والثانى) فيه وجهان حكاه الرافعى .

(فرع) إذا أوجبنا الفدية على الموضع إذا أفطرت للخوف على ولدها ، فلو استؤجرت لارضاع ولد غيرها (فالصحيح) بل الصواب الذى قطع به القاضى حسين فى فتاويه . وصاحب التتمة وغيرهما أنه يجوز لها الإفطار وتفدى ، كما فى ولدها ، بل قال القاضى حسين : يجب عليها الإفطار ان تضرر الرضيع بالصوم واستدل صاحب التتمة بالقياس على السفر ، فانه يستوى فى جواز الإفطار به من سافر لغرض نفسه وغرض غيره بأجرة وغيرها ، وشذ الغزالي فى فتاويه فقال : ليس لها أن تفطر ولا خيار لأهل المصبي وهذا غلط ظاهر .

قال القاضى حسين : وعلى من تجب فدية فطرها فى هذا الحال ؟ فيه احتمالان هل هى عليها أم على المستأجر ؟ كما لو استأجر للتمتع فهل يجب دمه على الأجير أو المستأجر ؟ فيه وجهان ، كذا قال القاضى ، ولعل الأصح وجوبها على الموضع بخلاف دم التمتع فان الأصح وجوبه على المستأجر . لأنه من تتمة الحج الواجب على المستأجر وهنا الفطر من تتمة إيصال المنافع الواجبة على الموضع . قال القاضى : ولو كان هناك نسوة مراضع فأرادت واحدة أن تأخذ صبيا ترضعه تقربا الى الله تعالى ، جاز لها الفطر للخوف عليه . وان لم يكن متعينا عليها .

(فرع) لو كانت الموضع أو الحامل مسافرة أو مريضة ، فأفطرت بنية الترخص بالمرض أو السفر فلا فدية عليها بلا خلاف ، وان لم تقصد الترخص وأفطرت للخوف على الولد لا على نفسها ، ففى وجوب الفدية وجهان ، كالوجهين فى فطر المسافر بالجماع لا بنية الترخص . كذا ذكره البغوى وغيره ، والأصح فى جماع المسافر المذكور لا كفارة ، كما سنوضحه فى موضعه ان شاء الله تعالى .

فرع

فى مذاهب الطماء فى الحامل والموضع إذا خافتا فأفطرتا

قد ذكرنا أن مذهبنا أنهما ان خافتا على أنفسهما لا غير ، أو على أنفسهما وولدهما أفطرتا وقضتا ، ولا فدية عليهما بلا خلاف .

وان أفطرتا للخوف على الولد أفطرتا وقضتا والصحيح وجوب الفدية ، قال ابن المنذر : وللعلماء في ذلك أربعة مذاهب : قال ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير : يفطران ويطعمان ، ولا قضاء عليهما : وقال عطاء بن أبي رباح والحسن والضحاك والنخعي والزهرى وربيعه والأوزاعي وأبو حنيفة والثوري وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي : يفطران ويقضيان ، ولا فدية كالمريض ، وقال الشافعي وأحمد : يفطران ويقضيان ويفديان ، وروى ذلك عن مجاهد ، وقال مالك : الحامل تفطر وتقضى ولا فدية والمرضع تفطر وتقضى وتقضى ، قال ابن المنذر : وبقول عطاء أقول •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال فان غم عليهم وجب عليهم أن يستكملوا شعبان ثم يصوموا ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فأكملوا العدة ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ») •

(الشرح) هذا الحديث رواه هكذا النسائي بإسناد صحيح ، ورواه مسلم من رواية ابن عباس ولفظه « ان الله قد أمده لرؤيته فان أغمى عليكم فأكملوا العدة » ورواه الترمذي ولفظه « لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فان حالت دونه غيبة فأكملوا ثلاثين يوما » قال الترمذي حديث حسن صحيح (الغيبة) السحابة • وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له » رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم « فاقدروا ثلاثين » وفي رواية له « فاذا رأيتم الهلال فصوموا ، واذا رأيتموه فافطروا ، فان أغمى عليكم فاقدروا له » وفي رواية « فان غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما » وفي رواية « فان غمى عليكم فأكملوا العدة » وفي رواية « فان أغمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » هذه الروايات كلها في صحيح مسلم •

وفي رواية البخارى « فان غمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين »

(١) بفتح الغين وكسر الباء وفتح اليا ، •

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان ، فإذا غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » رواه أبو داود والدارقطني وقال : أسنده صحيح • وعن حذيفة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تصوموا انشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وفي الباب أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرته •

واختلف العلماء في معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « فان غم عليكم فاقدروا له » فقال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة : معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ، وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم • وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس بن سريج وابن قتيبة وآخرون : معناه قدروه بحساب المنازل ، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف والخلف : معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما • قال أهل اللغة : يقال قدرت الشيء — بتخفيف الدل — أقدره وأقدره بضمها وكسرهما وقدرته بتشديد دها ، وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير • قال الخطابي وغيره : ومنه قوله تعالى « فقدرنا فنعم القادرون » (١) •

واحتج الجمهور بالروايات التي ذكرناها ولكنها صحيحة صريحة : فأكملوا العدة ثلاثين وأقدروا له ثلاثين ، ومعنى مفسرة لرواية فاقدروا له المطلقة • قال الجمهور : ومن قال بتقدير تحت السحاب فهو منابذ لصريح باقى الروايات ، وقوله مردود ، ومن قال بحساب المنازل فقوله مردود بقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين « انا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا » الحديث • قانوا : ولأن الناس لو كلّفوا بذلك ضاق عليهم ، لأنه لا يعرف الحساب الا أفراد من الناس في البلدان الكبار ، فالصواب ما قاله الجمهور : وما سواه فاسد مردود بصرائح الأحاديث السابقة • وقوله صلى الله عليه وسلم : « فان غم عليكم » معناه حال بينكم وبينه غيم ، يقال غم وغمى وغمى بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة غيها • ويقال غبى بفتح الغين وكسر الباء ، وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتغيّمت وأغمت ، وقوله

صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته » المراد رؤية بعضكم : وهل هو عدل أم عدلان . فيه الخلاف المشهور . والله أعلم .

قال أصحابنا وغيرهم : ولا يجب صوم رمضان الا بدخوله ، ويعلم دخوله برؤية الهلال . فان غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يحومون ، سواء كانت السماء مصحية أو مغيمة غيما قليلا أو كثيرا .
ردليله ما سبق . والله أعلم .

(فسر) ثبت في صحيح البخارى ومسلم عن أبى بكره رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « شهرا عيد لا ينقصان ، رمضان وذو الحجة » معناه لا ينقص أجرهما والثواب المرتب وان نقص عدددهما : وقيل : معناه لا ينقصان معا غالبا من سنة واحدة ، وقيل لا ينقص ثواب ذى الحجة عن ثواب رمضان : لأن فيه المناسك والعشر ، حكاه الخطابى وهو ضعيف باطل ، والصواب الأول ولم يذكر صاحب التتمة غيره : ومعناه أن قوله صلى الله عليه وسلم : « من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » « ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر » ونظائر ذلك : فكل هذه الفضائل تحصل : سواء تم عدد رمضان أم نقص . قال صاحب التتمة : وانما خص هذين الشهرين لتعلق العبادة بهما ، وهى الصوم والحج .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان أصبحوا يوم الثلاثين وهم يظنون أنه من شعبان فقامت البينة أنه من رمضان [لزمه] قضاء صومه ، لأنه بان أنه من رمضان ، وهل يلزمهم امساك بقية النهار ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يلزمهم لأنهم أفطروا بعذر فلم يلزمهم امساك بقية النهار كالحائض اذا طهرت والمسافر اذا أقام^(١)) (والثانى) يلزمهم لأنه أبيع لهم الفطر بشرط أنه من شعبان . وقد بان أنه من رمضان فلزمهم الامساك ، وان رأوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبل لما روى شقيق بن^(٢) سلمة

(١) فى بعض النسخ . اذا قدم (ط) .

(٢) فى النسخة المطبوعة من المذهب : سفيان بن سلمة وهو خطأ ، والصواب شقيق وهو الاسدى أبو وائل الكوفى أحد سادة التابعين مخضرم عن أبى بكر وعمر وعثمان وعلى ومعاذ وطائفة (ط) .

قال : « أتانا كتاب عمر رضى الله عنه ونحن بخانقين أن الالهة بعضها أكبر من بعض ، فإذا رأيتم الهلال نهـارا فلا تفطروا حتى يشهد رجلان مسلمان أنهما رأياه بالأمس » وأن رأوا الهلال في بلد ولم يروه في آخر — فإن كانا بلدين متقاربين — وجب على أهل البلدين الصوم ، وإن كانا متباعدين وجب على من رأى ولم يجب على من لم ير ، لما روى كريب قال : « قدمت الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة فقال عبد الله بن عباس متى رأيتم الهلال ؟ فقلت ليلة الجمعة ، فقال : أنت رأيت ؟ قلت : نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية ، فقال لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة أو نراه ، قلت : أو لا تكتفى برؤية معاوية ؟ قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » •

(الشرح) حديث كريب رواه مسلم ، وحديث شقيق عن عمر رضى الله عنه رواه الدارقطنى والبيهقى بإسناد صحيح ، ذكره البيهقى فى موضعين من كتاب الصيام ثانيهما أواخر الكتاب فى شهادة الاثنين على هلال شوال ، وقال فى هذا الموضع. هذا أثر صحيح عن عمر رضى الله عنه ، وقوله (بخانقين) هو بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورتين وهى بلدة بالعراق قريبة من بغداد ، وكريب هذا هو يضم الكاف ، وهو مولى ابن عباس •

(أما الأحكام) ففيه مسائل (أحداها) إذا ثبت كون يوم الاثنين من شعبان فأصبحوا مفطرين ، فثبت فى أثناء النهار كونه من رمضان وجب قضاؤه بلا خلاف وفى امساك بقية النهار طريقان (أحدهما) فيه قولان (أحدهما) وجوبه (والثانى) لا يجب ، وذكر المصنف دليلهما ، وبهذا الطريق قطع المصنف وقليلون من العراقيين والخراسانيين (والثانى) يجب الامساك قولاً واحداً ، وهذا نصه فى المختصر وبه قطع كثيرون أو الأكثرون من العراقيين والخراسانيين ، منهم الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى المجرد وصاحب الحاوى والدارمى والمحاملى وآخرون من العراقيين والبنغوى والسرخسى وآخرون من الخراسانيين •

قال المتولى : والخلاف فى وجوب الامساك إذا لم يكن أكل قبل ثبوت كونه من رمضان ، فإن كان أكل وقلنا : لا يجب الامساك

قبل الأكل فهنا أولى والآفوجهان (أصحابهما) يجب لحسمة اليوم .
واذا أوجبنا الامساك فأمسك ، فهل هو صوم شرعى أم لا ؟ فيه وجهان
حكماهما صاحب الحاوى والمحاملى وصاحب الشامل وآخرون : واتفقوا
على أن الصحيح أنه ليس بصوم شرعى .

قال صاحب الحاوى : قال أبو اسحاق المروزى : يسمى صوما
شرعيا ، قال : وقال أكثر أصحابنا ليس هو بصوم شرعى وإنما هو
امساك شرعى لأنه لا يجزئه عن صوم رمضان ولا عن غيره بلا خلاف ،
هكذا ذكر هؤلاء الوجهين في أنه صوم شرعى أم لا . ونسبوا القول
بأنه صوم الى أبى اسحاق . وقال القاضى أبو الطيب فى المجرى : فيه
وجهان (أحدهما) أنه امساك شرعى يثاب عليه (والثانى) لا يثاب
عليه . هكذا ذكرهما القاضى . وقال صاحب الشامل : يجب أن يقال فى
امساكه ثواب ، وإن لم يكن ثواب صوم .

قال : وحكى الشيخ أبو حامد عن أبى اسحاق أنه إذا لم يكن
أكل ثم أمسك يكون صائما من حين أمسك . قال صاحب الشامل :
وهذا لا يجيء على أصل الشافعى لأنه واجب فلا يصح بنية من النهار ،
ولأنه لا يصح عن رمضان ولا نفل . قال : وينبغى أن يكون ما قاله
أبو اسحاق أنه امساك شرعى يثاب عليه ، هذا كلامه ، فحصل فى
المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه يثاب على امساكه ولا يكون صوما
(والثانى) يكون صوما (والثالث) لا يثاب عليه ، وهو الذى حكاه
القاضى وهذان الوجهان فاسدان ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) إذا رأوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلية ،
سواء رأوه قبل الزوال أو بعده ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه ، وبه قال
أبو حنيفة ومالك ومحمد وقال الثورى وابن أبى ليلى وأبو يوسف
وعبد المالك بن حبيب المالكى : إن رأوه قبل الزوال فليلية الماضية
أو بعده فللمستقبلية ، سواء أول الشهر وآخره ، وقال :
إن كان فى أول الشهر ورأوه فللماضية ، وبعده للمستقبلية ،
وإن رأوه فى آخر رمضان بعد الزوال فللمستقبلية ،
وقبله فيه روايتان عنه (أحدهما) للماضية (والثانية) للمستقبلية ،
واحتج لمن فرق بين ما قبل الزوال وبعده بما رواه البيهقى بإسناده
عن إبراهيم النخعى قال : « كتب عمر رضى الله عنه الى عتبة بن فرقد :

إذا رأيتم الهلال نهاراً قبل أن تزول الشمس لتمام ثلاثين فافطروا .
وإذا رأيتموه بعدما تزول الشمس فلا تفطروا حتى تصوموا » .

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف عن شقيق بن سلمة عن عمر
رضي الله عنه وبما رواه البيهقي بإسناده الصحيح عن سالم بن عبد الله
ابن عمر « أن ناساً رأوا هلال الفطر نهاراً فأتهم عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما صيامه إلى الليل وقال : لا حتى يرى من حيث يروونه
بأنليل » وفي رواية قال ابن عمر : « لا يصلح أن يفطروا حتى يروه
ليلاً من حيث يرى » وروينا في ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الله
ابن مسعود رضي الله عنهما ، وأما ما احتجوا به من رواية إبراهيم
النخعي فلا حجة فيه فإنه منقطع لأن إبراهيم لم يدرك عمر ولا قارب
زمانه ، والله أعلم .

(المسألة الثالثة) إذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في
غيره ، فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد ، ويلزم أهل
البلد الآخر الصوم بلا خلاف وإن تباعدا فوجهان مشهوران في
الطريقتين « أحدهما » لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر ، وبهذا
قطع المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي وآخرون ، وصححه العبدري
والرافعي والأكثر . (والثاني) يجب وبه قال الصيمري وصححه
القاضي أبو الطيب والدارمي وأبو علي السنجي وغيرهم ، وأجاب هؤلاء
عن حديث كريب عن ابن عباس أنه لم يثبت عنده رؤية الهلال في بلد آخر
بشهادة عدلين ، والصحيح الأول .

وفيما يعتبر به البعد والقرب ثلاثة أوجه (أحدها) وبه قطع
جمهور العراقيين والصيدلاني وغيرهم أن التباعد يختلف باختلاف
المطالع ، كالحجاز والعراق وخراسان ، والتقارب أن لا يختلف ،
كبغداد والكوفة والري وقزوين ، لأن مطلع هؤلاء مطلع هؤلاء ، فإذا
رآه هؤلاء فعدم رؤيته للآخرين لتقصيرهم في التأمل أو لعارض ،
بخلاف مختلفي المطالع . (والثاني) الاعتبار باتحاد الاقليم واختلافه ،
فإن اتحد فمتقاربان وإلا فمتباعدان وبهذا قال الصيمري وآخرون .
(الثالث) أن التباعد مسافة القصر ، والتقارب دونها ، وبهذا قال
الفوراني وأمام الحرمين والغزالي والبغوي وآخرون من الخراسانيين ،

وادعى امام الحرمين الاتفاق عليه ، لأن اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين . وقواعد الشرع تأبى ذلك ، فوجب اعتبار مسافة القصر التى علق الشرع بها كثيرا من الأحكام ، وهذا ضعيف . لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر . فانصحح اعتبار المطالع كما سبق .

فعلى هذا لو شك فى اتفاق المطالع لم يلزم الذين لم يروا الصوم . لأن الأصل عدم الوجوب ، ولأن الصوم انما يجب بالرؤية للحديث . ولم تثبت الرؤية فى حق هؤلاء ، لعدم ثبوت قربهم من بلد الرؤية : هذا الذى ذكرته هو المشهور للأصحاب فى الطريقتين ، وانفرد الماوردى والسرخسى بطريقتين آخرين ، فقال الماوردى : اذا رآه فى بلد دون بلد فثلاثة أوجه : (أحدها) يلزم الذين لم يروا ، لأن فرض رمضان لا يختلف باختلاف البلاد وقد ثبت رمضان .

(والثانى) لا يلزمهم لأن الطوالع والغوارب قد تختلف باختلاف البلدان وانما خطب كل قوم بمطلعهم ومغربهم ، ألا ترى الفجر قد يتقدم طلوعه فى بلد ويتأخر فى بلد آخر ، وكذلك الشمس قد يتعجل غروبها فى بلد ويتأخر فى آخر ثم كل بلد يعتبر طلوع فجره وغروب شمسها فى حق أهله فكذلك الهلال . (الثالث) ان كانا من اقليم لزمهم ، والا فلا ، هذا كلام الماوردى .

وقال السرخسى : اذا رآه أهل ناحية دون ناحية ، فان قربت المسافة لزمهم كلهم ، وضابط القرب أن يكون الغالب أنه اذا أبصره هؤلاء لا يخفى عليهم الا لعارض ، سواء فى ذلك مسافة القصر أو غيرها ، قال : فان بعدت المسافة فثلاثة أوجه (أحدها) يلزم الجميع ، واختاره أبو على السنجى (والثانى) لا يلزمهم (والثالث) ان كانت المسافة بينهما بحيث لا يتصور أن يرى ولا يخفى على أولئك بلا عارض لزمهم ، وان كانت بحيث يتصور أن يخفى عليهم فلا .

فحصل فى المسألة ستة وجوه :

(أحدها) يلزم جميع أهل الأرض برؤيته فى موضع منها (والثانى) يلزم أهل اقليم بلد الرؤية دون غيرهم (والثالث) يلزم كل بلد يوافق

بلد الرؤيا في المطلع دون غيره : وهذا أصحها • (والرابع) يلزم كـ
بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم وهو فيما حكاه
السرخسي (والخامس) يلزم من دون مسافة القصر دون غيرهم
(والسادس) لا يلزم غير بلد الرؤية ، وهو فيما حكاه الماوردي ،
والله أعلم •

فـسـرـع

في مذاهب العلماء فيما اذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم

قد ذكرنا تفصيل مذهبننا ، ونقل ابن المنذر عن عكرمة والقاسم
وسالم واسحاق بن راهويه أنه لا يلزم غير أهل بلد الرؤية ، وعن الليث
والشافعي وأحمد : يلزم الجميع ، قال : ولا أعلمه الا قول المدني
والكوفي ، يعنى مالكا وأبا حنيفة •

(فـسـرـع) لو شرع في الصوم ببلد ثم سافر الى بلد بعيده لم
يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول ، فاستكمل ثلاثين من حين
صام « فان قلنا » لكل بلد حكم نفسه فوجهان (أصحهما) يلزمه الصوم
معه ، لأنه صار منهم (والثاني) يفطر لأنه التزم حكم الأول •
وان قلنا : تعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر ،
ان ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره ، وعليهم قضاء اليوم
الأول ، وان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر ، كما لو رأى هلال شوال
وهده ، ويفطر سرا • ولو سافر من بلد لم يروا فيه الى بلد رأى فيه
فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه — فان عمنا الحكم أو قلنا
له حكم البلد الثاني — عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم
وقلنا له حكم البلد الأول لزمه الصوم •

ولو رأى الهلال في بلد وأصبح معيدا معهم • فسارت به سفينة
الى بلد في حد البعد • فصادف أهلها صائمين • قال الشيخ أبو محمد :
يلزمه امساك بقية يومه • اذا قلنا لكل بلد حكم نفسه ، واستبعد امام
الحرمين والغزالي الحكاية • قال الراعي : وتتصور هذه المسألة في
صورتين •

(احداهما) أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه (والثانيه) أن يكون انتاسح والعشرين للمنتقل اليهم لتأخر صومهم بيوم . قال : وامسك بقية النهار في الصورتين ان لم يعمم الحكم كما ذكرنا وجواب الشيخ أبى محمد مبنى على أن لكل بلد حكمه ، وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل اليه ، وان عممنا الحكم فأهل البلد الثانى اذا عرفوا في أثناء اليوم أنه عيد : فهو شبيه بما سبق في باب صلاة العيد اذا شهدوا برؤية الهلال يوم الثلاثين .

ولو اتفق هذا السفر لعدلين — وقد رأيا الهلال بأنفسهما ، وشهدا في البلد الثانى — فهذه شهادة رؤية الهلال يوم الثلاثين ، فيجب الفطر في الصورة الأولى ، وأما الثانية فكان عممنا الحكم بجميع البلاد لم يبعد أن يكون كلامهما على التفصيل السابق في باب صلاة العيد ، فان قبلنا شهادتهم قضوا يوما ، وان لم نعمم الحكم لم يلتفت الى قولهما . ولو كان عكسه بأن أصبح صائما فسارت به سفينة الى قوم معيدين ، فان عممنا الحكم أو قلنا له حكم المنتقل اليه أفطر والا فلا ، واذا أفطر قضى يوما اذ لم يضم الا ثمانية وعشرين يوما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي الشهادة التى يثبت بها رؤية الهلال شهر رمضان قولان ، قال فى البويطى : لا تقبل الا من عدلين ، لما روى الحسين بن حريث الجدلى (جديلة قيس) قال : « خطبنا أمير مكة الحارث بن حاطب فقال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسك لرؤيته فان لم نره فشهد شاهدان عدلان نسكنا بشهادتهما » (وقال) فى القديم والجديد : يقبل من عدل واحد وهو الصحيح ، لما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : « تراءى الناس الهلال فأخبرت النبى صلى الله عليه وسلم أنى رأيته ، فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الناس بالصيام » ولأنه إيجاب عبادة ، فقبل من واحد احتياطا للفرض (فان قلنا) يقبل من واحد ، فهل يقبل من العبد والمرأة ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يقبل ، لأن ما قبل فيه قول الواحد قبل من العبد والمرأة كإخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم (والثاني) لا يقبل ، وهو الصحيح لأن طريقها طريق الشهادة ، بدليل أنه لا يقبل من شاهد الفرع مع حضور شاهد الأصل فلم يقبل من العبد والمرأة كسائر الشهادات ، ولا يقبل في هلال الفطر إلا شاهدان ، لأنه اسقاط فرض ، فاعتبر فيه العدد احتياطاً للفرض ، فإن شهد واحد على رؤية هلال رمضان فقبل قوله وصاموا ثلاثين يوماً وتغيمت السماء ففيه وجهان (أحدهما) أنهم لا يفطرون لأنه أفتار بشاهد واحد (والثاني) أنهم يفطرون وهو المنصوص في الأم ، لأنه بينة ثبت بها الصوم فجاز الأفتار باستكمال العدد منها كالشاهدين . وقوله : أن هذا أفتار بشاهد لا يصح لأن الذي ثبت بالشاهد هو الصوم ، والفطر ثبت على سبيل التبع وذلك يجوز كما نقول : أن النسب لا يثبت بقول أربع نسوة ثم لو شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت الولادة وثبت النسب على سبيل التبع للولادة وأن شهد اثنان على رؤية هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوماً والسماء مصحية فام يروا الهلال ففيه وجهان . قال أبو بكر بن الحداد : لا يفطرون لأن عدم الهلال مع الصحو يقيّن والحكم بالشاهدين ظن ، واليقين يقدم على الظن ، وقال أكثر أصحابنا : يفطرون لأن شهادة اثنين يثبت بها الصوم والفطر ، فوجب أن يثبت بها الفطر . وإن غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر وعرف بالحساب أنه من شهر رمضان ففيه وجهان . قال أبو العباس : يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأنشبه إذا عرف بالبينة (والثاني) أنه لا يصوم ، لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية ومن رأى هلال شوال وحده أفطر وحده لقوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ويفطر لرؤيته هلال شوال سراً ، لأنه إذا أظهر الفطر عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان .

(الشرح) حديث الحسين بن حريث صحيح رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم ، وقال الدارقطني والبيهقي : هذا اسناد متصل صحيح ، وحديث ابن عمر صحيح ، رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم قال الدارقطني : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة .

(وقوله) حسين بن حريث هكذا وقع في المذهب حريث — بضم الحاء — وهو غنط فاحشى وصوابه حسين بن الحارث . وهذا لا خلاف فيه وهو مشهور في رواية هذا الحديث : وفي جميع كتب الحديث وكتب الأسماء حسين بن الحارث (وقوله) انجدلى (جديلة قيس) يعنى أنه من بنى جديلة قبيلة معروفة من قيس عيلان — بالعين المهملة — احتراز من جديلة طيء وغيرها ، وقد أوضحت حاله وحال قبيلته في تهذيب الأسماء واللغات (وقوله) الحارث بن حاطب هو صحابى مشهور ، وقد أوضحت حاله في التهذيب ، وفي سنن أبى داود وغيره أن عبد الله بن عمر وافقه على رواية هذا الحديث وصدقه فيه • (وقوله) ننسك هو — بضم السين وكسرها — لغتان مشهورتان وهو العبادة ومن قال بالمذهب : انه يثبت الهلال بعدل واحد ، أجاب عن حديث الحسين ابن الحارث بأن النسك ههنا عيد الفطر ، وكذا ترجم له البيهقى وغيره على ثبوت هلال شوال بعدلين •

(واما الأحكام) ففى الفصل مسائل :

(احدها) في الشهادة التى يثبت بها هلال رمضان ثلاث طرق (أصحها) وأشهرها وبه قطع المصنف والجمهور في المسألة قولان (أصحهما) باتفاق الأصحاب يثبت بعدل ، وهو نصه في القديم ، ومعظم كتبه في الجديد ، للأحاديث الصحيحة في ذلك (منها) ما ذكره المصنف وغير ذلك (والثانى) وهو نصه في البويطى لا يثبت الا بعدلين • (والطريق الثانى) القطع بثبوت بعدل للأحاديث (والثالث) حكاة الماوردى والسرخسى أن ثبتت الأحاديث ثبت بعدل والا فقولان (أحدهما) يشترط عدلان كسائر الشهور (والثانى) يثبت بعدل للاحتياط ، وهذا الطريق محتمل ، ولكن الأحاديث قد ثبتت ، فالحاصل أن المذهب بثبوت بعدل ، قال أصحابنا : فان شرطنا غدلين فلا مدخل للنساء والعبيد في هذه الشهادة ، ويشترط لفظ الشهادة ويختص بمجلس القاضى ، ولكنها شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعوة ، وان اكتفينا بعدل فهل هو بطريق الرواية أم بطريق الشهادة ؟ فيه وجهان مشهوران وحكماهما السرخسى قولين •

قال الدارمي : القائل شهادة هو أبو علي ابن أبي هريرة . والفائد
رواية هو أبو اسحاق المروزي ، واتفقوا على أن (أصحابهما) أنه
شهادة فعلى هذا لا يقبل فيه العبد والمرأة ، ونص عليه في الأم .
قال القاضي أبو الطيب في المجرى : وبهذا قال جميع أصحابنا غير
أبي اسحاق (والثاني) أنه رواية فيقبل من العبد والمرأة ، وفي اشتراط
لفظ الشهادة طريقان (أحدهما) يشترط قطعا (وأصحهما) وبه قال
الجمهور ، فيه وجهان مبنيان على أنه شهادة أم رواية ؟ ان قلنا شهادة
شرط والا فلا . وأما الصبي المميز الموثوق به فلا يقبل قوله ان شرطنا
اثنين أو قلنا شهادة . وهذا لا خلاف فيه . وان قلنا رواية فطريقان
(المذهب) وبه قطع الجمهور لا يقبل قطعا (والثاني) فيه وجهان
بناء على الوجهين المشهورين في قبول روايته ان قبلناها قبل هذا ،
والا فلا ، وبهذا الطريق قطع امام الحرمين .

وأما الكافر والفاسق والمغفل فلا يقبل قولهم فيه بلا خلاف ،
ولا خلاف في اشتراط العدالة الظاهرة فيمن نقبله . وأما العبدالة
الباطنة ، فان قلنا يشترط عدلان اشترطت ، والا فوجهان حكاهما امام
الحرمين وآخرون ، قالوا وهما جاريان في رواية المستور الحديث
(والأصح) قبول رواية المستور ، وكذا الأصح قبول قوله هنا والصيام
به ، وبهذا قطع صاحب الابانة والعدة والمتولى ، قال أصحابنا : ولا فرق
في كل ما ذكرناه بين كون السماء مصحبة أو مغمية .

(فرع) اذا أخبره من يثق به كزوجته وجاريته وصديقه وغيرهم
ممن يثق به ويعتقد صدقه أنه رأى هلال رمضان ولم يذكر ذلك عند
القاضي ، فقد قطعت طائفة بأنه يلزمه الصوم بقوله ، ممن صرح
بوجوب ذلك على القول له أبو الفضل ابن عبدان والغزالي في الاحياء
والبغوى وغيرهم . وقال امام الحرمين وصاحب الشامل : ان قلنا
انه رواية لزم الصوم بقوله .

(المسألة الثانية) هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة ؟
فيه طريقان مشهوران حكاهما البغوى وآخرون (أصحابهما) وبه
قطع الأكثرون ، وأشار اليه المصنف ثبوته كسائر الأحكام (والثاني)

فيه قولان كالحدود لأنه من حقوق الله تعالى التي ليست مالية . والمذهب الأول : وقاسه البغوي وآخرون على الزكاة واتلاف حصر المسجد ونحوها . فانه يقبل فيه الشهادة على الشهادة بلا خلاف : بخلاف الحدود فانها مبنية على الدرء والاسقاط .

قال البغوي وآخرون : فعلى هذا عدد الفروع مبنى على الأصول . فان شرطنا العدد في الأصول فحكم الفروع هنا حكمهم في سائر الشهادات ، فيشترط أن يشهد على شهادة كل واحد شاهدان ، وهل يكفى شهادة رجلين على شهادة شاهدي الأصل جميعا ، فيه القولان المشهوران (أصحابهما) يكفى ، وعلى هذا لا مدخل لشهادة النساء والعبيد ، وان اكتفينا بواحد فان قلنا سبيله سبيل الرواية فوجهان (أحدهما) يكفى واحد كرواية الحديث (والثاني) يشترط اثنان . قال البغوي : وهو الأصح لأنه ليس بخبر من كل وجه ، بدليل أنه لا يجوز أن يقول أخبرني فلان عن فلان أنه رأى الهلال ، فعلى هذا هل يشترط اخبار حرين ذكرين ، أم يكفى امرأتان أو عبدان ، فيه وجهان أصحابهما الأول . وقال الشيخ أبو على السنجى وإمام الحرمين : الأصح الاكتفاء بواحد عن واحد . اذا قلنا انه رواية ، وبهذا قطع الدارمى ونقل الشيخ أبو على الاجماع على أنه لا يقبل قول الفرع : حدثنى فلان أن فلانا رأى الهلال ، قال امام الحرمين : والقياس يقتضى قبوله اذا اكتفينا بواحد في الأصل والفرع ، قال : ولا نسلم دعواه الاجماع من نزاع واحتمال ظاهر . أما اذا قلنا طريقه طريق الشهادة فهل يكفى شهادة واحد على شهادة واحد أم يشترط اثنان ؟ فيه وجهان ، وقطع البغوي باشتراط اثنين وهو الأصح ، وأما شهادة الفرع بحضرة الأصل على شهادته فقطع المصنف وغيره بأنها لا تقبل ، ولا يبعد تخريج خلاف فيه على قولنا رواية ، كما في رواية الحديث ، والله أعلم .

(المسألة الثالثة) اذا قبلنا في هلال رمضان عدلا وصمنا على قوله ثلاثين يوما فلم نر الهلال بعد الثلاثين فهل نفطر ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحابهما عند المصنف وجماهير الأصحاب — وهو نصه في الأم — نفطر (والثانى) لا نفطر ، لأنه افطار مبنى على قول عدل واحد ، والمذهب الأول ، لأنها حجة شرعية ثبت بها هلال رمضان ، فثبت الافطار بعد

استكمال العدد منها كالشاهدين ، وأبطل الأصحاب قول الآخر .
قالوا : لأن الذي ثبت بالشاهد انما هو الصوم وحده . وأما الفطر
فثبت تبعاً كما أن شهادة النساء لا تقبل على النسب استقلالاً . ولو
شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت وثبت النسب تبعاً لها بلا خلاف فكذا
هنا ، ثم القولان جاريان سواء كانت السماء مصحية أو مغيمة . هذا
هو المذهب وبه صرح المتولى وآخرون ، وهو مقتضى كلام الأكثرين ،
ونقله الرافعي عن مفهوم كلام الجمهور . وقال أبو المكارم في العدة :
الوجهان اذا كانت مصحية ، فان كانت مغيمة أفطرنا بلا خلاف لاحتمال
وجوده واستتاره بالغيم .

وقال المصنف والقاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون : اذا صمنا
بشهادة عدل ثلاثين وكانت السماء مغيمة ففى الفطر الوجهان ففرضوا
المسألة فيما اذا غيمت . وقال البغوى : قيل الوجهان اذا كانت مصحية ،
فان تغيمت وجب الفطر قطعاً قال : وقيل هما فى الغيم والصحو
والمذهب طردهما فى الحالين .

أما اذا صمنا بقول عدلين ثلاثين يوماً ولم نر الهلال ، فان كانت
السماء مغيمة أفطرنا بلا خلاف ، وان كانت مصحية فطريقان (أحدهما)
نفطر قولاً واحداً وهو نص الشافعى فى الأم وحرمة ، وبه قطع
كثيرون (وأشهرهما) وبه قطع المصنف وكثيرون فيه وجهان (الصحيح)
وقول جمهور أصحابنا المتقدمين نفطر لأن أول الشهر ثبت وقد أمرنا
باكمال العدة اذا لم نر الهلال ، وقد أكملناها فوجب الفطر (والثانى)
لا نفطر ، لأن عدم الرؤية مع الصحو يقيّن فلا نتركه بقول شاهدين
وهو ظن . وهذا قول أبى بكر بن الحداد حكاه عنه المصنف والأصحاب .
قال امام الحرمين : هذا مزيف غير معدود من المذهب ، وانما يجرى
على مذهب أبى حنيفة .

قال الرافعى : ونقل قول ابن الحداد عن ابن سريج أيضاً ، قال :
وفرع بعضهم عليه أنه لو شهد اثنان على هلال شوال فأفطرنا ثم لم نر
الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحية ، قضينا صوم أول يوم أفطرناه ،
لأنه بان أنه من آخر رمضان لكن لا كفارة على من جامع فيه لأن

الكفارة على من أثم بالجماع . وهذا لم يَأْتِ لعذره وأما على المذهب
وقول الجمهور فلا قضاء .

(المسألة الرابعة) قال المصنف : إذا غم الهلال وعرف رجل
انحساب ومنازل القمر ، وعرف بالحساب أنه من رمضان فوجهان ،
قال ابن سريج يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل ، فأثبته من عرفه
بانبيئته ، وقال غيره لا يصوم لأننا لم نتعبد إلا بالرؤية ، هذا كلام
المصنف ووافقته على هذه العبارة جماعة ، وقال الدارمي : لا يصوم
بقول منجم ، وقال قوم : يلزم ، قال : فإن صام بقوله فهل يجزئه عن
مرضه ؟ فيه وجهان ؛

وقال صاحب البيان : : إذا عرف بحساب المنازل أن غدا من
رمضان أو أخبره عارف بذلك فصدقه فنوى وصام بقوله فوجهان
(أحدهما) يجزئه ، قاله ابن سريج واختاره القاضي أبو الطيب لأنه
سبب حصل له به غلبة ظن فأثبته ما لو أخبره ثقة عن مشاهدة (والثاني)
لا يجزئه لأن النجوم والحساب لا مدخل لهما في العبادات ، قال :
وهل يلزمه الصوم بذلك ، قال ابن الصباغ : أما بالحساب فلا يلزمه
بلا خلاف بين أصحابنا . وذكر صاحب المذهب أن الوجهين في الوجوب .
هذا كلام صاحب البيان وقطع صاحب العدة بأن الحاسب والمنجم
لا يعمل غيرهما بقولهما ، وقال المتولي : لا يعمل غير الحاسب بقوله
وهل يلزمه هو الصوم بمعرفة نفسه الحساب ؟ فيه وجهان أحدهما
لا يلزمه ، وقال الرافعي : لا يجب بما يقتضيه حساب المنجم عليه ولا
على غيره الصوم ، قال الروياني : وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه
الصوم به على أصح الوجهين ، وأما الجواز فقال اليمسوي : لا يجوز
تقليد المنجم في حسابه ، لا في الصوم ولا في الفطر ، وهل يجوز له
أن يعمل بحساب نفسه ؟ فيه وجهان ، وجعل الروياني الوجهين فيما
إذا عرف منازل القمر وعلم به وجود الهلال . وذكر أن الجواز اختيار
ابن سريج والقفال والقاضي أبي الطيب ، قال : فلو عرفه بالنجوم لم
يجز الصوم به قطعا ، قال الرافعي : ورأيت في بعض المسودات تعنية
الخلاف في جواز العمل به إلى غير المنجم ، هذا آخر كلام الرافعي .

فجسب في المسألة خمسة أوجه (أحدها) لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك لكن يجوز لهما دون غيرهما ولا يجزئهما عن فرضهما .

(والثاني) يجوز لهما ويجزئهما (والثالث) يجوز للحاسب ولا يجوز للمنجم (والرابع) يجوز لهما ويجوز لغيرهما تقليدهما (والخامس) يجوز لهما ولغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم ، والله أعلم .

(المسألة الخامسة) من رأى هلال رمضان وحده لزمه الصوم ، ومن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر ، وهذا لا خلاف فيه عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » رواه البخاري ومسلم ، وسبق بيانه ، قال أصحابنا : ويفطر لرؤية هلال شوال سرا لئلا يتعرض للتهمة في دينه وعقوبة السلطان ، قال أصحابنا : ولو رأى رجل يوم الثلاثين من رمضان يأكل بلا عذر عزر ، فلو شهد بعد الأكل أنه رأى الهلال البارحة لم تقبل شهادته ، لأنه متهم في إسقاط التعزير عن نفسه بخلاف ما لو شهد أولا فردت شهادته ، ثم أكل لا يعزر لعدم التهمة حال الشهادة .

قال أصحابنا : وإذا رأى هلال رمضان وحده ولم يقبل القاضي شهادته فالصوم واجب عليه كما ذكرنا ، فلو صام وجامع في ذلك اليوم لزمته الكفارة بلا خلاف لأنه من رمضان في حقه هذا تفصيل مذهبنا في المسألتين وهذا الذي ذكرناه من لزوم الصوم برؤيته هلال رمضان وحده ، ووجوب الكفارة لو جامع فيه مذهب عامة العلماء ، وقال عطاء والحنن وابن سيرين وأبو ثور وإسحاق بن راهويه : لا يلزمه وقال أبو حنيفة : يلزمه الصوم ، ولكن أن جامع فيه فلا كفارة ، وما ذكرناه من لزوم الفطر لمن رأى هلال شوال ، قال به أكثر العلماء ، وقال مالك والليث وأحمد : لا يجوز له الأكل فيه . دليلنا في المسألتين الحديث ولأن يقين نفسه أبلغ من الظن الحاصل بالبيينة ، والله أعلم .

(المسألة السادسة) لا يثبت هلال شوال ولا نسائر الشهور غير هلال رمضان الا بشهادة رجلين حريين عدلين ، لحديث الحارث بن حاطب السابق قريبا ، وقياسا على باقي الشهادات التي ليست مالا ، ولا المقصود

منها المال ، ويطلع عليها الرجال غالبا ، مع أنه ليس فيه احتياط للعبادة بخلاف هلال رمضان ، هذا جدينا وبه قال للطحا كافة إلا أبا ثور ، فحكى أصحابنا عنه أنه يقبل في هلال شوال عدل واحد كهلل رمضان ، وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور وطائفة من أهل الحديث ، قال إمام الحرمين : قال صاحب التقريب : لو قلت بما قاله أبو ثور لم أكن مبعدا وقال الدارمي : هلال ذى الحجة هل يثبت بما يثبت به هلال رمضان ؟ أم لا يثبت إلا بعدلين ؟ فيه وجهان ، وهذا شاذ ضعیف • والله أعلم •

(فرع) إذا قلنا يثبت هلال رمضان بقول واحد ، فانما ذلك في الصوم خاصة فأما الطلاق والعتق وغيرهما مما علق على رمضان فلا يقع به بلا خلاف ، وكذا لا يحل الدين المؤجل اليه ولا تنقضي العدة ولا يتم حول الزكاة والجزية والدية المؤجلة وغير ذلك من الآجال بلا خلاف ، بل لا بد في كل ما سوى الصيام من شهادة رجلين عدلين كاملَي العدالة ظاهرا وباطنا ، ومن صرح بهذا المتولى والبغوى والرافعى وآخرون •

(فسر) قال المتولى : لو شهد عدل بإسلام ذمى مات لم تقبل شهادته وحده في إثبات ارث قريبه المسلم منه ، وحرمان قريبه الكافر بلا خلاف ، وهل تقبل في الصلاة عليه ؟ فيه وجهان بناء على القولين في صوم رمضان بقول عدل واحد وجزم القاضى حسين في فتاويه بأنه لا يقبل ذكره في آخر كتاب الصيام (١) والردة •

(فرع) قال صاحب الشامل والبيان وغيرهما ، وهذا لفظ صاحب البيان قال الشافعى : وإن عقد رجل عنده أن غدا من رمضان في يوم الثلث فصام ، ثم بان أنه من رمضان أجزاء قال : قال أصحابنا : أراد الشافعى بذلك إذا أخبره برؤية الهلال من يثق بخبره من رجل أو امرأة أو عبد فصدقه ، وإن لم يقبل الحاكم شهادته ، ونوى الصوم وصام ثم بان أنه من رمضان أجزاء لأنه نوى الصوم بظن وصادفه فأنشبه البينة ، قال البندنجى : وكذا لو أخبره صبي عاقل ، فأما إذا صام اتفاقا من غير مستند فوافق فانه لا يجزئه بلا خلاف •

(١) في نسخة الحداد (كتاب الصيام والردة) •

(فسرع) لو كانت ليلة الثلاثين من شعبان ، ولم ير الناس الهلال ، فرأى إنسان النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له : الليلة أول رمضان لم يصح الصوم بهذا المنام لا لصاحب المنام ولا لغيره ، ذكره القاضي حسين في الفتاوى وآخرون من أصحابنا ، ونقل القاضي غياض الأجماع عليه ، وقد قررته بدلائله في أول شرح صحيح مسلم ، ومختصره أن شرط الراوى والمخبر والشاهد أن يكون متيقظا حال التحمل ، وهذا مجمع عليه ، ومعلوم أن النوم لا يتيقظ فيه ، ولا ضبط ، فترك العمل بهذا المنام لاختلال ضبط الراوى ، لا للشك في الرؤية ، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من رأى في المنام فقد رأى حقا ، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي » والله تعالى أعلم .

فسرع

في مذاهب العلماء في هلال رمضان

ذكرنا أن مذهبنا بثبوته بعدلين بلا خلاف ، وفي ثبوته بعدل خلاف الصحيح بثبوته ، وسواء أصبحت السماء أو غيمت ، ومن قال : يثبت بشاهد واحد عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وآخرون ، ومن قال : يشترط عدلان عطاء وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والليث وابن الماجشون وإسحاق بن راهويه وداود وقاك الثوري : يشترط رجلان أو رجل وامرأتان ، كذا حكاه ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : إن كانت السماء مغيمة ثبت بشهادة واحد ، ولا يثبت غير رمضان إلا باثنين ، قال : وإن كانت مصحبة لم يثبت رمضان بواحد ولا باثنين ، ولا يثبت إلا بعدد الاستفاضة .

واحتج لأبي حنيفة بأنه يبعد أن ينظر الجماعة الكبيرة إلى مطلع الهلال وأبصارهم صحيحة ، ولا مانع من الرؤية ، ويراه واحد أو اثنان دونهم . واحتج من شرط اثنين بحديث الحارث بن حاطب ، وهو صحيح وسبق بيانه . واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر قال : « تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنى رأيته لخصام » ،

وأمر الناس بصيامه » وهو صحيح كما سبق بيانه قريبا . حيث ذكره المصنف .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انى رأيت الهلال - يعنى رمضان - فقال : أتشهد أن لا اله الا الله ، قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمدا رسول الله ، قال : نعم ، قال : يا بلال أذن فى الناس فليصوموا غدا » رواه أبو داود وهذا لفظه والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم أبو عبيد الله فى المستدرک وغيرهم ، وقال الحاكم : هو حديث صحيح ، قال الترمذى وغيره : وقد روى مرسلا عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ابن عباس ، وكذا رواه أبو داود من بعض طرقه مرسلا ، قال أبو داود والترمذى : ورواه جماعة مرسلا ، وكذا ذكره البيهقى من طرق موصولا ومن طرق مرسلا ، وطرق الاتصال صحيحة ، وقد سبق مرات أن المذهب الصحيح أن الحديث اذا روى مرسلا ومتصلا احتج به ، لأن مع من وصله زيادة وزيادة الثقة مقبولة ، وقد حكم الحاكم بصحته كما سبق ، فهذان الحديثان هما العمدة فى المسألة .

(وأما) حديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم قالوا : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل واحد على هلال رمضان ، وكان لا يجيز على شهادة الافطار الا شهادة رجلين » فرواه البيهقى وضعفه ، قال : وهذا مما لا ينفى أن يحتج به قال : وفى الحديثين السابقين كفاية ، ثم روى البيهقى باسناده ما رواه الشافعى فى المسند وغيره باسناده الصحيح الى فاطمة بنت الحسين ابن على بن أبى طالب رضى الله عنهم : « أن رجلا شهد عند على رضى الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام ، وأحسبه قال : وأمر الناس بالصيام ، وقال : لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » .

(والجواب) عما احتج به أبو حنيفة من وجهين (أحدهما) أنه مخالف للأحاديث الصحيحة ، فلا يعرج عليه (والثانى) أنه يجوز أن يراه بعضهم دون جمهورهم لحسن نظرهم أو غير ذلك ، وليس

هذا ممتنعا ولهذا لو شهد برؤيته اثنان أو واحد وحكم به حاكم لم ينقض بالاجماع ، ووجب الصوم بالاجماع ، ولو كان مستحيلا لم ينفذ حكمه ووجب نقضه ، والجواب عما احتج به الآخرون أن المراد بقوله : ننسك هلال شوال جمعا بين الأحاديث ، أو محمول على الاستحباب والاحتياط ، ولا بد من أحد هذين التأويلين للجمع بين الأحاديث •

رخصى الماوردي عن بعض الشيعة أنهم استلوا حكم الأهلة ، واعتمدوا العدد للحديث السابق عن الصحيحين « شهرا عيد لا ينقصان » وبالحديث المروى « صومكم يوم نصركم » ودليلنا عليهم الأحاديث المذكورة هنا مع الأحاديث السابقة « صوموا لرؤيته وأفطسروا لرؤيته » والأحاديث المشهورة في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر تسع وعشرون » أى قد يكون تسعا وعشرين ، وفي روايات « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، وأشار بأصابعه العشر ، وحبس الإبهام في الثالثة » رواه البخارى ومسلم • وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين » رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه •

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « ما صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين » رواه أبو داود والترمذى ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما صمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمت معه ثلاثين » رواه الدارقطنى ، وقال اسناده حسن صحيح وعن أبى هريرة مثله رواه ابن عاجة •

(والجواب) عن « شهرا عيد لا ينقصان » أى لا ينقص أجرهما أو لا ينقصان في سنة واحدة معا غالبا ، وقد سبق هذان التأويلان فيه مع غيرهما •

(والجواب) عن حديث « صومكم يوم نصركم » أنه ضعيف بل منكر باتفاق الحفاظ وإنما الحديث الصحيح في هذا حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصوم يوم تصومون

وانفطر يوم تفتطرون والأضحى يوم تضحون » رواه الترمذي ، وقال :
حديث حسن ورواه أبو داود بإسناد حسن ولفظه « القطر يوم تفتطرون »
وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس » رواه الترمذي
وقال : هو حديث حسن صحيح ، والله تعالى أعلم •

(فرع) قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا تقبل شهادة
انساء في هلال رمضان ، وحكاه ابن المنذر عن الليث وابن الماجشون
المالكي ، ولم يحك عن أحد قبولها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان استبتهت الشهور على أسير لزمه أن يتحرى ويصوم ، كما
يلزمه أن يتحرى في وقت الصلاة وفي القبلة ، فان تحرى وصام
فوافق الشهر أو ما بعده أجزاء ، فان وافق شهرا بالهلال ناقصا
وشهر رمضان الذي صامه الناس تاما ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه ،
وهو اختيار الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله تعالى لأن الشهر
يقع على ما بين الهلالين ، ولهذا لو نذر صوم شهر فصام شهرا
ناقصا بالأهلة أجزاء (والثاني) أنه يجب عليه صوم يوم ، وهو
اختيار شيخنا القاضي أبي الطيب ، وهو الصحيح عندى لأنه فاته
صوم ثلاثين ، وقد صام تسعة وعشرين يوما فله صوم يوم وان
وافق صومه شهرا قبل رمضان • قال الشافعي : لا يجزئه • ولو قال
قائل : يجزئه كان مذهبنا (١) ، قال أبو إسحاق المروزي : لا يجزئه قولا
واحدا • وقال سائر أصحابنا : فيه قولان (أحدهما) يجزئه لأنه
عبادة تفعل في السنة مرة ، فجاز أن يسقط فرضها بالفعل قبل
الوقت عند الخطأ ، كالوقوف بعرفة إذا أخطأ الناس ووقفوا قبل
يوم عرفة (والثاني) لا يجزئه وهو الصحيح لأنه تعين له يقين الخطأ
فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتد له بما فعله ، كما لو تحرى في
وقت الصلاة قبل الوقت) •

(١) في شوق (كان مذهبنا) (ط) •

(الشرح) قوله « عبادة تفعل في السنة مرة » احتراز من الخطأ في الصلاة قبل الوقت والاحتراز في قوله تعيين له يقيّن الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء سبق بيانه في استقبال القبلة . وهذا الذي قاسه على الوقوف بعرفة قبل يوم عرفة تفريع على الضعيف من الوجهين وهو أنه يجزئهم ، وبه قطع المصنف ، والأصح أنه لا يجزئهم كما سنوضحه في بابه ان شاء الله تعالى .

(أما احكام هذا الفصل) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : اذا اشتبه رمضان على أسير أو محبوس في مطمورة أو غيرهما وجب عليه الاجتهاد لما ذكره المصنف ، فان صام بغير اجتهاد ووافق رمضان لم يجزئه بلا خلاف ، كما قلنا فيمن اشتبهت عليه القبلة فصلى الى جهة بغير اجتهاد ، ووافق أو اشتبه عليه وقت الصلاة فصلى بلا اجتهاد ووافق فانه لا يجزئه بلا خلاف وبلزمه الاعادة في الصوم وغيره بلا خلاف ، وان اجتهد وصام فله أربعة أحوال (أحدها) أنه يستمر الاشكال ولا يعلم أنه صادف رمضان أو تقدم أو تأخر ، فهذا يجزئه بلا خلاف ولا اعادة عليه ؛ وعلله الماوردي وغيره بأن الظاهر من الاجتهاد الاصابة .

(الحال الثاني) أن يوافق صومه رمضان فيجزئه بلا خلاف عندنا . قال الماوردي : وبه قال العلماء كافة الا الحسن بن صالح فقال : عليه الاعادة لانه صام ثاكاً في الشهر ، قال : ودليلنا اجماع السلف قبله ، وقياساً على من اجتهد في القبلة ووافقها ، وأما الشك فانما يضر اذا لم يعتضد باجتهاد بدليل القبلة .

(الحال الثالث) أن يوافق صومه ما بعد رمضان فيجزئه بلا خلاف نص عليه الشافعي رضي الله عنه ، واتفق عليه الأصحاب رحمهم الله تعالى لانه صام بنية رمضان بعد وجوبه ، ولا يجيء فيه الخلاف في اشتراط نية القضاء المذكور في الصلاة : وفرق الأصحاب بأن هذا موضع ضرورة ، ولكن هل يكون هذا الصوم قضاء أم أداء ؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم ، وحكاها جماعة منهم قولين (أحدهما) قضاء لانه خارج وقته . وهذا شأن القضاء .

(والثاني) أداء للضرورة ، قال أصحابنا : ويتفرع على الوجهين ما إذا كان ذلك الشهر ناقصا وكان رمضان تاما ، وقد ذكر المصنف فيه الوجهين ، قال أصحابنا : ان قلنا : قضاء لزمه صوم يوم آخر ، وان قلنا : أداء فلا يلزمه ، كما لو كان رمضان ناقصا (والأصح) أنه يلزمه ، وهذا هو مقتضى التشريع على القضاء والأداء ، وصرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب والمصنف والاكثر ، وقطع به الماوردي ولو كان بالعكس فصام شهرا تاما وكان رمضان ناقصا ، فان قلنا : قضاء فله المطار اليوم الأخير وهو الأصح والأفلا ، ولو كان الشهر الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزاء بلا خلاف . هذا كله اذا وافق غير شوال وذى الحجة . فان وافق شوالا حصل منه تسعة وعشرون يوما ان كمل وثمانية وعشرين يوما ان نقص . لأن صوم العيد لا يصح . فان جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه ان تم شوال . ويقضى يوما ان نقص بدل العيد . وان كان رمضان تاما قضى يوما ان تم شوال والا فيومين ، وان جعلناه أداء لزمه قضاء يوم على كل تقدير بدل يوم العيد ، وان وافق ذا الحجة حصل منه ستة وعشرون يوما ان تم وخمسة وعشرون يوما ان نقص ، لأن فيه أربعة أيام لا يصح صومها ، العيد وأيام التشريق ، فان جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام ان تم ذو الحجة والا فأربعة أيام ، وان كان رمضان تاما قضى أربعة ان تم ذو الحجة والا فخمسة . وان جعلناه أداء قضى أربعة أيام بكل حال . هكذا ذكر الأصحاب وهو تفريع على المذهب ان أيام التشريق لا يصح صومها ، فان صححناها لغير المتمتع فذو الحجة كشوال كما سبق .

(الحال الرابع) أن يصادف صومه ما قبل رمضان فينظر ان أدرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه بلا خلاف لتمكته منه في وقته . وان لم يبين الحال الا بعد مضي رمضان فطريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب القضاء ، وأصحهما وأشهرهما فيه قولان (أحدهما) وجوب القضاء (والثاني) لا قضاء ، قال الخراسانيون : هذا الخلاف مبني على أنه اذا صادف ما بعد رمضان هل هو أداء أم قضاء ؟ ان قلنا أداء للضرورة أجزاء هنا ولا قضاء لأنه كما جعل أداء بعد وقته للضرورة كذا قبله ، وان قلنا : قضاء لم

يجزئه ، لأن القضاء لا يكون قبل دخول الوقت ، والصحيح أنه قضاء ، فالصحيح وجوب القضاء هنا ، وهذا البناء إنما يصح على طريقة من جعل الخلاف في القضاء والأداء قولين .

وأما من حكاه وجهين فلا يصح بناء قولين على وجهين ، ولو صام شهرا ثم بان له الحال في بعض رمضان لزمه صيام ما أدركه من رمضان بلا خلاف ، وفي قضاء الماضي منه طريقان (أحدهما) القطع بوجوبه (وأصحهما) وأشهرهما أنه على الطريقين فيما إذا بان له بعد مضي جميع رمضان ، والله أعلم .

(مِـرْع) إذا صام الأسير ونصوه بالاجتهاد فصادف صومه الليل دون النهار لزمه القضاء بلا خلاف لأنه ليس وقتا للصوم فوجب القضاء كيوم العيد ، ومن نقل الاتفاق عليه البندنجي .

(مِـرْع) ذكر المصنف في قياسه أنه لو تحرى في وقت الصلاة صلى قبل الوقت أنه يلزمه الإعادة — يعني قولاً واحداً — ولا يكون فيه الخلاف الذي في الصوم إذا صادف ما قبل رمضان . وهذا على طريقته وطريقته من وافقه من العراقيين ، والا فالصحيح أن الخلاف جار في الصلاة أيضاً ، وقد سبق بيانه في باب مواقيت الصلاة وفي باب الشك في نجاسة الماء . وذكرنا هناك أن منهم من طرد الخلاف في المجتهد في الأواني إذا تيقن أنه توضأ بالماء النجس وصلى ، هل تلزمه إعادة الصلاة ؟ ويقرب منه الخلاف في تيقن الخطأ في القبلة ، وفي الصلاة بنجاسة جاهلاً أو ناسياً ، أو نسي الماء في رحله وتيمم أو نسي ترتيب الوضوء ، أو نسي الفاتحة في الصلاة ، أو صلوا صلاة شدة الخوف لسواد رأوه فبان أنه ليس عدواً أو بان بينهم خندق ، أو دفع الزكاة إلى من ظاهره الفقر من سهم الفقراء فبان غنياً ، أو أحج عن نفسه لكونه معضوباً فبرأ ، أو غلطوا ووقفوا بعرفات في اليوم الثامن . وفي كل هذه الصور خلاف بعضه كبعض ، وبعضه مرتب على بعض أو أقوى من بعض . والصحيح في الجميع أنه لا يجزئه ، وكل هذه المسائل مقررة في مواضعها مبسطة ، وقد سبقت مجموعة أيضاً في باب طهارة البدن . والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن الأسير ونحوه إذا اشتبهت عليه الشهور يتحصرى ويصوم بما يظهر بالعلامة أنه رمضان ، فلو تحصرى فلم يظهر له شيء قال ابن الصباغ : قال الشيخ أبو حامد : يلزمه أن يصوم على سبيل التخمين . ويلزمه القضاء كالمصلى إذا لم تظهر له القبلة بالاجتهاد فإنه يصلى ويقضى . قال ابن الصباغ : هذا عندي غير صحيح لأن من لم يعلم دخول رمضان بيقين ولا ظن لا يلزمه الصيام ، كمن شك في وقت الصلاة فإنه لا يلزمه أن يصلى . هذا كلام ابن الصباغ . وذكر المتولى في المسألة وجهين : (أحدهما) قول الشيخ أبي حامد .

(والثاني) قال : وهو الصحيح لا يؤمر بالصوم لأنه لم يعلم دخول الوقت ولا ظنه فلم يؤمر به . كمن شك في دخول وقت الصلاة بخلاف القبلة ، فإنه تحقق دخول وقت الصلاة ، وإنما عجز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الامكان لحرمة الوقت . وهذا الذي قاله ابن الصباغ والمتولى هو الصواب ، وهو متعين ، ولعل الشيخ أبا حامد أراد إذا علم أو ظن أن رمضان قد جاء أو مضى ولم يعلم ولا ظن عينه ، لكنه لو كان هذا لكان يصوم ولا يقضى لأنه يقع صومه في رمضان أو بعده ، والله أعلم .

(فرع) لو شرع في الصوم بالاجتهاد فأفطر بالجماع في بعض الأيام ، فإن تحقق أنه صادف رمضان لزمته الكفارة ، لأنه وطئ في نهار رمضان الثابت بنوع دلالة ، فأشبهه من وطئ بعد حكم القاضي بالشهر بقول عدل واحد ، وإن صادف شهرا غيره فلا كفارة ، لأن الكفارة لحرمة رمضان ولم يصادف رمضان ومن ذكر المسألة المتولى .

فرع

في مذاهب العلماء في صيام الأسير بالاجتهاد

ذكرنا أن مذهبنا أنه إن صادف صومه رمضان أو ما بعده أجزاء ، وإن صادف ما قبله لم يجزئه على الصحيح ، وبهذا كله قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وخالف الحسن بن صالح فقال : لا يجزئه ،

وان صادف رمضان ، وعليه القضاء ، وسبق الاستدلال عليه ، ولو كان صام رمضان بنية التطوع لم يجزئه عن فرضه عندنا وعند الجمهور ، وقال أبو حنيفة : يجزئه .

(شرع) اذا لم يعرف الأسير ونحوه الليل ولا النهار ، بل استمرت عليه الظلمة دائما فهذه مسألة مهمة قل من ذكرها ، وقد حكى الامام أبو بكر المروزي من أصحابنا فيه ثلاثة أوجه للأصحاب .

(أحدها) يصوم ويقضى لأنه عذر نادر (والثاني) لا يصوم لأن الجزم بالنية لا يتحقق مع جهالة الوقت (والثالث) يتصرى ويصوم ولا يقضى كيوم الغيم في الصلاة (قلت) الأصح أنه يلزمه التصري والصوم ولا قضاء عليه ، هذا اذا لم يظهر له فيما بعد الخطأ ، فان تبين أنه صادف الليل لزمه القضاء بلا خلاف ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الا بالنية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » ولأنه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصلاة ، وتجب النية لكل يوم ، لأن صوم كل يوم عبادة منفردة يدخل وقتها بطلوع الفجر ، ويخرج وقتها بغروب الشمس لا يفسد بفساد ما قبله ، ولا بفساد ما بعده ، فلم تكفه نية واحدة كالصلوات ، ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصوم الواجب [الا] بنية من النهار ، لما روت حفصة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » وهل تجوز نيته مع طلوع الفجر ؟ فيه وجهان (من) أصحابنا من قال : يجوز لأنه عبادة فجازت بنية تقارن ابتداءها كسائر العبادات ، وقال أكثر أصحابنا : لا يجوز الا بنية من الليل ، لحديث حفصة رضى الله عنها ، ولأن أول وقت الصوم يخفى ، فوجب تقديم النية عليه بخلاف سائر العبادات ، فاذا قلنا بهذا فهل تجوز النية في جميع الليل ؟ فيه وجهان (من) أصحابنا من قال : لا تجوز الا في النصف الثاني ،

قياسا على اذان الصبح • والدفع من المزدلفة • وقال أكثر أصحابنا :
يجوز في جميع الليل لحديث حفصة ، ولانا لو أوجبنا النية في
النصف الثاني ضاق على الناس ذلك وشق ، وإن نوى بالليل ثم أكل
أو جامع لم تبطل نيته • وحكى عن أبي اسحاق أنه قال : تبطل لأن
الاكل ينأى الصوم فابطل النية ، والمذهب الأول ، وقيل : ان أبا اسحاق
رجع عن ذلك ، والدليل أن الله تعالى أجل الاكل الى طلوع الفجر ،
فلو كان الاكل يبطل النية لما جاز أن يأكل الى الفجر لانه يبطل
النية) •

(الشرح) حديث « انما الأعمال بالنيات » رواه البخارى ومسلم
من رواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه واضحا
في باب نية الوضوء ، وحديث حفصة رضى الله عنها رواه أبو داود
والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم بأسانيد كثيرة
الاختلاف ، وروى مرفوعا كما ذكره المصنف ، وموقوفا من رواية الزهرى
عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن أخته حفصة واسناده صحيح
في كثير من الطوق ، فيعتمد عليه ، ولا يضر كون بعض طرقه ضعيفا أو
موقوفا ، فان الثقة الواصل له مرفوعا معه زيادة علم ، فيجب قبولها
كما سبق تقريره مرات ، وأكثر الحفاظ رواية لطرقه المختلفة النسائى
ثم البيهقى • وذكره النسائى في طرق كثيرة موقوفا على حفصة ،
وفي بعضها موقوفا على عبد الله بن عمر ، وفي بعضها عن عائشة وحفصة
موقوفا عليهما ، وقال الترمذى : لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه ،
وقد روى عن نافع عن ابن عمر [من] قوله وهو أصح •

وقال البيهقى : هذا حديث قد اختلف على الزهرى في اسناده
وفي رفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم قال : وعبد الله بن أبى بكر
أقام اسناده ورفعاه ، وهو من الثقات الأثبات • وقال الدارقطنى :
رفعاه عبد الله بن أبى بكر وهو من الثقات الرفعاء • ورواه البيهقى
من رواية عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من لم يبيت
الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له » قال البيهقى : قال الدارقطنى :
أسناده كلهم ثقات (قلت) والحديث حسن يحتج به اعتمادا على رواية
الثقات الراغبين ، والزيادة من الثقة مقبولة ، والله تعالى أعلم •

وفي بعض الروايات « يبيت الصيام من الليل » وفي بعضها
يجمع ، ويجمع بالتخفيف والتشديد ، وكله بمعنى ، والله تعالى أعلم
(وأما) قول المصنف : ولأنه عبادة محضة فاحتراز من العدة والكتابه
وقضاء الدين ونحوها •

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل :

(احداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : لا يصح
صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب الا بالنية ، وهذا
لا خلاف فيه عندنا ، فلا يصح صوم في حال من الأحوال الا بنية لما
ذكره المصنف ، ومطل النية القلب ولا يشترط نطق اللسان بلا خلاف ،
ولا يكفي عن نية القلب بلا خلاف ولكن يستحب التلفظ مع القلب كما
سبق في الوضوء والصلاة •

(الثانية) تجب النية كل يوم سواء رمضان وغيره ، وهذا لا خلاف
فيه عندنا ، فلو نوى في أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله لم تصح
هذه النية لغير اليوم الأول لما ذكره المصنف ، وهل تصح لليوم الأول ؟
فيه خلاف ، والمذهب صحتها له ، وبه قطع أبو الفضل بن عبدان وغيره ،
وتردد فيه الشيخ أبو محمد الجويني من حيث ان النية قد فسد
بعضها •

(الثالثة) تبين النية شرط في صوم رمضان وغيره من الصوم
الواجب . فلا يصح صوم رمضان ، ولا القضاء ، ولا الكفارة ،
ولا صوم فدية الحج وغيرها من الصوم الواجب بنية من النهار بلا
خلاف ، وفي صوم النذر طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور وهو
المنصوص في المختصر : لا يصح بنية من النهار (والثاني) فيه
وجهان بناء على أنه يسلك به في الصفات مسلك واجب الشرع ؟ أم
جائزه ومندوبه (ان قلنا) كواجب ، لم يصح بنية النهار ، والا فيصح
كالنفل ومن حكي هذا الطريق المتولى هنا والغزالي وجماعات من
الخراسانيين في كتاب النذور ، والمذهب يفرق بين هذه المسألة
وباقى مسائل الخلاف في النذر ، هل يسلك به مسلك الواجب ؟ أم

المنذورين؟ بأن الحديث هنا عام في اشتراط تبين النية للصوم خص
منه الغفل بدليل ، وبقي النذر على العموم . والله أعلم .

قال أصحابنا : فلو نوى قبيل غروب الشمس يلحظه ، أو عقب
طلوع الفجر بلحظة ، لم يصح بلا خلاف ، ولو نوى مع الفجر فوجهان
مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) عند المصنف . وسائر
المصنفين أنه لا يجوز ، وهو قول أكثر أصحابنا المتقدمين كما ذكره
المصنف ، وقطع به الماوردي والمحاملي في كتبه وآخرون : والمعتمد
في دليله ما ذكره المصنف .

(وأما) ما ذكره صاحب الشامل حيث ذكر هذا ثم قال : ولأن
من أصحابنا من أوجب امساك جزء من الليل ليكمل له الصوم جميع
النهار ، فوجب تقديم النية ليستوعبه قفط ، لأن الصوم لا يجب فيه
امساك جزء من الليل لقوله تعالى « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم
الخيوط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » (١) وإنما يجب امساك
جزء من الليل بعد غروب الشمس ليتحقق كمال النهار ، والله أعلم .

(فسر) لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال في غير رمضان صوم
قضاء أو نذر لم ينعقد لما نواه ، وفي انعقاده نفلا وجهان ، حكاها
المتولي قال : وهما مبنيان على القولين فيمن صلى الظهر قبل
الزوال .

(فسر) لا يصح صوم الصبي المميز في رمضان إلا بنية من
الليل ولهذا قلنا في المسألة الثالثة : تبين النية شرط في صوم رمضان
. وغيره من الواجب . وكذا قال المصنف : لا يصح صوم رمضان ولا
غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل ، وتقديره : لا يصح صوم
رمضان من أحد إلا بنية من الليل ، ولا يصح الواجب إلا بنية من
الليل .

(الرابعة) تصح النية في جميع الليل ، ما بين غروب الشمس
وطلوع الفجر قال المتولي وغيره : فلو نوى الصوم في صلاة المغرب
صحت نيته . هذا هو المذهب وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين

(١) البقرة : ١٨٧ .

وجماعات من المصنفين . وفيه وجه أنه لا تصح النية الا في النصف
 الثاني من الليل . حكاه المصنف والأصحاب ولم يبين الجمهور قائله .
 وبينه السرخسي في الامالى فقال : هو أبو الطيب بن سلمه ، واتفق
 أصحابنا على تغليظه فيه . وأما قول المصنف : فإذا قلنا بهذا فهل
 تجوز النية في جميع الليل ؟ فيه وجهان . فعبارة مشككة لأنها توهم
 اجتصاص خلاف بما إذا قلنا : لا تجوز النية مع الفجر . ولم يقل هذا
 أحد من أصحابنا . بل الخلاف المذكور في اشتراط انية في النصف الثاني
 جار سواء جوزنا النية مع الفجر أم لا ، لأن من جوزها مع الفجر
 لا يمنع صحتها قبله ، وهذا لا خلاف فيه فلا بد من تأويل كلام المصنف .
 والله اعم . وأما قياس ابن سلمة على أذان الصبح والدفع من المزدلفة
 فقياس عجيب وأى علة تجمعهما ، ولو جمعتهما علة فالفرق ظاهر لأن
 اختصاص الأذان والدفع بالنصف الثاني لا حرج فيه بخلاف النية ،
 فقد يستغرق كثير من الناس النصف الثاني بالنوم فيؤدي الى تفويت
 الصوم . وهذا حرج شديد لا أصل له ، والله أعلم .

(الخامسة) اذا نوى بالليل الصوم ثم أكل أو شرب أو جامع أو
 أتى بغير ذلك من منافيات الصوم لم تبطل نيته . وهكذا لو نوى
 ونام ثم انتبه قبل الفجر ، لم تبطل نيته ولا يلزمه تجديدها .
 هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي . وقطع به جمهور الأصحاب :
 الا ما حكاه المصنف وكثيرون ، بل الأكثرون عن أبي اسحاق المروزي
 انه قال تبطل نيته بالأكل والجماع وغيرها من المنافيات ، ويجب
 تجديدها . فان لم يجددها في الليل لم يصح صومه ، قال : وكذا لو نوى
 ونام ثم انتبه قبل الفجر لزمه تجديدها ، فان لم يجددها لم يصح
 صومه ، ولو استمر نومه الى الفجر لم يضره وصح صومه . وهذا
 المحكى عن أبي اسحاق غلط باتفاق الأصحاب لما ذكره المصنف .

قال المصنف . وآخرون : « وقيل ان أبا اسحاق رجع عنه » وقال
 ابن الضباغ وآخرون : « هذا النقل لا يصح عن أبي اسحاق » وقال
 امام الحرمين : « رجع أبو اسحاق عن هذا عام حج وأشهد على نفسه »
 وقال القاضي أبو الطيب في المجرد : « هذا الذي قاله أبو اسحاق
 غلط » قال : وهكى أن أبا سعيد الاصطخري لما بلغه قول أبي اسحاق

هذا قال : « هذا خلاف اجماع المسلمين » قال : ويستتاب أبو اسحاق هذا . وقال الدارمي حكى ابن القطان عن أبي بكر الحازمي أنه حكى للاصطخري قول أبي اسحاق هذا ، فقال : خرق الاجماع ، حكاه الحازمي . لأبي اسحاق بحضرة ابن القطان فلم ينتكم أبو اسحاق . قال : قلغه رجع . فحصل أن الصواب أن النية لا تبطل بشيء من هذا . قال امام الحرمين : وفي كلام العراقيين تردد في أن الغفلة هل تنزل منزلة النوم ؟ يعني أنه إذا تذكر بعدها يجب تجديد النية على الوجه المنسوب الى أبي اسحاق . قال : والمذهب اطراح كل هذا ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال ، وقال المزني : لا يجوز الا بنية من الليل كالنفس ، والدليل على جوازه ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أصبح اليوم عندكم شيء تطعمون ؟ فقلت : لا ، فقال : اني ائن صائم » ويخاف الفرض لأن النفل أخف من الفرض ، والدليل عليه أنه يجوز ترك الصيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ، ولا يجوز في الفرض ، وهل يجوز بنية بعد الزوال ؟ فيه قولان :

روى حريدة أنه يجوز لأنه جزء من النهار ، فجازت نية النفل فيه ، كالنصف الأول (وقال) في القديم والجديد : لا يجوز لأن النية لم تصتب معظم العبادة فأثبته إذا نوى مع غروب الشمس ، ويخاف انصف الأول . فإن النية هناك صحبت معظم العبادة ، ومعظم الشيء يجوز أن يقوم مقام كل الشيء ، ولهذا لو أدرك معظم الركعة مع الامام جعل مدركا للركعة ، ولو أدرك دون المظم لم يجعل مدركا لها ، فإن صام التطوع بنية من النهار فهل يكون صائما من أول النهار أم من وقت النية ؟ فيه وجهان . قال أبو اسحاق : يكون صائما من وقت النية ، لأن ما قبل النية لم يوجد فيه قصد القرية ، فلم يجعل صائما فيه ، وقال أكثر اصحابنا : انه صائم من أول النهار لأنه لو كان صائما من وقت النية لم يضره الأكل قبلها) .

(الشرح) حديث عائشة رضى الله عنها صحيح رواه مسلم ولفظه قالت : « فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء قال : هاتى صائم » هذا لفظ مسلم ، وفي روايه النسائي قال صلى الله عليه وسلم : ادن أصوم (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « اذن أصوم . » معناه ابتدىء فيه الصيام ، هذا مقتضاه ، وسأذكر باقى الأحاديث الواردة بمعنىا في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى .

(أما الأحكام) فقال الشافعى والأصحاب : يصح صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال ، وشذ عن الأصحاب المزنى وأبو يحيى البلخي فقالا : لا يصح الا بنية من الليل ، وهذا شاذ ضعيف ، ودليل المذهب والوجه في الكذب ، وهل تصح بنية بعد الزوال ؟ فيه قولان (أصحابهما) باتفاق الأصحاب ، وهو نصه في معظم كتبه الجديدة ، وفي القديم : لا يصح ، ونص في كتابين من الجديد على صحته ، نص عليه في حرمله ، وفي كتاب اختلاف على وابن مسعود رضى الله عنهما وهو من جملة كتب الأم .

قال أصحابنا : وعلى هذا يصح في جميع ساعات النهار ، وفي آخر ساعة ، لكن يشترط أن لا يتصل غروب الشمس بالنية ، بل يبقى بينهما زمن ولو أدنى لحظة ، صرح به البندنجي وغيره ، ثم اذا نوى قبل الزوال أو بعده وصحناه ، فهل هو صائم من وقت النية فقط ، ولا يحسب له ثواب ما قبله ؟ أم من طلوع الفجر ويثاب من طلوع الفجر ، فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحابهما) عند الأصحاب من طلوع الفجر ، ونقله المصنف والجمهور عن أكثر أصحابنا المتقدمين . قال المساوردي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والمتولى : الوجه القائل : يثاب من حين النية ، هو قول أبى اسحاق المروزي ، وانتلقوا على تضعيفه . قال المساوردي والقاضى أبو الطيب في المجرى : هو غلط لأن الصوم لا يتبعض . قالوا وقوله « لأنه لم يقصد العبادة قبل النية » لا أثر له ، فقد يدرك بعض العبادة ويثاب كالمسبوق يدرك الامام راكعا فيحصل له ثواب جميع اركعة باتفاق الأصحاب وبهذا ردوا على أبى اسحاق ، والله أعلم .

وقد سبق في باب نية الوضوء الفرق بين هذه المسألة ومن نوى الوضوء عند غسل الوجه ولم ينو قبله، فإنه لا يثاب على المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين لأن الوضوء ينفضل بعرضه عن بعض، ولو حذفت هذه المذكورات منه صح بخلاف الصوم، والله أعلم .

قال أصحابنا : فإن قلنا : يثاب من طلوع الفجر ائتمرت جميع شروط الصوم من أول النهار ، فإن كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات لم يصح صومه ، وإن قلنا : يثاب من أول النية ففي اشتراط خلو أول النهار عن الأكل والجماع وغيرهما وجهان مشهوران في الطريقتين (أحدهما) الاشتراط ، وبه قطع المصنف وآخرون وهو المنصوص (والثاني) لا يشترط ، فلو كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات ثم نوى صح صومه ويثاب من حين النية ، وهذا الوجه محكى عن أبي العباس بن سريج ، ومحمد بن جرير الطبري ، والشيخ أبي زيد الروزي . وحكاه أبو علي الطبري في الإصباح والقاضي أبو الطيب في المجرى وجهها مخرجا ، قال : والمخرج له هو محمد بن جرير الطبري ، وحكاه المتولى عن جماعة من الصحابة : طلحة وأبي أيوب وأبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهم ، وما أظنه صحيحا عنهم .

فإن قلنا بالذهب أن الإمساك من أول النهار شرط ، فلو كان أوله النهار كافرا أو مجنونا أو حائضا ثم زال ذلك في أثناء النهار ونوى صوم التطوع ففي صحته وجهان مشهوران في كتب الفراسانيين (أحدهما) لا يصح صومه ، لأنه لم يكن أهلا للصوم ، والله تعالى أعلم .

قال الشيخ أبو محمد الجويني في السلسلة : الوجهان في وقت ثواب الصائم هنا ، مبنيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد فتقدم ضحوة وهو صائم هل يجزئه عن نذره ؟ إن قلنا : يجزئه حصل له الثواب هنا من طلوع الفجر ، وألا فمن وقت النية ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح صوم رمضان الا بتعيين النية ، وهو أن ينوى أنه صائم من رمضان ، له سريسه وهو قرينه حصاهه الى ومنها وجوب تعيين انواع من بينها صلاة الطهر والعصر ، وهل يفتقر الى نية الفرض ، فيه وجهان . قال ابو اسحاق : يلزمه ان ينوى صوم فرض رمضان ، لان صوم رمضان قد يكون نفلا في حق الصبي فافهم الى نية الفرض ليميز من صوم الصبي . وقال ابو على ابن ابي هريرة لا يفتقر الى ذلك لان رمضان في حق البالغ لا يكون الا فرضا فلا يفتقر الى تعيين الفرض فان نوى في ليته اسديتين من شعبان فقال : ان كان عد من رمضان فانا صائم عن رمضان أو عن تطوع فكان من رمضان لم يصح لهطتين (احدهما) انه لم يخلص النية بمرضان (واسايه) ان الاصل انه من شعبان فلا تصح نية به رمضان [ولانه^(١)] تساك في حصول وقت العبادة فم تصح نيته ما لو تسك في حصول وقت الصلاة [ولو قال : ان كان عد من رمضان فانا صائم عن رمضان ، وان لم يكن من رمضان فانا صائم عن تطوع لم يصح لهطنة واحدة ، وهو ان الاصل انه من شعبان فلا تصح بنية الفرض ، فان قال ليلة الثلاثين من رمضان ان [كان] عد من رمضان فانا صائم عن رمضان أو الفطر ، فكان من رمضان لم يصح لانه لم يخلص النية للصوم وان قال : ان كان عد من رمضان فانا صائم عن رمضان ، وان لم يكن من رمضان فانا مفطر ، فكان من رمضان صح صومه ، لانه اخلص النية للفرض وبنى على أصل ، لان الأصل أنه من رمضان) .

(الشرح) قوله : قرينة مضافة الى وقتها احتراز من الكفارة ، فانه لا يشترط فيها تعيينها عن قتل أو ظهار أو غيرهما .

(أما الأحكام) ففيه مسائل (احداها) قال الشافعي ولأصحاب : لا يصح صوم رمضان ولا قضاء ولا كفارة ولا نذر ولا فدية حج ولا غير ذلك من الصيام الواجب الا بتعيين النية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « وانما لكل امرئ ما نوى » فهذا ظاهر في اشتراط التعيين ،

(١) ما بين المعقوفين ساقط من شوق (ط) .

لأن أصل انية فهم اشتراطه من أول الحديث « إنما الأعمال بالنيات » واستبدل الأصحاب بالقياس الذي ذكره المصنف . وهذا الذي ذكرناه من اشتراط تعيين النية هو المذهب والمنصوص ، وبه تَطَّع الأصحاب في جميع الطرق الا المتولى فحكى عن أبى عبد الله الحلي من أصحابنا وجها ان صوم رمضان يصح بنية مطلقة . وهذا الوجه شاذ مردود .

(الثانية) صفة النية الكاملة المجزئة بلا خلاف أن يقصد بقلبه صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ، فأما الصوم فلا بد منه . وكذا رمضان لابد من تعيينه الا وجه الحلي السابق في المسألة قبلها . وأما الأداء والفرضية ففيهما الخلاف السابق في الصلاة ، وقد سبق موضحا بدليله ، لكن الأصح هنا وهناك أن الأداء لا يشترط . وأما الفرضية فاختلَفوا في الأصح هناك وهنا . فالأصح عند الأكثرين هناك الاشتراط والأصح هنا أيضا عند البغوي الاشتراط ، والأصح هنا عند البندنجي وصاحب انشامل والأكثرين عدم الاشتراط ، والفرق أن صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا ، وصلاة الظهر من انبالغ قد تكون نفلا في حق من صلاها ثانيا في جماعة . وهذا هو الأصح . وأما الاضافة الى الله تعالى فقد سبق في باب نية الوضوء أن فيها وجهين في جميع العبادات . ذكرهما الخراسانيون (أحصهما) لا تجب ، وبه قطع العراقيون وأما انتقيد بهذه السنة فليس بشرط على المذهب ، وهو المنصوص ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وآخرون من غيرهم . وحكى امام الحرمين وآخرون من الخراسانيين وجها في اشتراطه وغلطوا قائله ، وحكى البغوي وجها في اشتراط فرض هذا الشهر ، وهو بمعنى فرض هذه السنة ، وهو أيضا غلط ، والله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا الخراسانيون وغيرهم : إذا نوى يوما وأخطأ في وصفه لا يضره (مثاله) نوى ليلة الثلاثاء صوم الغد ، وهو يعتقد يوم الاثنين ، أو نوى صوم غد من رمضان هذه السنة وهو يعتقد يوم الثلاثاء فكانت سنة أربع صح صومه ، بخلاف ما لو نوى ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء ، أو نوى وهو في سنة أربع صوم رمضان

سنة ثلاث فانه لا يصح بلا خلاف ، لأنه لم يعين الوقت ، وممن ذكر هذا الفرع كما ذكرته من العراقيين القاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي . لكن قال الدارمي : لو نوى صوم غد يوم الأحد وهو غيره فوجهان . وذكر صاحب الشامل ما قدمناه عن القاضي أبي الطيب وغيره . ثم قال : وعندي أنه يجزئه في جميع هذه الصور ، ولا فرق بينها .

(فرع) قال الرافعي : اشتراط الغد في كلام الأصحاب في تفسير التعيين . قال : وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين ، وإنما وقع ذلك من نظرهم إلى التبيين .

(فرع) حكم التعيين في صوم القضاء والكفارة كما ذكرنا في صوم رمضان ولا يشترط تعيين سبب الكفارة ، لكن لو عين وأخطأ لم يجزئه ، وسيأتي في الكفارات أن شاء الله تعالى إيضاحه ، وسبقت الإشارة إلى شيء منه في باب صفة الأئمة . وأما صوم التطوع فيصح بنية مطلق الصوم كما في الصلاة ، هكذا أطلقه الأصحاب ، وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ونحوها ، كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة .

(الثالثة) قال أصحابنا : ينبغي أن تكون النية جازمة ، فلو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد أن كان من رمضان فله حالان (أحدهما) أن لا يعتقد كونه من رمضان ، فإن ردد نيته فقال : أصوم غدا من رمضان إن كان منه والا فأنا مفطر أو متطوع ، لم يجزئه عن رمضان إذا بان منه ، لأنه صام شاكاً ولم يكن على أصل يستصحبه ولا ظن يعتمد . وقال المزني : يجزئه عن رمضان ، ولو قال أصوم غدا من رمضان أو تطوعاً لم يجزئه بلا خلاف ، ولو لم يردد نيته بل جزم بالصوم عن رمضان لم يصح وإن صادف رمضان ، لما ذكره المصنف من أن الأصل عدم رمضان . ولأنه لم يعتقد من رمضان لم يتأت منه الجزم به ، وإنما يحصل حديث نفس لا اعتبار به .

وحكى امام الحرمين وغيره وجها عن صاحب التقريب انه يجزئه
عن رمضان والصواب الأول ، وبه قطع الجمهور . (أما) اذا كان
في آخر رمضان فقال : ليلة الثلاثين منه أصوم غدا ان كان من رمضان
أو أتطوع ، أو قال : أصوم أو أفطر وصادف رمضان فلا يجزئه ،
لأنه لم يجزم ، وإن قال : أصوم غدا عن رمضان ان كان منه ،
والا فأنا مفطر ، فكان منه أجزاءه ، لأن الأصل بقاء رمضان فأجزأه
استصحابا للأصل .

(الحال الثانى) أن يعمد كونه من رمضان ، فان لم يستند
اعتقاده الى ما يثير ظنا فلا اعتبار به ، وحكمه ما سبق في الحال
الأول ، وإن استند اليه فقد قال انشافى رضى الله عنه في المختصر :
لو عقد رجل على أن غدا من رمضان في يوم انشك ثم بان أنه من
رمضان أجزأه وهذا نصه :

قال أصحابنا : ان استند الى ما يحصل ظنا ، بأن اعتمد قول
من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوى رشد ، ونوى
صوم رمضان فبان منه أجزاءه بلا خلاف ، هكذا نقل الرافعى عن
الأصحاب ، وصرح به البغوى والمتولى ، ولكن لم يذكر الصبيان ،
وصرح به كله آخرون ، منهم امام الحرمين في النهاية فصرح بالصبيان
ذوى الرشد . قال الجرجانى في التحرير : لو نوى الصوم برؤية
من تسكن نفسه اليه من امرأة أو عبد أو فاسق أو مراهق وكان من
رمضان أجزأه ، ولم يذكر فيه خلافا وممن صرح باعتماد الصبى
المراهق وصحة الصوم بناء على قوله المحاملى في المجموع . فان
قال في نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان ، فان لم يكن منه فهو
تطوع ، قال امام الحرمين وغيره : فظاهر النص أنه لا يصح ، وإن
بان أنه من رمضان ، لأنه متردد .

قال الامام : وذكر طوائف من الأصحاب وجها آخر أنه يصح
لاستناده الى أصل ، قال الامام : وهذا موافق لمذهب المزنى ،
ورأى الامام طرد الخلاف ، وإن جزم قال : لأنه لا يتصور الجزم
والحالة هذه ، لأنه لا موجب له ، وإنما الحاصل له حديث نفس وإن

سماه جزماً ، قالوا : ويدخل في قسم استناد الاعتقاد الى ما يثير
 ثلثا الصوم مستندا الى دلالة الحساب بمنازل القمر حيث جوزناه
 كما سبق . قال أصحابنا : ومن ذلك اذا حكم الحاكم بثبوت رمضان
 بعدلين أو بعدل اذا جوزناه ، فيجب الصوم ويجزىء اذا بان من
 رمضان بلا خلاف ، ولا يضر ما قد يبقى من الارتياح في بنس الأوقات
 لحصول الاستناد الى ظن معتمد .

قال أصحابنا : ومن ذلك الأسير والمحبوس في مطمورة اذا
 اشتبهت عليه الشهور وقد سبق بيانه مبسوطا ، والله تعالى أعلم .
 ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان : أصوم غدا نفلا ان كان من شعبان ،
 والا فمن رمضان ، ولم يكن أمانة ولا غيرها فصادف شعبان صح
 صومه نفلا ، لأن الأصل بقاء شعبان . صرح به المتولى وغيره . وان
 صادف رمضان فقد ذكرنا أنه لا يصح فرضا ولا نفلا ، والله تعالى أعلم .
 ولو كان عليه قضاء فقال : أصوم غدا عن القضاء أو تطوعا لم يجزئه
 عن القضاء بلا خلاف لأنه لم يجزم به ، ويصح نفلا اذا كان في
 غير رمضان ، هذا مذهبنا ، وبه قال محمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف :
 يقع عن القضاء ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه ، لأن
 ائنية شرط في جميعه ، فاذا قطعها في اثنائه بقي الباقي بغير نية فبطل ،
 واذا بطل البعض بطل الجميع ، لأنه لا ينفرد بعضه عن بعض ،
 ومن أصحابنا من قال : لا يبطل لأنه عبادة تتعلق بالكفارة بجنسها ،
 فلم تبطل بنية الخروج كالحج ، والأول أظهر ، لأن الحج لا يخرج
 منه بما يفسده ، والصوم يخرج منه بما يفسده فكان كالصلاة)

(اشرح) قوله تتعلق الكفارة بجنسها احتراز من الصلاة (وقوله)
 يخرج من الصوم بما يفسده ولا يخرج من الحج بما يفسده معناه
 أنه اذا أبطل الصوم بالأكل أو غيره صار خارجا منه ، فلو جامع بعده
 في هذا اليوم لا كفارة عليه ، وان كان آثما بهذا الجماع لأنه كان

يجب عليه امساك بقية النهار ، ولكن وجوب الامساك لحزمة اليوم والكفارة انما تجب على من أفسد الصوم بالجماع ، وهذا لم يفسد بجماعه صوما .

(وأما) الحج فاذا أفسده بالجماع لم يخرج منه بالافساد ، بل حكم احرامه باق وان كان عليه القضاء ، فلو قتل بعد صيدا أو تطيب أو لبس أو فعل غير ذلك من محظورات الاحرام لزمت الفدية ، لكونه لم يخرج منه ، بل هو محرم كما كان فهذا مراد المصنف بالفرق بينهما ، وهما مفترقان في الخروج وعدمه ، ومتفقان في وجوب المضي في فاسدهما .

(وأنا حكم المسألة) فاذا دخل في صوم ثم نوى قطعه ، فهل يبطل ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أحصهما) عند المصنف والبلغوى وآخرين بطلانه (وأصحهما) عند الأكثرين : لا يبطل ، وقد سبق بيانه في أوائل باب صفة الصلاة ، وذكرنا هناك ما يبطل بنية الخروج ، وما لا يبطل ، وما اختلفوا فيه ، وسبق أيضا في باب نية الوضوء . هذا اذا جزم بنية الخروج في الحال فلو تردد في الخروج منه أو علق الخروج على دخول زيد مثلا ، فالذهب - وبه قطع الأكثرون - لا يبطل وجهها واحدا .

(والثاني) على الوجهين فيمن جزم بالخروج ، فان قلنا في التعليق : انه لا يبطل فدخل زيد في أثناء النهار هل يبطل ؟ فيه وجهان (الصحيح) لا يبطل حكاها جماعة منهم البغوى في باب صفة الصلاة ، وجزم الماوردى بأنه لو نوى أنه سيفطر بعد ساعة لم يبطل صومه . ومتى نوى الخروج من الصوم بأكل أو جماع ونحوهما قلنا انه يبطل فالمشهور بطلانه في الحال ، وحكى الماوردى وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يبطل حتى يمضى زمان. امكان الأكل والجماع وهذا غريب ضعيف ، والله أعلم .

ولو كان صائما عن نذر فنوى قلبه الى كفارة أو عكسه ، قال امام الحرمين والمتولى والأصحاب : لا يحصل له الذي انتقل اليه بلا

خلاف ، وأما الذى كان فيه ، فإن قلنا : ان نية الخروج لا تبطله
بقى على ما كان ولا أثر لما جرى ، وان قلنا : تبطله فهل يبطل ؟
أم ينقلب نفلا ؟ فيه خلاف كما سبق فى نظائره ، فيمن نوى قلب صلاة
الظهر عصرا وشبهه • وقد سبق ايضاح هذا وأشباهه فى أول صفة
الصلاة • قال المتولى وغيره : وهذا الوجه فى انقلابه نفلا هو فيما
إذا كان فى غير رمضان ، والا فرمضان لا يقع فيه نفل أصلا كما
سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى ، والله أعلم •

فـسرـع

فى مسائل تتعلق بنية الصوم

(احداها) اذا نوت الحائض صوم الغد قبل انقطاع دم حيضها
ثم انقطع فى الليل ، قال المتولى والبغوى وآخرون من أصحابنا :
ان كانت مبتدأة يتم لها فى الليل أكثر الحيض ، أو معتادة عادتھا
أكثر الحيض وهى تتم فى الليل ، صح صومها بلا خلاف ، لأننا نقطع
بأن نهارها كله طهر ، وان كانت عادتھا دون أكثره ويتم بالليل فوجهان
(أصحابهما) تصح نيتها وصومها لأن الظاهر استمرار عادتھا ، فقد
بنت نيتها على أصل ، وان لم يكن لها عادة أو كانت ولا يتم أكثر الحيض
فى الليل • أو كانت لها عادات مختلفة لم يصح ، لأنها لم تجزم ولا
بنت على أصل ولا أمانة •

(الثانية) قال المتولى : لو تسحر ليقوى على الصوم أو عزم
فى أول الليل أن يتسحر فى آخره ليقوى على الصوم لم يكن هذا
نية لأنه لم يوجد قصد الشروع فى العبادة ، وقال الرافعى : قال
القاضى أبو المكارم فى العدة : لو قال فى الليل : أتسحر لأقوى على
الصوم لم يكف هذا فى النية ، قال : ونقل بعضهم عن نواذر الأحكام
لأبى العباس الرويانى أنه لو قال : أتسحر للصوم أو أشرب لدفع
العطش. نهارا أو امتنع من الأكل والشرب والجماع مخافة الفجر كان
ذلك نية للصوم • قال الرافعى : وهذا هو الحق ان خطر بباله الصوم
بالصفات المعتبرة • لأنه اذا تسحر ليصوم صوم كذا فقد قصده •

(الثالثة) لو عقب النية بقوله : ان شاء الله بقلبه أو بلسانه ،
 فان قصد التبرك أو وقوع الصوم وبقاء الحياة الى تمامه بمشيئة
 الله تعالى لم يضره ، وان قصد تعليقه والشك لم يصح صومه هذا هو
 المذهب . وبه قطع المحققون منهم المتولى والرافعى وقال الماوردى :
 ان قال : أصوم غدا ان شاء زيد لم يصح صومه وان شاء زيد ، لأنه
 لم يجزم النية . وان قال : ان شاء الله تعالى فوجهان (الصحيح) لا
 يصح صومه كقوله ان شاء زيد ، لأنه استثناء وشأنه أن يوقع ما نطق
 به (والثانى) يصح صومه هذا كلام الماوردى ، وجمع صاحب
 البيان كلام الأصحاب فى المسألة فقال : لو قال : أصوم غدا ان شاء
 الله تعالى فثلاثة أوجه . (أحدها) وهو قول القاضى أبو الطيب يصح ،
 لأن الأهور بمشيئة الله تعالى (والثانى) لا يصح ، وهو قول الصيمرى
 لأن الاستثناء يبطل حكم ما اتصل به (والثالث) وهو قول ابن الصباغ :
 ان قصد الشك فى فعله لم يصح ، وان قصد أن ذلك موقوف على مشيئة
 الله وتوقيفه وتمكينه صح ، وهذا هو الصحيح وهو التفصيل السابق .

(الرابعة) اذا نسى نية الصوم فى رمضان حتى مطلع الفجر لم
 يصح صومه بلا خلاف عندنا ، لأن شرط النية الليل ، ويلزمه امساك
 النهار ، ويجب قضاؤه لأنه لم يصمه ، ويستحب أن ينوى فى أول
 نهاره الصوم عن رمضان ، لأن ذلك يجزىء عند أبى حنيفة فيحسب
 بالنية .

(الخامسة) اذا نوى وشك ، هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده ؟
 فقد قطع الصيمرى وصاحبه الماوردى وصاحب البيان بأنه لا يصح
 صومه لأن الأصل عدم النية ، ويحتمل أن يجيء فيه وجه ، لأن
 الأصل بقاء الليل ، كمن شك هل أدرك ركوع الإمام أم لا ، فان فى
 حصول الركعة له خلافا سبق فى موضعه ، الأصح أنها لا تحصل .
 ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أم لا ؟ أجزاءه وصح صومه بلا خلاف ،
 صرح به صاحب البيان ، قال هو والصيمرى : ولو أصبح شاكاً فى أنه
 نوى أم لا . لم يصح صومه .

(السادسة) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : يتعين
 رمضان لصوم رمضان . فلا يصح فيه غيره . فلو نوى فيه الحاضر

أو المسافر أو المريض صوم كفارة أو نذر أو قضاء أو تطوع أو أطلق نية الصوم لم تصح نيته • ولا يصح صومه • لا عما نواه ، ولا عن رمضان • هكذا نص عليه وقطع به الأصحاب في الطرق إلا إمام الحرمين • فقال : لو أصبح في يوم من رمضان غير ناو • فنوى التطوع قبل الزوال • قال الجماهير : لا يصح • وقال أبو إسحاق الروزي : يصح • قال الإمام : فعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به والمذهب ما سبق • واحتج له المتولى أن التشبه بالصائمين واجب عليه ، فلا ينعقد جنس تلك العبادة مع قيام فرض التشبه ، كما لو أفسد الحج ثم أراد أن يحرم أحراما آخر صحيحا لم ينعقد لأنه يلزمه المضي في فاسده ، والله أعلم •

(السابعة) قال المتولى في آخر المسألة السادسة من مسائل النية : لو نوى في الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها ، لأن ترك النية ضد للنية بخلاف ما لو أكل في الليل بعد النية لا تبطل ، لأن الأكل ليس ضدها •

(الثامنة) قال المتولى : لو نوى صوم القضاء والكفارة بعد الفجر ، فإن كان في رمضان لم ينعقد له صوم أصلا ، لأن رمضان لا يقبل غيره كما سبق ، ولم يذو رمضان من الليل ، وإن كان في غير رمضان لم ينعقد القضاء والكفارة لأن شرطهما نية الليل ، وهل ينعقد نفلا ؟ وفيه وجهان بناء على القولين فيمن نوى الظهور قبل الزوال ، وقد سبقت المسألة مع نظائرها في أول صفة الصلاة •

(التاسعة) قال الصيمري وصاحب البيان حكاية عنه : لو علم أن عليه صوما واجبا لا يدري هل هو من رمضان ؟ أو نذر أو كفارة ، فنوى صوما واجبا أجزأه ، كمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها ، فإنه بصلّى الخمس ويجزئه عما عليه ويعذر في عدم جزم النية للضرورة •

(العاشرة) قال الصيمري وصاحب البيان حكاية عنه : لو قال أصوم غدا إن شاء زيد أو إن نشئت لم تصح لعدم الجزم ، وإن قال :

ما كنت صحيحاً مقيماً أجزاءه ، لأنه يجوز له الفطر لو مرض أو سافر
قبل الفجر •

(الحادية عشرة) لو شك في نهار رمضان ، هل نوى من الليل ؟
ثم تذكر بعد مضي أكثر النهار أنه نوى ، صح صومه بلا خلاف ،
صرح به القاضي حسين في الفتاوى والبعوى وآخرون ، وقاسه
البعوى على ما لو شك المصلي في النية ثم تذكرها قبل أحداث ركن •

(الثانية عشرة) إذا كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان
فصام ونوى قضاء اليوم الثاني ، ففي أجزاءه وجهان مشهوران ،
حكماهما البعوى وآخرون ، وجزم المتولي بأنه لا يجزى •

قال : وكذا لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة فنوى
قضائه من صوم [أيام] أخرى غطاً لا يجزئه ، كما لو كان عليه
كفارة قتل فأعتق بنية كفارة ظهار لا يجزئه ، وإن كان لو أطلق النية
عن واجبه في الموضعين أجزاءه ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في آخر
هذا الباب ، لكنه ذكر اوجهين احتمالين له ، فكأنه لم ير النقل فيها •

(الثالثة عشرة) في مسائل جمعها الدارمي هنا مما يتعلق بالنية
على شك ، وذكر المسائل السابقة قريباً إذا نوى يوم الثلاثين من شعبان
أو الثلاثين من رمضان صوم الغد فحكاهما سبق ، قال : ولو كان
متطهراً وشك في الحدث فتوضأ وقال : ان كنت محدثاً فهذا لرفعه
والا فتبرد لم يجزئه ، ولو تيقن الحدث وشك في انطهارة نقال
ذلك أجزاءه عملاً بالأصل في المسألتين ، ولو شك في دخول وقت
صلاة فنوى ان كانت دخلت لمعناها والا فنافلة لم يجزئه • وإن كان
عليه صلاة وشك في أدائها فقال : أصلي عنها ان كنت والا فنافلة
لمكانت أجزاءه ، ولو قال نويتها ان كانت أو نافلة لم يجزئه ان كانت كما
سبق نظيره في الصوم • ولو أخرج دراهم ونوى : هذه زكاة
مائي ان كنت كسبت نصيباً أو نافلة ، أو قال : والا فهي نافلة لم يجزئه
في الحالين ، لأن الأصل عدم الكسب ، ولو أحرم في يوم الثلاثين
من رمضان وهو شك فقال : ان كان من رمضان ماهرأى بعمره ،

وان كان من شوال فهو حج فكان من شوال كان حجا صحيحا ، ولو
أحرم بالصلاة في آخر وقت الجمعة فقال : ان كان وقت الجمعة
باقيا فجمعة ، والا فظهر ثبأن بقاءه ، ففي صحة الجمعة وجهان ،
والله أعلم .

فروع

في مذاهب العلماء في نية الصوم

مذهبنا أنه لا يصح صوم الا بنية ، سواء الصوم الواجب من
رمضان وغيره وانتطوع ، وبه قال العلماء كافة الا عطاء ومجاهد وزفر
هأنهم قالوا : ان كان الصوم متعينا بأن يكون صحيحا مقيما في
شهر رمضان فلا يفتقر الى نية . قال الماوردي : فأما صوم النذر
والكفارة فيشترط له النية باجماع المسلمين . واحتج لعطاء وموافقيه
بأن رمضان مستحق الصوم يمنع غيره من الوقوع فيه فلم يفتقر
الى نية .

واحتج أصحابنا بحديث « انما الأعمال بالنيات » وبحديث حفصة
السابق ، وقياسا على الصلاة والحج ، ولأن الصوم هو الامساك لغة
وشرعا ، ولا يتميز الشرعى عن اللغوى الا بالنية فوجب للتمييز .

(والجواب) عما ذكروه أنه منتقض بالصلاة اذا لم يبق من وقتها
الا قدر الفرض فان هذا الزمان مستحق لفعالها ، ويمنع من ايقاع
غيرها فيه ، وتجب فيها النية بالاجماع ، وقد يجيبون عن هذا بأن
ذلك الزمان وان كان لا يجوز فيه صلاة أخرى لكن لو فعلت انعقدت ،
وقد ينازع في انعقادها لأنها محرمة ، وقد سبق أن الصلاة التي
لا سبب لها لو فعلت في وقت النهي لا تتعقد على الأصح ، والله تعالى
أعلم .

فروع

في مذاهبهم في نية صوم رمضان

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح الا بالنية من الليل ، وبه قال مالك
وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف ، وقال

أبو حنيفة : يصح بنية قبل الزوال • قال : وكذا النذر المعين • ووافقت
على صوم انقضاء والكفارة أنهما لا يصحان إلا بنية من الليل •
واحتج به بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم « بعث
يوم عاشوراء إلى أهل العوالي وهي القرى التي حول المدينة أن
يصوموا يومهم ذلك » قالوا : وكان صوم عاشوراء واجبا - ثم نسخ -
وقياسا على صوم النفل • واحتج أصحابنا بحديث حفصة وحديث
عائشة رضي الله عنهما « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليلة » وهما
صحيحان سبق بيانهما ، وبالقياس على صوم الكفارة والقضاء •

وأجاب أصحابنا عن حديث عاشوراء بجوابين (أحدهما) أنه
لم يكن واجبا وإنما كان تطوعا متأكدا شديد التأكيد • وهذا هو
الصحيح عند أصحابنا (والثاني) أنه لو سلمنا أنه كان فرضا فكان
ابتداء فرضه عليهم من حين بلغهم ولم يخاطبوا بما قبله كأهل قباء
في استقبال الكعبة ، فإن استقبالها بلغهم في أثناء الصلاة فاستداروا
وهم فيها من استقبال بيت المقدس إلى استقبال الكعبة وأجزأتهم
صلاتهم ، حيث لم يبلغهم الحكم إلا حينئذ ، وإن كان الحكم باستقبال
الكعبة قد سبق قبل هذا في حق غيرهم ، ويصير هذا كمن أصبح بلا
نية ثم نذر في أثناء النهار صوم ذلك اليوم • وأجاب الماوردي بجواب
ثالث وهو أنه لو كان عاشوراء واجبا ففقد نسخ بإجماع العلماء ،
وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وإذا نسخ حكم شيء لم يجز
أن يلحق به غيره •

وأما الجواب عن قياسهم على التطوع فالفرق ظاهر ، لأن التطوع
مبنى على التخفيف ولأنه ثبت الحديث الصحيح فيه وثبت حديث حفصة
وعائشة رضي الله عنهما فوجب الجمع بين ذلك كله ، وهو حاصل بما
ذكرناه أن حديث التبييت في الصوم الواجب وغيره في صوم التطوع ،
والله أعلم •

فروع

في مذاهبهم في النية لكل يوم من كل صوم

مذهبنا أن كل يوم يفتقر إلى نية ، سواء نية صوم رمضان
الاقضاء والكفارة والنذر والتطوع ، وبه قال أبو حنيفة وإسحاق

ابن راهويه ودأود وابن المنذر والجمهور • وقال مالك : اذا نوى في أول ليلة من رمضان صوم جميعه كفاه لجميعه ، ولا يحتاج الى النية لكل يوم ، وعن أحمد واسحاق روايتان (أصحابهما) كمذهبنا (والثانية) كمالك ، واحتج مالك بأنه عبادة واحدة فكفته نية واحدة ، كالْحج وركعات الصلاة • واحتج أصحابنا بأن كل يوم عبادة مستقلة لا يرتبط بعضه ببعض ولا يفسد بفساد بعض ، بخلاف الحج وركعات الصلاة (١) •

فـسرـع

في مذاهبهم في تعيين النية

مذهبنا أن صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب لا يصح الا بتعيين النية وفي اشتراط نية الفريضة وجهان (أصحابهما) لا يشترط ، وبه قال أبو علي ابن أبي هريرة (والثاني) يشترط • قال أبو اسحاق المروزي ، وبوجوب التعيين قال مالك وأحمد واسحاق ودأود والجمهور ، وأوجب هؤلاء الأربعة نية الفريضة • وقال أبو حنيفة : لا يجب تعيين النية في صوم رمضان ، فلو نوى فيه صوما واجبا أو صوما مطلقا أو تطوعا وقع عن رمضان ان كان مقيما ، وكذا صوم المنذر المتعين في زمان معين ، قال : فلو كان مسافرا ونوى فرضا آخر وقع عن ذلك الفرض ، وان نوى تطوعا فهل يقع تطوعا كما نوى أم يقع عن رمضان ؟ فيه روايتان • واحتج أبو حنيفة بالقياس على الحج • واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم : « وانما لتل امرى ما نوى » وبالقياس على صوم القضاء • وأجابوا عن الحج بأن مبناه على التوسعة ، ولهذا لا يخرج منه بالامسآد ويصح تعليقه على احرام كاحرام غيره ، والله أعلم •

(١) قلت : ولتمام أقوال العلماء اضيف أن ابن حزم يرى كمذهبنا وزفر يجهل من صام رمضان وهو لا ينوى صوما أصلا بل نوى أنه مفطر في كل يوم منه الا أنه لم يأكل ولم يشرب ولا جامع فأنه صائم ولا بد له في صوم التطوع من نية (ط) •

فـرـع

في مذاهبهم فيمن أصبح في رمضان بلانية ثم جامع قبل الزوال

قال اشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور : لا كفارة عليه لكن يأتى وقال أبو يوسف : عليه الكفارة ، قال : ولو جامع بعد الزوال فلا كفارة والأكل عنده كالجماع في هذا . قال : لأن صومه قبل الزوال مراعى ، حتى لو نواه صح عنده فإذا أكل أو جامع فقد أسقط المراعاة ، فكأنه أفسد الصوم بخلاف ما بعد الزوال فإنه لا يصح نية رمضان فيه بالجماع . ودليلنا أن الكفارة تجب لافساد الصوم بالجماع ، وهذا ليس بصائم .

فـرـع

في مذاهبهم في نية صوم التطوع

ذكرنا أن مذهبنا صحته بنية قبل الزوال ، وبه قال على بن أبى طالب وابن مسعود وحذيفة بن اليمان وطلحة وأبو أيوب الأنصارى وابن عباس وأبو حنيفة وأحمد وآخرون . وقال ابن عمر وأبو الشعثاء جابر بن زيد التابعى ومالك وزفر وداود لا يصح إلا بنية من الليل ، وبه قال المزنى وأبو يحيى البلخى من أصحابنا ، ونقل ابن المنذر عن مالك أنه استثنى من يسرد الصوم فصح نيته في النهار . واحتج لهم بعموم حديثي عائشة وحفصة « لا صيام لمن لم يبيت النسيام من الليل » .

واحتج أصحابنا بحديث عائشة رضى الله عنها قالت : « دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا : لا ، قال : فأنى اذن صائم » رواه مسلم . وفي رواية قال : « أفن أصوم » رواها البيهقى . وقال : هذا اسناد صحيح . والجواب عن حديث تبيين النية أنه عام فنخصه بما ذكرناه جمعا بين الأحاديث وروى الشافعي والبيهقى بالاسناد الصحيح عن حذيفة رضى الله عنه أنه بدا له الصوم بعد ما زالت الشمس فصام ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويدخل في الصوم بطولوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس ، لما روى عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغابت الشمس من ههنا فقد أفطر الصائم » ويجوز ان يأكل ويشرب ويباشر الى طلوع الفجر لقوله تعالى : « فالان باثروهن وابتنوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واتربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ، [ثم انموا الصيام الى الليل] » (١) فان جامع قبل طلوع الفجر وأصبح وهو جنب جاز صومه لأنه عز وجل لما اذن في المباشرة الى طلوع الفجر ثم أمر بالصوم دل على أنه يجوز ان يصبح صائما وهو جنب . وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم » فان طلع الفجر وفي فيه طعام فأكله ، او كان مجامعا فاستدام بطل صومه . وان لفظ الطعام او أخرج مع طلوع الفجر صح صومه . وقال المزني : اذا أخرج مع طلوع الفجر لم يصح صومه لأن الجماع ايلاج وإخراج فاذا بطل بالايلاج بطل بالايلاج والدليل على أنه يصح صومه أن الإخراج ترك للجماع ، وما علق على فعل شيء لا يتعلق بتركه ، كما لو حلف ألا يلبس هذا الثوب وهو عليه فبدأ ينزعه لم يحث ، وان أكل وهو يشك في طلوع الفجر صح صومه لأن الأصل بقاء الليل ، وان أكل وهو شك في غروب الشمس لم يصح صومه لأن الأصل بقاء النهار) .

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم ، وليس فيه بعد الشمس « من ههنا » وانما قال : « وغربت الشمس » ورواه البخارى ومسلم أيضا من رواية عبد الله بن أبى أوفى بمعناه ، فلفظ البخارى لابن أبى أوفى « اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم » وأشار بيده قبل المشرق « ولفظ مسلم « اذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد أفطر الصائم » .

قال العلماء : انما ذكر غروب الشمس واقبال الليل وادبار النهار

ليبين أن غروبها عن العيون لا يكفي ، لأنها قد تغيب في بعض الاماكن عن العيون ولا تكون غربت حقيقة ، فلا بد من اقبال الليل وادبار النهار . وأما حديث عائشة رضى الله عنها فرواه البخارى ومسلم أيضا من روايتها ، ومن رواية أم سلمة أيضا . وقولها : « من جماع غير احتلام » ذكرت الجماع لئلا يتوهم أحد أنه كان من احتلام وأن المحتلم معذور لكونه قد يدركه الصبح وهو نائم محتلم ، بخلاف الجامع فبينت أن تلك الجنابة من جماع ، ثم أكدت لشدة الاعتناء ببيانه فقالت : غير احتلام وقد ذكرنا في باب الغسل اختلاف العلماء هل كان الاحتلام متصورا في حق النبي صلى الله عليه وسلم وقد يحتج من صورته بمفهوم هذا الحديث ، ويجب الآخر بأنها ذكرته للتوكيد لا للاختراز . والله اعلم .

وقول المصنف : لأنه لما أذن في المباشرة ، يقال بفتح همزة أذن وضما ، والفتح أجود . وقوله : « لفظ الطعام » هو بفتح الفاء ، وإنما ذكرته لأني رأيت من يصحفه .

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل (احداها) ينقض الصوم ويتم بعروب الشمس باجماع المسلمين لهذين الخديثين : وسبق بيان حقيقة عروبها في باب مواقيت الصلاة . قال أصحابنا : ويجب إمساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار . وقد ذكر المصنف هذا في كتاب الطهارة في مسألة القلتين .

(الثانية) يدخل في الصوم بطلوع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق . وسبق بيانه وتحقيق صفته في باب مواقيت الصلاة ، ويحصر متلبسا بالصوم بأول طلوع الفجر ، والمراد الطلوع الذي يظهر لنا لا الذي في نفس الأمر . قال أصحابنا : وقد يطلع الفجر في بعض البلاد ويتبين قبل أن يطلع في بلد آخر ، فيعتبر في كل بلد طلوع فجره . قال الماوردي : وكذا غروب شمس ، وقد سبق بيان هذا في كلام الماوردي في هذا الباب في مسألة رؤية الهلال في بلد دون بلد ، وقد سبق في باب مواقيت الصلاة أن الأحكام المتعلقة بالفجر تتعلق كلها بالفجر الثاني ، ولا يتعلق بالفجر الأول الكاذب شيء من الأحكام باجماع المسلمين ، وسبق هناك بيان دلائله والأحاديث الصحيحة فيه .

(فروع) هذا الذى ذكرناه من الدخول فى الصوم بطلوع الفجر وتحريم الطعام والشراب والجماع به هو مذهبنا ومذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . قال ابن المنذر وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعلماء الأمصار ، قال : وبه نقول ، قال : روي عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال حين صلى الفجر : الآن حين تبين انخبط الأبيض من الخيط الأسود ، قال : وروى عن حذيفة « أنه لما طلع الفجر تسحر ثم صلى » قال : وروى معناه عن ابن مسعود . وقال مسروق : لم يكونوا يعدون الفجر فجركم ، انما كانوا يعدون الفجر الذى يملأ البيوت والطرق ، قال : وكان اسحاق يميل الى القول الاول من غير أن يطعن على الآخرين ، قال اسحاق : ولا قضاء على من أكل فى الوقت الذى قاله هؤلاء ، هذا كلام ابن المنذر .

وحكى أصحابنا عن الأعمش واسحاق بن راهويه أنهما جوزا الأكل وغيره الى طلوع الشمس ، ولا أظنه يصح عنهما ، واحتج أصحابنا والجمهور على هؤلاء بالأحاديث الصحيحة المشهورة المتظاهرة ، منها حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه قال : « لما نزلت « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » ، قلت : يا رسول الله انى أجعل تحت وسادتى عقالين عقالا أبيض وعقالا أسود أعرف الليل من النهار ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لن وسادك لعريض انما هو سواد انليل وبياض النهار » رواه البخارى ومسلم .

وعن سهل بن سعد رضى الله عنهما قال : « أنزلت : « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » ولم ينزل « من الفجر » فكان رجال اذا أرادوا الصوم ربط أحدهم فى رجله الخيظ الأبيض والخيظ الأسود ، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فأنزل الله تعالى : « من الفجر » فعلموا أنه يعنى به الليل من النهار » رواه البخارى ومسلم . وفى رواية مسلم « رؤيتهما » بالراء مهموز ، وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يفرنكم أذان بلال ولا هذا المعارض لعمود الصبح حتى يستطير » رواه مسلم .

وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمتنع أحدكم - أو أحدا منكم - أذان بلال من سجوره ، فإنه يؤذن - أو ينادى - بليل ليرجع قائمكم ، ولينبه نائمكم ، وليس أن يقول الفجر أو الصبح ، وقال بأصابعه ورفعها الى فوق وطلأ الى أسفل حتى يقول هكذا ، وقال بسبائتيه أحدهما فوق الأخرى ثم مدهما عن يمينه وشماله » رواه البخارى • وسبق [فى] باب مواقيت الصلاة غير هذه الأحاديث ، والله أعلم •

(المسألة الثالثة) يجوز له الأكل والشرب والجماع الى طلوع الفجر بلا خلاف لما ذكره المصنف ، ولو شك فى طلوع انفجر جاز له الأكل والشرب والجماع وغيرها بلا خلاف ، حتى يتحقق انفجر للآية الكريمة « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض » ولما صح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « كل ما شككت حتى يتبين لك » رواه البيهقى بإسناد صحيح ، وفى رواية عن حبيب بن أبى ثابت قال : « أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر ، فقال أحدهما : أصبحت وقال الآخر : لا ، قال : اختلفتما أرئى شرابى » قال البيهقى : وروى هذا عن أبى بكر الصديق وعمر وابن عمر رضى الله عنهم ، وقول ابن عباس : « أرئى شرابى » جار على القاعدة أنه يحل الشرب والأكل حتى يتبين الفجر ، ولو كان قد تبين لما اختلف الرجلان فيه ، لأن خبريهما تعارضا ، والأصل بقاء الليل ، ولأن قوله : « أصبحت » ليس صريحا فى طلوع الفجر ، فقد تطلق هذه اللفظة لمقاربة الفجر ، والله أعلم •

وقد اتفق أصحابنا على جواز الأكل للشاك فى طلوع الفجر ، وصرحوا بذلك فممن صرح به الماوردى والدارمى والبندنجى وخلائق لا يحصون • (وأما) قول الغزالى فى الوسيط : لا يجوز الأكل هجوما فى أول النهار ، وقول المتولى فى مسألة السحور : لا يجوز للشاك فى طلوع الفجر أن يتسحر ، فلعلهما أرادا بقولهما (لا يجوز) أنه ليس مباحا مستوى الطرفين ، بل الأولى تركه فإن أرادا به تحريم الأكل على الشاك فى طلوع الفجر فهو غلط مخالف للقرآن ، ولابن عباس : ولجميع الأصحاب ، بل لجماهير العلماء ، ولا نعرف أحدا من العلماء قال بتحريمه الا مالكا فإنه حرمه ، وأوجب القضاء على من أكل شاكاً

في الفجر . وذكر ابن المنذر في الاشراف بابا في اباحة الأكل للشاك في الفجر ، فحكاه عن أبي بكر الصديق وابن عمر وابن عباس وعطاء والأوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد وأبي ثور واختاره ولم ينقل المتع الا عن مالك ، والله أعلم . قال الماوردي وغيره : والأفضل للشاك أن لا يأكل ولا يفعل غيره من ممنوعات الصوم احتياطا . (الرابعة) لو أكل شاكاً في طلوع الفجر ، ودام الشك ولم يبين الحال بعد ذلك صح صومه بلا خلاف عندنا ، ولا قضاء عليه ، وقال مالك : عليه القضاء ، وقد سبقت أدلة المسألة في المسألة قبلها . قال أصحابنا : وينبغي للنائم ألا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس ، فلو غلب على ظنه غروبها باجتهاد بورد أو غيره جاز له الأكل على الصحيح الذي قطع به الأكثرون ، وحكى امام الحرمين وغيره وجها للأستاذ أبي اسحاق الاسفراييني أنه لا يجوز لقدرته على اليقين بصبر يسير ، ولو أكل ظاناً غروب الشمس فبان طالعة ، أو ظاناً أن الفجر لم يطلع فبان طالما ، صار مفطراً ، هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه لا يفطر فيهما ، لأنه معذور ، وهو مخرج من الخلاف فيمن غلط في القبلة ، ومن الأسير إذا اجتهد في الصوم وصادف ما قبل رمضان ، ونظائره .

وهذا الوجه هو قول المزني وابن خزيمة من أصحابنا ، وفيه وجه ثالث أنه يفطر في الصورة الأولى دون الثانية لتقصيره في الأولى ، ولأنه لا يجوز الأكل للشاك في الصورة الأولى ويجوز في الثانية ، وممن حكى هذا الوجه الرافعي ، ولو هجم على الأكل في طرفي النهار بلا ظن ، وتبين الخطأ فحكمه ما ذكرنا . وان بان التيقن أنه لم يأكل في النهار استمرت صحة صومه ، وان دام الابهام ولم يظهر الخطأ ولا الصواب فان كان في أول النهار فلا قضاء ، لأن الأصل بقاء الليل ، وان كان في آخره لزمه القضاء ، لأن الأصل بقاء النهار ولو أكل في آخر النهار بالاجتهاد ، وقلنا بالمذهب : أنه يجوز فاستمر الابهام فلا قضاء ، وان قلنا بقول الأستاذ أبي اسحاق : أنه لا يجوز لزمه القضاء ، كما لو أكل بغير اجتهاد لأن الاجتهاد عنده لا أثر له .

قال المتولي وغيره : والفرق بين من أكل بغير اجتهاد في آخر النهار وصادف أكله الليل - حيث قلنا : لا قضاء عليه - وبين من

استبته عليه القبلة ، أو وقت الصلاة فصلى بغير اجتهاد وصادف الصواب ، فان عليه الاعادة ، لأن هناك شرع في العبادة شاكا من غير مستند شرعى فلم يصح ، وهنا لم يحصل الشك في ابتداء العبادة ، بل مضت على الصحة وشك بعد فراغها ، هل وجد مفسدا لها بعد تحقق الدخول فيها ؟ وقد بان أن لا مفسد ، وانما نظيره من الصلاة أن يسلم منها ثم يشك هل ترك ركنا منها أم لا ؟ ثم بان أنه لم يترك شيئا ، فان صلاته صحيحة بلا خلاف ، والله أعلم .

(فروع) لو ظن غروب الشمس فجاء ، فبان خلافه ، لزمه قضاء الصوم على المذهب كما سبق ، قال البيهقي والمتولي وآخرون من الأصحاب : ولا كفارة عليه لأنه معذور ولأنها انما تجب على من أفسد الصوم بجماع أثم به ، كما سيأتى ايضاحه ان شاء الله تعالى . قال الرافعي : وهذا ينبغي أن يكون تفريعا على المذهب وهو جواز الانطار بالظن ، والا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور لجوبها .

(المسألة الخامسة) اذا جامع في الليل وأصبح وهو جنب صح صومه بلا خلاف عندنا ، وكذا لو انقطع دم الحائض والنفساء في الليل فنوتا صوم الغد ولم يغتسلا ، صح صومهما بلا خلاف عندنا ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، ومن قال به على بن أبى طالب وابن مسعود وأبو ذر وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ، وجماهير التابعين والشيعة ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور ، قال العبدري : وهو قول سائر الفقهاء . قال ابن المنذر : وقال سالم بن عبد الله : لا يصح صومه ، قال : وهو الأشهر عن أبى هريرة والحسن البصرى ، وعن طاوس وعروة بن الزبير رواية عن أبى هريرة أنه ان علم جنبته قبل الفجر ثم نام حتى أصبح لم يصح والا فيصح . وقال النخعي : يصح النفل دون الفرض ، وعن الأوزاعي أنه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى تغتسل ، احتجوا بحديث « من أصبح جنبا فلا صوم له » رواه أبو هريرة في صحيح البخارى ومسلم .

دليلنا نص القرآن قال الله تعالى : « فالان باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من

الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتوا الصيام الى الليل» (١) ويلزم بالضرورة أن يصبح جنباً اذا باشر الى طلوع الفجر ، والأحاديث الصحيحة المشهورة ، منها حديث عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما قالتا : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم » رواه البخارى ومسلم ، وفي روايات لهما في الصحيح « من جماع غير احتلام » وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان انبنى صلى الله عليه وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلم فيغتسل ويصوم » رواه البخارى ومسلم ، وعنهما : « أن رجلاً جاء الى النبی صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهى تسمع من وراء الباب فقال : يا رسول الله .. تدركنى الصلاة وأنا جنب أفأصوم ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا تدركنى الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : لست مثلاً يا رسول الله ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله انى لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى » رواه مسلم ، والأحاديث بمعنى هذا كثيرة مشهورة . وأما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فأجاب أصحابنا عنه بجوابين (أحدهما) أنه منسوخ . قال البيهقى : رويناه عن أبى بكر بن المنذر قال : أحسن ما سمعت فيه أنه منسوخ ، لأن الجماع كان في أول الاسلام محرماً على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب ، فلما أباح الله تعالى الجماع الى طلوع الفجر جاز للجنب اذا أصبح قبل الاغتسال أن يصوم ، فكان أبو هريرة يفتى بما يسمعه من الفضل بن عباس عن النبی صلى الله عليه وسلم على الأمر الأول ولم يعلم النسخ : فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما رجع اليه ، هذا كلام البيهقى عن ابن المنذر وكذا قال امام الحرمين في النهاية ، قال : قال العلماء : الوجه حمل حديث أبى هريرة رضى الله عنه على أنه منسوخ .

(والجواب الثانى) أنه محمول على من طلع الفجر وهو مجامع ، فاستدام مع علمه بالفجر ، والله تعالى أعلم . قال الماوردى وغيره : وأجمعت الأمة على أنه ان احتلم في الليل وأمكنه الاغتسال قبل الفجر فلم يغتسل وأصبح جنباً بالاحتلام : أي احتلم في النهار

نصومه صحيح ، وانما الخلاف في صوم الجنب بالجماع ، والله تعالى أعلم .

(السادسة) اذا طلع الفجر وفي فيه طعام فليلفظه ، فان لفظه صح صومه ، فان ابتلعه أفطر ، ولو لفظه في الحال فسبق منه شيء الى جوفه بغير اختياره فوجهان مخرجان من سبق الماء في المضمضة ، لكن الأصح هنا أنه لا يفطر ، والأصح في المضمضة أنه ان بالغ أفطر ، والا فلا ، ولو طلع الفجر وهو مجامع فنزع في الحال صح صومه ، نص عليه في المختصر . قال أصحابنا : للنزع عند الفجر ثلاث صور (احدها) أن يحس بالفجر وهو مجامع فينزع بحيث يقع آخر النزع مع أول الطلوع (والثانية) يطلع الفجر وهو مجامع فيعلم الطلوع في أوله فينزع في الحال (الثالثة) أن يمضي بعد الطلوع لحظة وهو مجامع لا يعلم الفجر ثم يعلمه فينزع .

أما الثالثة فليست مرادة بنص الشافعي رضي الله عنه ، بل الحكم فيها بطلان الصوم على المذهب ، وفيها الوجه السابق فيمن أكل ظانا أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع ، فعلى المذهب لو مكث بعد علمه أثم ولا كفارة عليه ، لأنه انما مكث بعد بطلان الصوم ، وعلى الوجه انضعيف تلزمه الكفارة بالاستدامة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى .

وأما صورتان الأولتان فهما مرادتان باننص فلا يبطل الصوم فبهما ، وفي الثانية وجه ضعيف شاذ أنه يبطل ، وهو مذهب المزني أيضا كما حكاه المصنف ، وقد ذكر المصنف دليل الجميع . أما اذا طلع الفجر وهو مجامع فعلم طلوعه ، ثم مكث مستديما للتجماع فيبطل صومه بلا خلاف ، نص عليه وتابعه الأصحاب ، ولا يعلم فيه خلاف للعلماء وتلزمه الكفارة على المذهب ، وقيل : فيه قولان ، وستأتي المسألة مبسطة حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى ، ولو جامع ناسيا ثم تذكر فاستدام فهو كالاستدامة بعد العلم بالفجر ، والله تعالى أعلم .

فان قيل : كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه ؟ وطلوعه الحقيقي

يتقدم على^(١) علمنا به فأجاب الشيخ أبو محمد الجويني وولده امام الحرمين بجوابين (أحدهما) أنها مسألة علمية ولا يلزم وقوعها ؛ كما يقال في انفرائض مائة جدة (والثاني) وهو الصواب الذي لا يجوز غيره أن هذا متصور ، لأننا انما تعبدنا بما نطلع عليه ، لا بما في نفس الأمر ، فلا معنى للصبح الا ظهور الضوء للناس ، وما قبله لا حكم له ، ولا يتعلق به تكليف ، فاذا كان الانسان عارفا بالاوقات ومنازل التمر فيرصد بحيث لا حائل فهو أول الصبح المعتبر فهذا هو الصواب ، وبه قطع المتولى والجمهور^(٢) . والله أعلم .

فـرـع

في مذاهب العلماء في مسائل تقدمت

منها اذا أكل أو شرب أو جامع ظلنا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه ، فقد ذكرنا أن عليه القضاء ، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد وأنزهرى وأنثورى ، كذا جكاه ابن المنذر عنهم ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور . وقال اسحاق بن راهويه وداود : صومه صحيح ولا قضاء . وحكى ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد . واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تعالى تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكروها عليه » رواه البيهقى وغيره في غير هذا الباب بأسانيد صحيحة من رواية ابن عباس .

واحتج أصحابنا بقوله تبارك وتعالى : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل »^(٣)

(١) بعد الأخذ بالتوقيت الحسابى أو الزوالى فى ضبط المواقيت مع انتشار استعمال الساعات أصبح علمنا بالاوقات والحقائق والثوانى مما يجهلنا نعم به بمجرد طلوعه ونترقبه قبل طلوعه ونحسب اللحظات الباقية على طلوعه (ط) .

(٢) قلت : ومثله ضبط الوقت بالساعات وهو ليس من الفروض العلمية أو الاحكام الفرضية وانما هو من الأمور العملية والاحكام الجارية بكثرة تطبيقها . والله تعالى أعلم (ط) . (٣) البقرة : ١٨٧ .

وهذا قد أكل في النهار ، وبما رواه البيهقي بإسناده عن ابن مسعود : « أنه سئل عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلاً وقد طلع انفجر فقال : من أكل من أول النهار فليأكل من آخره ، ومعناه فقد أفطر » وروى البيهقي معناه عن أبي سعيد الخدري وبحديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت : « أفطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : فأمروا بالقضاء فقال : بد من قضاء » رواه البخاري في صحيحه ، وروى الشافعي عن مالك بن أنس الإمام ، عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس ، فقال عمر رضي الله عنه : الخطب يسير وقد اجتهدنا » قال البيهقي : قال مالك والشافعي : معنى (الخطب يسير) قضاء يوم مكانه . قال البيهقي : رواه سفیان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أخيه عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال : وروى أيضاً من وجهين آخرين عن عمر مفسراً في القضاء ، ثم ذكره البيهقي بأسانيد عن عمر رضي الله عنه ، وفيه التصريح بالقضاء .

فأحد الوجهين عن علي بن حنظلة عن أبيه ، وكان أبوه صديقاً لعمر ، قال : « كنت عند عمر رضي الله عنه في رمضان فأفطر وأفطر الناس ، فصعد المؤذن ليؤذن فقال : أيها الناس هذه الشمس لم تغرب ، فقال عمر رضي الله عنه : من كان أفطر فليصم يوماً مكانه » وفي الرواية الأخرى فقال عمر : « لا نبالي ، والله نقضى يوماً مكانه » ثم قال البيهقي : وفي تظاهر هذه الروايات عن عمر رضي الله عنه في انقضاء ، دليل على خطأ رواية زيد بن وهب في ترك القضاء ، ثم روى البيهقي ذلك بإسناده عن يعقوب بن سفیان الحافظ ، عن عبيد الله ابن موسى عن شيبان عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال : « بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة ، فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر رضي الله عنه وشربنا ، فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدأت الشمس ، فجعل بعضنا يقول لبعض : نقضى يومنا

هذا ، فسمع بذلك عمر فقال : والله لا نقضيه ، وما يجانفنا الاثم «
قال البيهقي : كذا رواه شيخان ، ورواه حفص بن عتاب وأبو معاوية
عن الأعمش عن زيد بن وهب . قال البيهقي : وكان يقول ابن سفيان
يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات المتقدمة وبعدها
مما خولف فيه .

قال البيهقي : « وزيد ثقة الا أن الخطأ غير مأون » والله تعالى
يعصمنا من الزلل والخطأ بمنه وسعة رحمته ، ثم روى البيهقي بإسناده
عن شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري قال : « أفطرونا مع صهيب
الخير في شهر رمضان في يوم غيم وطش فبينما نحن نتعشى اذ طلعت
الشمس ، فقال صهيب : طعمة الله أتموا صيامكم الى الليل واقضوا
يوما مكانه » .

قوله « عساس من لبن » بكسر العين وبسین مهمله مكررة ، وهي
الأقذاح ، وأحدها عس بضم العين ، وأجاب أصحابنا عن حديث « ان
الله تجاوز عن أمتي الخطأ » أنه هنا محمول على رفع الاثم فانه عام
خص منه غرامات المتلفات وانتقاص الوضوء بخروج الحدث سهوا ،
والصلاة بالحدث ناسيا وأشباه ذلك ، فيخص هنا بما ذكرناه ، والله
تعالى أعلم .

فـرـع

في مذاهبهم فيمن أولج ثم نزع مع طأوع الفجر

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر ولا قضاء ولا كفارة ، وبه
قال أبو حنيفة وآخرون ، وقال مالك والمزني وزفر وداود : يبطل
صومه . وعن أحمد رواية أنه يفطر وعليه الكفارة . وفي رواية :
يصح صومه ولا قضاء ولا كفارة ، وقد سبق في كلام المصنف دليل
المذهبين . وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن نافع أن ابن عمر رضي
الله عنهما : « كان اذا نودي بالصلاة والرجل على امرأته لم يمنعه
ذلك أن يصوم اذا أراد الصيام قام واغتسل وأتم صيامه » .

(فرع) ذكرنا أن من طلع الفجر وفي فيه طعام فليقله ويتم صومه ، فإن ابتلعه بعد علمه بالفجر بطل صومه ، وهذا لا خلاف فيه • ودليله حديث ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » رواه البخارى ومسلم • وفى الصحيح أحاديث بمعناه •

وأما حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه » وفى روايه « وكان المؤذن يؤذن اذا بزغ انفجر » فروى الحاكم أبو عبد الله الرواية الأولى وقال : هذا صحيح (١) على شرط مسلم • ورواهما البيهقى ثم قال : وهذا ان صح محمول عند عوام أهل العلم على أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه ينادى قبل طلوع الفجر بحيث يقع شربه قبيل طلوع الفجر ، قال : وقوله : (اذا بزغ) يحتمل أن يكون من كلام من دون أبى هريرة أو يكون خبرا عن الأذان الثانى ، ويكون قول النبى صلى الله عليه وسلم : « اذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده » خبرا عن النداء الأول ليكون موافقا لحديث ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما قال : وعلى هذا تتفق الأخبار وبالله التوفيق ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويحرم على الصائم الأكل والشرب لقوله سبحانه وتعالى : « وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام الى الليل » (٢) فإن أكل أو شرب وهو ذاك للصوم ، عالم بتحريمه مختار بطل صومه ، لأنه فعل ما ينافى الصوم من غير عذر [فبطل] ، وإن استعط أو صب الماء فى أفه فوصل

(١) رواية الحاكم هكذا : حدثنا أبو النضر الفقيه ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الأعلى بن حماد النرسى ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة بن أبى هريرة ثم قال بعد أن ساق الحديث : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه • قلت : رجال مسلم فى هذا الاسناد من حماد من سلمة الى أبى هريرة وقد أقر الذهبى فى التلخيص الحاكم فى تصحيحه ولم يورده ابن تيمية فى المنتقى (ط) • (٢) البقرة : ١٨٧ •

الى دماغه بطل صومه، لما روى لقيط بن صبرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا استنشقت فأبلغ الوضوء الا ان تكون صائما » فدل على انه اذا وصل الى الدماغ شيء بطل صومه ، ولان الدماغ احد الجوفين فبطل الصوم بما وصل اليه كاللبطن ، وان احتقن بطل صومه لانه اذا بطل بما يصل الى الدماغ بالسعوط قدن يبطل بما يصل الى الجوف بالحقنة الاولى ، وان كان به جائفة أو امة فداواها فوصل الدواء الى جوفه او الى الدماغ او طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصلت الطعنة الى جوفه بطل صومه ، لما ذكرنا في السعوط والحقنة وان زرق في احليله شيئا أو أدخل فيه ميلا ففيه وجهان (احدهما) يبطل صومه ، لانه منفذ يتعلق الفطر بالخارج منه ، فتعقق بالواصل اليه كالقم (والثاني) لا يبطل لأن ما يصل الى المثانة لا يصل الى الجوف فهو بمنزلة ما لو ترك في فمه شيئا) •

(الشرح) حديث لقيط صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ولفظهم عن لقيط « قال : قلت : يا رسول الله أخبرني عن الوضوء ، قال أسبغ الوضوء وخل بين الأصابع وبالن في الاستنشاق الا أن تكون صائما » قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وقد سبق في باب صفة الوضوء بيان هذا الحديث ، وبيان حال لقيط ، وابن صبرة - بفتح الصاد وكسر الباء - ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها ، ووقع في نسخ المذهب في حديث لقيط « فأبلغ الوضوء » وهذه اللفظة غير معروفة ، والمعروف ما ذكرناه عن رواية أهل الحديث : والسعوط - بضم السين - هو نفس الفعل وهو جعل الشيء في الأنف وجذبه الى الدماغ ، والسعوط - بفتحها - اسم للشيء الذي يتسعه كالماء والدهن وغيرهما ، والمراد هنا بالضم (وقوله) غلن ببطل هو - بفتح اللام - وقد سبق بيانه (والآمة) بالمد هي الجراحة الواقعة في الرأس ، بحيث تبلغ أم الدماغ ، والمنفذ - بفتح الفاء - والمثانة - بفتح الميم وبالثاء المثانة - وهي مجمع البول •

(أما الأحكام) فقال أصحابنا : أجمعت الأمة على تحريم الطعام والشراب على الصائم وهو مقصود الصوم • ودليله الآية الكريمة

والاجماع • ومن نقل الاجماع فيه ابن المنذر • قال الرافعى : وصبط
الأصحاب الداخل المفطر بالعين الواصلة من الظاهر الى الباطن في
منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم ، وفيه قيود (منها) الباطن
الواصل اليه ، وفيما يعتبر به وجهان • (أحدهما) أنه ما يقع عليه
اسم الجوف • (والثانى) يعتبر معه أن يكون فيه قوة تحصيل الواصل
اليه من دواء أو غذاء • قال : والأول هو الموافق لتفسير الأكثرين
كما سيأتى ان شاء الله تعالى ، ويدل عليه أنهم جعلوا الحلق كالجوف
في إبطال الصوم بوصول الواصل اليه ، وقال امام الحرمين : اذا
جاوز الشئء ان شاء الله تعالى ، ويدل عليه أنهم جعلوا الحلق كالجوف
والبطن والأمعاء والمثانة مما يفطر الوصول اليه بلا خلاف ، حتى لو
كانت ببطنه أو برأسه مأومة ، وهى الآمة ، فوضع عليها دواء فوصل
جوفه ، أو خريطة دماغه أفطر ، وان لم يصل باطن الأمعاء وباطن
الخريطة • وسواء كان الدواء رطبا أو يابساً عندنا • وحكى المتولى
والرافعى وجهاً أن الوصول الى المثانة لا يفطر واختاره انقاضى
حسين وهو شاذ •

(وأما) الحقنة فتفطر على المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ،
وفيه وجه قاله انقاضى حسين : لا تفطر • وهو شاذ • ان كان منقاسا
فعلى المذهب • قال أصحابنا : سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة •
وسواء وصلت الى المعدة أم لا • فهى مفطرة بكل حال عندنا •

(وأما) السعوط فان وصل الى الدماغ أفطر بلا خلاف • قال
أصحابنا : وما جاوز الخيشوم فى الاستعاط فقد حصل فى حد الباطن
وحصل به الفطر • قال أصحابنا : وداخل الفم والأنف الى منتهى
انغصمة والخيشوم له حكم الظاهر فى بعض الأشياء حتى لو أخرج
اليه التىء أو ابتلع منه نخامة أفطر ، ولو أمسك فيه ثمرة ودرهما وغيرهما
لم يفطر ما لم ينفصل من التمرة ونحوها شئء ، ولو تتجس هذا الموضع
وجب غسله ، ولم تصح الصلاة حتى يغسله ، وله حكم الباطن فى
أشياء (منها) أنه اذا ابتلع منه الريق لا يفطر ولا يجب غسسه على
الجنب ، والله أعلم •

(وأما) إذا قطر في احليله شيئاً ، ولم يصل الى المثانة أو زرق فيه ميلاً ، ففيه ثلاثة أوجه (أصبحها) يفطر وبه قطع الأكثرون لما ذكره المصنف (والثاني) لا (وإثالث) أن جاوز الحشفة أفطر والا فلا ، والله أعلم •

(فرع) لو أوصل الدواء الى داخل لحم الساق أو غرز فيه سكيناً أو غيرها فوصلت مخه لم يفطر بلا خلاف ، لأنه لا يعد عضواً مجوفاً •

(فرع) لو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصلت السكين جوفه أفطر بلا خلاف عندنا ، سواء كان بعض السكين خارجاً أم لا •

(فرع) إذا ابتلع طرف خيط وطرفه الآخر بارزاً أفطر بوصول الطرف الوصل ، ولا يعتبر الانفصال من الظاهر • وحكى الحناطي — بالحاء المهملة — وجهاً فيمن أدخل طرف خيط جوفه أو دبره وبعضه خارج أنه لا يفطر والمشهور الأول ، وبه قطع جمهور الأصحاب ، ولو ابتلع طرف خيط في الليل ، وطرفه الآخر خارج فأصبح كذلك — فإن تركه بحاله — لم تصح صلاته لأنه حامل لطرفه البارز ، وهو متصل بنجاسة ، وإن نزعه أو ابتلعه بطل صومه ، وصحت صلاته إذا غسل فمه بعد النزاع •

قال أصحابنا : فينبغي أن يبادر غيره الى نزعه وهو غافل ، فينزعه بغير رضاه فإن لم يتفق ذلك فوجهان (أصبحها) يحافظ على الصلاة فينزعه أو يبخله (والثاني) يتركه على حاله محافظة على الصوم ، ويصلى كذلك ، ويجب إعادة الصلاة لأنه عذر نادر ، وقد سبقتم هذه المسألة مبسوطاً في باب ما ينقض الوضوء •

(فرع) لو أدخل الرجل أصبعه أو غيرها دبره ، أو أدخلت المرأة أصبعها أو غيرها دبرها أو قبلها وبقي البعض خارجاً بطل الصوم باتفاق أصحابنا إلا الوجه الشاذ السابق عن الحناطي في التفرع الذي قبل هذا •

قال أصحابنا : وينبغي للصائمة ألا تتألف باصبعها في الاستنجاء ، قالوا : فالذي يظهر من فرجها إذا قعدت لقضاء الحاجة له حكم الظاهر ، فيلزمها تطهيره ولا يلزمها مجاوزته ، فإن جاوزته بإدخاله أصبعها زيادة عليه بطل صومها . وقد سبق إيضاح المسألة في باب الاستطابة ، هذا تفصيل مذهبنا . وقال أبو حنيفة : إذا كان الواصل إلى الباطن متصلاً بخارج لا يبطل صومه ، دليلنا أنه وصل الباطن فبطل صومه كما لو غاب كله .

(قرع) لو قطر في أذنه ماء أو دهن أو غيرها فوصل إلى الدماغ فوجهان (أحدهما) يفطر ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لما ذكره المصنف (والثاني) لا يفطر قال أبو علي السنجي : بالسين المهمة المكسورة وبالجيم - والقاضي حسين والفوراني وصححه الفزالي كالاكتحال ، وادعوا أنه لا منفذ من الأذن إلى الدماغ وإنما يصله بالمسام كالكحل ، وكما لو دهن بطنه فإن المسام تتشربه ولا يفطر بخلاف الأنف فإن السعوط يصل منه إلى الدماغ في منفذ مفتوح ، ونقل صاحب البيان عن أبي علي السنجي أنه يفطر ، والمعروف عنه ما ذكرته ، فيكون ذكر الفطر في بعض كتبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل وما لا يؤكل ، فإن استغتراباً أو ابتلع حصاة أو درهما أو ديناراً يبطل صومه ، لأن الصوم هو الإمساك عن كل ما يصل إلى الجوف ، وهذا ما أمسك ، ولهذا يقال : فلان يأكل المطين ويأكل الحجر ، ولأنه إذا بطل الصوم بما وصل إلى الجوف مما ليس يأكل كالسعوط والحقنة يجب أن يبطل أيضاً بما ليس بماكول ، وإن قلع ما يبقى بين أسنانه بلسانه وابتلعه بطل صومه ، وإن جمع في فيه ريقاً كثيراً وابتلعه ففيه وجهان :

(أحدهما) يبطل صومه ، لأنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز منه مما لا حاجة به إليه ، فأنسبه ما إذا قلع ما بين أسنانه وابتلعه .

(والثاني) لا يبطل لأنه وصل إلى جوفه من معدته فأنسبه ما يبتلعه من ريقه على عادته ، فإن أخرج البلغم من صدره ثم ابتلعه

أو جذبه من رأسه [ثم ابتلعه] بطل صومه وإن استقاء بطل صومه
 لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « من استقاء فعليه القضاء ، ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه » ولأن
 القيء إذا صعد [ثم] تردد ، فيرجع بعضه إلى الجوف فيصير
 كطعام ابتلعه » .

(التشرح) حديث أبي هريرة رضى الله عنه رواه أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وغيرهم ، قال الترمذي : هو
 حديث حسن ، قال : وقال البخاري : لا أراه محفوظا ، وقال الدارقطني :
 رواه كلهم ثقات ، ورواه النسائي والبيهقي مرفوعا كما ذكرنا ،
 وموقوفا على أبي هريرة ، واسناد أبي داود وغيره فيه اسناد الصحيح ،
 ولم يضعفه أبو داود في سننه ، وقد سبق جرات أن ما لم يضعفه
 أبو داود فهو عنده حجة أما صحيح وأما حسن . وقال البيهقي : هذا
 الحديث تفرد به هشام بن حسان ، قال : وبعض الحفاظ لا يراه
 محفوظا ، قال : قال أبو داود وسمعت أحمد بن حنبل يقول : ليس من
 ذاتي .

قال البيهقي : وقد روى من أوجه آخر ضعيفة عن أبي هريرة
 مرفوعا ، قال : وروى في ذلك عن علي رضى الله عنه ثم رواه بإسناده
 عن الحارث عن علي قال : « إذا تقايا وهو صائم فعليه القضاء ، وإذا
 ذرعه القيء فليس عليه القضاء » وهذا ضعيف ، فإن الحارث (١)
 ضعيف متروك كذاب . قال البيهقي : وأما حديث معدان بن طلحة عن
 أبي الدرداء « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر » قال
 معدان : « لقيت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد

(١) هو الحارث بن عبد الله المهداني الحوتى أبو زهير الكوفى الأعور
 أحد كبار الشيعة روى عن علي وابن مسعود وعنه الشعبي وعمر بن مرة
 وأبو إسحاق سمع منه أربعة أحاديث قال الشعبي وابن المني : كذاب .
 قال ابن معين في رواية والنسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم والنسائي
 في رواية ليس بالقوى ابن معين : ضعيف . وله في النسائي حديثان . توفي
 سنة خمس وستين ومائة (ط) .

دمشق فقلت له : ان أبا الدرداء أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، فقال صدق ، أنا صبيت عليه وضوءه » فهذا حديث مختلف في اسناده ، فان صح فهو محمول على النقيء عامداً ، وكأنه صلى الله عليه وسلم كان صائماً تطوعاً ، قال : وروى من وجه آخر عن ثوبان قال : وأما حديث فضالة بن عبيد قال : « أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً فقاء فأفطر فسئل عن ذلك فقال : انى قتت » قال : وهو أيضاً محمول على العمدة .

قال : وأما حديث زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم » فهو محمول ان صح على من ذرعه النقيء . قال : وقد رواه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث لا يفطرن الصائم : النقيء والاحتلام والحجامة » قال : وعبد الرحمن لمسيء ، والمحمول من زيد بن أسلم هو الأول . هذا كلام البيهقي .

يذكر الترمذي حديث أبي سعيد الخدري هذا وضعفه وقاله هو غير محفوظ قاله : ورواه عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز ابن محمد وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسل لم يذكروا أبا سعيد . وانما ذكره عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف . وروى الترمذي أيضاً حديث أبي الدرداء وثوبان من رواية ممدان بن طلحة كما سبق . وقال : هو حديث حسن صحيح ، وهو مخالف لما قال فيه البيهقي قال الترمذي : وحديث أبي هريرة حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من حديث عيسى بن يونس ، قال : وقال البخاري : لا أراه محفوظاً .

قال الترمذي : وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : ولا يصح اسناده . قال : وقد روى عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة « أن النبي

صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر » قال : « وانما معنى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صائما متطوعا فقاء فضعف فأفطر لذلك » هكذا روى في بعض الحديث مفسرا قال : والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة أن الصائم إذا ذرعه القيء لا قضاء عليه ، وإذا استقاء عمد فليقض • هذا كلام الترمذي • وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک حديثي أبي هريرة وأبي الدرداء وثوبان وقال : هما صحيحان • فالحاصل أن حديث أبي هريرة بمجموع طرقه وشواهده المذكورة حديث حسن ، وكذا نص على حسنه غير واحد من الحفاظ ، وكونه تفرد به هشام بن حسان لا يضر لأنه ثقة وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول وقوله (ذرعه القيء) هو بالذال المعجمة ، أى غلبه ، وانما قاس المصنف على الواصل بالسعوط لأن النص ورد فيه • وهو حديث لقيط بن صبرة السابق •

(أما الأحكام) ففيه مسائل :

(احداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : إذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل في العنادة كدرهم ودينار أو تراب أو حضنة أو (١) خشيشا أو نارا أو حديدا أو خيطا أو غير ذلك أفطر بلا خلاف عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف • وحكى أصحابنا عن أبي طلحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه ، والحسن بن صالح وبعض أصحاب مالك أنه لا يفطر بذلك • وحكوا عن أبي طلحة أنه كان يتناول البرد وهو صائم ويبتلعه ويقول : « ليس هو بطعام ولا شراب » واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف وبما رواه البيهقي بإسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « انما الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل ، وانما أفطر مما دخل وليس مما خرج » ، والله تعالى أعلم •

(الثانية) قال أصحابنا : إذا بقي في خلل أسنانه طعام فينبغي

(١) كذا في ش وق وصوابه : أو خشيش أو نار أو حديد أو خيط لأن هذه معطوفات على المجرور بالكاف (كدرهم) ويمكن تقديره أو ابتلع خشيشا أو نارا • • الخ وهو تجويز قريب الاحتمال والله أعلم (ط) •

أن يخلطه في الليل وينقى فمه ، فإن أصبح صائما وفي خلل أسنانه شيء فابتلعه عمدا أفطر بلا خلاف . عندنا ، وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد . وقال أبو حنيفة : لا يفطر ، وقال زفر : يفطر وعليه الكفارة ، ودليلنا في فطره أنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز عنه ولا تدعو حاجته اليه فيبطل صومه كما لو أخرجه الى يده ثم ابتلعه ، والدليل على زفر أن الكفارة انما وجبت في الجماع لفحشه فلا يلحق به ما دونه . والله تعالى أعلم .

أما اذا جرى به الريق فبلعه بغير قصد ، فنقل المزنى أنه لا يفطر ، ونقل الربيع أنه يفطر ، فقال جماعة من الأصحاب : في فطره بذلك قولان عملا بالنصين ، والصحيح الذي قاله الأكثرون : نهما على حالين ، فحيث قال : لا يفطر أراد اذا لم يقدر على تمييزه ومجه ، وحيث قال : يفطر أراد اذا قدر فلم يفعل وابتلعه . وقطع الشيخ أبو حامد بأنه لا يفطر ، وقال امام الحرمين والغزالي : أن نقى أسنانه بالخلال على العادة لم يفطر كغبار الطريق والا أفطر . لتقصيره كالمبالغة في المضمضة . قال الرافعي : ولقائل أن ينازعهما في الحاقه بالمبالغة التي ورد النص بالنهي عنها . ولأن ماء المبالغة أقرب الى الجوف ، والله تعالى أعلم .

(فرع) لو ابتلع شيئا يسيرا جدا كحبة سمس أو خردل ونحوهما أفطر بلا خلاف عندنا ، وبه قال جمهور العلماء . وقال المتولي : يفطر عندنا ولا يفطر عند أبي حنيفة ، كما قال في الجاني في خلل الأسنان .

(الثالثة) ابتلاع الريق لا يفطر بالاجماع اذا كان على العادة . لأنه يعسر الاحتراز منه . قال أصحابنا : وانما لا يفطر بثلاثة شروط (أحدها) أن يتمحض الريق فلو اختلط بغيره وتغير لونه أفطر بابتلاعه ، سواء كان المغير طاهرا كمن قتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ، أو نجسا كمن دميت لثته أو انقلعت سنه أو تنجس فمه بغير ذلك فإنه يفطر بلا خلاف ، لأن المعفو عنه هو أنريق الحاجة ، وهذا أجنبي غير الريق وهو مقصر به بخلاف غبار الطريق ونحوه . فلو بصق

حتى ابيض الريق ولم يبق فيه تغير ففى افطاره بابتلاعه وجهان
حكاها البغوى ، قال : (أصحهما) أنه يفطر ، وهذا هو الصحيح
عند غيره وقطع به المتولى وآخرون . ونقل الرافعى تصحيحه عن
الأكثرين لأنه نجس لا يجوز ابتلاعه ولا يطهر الفم الا بالغسل
بالماء . كسائر النجاسات ، وعلى هذا لو أكل بالليل شيئا نجسا ولم
يفسل فمه حتى أصبح فابتلع الريق أفطر ، صرح به المتولى والرافعى
وغيرهما .

(الشرط الثانى) أن يبتلعه من معدنه ، فلو خرج عن فيه ثم
رده بلسانه أو غير لسانه وابتلعه أفطر . قال أصحابنا : حتى لو خرج
الى ظاهر الشفة فرده وابتلعه أفطر لأنه مقصر بذلك ، ولأنه خرج
من محل العفو . قال المتولى : ولو خرج الى شفته ثم رده وابتلعه
أفطر ، ولو خرج لسانه وعليه ريق حتى برز لسانه الى خارج فيه
ثم رده وابتلعه فطريقان حكاها البغوى وغيره (المذهب) وبه قطع
المتولى أنه لا يفطر وجها واحدا لأنه لم ينفصل ولا يثبت حكم
الخروج للشيء الا بانفصاله ، كما لو حلف لا يخرج من دار فأخرج
رأسه أو رجله لم يحنث ، ولو أخرج المعتكف رأسه أو رجله من
المسجد لم يبطل اعتكافه (والثانى) فى ابطاله وجهان ، كما لو جمع
الريق ثم ابتلعه . وقد سبق مثل هذين الوجهين فى باب ما ينقض
الوضوء فيما لو أخرجت دودة رأسها من فرجه ثم رجعت قبل انفصالها
هل ينتقض وضوؤه ؟ فيه وجهان (الأصح) ينتقض (الشرط الثالث) أن
يبتلعه على العادة ، فلو جمعه قصدا ثم ابتلعه فهل يفطر ؟ فيه وجهان
مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يفطر ، ولو اجتمع
ريق كثير بغير قصد بأن كثر كلامه أو غير ذلك بغير قصد فابتلعه
لم يفطر بلا خلاف .

(فسر) لو بل الخياط خيطا بالريق ثم رده الى فيه على
مادتهم حال الفتل . قال أصحابنا : ان لم يكن عليه رطوبة تنفصل
لم يفطر بابتلاع ريقه بعده بلا خلاف لأنه لم ينفصل شيء يدخل
جوفه . ومن نقل اتفاق الأصحاب على هذا المتولى ، وان كانت
رطوبة تنفصل وابتلعها فوجهان حكاها امام الحرمين ومتابعوه والمتولى

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني لا يفطر ، قال : كما لا يفطر بالباقي من ماء المضمضة (وأصحهما) وبه قطع الجمهور يفطر لأنه لا ضرورة إليه ، وقد ابتلعه بعد مشاركة معدته وانفصاله ، وخص صاحب التتمة الوجهين بما إذا كان جاهلا بتحريم ذلك ، قال : فإن كان عالما بتحريمه أفطر بلا خلاف لتقصيره .

(فرع) لز استاك بسواك رطب فانفصل من رطوبته أو خشبه المتشعب شيء وابتلعه أفطر بلا خلاف ، صرح به الفوراني وغيره .

(فرع) اتفق العلماء على أنه إذا ابتلع ريق غيره أفطر ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها » رواه أبو داود بإسناد فيه سعد بن أوس^(١) ومصدع ، وهما ممن اختلف في جرحه وتوثيقه . قال أصحابنا : هذا محمول على أنه بصقه ولم يبتلعه .

(المسألة الرابعة) قال أصحابنا : النخامة إن لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم تضر بالاتفاق ، فإن حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في انتقبة النافذة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم ، نظرت - إن لم يقدر على صرفها ومجها حتى نزلت إلى الجوف لم تضر ، وإن ردها إلى فضاء الفم أو ارتدت إليه ثم ابتلعها أفطر على المذهب . وبه قطع الجمهور . وحكى صاحب العدة والبيان وجها أنه لا يفطر ، لأن جنسها معفو عنه ، وهذا شاذ مردود ، وإن قدر على قطعها من مجراها ومجها فتركها حتى جرت بنفسها فوجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) يفطر لتقصيره ، قال الرافعي : وهذا هو الأوفق لكلام الأصحاب (والثاني) لا يفطر لأنه لم يفعل شيئا ، وإنما ترك الدفع فلم يفطر ، كما لو وصل الغبار إلى جوفه مع إمكان إطباق فيه ولم يطبقه ، فإنه لا يفطر . قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح :

(١) سعد بن أوس العدوي البصري عن مصدع بن يحيى وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين وقال ابن حجر في التتريب : العدوي والمبدي أو البصري صدوق له أغليط . وقال الذهبي في الميزان : ضعفه ابن معين وثقه غيره وذكره ابن حبان في الثقات ، أما مصدع المعرقب فقد قال الذهبي : صدوق تكلم فيه . قال السعدى : زائف جائز عن الحق (ط) .

ولعل هذا الوجه أقرب • قال : ولم أجد ذكرا لأصحهما ، والله تعالى أعلم •

(الخامسة) قال الشافعي والأضباب : إذا تقايا عمدا بطل صومه ، وإن ذرعه القىء أى غلبه لم يبطل ، وهذان الطرفان لا خلاف فيهما عندنا • وفى سبب الفطر بالقىء عمدا وجهان مشهوران ، وقد يفهمان من كلام المصنف (أصحهما) أن نفس الاستقاء مفطرة كإنزال المنى بالاستمناء (والثانى) أن الفطر رجوع شئ مما خرج وإن قل ، فلو تقايا عمدا منكوسا أو تحفظ بحيث تيقن أنه لم يرجع شئ إلى جوفه — فإن قلنا : الفطر نفس الاستقاء — أفطر والا فلا ، قال امام الحرمين : فلو استقاء عمدا وتحفظ جهده فغلبه القىء ورجع شئ ، فإن قلنا : الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى • وإن قلنا : لا يفطر إلا برجوع شئ فهو على الخلاف فى المبالغة فى المضمضة إذا سبق الماء إلى جوفه • قال أصحابنا : وحيث أفطر بالقىء عمدا لزمه القضاء فى الصوم الواجب ولا كفارة عليه إن كان فى رمضان ، والله أعلم •

(فـرـع) إذا اقتلع نخامة من باطنه ولفظها لم يفطر على المذهب ، وبه قطع الحناطى وكثيرون ، وحكى الشيخ أبو محمد الجوينى فيه وجهين (أصحهما) لا يفطر لأنه مما تدعو إليه الحاجة (والثانى) يفطر كالقىء • قال الغزالى : مخرج الحاء المهملة من الباطن ، والحاء المعجمة من الظاهر ، ووافقه الرافعى فقال : هذا ظاهر لأن المهملة تخرج من الحلق والحق باطن ، والمعجمة تخرج مما قبل النخامة • قال الرافعى : لكن يشبه أن يكون قدر شئ بعد مخرج المهملة من الظاهر أيضا • هذا كلام الرافعى ، والصحيح أن المهملة أيضا من الظاهر ، وعجب كونه ضبط بالمهملة التى هى من وسط الحلق ، ولم يضبط بالهاء أو الهمزة فانهما من أقصى الحلق • وأما الخاء المعجمة فمن أدنى الحلق • وكل هذا مشهور لأهل العربية ، والله أعلم •

فـرـع

فى مذاهب الطحاوى فى القىء

قد ذكرنا أن مذهبنا أن من تقايا عمدا أفطر ولا كفارة عليه إن كان فى رمضان • قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من تقايا عمدا

أفطر • قال : ثم قال على وابن عمر وزيد بن أرقم وعلقمة والزهرى ومالك وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي : لا كفارة عليه وإنما عليه القضاء • قال : وقال عطاء وأبو ثور عليه القضاء والكفارة ، وقال : وبالأول أقول • قال : وأما من ذرعه النقي فقل على وابن عمر وزيد ابن أرقم ومالك والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي : لا يبطل صومه • قال : وهذا قول كل من يحفظ عنه العلم وبه أقول • قال : وعن الحسن البصري روايتان الفطر وعده • هذا نقل ابن المنذر • وقال العبدري : نقل عن ابن مسعود وابن عباس أنه لا يفطر بالنقي عمداً • قال : وعن أصحاب مالك في فطر من ذرعه النقي خلاف ، قال : وقال أحمد : أن تقايأ فاحشاً أفطر لخصمه بالفاحش • دليلنا على الجميع حديث أبي هريرة السابق ، والله تعالى أعلم •

شروع

في مسائل اختلف العلماء فيها

منها الحقنة^(١) ذكرنا أنها منطرة عندنا ، ونقله ابن المنذر عن

(١) نشرت لنا مجلة الاعتصام السائرة على مبادئ الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة عدد رمضان سنة ١٣٩٠ ما يأتي رداً على مبتدعة القول بعدم افطار متعاطي الحقن العضلية والوريدية حتى لقد ذهبوا الى حقن التغذية :

الرد على من قال : الحقنة لا تفطر •

إن الطعام يلتقم عن طريق الفم بالمضغ الى مرحلة الهضم الاولى بخلطه بعصارة الفم (اللعاب) ليسهل بلعه وازدادته ثم يصل الى المعدة عن طريق المريء بما يحدثه من حركة القبض والبسط ، وبعد ذلك يحدث هضم شبه كلي ، ثم ينزل الى الاثنى عشر فتفرز الكبد صفراءها لاتهام عملية الهضم النهائية ، لان بعض المواد الغذائية كالدهنيات والبروتينات لا يتم هضمها نهائياً الا في الاثنى عشر ثم يحدث امتصاص في الأمعاء الحقيقية وهذه الأمعاء تنتشر حولها الاوردة المستقبلية للأشياء التي تم هضمها فيصل الى الورود السفلى الحامل للدم الى الكبد وفي الكبد تتم عملية تنقيته من المواد السامة والفايدة ، ثم يندفع حتى يصل الى القلب ليدفع به الى الرئتين ليرجع الى القلب مرة أخرى حاملاً معه الاوكسجين ليتخلص الدم من ثاني أكسيد الكربون ، هذا هو الطعام •

عطاء والثوري وأبى حنيفة وأحمد وإسحاق ، وحكاه العبدري وسائر أصحابنا أيضا عن مالك • ونقله المتولى عن عامة العلماء • وقال الحسن ابن صالح وداود : لا يفطر • ومنها لو قطر في أحليه ثيئا فالصحيح عندنا أنه يقطر كما سبق ، وحكاه ابن المنذر عن أبى يوسف ، وقال أبو حنيفة والحسن بن صالح وداود : لا يفطر •

(ومنها) السعوط إذا وصل للدماغ أفطر عندنا • وحكاه ابن المنذر عن الثوري والأوزاعي وأبى حنيفة ومالك وإسحاق وأبى ثور ، وقال داود : لا يفطر وحكاه ابن المنذر عن بعض العلماء •

(ومنها) لو صب الماء أو غيره في أذنيه فوصل دماغه أفطر على الأصح عندنا وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك والأوزاعي وداود : لا يفطر إلا أن يصل حلقه •

(ومنها) لو دوى جرحه فوصل الدواء الى جوفه أو دماغه أفطر عندنا ، سواء كان الدواء رطبا أو يابسا ، وحكاه ابن المنذر عن

إذا ثبت هذا فإن حقنة الجاوكرز والفيثامين أو غيرها من التي تعطى في الوريد أو العضل على اختلاف في السرعة بين الطريقتين تصل مع الدم المراد تنقيته الى القلب لكي يدفعه القلب الى الرئتين فينقى من ثانی أكسيد الكربون باستبداله بالأكسجين الناجم عن عملية التنفس الذي لا محيص عنه ، ثم يرجع الدم مرة أخرى الى القلب لكي يعاود توزيعه الى جميع أجزاء الجسم لاهداده بالطاقة والقوة وتكوين الخلايا وتجديدها كما يفعل الطعام سواء بمسواه ، ويمكن للإنسان اذا تكاملت في الحقن عناصر كافية من السكريات والبروتينات أن يعيش مستغنيا بذلك عن الطعام بل ان المرء اذا مكث أياما لا يأكل فقد شهيته الى الطعام كما يعسرُه ذاك المجربون وكاتب هذا واحد منهم ، وعلى هذا تكون الحقنة العضلية والجلدية والعرفية سواء كانت للتداوى أو للتقوية مفطرة للصائم مفسدة للصوم لأنها تؤدى وظيفة الطعام وتؤدى وظيفة الاستدواء من الفم بل هي أبلغ وأسرع وأكثر تأثيرا في دفع المرض والإزالة الناجم عن الجوع وما الى ذلك من فوائد الطعام والدواء حتى المعدة نفسها تتجدد خلاياها وتشفى أمراضها •

ثم أقول : وقد قصدنا من سوق هذا الحكم وان كان مراد الشيخ بالحقنة هنا الحقنة التي تؤخذ من الدبر وهي الشرجية أن نوضح حكم الحقنة العرقية أو العضلية أو الجلدية وان كان محلها حكم الجائفة فان الإبرة المثقوبة ذات المجرى التي يسلك الدواء منها الى العرق أو العضل انما تحدث جائفة بفتحها وتوصل الغذاء والدواء الى سائر البدن حتى المعدة (ط) •

أبى حنيفة ، والمشهور عن أبى حنيفة أن يفطر ان كان دواء رطباً ،
وان كان يابساً فلا . وقال مالك وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وداود :
لا يفطر مطلقاً .

(ومنها) لو طعن نفسه بسكين أو غيرها فوصلت جوفه أو دماغه
أو طعنه غيره بأمره فوصلتهما أفطر عندنا . وقال أبو يوسف ومحمد :
لا يفطر . وقال أبو حنيفة : ان نفذت الطعنة الى الجانب الآخر
أفطر والا فلا .

(ومنها) الطعام الباقي بين أسنانه اذا ابتلعه ، قد سبق تفصيل
مذهبنا فيه . قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا شيء على الصائم
فيما يبلعه مما يجرى مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على
رده ، قال : فان قدر على رده فابتلعه عمداً ، قال أبو حنيفة : لا يفطر ،
وقال سائر العلماء : يفطر وبه أقول ، ودلائل هذه المسائل سبقت في
مواضعها ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وتحريم المباشرة في الفرج لقوله سبحانه وتعالى : « فالان
باشروهن » الى قوله عز وجل : « ثم أتموا الصيام الى الليل » (١) فان
باشرها في الفرج بطل صومه ، لأنه أحد ما ينافي الصوم ، فهو
كالاكل ، وان باشر فيما دون الفرج فأنزل أو قبل فأنزل بطل صومه ،
وان لم ينزل لم يبطل لما روى جابر رضى الله عنه قال : « قبلت وأنا
صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : قبلت وأنا صائم ،
فقال : أرايت لو تمضمضت وأنت صائم » فشبه القبلة بالمضمضة ، وقد
ثبت أنه اذا تمضمض فوصل الماء الى جوفه أفطر ، وان لم يصل
لم يفطر ، فدل على أن القبلة حثلها ، فان جامع قبل طلوع الفجر
فاخرج مع الطلوع وأنزل لم يبطل صومه ، لان الانزال تولد
من مباشرة هو مضطر اليها ، فلم يبطل الصوم ، وان نظرت وتلذذت
فأنزل لم يبطل صومه ، لأنه أنزل من غير مباشرة ، فلم يبطل الصوم ،
كحل لو نام فاحتلم وان استغنى فأنزل بطل صومه ، لأنه انزال عن

(١) البقرة : ١٨٧ .

مباشرة ، فهو كالانزال عن القبله ، ولأن الاستمناء كالبإشارة فيما دون
انفراج من الأجنبية في الاثم والتميز فكذلك في الإفطار) .

(الشرح) هذا الحديث المذكور مما غيره المصنف ، فجعله عن
جابر وأنه هو المقبل ، وليس هو كذلك ، وإنما المقبل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ، وهو السائل ، وهذا لفظ الحديث في سنن أبي داود
وسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي وجميع كتب الحديث عن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنه قال : « قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه :
هششت فقبلت وأنا صائم ، فقلت : يا رسول الله صنعت اليوم أمرا
عظيما ، قبلت وأنا صائم ، قال : رأييت لو مضمضت من الماء وأنت
صائم ؟ قلت : لا بأس ، قال : فمه » هذا لفظ الحديث في سنن أبي داود
وغيره ، واسناده صحيح على شرط مسلم ، ورواه الحاكم
وقال : هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ، ولا يقبل قوله أنه على
شرط البخاري إنما هو على شرط مسلم . قال الخطابي : في هذا الحديث
اثبات القياس والجمع بين الشيئين في الحكم الواحد ، لاجتماعهما في
الشبه ، لأن المضمضة بالماء ذريعة الى نزوله الى البطن فيفسد
الصوم ، كما أن القبله ذريعة الى الجماع المفسد للصوم ، فإذا
كان أحدهما غير مفطر وهو المضمضة فكذا الآخر (وقوله) هششت
معناه نشطت وارتحت ، وقول المصنف وقد ثبت أنه لو تمضمض فوصل
الماء الى جوفه أفطر ، هذا تفريع منه على أحد القولين في
المضمضة .

(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل :

(أحدها) أجمعت الأمة على تحريم الجماع في القبل والندبر على
الصائم وعلى أن الجماع يبطل صومه للآيات الكريمة التي ذكرها
المصنف والأحاديث الصحيحة ولأنه مناف للصوم فأبطله
كالأكل ، وسواء أنزل أم لا ، فيبطل صومه في الباطن بالاجماع لعموم
الآية والأحاديث ، ولحصول المنافي ، ولو لاط برجل أو صبي أو
أولج في قبل بهيمة أو دبرها بطل صومه بلا خلاف عندنا . سواء

أنزل أم لا وقال أبو حنيفة في اللواط كمذهبنا ، وقال في البهيمة : ان أنزل بطل صومه والا فلا وسواء في الوطء وطء زوجته وأمه وأجنبية بزنا أو شبهة ، فكله يفطر به اذا كان عالما بالصوم •

(الثانية) اذا قبل أو باثر فيما دون الفرج بذكره أو لمس بشرة امرأة بيده أو غيرها ، فان أنزل المنى بطل صومه والا فلا ، لما ذكره المصنف ، ونقل صاحب الحاوي وغيره الاجماع على بطلان صوم من قبل أو باثر دون الفرج فأنزل ، ويستدل أيضا لعدم انفطر اذا لم ينزل بالأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم » وسيأتى بيانها ان شاء الله تعالى ، وهذا الذى ذكرناه هو المذهب والمنصوص ، وبه قطع الجمهور • وحكى امام الحرمين عن والده أنه حكى وجهين فيمن ضم امرأة الى نفسه وبينهما حائل فأنزل ، قال : وهو عندى كسبق ماء المضمضة ، قال : فان ضاجعها متجردا فهو كالمبالغة في المضمضة ، قال : وقد وجدت للشيخ أبى على انسجى في الشرح رمزا الى هذا (قلت) قد جزم المتولى بأنه لو قبلها فوق خمار فأنزل لا يفطر لعدم المباشرة ، قال : ولو لمس شعرها فأنزل ففي بطلان صومه وجهان بناء على انتقاض الوضوء بحسه •

(الثالثة) اذا جامع قبل الفجر ثم نزع مع طلوعه أو عقب طلوعه وأنزل لم يبطل صومه لانه تولد من مباشرة مباحه فلم يجب فيه شيء ، كما لو قطع يد رجل قصاصا فمات المقتص منه فهذا هو التعليل الصحيح ، وأما قول المصنف لانه تولد من مباشرة هو مضطر اليها فليس بمقبول •

(الرابعة) اذا نظر الى امرأة ونحوه وتلذذ فأنزل بذلك لم يفطر ، سواء كرر النظر أم لا ، وهذا لا خلاف فيه عندنا الا وجهها شاذا حكاه السرخسى في الأملى أنه اذا كرر النظر فأنزل بطل صومه ، والمذهب الأول ، وبه قال أبو الشعثاء جابر بن زيد التابعى وسفيان الثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو ثور ، وحكى ابن المنذر عن الحسن البصرى هو كالجماع ، فيجب القضاء والكفارة ، ونحوه عن الحسن بن صالح ، وعن مالك روايتان • (احدهما) كالحسن

(والثانية) ان تابع النظر فعليه القضاء والكفارة ، والا فالقضاء .
قال ابن المنذر : لا شيء عليه ، ولو احتياط فمضى يوما فحسن . قال
صاحب الحاوي : أما اذا فكر بقلبه من غير نظر فتلذذ فأنزل فلا
قضاء عليه ولا كفارة بالاجماع ، قال : واذا كرر النظر فأنزل
أثم ، وان لم يجب القضاء .

(الخامسة) اذا استمنى بيده وهو استخراج المني أفطر بلا
خلاف عندنا ، لما ذكره المصنف ، ولو حك ذكره لعارض فأنزل فوجهان
حكاهما الصيهرى وصاحب البيان ، قالوا : ويثبته أن يكونا مبنيين على
القولين فيمن سبق ماء المضمضة الى جوفه .

(ثمت) والأصح أنه لا يفطر في مسألة حك الذكر لعارض لأنه
متولد من مباشرة مباحة . والله أعلم .

(أما) اذا احتلم فلا يفطر بالاجماع ، لأنه مغلوب كمن طارت
ذبابة فوقعت في جوفه بغير اختياره ، فهذا هو المعتمد في دليل
المسألة (وأما) الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يفطر
من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم » الحديث ضعيف لا يحتج به ،
وسبق بيانه في مسألة أنقىء ، والله أعلم .

(فخرج) لو قبل امرأة وتلذذ فأمذى ولم يمن لم يفطر عندنا
بلا خلاف . وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى والشعبي والأوزاعي
وأبي حنيفة وأبي ثور قال : وبه أقول . وقال مالك وأحمد : يفطر ،
دليلنا أنه خارج لا يوجب الغسل فأنشبه البول .

(فخرج) قال صاحب البيان : اذا أمنى الخنثى المشكل عن مباشرة
وهو صائم أو رأى الدم يوما كاملا من فرج النساء لم يبطل صومه ،
لاحتمال أنه عضو زائد . وان أمنى من فرج الرجال عن مباشرة
ورأى الدم في ذلك اليوم من فرج النساء ، واستمر الدم أقل مدة
الحيض ، بطل صومه ، لأنه ان كان رجلا فقد أنزل عن مباشرة ،
والا فقد حاضت ، فان استمر به الدم بعد ذلك أياما ولم ينزل عن

مباشرة من آتة الرجال لم يبطل صومه في يوم انفراد الدم أو
الانزال ولا كفارة حيث قلنا بفطره للاحتمال ، هذا كلام صاحب
البيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان فعل ذلك كله ناسيا لم يبطل صومه ، لما روى أبو هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل ناسيا أو
شرب ناسيا فلا يفطر ، فانما هو رزق رزقه الله » فنص على الأكل
والشرب ، وقسنا عليه كل ما يبطل الصوم من الجماع وغيره ،
وان فعل ذلك وهو جاهل بتحريمه لم يبطل صومه ، لانه يجهل
تحريمه فهو كالناسي ، وان فعل ذلك به بغير اختياره بان أوجر
انطعام في حلقه مكرها لم يبطل صومه ، وأن شدد امراته ووطئها
وهي مكرهة لم يبطل صومها ، وان استدخلت المرأة ذكر الرجل وهو
نائم لم يبطل صومه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه « ومن ذرعه
القيء فلا قضاء عليه » فدل على أن كل ما حصل بغير اختياره لم
يجب به القضاء ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أضاف أكل الناسي
إلى الله تعالى ، واسقط به القضاء ، فدل على أن كل ما حصل بغير
فعله لا يوجب القضاء وان أكره حتى أكل بنفسه ، أو أكرهت المرأة
حتى مكنت من الوطء فوطئها ، ففيه قولان (أحدهما) يبطل الصوم
لأنه فعل ما ينافي الصوم لدفع الضرر ، وهو ذاكر للصوم فبطل
صومه ، كما لو أكل لخوف المرض أو شرب لدفع العطش (والثاني) لا
يبطل لانه وصل إلى جوفه بغير اختياره فأنشبه إذا أوجر في
حلقه) -

(الشرح) حديث أبي هريرة « من ذرعه القيء » سبق بيانه في
مسألة القيء وحديثه الأول « من أكل ناسيا » إلى آخره رواه
الترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم بلفظه الذي هنا ، قال الترمذي :
وهو حديث حسن صحيح ، ورواه البخاري ومسلم بمعناه ، لفظ
البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا نسي فأكَل أو
شرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه » وفي رواية له « من أكل

ناسيا. وهو صائم فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه » • وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة » رواه الدارقطني بإسناد صحيح أو حسن • وقول المصنف : وإن شد امرأته • لو قال : امرأة لكان أحسن وأعم •

(أما الأحكام) ففيه مسائل :

(احداها) إذا أكل أو شرب أو تنافى أو استعط أو جامع أو فعل غير ذلك من منافيات الصوم ناسيا لم يفطر عندنا ، سواء قل ذلك أم كثر • هذا هو المذهب والمنصوص ، وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم ، وذكر الخراسانيون في آدل الناسي إذا كثر وجهين ككلام الناسي في الصلاة إذا كثر ، والمذهب أنه لا يفطر هنا وجها واحدا لعموم الأحاديث السابقة ، ولأنه قد يستمر به النسيان حتى يأكل كثيرا ، ويندر ذلك في الكلام في الصلاة •

وذكر الخراسانيون في جماع الناسي طريقتين أحدهما ما قدمناه غن الجمهور أنه لا يفطر للأحاديث (والثاني) على قولين كجماع المحرم ناسيا (أحدهما) لا يفطر (والثاني) يفطر • قال المتولي وغيره : وهو مخرج من الحج ليس منصوصا ، وبهذا القول قال أحمد ، فعلى المذهب وهو الطريق الأول قال السرخسي : الفرق بين جماع الناسي في الاحرام والصيام أن المحرم له هيئة يتذكر بها حاله ، فإذا نسي كان مقصرا بخلاف الصائم • والله أعلم •

فـرـع

في مذاهب العلماء في الأكل وغيره ناسيا

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيا للصوم ، وبه قال الحسن البصري ومجاهد وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم وقال عطاء والأوزاعي والليث : يجب قضاؤه • في الجماع ناسيا دون الأكل • وقال ربيعة ومالك : يفسد صوم الناسي

في جميع ذلك ، وعليه القضاء دون الكفارة • وقال أحمد : يجب بالجماع ناسيا القضاء وإكفارة ولا شيء في الأكل • دليلنا على ان جميع الأحاديث السابقة • والله أعلم •

(المسألة الثانية) إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع جاهلا بتحريمه — فإن كان قريب عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة بحيث يخفى عليه كون هذا مفطرا — لم يفطر ، لأنه لا ياتم فائسبه الناسي الذي ثبت فيه النص ، وإن كان مخالطا للمسلمين بحيث لا يخفى عليه تحريمه أفطر لأنه مقصر ، وعلى هذا التفصيل ينزل كلام المصنف وغيره ممن أطلق المسألة ، ولو فصل المصنف كما فصل غيره على ما ذكرناه كان أولى (الثالثة) إذا فعل به غيره المفطر ، بأن أوجر الطعام قهرا أو أسعط الماء وغيره أو طعن بغير رضاه بحيث وصلت الطعنة جوفه ، أو ربطت المرأة وجومت ، أو جومت نائمة فلا فطر في كل ذلك لما ذكره المصنف • وكذا لو استدخلت ذكره نائما أفطرت هي دونه ، لما ذكره المصنف وسواء في ذلك امرأة وزوجها والأجنبية والأجنبي ، ولا خلاف عندنا في شيء من هذا إلا وجها حكاه الحناطي والرافعي فيما أوجر أنه يفطر ، وهذا شاذ مردود • ولو كان مغمى عليه وقد نوى من الليل وأفاق في بعض النهار وقتلنا : يصح صومه فأوجره غيره شيئا في حال اغمائه لغير المعالجة لم يبطل صومه إلا على وجه الحناطي • وإن أوجره معالجة وإصلاحا له فهل يفطر ؟ فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين (أحدهما) لا يفطر كغير المعالجة لأنه لا صنع له (والثاني) يفطر ، لأن فعل المعالج لمصلحته فصار كفعله • قالوا : ونظير المسألة إذا عولج المحرم المغمى عليه بدواء فيه طيب هل تجب الفدية ؟ فيه خلاف سنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى •

(فرع) لو طعنه غيره طعنة وصلت جوفه بغير أمره لكن أمكنه دفعه فلم يدفعه ففي فطره وجهان حكاهما الدارمي أقيسهما لا يفطر ، إذ لا فعل له ، والله أعلم (الرابعة) لو أكره الصائم على أن يأكل بنفسه أو يشرب فأكل أو شرب ، أو أكرهته على التمكن من الوطء فمكنت ، ففي بطلان الصوم به قولان مشهوران قل من بين الأصح

منهما (والأصح) لا يبطل ، ممن صحجه المصنف في التثنية ، والغزالي في الوجيز والعبدي في الكفاية والرافعي في الشرح وآخرون ، وهو الصواب ولا تغتر بتصحيح الرافعي في المحرر البطلان ، وقد نبهت عليه في مختصر المحرر • واحتجوا لعدم البطلان بأنه بالاكراه سقط أثر فعله ، ولهذا لا يائثم بالأكل لأنه صار مأمورا بالأكل لا منهي عنه فهو كالناسي ، بل أولى منه بأن لا يفطر لأنه مخاطب بالأكل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه بخلاف الناسي فإنه ليس بمخاطب بأمر ولا نهي •

وأما قول القائل الآخر : انه أكل لدفع الضرر عنه فكان كالأكل لدفع الجوع والعطش ، ففرقوا بينهما بأن الاكراه قادح في اختياره ، وأما الجوع والعطش فلا يقدران في اختياره ، بل يزيده • قال أصحابنا : فان قلنا : يفطر المكره فلا كفارة عليه بلا خلاف ، سواء أكره على أكل أو أكرهت على التمكن من الوطء ، وأما اذا أكره رجل على الوطء فيبني على الخلاف المشهور أنه هل يتصور اكراهه على الوطء أم لا ؟ قال أصحابنا : ان قلنا : يتصور اكراهه فهو كالمكره ، ففي افطاره القولان • فان قلنا يفطر فلا كفارة قولنا واحدا لأنها تجب على من جامع جماعا يائثم به ، وهذا لم يائثم بلا خلاف • وان قلنا : لا يتصور اكراهه أفطر قولنا واحدا ووجببت الكفارة لأنه غير مكره • والله أعلم •

قال صاحب الحاوي : لو شئت يدا الرجل وأدخل ذكره في الفرج بغير اختياره ولا قصد منه فان لم ينزل فصومه صحيح ، وان أنزل فوجهان (أحدهما) لا يبطل صومه ، لأنه لم يبطل بالايلاج فلم يبطل بما حدث منه ، وكأنه أنزل من غير مباشرة لأن المباشرة سقط أثرها بالاكراه (والثاني) يبطل لأن الانزال لا يحدث الا عن قصد واختيار • قال : فعلى هذا يلزمه القضاء ان كان في رمضان ، وفي الكفارة وجهان • (أحدهما) تجب ، لأنها جعلناه مفطرا باختياره (والثاني) لا تجب للشبهة • هذا كلام صاحب الحاوي •

(قلت) هذا الخلاف في فطره تشبيهه بالخلاف فيمن أكره على كلمة الطلاق فقصده ايقاعه ، ففي وقوعه خلاف مشهور حكاه المصنف

والأصحاب وجهين (أحدهما) لا يقع لأن اللفظ سقط أثره بالاكراه
وبقى مجرد نية والنية وحدها لا يقع بها طلاق (وأصحهما) يقع
لوجود قصد الطلاق بلفظه ، وينبغي أن يكون الأصح في مسألة
النصوم أنه ان حصل بالانزال تفكر وقصد وتذذ أفطر والا فلا ،
والله تعالى أعلم •

(فرع) ذكرنا أن الأصح عندنا أن المكروه على الأكل وغيره
لا يبطل صومه وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : يبطل ، والله تعالى
أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان تمضمض أو استنشق فوصل الماء الى جوفه أو دماغه
ثقد نص فيه على قولين « فمن » أصحابنا من قال : القولان اذا لم
يبالغ : فاما اذا بالغ فيبطل صومه قولاً واحداً وهو الصحيح ، لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لتقيط بن صبرة : « اذا استنشقت
فأبلغ الوضوء الا أن تكون صائماً » فنهاه عن المبالغة ، فلو لم يكن
وصول الماء في المبالغة يبطل الصوم لم يكن للنهي عن المبالغة
معنى ، ولأن المبالغة منهي عنها في الصوم وما تولد من سبب منهي
عنه فهو كالمباشرة ، والدليل عليه أنه اذا جرح انساناً فمات جعل
كأنه باشر قتله • ومن أصحابنا من قال : هي على قولين بالغ أو لم
يبالغ (أحدهما) يبطل صومه لقوله صلى الله عليه وسلم لمن قبل
وهو صائم « أرايت لو تمضمضت » فشبه القبله بالضمضة ، واذا
قبل فأنزل بطل صومه ، فكذلك اذا تمضمض فنزل الماء الى جوفه
وجب أن يبطل صومه (والثاني) لا يبطل لأنه وصل الى جوفه بغير
اختياره فلم يبطل صومه كفبار الطريق وغربة الدقيق) •

(الشرح) حديث لقيط سبق بيانه قريباً في فصل تحريم الطعام
والشراب على الصائم ، وحديث قبله الصائم وتشبيهها بالضمضة
بيناه قريباً •

(أما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا ونصوص الشافعى رضى الله عنه على انه يسحب للصائم المضمضة والاستنشاق في وضوئه ، كما يسحبون لغيره لكن تكره المبالغة فيهما لما سبق في باب الوضوء ، فهو سبق الماء فحاصل الخلاف في المضمضة والاستنشاق اذا وصل الماء منهما جوفه أو دماغه ثلاثة أقوال (أصحابها) عند الأصحاب ان يبيع افطر والا فلا (والثانى) يفطر مطلقا (والثالث) لا يفطر مضطرا . وبخلاف فيمن هو ذاهر للصوم عالم بالتحريريم ، فان كان فاسيا او جاملا لم يبطل بلا خلاف كما سبق . ، ولو غسل فمه من فحاشه مسبق الماء الى جوفه فهو كسبقة في المضمضة ، فلو بالغ وهنا قال الرافعى : هذه المبالغة لحاجة فينبغى أن تكون كالمضمضة بلا مبالغة ، لانه مأمور بالمبالغة للنجاسة دون المضمضة ، وهذا الذى لهانه مجتمعين .

ولو سبق الماء من غسل تبرد ومن المضمضة في المرة الرابعة . قال البغوى : ان بالغ افطر والا فهو مرتب على المضمضة وأولى بإبطال الصوم لانه غير مأمور به . هذا كلام البغوى والمختار في الرابعة الجزم بالافطار لأنها منتهى عنها ، ولو جعل الماء في فيه لا لغرض فسبق ونزل الى جوفه فطريقان حكاهما المتولى (أحدهما) يفطر (والثانى) على القولين ، ولو أصبح ولم ينو صوما فتمضمض ولم يبالغ فسبق الماء الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح صومه على أصح اوجهين لأنه لا أثر لما سبق على الصحيح فكأنه لم يكن . قال القاضى حسين في فتاويه : ان قلنا : ان السبق لا يبطل الصوم صح صومه هذا والا فلا . قال : والأصح الصحة في الموضعين هذا كلامه . وهذه مسألة مهمة نفيسة ، والله تعالى أعلم .

قال الدارمى : ولو كان الماء فى فيه أو أنفه فوجد منه عطاس أو نحوه ، فنزل الماء بذلك الى جوفه أو دماغه لم يفطر . قال أصحابنا : وسواء في المضمضة والاستنشاق صوم الفرض والنفل فحكمهما سواء على ما ذكرناه . هذا مذهبا . وحكى أصحابنا عن النخعى أنه ان سبق الماء في وضوء مكتوبة لم يفطر ، وان كان نافلة افطر . واستدل أصحابنا بأن المضمضة مأمور بها في وضوء ان فرض والنفل ، والله تعالى أعلم .

(فرع) قال المتولى وغيره : اذا تمضمض الصائم لزمه مع الماء ، ولا يلزمه تنشيف فمه بخرقه ونحوها بلا خلاف . قال المتولى : لأن في ذلك مشقة . قال : ولأنه لا يبقى في الفم بعد الحج الا رطوبة لا تفصل عن الموضع ، اذ لو انفصلت لخرجت في الحج ، والله تعالى أعلم .

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن تمضمض واستنشق فسبق الماء بغير اختياره الى جوفه أو دماغه .

قد ذكرنا أنه ان بالغ فالصحيح عندنا بطلان صومه والا فلا ومن قال ببطلان الصوم مطلقا مالك وأبو حنيفة والمزني . قال المسوردي : وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وأبو ثور : لا يبطل مطلقا . وحكى المسوردي عن ابن عباس والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى أنه ان توضأ لناقلة بطل صومه ، وان توضأ لفريضة فلا ، لأنه مضطر اليه في الفريضة ومختار في الناقلة . قال المسوردي : هذا ضعيف لوجهين (أحدهما) أن المضمضة والاستنشاق سنتان فهو غير مضطر اليهما في الفرض والنفل ومندوب اليهما فيهما (والثاني) أن حكم الفطر لا يختلف بذلك ، ولهذا لو أجهد الصوم أكل وقضى ولو أكل من غير مشقة قضى ، والله تعالى أعلم .

(فرع) اتفق أصحابنا على أنه لو طارت ذبابة فدخلت جوفه أو وصل اليه غبار الطريق أو غريلة الدقيق بغير تعمد لم يفطر . قال أصحابنا : ولا يكلف اطباق فمه عند الغبار والغريلة ، لأن فيه حرجا ، فلو فتح فمه عمدا حتى دخله الغبار ووصل جوفه فوجهان حكاهما البغوي والمتولى وغيرهما ، قال البغوي (أصحابهما) لا يفطر لأنه معفو عن جنسه (والثاني) يفطر لتقصيره ، وهو شبيه بالخلاف السابق في دم البراغيث اذا كثر . وفيما اذا تعمد قتل قملة في ثوبه وصلى ، ونظائر ذلك ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اكل أو جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع ، أو يظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب لزمه القضاء لما روى حنظلة

قال : « كُنا بالمدينة في شهر رمضان وفي السماء شيء من السحاب فظننا أن الشمس قد غابت فافطر بعض الناس فأمر عمر رضي الله عنه من كان قد أفطر أن يصوم يوما مكانه » ولأنه فطر لأنه كان يمكنه أن يثبت (١) إلى أن يعلم فلم يعذر) •

(الشرح) هذه المسألة ودليلها وفروعها وما يتعلق بها سبق بيانه كله قريبا في فصل يدخل في الصوم بطلوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس • وذكرنا هناك أن الصحيح كما ذكره المصنف ، وفي المسألة وجهان آخران سبقا هناك ، وسبق بيان حديث عمر رضي الله عنه هذا المذكور في مذاهب العلماء ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن أفطر في رمضان بغير الجماع من غير عذر وجب عليه القضاء لقوله صلى الله عليه وسلم « من استقاء فعليه القضاء » ولأن الله تعالى أوجب القضاء على المريض والمسافر مع وجود العذر ، فلأن يجب مع عدم العذر أولى ، ويجب أمساك بقية النهار لأنه أفطر بغير عذر فلزمه أمساك بقية النهار ، ولا تجب عليه الكفارة لأن الأصل عدم الكفارة إلا فيما ورد به الشرع وقد ورد الشرع بإيجاب الكفارة في الجماع وما سواه ليس في معناه لأن الجماع أغلظ ، ولهذا يجب به الحد في ملك الغير ، ولا يجب فيما سواه ، فبقى على الأصل ، وإن بلغ شك السلطان عزه لأنه محرم ليس فيه حد ولا كفارة فثبت فيه التعزير كالمباشرة فيما دون الفرج من الأجنبية) •

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه : قال أصحابنا : إذا أفطر الصائم في نهار رمضان بغير الجماع من غير عذر عامدا مختارا عالما بالتحريم ، بأن أكل أو شرب أو استعط أو باشر فيما دون الفرج فأنزل ، أو استمنى فأنزل أثم ووجب عليه القضاء وأمساك بقية النهار ولا يلزمه الكفارة العظمى ، وهي عتق رقبة ، وهل تلزمه الفدية ؟ وهي مد من الطعام ؟ فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع العراقيون : لا يلزمه

(١) في بعض النسخ (يمسك) بدل (يثبت) (ط) •

لما ذكره المصنف • (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أصحابهما) عند جمهورهم : لا يلزمه (والثاني) يلزمه لأنها اذا لزمت الموضع والحامل وهما معذورتان فهذا أولى • وهذا الوجه حكاه البندنجي عن أبي علي ابن أبي هريرة • قال المصنف والأصحاب : واذا علم السلطان أو نائبه بهذا عزره لما ذكره المصنف •

فروع

ذكره أصحابنا الخراسانيون

قالوا : لو رأى الصائم في رمضان مشرفا على الغرق ونحوه ولم يمكنه تخليصه الا بالفطر ليتقوى فأفطر لذلك جاز ، بل هو واجب عليه ويلزمه القضاء ، وفي الفدية وجهان مشهوران (أصحابهما) باتفاقهم لزومها كالمرضع (والثاني) لا يلزمه كالسافر والمريض ، والله تعالى أعلم •

(فروع) قال أصحابنا : الامساك تشبيها بالصائمين من خواص رمضان كال كفارة : فلا امساك على متعدد بالفطر في نذر أو قضاء أو كفارة ، كما لا كفارة وهذا كله متفق عليه •

قال أصحابنا : ثم من أمسك تشبيها فليس هو في صوم بخلاف المحرم اذا أفسد احرامه ويظهر أثره في أن المحرم لو ارتكب محظورا لزمته الفدية ، ولو ارتكب المسك محظورا فلا شيء عليه بلا خلاف سوى الاثم ، وقد سبق بيان هذا في مسألة الامساك اذا بان يوم الشك من رمضان • قال أصحابنا : ويجب الامساك على كل متعدد بالفطر في رمضان ، سواء أكل أو ارتد أو نوى الخروج من الصوم ، اذا قلنا يخرج منه بنية الخروج ، ويجب على من نسي النية من الليل • وأما المسافر اذا أقام والمريض اذا برأ والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفانق والحائض والنفساء اذا طهرتا والكافر اذا أسلم وغيرهم ممن في معناهم فسبق بيان حكمهم في الامساك في أوائل الباب مبسوطا ، والله أعلم •

فـرـع

في مذاهب العلماء فيمن أفطر بغير الجماع في نهار رمضان عدوانا

ذكرنا أن مذهبنا أن عليه قضاء يوم بدله وامسأك بقية النهار ، وإذا قضى يوما كفاه عن الصوم وبرئت ذمته منه ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجمهور العلماء • قال العبدري : هو قول الفقهاء كافة إلا من سنذكره أن شاء الله تعالى ، وحكى ابن المنذر وغيره عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه يلزمه أن يصوم اثني عشر يوما مكان كل يوم لأن السنة اثني عشر شهرا ، وقال سعيد بن المسيب يلزمه صوم ثلاثين يوما • وقال النخعي : يلزمه صوم ثلاثة آلاف يوم • كذا حكاه ابن المنذر وأصحابنا • وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما « لا يقضيه صوم الدهر » •

واحتج لهذا المذهب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه باسناد غريب • لكن لم يضعفه أبو داود وأما الكفارة فيه والفدية فمذهبنا أنه لا يلزمه شيء من ذلك كما سبق ، وبه قال سعيد ابن جبير وابن سيرين والنخعي وحماد بن أبي سليمان وأحمد وداود •

وقال أبو حنيفة : ما لا يتغذى به في العادة كالعجين وبلع حصاة ونواة ولؤلؤة يوجب القضاء ولا كفارة وكذا إن باشر دون الفرج فأنزل أو استمنى فلا كفارة ، وقال الزهري والأوزاعي والثوري واسحاق : تجب الكفارة العظمى من غير تفصيل ، وحكاه ابن المنذر أيضا عن عطاء والحسن وأبي ثور ومالك والمشهور عن مالك أنه يوجب الكفارة العظمى في كل فطر لمعصية ، كما حكاه ابن المنذر ، وحكى عنه خلافة ، قال ابن المنذر : وروينا أيضا عن عطاء أن عليه تحرير رقبة فإن لم يجدها فبدنة أو بقرة أو عشرين صاعا من طعام ، دليلنا ما ذكره المصنف •

(وأما) الحديث الذي رواه البيهقي باسناده عن هشيم باسناده عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر الذي أفطر في

شهر رمضان بكفارة الظهار » وفي رواية عن هشيم عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله •

(فجوابه من وجهين) :

(أحدهما) أنه ضعيف ، لأن الرواية الأولى مرسلة ، والثانية فيها ليث بن أبي سليم وهو ضعيف • (والجواب الثاني) جواب البيهقي أن هذا اختصار وقع من هشيم ، فقد رواه أكثر أصحاب ليث عنه عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه مفسرا في قصة الذي وقع على امرأته في نهار رمضان ، قال البيهقي : وهكذا كل حديث روى في هذا الباب مطلقا من وجه ، فقد روى من وجه آخر مفسرا بأنه في قصة الواقع على امرأته قال : ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفطر بالأكل شيء • هذا كلام البيهقي ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان أفطر بالجماع من غير عذر وجب عليه القضاء ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي واقع أهله في رمضان بقضائه » ولأنه إذا وجب القضاء على المريض والمسافر وهما معذوران ، فطلى المجمع أولى ، ويجب عليه امساك بقية النهار ، لأنه أفطر بغير عذر ، وفي الكفاية ثلاثة أقوال (أحدها) تجب على الرجل دون المرأة لأنه حق مال مختصر بالجماع ، فاختص به الرجل دون المرأة كالمهر (والثاني) تجب على كل واحد منهما كفارة ، لأنه عقوبة تنطق بالجماع فاستوى فيها الرجل والمرأة كحد الزنا (والثالث) تجب عليه عنه وعنهما كفارة ، لأن الأعرابي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل مشترك بينهما فأوجب عتق رقبة ، فدل على أن ذلك عنه وعنهما) •

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أصله في الصحيحين لأفظلهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله ؟ قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت

على امرأتى فى رمضان ، فقال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ؛ قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تلطم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس فأثنى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : أعلى أفقر منا ؟ فما بين لابتيتها أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك النبى صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك * وفى رواية البخارى : « أعلى أفقر منى يا رسول الله » وفى رواية أبى داود قال : « فأثنى بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعا » وفيها قال « كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله » واسناد رواية أبى داود هذه جيد الا أن فيه رجلا ضعفه ، وقد روى له مسلم فى صحيحه ولم يضعف أبو داود هذه الرواية .

(وقوله) لأنه حق مال ، احتراز من الغسل والحد (وقوله) يختص بالجماع احتراز من غرامة المتلفات والزكاة وكفارة اليمين والقتل (وقوله) لأنه عقوبة ، احتراز من المهر ، ومن لحوق النسب ، وحرمة المصاهرة فى وطء الشبهة ، فان الشبهة تعتبر فى الرجل دون المرأة على الصحيح (وقوله) تتعلق بالجماع ، احتراز من الدية ومن قتل الحربى فانه يقتل الرجل دون المرأة .

(اما أحكام المسألة) فاذا أفطر الرجل أو المرأة فى نهار رمضان بالجماع بغير عذر لزمه امساك بقية النهار بلا خلاف ؛ لما ذكره المصنف ، وفى وجوب قضاء ذلك اليوم طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وأكثر العراقيين وجماعة من الخراسانيين أنه يجب (والثانى) ذكره الخراسانيون فيه ثلاثة أقوال (أصحها) وجوبه ، لما ذكره المصنف (والثانى) لا يجب وتندرج فيه الكفارة (والثالث) ان كفر بالصوم لم يجب والا وجب .

وهكى بعض الخراسانيين هذا الخلاف قولين ووجها . وقال ابندينجى من العراقيين : أوما الشافعى رضى الله عنه فى الأم الى قولين ، سواء كفر بالصوم أم بغيره ، قال امام الحرمين : ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضاء اذا لم نوجب عليها الكفارة ، والله تعالى أعلم .

وتجب الكفارة بالجماع بلا خلاف ، وهي على انرجل . فأما الزوجة الموطوءة فإن كانت منطهرة بحيض أو غيره ، أو صائمة ولم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا ، فلا كفارة عليها ، وإن كانت صائمة فمكنته طائفة فقولان (أحدهما) وهو نصه في الاملاء يلزمها كفارة أخرى في مالها ، ذكره المصنف (وأصحهما) لا يلزمها ، بل يختص الزوج بها وهو نصه في الأم والقديم .

فعلى هذا هل الكفارة التي تلزم الزوج عنه خاصة ؟ أم عنه وعنهما ويتجملها هو عنها ؟ فيه قولان مستنبطان من كلام الشافعي ، وربما قيل : منوصان ، وربما قيل : وجهان ، ومن الأصحاب من يجمع المسألتين كما فعله المصنف وكثيرون ويقولون : في الكفارة ثلاثة أقوال (أصحها) تجب على الزوج خاصة (والثاني) تجب عليه عنه وعنهما (والثالث) يلزم كل واحد منهما كفارة ، والأصح على الجملة وجوب كفارة واحدة عليه خاصة عن نفسه فقط ، وأنه لا شيء على المرأة ولا يلاقيها الوجوب . وذكر الدارمي وغيره في المسألة أربعة أقوال هذه الثلاثة (والرابع) يجب على الزوج في ماله كفارتين . كفارة عنه وكفارة عنها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والكفارة عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ، والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر الذي وقع على امرأته في يوم من شهر رمضان أن يعتق رقبة ، قال : لا أجد ، قال : صم شهرين متتابعين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكينا ، قال : لا أجد فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق دمن فيه خمسة عشر صاعا ، قال : خذه وتصدق به ، قال : على أفقر من أهلي ، والله ما بين لابتي المدينة أحوج من أهلي ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ، قال : خذه واستغفر الله تعالى وأطعم أمك » (فإن قلنا) يجب عليه دونها اعتبار حاله ، فإن كان من أهل العتق اعتق ، وإن كان من أهل الصوم صام ، وإن كان من أهل الإطعام

أطعم (وان قلنا) يجب على كل واحد منهما كفارة اعتبر حال واحد منهما بنفسه ، فمن كان من أهل العتق أعتق ، ومن كان من أهل الصوم صام ، ومن كان من أهل الاطعام أطعم كرجلين أفطرا بالجماع .

(فان قلنا) يجب عليه كفارة عنه وعنهما اعتبر حالهما ، فان كانا من أهل العتق أعتق ، وان كانا من أهل الاطعام أطعم ، وان كانا من أهل الصيام وجب على كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين ، لأن الصوم لا يحتمل ، وان اختلف حالهما نظرت — فان كان الرجل من أهل العتق وهى من أهل الصوم — أعتق رقبة ويجزىء عنهما ، لأن من فرضه الصوم اذا أعتق أجزاءه ، وكان ذلك أفضل من الصوم ، وان كان من أهل الصوم وهى من أهل الاطعام لزمه أن يصوم شهرين ويطعم عنها ستين مسكينا ، لأن النيابة تصح في الاطعام ، وانما أوجبنا كفارتين لأن الكفارة لا تتبعض ، فوجب تكميل نصف كل واحد منهما ، وان كان الرجل من أهل الصوم وهى من أهل العتق صام عن نفسه شهرين ، وأعتق عنها رقبة ، وان كان من أهل الاطعام وهى من أهل الصوم أطعم عن نفسه ولم يصم عنها ، لأن الصوم لا تدخله النيابة ، وان كانت المرأة أمة وقلنا : ان الأمة لا تملك المال فهى من أهل الصوم ولا يجزىء عنها عتق (فان قلنا) انها تملك المال أجزأ عنها العتق كالحررة المسرة . وان قدم الرجل من السفر وهو مفطر وهى صائمة فقاتل : أنا مفطرة فوطئها ، فان قلنا ان الكفارة عليه لم يلزمه ولم يلزمها ، وان قلنا : ان الكفارة عنه وعنهما ، وجب عليها المكفارة في مالها ، لأنها غرته بقواها : انى مفطرة . وان أخبرته بصومها فوطئها وهى مطاوعة ، فان قلنا : ان الكفارة عنه دونها لم يجب عليه شيء ، وان قلنا : ان الكفارة عنه وعنهما لزمه أن يكفر عنها ان كانت من أهل العتق أو الاطعام ، وان كانت من أهل الصيام لزمها أن تصوم . وان وطئ المجنون زوجته وهى صائمة مخفارة — فان قلنا ان الكفارة عنه دونها — لم تجب ، وان قلنا : تجب عنه وعنهما فهل يتحمل الزوج ؟ فيه وجهان . قال أبو العباس : لا يتحمل لأنه لا فعل له ، وقال أبو اسحاق : يتحمل لأنها وجبت بوطئه ، والوطء كالجنابة وجناية المجنون مضمونة في ماله ، وان كان الزوج نائما فاستدخلت المرأة ذكره ، فان قلنا : الكفارة عنه دونها

فلا شيء عليه ، وإن قلنا عنهما لم يلزمه كفارة لأنه لم يفطر ويجب عليها
أن تحسر ولا يحتمل الزوج لانه لم يكن من جهته حمل ، وإن ربي بها
في رمضان فإن قلنا : أن انقاره عنه دويها وجبت عليه حسره ، وإن
فسا عنه وعنهما وجب عليهما كفارتان ، ولا يتحمل الرجل كفارتها ، لأن
الانقارة إنما تتحمل بالملك ولا ملك ههنا) •

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه سبق بيانه قريبا ،
وأما انقاره ماضيا من الحفر ، بفتح الكاف ، وهو الستر ، لأنها
تستر الذنب وتذهب به • هذا أصلها ثم استعملت فيما وجد فيه صورة
مخالفة أو انتهاك ، وإن لم يكن فيه أثم كالقاتل خطأ وغيره •

وأما قولهم (عتق رقبة) فقال الأزهري : إنما قيل لمن أعتق
نسمة أعتق رقبته وفك رقبة ، فخصت الرقبة دون بقية الأعضاء ،
لأن حكم السيد ومملكه كالنحو في رقبة العبد وكالغل المانع له من
الخروج عنه ، فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك وسيأتى تهذيب العتق
في بابه إن شاء الله تعالى • وقوله في الكتاب « بعرق تمر » ، هو بفتح العين
والراء • ويقال أيضا باسكان الراء ، والصحيح المشهور فتحها ، ويقال
له أيضا المثل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والزنبيل بكسر الزاي
والزنبيل بفتحها والقفة والسقيفه بفتح السين المهمة وبفاء مكررة ، وكله
اسم لهذا الوعاء المعروف ، ليس لسعته قدر مضبوط ، بل قد يصغر ويكبر ،
ولهذا قال في الحديث في الكتاب ، وهو رواية أبي داود « فيه خمسة عشر
صاعا » وقوله « ما بين لابتي المدينة » يعنى حرتيها : والحررة هي
الأرض المكسبة حجارة سوداء ، ويقال لها لابة ولوبة ونوبة بالنون ،
وقد أوضحته في التهذيب •

وقوله « حتى بدت أنيابه » وفي بعض نسخ المذهب « نواجذه » وكلاهما
ثابت في الحديث الصحيح ، والنواجذ هي الأنياب • هذا هو الصحيح
في اللغة ، وهو متعين هنا جمعا بين الروايتين ، ويقال هي الأضراس ،
وهي بالذال المعجمة ، وقول المصنف : وإن كانت أمة وقلنا : إن الأمة
لا تملك المال فهي من أهل الصوم ولا يجزى عنها العتق • وإن
قلنا : أنها تملك أجزأ عنها العتق ، هكذا يقع في كثير من النسخ

ولا يجزىء عنها العتق ، وفي أكثر النسخ « ولا يجب » والأول أصوب ،
والله تعالى أعلم •

(أما أحكام الفصل) فقال الشافعى والأصحاب رحمهم الله تعالى : هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهر فيجب عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ، لحديث أبى هريرة رضى الله عنه المذكور ، وصفة هذه الرقبة وبيان العجز عنها المجوز للانتقال الى الصوم ، والعجز عن الصوم المجوز للانتقال الى الاطعام وبيان التتابع وما يقطعه ، والاطعام وما يتعلق بذلك كله مستقصى فى كتاب الكفارات عقب كتاب الظهار وقد سبق فيمن يتعلق به وجوب انكفارة ثلاثة أقوال (أصحابها) تجب الكفارة على الرجل عن نفسه فقط ، ولا شئ على المرأة ولا يلاقيها الوجوب •

(والثانى) تجب عليه الكفارة وتكون عنه وعنهما ، وهى كفارة واحدة •

(والثالث) تجب عليه كفارة وعليها كفارة أخرى قال المصنف والأصحاب : فان قلنا بالأول اعتبر حاله فان كان من أهل العتق أعتق ، وان كان من أهل الصوم صام ، وان كان من أهل الاطعام أطعم ولا نظر الى المرأة لأنه لا يتعلق بها وجوب •

وان قلنا بالقول الثالث اعتبر حال كل واحد منهما بنفسه ، فمن كان دهنهما من أهل العتق أعتق ، ومن كان من أهل الصوم صام ، ومن كان من أهل الاطعام أطعم ، ولا يلزم واحدا منهما موافقة صاحبه اذا اختلفت صفتهم ، بل هما كرجلين أفطرا بالجماع فيعتبر كل واحد منهما بانفراده •

(وان قلنا) بالقول الثانى وهو أنه يلزمه كفارة واحدة عنه وعنهما ، فهذا محل التفصيل والتفريع الطويل ، قال المصنف والأصحاب : على هذا القول قد يتفق حالهما ، وقد يختلف ، فان اتفق نظر - ان كانا جميعا من أهل العتق - أعتق الرجل رقبة عنهما ، وان كانا من أهل

الاطعام أطعم ستيين مسكينا عنهما ، وان كانا من أهل انصيام بأن كانا ممنوكين أو حريين معسرين لزم كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين ، لأن العبادة البدنية لا تتحمل .

(وأما) إذا اختلف حالهما فقد يكون أعلا حالا منها ، وقد يكون أدنى ، فان كان أعلا نظرا — ان كان من أهل العتق ، وهى من أهل انصوم أو الاطعام — فوجهان حكاهما الخراسانيون (الصحيح) منهما ، وبه قطع العراقيون : يجزىء الاعتاق عنهما ، لأن من فرضه الصوم أم الاطعام اذا تكلف العتق أجزاءه وقد زاد خيرا ، وهو أفضل ، كذا قاله المصنف والأصحاب . قال أصحابنا : الا أن تكون المرأة أمة فعليها الصوم ، لأن اعتق لا يجزىء عنها لأنه يتضمن الولاء وليست من أهله ههنا اطلقه الأصحاب ، وقال المصنف هنا : لا يجزىء عنها العتق الا اذا قلنا : ان العبد يملك بالتملك فانه يجزىء عنها كالحرة المعسرة ، وهذا الذى قاله غريب ، والمعروف فى كتب الأصحاب أنه لا يجزىء اعتق عن الأمة قولاً واحداً . وقد صرح المصنف بذلك فى المذهب فى باب العبد المأذون فقال : لا يصح اعتاق العبد سواء قلنا : يملك أم لا ، لأنه يتضمن الولاء وليس هو من أهله ، والله تعالى أعلم .

(والوجه الثانى) من الوجهين السابقين عن الخراسانيين لا يجزىء الاعتاق عن المرأة لاختلاف الجنس . فعلى هذا يلزمها الصوم ان كانت من أهله ، وفيمن يلزمه الاطعام عنها ان كانت من أهله وجهان .

(أحدهما) يلزمها ، لأن الزوج أخرج وظيفته وهى العتق (وأصحابهما) ينزّم الزوج ، فان عجز ثبت فى ذمته الى أن يقدر لأن الكفارة على هذا القول معدودة من مؤن الزوجة الواجبة على الزوج .

(أما) اذا كان من أهل الصيام وهى من أهل الاطعام ، فان تكلف الاعتاق فأعتق رقبة أجزاء عنهما جميعا ، فأما ان أراد الصيام ، فقال المصنف والأصحاب : يلزمه أن يصوم عن نفسه ، ويلزمه أيضا أن يطعم عنها ، قالوا : لأن النيابة تصح فيهما ، قالوا : وانما أوجبنا كفارتين لأن الكفارة لا تتبع بعض فوجب تكميل كل نصف منها ، هكذا قلنا به المصنف والأصحاب .

قال الرافعي : ومقتضى الوجه الصحيح الذى قطع به العراقيون
فى الصورة السابقة فى اجزاء الاعتاق عنهما عن الصيام أن يجزى
هنا الصيام عن الاطعام ، هذا كله اذا كان الزوج أعلا حالا منها ،
فان كان ادنى نظر فان كان من أهل الاطعام وهى من أهل الصيام
أطعم عن نفسه ، ولزمها الصيام عن نفسها ، لأنه لا نيابة فيه وان كان
من أهل الصيام أو الاطعام وهى من أهل الاعتاق صام عن نفسه أو
أطعم ولزمه الاعتاق عنها اذا قدر ، والله أعلم •

(فرع) اذا كان الزوج مجنونا فوطئها وهى صائمة مختارة
(فان قلنا) عى كل واحد كفاره لزمتهما الكفارة فى مالها ، وان قلنا :
تجب كفارة عنه دونها فلا شئ عليه ، ولا عليها (وان قلنا) تجب كفارة
عنه وعنهما فوجهان مشهوران أحدهما المصنف والأصحاب (أحصهما)
يلزمها الكفارة فى مالها ، ولا يتحملها الزوج لأنه ليس أهلا للتحمل ،
كما لا تنزله عن فعل نفسه ، ولأنه لا فعل به ، وهذا قول ابن سريج ،
وبه قطع البندنجى • (والثانى) قاله أبو إسحاق تجب الكفارة فى
مال المبين عنها لان ماله صالح لتحمل ولأنها وجبت بوطئه ، والوطء
كالجناية وجناية المجنون مضمونه فى ماله ، وان كان الزوج مراهقا فهو
كالمجنون ، هذا هو المذهب لأنه ليس مكلفا ، وفيه وجه انه ديبالغ تخريجا
من قولنا عمده عمد ، وان كان ناسيا أو نائما فاستدخلت ذكره كالمجنون
وقطع المصنف والبلغوى وأخرون بأننا اذا قلنا : الكفارة عنه وعنهما
وجبت فى مسألة الاستدخال فى مالها ، لأنه لا فعل للزوج ، والله
أعلم •

(فرع) لو كان الزوج مسافرا صائما وهى حاضرة صائمة ،
فان أفطر بالجماع بنية الترخص فلا كفارة عليه عن نفسه بلا
خلاف ، وان لم يقصد به الترخص فوجهان مشهوران فى طريقة
خراسان (أحصهما) لا كفارة عليه أيضا ، لأنه لا يلزمه الصوم
فصار كتقاصد الترخص . قال أصحابنا : وهكذا حكم المريض الذى
يباح له الأكل اذا أصبح صائما فجاءه وكذا الصحيح اذا مرض فى
أثناء النهار ثم جامع ، فحيث قلنا بوجوب الكفارة عليه فهو كثيره ،
فيجئ فى الكفارة الأقوال الثلاثة ، وحكم التحمل ما سبق ، وحيث

قلنا : لا كفارة فهو كالمجنون • قال المصنف والأصحاب : ولو قدم المسافر مفطرا فأخبرته أنها مفطرة وكانت صائمة فوطئها — فإن قلنا الكفارة عنه فقط — فلا شيء عليه ولا عليها ، وإن قلنا : عنه وعنهما وجبت الكفارة عليها في مالها لأنها غرتة • هكذا قالوه واتفقوا عليه •

قال الرافعي : ويشبه أن يكون هذا تفريعا على قولنا : المجنون لا يتحمل والا فليس العذر هنا بأوضح منه في المجنون (قلت) الفرق أنه لا تغيير منها في صورة المجنون ، أما إذا قدم المسافر مفطرا فأخبرته بصومها فوطئها مطاوعة ، فإن قلنا : الكفارة عنه فقط فلا شيء عليه ولا عليها ، وإن قلنا : عنه وعنهما لزمه أن يكفر عنها إن كانت من أهل العتق أو الاطعام ، وإن كانت من أهل الصيام لزمها الصيام ، والله تعالى أعلم •

(فرع) إذا أكرهها على الوطء وهما صائمان في الخضر لهما حالان (أحدهما) أن يقهرها بربطها أو بغيره ويطأ فلا تفطر هي ، ويجب عليه كفارة عنه قطعا (والثاني) أن يكرهها حتى تمكته فهي فطرها قولان سبقا (أحدهما) لا تفطر فيكون كالحال الأول (والثاني) تفطر وعليهما الكفارة ، وتكون الكفارة عليه وحده قطعا •

(فرع) هذا الذي سبق كله فيما إذا وطئ زوجته ، فلو زنى بامرأة أو وطئها بشبهة فطريقان (أحدهما) القطع بوجوب كفارتين على كل واحد منهما كفارة ، لأن التحمل بسبب الزوجية ولا زوجية هنا (وأصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور أنه إن قلنا : الكفارة عنه خاصة فعليه كفارة ولا شيء عليها ، وإن قلنا : عنه وعنهما فعليهما في مالها كفارة أخرى ، لما ذكرناه ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن جامع في يومين أو في أيام وجب لكل يوم كفارة ، لأن صوم كل يوم عبادة منفردة فلم تتداخل كفارتها كالعمرتين ، وإن جامع في يوم مرتين لم يلزمه لثاني كفارة لأن الجامع الثاني لم يصادف صوما) •

(الشرح) اتفق أصحابنا على أنه إذا جامع في يومين أو أيام وجب لكل يوم كفارة ، سواء كفر عن الأول أم لا ، لما ذكره المصنف ، بخلاف من تطيب ثم تطيب في الإحرام قبل أن يكفر عن الأول فإنه يكتفيه فدية واحدة في أحد القولين لأن الإحرام عبادة واحدة ، بخلاف اليومين من رمضان ، وإن جامع زوجته في يوم من رمضان مرتين فأكثر لزمه كفارة واحدة عن الأول ولا شيء عن الثاني بلا خلاف ، لما ذكره .

(فروع) قال أبو العباس الجرجاني في كتابه المعاياة : هيمن وطئ زوجته في صوم رمضان ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمه الكفارة دونها (والثاني) يلزمه كفارة عنهما (والثالث) يلزم كل واحد كفارة ويتحمل الزوج ما دخله التحمل ، وهو العتق والإطعام ، قال : فإذا وطئ أربع زوجات في يوم واحد لزمه على القول الأول كفارة فقط عن الوطء الأول ، ولا يلزمه شيء لباقي الوطئات ، وعلى الثاني يلزمه أربع كفارات : كفارة عن وطئته الأولى عنه وعنهما ، وثلاث عن الباقيات لأنها لا تتبعض إلا في موضع يوجد التحمل ، وعلى الثالث يلزمه خمس كفارات كفارتان عنه وعن الأولى بوطئها ، وثلاث عن الباقيات ، قال : ولو كانت له زوجتان مسلمة وكتابية فوطئهما في يوم لزمه على القول الأول كفارة واحدة بكل حال . وأما على القول الثاني فإن قدم وطئ المسلمة فعليه كفارة والا فكفارتان ، وعلى الثالث يلزمه كفارتان بكل حال ، لأنه إن قدم المسلمة لزمه كفارتان عنه وعنهما ولا شيء بسبب انكتابية . وإن قدم الكتابية لزمه لنفسه كفارة ثم أخرى عن المسلمة ، هذا كلام الجرجاني وفي بعضه نظر .

وقال صاحب الحاوي : إذا وطئ أربع زوجات في يوم ، فإن قلنا : الكفارة عنهن فعليه أربع كفارات والا فكفارة ، وذكر في المسلمة والكتابية نحو قول الجرجاني .

فروع

في هذا الباب العلماء فيمن كرر جماع زوجته في يوم من رمضان

ذكرنا أن مذهبنا أن عليه كفارة واحدة بالجماع الأول ، سواء كفر عن الأول أم لا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك . وقال أحمد :

ان كان الوطء الثانى قبل تكفيره عن الأول لزمه كفارة أخرى لأنه وطء محرم فأنشبه الأول • دليلنا أنه لم يصادف صوما منعقدا بخلاف انجماع الأول •

قصر

في مذاهيبهم فيمن وطئ في يومين أو أيام من رمضان

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب لكل يوم كفارة ، سواء كفر عن الأول أم لا ، وبه قال مالك وداود وأحمد في أصح الروايتين عنه • وقال أبو حنيفة : ان وطئ في الثانى قبل تكفيره عن الأول كفته كفارة واحدة ، وان كفر عن الأول فعنه روايتان ، قال : ولو جامع في رمضانين ففي رواية عنه أنه كرمضان واحد ، وفي رواية تتكرر الكفارة ، وهذه هي الرواية الصحيحة عنه ، وقاسه على الحدود • واحتج أصحابنا بأنها عبادات فلم تتداخل بخلاف الحدود المبنية على الذرة والاستقاط •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان رأى هلال رمضان فرد الحاكم شهادته فصام وجامع وجبت عليه الكفارة ، لأنه أفطر في شهر رمضان بالجماع من غير عذر ، فأنشبه إذا قبل الحاكم شهادته) •

(الشرح) قال الشافعى والأصحاب : إذا رأى هلال رمضان فردت شهادته لزمه صوم ذلك اليوم ، فان صامه وجامع فيه لزمته الكفارة بلا خلاف عندنا ، لما ذكره المصنف وسبق ايضاح هذه المسألة ومذاهب العلماء فيها في أوائل الباب ، ولو رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر كما سبق ولا تنى عليه بالجماع فيه ، لأنه ليس من رمضان ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان طلع الفجر وهو مجامع ، فاستدام مع العلم بالفجر ، وجبت عليه الكفارة لأنه منع صوم يوم من رمضان بجماع

من غير عذر ، فوجب عليه الكفارة ، كما لو وطئ في أثناء النهار ، وإن جامع وعنده أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع ، أو أن الشمس قد غربت ولم تكن غربت ، لم تجب عليه الكفارة لأنه جامع وهو يعتقد أنه يحل له ذلك وكفارة الصوم عقوبة تجب مع المأثم فلا تجب مع اعتقاد الإباحة كالحد ، وإن أكل ناسيا فطن أنه أفطر بذلك ثم جامع عامدا فالمنصوص في الصيام أنه لا تجب الكفارة ، لأنه وطئ وهو يسمد أنه غير صائم فأنثبه إذا وطئ وعنده أنه نيل ثم إن أنه نهار ، وقال شيخنا الناقض أبو الطيب المطبى رحمه الله : يحصل عندى أنه تجب عليه الكفارة لأن الذى ضمه لا يبيح الوطء ، بخلاف ما لو جامع وظن أن الشمس غربت ، لأن الذى ظن سكت يبيح به الوطء ، فإن أفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر لم تجب الكفارة ، لأنه يحل به الفطر فلا تجب الكفارة مع إباحة الفطر ، وإن أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع وجبت عليه الكفارة ، لأن السفر لا يبيح له الفطر في هذا اليوم ، فكان وجوده كعدمه ، وإن أصبح الصحيح صائما ثم مرض وجامع لم تجب الكفارة ، لأن المريض يبيح له الفطر في هذا اليوم ، وإن جامع ثم سافر لم تسقط عنه الكفارة ، لأن السفر لا يبيح له الفطر في يومه فلا يسقط عنه ما وجب فيه من الكفارة ، وإن جامع ثم درى أو جن ففیه قولان (أحدهما) لا تسقط عنه الكفارة ، لأنه معنى طرا بعد وجوب الكفارة فلا يسقط الكفارة كالسفر (والثانى) أنه تسقط لأن اليوم يرتبط بعبءه ببعض ، فاذا خرج (١) آخره عن أن يكون الصوم فيه مستحقا خرج أوله عن أن يكون صوما أو يكون الصوم فيه مستحقا ، فيكون جماعه في يوم فطر ، أو في يوم صوم غير مستحق فلا تجب به الكفارة) .

(الشرح) في الفصل مسائل (أحداها) إذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع العلم بالفجر بطل صومه بلا خلاف ، كما سبق في موضعه ، وفي وجوب الكفارة طريقتان (الصحيح) المنصوص وجوبها ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وحكى جماعات من الخراسانيين في وجوبها

(١) في نسخة المؤخر لابن بطال الركبي : (فاذا خرج جزؤه عن أن يكون صائما فيه أو عن الصوم فيه مستحقا ٠٠٠ الخ) (ط) .

قولين (المنصوص) وجوبها لما ذكره المصنف (والثاني) لا تجب ، وهو مفرج مما سنذكره ان شاء الله تعالى ، لأنه لم يفسد بهذا الجماع صوما لأنه لم يدخل فيه • قال البندنجي : وانما وجبت الكفارة هنا على المذهب ، لأنه منع انعقاد الصوم لا لفساده ، فإنه لم يدخل فيه ، قال : ومن قال انعقد صومه ثم فسد فهذا غير معروف مذهباً للشافعي رحمه الله •

قال القاضي حسين وامام الحرمين والبعوى وغيرهم من الخراسانيين : نص الشافعي هنا على وجوب الكفارة بالاستدامة ، ونص فيمن قال لزوجه : ان وطئتك فأنت طالق ثلاثا ، فوطئها واستدام أنه لا يلزمه مهر بالاستدامة ، قالوا : واختلف أصحابنا فيهما فمنهم من نقل وخرج فجعل في المسألتين قولين (أحدهما) تجب الكفارة والمهر كما لو نزع ثم أولج (والثاني) لا يجب واحد منهما ، لأن أول الفعل كان مباحا •

وقال الجمهور وهو الصحيح : المسألتان على ما نص عليه ، فتجب الكفارة دون المهر ، وانفرد أن ابتداء الفعل هنا لم يتعلق به كفارة ، فوجبت الكفارة باستدامته لثلاثا يخلو جماع في نهار رمضان عمدا عن كفارة • وأما المهر فلا يجب لأن أول الوطء تعلق به المهر ، لأن مهر النكاح يقابل جميع الوطئات فلم يجب باستدامته مهر آخر ، نثلا يؤدي الى ايجاب مهرين لشخص واحد بوطأة واحدة ، وهذا لا يجوز ، وقولنا : لشخص واحد احتراز ممن وطئ زوجة أبيه أو ابنه بشبهة ، فإنه يفسخ نكاح زوجها ويلزم الواطئ مهران بالوطئة الواحدة : مهر للزوجة لأنه استوفى منفعة بضعها بشبهة ، ومهر للزوج لأنه أفسد عليه نكاحه •

(فرع) لو أحرم بالحج مجامعا ففيه ثلاثة أوجه سأوضحها في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (أصحابها) لا ينعقد حجه • كما لا ينعقد صومه ، ولا صلاة من أحرم بها مع خروج الحدث •

(والثاني) ينعقد حجه صحيحا ، فان نزع في الحال صح حجه ، ولا شيء عليه والا فسد ، وعليه المضي في فاسده والقضاء والبدنة

(والثالث) يتمتع فاسدا وعليه القضاء والمضى فيه سواء مكث أو نزع في الحال ولا تجب النفدية أن نزع في الحال فإن مكث وجبت شاة في الأصح . وفي قول : بدنة كما في نظائره . والفرق بين الحج والصوم أن الصوم يخرج منه بالافساد ، فلا يصح دخوله فيه مع وجود المفسد بخلاف الحج ، وقد سبق في أوائل هذا الباب بيان معنى قولهم : يخرج من الصوم بالافساد ، ولا يخرج من الحج بالافساد .

(المسألة الثانية) لو جامع ظانا أن الفجر لم يطلع أو أن الشمس غربت فبان غلطه فلا كفارة هكذا قطع به المصنف والأصحاب إلا إمام الحرمين فإنه قال : من أوجب الكفارة على الناس بالجماع يقول بمثله هنا لتقصيره في البحث ، قال الرافعي : وقولهم فيمن ظن غروب الشمس : لا كفارة ، تبريع على جواز الفطر بظن ذلك فإن منعاه بالظن فينبغي وجوب الكفارة لأنه جماع محرم صادف الصوم .

(الثالثة) إذا أكل الصائم ناسيا ، فظن أنه أفطر بذلك لجعله بالحكم ثم جامع فهل يبطل صومه ؟ فيه وجهان مشهوران (أحدهما) وبه قال البندنجي : لا كما لو سلم من الصلاة ناسيا ، ثم تكلم عامدا فإنه لا تبطل صلاته بالاتفاق ، لحديث ذى اليمين (وأصحهما) وبه قطع الجمهور : تبطل كما لو جامع أو أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع فبان طالعا .

فإن قلنا لا يفطر فلا كفارة ، وإن قلنا : يفطر فلا كفارة أيضا ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي في كتاب الصيام من الأم ، وفيه الاحتمال الذي حكاه المصنف عن القاضي أبي الطيب وذكر دليلهما ، أما إذا أكل ناسيا وعلم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر ، وتجب الكفارة بإخلاف عندنا .

وحكى الماوردي عن أبي حنيفة أنه قال : عليه القضاء دون الكفارة ، ولو طلع الفجر وهو مجامع فظن بطلان صومه فمكث فعليه القضاء دون الكفارة ، لأنه لم يتعمد هناك حرمة الصوم بالجماع ، ذكره الماوردي وغيره . قال صاحب العدة : وكذا لو قيل (١) ولم ينزل أو

(١) بفتح القاف وتشديد الباء مع فتحها .

اغتاب انسانا فاعتقد أنه قد بطل صومه فجاءه لزمه القضاء دون الكفارة • وقال أبو حنيفة : أن قبل ثم جامع لزمته الكفارة إلا أن يفتيه فقيه أو يتأول خبرا في ذلك • وقال في الذي اغتاب ثم جامع : يلزمه الكفارة وإن أفتى أو تأول خيرا • دليلنا أنه لم يعتمد افساد صوم •

(المسألة الرابعة) إذا أفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر فإن قصد بالجماع الترخص فلا كفارة ، والا فوجهان حكاهما الخراسانيون (أصحهما) وبه قطع المصنف وغيره من العراقيين : لا كفارة أيضا لما ذكره المصنف •

(الخامسة) إذا أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع في يومه لزمته الكفارة لما ذكره المصنف • هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه غريب ضعيف قاله المزني وغيره من أصحابنا : أنه يجوز له الفطر في هذا اليوم ، فإذا جامع فلا كفارة عليه ، وقد سبقت المسألة وأضحى في فصل صوم المسافر •

(السادسة) إذا أصبح الصحيح صائما ثم مرض فجاءه فلا كفارة إن قصد الترخص ، وكذا إن لم يقصده على المذهب ، وبه قطع المصنف وآخرون ، وقد سبقت المسألة قريبا •

(السابعة) لو أفسد المقيم صومه بجماع ثم سافر في يومه لم تسقط الكفارة على المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وقيل : فيه قولان كطهران المرض ، حكاه الدارمي والرافعي ، ولو أفسد الصحيح صومه بالجماع ثم مرض في يومه فطريقان (أحدهما) لا تسقط الكفارة وبه قطع البغوي (وأصحهما) وبه قطع المصنف ولاكثرون فيه قولان (أصحهما) لا تسقط (والثاني) تسقط ، ودليلهما في الكتاب ، ولو أفسده بجماع ثم طرأ جنون أو حيض أو موت في يومه فقولان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) السقوط لأن يومه غير صالح للصوم بخلاف المريض ، وصورة الحيض مفرعة على أن المرأة المفطرة بالجماع يلزمها الكفارة ، ولو ارتد بعد الجماع في يومه لم تسقط الكفارة بلا خلاف ، ذكره اندارمي ، وهو واضح • هذا تفصيل مذهبا • وممن قال من العلماء : لا تسقط الكفارة بطران الجنون والمرض والحيض مالك وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود ، وقال أبو حنيفة

في المختصر وغيره وبه قطع البغوى وآخرون (والثانى) فيه خلاف
منى على ايجاب الحد به ان أوجبناه وجبت الكفارة ، والا فلا ،
حكاه الدارمى عن أبى على ابن خيران وأبى اسحاق المروزى •

قال الماوردى : هذا الطريق غلط لأن ايجاب الكفارة ليس
مرتبطا بالحد ، ولهذا يجب في وطء الزوجة الكفارة دون الحد ، وسواء
في هذا كله أنزل أم لا ، الا أنه اذا قلنا في اتیان البهيمة : لا كفارة لا
يفسد الصوم أيضا كما قاله المصنف ، هذا ان لم ينزل ، فان
أنزل أفسد ، كما لو قبل فأنزل •

(فرع) الوطء بزنا أو شبهة أو في نكاح فاسد ووطء أمته
وأخته وبنته والكافرة وسائر النساء سواء في افساد الصوم ووجوب
القضاء والكفارة وامساك بقية النهار ، وهذا لا خلاف فيه •

(فرع) اذا أفسد صومه بغير الجماع كالأكل والشرب والاستمنا
والمباشرات المفصيات الى الانزال فلا كفارة لأن النص ورد في الجماع ،
وهذه الأشياء ليست في معناه ، هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع
انجماهير ، وحكى الرافعى وجها عن أبى خلف الطبرى من أصحابنا
من تلامذة القفال المروزى أنه تجب الكفارة بكل ما يأتى بالافطار به •
وفى وجه حكاه صاحب الحاوى عن ابن أبى هريرة أنه يجب بالأكل
والشرب كفارة فوق كفارة الرضع ودون كفارة المجامع ، وهذا
الوجهان غلط ، وحكى الحناطى — بالحاء المهملة والنون — عن محمد
ابن الحكم أنه روى عن الشافعى وجوب الكفارة على من جامع فيما
دون الفرج فأنزل ، وهذا شاذ ضعيف •

(فرع) قد ذكرنا أنه اذا استمنى متعمدا بطل صومه ولا
كفارة ، قال الماوردى : فلو حك ذكره لعارض ولم يقصد الاستمنا
فأنزل فلا كفارة ، وفى بطلان الصوم وجهان (قلت) أصحابهما لا يبطل
كالمضمضة بلا مبالغة •

فرع

في مذاهب الطعام فيمن وطئ امرأة أو رجلا في الدبر

ذكرنا أن مذهبنا وجوب القضاء والكفارة ، وبه قال مالك
وأبو يوسف ومحمد وأحمد ، وقال أبو حنيفة ، عليه القضاء ، وفى وجوب

والثوري : تسقط وأسقطها زفر بالحيض والجنون دون المرض ،
واتفقوا على أنها لا تسقط بالسفر إلا ابن الماجشون المسالك
فأسقطها به •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ووطء المرأة في الدبر واللواط كالوطء في الفرج في جميع ما ذكرناه
من افساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة لأن الجميع وطء ،
ولأن الجميع في إيجاب الحد واحد فكذلك في افساد الصوم وإيجاب
الكفارة ، وأما اتیان البهيمه ففيه وجهان من أصحابنا من قال : ينبغي
ذلك على وجوب الحد ، فإن قلنا : يجب فيه الحد أفسد الصوم وأوجب
الكفارة كالجماع في الفرج ، وإن قلنا : يجب فيه التعزير لم يفسد
الصوم وأم تجب به الكفارة لأنه كالوطء فيما دون الفرج في التعزير
فكان مثله في افساد الصوم وإيجاب الكفارة ، ومن أصحابنا من قال :
يفسد الصوم وتجب الكفارة قولاً واحداً ، لأنه وطء يوجب القس
فجاز أن يتعلق به افساد الصوم وإيجاب الكفارة كوطء المرأة) •

(الشرح) قوله (ففيه وجهان) كان ينبغي أن يقول : طريقان ،
فعبّر بالوجهين عن الطريقين مجازاً لاشتراكهما في أن كلا منهما حكاية
للمذهب ، وقد سبق بيان مثل هذا المجاز في مقدمة هذا الشرح (١) ،
واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن وطء المرأة في الدبر واللواط
بصبي أو رجل كوطء المرأة في القبل في جميع ما سبق من افساد
الصوم ، ووجوب امساك بقية النهار ووجوب القضاء والكفارة ،
لما ذكره المصنف • وذكر الرافعي وجهها شاذاً باطلاً في الاتيان في
الدبر أنه لا كفارة فيه ، وهذا غلط •

وأما اتیان البهيمه في دبرها أو قبلها ففيه طريقان حكاهما المصنف
والأصحاب (أصحابهما) انقطع بوجوب الكفارة فيه • وهذا هو المنصوص

(١) قال النووي رحمه الله في المقدمة : وأما الطرق فهي اختلاف الأصحاب
في حكاية المذهب فتقول بعضهم مثلاً : في المسألة قولان أو وجهان ، ويقول
الآخر : لا يجوز قولاً واحداً أو وجهاً واحداً ، أو يقول أحدهما : في المسألة
تفصيل ، ويقول الآخر : فيها خلاف مطلق ، وقد يستعملون الوجهين في
موضع آخرتين وتكسبه • ثم ساق أمثلة من المذهب فارجع إليه فإنه مفيد
وهو في الجزء الأول ص ١١١ (ط) •

الكفارة روايتان عنه أشهرهما عنه لا كفارة ، لأنه لا يحصل به الاحسان وانتحليل فأنسبه الوطء فيما دون الفرج ، واحتج أصحابنا بأنه جماع أثم به لسبب الصوم ، فوجب فيه الكفارة كالقتل ، قال أصحاب أبي حنيفة : ولا كفارة في اتیان 'البهيمة' .

فروع

في مذاهبهم في المباشرة فيما دون الفرج

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا كفارة فيها ، سواء فسد صومه بالانزال أم لا ، وبه قال أبو حنيفة . وقال داود : كل انزال تجب به الكفارة حتى الاستمناء الا اذا كرر النظر فأنزل فلا قضاء ولا كفارة . وقال مالك وأبو ثور : عليه القضاء والكفارة . وحكى هذا عن عطاء والحسن وابن المبارك واسحاق . وقال أحمد : يجب بالنوطء فيما دون اشفرج الكفارة وفي القبلة واللمس روايتان . واحتجوا بأنه أفطر بمغصية فأنسبه الجماع في الفرج . واحتج أصحابنا بأنه لم يجامع في الفرج فأنسبه الردة فانها تبطل الصوم ولا كفارة ، وما قاله الآخرون ينتقض بالردة .

(فرع) قال الغزالي وغيره من أصحابنا : الضابط في وجوب الكفارة بالجماع أنها تجب على من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم ، وفي هذا الضابط قيود (أحدها) الإفساد ، فمن جامع ناسيا لا يفطر على المذهب كما سبق . وقيل في فطره قولان سبق بيانهما . فان قلنا : لا يفطر فلا كفارة لعدم الإفساد ، والا فوجهان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون (أصحهما) لا كفارة أيضا لعدم الاثم (الثاني) قولنا (من رمضان) فلا كفارة بافساد صوم التطوع والنذر والقضاء والكفارة بالجماع ، لأن الكفارة انما هي لحرمة رمضان (الثالث) قولنا (بجماع) احتراز من الأكل والشرب والاستمناء والمباشرة دون الفرج ، فلا كفارة فيها كلها على المذهب ، كما بيناه قريبا (والرابع) قولنا (تام) احتراز من المرأة اذا جومت فانها يحصل فطرها بتغيب بعض الحشفة فلا يحصل الجماع التام الا وقد أفطرت لدخول داخل فيها فالفطر يحصل بمجرد الدخول ، وأحكام الجماع لا تثبت الا بتغيب كل الحشفة ، فيصدق عليها أنها أفطرت بالجماع قبل تمامه .

وقولنا (أثم به) احتراز من جامع بعد الفجر قلنا بقضاء الليل ،
 فان صومه يفسد ولا كفارة كما سبق • وقولنا (بسبب الصوم)
 احتراز من المسافر اذا شرع في الصوم ثم أفطر بالزنا مترخصا
 فلا كفارة عليه ، لأنه وان أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام
 أثم به ، الا أنه لم يَأْثَمْ به بسبب الصوم ، لأن الإفطار جائز له وانما
 أثم بالزنا ، ولو زنى المقيم ناسيا للصوم قلنا : الصوم يفسد بجماع
 الناسي فلا كفارة أيضا في أصح الوجهين ، لأنه لم يَأْثَمْ بسبب الصوم
 لأنه ناس له • قال الرافعي : وجماع المرأة اذا قلنا : لا شيء عليها ولا
 يلاقيها الوجوب ، مستثنى عن الضابط •

(فرع) لو صام الصبي رمضان فأفسده بالجماع ، وقلنا :
 ان وطئه في الحج يفسده ويوجب البدن^(١) ، ففي وجوب كفارة الوطء
 في الصوم وجهان حكاهما المتولى في كتاب الحج ، وسأوضحهما هناك ان
 شاء الله تعالى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وطئ وطئا يوجب الكفارة ولم يقدر على الكفارة ، ففيه
 قولان (أحدهما) لا تجب لقوله صلى الله عليه وسلم : « [خذ
 واستغفر] الله تعالى وأطعم أهك » أو لأنه حق حال يجب لله تعالى على
 وجه البذل ، فلم يجب مع العجز كزكاة الفطر (والثاني) أنها تثبت في
 الذمة فاذا قدر لزمه قضاؤها وهو الصحيح ، لأنه حق لله تعالى يجب
 بسبب من جهته فلم يسقط بالعجز كجزاء الصيد) •

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه • وقوله (حق مال) احتراز
 من الصوم في حق المريض فانه لا يسقط بل يثبت في الذمة • وقوله
 (لله تعالى) احتراز من المتعة • وقوله (لا على وجه البذل) احتراز من
 جزاء الصيد • وقوله (لأنه حق لله تعالى) قال القطعي : ليس هو احتراز
 بل لتقريب الفرع من الأصل ، ويحتمل أنه احتراز من نفقة القريب •
 وقوله (بسبب من جهته) احتراز من زكاة الفطر •

(١) بضم الباء وتسكين الدال •

(أما أحكام انفصل) فقال أصحابنا : الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة أضرب ، وقد أشار إليها المصنف (ضرب) يجب لا بسبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر ، فإذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت في ذمته ، فلو أيسر بعد ذلك لم يجب (وضرب) يجب بسبب من جهته على جهة البدل كجزاء الصيد وقدية الحلق والطيب واللباس في الحج ، فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت في ذمته تغليبا لمعنى الغرامة لأنه اتلاف محض (وضرب) يجب بسببه لا على جهة البدل ككفارة الجماع في نهار رمضان ، وكفارة اليمين والظهار والقتل •

قال صاحب العدة : ودم التمتع وانقران • وقال البندنجي : والنذر وكفارة قوله : أنت حرام ، ودم التمتع والطيب واللباس ففيها قولان مشهوران (أحدهما) عند المصنف والأصحاب تثبت في الذمة ، فمتى قدر على أحد الخصال لزمته (والثاني) لا تثبت ، وذكر المصنف دليلهما وشبهها بجزاء الصيد أولى من الفطرة لأن الكفارة مؤاخذه على فعله كجزاء الصيد بخلاف الفطرة •

واحتج بعض أصحابنا لنقول بسقوطها بحديث الأعرابي كما أشار إليه المصنف لأنه صلى الله عليه وسلم قال : « أطلعهم أهك » ومعلوم أن الكفارة لا تصرف إلى الأهل • وقال جمهور أصحابنا والمحققون : حديث الأعرابي دليل لثبوتها في الذمة عند العجز عن جميع الخصال ، لأنه لما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم عجزه عن جميع الخصال ثم ملكه النبي صلى الله عليه وسلم العرق من التمر ثم أمره بأداء الكفارة لقدرته الآن عليها ، فلو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها •

وأما اطعام أهله فليس هو على سبيل الكفارة ، وإنما معناه أن هذا الطعام صار ملكا له وعليه كفارة فأمر بإخراجه عنها ، فلما ذكر حاجته إليه أذن له في أكله لكونه في ملكه لا عن الكفارة ، وبقيت الكفارة في الذمة وتأخيرها لمثل هذا جائز بلا خلاف • فان قيل : لو كانت واجبة لبيئتها له عليه السلام فالجواب من وجهين (أحدهما) أنه قد بينا له بقوله صلى الله عليه وسلم : تصدق بهذا بعد إعلامه بعجزه ، ففهم الأعرابي وغيره من هذا أنها باقية عليه • (الثاني) أن تأخير

البيان الى وقت الحاجة جائز. ، وهذا ليس وقت الحاجة ، فهذا الذي ذكرته من تأويل الحديث ومعناه هو النصاب الذي قاله المحققون والأكثرين .

وحكى امام الحرمين والغزالي وغيرهما وجها لبعض الأصحاب أنه يجوز صرف كفارة الجماع خاصة الى زوجة المكفر وأولاده اذا كانوا فقراء لهذا الحديث ، ووافق هذا القائل على أن الزكاة وباقي الكفارات لا يجوز صرفها الى الزوجة والأولاد الفقراء ، وقاس الجمهور على الزكاة وباقي الكفارات ، وأجابوا عن الحديث بما سبق .

فرع

في مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان

(احداها) اذا نسي النية وجامع في ذلك اليوم فلا كفارة في ذلك اليوم بلا خلاف لأنه لم يفسد به صوما .

(الثانية) اذا وطئ الصائم في نهار رمضان وقال : جهلت تحريمه ، فان كان ممن يخفى عليه تقرب اسلامه ونحوه فلا كفارة ، والا وجبت ، ولو قال : علمت تحريمه وجبت وجوب الكفارة ، لزمته الكفارة بلا خلاف ، ذكره اندارمي وغيره ، وهو واضح وله نظائر معروفة لأنه مقصر .

(الثالثة) اذا أفسد الحج بالجماع ، قال الدارمي : ففي الكفارة الأقوال الأربعة السابقة في كفارة الجماع في الصوم .

فرع

في مذاهب العلماء في كفارة الجماع في صوم رمضان وما يتعلق بها

وفيه مسائل (احداها) قد فكرنا أن مذهبنا أن من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم لزمته الكفارة ، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود والعلماء كافة الا ما حكاه

العبدري وغيره من أصحابنا عن الشعبي وسعيد بن جبير والنخعي وقتادة أنهم قالوا : لا كفارة عليه ، كما لا كفارة عليه بإفساد الصلاة ، دليلنا حديث أبي هريرة السابق في تحة الأعرابي ، ويخالف الصلاة فإنه لا مدخل للمال في جبرانها •

(الثانية) يجب على المكفر مع الكفارة قضاء اليوم الذي جامع فيه • هذا هو المشهور من مذهبنا وفيه خلاف سبق • قال العبدري : وبإيجاب قضاؤه قال جميع الفقهاء سوى الأوزاعي فقال : ان كفر بالصوم لم يجب قضاؤه ، وان كفر بالعق أو الاطعام قضاؤه •

(الثالثة) قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا يجب على المرأة كفارة أخرى وبه قال أحمد • وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر : عليها كفارة أخرى وهي رواية عن أحمد •

(الرابعة) هذه الكفارة على الترتيب فيجب عتق رقبة فان عجز فصوم شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكينا ، وبه قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد في أصح الروايتين عنه • وقال مالك : هو مخير بين انخصال الثلاث وأفضلها عنده الاطعام • وعن الحسن البصري أنه مخير بين عتق رقبة ونحر بدنة ، واحتجا بحديثين على وفق مذهبيهما • دليلنا حديث أبي هريرة • وأما حديث الحسن فضيف جدا ، وحديث مالك يجاب عنه بجوابين (أحدهما) حديثنا أصح وأشهر • (والثاني) أنه محمول على الترتيب جمعا بين الروايات •

(الخامسة) يشترط في صوم هذه الكفارة عندنا وعند الجمهور التتابع وجوز ابن أبي ليلى تفريقه ، لحديث في صوم شهرين من غير ذكر الترتيب • دليلنا حديث أبي هريرة السابق وهو مقيد بالتتابع فيحصل المطلق عليه •

(السادسة) اذا كفر بالاطعام فهو اطعام ستين مسكينا كل مسكين مد ، سواء البر والزبيبة والتمر وغيرها • وقال أبو حنيفة : يجب لكل

مسكين مدان حنطة أو صاع من سائر الحبوب ، وفي الزبيب عنه روايتان رواية صاع ورواية مدان .

(السابعة) لو جامع في صوم غير رمضان من قضاء أو نذر أو غيرهما فلا كفارة كما سبق وبه قال الجمهور ، وقال قتادة : تجب الكفارة في افساد قضاء رمضان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا نوى الصوم من الليل ثم أغمى عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء ، وقال المزني : يصح صومه كما لو نوى الصوم ثم نام جميع النهار ، والدليل على أن الصوم لا يصح أن الصوم نية وترك ، ثم لو انفرد الترك عن النية لم يصح فاذا انفردت النية عن الترك لم يصح ، وأما النوم فإن أبا سعيد الاصطخري قال : اذا نام جميع السهار لم يصح صومه ، كما اذا أغمى عليه جميع النهار ، والمذهب أنه يصح صومه اذا نام . والفرق بينه وبين الانعاش أن النائم ثابت المقبل ، لأنه اذا نبه انتبه والمغمى عليه بخلافه ، ولأن النائم كالمستيقظ ، ولهذا ولايته ثابتة على ماله بخلاف المغمى عليه ، وإن نوى الصوم ثم أغمى عليه في بعض النهار فقد قال في كتاب الظهار ومختصر البويطي : اذا كان في أوله مفيقا صح صومه ، وفي كتاب الصوم اذا كان في بعضه مفيقا أجزاءه . وقال في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى : اذا كانت ضائمة فأغمى عليها أو حاضت بطل صومها ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه أن كان مفيقا في طرفي النهار صح صومه ، فمن أصحابنا من قال : المسألة على قول واحد أنه يعتبر أن يكون مفيقا في أول النهار ، وتناول ما سواه من الأقوال على هذا ، ومن أصحابنا من قال : فيها أربعة أقوال (أحدها) أنه تعتبر الافاقة في أوله كالنية تعتبر في أوله .

(والثاني) أنه تعتبر الافاقة في طرفيه كما أن في الصلاة يعتبر التقصد في الطرفين في الدخول والخروج ، ولا يعتبر فيما بينهما (والثالث) أنه تعتبر الافاقة في جميعه ، فاذا أغمى عليه في بعضه لم يصح [صومه] لأنه معنى اذا طرا إسقط فرض الصلاة فأبطل الصوم

كالحيض (والرابع) تتمتع الافاقة في جزء منه ولا أعرف له وجهها ، وان
نوى الصوم ثم جن ففيه قولان • قال في الجديد : يبطل الصوم لأنه
عارض يسقط فرض الصلاة ، فأبطل الصوم كالحيض • وقال في القديم :
هو كالأغماء لأنه يزيل العقل والولاية فهو كالأغماء) •

(الشرح) قوله : لأنه عارض يسقط فرض الصلاة ينتقض بالأغماء ،
فانه يسقط فرض الصلاة ولا يبطل الصوم به في بعض النهار على
الأصح •

(إذا الأحكام) نفيتها مسائل :

(احداها) إذا نام جميع النهار وكان قد نوى من الليل صح
صومه على المذهب وبه قال الجمهور • وقال أبو الطيب بن سلمة
وأبو سعيد الاصطخري : لا يصح ، وحكاه البندنجي عن ابن سريج
أيضا ، ودليل الجميع في الكتاب ، وأجمعوا على أنه لو استيقظ
احظة من النهار ونام باقيه صح صومه •

(الثانية) لو نوى من الليل ولم ينم النهار ولكن كان غافلا عن
الصوم في جميعه صح صومه بالاجماع ، لأن في تكليف ذكره حرجا •

(الثالثة) لو نوى من الليل ثم أغمى عليه جميع النهار لم يصح
صومه على المذهب ، وفيه قول مخرج من النوم أنه يصح خرجه الزنى
وغيره من أصحابنا ودليل الجميع في الكتاب •

(الرابعة) إذا نوى من الليل وأغمى عليه بعض النهار دون
بعض ففيه ثلاثة طرق :

(أحدها) ان أفاق في جزء من النهار صح صومه والا فلا ،
وسواء كان ذلك الجزء أول النهار أو غيره وهذا هو نص الشافعي
في باب الصيام في مختصر الزنى • وعمن حكى هذا الطريق البغوي
وحكاه الدارمي عن ابن أبي هريرة ، وتأول هذا القائل النصين
الآخرين فتأول نصه في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى على أن
بطلان الصوم عائد الى الحيض خاصة لا الى الأغماء ، قالوا :

وقد يفعل الشافعى مثل هذا وتأوله الماوردى تأويلا آخر ، وهو أن المراد بالاغماء هنا الجنون ، وتأول هذا القائل نصه في الظهار والبويطى على أنه ذكر الافاقة في أوله للتمثيل بالجزء لا لاستراط الأول .

(والطريق الثانى) القطع بأنه ان أفاق في أوله صح والا فلا ، وتأول نصه في الصوم على أن المراد بالجزء المبهم أوله ، كما صرح به في الظهار ، وتأول نص اختلاف أبى حنيفة على ما سبق .

(والطريق الثالث) فى المسألة أربعة أقوال وهذا الطريق هو الأصح الأشهر أصح الاقوال يشترط الافاقة فى جزء منه (والثانى) فى أوله خاصة (والثالث) فى طرفيه (والرابع) فى جميعه كالنقاء من الحيض . هذا الرابع تخريج لابن سريج خرجته من الصلاة ، وليس منصوصا للشافعى قال : وليس للشافعى ما يدل عليه ودليل الجميع فى الكتاب الا القول الأول الأصح . فان المصنف قال : لا أعرف له وجها ، وهذا عجب منه ، مع أن هذا القول هو الأصح عند محققى أصحابنا ، فالأصح من هذا الخلاف كله ان كان مفقدا فى جزء من النهار أى جزء كان صح صومه والا فلا .

(الخامسة) اذا نوى الصوم بالليل وجن فى بعض النهار فقولان مشهوران ذكرهما المصنف وغيره من الأصحاب (الجديد) بطلان صومه لأنه مناف للصوم كالحيض ، وقال فى القديم : هو كالاغماء ففيه الخلاف السابق ، ومن الأصحاب من حكى بدل القولين وجهين كصاحب الابانة وآخرين ، ومنهم من حكاهما طريقين وهو أحسن ، وقطع الشيخ أبو حامد والماوردى وابن الصباغ وآخرون ببطلان الصوم بالجنون فى لحظة كالحيض . ولو جن جميع النهار لم يصح بلا خلاف .

(السادسة) لو حاضت فى بعض النهار أو ارتد بطل صومهما بلا خلاف ، وعليهما القضاء ، وكذلك لو نفست بطل صومها بلا خلاف ، ولو ولدت ولم تر دما أصلا نفى بطلان صومها خلاف مبنى على وجوب الغسل بخروج الولد وحده (ان قلنا) لا غسل لم يبطل صومها والا بطل على أشهر الوجهين عند الأصحاب ولم يبطل على الآخر ، وهو الرجح دليل ، وقد سبق ايضاح المسألة فى باب ما يوجب الغسل .

(السابعة) حيث قلنا : لا يصح صوم المغمى عليه اما لوجود الاغماء في كل النهار أو بعضه ، واما لعدم نيته بالليل ، يلزمه قضاء ما فاتته من رمضان ، هكذا قطع به المصنف وجهه اهير الأصحاب وهو المنصوص ، وفيه وجه لابن سريج ، واختاره صاحب الحاوي أنه لا قضاء على المغمى عليه ، كما لا قضاء على المجنون • والمذهب الأول ، وقد سبقت المسألة مبسوطة في أول هذا الباب •

(فروع) لو نوى الصوم في الليل ثم شرب دواء فزال عقله نهارا بسببه ، قال البغوي : ان قلنا : لا يصح صوم المغمى عليه فهذا أولى ، والا فوجهان (أحدهما) لا يصح لأنه بفعله ، قال المتولي : ولو شرب المسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار لم يصح صومه • وعليه القضاء في رمضان ، وان صحا في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز للصائم أن ينزل الماء وينقسط فيه لما روى أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : « حدثني من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في يوم صائف يصب على رأسه الماء من شدة الحر والعطش وهو صائم » ويجوز أن يكتحل لما روى عن أنس « أنه كان يكتحل وهو صائم » ولأن العين ليس بمنفذ ، فلم يبطل الصوم بما يصل إليها) •

(الشرح) أما حديث أبي بكر بن عبد الرحمن هذا فصحيح رواه مالك في الموطأ ، وأحمد بن حنبل في مسنده ، وأبو داود والنسائي في سننهما ، والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين وألبهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة واسناد مالك وأبي داود والنسائي على شرط البخاري ومسلم ، ولفظ رواياتهم « من شدة الحر أو العطش » وفي رواية النسائي « الحر » ولفظ رواية أبي داود عن أبي بكر عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حدثه قال : « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب على رأسه الماء وهو صائم من

العطس أو من الحر » هذا لفظه . وكذا لفظ الباقرين مصرح بأن الذي حدث ابا بكر صحابي ، ولو ذكره المصنف كذلك لكان أحسن ، ولفظ روايه المصنف بمعناه ، فان الذي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسلم صحابي . ثم ان هذا الصحابي وان كان مجهول الاسم لا يقدح في صحة الحديث ، لأن الصحابة كلهم عدول . ولهذا احتج به مالك في الموطأ وسائر الأئمة .

وأما الأثر المذكور عن أنس في الاكتحال فرواه أبو داود بإسناد كنههم تقات الا رجلا مضلها فيه ، ولم يبين الذي ضعفه سبب بصيفه ، مع ان الجرح لا يقبل الا مفسرا . وقول المصنف : ولان العين ليس بسعد . هذا هو في نسخ المذهب (ليس) وهي لغة ضعيفه عربيه والمسهور الفصيح ليست باتبات ابداء . واما المنفذ مفتح الفاء .

(أما الأحكام) ففيها مسألتان :

(احدهما) يجوز للصائم ان ينزل الى الماء وينغطس فيه ويصبه على راسه ، سواء دن في حمام او غيره ولا خلاف في سدا ، ودينه الحديث الذي ذكره ، وحديث عائشه وغيرها في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يصبح جنباً وهو صائم بم يعسل » .

(الثانية) يجوز للصائم الاكتحال بجميع الأكحال ولا يفطر بذلك ، سواء وجد طعمه في حلقه ام لا ، لأن العين ليست بجوف ولا منفذ منها اى انخلق ، قال أصحابنا : ولا يكره الاكتحال عندنا ، قال البندنجي وغيره : سواء تتخذه أم لا .

فروع

في مذاهب العلماء في الاكتحال

ذكرنا أنه جائز عندنا ولا يكره ولا يفطر به ، سواء وجد طعمه في حلقه أم لا . وحكاه ابن المنذر عن عطساء والحسن البصري والنخعي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور ، وحكاه غيره عن ابن عمر وأنس وابن أبي أوفى الصحابييين رضي الله عنهم ، وبه قال داود . وحكى

ابن المنذر عن سليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة وابن أبي ليلى أنهم قالوا : يبطل به صومه • وقال قتادة : يجوز بالاثم ويكره بالصبر • وقال الثوري واسحاق : يكره • وقال مالك وأحمد : يكره وان وصل الى الحلق أفطر • واحتج للمانعين بحديث معبد ابن هرة الصحابي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر بالاثم المروح عند النوم • وقال : ليتقه الصائم » رواه أبو داود وقال : قال لى يحيى بن معين : هو حديث منكر •

واحتج أصحابنا بأحاديث ضعيفة نذكرها لئلا يغتر بها • منها حديث عائشة قالت : « احتل النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم » رواه ابن ماجه باسناد ضعيف من روايه بنيه عن سعيد بن ابى سعيد () انزيدي تسيح بقيه عن هشام بن عروه عن ابيه عن عاتقه • قال البيهقي : وسعيد انزيدي هذا من مجاهيل شيوخ بقيه ينفرد بما لا يسمع عليه (قلت) وقد اتفق الحفاظ على ان روايه بقيه عن المجهولين مردوده • واحتفوا في روايته عن المعروفين () فلا يحتج بحديثه هذا بلا خلاف • وعن أنس قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : استكت عيني أفأكتحل وانا صائم ؟ قال : نعم » رواه الترمذي وقال : ليس اسناده بالقوى • قال : ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء •

وعن نافع عن ابن عمر قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيناه مملوءتان من الكحل وذلك في رمضان وهو صائم » في اسناده من اختلف في توثيقه • وعن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يكتحل بالاثم وهو صائم » رواه البيهقي وضعفه ، لأن راويه محمد هذا ضعيف قال البيهقي : وروى عن أنس مرفوعا باسناد ضعيف جدا أنه لا بأس به • واحتجوا بالأثر المذكور عن أنس وقد بينا اسناده • وفي سنن أبي داود

(١) ذكره الذهبي في الميزان قال : عن هشام بن عروة وعنه بقيه ، لا يعرف وأحاديث ساقطة : قال ابن عدى : أحاديثه ليست محفوظة ١٠٠ هـ (ط) •
(٢) اتفق المحققون على أن أحاديث بقيه ليست نقية فكان منها على نقية • الطيعي •

عن الأعمش قال : ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم ،
والمعتمد في المسألة ما ذكره المصنف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن يحتج بما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو صائم » قال في الأم : ولو
ترك كان أحب الى لما روى عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا : « انما نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الحجامة والوصال في الصوم ابتداء على أصحابه ») .

(الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى في صحيحه وحديث
ابن أبى ليلى رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم ،
لكن في رواية أبى داود والبيهقى وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبى ليلى
قال : حدثنى رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال .. الى
آخره . وهذا مخالف للفظ رواية المذهب وقوله (ابتداء) بالباء الموحدة
وبالقاف وبالمد ، أى رفقا بهم .

(اما حكم المسألة) فقال الشافعى والأصحاب : تجوز الحجامة
للصائم ولا تفطره ولكن الأولى تركها . هذا هو المنصوص وبه قطع
الجمهور ، وقال جماعة من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث :
يفطر بالحجامة . ممن قاله منهم أبو بكر ابن المنذر وأبو بكر بن خزيمة
وأبو الوليد النيسابورى والحاكم أبو عبد الله للحديث الذى سنذكره
ان شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : والفصد كالحجامة .

فروع

في مذاهب العلماء في حجامة الصائم

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم ،
وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبو سعيد
الخدري وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والشمسعى

والنخعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وداود وغيرهم • قال صاحب
 انحاوي : وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء • وقال جماعة من العلماء :
 الحجامة تفتطر ، وهو قول علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعائشة
 والحسن البصري وابن سيرين وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق
 وابن المنذر وابن خزيمة • قال الخطابي : قال أحمد وإسحاق : يفتطر
 الحاجم والمحجوم وعليهما القضاء دون الكفارة • وقال عطاء : يلزم
 المحتجم في رمضان القضاء والكفارة • واحتج لهؤلاء بحديث ثوبان
 قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أفطر الحاجم
 والمحجوم » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة ،
 واسناد أبي داود على شرط مسلم •

وعن شداد بن أوس « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو آخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان
 فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه
 بأسانيد صحيحة • وعن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه الترمذي وقال حديث
 حسن • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله • وعن
 أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه الحاكم في المستدرك
 وقال : هو صحيح ثم روى عن علي بن المديني أنه قال : هو صحيح •
 وروى الحاكم أبو عبد الله في المستدرك عن أحمد بن حنبل قال : أصح
 ما روى في هذا الباب حديث ثوبان • وعن علي بن المديني قال : لا أعلم
 فيها أصح من حديث رافع بن خديج • قال الحاكم : فقد حكم أحمد لأحد
 الحديثين بالصحة ، وعلى (١) للآخر بالصحة • وحكم إسحاق
 ابن راهويه لحديث شداد بن أوس بالصحة ثم روى الحاكم بأسناده
 عن إسحاق أنه قال في حديث شداد : هذا اسناد صحيح تقوم
 به الحجة •

قال إسحاق : وقد صح هذا الحديث بأسانيد وبه نقول • قال
 إناحكم : رضى الله عن إسحاق فقد حكم بالصحة لحديث صحته ظاهرة

(١) يعنى على ابن المديني فانه حكم للحديث الآخر بالصحة (ط) •

وقال به • قال الحاكم : وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مستقيمة مما يطول شرحه • ثم روى بإسناده عن الامام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي قال : صح عندي حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » عن رواية شداد بن أوس وثوبان ، قال عثمان ، وبه أقول ، قال : وسمعت أحمد بن حنبل يقول به ، ويقول : صح عنده حديث ثوبان وشداد • وروى البيهقي حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أيضا من رواية أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن رواية عطاء عن ابن عباس مرفوعا ، وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا قال هذا المرسل هو المحفوظ من رواية عطاء ، وذكر ابن عباس فيه وهم ، وعن عائشة مرفوعا بإسناد ضعيف •

وذكر البيهقي عن أبي زرعة الحافظ قال : حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا في هذا حديث حسن • وفي الموطأ عن نافع قال : « ان ابن عمر احتجم وهو صائم ثم تركه فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر » •

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم » رواه البخاري في صحيحه ، وعن ثابت البناني قال : « سئل أنس أكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا ، الا من أجل الضعف » رواه البخاري •

وفي رواية عنده : « على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة والمواصلة ، ولم ينه عنهما الا ابقاء على أصحابه » رواه أبو داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم كما سبق ، واحتج به أبو داود والبيهقي وغيرهما في أن الحجامة لا تفطر وعن أبي سعيد الخدري قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم والحجامة » رواه الدارقطني وقال : إسناده كلهم ثقات ، ورواه من طريق آخر وقال : كلهم ثقات وعن أنس قال : « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي صلى الله عليه عليه

وسلم فقال : أفطر هذان ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم » رواه الدارقطني وقال : رواه كلهم ثقات ، قال : ولا أعلم له علة . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو صائم » قال البيهقي : وروينا في الرخصة في ذلك عن سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحسين بن علي وزيد بن أرقم وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم ، واستدل الأصحاب أيضا بأحاديث أخر في بعضها ضعف ، والمعتمد ما ذكرناه ، واستدلوا بالقياس على الفصد والرعاف .

وأما حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة (أحدها) جواب الشافعي ذكره في الأُم وفيه اختلاف وتابعه عليه الخطابي والبيهقي وسائر أصحابنا ، وهو أنه منسوخ بحديث ابن عباس وغيره مما ذكرنا ، ودليل النسخ أن الشافعي والبيهقي رواياه بإسنادهما الصحيح عن شداد بن أوس قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي : أفطر الحاجم والمحجوم » وقد ثبت في صحيح البخاري في حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم ، وهو محرم صائم » .

قال الشافعي : وابن عباس إنما صحب النبي صلى الله عليه وسلم محرما في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم يصحبه محرما قبل ذلك ، وكان الفتح سنة ثمان بلا شك ، فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة ، قال : فحديث ابن عباس ناسخ ، قال البيهقي : ويدل على النسخ أيضا قوله في حديث أنس السابق في قصة جعفر : « ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة » وهو حديث صحيح كما سبق ، قال : وحديث أبي سعيد الخدري السابق أيضا فيه لفظ الترخيص ، وغالب ما يستعمل الترخيص بعد النهي .

(الجواب الثاني) أجاب به الشافعي أيضا أن حديث ابن عباس أصح ، ويعضده أيضا القياس فوجب تقديمه .

(الجواب الثالث) جواب الشافعي أيضا والخطابي وأصحابنا أن المراد بأفطر الحاجم والمحجوم أنهما كانا يغتبان في صومهما ،

وروى البيهقي ذلك في بعض طرق حديث ثوبان ، قال الشافعي : وعلى هذا التأويل يكون المراد بإفطارهما أنه ذهب أجرهما ، كما قال بعض الصحابة لمن تكلم في حال الخطبة : لا جمعة لك أى ليس لك أجرها ، والا فهي صحيحة مجزئة عنه •

(والجواب الرابع) ذكره الخطابي أن معناه تعرضا للفطر (أما) المحجوم فلضعفه بخروج الدم فربما لحقته مشقة فمعجز عن الصوم ، فأفطر بسببها (وأما) الحاجم فقد يصل جوفه شيء من الدم أو غيره إذا ضم شفتيه على قصب الملازم كما يقال للمتعرض للهلاك : هلك فلان ، وإن كان باقيا سليما ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين » أى تعرض للذبح بغير سكين •

(الخامس) ذكره الخطابي أيضا أنه مر بهما قريب المغرب فقال : أفطرا ، أى حان فطرهما ، كما يقال أمسى الرجل إذا دخل في وقت المساء أو قاربه •

(السادس) أنه تغليظ ودعاء عليهما لارتكابهما ما يعرضهما لفساد صومهما •

(واعلم) أن أبا بكر بن خزيمة اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس فروى عنه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک أنه قال : ثبتت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » فقام بعض من خالفنا في هذه المسألة وقال : لا يفطر لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو محرم صائم » ولا حجة له في هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما احتجم وهو محرم صائم في السفر لأنه لم يكن قط محرما مقيما ببلده ، والمسافر إذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها ، فلا يلزم من حجامة أنها لا تفطر فاحتجم وصار مفطرا ، وذلك جائز • هذا كلام ابن خزيمة وحكاه الخطابي في معالم السنن ثم قال : وهذا تأويل باطل ، لأنه قال : احتجم وهو صائم فأنبت له الصيام مع الحجامة ، ولو بطل صومه بها لقال أفطر بالحجامة كما يقال

أفطر الصائم بأكل الخبز ، ولا يقال : أكله وهو صائم » قلت :
ولأن انسابق الى الفهم من قول ابن عباس « احتجم وهو صائم »
الاخبار بأن الحجامة لا تبطل الصوم ، ويؤيده باقى الأحاديث المذكورة .
والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(قال وأكره له العلك لأنه يجفف الفم ويعطش ولا يفطر ،
لأنه يدور في الفم ولا ينزل الى الجوف شيء ، فان تفرك وتفتت
فوصل منه شيء الى الجوف بطل الصوم ، ويكره له أن يمضغ الخبز ،
فان كان له ولد صغير ولم يكن له من يمضغ غيره لم يكره له ذلك) .

(الشرح) قوله : (قال) يعنى الشافعى . والملك — بكسر
العين — هذا هو المعروف ، ويجوز فتح العين ويكون المراد الفعل وهو
مضغ العلك ، وإدارته ، وقوله (يمضغ) هو — بفتح الضاد وضمها —
لغتان .

(اما الأحكام) ففيها مسألتان :

(احدهما) قال الشافعى والأصحاب : يكره للصائم العلك لأنه
يجمع الريق ويورث العطش والقيء ، وروى البيهقى بإسناده عن
أم حبيبة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها قالت : « لا يمضغ العلك
الصائم » ولفظ الشافعى فى مختصر المزنى (وأكره العلك ، لأنه يحطب
أنفم) قال صاحب الحاوى : رويت هذه اللفظة بالجيم وبالحاء فمن قال
بالجيم فمعناه يجمع الريق فربما ابتلعه وذلك يبطل الصوم فى أحد
الوجهين ومكروه فى الآخر ، قال : وقد قيل : معناه يطيب الفم ويزيل
الخلوف ، قال : ومن قاله بالحاء فمعناه يمتص الريق ويجهد الصائم
فيورث العطش .

قال أصحابنا : ولا يفطر بمجرد العلك ولا بنزول الريق منه
الى جوفه ، فان تفتت فوصل من جرمه شيء الى جوفه عمدا أفطر .
وان شك فى ذلك لم يقطر ولو نزل طعمه فى جوفه أو ريحه دون

جرمه لم يفطر ، لأن ذلك الطعم بمجاورة الريق له ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وحكى الدارمي وجها عن ابن القطان أنه ان ابتلع الريق وفيه طعمه أفطر وليس بشيء •

(الثانية) يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عذر . وكذا ذوق المرق والخل وغيرهما ، فان مضغ أو ذاق ولم ينزل الى جوفه شيء منه لم يفطر ، فان احتاج الى مضغه لولده أو غيره ولم يحصل الاستغناء عن مضغه لم يكره ، لأنه موضع ضرورة وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء » يعنى المرقعة ونحوها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن حركت القبلة شهوته كره له أن يقبل وهو صائم ، والكره كراهة تحريم ، وان [تكن] لم تحرك [القبلة] شهوته قال الشافعى : فلا بأس بها وتركها أولى والأصل في ذلك ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لأربه » وعن ابن عباس أنه أرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب ولأنه في حق أحدهما لا يأمن أن ينزل فيفسد الصوم وفي الآخر يأمن ففرق بينهما) •

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ ، وفي رواية لمسلم « يقبل في رمضان وهو صائم » وعن عمر بن أبى سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه — لأم سلمة — فأخبرته أن النبى صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله انى أتقاكم لله وأخشاكم له » رواه مسلم وعمر بن أبى سلمة (١) هذا هو الحميرى هكذا جاء مبينا

(١) لم يذكر الذوى في تهذيب الاسماء غير ابن أم سلمة ، وكذلك ليس في الاستيعاب لابن عبد البر غيره ، وكذا أسد الغابة ، وقد سكت عنه الذوى في صحيح مسلم • والذي رواه عنه عبد الله بن كعب الحميرى وهو مولى عثمان رضى الله عنه (ط) •

في رواية البيهقي وليس هو ابن أم سلمة . وعن عمر رضى الله عنه قال : « هشتت يوما فقبلت وأنا صائم ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : انى صنعت اليوم أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم ؟ قلت : لا بأس بذلك ، قال : ففيم ؟ » رواه أبو داود ، وقد سبق بيان حيث ذكره المصنف ، ومما جاء في كراهتها للشباب ونحوه حديث ابن عباس قال : « رخص للكبير الصائم في المباشرة وكرهه للشباب » رواه ابن ماجه هكذا ، وظاهره أنه مرفوع ورواه مالك والشافعي والبيهقي بأسانيدهم الصحيحة ، عن عطاء بن يسار : أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ ، وكرهها للشباب ، هكذا رواه أبو داود موقوفا عن ابن عباس .

وعن أبي هريرة « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له ، وأتاه آخر فنهاه ، هذا الذي رخص له : شيخ والذي نهاه شاب » رواه أبو داود باسناد جيد ولم يضعفه .

وعن ابن عمرو بن العاص قال : « كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء شاب فقال : يا رسول الله أقبل وأنا صائم ؟ فقال : لا . فجاء شيخ فقال : أقبل وأنا صائم ؟ قال نعم » رواه أحمد بن حنبل باسناد ضعيف من رواية ابن لهيعة .

(وأما) الحديث المروى عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل امرأته وهما صائمان ، فقال : قد أفطرا » رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني باسناد ضعيف ، قال الدارقطني راويه مجهول ، قال ولا يثبت هذا .

وعن الأسود قال : « قلت لعائشة أيأثر الصائم ؟ قالت : لا ، قلت : أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يياثر ؟ قالت : كان أملاككم لأربه » رواه البيهقي باسناد صحيح فهذه جملة من الأحاديث والآثار الواردة في القبلة (وقولها) لأربه — بكسر الهمزة مع اسكان الراء — وروى أيضا بفتحهما جميعا .

(أما حكم المسألة) فهو كما قاله المصنف تكره القبلة على من حركت شهوته وهو صائم ، ولا تكره لغيره ، لكن الأولى تركها ، ولا فرق بين الشيخ وشاب في ذلك ، فالاعتبار بتحريك الشهوة وخوف الانزال ، فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت ، وإن لم تحركها لشيخ أو شاب ضعيف لم تكره والأولى تركها وسواء قبل الخد أو الفم أو غيرها ، وهكذا المباشرة باليد والمعانقة لهما حكم القبلة ثم الكراهة في حق من حركت شهوته كراهة تحريم عند المصنف وشيخه القاضي أبى الطيب والعبدرى وغيرهم . وقال آخرون : كراهة تنزيه ما لم ينزل ، وصححه المتولى . قال الرافعى وغيره : الأصح كراهة تحريم ، وإذا قبل ولم ينزل لم يبطل صومه بلا خلاف عندنا ، سواء قلنا كراهة تحريم أو تنزيه .

فروع

في مذاهب الطمء في القبلة للصائم

ذكرنا أن مذهبنا كراهتها لمن حركت شهوته ولا تكره لغيره والأولى تركها فإن قبل من تحرك شهوته ولم ينزل لم يبطل صومه . قال ابن المنذر : رخص في القبلة عمر بن الخطاب وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وعطاء والشعبى والحسن وأحمد وإسحاق ، قال : وكان سعد بن أبى وقاص لا يرى بالمباشرة للصائم بأسا ، وكان ابن عمر ينهى عن ذلك . وقال ابن مسعود : يقضى يوما مكانه ، وكره مالك القبلة للشباب والشيخ في رمضان ، وأباحتها طائفة للشيخ دون الشاب ، ممن قاله ابن عباس ، وقال أبو ثور : إن خاف المجاوزة من القبلة إلى غيرها لم يقبل ، هذا نقل ابن المنذر ومذهب أبى حنيفة كمذهبنا .

وحكى الخطابى عن سعيد بن المسيب أن من قبل في رمضان قضى يوما مكانه وحكاه الماوردى عن محمد بن الحنفية وعبد الله بن شبرمة قال : وقال سائر الفقهاء : القبلة لا تفطر إلا أن يكون معها انزال ، فإن أنزل معها أفطر ولزمه القضاء دون الكفارة ، ودلائل هذه المذاهب تعرف مما سبق في الأحاديث ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم ، فإن شتمه قال : ائى صائم ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كان احدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل ، فان امرؤ قاتله او شتمه فليقل : ائى صائم ») •

(الشرح) حديث أبى هريرة رواه البخارى ومسلم ، والرفث انقش في الحدرم ، ومعنى شتمه شتمه متعرضا لمشاتمته ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيقل (ائى صائم) ذكر العلماء فيه تأويلين (احدهما) يقوله بلسانه ويسمعه لصاحبه ليزجره عن نفسه (والثانى) وبه جزم المنولى بقوله في قلبه لا بلسانه ، بل يحدث نفسه بذلك ويذكرها أنه صائم لا يليق به الجهل والمشاتمة وانخوض مع الخائضين ، قال هذا المقاتل لأنه يخاف عليه الرياء اذا تلفظ به ، ومن قال بالأول يقصد زجره لا للرياء ، والتأويلان حسنان والأول أقوى ، ولو جمعهما كان حسنا ، وقول المصنف (ينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الغيبة والشتم) معناه ينفذ التزهر عن ذلك في حق الصائم أكثر من غيره للحديث ، والا فغير الصائم ينبغي له ذلك أيضا ويؤمر به في كل حال ، والتزهر ابتعاد ، فلو اغتصاب في صومه عصى ولم يبطل صومه عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة الا الأوزاعى فقال : يبطل الصوم بالغيبة ويجب قضاؤه •

واحتج بحديث أبى هريرة المذكور وبحديثه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » رواه البخارى ، وعنه أيضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر » رواه النسائي وابن ماجه في سننهما ، ورواه الحاكم في المستدرک قال : وهو صحيح على شرط البخارى • وعنه أيضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس الصيام من الأكل والشرب فقط ، الصيام من اللغو والرفث » رواه البيهقى ورواه الحاكم في المستدرک وقال : هو

بين رسوله وبين خلقه في أمور أباحها له ، وحظرها عليهم ، وذكر منها
أبوصال • وممن صرح به من أصحابنا بتصحيح تحريمه صاحب
المعدة والرافعى وآخرون • وقطع به جماعة من أصحابنا منهم القاضى
أبو الطيب في كتابه المجرد ، والخطابى في المعالم وسليم الرازى
في الكفاية ، وإمام الحرمين في النهاية والبغوى والرويانى في الحلية ،
والشيخ نصر في كتابه الكافى ، وآخرون كلهم صرحوا بتحريمه من
غير خلاف •

قال أصحابنا : وحقيقة الوصال المنهى عنه أن يصوم يومين
فصاعدا ولا يتناول في الليل شيئا لا ماء ولا مأكولا ، فإن احدى تسبعا
يسيرا أو شرب فليس وصالا • وكذا أن أضر الأكل الى السحر لمقصود
صحيح أو غيره فليس بوصال وممن صرح بأن الوصال ألا يأكل ولا
يشرب ، ويزول الوصال بأكل أو شرب — وإن قل — صاحب الحاوى
وسليم الرازى والقاضى أبو الطيب وإمام الحرمين والشيخ نصر والمتولى
وصاحب المعدة وصاحب البيان ، وخلائق لا يحصون من أصحابنا •
وأما قول المحاملى في المجموع وأبى على بن الحسن بن عمر البندنجى
في كتابه الجامع والغزلى في الوسيط والبغوى في التهذيب : أنوصال
ألا يأكل شيئا في الليل ، وخصوه بالأكل فضعيف ، بل هو متأول على
موافقة الأصحاب ويكون مرادهم لا يأكل ولا يشرب كما قاله الجماهير ،
واكتفوا بذكر أحد القرنيين كقوله تعالى : «سرابيل تقيكم الحر» (١)
أى والبرد ، ونظائره معروفة ، وقد بالغ إمام الحرمين فقال في النهاية
في بيان ما يزول به الوصال ، فقليل يزول الوصال بقطرة يتعاطاها
كل ليلة ، ولا يكفى اعتناده أن من جن عليه الليل فقد أفطر •
هذا لفظه بحروفه •

واعلم أن الجمهور قد أطلقوا في بيان حقيقة الوصال أنه صوم
يومين فأكثر من غير أكل ولا شرب في الليل • وقال الرويانى في الحلية :
أنوصال أن يصل صوم الليل بصوم النهار قصدا ، فلو ترك الأكل
بالليل لا على قصد الوصال والتقرب الى الله به لم يحرم • وقال
البغوى : العصيان في الوصال لقصد الله والا فالفطر حاصل

(١) النحل : ٨١ •

بدخول الليل ، كالأخاض إذا صلت عست ، وإن لم يكن لها صلاة ، وهذا الذى قاله خلاف إطلاق الجمهور وخلاف ما صرح به امام الحرمين كما سبق قريبا ، وقد قال المحاملى فى المجموع : الوصال ترك الأكل بالليل دون نية الفطر ، لأن الفطر يحصل بالليل ، سواء نوى الانقطاع أم لا . هذا كلامه . وظاهره مخالف لقول النووي والبغوى . والله أعلم . فالصواب أن الوصال ترك الأكل والشرب فى الليل بين الصومين عمدا بلا عذر .

(فرع) اتفق أصحابنا وغيرهم على أن الوصال لا يبطل الصوم سواء حرّمناه أو كرهناه ، لما ذكره المصنف أن النهى لا يعود إلى الصوم ، والله أعلم .

(فرع) اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن الوصال من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكروه فى حقنا ، أما كراهة تحريم على الصحيح وأما تنزيهه ، ومباح له صلى الله عليه وسلم كذا قاله الشافعى والجمهور .

وقال امام الحرمين : هو قربة فى حقه ، وقد نبه صلى الله عليه وسلم على الفرق بيننا وبينه فى ذلك بقوله « انى لست كهيتكم انى أبیت عند ربى يطعمنى ويسقینى » واختلف أصحابنا فى تأويل هذا الحديث على وجهين مشهورين فى الحارثى ومنهاج القاضى أبى الطيب والمعاليم للخطابى والعدة والبيان وغيرها .

(أحدهما) وهو الأصح أن مناه أعطى قوة الطاعم الشارب ، وليس المراد الأكل حقيقة اذ لو أكل حقيقة لم يبق وصال ، ولقال : ما أنا موصل ، ويؤيد هذا التأويل ما سنذكره أن مناه الله تعالى قريبا فى فرع بيان الأحاديث فى حديث أنس ، وقوله صلى الله عليه وسلم « انى أظّل يطعمنى ربى ويسقینى » ولا يقال : ظلا إلا فى النهار فدل على أنه لم يأكل .

(والثانى) أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى طعاما وتسرّب من الجنة كرامة له لا تشاركه فيها الأمة ، وذكر صاحب العدة والبيان تأويلا

ثالثا مع هذين قالوا وقيل : مناه أن محبة الله تشغلني عن الطعام والشراب ، والنحب البالغ يشغل عنهما •

(فسرع) قال أصحابنا : الحكمة في النهي عن الوصال لثلا يضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات ، أو يملها ويسأم منها لضعفه بالوصال ، أو يتضرر بدنه أو بعض حواسه وغير ذلك من أنواع الضرر •

فسرع

في مذاهب العلماء في الوصال

ذكرنا أن مذهبنا أنه منهي عنه ، وبه قال الجمهور • وقال العبدري : هو قول العلماء كافة إلا ابن الزبير ، فإنه كان يواصل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن المنذر : كان ابن الزبير وابن أبي نعيم يواصلان ، وذكر الماوردي في الحاوي أن عبد الله بن الزبير واصل سبعة عشر يوما ثم أفطر على سمن ولبن وصبر • قال : وتأول في السمن أنه يلين الأمعاء ، واللبن أطف غذاء والصبر يقوى الأعضاء دليلنا الحديث السابق وما سنذكره من الأحاديث إن شاء الله تعالى •

(فسرع) في بيان جملة من أحاديث الوصال ، عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا : انك تواصل ، قال : اني لست مثلكم اني أطعم وأسقي » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم ، قيل له : أنت تواصل ، قال : اني لست مثلكم ، اني أطعم وأسقي » • وعن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل : فانك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأيكم مثلي ؟ اني أبييت يطعمني ربي ويسقيني ، فلما أبوا أن يفتخوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخر الهلال لزدتكم كالنكلكم لهم حين أبوا أن ينتهوا » رواه البخاري ومسلم ، وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اياكم والوصال مرتين قيل : انك تواصل قال : أبييت عند ربي يطعمني ويسقيني فلكفوا من الأعمال ما تطيقون »

رواه البخارى بهذا اللفظ ومسلم بمعناه واكثفوا بفتح اللام معناه
خذوا برغبة ونشاط .

وعن عائشة قالت : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصائل
رحمة لهم قالوا : انك تواصل ، قال : انى لست كهيتكم انى يطعمنى
ربى ويسقيني » رواه البخارى ومسلم ، وعن أنس عن النبى صلى الله
عليه وسلم قال : « لا تواصلوا قالوا : انك تواصل قال : انى لست
كأحد منكم ، انى أطعم وأسقى » رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه
وعنه قال : «واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أول شهر رمضان
فواصل ناسي قبله ذلك ، فقال لو مد لنا الشهر لواصلنا وصالا ، يدع
المتعمقون تعمقهم انكم لستم مثلى — أو قال انى لست مثلكم — انى
أظل يطعمنى ربى ويسقيني » رواه مسلم هنا ، والبخارى فى باب : لو
من كتاب التمنى من صحيحه .

وعن أبى سعيد الخدرى أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم
يقول : « لا تواصلوا فأیکم أراد أن يواصل فليواصل الى السحر ،
قالوا : فانك تواصل يا رسول الله ، قال : انى لست كهيتكم انى أبيت
لى مطعم يطعمنى وساق يسقيني » رواه البخارى .

قل المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يتسحر للصوم ، لما روى أنس رضى الله عنه
أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « تسحروا فان فى السحور بركة »
ولأن فيه مضمونة على الصوم ، ويستحب تأخير السحور لما روى
أنه قيل لعائشة : « ان عبد الله يعجل الفطر ويؤخر السحور ، فقالت :
«كذا كان نبى الله صلى الله عليه وسلم يفعل » ولأن السحور يراه
للتقوى على الصوم ، والتأخير أبلغ فى ذلك فكان أولى ، والمستحب
أن يعجل الفطر اذا تحقق غروب الشمس لحديث عائشة رضى الله
عنها ، ولما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « لا يزال هذا الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر ،
ان اليهود والنصارى يؤخرون ») .

(أنشرح) حديث أنس رواه البخارى ومسلم ، وحديث عائشة فى قصة عبد الله بن مسعود ، وعبد الله هذا هو ابن مسعود ، وينكر على المصنف قوله : روى بصيغة المزيض ، وهو حديث صحيح ، وإنما تقل صيغة انتريض فى ضعيف . وقد سبق للنبيه على من هذا مرات جيرة . وأما حديث أبى هريرة فرواه أبو داود بلفظه هذا ، إلا أنه قال : « لأن اليهود والنصارى يؤخرون » وفى نسخ المذهب (أن اليهود) وكذا رواه البيهقى فى السنن الكبيرة وابن ماجه بإسناد صحيح فينبغى أن يقرأ بفتح . بهمة من أن ليوافق روايه أبى داود ، وهذا الحديث أصه فى الصحيحين من رواية سهل بن سعد كما سأذكره فى فرع منفرد للأحاديث الواردة فى السحور ، ورواية أبى هريرة التى ذكرها المصنف وأبو داود وإسنادها صحيح على شرط مسلم .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « فاق فى السحور بركة » روى — بفتح السين — وهو المأكول كالخبز وغيره — وبضمها — وهو الفحل والمصدر ، وسبب البركة فيه تقويته الصائم على الصوم ، وتنشيطه له ، وفرجه به ، وتهوينه عليه ، وذلك سبب لحرارة الصوم .

(أما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا وغيرهم من العلماء على أن السحور سنة ، وأن تأخيرها أفضل وعلى أن تعجيل الفطر سنة بعد تحقق غروب الشمس ، ودليل ذلك كله الأحاديث الصحيحة ، ولأن فيهما إعانه على الصوم ، ولأن فيهما مخالفة للكفار كما فى حديث أبى هريرة المذكور فى الكتاب ، والحديث الصحيح الذى سأذكره أن شاء الله تعالى « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » ولأن محل الصوم هو النهار فلا معنى لتأخير الفطر والامتناع من السحور فى آخر الليل ولأن بغروب الشمس صار مفطرا فلا فائدة فى تأخير الفطر . قال أصحابنا : وإنما يستحب تأخير السحور ما دام متيقنا بقاء الليل : فمتى حصل شك فيه فالأفضل تركه ، وقد سبق فى المسألة فى فصل وقت الدخول فى الصوم .

وقد نص الشافعى فى الأم على أنه إذا شك فى بقاء الليل ولم يتسحر يستحب له ترك السحور ، فإن تسحر فى هذه الحالة صح صومه

لأن الأصل بقاء الليل • قال القاضي أبو الطيب في المجرى : قال الشافعى في الأم : إذا أخرج الإفطار بعد تحقق غروب الشمس ، فإن كان يرى الفضل في تأخيرها كرهت ذلك لخالفه الأحاديث ، وإن لم ير الفضل في تأخيرها فلا بأس لأن الصوم لا يصلح في الليل • هذا نصه •

(فرع) وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر •

(فرع) يحصل السحور بكثير المتأكل وقليله ، ويحصل بالماء أيضا ، وفيه حديث سنذكره •

(فرع) قال ابن المنذر في الاثراف : أجمعت الأمة على أن السحور مندوب اليه مستحب لا ثم على من تركه

فـرـع

في الأحاديث الواردة في السحور وتأخيرها وتعجيل الفطر

عن أنس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تسحروا فإن في السحور بركة » رواه البخارى ومسلم • وعن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » رواه مسلم • أكلة السحر يفتح الهمزة هي السحور ، وعن المقدام بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بهذا السحور فإنه هو الغذاء المبارك » رواه النسائى بإسناد جيد ورواه أبو داود والنسائى من رواية العرياض بن سارية بمعناه وفى أسناده نظير ، وعن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » رواه البخارى ومسلم وسبق فى الكتاب معناه من رواية أبى هريرة بزيادة •

وعن أبى عطية قال : « دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا : يا أم المؤمنين رجالن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة ، والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة ، فقالت : أيهما الذى يعجل الإفطار ويعجل الصلاة ؟

قلنا : عبد الله بن مسعود • قالت : كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم ، وفي رواية له « يعجل المغرب » • وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور » رواه الإمام أحمد ، وعن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله عز وجل : أحب عبدي إلى أعجلهم فطرا » رواه الترمذي وقال حديث حسن •

وعن ابن عمر قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال : ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا » رواه البخاري ومسلم • وعن فافع عن ابن عمر ، وعن القاسم عن عائشة « ان بلالا كان يؤذن بليل ، لمقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » رواه البخاري •

وعن زيد بن ثابت قال : « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة ، قلت : كم كان قدر ما بينهما ؟ قال : خمسين آية » رواه البخاري ومسلم ، وعن سهل بن سعد قال : « كنت أتسحر في أهلي ثم تكون سرعتي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري • وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تسحروا ولو بجرعة ماء » وعن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أكلة السحر بركة فلا تدعوه ، ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء » رواهما ابن أبي عاصم في كتابه بأسنادين ضعيفين ، وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته •

(وأما) ما رواه مالك والشافعي والبيهقي بأسانيدهم الصحيحة عن حميد بن عبد الرحمن « أن عمر وعثمان رضى الله عنهما كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان » فقال البيهقي في المبسوط : قال الشافعي : كأنهما يريان تأخير الفطر واسعا ، لا أنهما يتعمدان فضيلة في ذلك • ونقل الماوردي أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا يؤخران الإفطار ، وأجاب بأنهما أرادا بيان جواز ذلك لئلا يظن وجوب التعميل ، وهذا

التأويل ظاهر ، فقد روى البيهقي بإسناده الصحيح عن عمرو بن ميمون : وهو من أكبر التابعين قال : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعجل الناس افطسارا ، وأبطأهم سحورا » وأما الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة » فضعيف ، رواه البيهقي هكذا من رواية ابن عباس ، ومن رواية ابن عمر : ومن رواية أبي هريرة ، وقال : كلها ضعيفة (وأصح) ما ورد فيه من كلام عائشة موقوفا عليها وفي حديث رواه البيهقي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نعم سحور المؤمن التمر » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يفطر على تمر فإن لم يجد فعلى الماء ، لما روى سلمان بن عامر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فإن لم يجد فليفطر على ماء فإنه طهور » والمستحب أن يقول عند افطاره : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لما روى أبو هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صام ثم أفطر قال : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت » ويستحب أن يفطر الصائم ، لما روى زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء ») .

(الشرح) حديث سلمان بن عامر رواه أبو داود والترمذي وقال : هو حديث حسن صحيح ، وأما حديث زيد بن خالد فرواه الترمذي وقال : هو حديث صحيح ورواه النسائي أيضا وغيره (وأما) حديث أبي هريرة فعريب ليس بمعروف ، ورواه أبو داود عن معاذ بن زهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، ورواه الدارقطني من رواية ابن عباس مسندا متصلا بإسناد ضعيف .

أما الأحكام (ففيه مسائل :

(احداها) يستحب أن يفطر على تمر ، فإن لم يجد فعلى الماء ولا يخلل بينهما هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ،

ونص عليه في حرملته ، ودليله حديث سلمان السابق • وعن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يكن رطبات فتميرات ، فان لم يكن تميرات حسا حسوات من ماء » رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن ورواه الدارقطني ، وقال : اسناده صحيح ، وقال الرويانى يفطر على تمر ، فان لم يجد فعلى خلوة ، فان لم يجد فعلى الماء وقال انقاضي حسين : الأولى في زماننا أن يفطر على ما يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة ، وهذا الذى قاله شاذ ، والصواب ما سبق كما صرح به الحديث الصحيح فانه صلى الله عليه وسلم قدم التمر ونقل منه إلى الماء بلا واسطة •

(فرع) ذكر صاحب البيان أنه يكره للصائم إذا أراد أن يشرب أن يتمضمض ويمجه ، وكان هذا شبيهه بكراهة السنوك للصائم بعد الزوال ، فإنه يكره لكونه يزيل الخوف •

(الثانية) قال المصنف وسائر الأصحاب : يستحب أن يدعو عند افطاره : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت • وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عمر « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال : ذهب الظم وأبتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى » • وفي كتاب ابن ماجه عن ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان للصائم عند فطره دعوة ما ترد » وكان ابن عمرو إذا أفطر يقول : « اللهم برحمتك التى وسعت كل شيء اغفر لى » •

(الثالثة) يستحب أن يدعو الصائم ويفطره في وقت الفطر ، وهذا لا خلاف في استحبابه للحديث ، قال المتولى فان لم يقدر على عشائه فطره على تمر أو شربة ماء أو لبن ، قال الماوردى : ان بعض الصحابة قال : « يا رسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمر أو شربة ماء أو مزقة لبن » •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(إذا كان عليه قضاء أيام من رمضان ولم يكن له عذر لم يجز له أن يؤخره الى أن يدخل رمضان آخر ، فان أخره حتى أدركه رمضان آخر وجب عليه لكل يوم مد من طعام ، لما روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة أنهم قالوا فيدين عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان آخر : « يطعم من الأول » فان أخره سنتين ففيه وجهان (أحدهما) يجب لكل سنة مد ، لأنه تأخير سنة فأشبهت السنة الأولى (والثاني) لا يجب للثانية شيء لأن القضاء مؤقت بما بين رمضانين ، فإذا أخره عن السنة الأولى فقد أخره عن وقتها فوجبته الكفارة ، وهذا المضي لا يوجد فيما بعد السنة الأولى فلم يجب بالتأخير كفارة ، والمستحب أن يقضى ما عليه متتابعاً لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » ولأن فيه حثاً على أداء الفرض ، ولأن ذلك أشبه بالأداء فان قضاؤه متفرقاً جاز لقوله تعالى : « فصدقة من أيام أخر »^(١) ولأنه تتابع وجب لأجل الوقت فسقط بفوات الوقت ، وإن كان عليه قضاء اليوم الأول فصام ونوى به اليوم الثاني ، فإنه يحتل أن يجزئه لأن تعيين اليوم غير واجب ، ويحتمل أن لا يجزئه ، لأنه نوى غير ما عليه فلم تجزئه كما لو كان عليه عتق عن اليمين فنوى عتق الظهار) .

(انشرح) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » رواه اندارقطني والبيهقي وضعفاً . وأما الآثار التي ذكرها المصنف عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة في الإطعام ، فرواها الدارقطني ، وقال في أسناده عن أبي هريرة : هذا إسناد صحيح ورواه عنه مرفوعاً وإسناده ضعيف جداً ، وإسناده ابن عباس صحيح أيضاً ، ولفظ الروايات عن أبي هريرة « من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر » ، قال : يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكيناً » ولفظ الباقي بمعناه ، ولم يبين المصنف في روايته عنهم أنه يجب قضاء الصوم . وقوله : ولأنه تتابع وجب لأجل

(١) الدرقة : ١٨٤ و ١٨٥ .

تلقوت ، فيه احتراز من التتابع في صوم الكفارة أو في النذر المتتابع .
(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل :

(احداها) اذا كان عليه قضاء رمضان أو بعضه ، فان كان معذورا في تأخير القضاء بأن استمر مرضه أو سفره ونحوهما جاز له التأخير ما دام عذره ولو بقي سنين ، ولا تلزمه الفدية بهذا التأخير ، وان تكررت رمضانات ، وانما عليه القضاء فقط ، لأنه يجوز تأخير أداء رمضان بهذا العذر ، فتأخير القضاء أولى بالجواز ، فان لم يكن له عذر لم يجز التأخير الى رمضان آخر بلا خلاف ، بل عليه تضاؤه قبل مجيء رمضان السنة القابلة .

قال أصحابنا : والفرق بين الصوم والصلاة حيث لا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر ، ويجوز تأخير الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثلها ، بل الى سنين — ان تأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير له الى زمن لا يقبل صوم القضاء ولا يصح فيه ، فهو كتأخيره الى الموت فلم يجز ، بخلاف الصلاة فانها تصح في جميع الاوقات .

فلو أخر القضاء الى رمضان آخر بلا عذر أثم ، ولزمه صوم رمضان الحاضر ويلزمه بعد ذلك قضاء رمضان الفائت ويلزمه بمجرد دخول رمضان الثاني عن كل يوم من الفائت مد من طعام مع القضاء لما ذكره المصنف ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب الا المزني فقال : لا تجب الفدية . والمذهب الأول ، ولو أخره حتى مضى رمضان فصاعدا فهل يتكرر المد عن كل يوم بتكرر السنين ؟ أم يكفي مد عن كل السنين ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) يتكرر ، صححه امام الحرمين وغيره وقطع به القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد ، وخالفهم صاحب الحاوي فقال : الأصح أنه يكفي مد واحد لجميع السنين والأول أصح ، ولو أفطر عدوانا وقلنا : تجب فيه الفدية فأخر القضاء حتى دخل رمضان آخر فعليه لكل يوم مع القضاء فديتان ، فدية للافطار عدوانا ، وأخرى للتأخير ، هذا هو المذهب وبه قطع البغوي وغيره .

واحتج له البغوي بأن سببهما مختلف فلا يتداخلان بخلاف الحدود .
وقال ابراهيم المروزي : ان عددنا الفدية بتعدد رمضان فهنا أولى ،

والا فوجهان ، ولو أخر القضاة مع الامكان حتى مات بعد دخول رمضان قبل أن يقضى ، وقتلنا : الميت يطعم عنه فوجهان مشهوران ، حكاهما المصنف في الفصل الذى بعد هذا (أصحابهما) عند الأصحاب يجب لكل يوم مدان من تركته مد عن الصوم ومد عن التأخير . قال الماوردى : وهذا مذهب الشافعى وسائر أصحابنا سوى ابن سريج (والثانى) يجب مد واحد ، لأن الفوات يضمن بمد واحد كالشيخ الهرم ، قال الماوردى : هذا غلط ، وأما اذا قلنا : يصوم عنه وليه فصام حصل تدارك أصل الصوم ويجب مد للتأخير لأنه كان واجبا عليه في حياته .

واذا قلنا بالأصح وهو التكرار فكان عليه عشرة أيام فمات ولم يبق من شعبان الا خمسة أيام وجب في تركته خمسة عشر مدا ، عشرة لأجل الصوم وخمسة للتأخير ، لأنه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة . وأما اذا أفطر بلا عذر وقتلنا : يلزمه الفدية فأخر الصوم حتى دخل رمضان أخر ومات قبل القضاء ، فالذهب وجوب ثلاثة أمداد لكل يوم ، فان تكررت السنون زادت الأمداد ، واذا لم يبق بينه وبين رمضان الثانى ما يتأتى فيه قضاء جميع الفائت فهل تلزمه الفدية في الحال عما لا يسعه الوقت ؟ أم لا يلزمه الا بعد دخول رمضان ؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فتلف قبل الغد ، هل يحنث في الحال ؟ أم بعد مجيء الغد ؟ .

(فرع) اذا أراد تعجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان الثانى ليؤخر القضاء مع الامكان ففى جوازه وجهان ، كالوجهين في تعجيل الكفارة عن الحنث المحرم وقد سبقت هذه المسألة مع نظائرها كثيرة لها في آخر باب تعجيل الزكاة .

(فرع) اذا أخر الشيخ الهرم المد عن السنة فالذهب أنه لا شئ عليه ، وقال الغزالى في الوسيط : في تكرر مد أخر لتأخيره وجهان ، وهذا شاذ ضعيف .

(المسألة الثانية) اذا كان عليه قضاء شئ من رمضان يستحب فضاؤه متتابعاً فان فرقه جاز ، وذكر المصنف دليلهما (الثالثة) اذا كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان فصام ونوى به اليوم

الثانى ، ففى اجزائه وجهان مشهوران حكاها البيهقى وغيره (أصحهما) لا يجزئه ، وبه قطع البندنجى والمتولى ، ذكره فى مسائل النية ، وجعل المصنف الاحتمالين له لكونه لم يزل النقل الذى ذكره غيره ، وقد سبقت المسألة مع نظائرها فى هذا الباب فى مسائل النية ، والله أعلم .

(فرع) اذا لزمه قضاء رمضان أو بعضه ، فان كان فواته بعذر ، كحيض ونفاس ومرض واغماء وسفر ومن نسى النية أو أكل معتقدا أنه ليل فبان نهارا أو الموضع وانحامل ، ففوضه على التراخى بلا خلاف ما لم يبلغ به رمضان المستقبل ولكن يستحب تعجيله ، وان فاته بغير عذر فوجهان كالوجهين فى قضاء الصلاة الفائتة بلا عذر (أرجحهما) عند أكثر العراقيين أنه على التراخى أيضا (والثانى) وهو الصحيح . صححه الخراسانيون ومحققو العراقيين ، وقطع به جماعات أنه على الفور . وكذا الخلاف فى قضاء الحجة المفسدة (بالإضاح) على الفور ، وقد سبق بيان هذا كله فى آخر باب موافقت الصلاة ، وسبق هناك حكم الكفارة وهى كالصوم سواء ، فيفرق بين ما وجبت بسبب محرم وغيرها ، والله تعالى أعلم .

فرع

فى مذاهب العلماء فىمن أخر قضاء رمضان بغير عذر

حتى دخل رمضان آخر

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ويلزمه عن كل يوم فدية ، وهى مد من طعام ، وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء بن أبى رباح والقاسم بن محمد والزهرى والأوزاعى ومالك والثورى وأحمد وإسحاق ، إلا أن الثورى قال : الفدية مدان عن كل يوم ، وقال الحسن البصرى وإبراهيم النخعى وأبو حنيفة والمزنى وداد : يقضيه ولا فدية عليه . أما اذا دام سفره ومرضه ونحوهما من الأعذار حتى دخل رمضان الثانى فمذهبنا أنه يصوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ولا فدية عليه لأنه معذور ، وحكاه ابن المنذر عن طاوس والحسن البصرى والنخعى وحماة بن أبى سليمان والأوزاعى ومالك وأحمد وإسحاق ، وهو مذهب أبى حنيفة والمزنى

وداود • قال ابن المنذر : وقال ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير وقتادة : يصوم رمضان الحاضر عن الحاضر ، ويفدى عن الغائب ولا قضاء عليه •

فـرـع

في مذاهبهم في تفريق قضاء رمضان وتتابعه

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب تتابعه ويجوز تفريقه ، وبه قال عبيد الله بن أبي طائب ومعاذ بن جبل وابن عباس وأنس وأبو هريرة ولأوزاعي وإسوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد وإسحق وأبو ثور رضى الله عنهم ، وعن ابن عمر وعائشة والحسن البصري وعروة بن الزبير والنخعي وداود الظاهري أنه يجب التتابع ، قال داود : هو واجب ليس بشرط ، وحكى صاحب البيان عن الطحاوي أنه قال : التتابع والتفريق سواء ، ولا فضيلة في التتابع •

(فرع) يجوز قضاء رمضان عندنا في جميع السنة غير رمضان الثاني وأيام العيد والتشريق ، ولا كراهة في شيء من ذلك سواء ذو الحجة وغيره ، وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وبه قال جمهور العلماء • قال ابن المنذر : وروينا عن علي بن أبي طائب أنه كره قضاءه في ذي الحجة ، قال : وبه قال الحسن البصري والزهري ، قال ابن المنذر : وبالأول أقول لقوله تعالى : « فعدة من أيام أخر » (١)

قال المصنف رحمه الله تعالى

(واو كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصم حتى مات - نظرت فان آخره لعذر اتصل بالموت - لم يجب عليه شيء ، لأنه فرض لم يتمكن من فصله إلى الموت فسقط حكمه كالحج ، وإن زال العذر وتمكن فلم يصمه حتى مات أطعم عنه لكل مسكين مد من طعام عن كل يوم ، ومن أصحابنا من قال : فيه قول آخر أنه يصام عنه لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات

(١) البقرة : ١٨٤ و ١٨٥ •

وعليه صيام صام عنه عليه « ولأنه عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فجاز أن يقضى عنه بعد الموت كالحج ، والمنصوص في الأم هو الأول وهو الصحيح ، والدليل عليه ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات وعليه صيام فليطعمه (١) عنه مكان كل يوم مسكين » ولأنه عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة فلا تدخلها النيابة بعد الموت كالصلاة .

(فان قلنا) [انه يصام عنه فصام (٢) عنه] وليه أجزاءه ، فان أمر أجنبيا فصام عنه بأجرة أو بغير أجرة أجزاءه كالحج ، وان قلنا يطعم عنه نظرت فان مات قبل أن يدركه رمضان آخر أطعم منه من كل يوم مسكين ، وان مات بعد ما أدركه رمضان آخر ففيه وجهان (أحدهما) يلزمه مدان مد للصوم ، ومد للتأخير (والثاني) يكفيه مد واحد للتأخير ، لأنه اذا أخرج مدا للتأخير زال التفريط بالمدة ، فيصير كما لو أخره بغير تفريط فلا تلزمه كفارة) .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخاري ومسلم ، وحديث ابن عمر رواه الترمذي ، وقال : هو غريب ، قال : والصحيح أنه موقوف على ابن عمر من قوله . وقول المصنف : عبادة تجب بإفسادها الكفارة احتراز من الصلاة (وقوله) عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة ، احتراز من الحج في حق المعضوب .

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : من مات وعليه قضاء رمضان أو بعضه فله حالان :

(أحدهما) أن يكون معذورا في تفويت الأداء ودام عذره الى الموت كمن اتصل مرضه أو سفره أو غماؤه أو حيضها أو نفاسها أو حملها أو أرضاعها ونحو ذلك بالموت لم يجب شيء على ورثته ، ولا في تركته لا صيام ولا اطعام ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، ودليله ما ذكره المصنف من القياس على الحج .

(١) بضم الياء وفتح العين .

(٢) ما بين المعقوفين ليس في ش و ق (ط) .

(الحال الثانى) أن يتمكن من قضائه سواء فاتته بعذر أم بغيره ، ولا يقضيه حتى يموت ، ففيه قولان مشهوران (أشهرهما وأصحهما) عند المصنف والجمهور وهو المنصوص فى الجديد أنه يجب فى تركته لكل يوم مد من طعام ، ولا يصح صيام وليه عنه ، قال القاضى أبو الطيب فى المجرد : هذا هو المنصوص للشافعى فى كتبه الجديدة ، وأكثر القديمة (والثانى) وهو القديم وهو الصحيح عند جماعة من محققى أصحابنا وهو المختار ، أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه ، ويصح ذلك ويجزئه عن الاطعام وتبرأ به ذمة الميت ، ولكن لا يلزم الولى الصوم ، بل هو الى خيرته ، ودليلهما فى الكتاب ، وسأفرد له فرعا أبسط أدلته فيه ان شاء الله .

قال المصنف والأصحاب : لماذا قلنا بانقضاء فأمر الولى أجنبيا فصام عن الميت بأجرة أو بغيرها ، جاز بلا خلاف كالحج ، ولو صام الأجنبى مستقلا به من غير إذن الولى فوجهان مشهوران (أصحهما) لا يجزئه ، قال صاحب البيان : وهذا هو المشهور فى المذهب ، وقد أشار اليه المصنف بقوله : وان أمر أجنبيا ، وأما المراد بالولى الذى يصوم عنه وليه .

وقال صاحب الحاوى : مذهب الشافعى فى القديم والجديد أنه يطعم عنه ، ولا يصام عنه ، قال : وحكى بعض أصحابنا عن القديم أنه يصوم عنه وليه ، لأنه قال فيه : قد روى لك فى ذلك خبر ، فان صح قلت به فجعله قولاً ثانياً قال : وأنكر سائر أصحابنا أن يكون صوم الولى عنه مذهباً للشافعى رضى الله عنه ، وتأولوا الأحاديث الواردة « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » ان صح على أن المراد الاطعام أى يفعل عنه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام ، وفرقوا بينه وبين الحج بأن الحج تدخله النيابة فى الحياة ولا تدخل الصوم النيابة فى الحياة بلا خلاف هذا هو المشهور عند الأصحاب .

(القول الثانى) وهو القديم أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه ولا يلزمه ذلك ، وعلى هذا القول لو أطعم عنه جاز ، فهو على القديم مخير بين الصيام والاطعام ، هكذا نقله البيهقى وغيره وهو متفق عليه

على القديم وهذا القديم هو الصحيح عند جماعة من محققى اصحاب الجامعين بين الفقه والحديث ، واستدلوا له بالأحاديث الصحيحة (منها) حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » رواه البخارى ومسلم . وعن ابن عباس قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أدك دين أكننت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » رواه البخارى ومسلم ، وعن ابن عباس أيضا قال : « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ قال : أفرايت لو كان على أدك دين فقضيتيه أكان يؤدى ذلك عنها ؟ قالت : نعم قال : فصومي عن أمك » رواه مسلم ورواه البخارى أيضا تعليقا بمعناه .

وعن بريدة قال : « بينا أنا جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أنته اذاعة فقالت : يا رسول الله انى تصدقت على أمى بجارية ، و'نها ماتت فقالت : وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها . قالت : 'نها لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها » رواه مسلم . وعن ابن عباس « أن امرأة ركبت البحر فنذرت ان الله نجاها أن تسوم شهرا فنجها الله سبحانه وتعالى فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت بنتها وأختها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها » رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين ، وفى المسئلة أحاديث غير ما ذكرته ، وروى البيهقى فى السنن الكبير هذه الأحاديث ، وأحاديث كثيرة بمعناها ، ثم قال : ثبت بهذه الأحاديث جواز الصيام ، قال : وكان الشافعى قال فى القديم : قد روى فى الصوم عن الميت شيء فان كان ثابتا صيم عنه كما يحج عنه .

وأما فى الجديد فقال : روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه يصوم عنه وليه » قال : وانما لم نأخذ به لأن الزهري روى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه

وسلم نذرا ولم يسسه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس ، مما روى غيره عن رجل عن ابن عباس عير ما في حديث عبيد الله اسبه ان لا يكون محفوظا • قال البيهقي : يعنى به حديث انتسافعى عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس « ان سعد ابن عبادہ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان امي ماتت وعليها نذر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : امصه عنها » قال البيهقي : وهذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم من روايه مالك وسيهره عن الزهري ، الا ان في روايته سعيد بن جبير عن ابن عباس « ان امرأه سالت » يعنى عن الصوم عن امها ، وذلك رواه الحکم بن عبيه وسلمه بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس ، وفي روايه عن مجاهد عن ابن عباس ، وفي روايه عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس ، ورواه عذرمه عن ابن عباس ، ورواه بريده عن النبي صلى الله عليه وسلم •

وقال البيهقي أيضا في معرفة السنن والآثار : قد ثبت جواز قضاء الصوم عن الميت برواية سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وعذرمه عن ابن عباس ، وفي روايه ائثرهم « ان امرأة سالت » وقد ثبت الصوم عنه من روايه عائشة ورواية بريده ثم قال البيهقي في الكتابين : فالأسبه ان تكون قصة السؤال عن الصيام بعينه غير قصة سعد بن عبادة ، التي سالت فيها عن نذر مطلق ، كيف وقد ثبت الصوم عنه بحديث عائشة وحديث بريده •

قال البيهقي : وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف حديث ابن عباس بما روى عن يزيد بن زريع عن حجاج الأحول عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال : « لا يصوم أحد عن أحد يطعم عنه » • وفي رواية عن ابن عباس أنه في صيام رمضان يطعم عنه ، وفي النذر يصوم عنه وليه قال : ورأيت بعضهم ضعف حديث عائشة بما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة في امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها ، وروى عن عائشة « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » • قال البيهقي : وليس فيما ذكروا ما يوجب ضعف الحديث في الصيام عنه ، لأن من يجوز الصيام عن الميت يجوز

الاطعام عنه ، قال : وفيما روى عنها في النهي عن الصوم عن الميت
نظر ، والآحادِيث المرفوعة اصح اسنادا وأشهر رجالا ، وقد أودعها
صاحبها الصحيحين كتابيهما ، ولو وقف الشافعي على جميع طرقها
ونظائرهما لم يحاكمها ان شاء الله تعالى . هذا آخر كلام البيهقي .

(قلت) الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت سواء
صوم رمضان والنذر وغيره من الصوم الواجب لأرحادِيث الصحيحة
اسبقه ، ولا معارض لها ويتعين ان يكون هذا مذهب الشافعي ،
لأنه قال : « اذا صح الحديث فهو مذهبي وتركوا قولي المخالف له »
وقد صحت في المسألة احاديث كما سبق ، والشافعي انما وقف على
حديث ابن عباس من بعض طرقه كما سبق ، ولو وقف على جميع طرقه
وعلى حديث بريده ، وحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يحاكم ذلك كما قال البيهقي فيما قدمناه عنه في آخر كلامه ، فكل
هذه الاحاديث صحيحة صريحة فيتعين العمل بها لعدم المعارض لها .
واما حديث ابن عمر في الاطعام عنه فقد سبق قول انترمذي
فيه أنه لا يصح مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وأن الصحيح
أنه موقوف على ابن عمر . وكذا قال البيهقي وغيره من الحفاظ :
لا يصح مرفوعا ، وانما هو من كلام ابن عمر ، وانما رفعه محمد
ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم في الذي يموت وعليه رمضان لم يقضه ، قال :
« يطعم عنه لكل يوم نصف صاع بر » قال البيهقي : هذا خطأ من
وجهين (أحدهما) رفعه ، وانما هو موقوف (الثاني) قوله (نصف
صاع) فانما قال ابن عمر هذا من جنطة .

(قلت) وقد اتفقوا على تضعيف محمد^(١) بن أبي ليلى ، وأنه
لا يحتج بروايته ، وان كان اماما في الفقه . وأما ما حكاه البيهقي

(١) محمد بن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الكوفي صدوق سي ،
الحفظ أجاز حديثه أحمد ووثقه أحمد بن يونس وزائدة وأبو يوسف وقال
الدارقطني : ردىء الحفظ كثير الوهم . وقال أبو أحمد الحاكم : عامة احاديثه
مقلوبة . وقال يحيى القطان : سيء الحفظ جدا . وقال يحيى بن معين : ليس
بذاك . وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال أحمد : مضطرب الحديث . وقال
شعبة : ما رأيت أسوأ من حفظه (ط) .

عن بعض أصحابنا من تضعيف حديث ابن عباس وعائشة بمخالفتها لرواينهما فقلط من زاعمه ، لأن عمل العالم وفتياه بخلاف حديث رواه لا يوجب ضعف الحديث ولا يمنع الاستدلال به ، وهذه قاعدة معروفة في كتب المحدثين والاصوليين لاسيما وحديثهما في اثبات الصوم عن الميت في الصحيح والرواية عن عائشة في قتيها من عند نفسها بمنع الصوم ضعيف لم يخرج بها لو لم يعارضها شيء ، كيف وهي مخالفة للاحاديت الصحيحة • واما تأويل من تناول من أصحابنا « صام عنه وليه » اى اطعم بدل الصيام ، فتاويل باطل يرده باقى الاحاديث •

(فرع) اذا قلنا : لا يصام عن الميت بل يطعم عنه ، فان مات قبل رمضان انانى اطعم عنه لكل يوم مد من طعام بلا خلاف عندنا ، وان مات بعد مجيء رمضان الثانى فوجهان حكاهما المصنف والأصحاب وهما مشهوران ذكر المصنف دليلهما (احدهما) قاله ابن سريج يطعم نكل يوم مد (وأصحهما) عن كل يوم مدان ، وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين ، واتفق المتأخرون على تصحيحه ، وقد سبقت هذه المسألة واضحة مع نظائرها قبل هذا الفصل بقليل ، وسبق تفسير كثير على القولين •

(فرع) حكم صوم النذر والكفارة وجميع أنواع الصوم الواجب سواء في جميع ما ذكرناه ، ففى الجديد يطعم عنه لكل يوم مد ، وفى القديم للولى أن يطعم عنه وله أن يصوم عنه كما سبق ، والصحيح هو القديم كما سبق •

(فرع) اذا قلنا انه يجوز صوم الولى عن الميت وصوم الأجنبى باذن الولى فصام عنه ثلاثون انسانا في يوم واحد هل يجزئه عن صوم جميع رمضان ؟ فهذا مما لم أر لأصحابنا كلاما فيه • وقد ذكر البخارى في صحيحه عن الحسن البصرى أنه يجزئه ، وهذا هو الظاهر الذى نعتقده •

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم : ولا يصام عن أحد في حياته بلا خلاف ، سواء كان عاجزا أو قادرا •

(فروع) لو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعلهما عنه وليه ، ولا يسمط عنه بالفدية صلاة ولا اعتكاف ، هذا هو المتشهور في المذهب والمعروف من نصوص الشافعي في الأم وغيره . ونقل البويطي عن الشافعي أنه قال في الاعتكاف : يعتكف عنه وليه . وفي رواية يطعم عنه . قال البعوي : ولا يبعد تخيير هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مد ، فإذا قننا بالأطعام في الاعتكاف فالقدر المقابل بالمد هو اعتكاف يوم بليته . هكذا ذكره امام الحرمين عن نقل شيخه . ثم قال الامام وهو متسل ، فان اعتكاف لحظه عبادة تامة . ونقل صاحب البيان في اخر كتاب الاعتكاف أن الصيدلاني حكى أنه يطعم في الاعتكاف عنه لكل يوم مسكين ، قال : ولم أجد هذا لغير الصيدلاني .

(فروع) في حكم الفدية وبيانها ، سواء الفدية المخرجة عن الميت وعن المرضع والحامل والشيخ الكبير والمرضى الذي لا يرجى برؤه ، ومن عصى بتأخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، ومن أقطر عمدا والزمناء الفدية على وجه ضعيف ، وغيرهم ممن تزومه فدية في الصوم وهي مد من طعام لكل يوم جنسه جنس زكاة الفطر ، فيعتبر غالب قوت بلده في أصح الأوجه ، وفي الثاني : قوت نفسه ، وفي الثالث : يتخير بين جميع الأقوات ويجيء فيه الخلاف والتفريع السابق هناك ، ولا يجزئ الدقيق ولا السويق ولا الحب المعيب ولا القيمة ، ولا غير ذلك مما سبق هناك . ومصرفها الفقراء أو المساكين ، وكل مد منها منفصل عن غيره ، فيجوز صرف أمداد كثيرة عن الشخص الواحد والشهر الواحد الى مسكين واحد أو فقير واحد ، بخلاف أمداد الكفارة فإنه يجب صرف كل مد الى مسكين ولا يصرف الى مسكين من كفارة واحدة مدان ، لأن الكفارة شيء واحد وأما الفدية عن أيام رمضان فكل يوم مستقل بنفسه لا يفسد بفساد ما قبله ولا ما بعده ، ومن صرح بمعنى هذه الجملة البغوي والرافعي .

فـرـع

في مذاهب العلماء فيمن مات وعليه صوم فاته بمرض أو سفر
أو غيرهما من الأعذار ولم يتمكن من قضائه حتى مات

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا شيء عليه ولا يصام عنه ولا يطعم عنه
بلا خلاف عندنا . وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور . قال العبدري :
وهو قول العلماء كافة إلا طاوسا وقتادة فقالا : يجب أن يطعم عنه
لكل يوم مسكين ، لأنه عاجز فأثبته الشيخ الهرم . واحتج البيهقي
وغيره من أصحابنا لمذهبنا بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري
ومسلم واحتجوا أيضا بالقياس على الحج كما ذكره المصنف ،
وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات
بخلاف الميت .

فـرـع

في مذاهبهم فيمن تمكن من صوم رمضان فلم يصمه حتى مات

قد ذكرنا أن في مذهبنا قولين (أشهرهما) يطعم عنه لكل يوم مد
من طعام (وأصحهما) في الدليل يصوم عنه وليه ، ومن قال بالصيام
عنه طاوس والحسن البصري والزهرى وقتادة وأبو ثور وداود .
وقال ابن عباس وأحمد وإسحاق : يصام عنه صوم النذر ، ويطعم عن
صوم رمضان . وقال ابن عباس وابن عمر وعائشة ومالك وأبو حنيفة
والثوري : يطعم عنه ، ولا يجوز الصيام عنه ، لكن حكى ابن المنذر

عن ابن عباس والثوري أنه يطعم عن كل يوم مدان .

فـرـع

في مسائل تتعلق بكتاب الصيام

(أحدها) يستحب أن يدعو عند رؤية الهلال بما رواه طلحة
ابن عبيد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا
رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام ،
ربى وربك الله » رواه الترمذى ، وقال حديث حسن ، وعن ابن عمر

قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال : الله أكبر ، اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان ، والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ، ربنا وربك الله » رواه الدارمى فى مسنده ، وروى أبو داود فى كتاب الأدب من سننه عن قتادة قال : « بلغنى أن نبى الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال : هلال خير ورشد ، هلال خير ورشد ، هلال خير ورشد ، آمنت بالذى خلقك — ثلاث مرات — ثم يقول : الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا » هكذا رواه عن قتادة مرسلا ، وفى المسألة أذكار آخر ذكرتها فى كتاب الأذكار .

(الثانية) يستحب للصائم أن يدعو فى حال صومه بمهمات الآخرة والدنيا له ولأن يحب للمسلمين ، لحديث أبى هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حتى يفطر ، والإمام العادل ، والمظلوم » رواه الترمذى وابن ماجه ، قال الترمذى : حديث حسن ، وهكذا الرواية حتى — بالثناء — المنة فوق فيقتضى استحباب دعاء الصائم من أول اليوم الى آخره ، لأنه يسمى صائما فى كل ذلك .

(الثالثة) عن أبى بكرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقول أحدكم : ائى صمت رمضان كله وقمته ، فلا أدري أكره التزكية أو قال : لأبى من نومة أو رقدة » رواه أبو داود والنسائى بأسانيد حسنة أو صحيحة ، ومن ذكره من أصحابنا صاحب البيان .

(الرابعة) قال المصنف فى التنبيه وغيره من أصحابنا : يكره صمت يوم الى الليل للصائم ولغيره من غير حاجة لحديث على رضى الله عنه قال : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل » رواه أبو داود بإسناد حسن ، وعن قيس بن أبى حازم قال : « دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أحمرس يقال لها زينب فرآها لا تتكلم ، فقال : ما لها لا تتكلم ؟ فقالوا حجت مصمتة ، فقال لها : تكلمى فان هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية فتكلمت » رواه البخارى فى صحيحه .

قوله : امرأة من أحمرس هو - بالحاء والسين المهملتين - وهى قبيلة معروفة والنسبة اليهم أحمرسى ، قال الخطابى فى معالم السنن فى تفسير الحديث الأول : كان أهل الجاهلية من نسكهم الصمات ، وكان أحدهم يعتكف اليوم واللييلة فيصمت لا ينطق فنهوا - يعنى فى الاسلام - عن ذلك وأمروا بالذكر والحديث بالخير . هذا كلام الخطابى ، وهذا الذى ذكرناه هو المعروف لأصحابنا ولغيرهم أن الصمت الى الليل مكروه . وقال صاحب التتمة فى هذا الباب : جرت عادة بعض الناس بترك الكلام فى رمضان جملة ، وليس له أصل فى الشرع ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يلزم أحد منهم الصمت فى رمضان ، لكن له أصل فى شرع من قبلنا وهو قصة زكريا عليه السلام « انى نذرت (١) للرحمن صوما فلن أكلم اليوم أنسيا » (٢) أراد بالصوم الصمت فمن قال من أصحابنا : شرع من قبلنا يلزمنا عند عدم النهى ، جعل ذلك قرينة ، ومن قال : شرع من قبلنا لا يلزمنا ، قال : لا يستحب ذلك ، هذا كلام صاحب التتمة ، وهو كلام بناء على أن شرعنا لم يرد فيه نهى ، وقد ورد النهى كما قدمناه فهو الصواب .

(الخامسة) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله : الجود والافضال يستحب فى كل وقت ، وهو فى رمضان أكد ، ويسن زيادة الاجتهاد فى العبادة فى العشر الاواخر من رمضان ، ودليل المسألتين الأحاديث الصحيحة (منها) حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون فى رمضان ، حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه فى كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فلرسول الله صلى الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة » رواه البخارى ومسلم .

قال العلماء : قوله : كالريح المرسلة أى فى الاسراع والعموم . وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان اذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المنزر »

(١) هو قول مريم فى قصة كفالة زكريا اياها (ط) .

(٢) مريم : ٢٦ .

رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لمسلم « كان يجتهد فى العشر الأواخر ما لا يجتهد فى غيره » وعن على رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظ أهله فى العشر الأواخر ويرفع المئزر » رواه الترمذى . وقال حديث حسن صحيح ، وعن أنس قال : « قيل يا رسول الله أى الصدقة أفضل ؟ قال : صدقة رمضان » رواه البيهقى .

قال أصحابنا : والجود والافضال مستحب فى شهر رمضان ، وفى العشر الأواخر أفضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالسلف ، ولأنه شهر شريف فالحسنة فيه أفضل من غيره ، ولأن الناس يشتغلون فيه بصيامهم وزيادة طاعاتهم عن المكاسب فيحتاجون الى المواساة وعانتهم .

(فرع) قال الماوردى : ويستحب للرجل أن يوسع على عياله فى شهر رمضان وأن يحسن الى أرحامه وجيرانه لاسيما فى العشر الأواخر منه .

(السادسة) قال أصحابنا : السنة كثرة تلاوة القرآن فى رمضان ومدارسته ، وهو أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه ، للحديث السابق قريبا عن ابن عباس ويسن الاعتكاف فيه وأكده العشر الأواخر منه ، لحديث ابن عمر وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعتكف فى العشر الأواخر من رمضان » رواهما البخارى ومسلم ، وفى الصحيح عن جماعة من الصحابة وغيرهم معناه ، وثبت فى الصحيح « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأولى والعشر الوسط من رمضان » من رواية أبى سعيد الخدرى .

(السابعة) يستحب صون نفسه فى رمضان عن الشهوات فهو سر الصوم ، ومقصوده الأعظم ، وسبق أنه يحترز عن الغيبة والكلام القبيح والمثامة والمسافة وكل ما لا خير فيه من الكلام .

(الثامنة) يستحب تقديم غسل الجنابة من جماع أو احتلام على طلوع الفجر والأحاديث الصحيحة فى تأخيرها محمولة على بيان

انجواز ، والا فالكثير من رسول الله صلى الله عليه وسلم تقديمه على الفجر •

(التاسعة) قال الشافعى والأصحاب : يكره للصائم السواك بعد الزوال هذا هو المشهور ، ولا فرق بين صوم النفل والفرض . وقال القاضى حسين : لا يكره فى النفل ليكون أبعد من الرياء ، وهذا غريب ضعيف ، وللشافعى قول غريب أن السواك لا يكره فى كل صوم لا قبل الزوال ولا بعده ، وقد سبقت المسألة فى باب السواك مبسوطه ، قال أصحابنا : وإذا استاك فلا فرق بين السواك الرطب واليابس بشرط أن يحترز عن ابتلاع شئ منه أو من رطوبته ، فإن ابتلعه أفطر • والاستياك قبل الزوال بالرطب واليابس جائز بلا كراهة ، وبه قال ابن عمر وعروة ومجاهد وأيوب وأبو حنيفة وسفيان الثورى والأوزاعى وأبو ثور وداود ، وكرهه بالرطب جماعة حكاه ابن المنذر عن عمرو بن شرحبيل والشعبى والحكم وقتادة ومالك وأحمد وإسحاق ، وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يكره ، وقال ابن المنذر : وممن قال بالسواك للصائم قبل الزوال وبعده عمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وابن سيرين والنخعى وأبو حنيفة ومالك وكرهه بعد الزوال عطاء ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور •

(العاشرة) قد سبق أن الحيض والنفاس والجنسون والردة كل واحد منها يبطل الصوم ، سواء طال أم كان لحظة من النهار ، وصوم الصبى المميز صحيح والذي لا يميز لا يصح ، وكذا لا يصح صوم السكران ، قال أصحابنا : شرط الصوم الاسلام والتمييز الا المعنى عليه والنائم كما سبق فيهما ، والنقضاء عن الحيض والنفاس والوقت القابل للصوم احترازاً عن العيد والتشريق •

(الحادية عشرة) عن أم عمارة الأنصارية رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « دخل عليها فقدمت له طعاماً فقال : كلى • فقالت : انى صائمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصائم تصلى عليه الملائكة اذا أكل عنده حتى يفرغوا » رواه الامام أحمد والترمذى ، وقال : حديث حسن •

باب صوم القبط والأيام التي نهى عن الصوم فيها

قال المصنف رحمه الله تعالى

(يستحب لمن صام رمضان أن يتبعه بست من شوال ، لما روى أبو أيوب رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكانما صام الدهر ») •

(الشرح) حديث أبي أيوب رواه مسلم ولفظه « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر » ورواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظه في المذهب واسم أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري النجاري — بالنون والجيم — شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله •

وقوله صلى الله عليه وسلم : « بست من شوال أو ستا من شوال » من غير هاء التأنيث في آخره ، هذه لغة العرب الفصيحة المعروفة يقولون : صمنا خمسا وصمنا ستا وصمنا عشر وثلاثا . وشبه ذلك بحذف الهاء ، وإن كان المراد مذكرا وهو الأيام ؛ فما لم يصرحوا بذكر الأيام يحذفون الهاء ، فإن ذكروا المذكر أثبتوا الهاء فقالوا : صمنا ستة أيام وعشرة أيام وشبه ذلك ؛ وهذا مما لا خلاف بينهم في جوازه . ومن نقله عن العرب من أهل اللغة المشهورين وفضلاؤهم المتقنين ومعتمديهم المحققين الفراء ، ثم ابن السكيت وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين •

قال أبو اسحاق الزجاج في تفسير قول الله تعالى « أربعة أشهر وعشرا » (١) اجماع أهل اللغة سرنا خمسا بين يوم وليلة ، وأنشد الجعدي (٢) :

✽ فطافت ثلاثا بين يوم وليلة ✽

(١) البقرة : ٢٣٤ •

(٢) هو عبد الله بن قيس من بني جعدة بن كعب بن ربيعة وكان أبا ليلي ، مخضرمي الجاهلية والإسلام ، ويقال أنه أقدم من النابغة الذبياني — الذبياني نادم النعمان وهذا ندم أباه ومات بأصبهان وهو ابن مائتين وعشرين سنة • أنشده في الاستيعاب (ط) •

ومما جاء مثله في القرآن العظيم قوله تعالى « والذين يتوفون
 عنكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » (١) مذهبنا
 ومذهب الجمهور أن المراد عشرة أيام بلياليها ولا تنقضى العدة حتى
 تغرب الشمس من اليوم العاشر وتدخل الليلة الحادية عشرة • ومثله
 قوله سبحانه وتعالى « يتخافتون بينهم أن لبثتم الا عشرا » (٢)
 أى عشرة أيام بدليل قوله تعالى « أذ يقول أمثلهم طريقة ان لبثتم الا
 يوما » (٣) •

قال أهل اللغة في تحليل هذا الباب : وانما كان كذلك لتغليب الليالى
 على الأيام وذلك لأن أول الشهر الليل ، فلما كانت الليالى هى
 الأوائل غلبت لأن الأوائل أقوى ، ومن هذا قول العرب : خرجنا
 ليالى الفتنة وخفنا ليالى امارة الحجاج ، والمراد الأيام بلياليها ، والله
 أعلم •

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : يستحب صوم ستة أيام من
 شوال لهذا الحديث قالوا : ويستحب أن يصومها متتابعة في أول شوال
 فان فرقها أو أخرها عن أول شوال جاز • وكان فاعلا لأصل هذه السنة
 لعموم الحديث وإطلاقه • وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد
 ودأود •

قال مالك وأبو حنيفة : يكره صومها • قال مالك في الموطأ : « وصوم
 ستة أيام من شوال لم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها ، ولم
 يبلغه ذلك عن أحد من السلف وأن أهل العلم كانوا يكرهون ذلك
 ويخافون بدعته ، وأن يلحق برمضان أهل الجفاء والجهالة ما ليس
 منه لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم ، ورأوهم يعملون ذلك »
 هذا كلام مالك في الموطأ • ودليلنا الحديث الصحيح السابق ولا معارض
 له • وأما قول مالك : « لم أر أحدا يصومها » فليس بحجة في الكراهة
 لأن السنة ثبتت في ذلك بلا معارض ، فكونه لم ير لا يضر • وقولهم :
 لأنه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه ضعيف لأنه لا يخفى ذلك على

(٢) طه : ١٠٣ •

(١) البقرة : ٢٣٤ •

(٣) طه : ١٠٤ •

أحد ، ويلزم على قوله : (انه يكره) صوم يوم عرفه وعاشوراء
وسائر الصوم المندوب اليه . وهذا لا يقوله أحد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لغير الحاج أن يصوم يوم عرفة ، لما روى
أبو قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوم عاشوراء
كفارة سنة ، وصوم يوم عرفة كفارة سنتين » سنة قبلها ماضية وسنة
بعدها مستقبلة » ولا يستحب ذلك للحاج لما روت أم الفضل
بنت الحارث أن ناسا اختلفوا عندها في يوم عرفة في رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم : هو صائم وقال بعضهم : ليس
بصائم ، فأرسلت اليه بقدح من لبن وهو واقف على بعيره بعرفة
فشرب « ولأن الدعاء في هذا اليوم يعظم ثوابه والصوم يضعفه فكان
الفطر أفضل) .

(الشرح) حديث أبي قتادة رواه مسلم بمعناه ، قال : « عن
أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة
فقال : يكفر السنة الماضية والسنة الباقية » وحديث أم الفضل رواه
البخارى ومسلم من رواية أم الفضل ، ورويا أيضا مثله من رواية
أختها ميمونة أم المؤمنين ، واسم أم الفضل لبابة الكبرى ، وهى
أم ابن عباس وأخوته ، وكانوا ستة نجباء ، ولها أخت يقال لها لبابة
الصغرى وهى أم خالد بن الوليد ، وكن عشر أخوات ، وميمونة بنت
الحرث أم المؤمنين أحدهن . وذكر ابن سعد وغيره أن أم الفضل
أول امرأة أسلمت بعد خديجة رضى الله عنهما .

(أما حكم المسألة) فقال الشافعى والأصحاب : يستحب صوم
يوم عرفة لغير من هو بعرفة . وأما الحاج الحاضر في عرفة فقال
الشافعى في المختصر والأصحاب : يستحب له فطره لحديث أم الفضل .
وقال جماعة من أصحابنا : يكره له صومه . ومن صرح بكراهته الدارمى
والبندنجى والمحاملى في المجموع والمصنف في التنبية وآخرون .
ونقل الرافعى كراهته عن كثيرين من الأصحاب ، ولم يذكر الجمهور
الكرهه ، بل قالوا : يستحب فطره كما قاله الشافعى . وأما قول

المصنف وإمام الحرمين : لا يستحب ذلك للحاج فعبارة ناقصة ، لأنها لا تنفي استحباب فطره كما قاله الشافعي والإصحاب •

واحتج لمن قال بالكراهة بحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن صوم يوم عركه بعرفة » رواه أبو داود ولسانئى بإسناد فيه مجهول • وعن أبي نجيح قال : « سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة قال : حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصمه ، ومع أبي بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ، فإنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه » رواه الترمذي وقال : حديث حسن ، وهذان الحديثان لا دلالة فيهما لمن قال بالكراهة لأن الأول ضعيف ، والثاني ليس فيه نهى ، وإنما هو خلاف الأفضل كما قاله الشافعي والجمهور •

(فرع) ذكرنا أن المستحب للحاج بعرفة الفطر يوم عرفة • هكذا ائتمه شافعي والجمهور ، وقال النووي : إن كان التحص من لا يضعف بالصوم عن ادعاء وأعمال الخج فالصوم أولى له ، وإلا فالفطر • ومن الروياني في الحلية : إن كان قويا وفي اشتاء ولا يضعف بالصوم عن الادعاء فالصوم أفضل له ، قال : وبه قالت عائشة وعطاء وأبو حنيفة وجماعة من أصحابنا • هذا كلام الروياني • وقال البيهقي في معرفه السنن والآثار : قال الشافعي في القديم : لو عم الرجل أن الصوم بعرفة لا يضعفه فصامه كان حسنا • واختار الخطابي هذا • والمذهب استحباب الفطر مطلقا وبه قال جمهور أصحابنا • وصرحوا بأنه لا فرق •

فرع

في مذاهب العلماء في صوم عرفة بعرفة

ذكرنا أن مذهبنا استحباب فطره • ورواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، ونقله الترمذي والماوردي وغيرهما عن أكثر العلماء • ونقله العبدري عن عامة الفقهاء غير ابن الزبير وعائشة • ونقله ابن المنذر عن مالك والثوري • وحكى ابن المنذر عن ابن الزبير وعثمان بن أبي العاص

الصحابى وعائشه واسحاق بن راهويه استحباب الصوم ، واستحبه
عطاء فى الشتاء والفطر فى ابيصيف • وقال قتادة : لا باس بالصوم
اذا لم يضعف عن الدعاء • وحكى صاحب البيان عن يحيى بن سعيد
الانصارى انه قال : يجب الفطر بعمره • ودليلا ما سبق •

(فرع) قد ذكرنا أن المستحب للحاج فطر عرفة ليقوى على
الدعاء • محدث عنه التتافعى والأصحاب ، من التتافعى فى المحصر :
ولأن الحاج ضاح مسافر ، والمراد بالضحى البارز للشمس ، لأنه
يناله من دس متمم ينبغى أن لا يصوم معها ، وقد سبق فى باب صلاة
الاستسقاء أنه يستحب صوم يوم الاستسقاء ، وإن كان يوم دعاء ،
وسبق هناك الفرق بينهما ، ومحصره أن الوقوف يكون احمر النهار •
ووقت تأثير الصوم مع أنه مسافر والاستسقاء يكون فى اول النهار
قبل ظهور اتر اصيام مع انه مقيم •

(فرع) قال التتافعى والأصحاب : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة
كما جاء فى الحديث ، هكذا ذكره هنا • وسنوضحه فى الوقوف
بعرفات •

(فرع) قال البغوى وغيره : يوم عرفة أفضل أيام السنة •
وقال السرخسى فى هذا الباب : اختلف فى يوم عرفة ويوم الجمعة أيهما
أفضل ؟ فقال بعضهم يوم عرفة لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل
حيامه كفارة سنتين ولم يرد مثله فى يوم الجمعة وقال بعضهم :
يوم الجمعة أفضل ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « خير يوم طلعت
فيه الشمس يوم الجمعة » هذا كلام السرخسى والمشهور تفضيل يوم
عرفة ، وسنعيد المسألة فى فصل الوقوف بعرفات • وفى كتاب الطلاق
فى تعليق الطلاق على أفضل الأيام • ومما يدل لترجيح يوم عرفة
أنه كفارة سنتين كما سبق ، ولأن الدعاء فيه أفضل أيام السنة ،
ولأنه جاء فى صحيح مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما من
يوم يعتق الله فيه من النار أكثر من يوم عرفة » •

(فرع) قوله صلى الله عليه وسلم فى يوم عرفة : « يكفر السنة
الماضية والمستقبلة » قال الماوردى فى الحاوى : فيه تأويلان

(أحدهما) أن الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين (والثاني) أن الله تعالى يعصمه في هاتين السنتين فلا يعصى فيهما • وقال السرخسي : أما السنة الأولى فتكفر ما جرى فيها ، قال : اختلف العلماء في معنى تكفير السنة الباقية المستقبلية • فقال بعضهم : معناه إذا ارتكب فيه معصية جمل الله تعالى صوم يوم عرفة الماضي كفارة لها ، كما جعله مكفرا لما في السنة الماضية • وقال بعضهم : معناه أن الله تعالى يعصمه في انفسه المستقبلية عن ارتكاب ما يحتاج فيه الى كفارة •

وقال صاحب العدة في تكفير السنة الأخرى يحتمل معنيين (أحدهما) المراد السنة التي قبل هذه فيكون معناه انه يكفر سنتين ماضيتين (والثاني) انه اراد سنة ماضيه وسنة مستقبلية • قال : وهذا لا يوجد منه في شيء من العبادات انه يخفر الزمان المستقبل وانما ذلك خاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بنص القرآن العزيز • وذكر امام الحرمين هذين الاحتمالين بحرفيهما • قال امام الحرمين : وكل ما يرد في الاخبار من تكفير الذنوب فهو عندى محمول على الصغائر دون الموبقات • هذا كلامه • وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده ، فمن ذلك حديث عثمان رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت له كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة • وذلك الدهر كله » رواه مسلم • وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر » رواه مسلم • وعنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن من الذنوب اذا اجتنبت الكبائر » رواه مسلم •

(قلت) وفي معنى هذه الأحاديث تأويلان (أحدهما) يكفر الصغائر بشرط أن لا يكون هناك كبائر ، فان كانت كبائر لم يكفر شيئا لا الكبائر ولا الصغائر •

(والثاني) وهو الأصح المختار أنه يكفر كل الذنوب الصغائر ، وتقديره يغفر ذنوبه كلها إلا الكبائر . قال القاضي عياض رحمه الله : هذا المذكور في الأحاديث من غفران الصغائر دون الكبائر هو مذهب أهل السنة ، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى .

فان قيل : قد وقع في هذا الحديث هذه الألفاظ ووقع في الصحيح غيرها مما في معناها ، فإذا كفر الوضوء فماذا تكفره الصلاة ؟ وإذا كفر الصلوات فماذا تكفره الجمعة ورمضان ؟ وكذا صوم يوم عرفة كفارة سنتين ، ويوم عاشوراء كفارة سنة ، وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه .

فالجواب ما أجاب به العلماء أن كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير فان وجد ما يكفره من الصغائر كفره ، وإن لم يصادف صغيره ولا كبيرة كتبت به حسنات ورفعت له به درجات ، وذلك لصلوات الأنبياء والصالحين والصبيان وصيامهم ووضوئهم وغير ذلك من عباداتهم ، وإن صادف كبيرة أو كبائر ولم يصادف صغائر رجونا أن تخفف من الكبائر .

وقد قال أبو بكر في الاشراف في آخر كتاب الاعتكاف في باب التماس ليلة القدر في قوله صلى الله عليه وسلم : « من قام ليلة انقدر إيماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » قال : هذا قول عام يرجى لمن قامها إيماناً واحتساباً أن تغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء لحديث أبي قتادة ، ويستحب أن يصوم يوم تاسوعاء ، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن بقيت إلى قابل لأصومن اليوم » (التاسع) .

(الشرح) حديث أبي قتادة سبق بيانه ولغظ مسلم فيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صيام يوم عاشوراء فقال :

يكفر السنة الماضية » وأما حديث ابن عباس فرواه مسلم بلفظه ،
وفي رواية لمسلم زيادة « قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم » وعاشوراء وتاسوعاء اسمان ممدودان ، هذا
هو المشهور في كتب اللغة ، وحكى عن أبي عمرو الشيباني قصرهما •

قال أصحابنا : عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم ، وتاسوعاء
هو التاسع منه هذا مذهبنا ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال ابن عباس :
عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم ، ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم ،
وتأوله على أنه مأخوذ من اظماء الأبل ، فإن العرب تسمى اليوم
الخامس من أيام الورد ربعاً - بكسر الراء - وكذا تسمى باقى الأيام
على هذه النسبة فيكون التاسع على هذا عشراً - بكسر العين -
والصحيح ما قاله الجمهور وهو أن عاشوراء هو اليوم العاشر وهو
ظاهر الأحاديث ومقتضى إطلاق اللفظ ، وهو المعروف عند أهل اللغة •

(وأما) تقدير أخذه من اظماء الأبل فبعيد ، وفي صحيح مسلم
عن ابن عباس ما يرد قوله لأنه قال : أن النبى صلى الله عليه وسلم
« كان يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه ، فقال صلى
الله عليه وسلم : انه في العام المقبل يصوم التاسع » وهذا تصريح بأن الذى
كان يصومه صلى الله عليه وسلم ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر ،
واتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم عاشوراء وتاسوعاء •

وذكر العلماء من أصحابنا وغيرهم في حكمة استحباب صوم تاسوعاء
أوجها (أحدها) أن المراد منه مخالفة اليهود في اقتصارهم على
العاشر ، وهو مروى عن ابن عباس ، وفي حديث رواه الإمام أحمد
ابن حنبل عن ابن عباس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
صوموا يوم عاشوراء ، وخالفوا اليهود وصوموا قبله يوما وبعده
يوماً » • (الثاني) أن المراد به وصل يوم عاشوراء بصوم ، كما
نرى أن يصام يوم الجمعة وحده ذكرهما الخطابي وآخرون •
(الثالث) الاحتياط في صوم العاشر خشية نقص الهلال ، ووقوع
غلط فيكون التاسع في العدد هو العاشر في نفس الأمر •

(فسر) اختلف أصحابنا في صوم يوم عاشوراء هل كان واجباً

في أول الاسلام ؟ ثم نسخ ؟ أم لم يجب في وقت أبدا ؟ على وجهين مشهورين لأصحابنا وهما احتمالان ذكرهما الشافعي (أصحابهما) وهو ظاهر مذهب الشافعي وعليه أكثر أصحابنا ، وهو ظاهر نص الشافعي ، بل صريح كلامه أنه لم يكن واجبا قط . (الثاني) أنه كان واجبا ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأجمع المسلمون على أنه اليوم ليس بواجب ، وأنه سنة ، فأما دليل من قال : كان واجبا فأحاديث كثيرة صحيحة (منها) أن النبي صلى الله عليه وسلم « بعث رجلا يوم عاشوراء الى قومهم يأمرهم فليصوموا هذا اليوم ، ومن طعم منهم فليصم بقية يومه » رواه البخاري ومسلم من رواية سلمة بن الأكوع ، وروياه في صحيحيهما بمعناه من رواية الربيع — بضم الراء وتشديد الياء — بنت معوذ .

وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان ، فلما فرض صيام رمضان كان من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر » رواه البخاري ومسلم من طرق . وعن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوم عاشوراء والمسلمون قبل أن يفرض رمضان ، فلما افترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء صام ومن شاء ترك » رواه مسلم .

وعن ابن مسعود في يوم عاشوراء قال : « انما كان يوما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، قبل أن ينزل رمضان ، فلما نزل رمضان ترك » رواه مسلم وعن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بصيام عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا ولم يتعاهدنا عنده » رواه مسلم ، وعن أبي موسى الأشعري وعن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصيامه » رواهما البخاري ومسلم . قال أصحاب أبي حنيفة والأمر للوجوب : وقوله صلى الله عليه وسلم : « من شاء صام ومن شاء أفطر » دليل على تخييره مع أنه سنة اليوم ، فلو لم يكن قبل ذلك واجبا لم يصح التخيير .

واحتج أصحابنا على أنه لم يكن واجبا بل كان سنة بأحاديث

صحيحة (منها) حديث معاوية بن أبي سفيان « أنه يوم عاشوراء قال وهو على المنبر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أن هذا اليوم يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه ، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر » رواه البخاري ومسلم ، قال انبيهقي : وقونه « لم يكتب عليكم صيامه » يدل على أنه لم يكن واجبا قط ، لأن لم لنفى الماضى ، وعن ابن عمر أن النبی صلى الله عليه وسلم قال : « يوم عاشوراء يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ، ومن كرهه فليدعه » رواه مسلم . وعن عائشة قالت : « كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية ، فلما جاء الاسلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء صامه ومن شاء تركه » رواه مسلم (وأما) الجواب عن الأحاديث فهو أنها محمولة على تأكيد الاستحباب جمعا بين الأحاديث ، وقوله : « فلما فرض رمضان ترك » أى ترك تأكيد الاستحباب وكذا قوله : « فمن شاء صام ومن شاء أفطر » .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب صيام أيام البيض وهى ثلاثة من كل شهر ، لما روى أبو هريرة قال : « أوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ») .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم ، وثبتت أحاديث في الصحيح بصوم ثلاثة أيام من كل شهر من غير تعيين لوقتها ، وظاهرها أنه متى صامها حصلت الفضيلة ، وثبت في صحيح مسلم عن معاذة العدوية^(١) أنها سألت عائشة « أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم . قالت قلت : من أى أيام الشهر ؟ قالت : ما كان يبالى من أى أيام الشهر كان يصوم » وجاء في غير مسلم تخصيص أيام البيض في أحاديث (منها) حديث أبى ذر رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صمت من الشهر ثلاثا فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » رواه الترمذي والنسائي ، قال الترمذي حديث حسن . وعن قتادة ابن ملحان قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بصيام

(١) أم الصهباء البصرية . قال ابن حجر في التقريب : ثقة من الثالثة .

أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة « رواه أبو دود
والنسائي وابن ماجه بإسناد فيه مجهول (١) وعن جرير بن عبد الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر
صيام الدهر أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة »
رواه النسائي بإسناد حسن •

ووقع في بعض نسخه « والأيام البيض » ، وفي بعضها « وأيام
البيض » بحذف الألف واللام ، وهو أوضح ، وقول المصنف : أيام البيض
هكذا هو في نسخ المذهب أيام البيض بإضافة أيام إلى البيض ، وهكذا
ضبطناه في التنبيه عن نسخة المصنف وهذا هو الصواب • ووقع
في كثير من كتب الفقه وغيرها ، وفي كثير من نسخ التنبيه أو
أكثرها الأيام البيض بالألف واللام ، وهذا خطأ عند أهل العربية معدود
في لحن العوام ، لأن الأيام كلها بيض ، وإنما صوابه أيام البيض ، أي
أيام الليالي البيض •

واتفق أصحابنا على استحباب صوم أيام البيض ، قالوا هم
وغيرهم : وهي اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، هذا
هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور عن أصحابنا وغيره ،
وفيه وجه لبعض أصحابنا حكاه الصيمري والماوردي والبنغوي وصاحب
البيان وغيرهم أنها الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر ، وهذا
شاذ ضعيف يردده انحديث السابق في تفسيرها ، وقول أهل اللغة
أيضا وغيرهم • وأما سبب تسمية هذه الليالي بيضا فقال ابن قتيبة
والجمهور : لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها إلى آخرها ، وقيل
غير ذلك •

(فسر) أجمعت الأمة على أن أيام 'البيض' لا يجب صومها الآن ،
قال الماوردي : اختلف الناس هل كانت واجبة في أول الاسلام أم لا ؟

(١) في سنن النسائي : أخبرنا محمد بن منصور عن سفيان عن
بيان بن بشر عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية عن أبي ذر ... الحديث ،
قال : ولعل سفيان قال : حدثنا اثنان فسقط الألف فصار بيان • وقد جاء
الاسناد مرة أخرى عن النسائي أيضا : محمد بن الحنفى حدثنا سفيان قال :
حدثنا رجلان محمد وحكيم عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية (هـ) •

فقيل : كانت واجبة فنسخت ببشر رمضان ، وقيل : لم تكن واجبة قط ، وما زالت سنة • قال : وهو أشبه بمذهب الشافعي رحمه الله •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب صوم يوم الاثنين والخميس • لما روى أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصوم الاثنين والخميس فسئل عن ذلك ، فقال : ان الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس ») •

(الشرح) حديث أسامة رواه أحمد بن حنبل والدارمي وأبو داود والنسائي من رواية أسامة ، لفظ الدارمي كلفظه في المذهب (وأما) لفظ أبي داود وغيره فقال عن أسامة قال : « قلت : يا رسول الله • • انك تصوم حتى لا تكاد تفطر وتفطر حتى لا تكاد أن تصوم الا في يومين أن دخلا في صيامك والا صمتهما ، قال : أى يومين ؟ قلت : يوم الاثنين والخميس ، قال : ذاك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين ، وأحب أن يعرض عملي وأنا صائم » وقد ثبتت أحاديث كثيرة في صوم الاثنين والخميس •

(منها) حديث أبي قتادة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين قال : ذلك يوم ولدت فيه ، ويوم بعثت أو أنزل على فيه » رواه مسلم • وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس ، فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبدا بينه وبين أخيه شحناء ، فيقال : اتركوا هذين حتى يفيئا » رواه مسلم ، وفي رواية « تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس ، فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء ، فيقال : انظروا هذين حتى يصطلحا » •

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم » رواه الترمذي وقال حديث حسن • وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى يوم الاثنين والخميس » رواه الترمذي والنسائي • قال الترمذي : حديث حسن •

قال أهل اللغة : سمي يوم الاثنين لأنه ثاني الأيام ، قال أبو جعفر النحاس : سبيله أن لا يثنى ولا يجمع بل يقال مضت أيام الاثنين . قال : وقد حكى البصريون اليوم الاثنين ، والجمع انثنى . وذكر الفراء أن جمعه الأثنين والأثنان ، وفي كتاب سيبويه اليوم الثنى فعلى هذا جمعه الأثناء . وقال الجوهري : لا يثنى ولا يجمع لأنه مثنى ، فان أحببت جمعه قلت : أثنين وأما يوم الخميس فسمى بذلك لأنه خامس الأسبوع . قال النحاس : جمعه أخمسة وخمس وخمسان ، كـرغيف ورغف ورغفان ، وأخمساء كأنصباء وأخامس ، حكاة الفراء ، والله أعلم .

(أما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم الاثنين والخميس .

(فرع) قال أصحابنا : ومن الصوم المستحب صوم الأشهر الحرم ، وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ، وأفضلها المحرم ، قال الروياني في البحر : أفضلها رجب ، وهذا غلط لحديث أبي هريرة الذي سنذكره ان شاء الله تعالى « أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم » ومن المنون صوم شعبان ، ومنه صوم الأيام التسعة من أول ذي الحجة ، وجاءت في هذا كله أحاديث كثيرة ، منها حديث مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها « أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انطلق فأتاه بعد سنة وقد تغيرت حالته وهيئة ، فقال : يا رسول الله .. أما تعرفني ؟ قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الباهلي الذي جئتكم عام الأول ، قال : فما غيرك وقد كنت حسن الهيئة ؟ قال : ما أكلت طعاما منذ فارقتك الا بليل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم عذبت نفسك ؟ ثم قال : صم شهر الصبر ويوما من كل شهر ، قال : زدني فان بى قوة ، قال : صم يومين قال : زدني ، قال : صم ثلاثة أيام ، قال : زدني ، قال : صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، وقال بأصابه الثلاث ، ثم أرسلها » رواه أبو داود وغيره .

قوله صلى الله عليه وسلم : « صم من الحرم واترك » انما أمره بالترك لأنه كان يشق عليه اكثار الصوم كما ذكره في أول الحديث .

فأما من لا يشق عليه فصوم جميعها فضيلة • وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل لصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم • وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم • وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان » رواه البخاري ومسلم من طرق • وفي رواية لمسلم « كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان الا قليلا » •

قال العلماء : اللفظ الثاني مفسر للأول وبيان لأن مرادها بكنهه غالبه ، وقيل : كان يصومه كله في وقت ويصوم بعضه في سنة أخرى • وقيل : كان يصوم تارة من أوله وتارة من وسطه وتارة من آخره ، ولا يخلو منه شيئا بلا صيام ، لكن في سنين • وقيل في تخصيصه شعبان بكثرة الصيام • لأنه ترفع فيه أعمال العباد في سنتهم • وقيل غير ذلك ، فإن قيل فقد سبق في حديث أبي هريرة أن أفضل الصيام بعد رمضان المحرم ، فكيف أكثر منه في شعبان دون المحرم •

فالجواب : لعله صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المحرم الا في آخر الحياة قبل التمكن من صومه ، أو لعله كانت تعرض فيه أعذار تمنع من اكثار الصوم فيه ؟ كسفر ومرض وغيرهما • قال العلماء : وانما لم يستكمل شهرا غير رمضان لثلايظن وجوبه •

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الأيام ، يعني أيام العشر ، قالوا : يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء » رواه البخاري في صحيحه في كتاب صلاة العيـد • وعن هنيـدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذى الحجة ويوم عاشوراء ، وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر ، والخميس » رواه

أبو داود ورواه أحمد والنسائي وقالوا : وخميسين • وأما حديث عائشة قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما في العشر قط » وفي رواية « لم يصم العشر » رواهما مسلم في صحيحه ، فقال العلماء : هو متأول على أنها لم تره ولا يلزم منه تركه في نفس الأمر ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكون عندها في يوم من تسعة أيام ، والباقي عند باقي أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ، أو لعله صلى الله عليه وسلم كان يصوم بعضه في بعض الأوقات وكله في بعضها ، ويتركه في بعضها لمارض سفر أو مرض أو غيرهما ، وبهذا يجمع بين الأحاديث •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يكره صوم الدهر إذا أفطر أيام النهى ولم يترك فيه حقا ، ولم يخف ضررا ، لما روت أم كئثم مولاة أسماء قالت : « قيل لعائشة تصومين الدهر ؟ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام الدهر ؟ قالت : نعم ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن صيام الدهر ، ولكن من أفطر يوم النحر ويوم الفطر فلم يصم الدهر » • وسئل عبد الله بن عمر عن صيام الدهر فقال : « أولئك فينا من السابقين ، يعني من صام الدهر » فان خاف ضررا أو ضيع حقا كره « لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بين سلمان وبين أبي الدرداء ، فجاء سلمان يزور أبا الدرداء فرأى أم سلة متبذلة ، فقال ما شأنك ؟ فقالت : ان أخاك ليس له حاجة في شيء من الدنيا ، فقال سلمان : يا أبا الدرداء •• ان أربك عليك حقا ولأهلك عليك حقا ولجسدك عليك حقا ، فصم وأفطر ، وقم ونم واءت أهلك وأعط كل ذي حق حقه ، فذكر أبو الدرداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما قال سلمان » •)

(الشرح) حديث أبي الدرداء وسلمان رواه البخاري في صحيحه ، وينكر على المصنف قوله فيه : روى بصيغة التمريض ، وإنما يقال ذلك

في حديث ضعيف كما سبق بيانه مرات ، وقوله : « فرأى أم (١) سلمة متبذلة » هكذا في جميع نسخ المذهب أم سلمة وهو غلط صريح ، وصوابه فرأى أم الدرداء ، وهي زوجة أبي الدرداء هكذا هو في صحيح البخاري وجميع كتب الحديث وغيرها ، واسم أم الدرداء هذه خيرة - وهي صحابية - ولأبي الدرداء زوجة أخرى يقال لها : أم الدرداء وهي تابعة فقيهة فاضلة حكيمة ، اسمها هجيمة وقيل : هجيمة ، وقد أوضحتها في تهذيب الأسماء . وأما حديث أم كنثوم عن عائشة (٢) وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه البيهقي ولفظه « كنا نعد أولئك فينا من السابقين » .

(أما حكم المسألة) فقال الشافعي والأصحاب في صوم الدهر نحو قول المصنف . والمراد بصوم الدهر سرد الصوم في جميع الأيام الا الأيام التي لا يصح صومها ، وهي العیدان وأيام التشريق ، وحاصل حكمه عندنا أنه ان خاف ضررا أو فوت حقا بصيام الدهر كره له ، وان لم يخف ضررا ولم يفوت حقا لم يكره . هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور ، وأطلق البغوي وطائفة قليلة أن صوم الدهر مكروه ، وأطلق الغزالي في الوسيط أنه مسنون . وكذا قال الدارمي : من قدر على صوم الدهر من غير مشقة ففعل فهو فضل . وقال الشافعي في البيهقي : لا بأس بسرد الصوم اذا أفطر أيام النهي الخمسة . قال صاحب الشاهد بعد ان ذكر النص : وبهذا قال عامة العلماء .

فروع

في مذاهب العلماء في صيام الدهر اذا أفطر أيام النهي الخمسة ، وهي العیدان والتشريق

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يكره اذا لم يخف منه ضررا ولم يفوت به حقا . قال صاحب الشاهد : وبه قال عامة العلماء . وكذا نقله

(١) النسخة المطبوعة من المذهب (أم الدرداء) ولعل ذلك من مصحح المطبوعة وعلى مسئوليته وكثيرا ما يفعل ذلك المصححون دون ان يسجلوا الاصل الذي غيروا هيئته حتى يتضح عملهم (ط) .
(٢) كذا بالأصل محرر ، ولعل السقط (فصحيح) (ط) .

القاضي عياض وغيره عن جماهير العلماء • وممن نقوه عنه دت عمر
ابن الخطاب وابنه عبد الله وأبو طلحة وعائشة وغيرهم من الصحابة
رضى الله عنهم • والجمهور من بعدهم • وقال أبو يوسف وغيره من
أصحاب أبي حنيفة : يكره مطلقا •

واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « لا صام من صام الأبد ، لا صام من صام الأبد »
رواه البخاري ومسلم • وعن أبي قتادة أن عمر بن الخطاب رضى
الله عنه قال : « يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله ؟ قال : لا صام
ولا أفطر ، أو لم يصم ولم يفطر » واحتج أصحابنا بحديث عائشة
أن حمزة بن عمرو الأسلمي رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : « يا رسول الله انى رجل أسرد الصوم أفأصوم فى
السفر ؟ فقال : صم ان شئت وأفطر ان شئت » رواه مسلم ،
وموضع الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه سرد
الصوم ، لا سيما وقد عرّض به فى السفر • وعن أبى موسى الأشعرى
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صام الدهر صيقت عليه
جهنم هكذا ، وعقد تسعين » رواه البيهقى هكذا مرفوعا وموقوفها على
أبى موسى • واحتج به البيهقى على أنه لا كراهة فى صوم الدهر
وافتح الباب به ، فهو عنده المعتمد فى المسألة ، وأشار غيره الى
الاستدلال به على كراهته ، والصحيح ما ذهب اليه البيهقى ، ومعنى
صيقت عليه ، أى عنه فلم يدخلها ، أو صيقت عليه ، أى لا يكون له
فيها موضع •

وعن أبى مالك الأشعرى الصحابى رضى الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « ان فى الجنة غرفة يرى ظاهرها من باطنها ،
وباطنها من ظاهرها ، أعدها الله لمن ألان الكلام وأطعم الطعام وتابع
انصيام وصلى بالليل والناس نيام » رواه البيهقى بسناد (١) وعن

(١) كذا بالأصل فحرر (ش) قلت : لعل السقط (حسن) والحديث
أخرجه غير البيهقى ابن حبان عن أبى مالك الأشعرى أيضا لفظه (ان فى
الجنة غرفة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها أعدها الله تعالى
لمن أطعم الطعام وأفشى السلام وصلى بالليل والناس نيام) وليس فيه
(الصيام) وكذلك أخرجه الطبرانى فى الكبير بإسناد حسن والحاكم وقال :

ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهسر فقال : « كنا نعد أولئك فينا من انسابقين » رواه البيهقي . وعن عروة أن عائشة « كانت تصوم الدهر في السفر والحضر » رواه البيهقي بإسناد صحيح . وعن أنس قال : « كان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من أجل الغزو ، فلما قبض النبي صلى الله عليه وسلم لم أره مفطرا الا يوم الفطر أو الأضحى » رواه البخاري في صحيحه .

وأجابوا عن حديث « لا صام من صام الأبد » بأجوبة (أحدها) جواب عائشة الذي ذكره المصنف . وتابعها عليه خلائق من العلماء أن المراد من صام الدهر حقيقة بأن يصوم معه العيد والتشريق ، وهذا منهي عنه بالاجماع (والثاني) أنه محمول على أن معناه أنه لا يجد من مشقته ما يجد غيره لأنه يألفه ويسهل عليه فيكون خيرا لا دعاء ، ومعناه لا صام صوما يلحقه فيه مشقة كبيرة ، ولا أفطر بل هو صائم له ثواب الصائمين (والثالث) أنه محمول على من تضر بصوم الدهر أو فوت به حقا ، ويؤيده أنه في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كان النهي خطابا له ، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة ، وكان يقول : ياليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهي النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمرو بن العاص لعلمه بأنه يضعف عن ذلك ، وأقر حمزة ابن عمرو لعلمه بقدرته على ذلك بلا ضرر .

فروع

في تسمية بعض الأعلام من السلف والخلف ممن صام الدهر
غير أيام النهي الخمسة - العيدين والتشريق

فمنهم عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبو أمامة وأدراثة ، وعائشة رضي الله عنهم . وذكر البيهقي ذلك عنهم بأسانيد ، وحديث أبي طلحة في صحيح البخاري ، ومنهم

صحح الاسناد علي شرطهما عن عبد الله بن عمرو ولنظفه (ان في الجنة عرفا يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها فقال أبو مالك الأشعري : لمن هي يا رسول الله ؟ قال : هي ان أطاب الكلام وأطعم الطعام وبات قائما والناس نيام) وليس فيه أيضا صيام (ط) .

سعيد بن المسيب وأبو عمرو بن حماس — بكسر الحاء المهملة وآخره سين — وسعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف التابعي ، سرده أربعين سنة ، والأسود بن يزيد صاحب ابن مسعود ، ومنهم البويطي وشيخنا أبو إبراهيم اسحاق بن أحمد المقدسي الفقيه الامام الزاهد •

(فسرع) قال أصحابنا : لو نذر صوم الدهر صح نذره بلا خلاف ، ولزمه الوفاء به بلا خلاف ، وتكون الأعياد وأيام التشريق وشهر رمضان وقضاؤه مستثناة فان فاتته ثبىء من صوم رمضان بعذر ، وزال العذر لزمه قضاء فائت رمضان ، لأنه أكد من النذر ، وهل يكون نذره متناولا لأيام القضاء ؟ فيه طريقتان (أحدهما) لا يكون لأن ترك القضاء معصية فتصير أيام القضاء كشهر رمضان ، فلا تدخل في النذر ، فعلى هذا يقضى عن رمضان ولا فدية عليه بسبب النذر ، وبهذا الطريق قطع البغوى وغيره (والثاني) وهو الأشهر فيه وجهان حكاهما البندنجي وأبو القاسم الكرخي شيخ صاحب المذهب ، وحكاهما صاحب الشامل والعدة والبيان وغيرهم (أحدهما) هو كالطريق الأول (والثاني) يتناولها النذر ، لأنه كان يتصور صومها عن نذره فأشبهت غيرها من الأيام بخلاف أيام رمضان فعلى هذا اذا قضى رمضان هل تلزمه الفدية بسبب القضاء ؟ قال أبو العباس بن سريج : يحتدل وجهين (أحدهما) لا ، كمن أفطر في رمضان بعذر ودام عذره ، حتى مات (والثاني) يلزمه لأنه كان قادرا على صومه عن النذر ، فعلى هذا له أن يخرج الفدية في حياته لأنه قد آيس من القدرة على الاتيان به فصار كالشيخ الهرم هكذا ذكر هؤلاء المسألة فيمن فاتته صوم رمضان بعذر ، وقال البغوى والرافعي : هذا الحكم جار سواء فاتته بعذر أو بغيره •

قال أصحابنا كلهم : وهكذا الحكم اذا نذر صوم الدهر ثم لزمته كفارة بالصوم فيجب صوم الكفارة لأنها تجب بالشرع ، وان كانت بسبب من جهته فكانت أكد من النذر الذي يوجبه هو على نفسه ، فعلى هذا يكون حكم الفدية عن صوم النذر ما سبق ، هكذا صرح به ابن سريج وهؤلاء المذكورون • وقطع البغوى والرافعي بوجوب الفدية اذا صام عن الكفارة • قال أصحابنا : ولو أفطر يوما من الدهر لم

يمكن قضاؤه ، ولا تجب الفدية ان أظطر بعذر والا فتجب ، قالوا :
ولو نذرت المرأة صوم الدهر فلتزوج منعها ، فان منعها فلا قضاء
ولا فدية لأنها معذورة ، وان أذن لها او مات لزمها الصوم فان أفطرت
بلا عذر أثمت ولزمتها الفدية •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للمرأة أن تصوم انتطوع وزوجها حاضر الا بإذنه
لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« لا تصومن المرأة التطوع وبطلها شاهد الا بإذنه » ولأن حق الزوج
فرض فلا يجوز تركه لتفعل) •

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخارى ومسلم • لفظ البخارى
« لا يحل سمراه أن تصوم وزوجها شاهد الا بإذنه » ولفظ مسلم
« لا تصوم المرأة وبطلها شاهد الا بإذنه » وفي رواية أبي داود « لا
تصوم المرأة وبطلها شاهد الا بإذنه غير رمضان » اسناد هذه الرواية
صحيح على شرط البخارى ومسلم •

(أما حكم المسألة) فقال المصنف والبنغوى وصاحب المدة
وجمهور أصحابنا : لا يجوز للمرأة صوم تطوع وزوجها حاضر الا
بإذنه بهذا الحديث • وقال جماعة من أصحابنا : يكره ، والصحيح
الأول ، فهو صامت بغير إذن زوجها صح باتفاق أصحابنا ، وان كان
الصوم حراما لأن تحريره لمعنى أبخر لا بمعنى يعود الى نفس الصوم ،
فهو كالصلاة في دار مغصوبة ، فاذا صامت بلا إذن قال صاحب البيان :
الثواب الى الله تعالى • هذا لفظه ومقتضى المذهب في نظائرها الجزم
بعدم الثواب كما سبق في الصلاة في دار مغصوبة •

وأما صومها انتطوع في غيبة الزوج عن بلدها فجائز بلا خلاف
لمفهوم الحديث ولزوال معنى النهى (وأما) قضاؤها رمضان وصومها
الكفارة والنذر فسيأتى ايضاحه في كتاب النفقات حيث ذكره المصنف ،
والأمة المستباحة لسيدتها في صوم التطوع كالزوجة (وأما) الأمة
التي لا تحل لسيدتها بأن كانت محرما له كاخته أو كانت مجوسية أو

غيرهما والعبد ، فان تضررا بصوم انتظوع بضعف او غيره او نقصا ، لم يجز بغير اذن السيد بلا خلاف ، وان لم يتضررا ولم ينقصا جاز ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحباب له اتمامها فان خرج منها جاز ، لما روت عائشة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هل عندك شيء ؟ فقلت : لا • فقال : اذن أصوم ، ثم دخل على يومنا آخر فقال : هل عندك شيء ؟ فقلت : نعم ، فقال : اذن افطر ، وان كنت قد فرضت الصوم ») •

(الشرح) حديث عائشة رواه مسلم بمعناه ، وسنذكر لفظه مع غيره من الأحاديث في فرع مذاهب العلماء ، ومعنى فرضت الصوم نويته ، قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : اذا دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحباب له اتمامهما لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » (١) وللخروج من خلاف العلماء فان خرج منهما بعذر أو بغير عذر لم يحرم عليه ذلك ولا قضاء عليه ، لكن يكره الخروج منهما بلا عذر لقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » هذا هو المذهب ، وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يكره الخروج بلا عذر ، ولكنه خلاف الأولى •

وأما الخروج منه بعذر فلا كراهة فيه بلا خلاف ، ويستحب قضاؤه سواء خرج بعذر أم بغيره لما سنذكره من الأحاديث ، واختلاف العلماء في وجوب القضاء والأعذار معروفة (منها) أن يشق على ضيفه أو مضيفه صومه فيستحب أن يفطر فيأكل معه لقوله صلى الله عليه وسلم : « وان لزوارك عليك حقا » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » رواهما البخاري ومسلم •

وأما الحديث المروي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا الا باذنهم » فرواه الترمذي ،

(١) محمد : ٣٣ •

وقال : حديث منكر ، وأما إذا لم يشق على ضيفه أو مضيفه صومه التطوع فالأفضل بقاءه وصومه وسنوضح المسألة بأبسط من هذا حيث ذكرها المصنف والأصحاب في باب الوليمة ان شاء الله تعالى (وأما) إذا دخل في حج تطوع أو عمرة تطوع فإنه يلزمه اتمامهما بلا خلاف ، فإن أفسدهما لزمه المضي في فاسدهما ، ويجب قضاؤهما بلا خلاف .

فـرـع

في مذاهب الأطباء في الشروع في صوم تطوع أو صلاة تطوع

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيهما ، وأن الخروج منهما بلا عذر ليس بحرام ، ولا يجب قضاؤهما ، وبهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق ، وقال أبو حنيفة : " يلزمه الاتمام ، فإن خرج منهما لعذر لزمه القضاء ولا اثم ، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الاثم .

وقال مالك وأبو ثور : يلزمه الاتمام ، فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء ، واختلف أصحاب أبي حنيفة فيمن دخل في صوم أو صلاة يظنهما عليه ، ثم بان في أثناءهما أنهما ليسا عليه ، هل يجوز الخروج منهما أم لا واحتج لمن أوجب اتمام صوم التطوع وصلاته بمجرد الشروع فيهما بقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » وبحديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي الذي سأل عن الاسلام : خمس صلوات في اليوم والنيلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا إلا أن تطوع » إلى آخر الحديث رواه البخاري ومسلم ، وسبق بيانه في أول كتاب الصلاة .

قالوا : وهذا الاستثناء متصل ، فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه قالوا : ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع ، بمعنى أنه يقدر لكن أنك أن تطوع لأن الأصل في الاستثناء الاتصال

فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل ، واحتجوا أيضا باسفياس عى حج التطسوع وعمرته ، فانهما يلزمان بالشروع بالاجماع •

واحتج أصحابنا بحديث عائشة قالت : « دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا : لا ، قال : فاني اذن صائم ، ثم اتانا يوما آخر فقنا : يا رسول الله اهدى لنا حبس فقال : أرنيه ، فلقد أصبحت صائما فأكل » رواه مسلم بهذا اللفظ ، وفي رواية لمسلم « فأكل ثم قال : قد كنت أصبحت صائما » وفي رواية أبي داود واسناده على شرط البخاري ومسلم قالت عائشة : « فقنا : يا رسول الله قد اهدى لنا حبس فحبسناه لك ، فقال : أدنيه فأصبح صائما وأفطر » هذا لفظه ، وعن عائشة أيضا قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : أعندك شيء ؟ فقلت : لا ، قال : اني اذن أصوم • قالت : ودخل على يوما آخر فقال : أعندك شيء ؟ قلت : نعم ، قال : اذن أفطر ، وان كنت قد فرضت الصوم » رواه الدارقطني والبيهقي بهذا اللفظ وقال : اسناده صحيح •

وعن أبي جحيفة قال : « آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له في الدنيا حاجة ، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل فاني صائم قال : ما أنا بأكل حتى تأكل ، فأكل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال : نم فنام ثم ذهب يقوم فقال : نم فنام ثم ذهب يقوم فقال : قم الآن فصليا ، فقال له سلمان : ان لربك عليك حقا ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذي حق حقه ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر فك نه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صدق سلمان » رواه البخاري •

وعن أم هانئ قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر » وفي روايات « أنين أو أمير نفسه » رواه أبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي وغيرهم ، والفاظ رواياتهم متقاربة المعنى

واسنادها جيد ، ولم يضعفه أبو داود ، وقال الترمذى : فى اسناده مقال ، وعن ابن مسعود قال : « اذا أصبحت وأنت ناوى الصوم فأنت بخير النظرين ان شئت صمت وان شئت أفطرت » رواه البيهقى باسناد صحيح ، وعن جابر أنه « لم يكن يرى (١) بافطار التطوع بأس » رواه الدارقطنى والبيهقى باسناد صحيح ، وعن ابن عباس مثله رواه الشافعى والبيهقى باسناد صحيح •

(وأما) الحديث المروى عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار » فليس بصحيح رفعه ، كذا قاله البيهقى وانما هو موقوف على ابن عمر ، وروى مثله مرفوعا من رواية أبى ذر وأنس وأبى أمامة رواها كلها البيهقى وضعفها لضعف روايتها ، وكذا الحديث المروى عن أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا بأس أن أفطر ما لم يكن نذر أو قضاء رمضان » رواه الدارقطنى وضعفه • وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع ويكون الاستثناء منقطعا ، وهو ان كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله ليجمع بينه وبين الأحاديث التى ذكرناها • وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يخرج منه بالافساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم •

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يلزمه قضاء صوم التطوع اذا خرج منه سواء أخرج منه بعذر أم بغيره ، وبه قال أكثر العلماء كما سبق ، وقال أبو حنيفة ومن وافقه : يجب القضاء • واحتج له بحديث الزهرى قال : « بلغنى أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعام فأفطرتا عليه ، فدخل عليهما النبى صلى الله عليه وسلم قالت عائشة : فقالت حفصة : يا رسول الله انى أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين ، وقد أهدى لنا هدية فأفطرتنا عليها • فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقضيا مكانه يوما آخر » •

قال البيهقى : هذا الحديث رواه الثقات الحفاظ من أصحاب الزهرى

(١) بضم الياء وفتح الراء •

عنه هكذا منقطعاً بينه وبين عائشة وحفصة مالك^(١) بن أنس ويونس بن يزيد ومسر وأبن جريج ويحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وسفيان ابن عيينة ومحمد بن الوليد الزبيدي وبكر بن وأكل وغيرهم • ثم رواه البيهقي بإسناده عن جعفر بن برقان - بضم الباء الموحدة - عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتتهناه فأكلنا ، فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت أبيها حقا ، فقمت عليه القصة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقضيا يوما مكانه » •

قال البيهقي : هكذا رواه جعفر بن برقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حسين عن الزهري ووهوا فيه على الزهري ثم روى البيهقي عن ابن جريج عن الزهري قال : « قلت له : أحدثك عروة عن عائشة انها قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين ؟ فقال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً لكن حدثني ناس في خلافة سليمان بن عبد الملك عن بعض من كان يدخل على عائشة انها قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين فاهدي بنا هدية فأخناها فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت أبيها فذكرت ذلك له فقال : اقضيا يوما مكانه » • وكذلك رواه عبد الرزاق ومسلم بن خالد عن ابن جريج ثم رواه البيهقي عن سفيان بن عيينة عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عائشة فذكره وقال فيه : « صوما يوما مكانه » •

قال سفيان : فسألوا الزهري وأنا شاهد فقالوا : أهو عن عروة ؟ فقال : لا ، ثم رواه البيهقي بإسناده عن الحميدي قال : حدثنا سفيان قال : سمعت أنزهري يحدث عن عائشة فذكر هذا الحديث مرسلًا ، قال سفيان : فقليل للزهري : هو عن عروة ؟ قال : لا ، قال سفيان : وكنت سمعت صالح بن أبي الأخضر حدثنا عن الزهري عن عروة قال الزهري : ليس هو عن عروة فظننت أن صالحاً أتى من قبل العرض ، قال الحميدي : أخبرني غير واحد عن معمر قال : لو كان من حديث معمر ما نسبته قال البيهقي : فقد شهد ابن جريج وابن عيينة على الزهري وهما شاهدا عدل بأنه لم يسمعه من عروة ، فكيف يصح وصل من

(١) ليس هؤلاء بينه وبين عائشة وحفصة وإنما هؤلاء الثقات الحفاظ من أصحابه الذين رووه عنه (ط) •

وصله ؟ قال البيهقي : قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة قال : وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي ، واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان عن الزهري وبارسال من ارسل الحديث عن الزهري من الأئمة .

قال البيهقي : وقد روى عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة ، وجرير بن حازم وان كان ثقة فقد وهم فيه ، وقد خطاه فيه أحمد بن حنبل وعلى بن المديني ، والمحفوظ عن يحيى ابن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسل ، ثم روى البيهقي عن أحمد ابن حنبل وعلى بن المديني ما ذكره عنهما ، ثم رواه بإسناده عن زهيل ابن عباس مولى عروة عن عروة عن عائشة قال ابن عدي هذا ضعيف لا تقوم به الحجة . قال البيهقي : وقد روى من أوجه أخر عن عائشة لا يصح شيء منها وقد بينتها في الخلافيات . هذا آخر كلام البيهقي .

وروى الدارقطني والبيهقي حديث عائشة السابق من طريق قالوا فيه : قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : خبأنا لك حيسا ، فقال : اني كنت أريد الصوم ولكن قريبه وأقضى يوما مكانه » قال الدارقطني والبيهقي : هذه الزيادة « وأقضى يوما مكانه » ليست محفوظة .

واحتج أصحابنا لعدم وجوب القضاء بما احتج به البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال : « صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فأتى هو وأصحابه فلما وضع الطعام قال رجل من انقوم : اني صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعاكم أخوكم وتكلف لكم ، ثم قال له : أفطروصم يوما مكانه ان شئت » قالوا ولأن الأصل عدم القضاء ولم يصح في وجوبه شيء .

وأما الحديث السابق عن عائشة وحفصة فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه ضعيف كما سبق (والثاني) أنه لو ثبت لحمل القضاء على الاستحباب ، ونحن نقول به ، والله تعالى أعلم . أما الخروج من صلاة الفرض المكتوبة والقضاء والنذر وصيام القضاء والكفارة والنذر

فسبق بيانه في آخر باب مواقيت الصلاة ، وفي أواخر كتاب الصيام
قبيل هذا الباب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز صوم يوم الشك لما روى عن عمار رضى الله
عنه أنه قال : « من صام اليوم أنذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم
صلى الله عليه وسلم » فإن صام يوم الشك عن رمضان لم يصح •
لعنوه صلى الله عليه وسلم : « ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » وانه
يدخل في انصاده وهو في سنة من وقتها ثم يصح كما لو دخل في
الشهر وسو يسكت في وقتها ، وإن صام فيه من مرض عييه خره واجزاه ،
خدا هو صلى في دار معصوبه ، وإن صام عن تطوع نظرت — فإن
لم يصح بما قبله ولا وفق عادة له — لم يصح لأن الصوم قرينه
لم يصح بمصد معصيه ، وإن وفق عادة به جاز لما روى أبو هريرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين
إلا أن يوافق صوما كان يصومه أحدكم » وإن وصله بما قبل المصنف
جاز ، وإن وصله بما بعده لم يجز ، لما روى أبو هريرة رضى الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا انتصف شعبان فلا صيام
حتى يخون رمضان » •

(الشرح) حديث عمار رواه أبو داود والترمذي وقال : هو حديث
حسن صحيح • وأما حديث : « لا تستقبلوا الشهر » فصحیح رواه
النسائي من رواية ابن عباس بإسناد صحيح وسبق بيانه في أوائل
كتاب الصيام في وجوب صوم رمضان برواية الهلال • وأما حديث
أبي هريرة « لا تقدموا الشهر » فرواه البخاري ومسلم وحديثه الآخر
« إذا انتصف شعبان فلا صيام » رواه أبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه وغيرهم • قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ولم
يضعفه أبو داود في سننه بل رواه وسكت عنه • وحكى البيهقي عن
أبي داود أنه قال : قال أحمد بن حنبل : هذا حديث منكر قال : وكان
عبد الرحمن لا يحدث به — يعنى عبد الرحمن بن مهدى — وذكر النسائي
عن أحمد بن حنبل هذا الكلام ، قال أحمد : « والعلاء بن عبد الرحمن

(١) بفتح التاء والقاف مع تشديد الدال وفتحها •

ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا الحديث « قال النسائي : ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء » .

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف ، فإن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه وفي كراهته وجهان • قال القاضي أبو الطيب : يكره وبه قطع المصنف ، ونقله صاحب الحاوي عن مذهب الشافعي (والثاني) لا يكره ، وبه قطع الدارمي وهو مقتضى كلام المتولي والجمهور واختاره ابن الصباغ وغيره قال ابن الصباغ في الشامل : قال القاضي أبو الطيب : يكره ويجزئه ، قال : ولم أر ذلك لغيره من أصحابنا ، قال : وهو مخالف للقياس لأنه إذا جاز أن يصوم فيه تطوعاً له سبب فالفرض أولى ، كالوقت الذي نهى عن الصلاة فيه ، ولأنه إذا كان عليه قضاء يوم من رمضان ، فقد تعين عليه لأن وقت قضاؤه قد ضاق •

وأما إذا صامه تطوعاً فإن كان له سبب بأن كان عادته صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كيوم الاثنين فصادفه جاز صومه بلا خلاف بين أصحابنا • وبهذه المسألة احتج ابن الصباغ في المسألة السابقة كما سبق • ودليله حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف • وإن لم يكن له سبب فصومه حرام ، وقد ذكر المصنف دليلاً ، فإن خالف وصام أثم بذلك • وفي صحة صومه وجهان مشهوران في طريقة خراسان (أحدهما) بطلانه ، وبه قطع القاضي أبو الطيب والمصنف وغيرهما من العراقيين (والثاني) يصح ، وبه قطع الدارمي وصححه السرخسي لأنه صالح للصوم في الجملة بخلاف صوم العيد • قال الخراسانيون : وهذان الوجهان كالوجهين في صحة الصلاة المنهى عنها في وقت النهي ، قالوا : ولو نذر صومه ففي صحة نذره وجهان بناء على صحة صومه أن صح صح والا فلا قالوا : فإن صححناه فليصم يوماً غيره ، فإن صامه أجزأه عن نذره •

هذا كله إذا لم يصل يوم الشك بما قبل نصف شعبان ، فأما إذا وصله بما قبله فيجوز بالاتفاق لما ذكره المصنف ، فإن وصله بما بعد نصف شعبان لم يجزه لما ذكره المصنف ، أما إذا صام بعد نصف شعبان غير يوم الشك ففيه وجهان (أحدهما) وبه قطع المصنف وغيره

من المحققين لا يجوز للحديث السابق (والثاني) يجوز ولا يكره ، وبه قطع المتولى وأشار المصنف في التنبيه الى اختياره ، وأجاب المتولى عن الحديث السابق « اذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان » بجوابين (أحدهما) أن هذا الحديث ليس بثابت عند أهل الحديث (والثاني) أنه محمول على من يخاف الضعف بالصوم فيؤمر بالفطر حتى يقوى لصوم رمضان ، والصحيح ما قاله المصنف وموافقه ، والجوابان اللذان ذكرهما المتولى ينازع فيهما •

(فرع) قال أصحابنا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا وقع في السنة الناس أنه رؤى ولم يقل عدل : أنه رآه أو قاله وقلنا لا تقبل شهادة الواحد أو قاله عدد من النساء أو الصبيان أو العبيد أو الفساق • وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا •

قالوا : فأما اذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيوم شك ، سواء كانت السماء مصحية أو أطبق الغيم ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وحكى الرافعي وجها عن أبي محمد الباقي (١) — بالموحدة وبالفاء — وأن كانت السماء مصحية ، ولم ير الهلال فهو شك • وحكى أيضا وجها آخر عن أبي طاهر الزيادي من أصحابنا أن يوم الشك ما تردد بين

(١) قال النووي في التهذيب : تكرر في الروضة فذكره في شروط الصوم • من غرائب قوله في تفسير يوم الشك يفقل من الروضة • وقال ابن السبكي في الطبقات الكبرى : نسبة الى باف بالياء والفاء الموحدين قرية من قرى خوارزم كان من أفقه أهل زمانه مع المعرفة بالنحو والأدب الى آخر ما وصف • تفقه على أبي علي ابن أبي هريرة وأبي اسحاق المروزي أخذ عنه القاضي أبو الطيب والماوردي وطوائف ، مات في المحرم سنة ٣٩٨ وحكى من حضر مجلسه أنه جاء غلام حدث وببده رقعة دفعها اليه فقرأ متبسما وأجاب عنها وكان فيها :

عاشق خاطر حتى اسه تلب العشوق قبله
افتننا لا زلت تفتي هل يبيح الشرع قتله

فاجاب :

أيها السائل عما لا يبيح الشرع فعله
قبلة العاشق للمع شوق لا توجب قتله • اهـ (ط)

الجائزين من غير ترجيح فان شهد عبد أو صبي أو امرأة فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك ، ولو كان في السماء قطع سحب يمكن رؤية الهلال من خلالها ، ويمكن أن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان ، قال الشيخ أبو محمد : هو يوم شك ، وقال غيره : ليس بيوم شك وهو الأصح ، وقال امام الحرمين : ان كان ببلد يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشك ، وان كانوا في سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جملة يوم شك ، هذا كلامه •

فروع

في مذاهب العلماء في صوم يوم الشك

قد ذكرنا أنه لا يصح صومه بنية رمضان عندنا ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلى وابن عباس وابن مسعود وابن عمار (١) وحذيفة وأنس وأبي هريرة وأبي وائل وعكرمة وابن المسيب والشعبي والنخعي وابن جريج والأوزاعي قال : وقال مالك : سمعت أهل العلم ينهون عنه • هذا كلام ابن المنذر ، ومن قال به أيضا عثمان بن عفان وداود الظاهري قال ابن المنذر : وبه أقول ، وقالت عائشة وأختها أسماء : نصومه من رمضان وكانت عائشة تقول : « لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان » وروى هذا عن علي أيضا • قال العبدري : ولا يصح عنه ، وقال الحسن وابن سيرين : ان صام الامام صاموا ، وان أفطر أفطروا ، وقال ابن عمر وأحمد بن حنبل : ان كانت السماء مصحبة لم يجز صومه ، وان كانت مغيمة وجب صومه عن رمضان •

وعن أحمد روايتان كمذهبنا ومذهب الجمهور ، وعنه رواية ثالثة كمذهب الحسن هذا بيان مذاهبهم في صوم يوم الشك عن رمضان ، فلو صامه تطوعا بلا عادة ولا وصله فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز ، وبه قال الجمهور ، وحكاه العبدري عن عثمان وعلي وعبد الله بن مسعود

(١) هكذا في شرح ولعل (ابن) هنا زائدة خطأ من الناسخ أو ان اسما مكنى سقط مع حرف العطف فتكون وابن فلان وعمار لما نعلم من أنه ليس في مقابلة الصحابة عن كنى بابي عمار (ط) •

وحذيفة وعمار وابن عباس وأبى هريرة وأنس والأوزاعي ومحمد بن مسلمة
ألسلكى وداود ، وقال أبو حنيفة : لا يكره صومه تطوعا ويحرم
صومه عن رمضان .

واحتج لمن قال بصومه عن رمضان بقوله صلى الله عليه وسلم :
« صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له » رواه
البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ، وزعموا أن معناه ضيقوا
عدة شعبان بصوم رمضان ، وبأن عائشة وأسماء وابن عمر كانوا
يصومونه ، فروى البيهقى عن عائشة أنها سئلت عن صوم يوم الشك
فقالت : « لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من
رمضان » وعن أسماء أنها « كانت تصوم اليوم الذى يشك فيه
من رمضان » وعن أبى هريرة « لأن أصوم اليوم الذى يشك فيه
من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » .

قال البيهقى : ورواية أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم
فى النهى عن تقدم الشهر بصوم الا أن يوافق صوما كان يصومه
أصح من هذا ، قال البيهقى : وأما قول على رضى الله عنه فى ذلك ،
فانما قاله عند شهادة رجل على رؤية الهلال فلا حجة فيه . قال : وأما
مذهب ابن عمر فى ذلك فقد روينا عنه أنه قال : « لو صمت السنة كلها
لأفطرت اليوم الذى يشك فيه » وفى رواية عن عبد العزيز بن حكيم
الحضرمى قال : رأيت ابن عمر يأمر رجلا يفطر فى اليوم الذى يشك
فيه « قال : ورواية يزيد بن هرون تدل على أن مذهب عائشة فى ذلك
كمذهب ابن عمر فى الصوم اذا غم الشهر دون أن يكون صحوا . قال
البيهقى ، ومتابعة السنة الثابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل المدينة
أولى بنا وهو منع صوم يوم الشك . هذا كلام البيهقى .

واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر قال : « سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول : اذا رأيتموه فصوموا ، واذا رأيتموه فأفطروا ،
فان غم عليكم فاقدروا له » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لهما عن
ابن عمر « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : الشهر تسع وعشرون
ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين »
وفى رواية لمسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان

فضرب بيديه فقال : الشهر هكذا وهكذا . ثم عقد ابهامه في شائته وغل : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين » .
وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح زيادة قال : « وكان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له فان رؤى فذاك ، وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قترة أصبح مفطرا ، فان حال دون منظره سحب أو قترة أصبح صائما قال : وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب » .

وعن أبي هريرة قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين »
رواه البخاري ، وعنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما » رواه مسلم ، وفي رواية له : « فان غم عليكم فأكملوا العدة » وفي رواية « فان غمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » وفي المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرناه ، قال أهل اللغة : يقال قدرت الشيء أقدره وأقدره — بضم الدال وكسرهما — وقدرته وأقدرته بمعنى واحد ، وهو من التقدير قال الخطابي : ومنه قوله تعالى « فقدرونا فنعم القادرون » (١) .

واحتج أصحابنا بالرواية السابقة « فأكملوا العدة ثلاثين » وهو تفسير — « اقدروا له » ولهذا لم يجتمعا في رواية ، بل تارة يذكر هذا ، وتارة يذكر هذا وتؤيده الرواية السابقة « فاقدروا ثلاثين » .
قال الامام أبو عبد الله الماوردي : حمل جمهور الفقهاء قوله صلى الله عليه وسلم « فاقدروا له » على أن المراد اكمال العدة ثلاثين ، كما فسره في حديث آخر ، قالوا : ويوضحه ويقطع كل احتمال وتأويل فيه رواية البخاري « فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » .

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم » رواه البخاري ومسلم . وعن أبي البختري قال : « أهللنا رمضان ونحن بذات عرق فأرسلنا رجلا الى ابن عباس

يسأله فقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الله قد أمده لرؤيته فان أغمى عليكم فأكملوا العدة » رواه مسلم .

وعن ابن عباس أيضا قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان حالت دونه غمامة فأكملوا شعبان ثلاثين يوما » رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح ، وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته ، فان حال بينكم وبينه سحب فكمّلوا ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » رواه النسائي بإسناد صحيح ، وعنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين الا أن يكون شيء كان يصومه أحدكم ، لا تصوموا حتى تروه ، ثم صوموا حتى تروه ، فان حالت دونه غمامة فأتوا العدة ثلاثين ثم أفطروا » . وعن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحصوا هلال شعبان لرمضان » رواه الترمذى ، وعن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح عن يحيى بن يحيى عن أبي معاوية بإسناده الصحيح قال : لا نعرف مثل هذا الا من حديث أبي معاوية قال : والصحيح رواية أبي هريرة السابقة « لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين » هذا كلام الترمذى ، وهذا الذى قاله ليس بقادح فى الحديث ، لأن أبا معاوية ثقة حافظ ، فزيادته مقبولة .

وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان ، فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » رواه الامام أحمد وأبو داود والدارقطنى ، وقال : اسناده صحيح ، وعن حذيفة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكسروا العدة » رواه أبو داود والنسائي بإسناد على شرط البخارى ومسلم .

وعن عمار قال : « من صام اليوم الذى يشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والنسائي والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح ، والأحاديث بنحو ما ذكرته كثيرة مشهورة ، والجواب عما احتج به المخالفون سبق بيانه ، والله أعلم .

(فرع) اعلم أن القاضي أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء الحنبلي صنف جزءا في وجوب صوم يوم الشك ، وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا حال دون مطلع الهلال غيم ، ثم صنف الخطيب الحافظ أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي جزءا في الرد على ابن الفراء والثناء عليه في الخطأ في المسألة . ونسبته الى مخالفة السنة وما عليه جماهير الأمة ، وقد حصل الجزاء عندي والله الحمد وأنا أذكر ان شاء الله تعالى مقاصدهما ولا أدخل بشيء يحتاج اليه مما فيهما مضموما الى ما قدمته في الفرع قبله ، وبالله التوفيق .

قال القاضي ابن الفراء : جاء عن الامام أحمد رحمه الله فيما اذا حال دون مطلع الهلال غيم ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث روايات (احداها) وجوب صيامه عن رمضان رواها عنه الأثرم والمروزي ومهنا وصالح والفضل بن زياد . قال : وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن العاص وأنس ومعاوية وأبى هريرة وعائشة وأسماء وبكر بن عبد الله المزني وأبى عثمان وابن أبى مریم وطاوس ومطرف ومجاهد فيؤلا ثمانية من الصحابة وسبعة من التابعين (والثانية) لا يجب صومه بل يكره ان لم يوافق عاداته (والثالثة) ان صام الامام صاموا ، والا أفطروا ، وبه قال الحسن وابن سيرين ، قال ابن الفراء : وعلى الرواية الأولى قول شيخنا أبو القاسم الخرقى وأبو بكر (١) الخلالى وأبو بكر عبد العزيز وغيرهم .

واحتج بحديث ابن عمر السابق « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له » وقد سبق بيانه وأنه من الصحيحين ، وفي رواية لأبى داود زيادة عن ابن عمر « أنه اذا كان دون منظره سحاب صام » قال : والدلالة في الحديث من وجهين .

(أحدهما) أن رواية ابن عمر « وكان يصبح في الغيم صائما » ولا يفعل ذلك الا وهو يعتقد أنه معنى الحديث وتفسيره . قال : فان

(١) كان في شوق (الخلال) ولكنه أبو بكر بن محمد بن أحمد بن علي الخلالى بكسر المعجمة ولام مخففة آخره ياء نسبة كان من أصحاب المزني وضبط اسمه ابن نقطة عن خط مؤتمن في غير موضع كما أفاده ابن السبكي في الطبقات الكبرى (ط) .

قيل فقد روى عن ابن عمر أنه قال : « لو صمت السنة لأفطرت هذا اليوم - يعني يوم الشك - » وروى عنه « صوموا مع الجماعة وأفطروا مع الجماعة » قلنا : المراد لأفطرت يوم الشك الذي في الصحو ، وكذا الرواية الأخرى عنه ، قال : فان قيل : يحتمل أنه كان يصبح ممسكا احتياطا لاحتمال قيام بيعة في أثناء النهار بأنه من رمضان فنسمى امساكه صوما (قلنا) الامساك ليس بصوم شرعى فلا يصح الحمل عليه ، ولأنه لو كان للاحتياط لأمسك في يوم الصحو لاحتمال قيام بيعة بالرؤية •

(الوجه الثانى) أن معنى « اقدروا له » ضيقوا عدة شعبان بصوم رمضان كما قال الله تعالى « ومن قدر عليه رزقه » (١) أى ضيق عليه رزقه ، قال : وانما قلنا : ان التضييق بأن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوما أولى من جعله ثلاثين لأوجه (أحدها) أنه تأويل ابن عمر راوى الحديث (والثانى) أن هذا المعنى متكرر في القرآن (والثالث) أن فيه احتياطا للصيام فان قيل : فقد روى مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » فيحمل المطلق على المقيد (قلنا) ليس هذا بصريح لأنه يحتمل رجوعه الى هلال شوال لأنه سبقه بقوله « وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم » يعنى هلال شوال • فنستعمل اللفظين على موضعين : وانما يحمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد محتملا ، ويدل عليه رواية أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين يوما ثم أفطروا » •

ويستنبط من الحديث دليل آخر وهو أن معناه اقدروا له زمانا يطلع في مثله الهلال ، وهذا الزمان يصلح وجود الهلال فيه ، ولأن في المسألة اجماع الصحابة روى ذلك عن عمر وابنه وأبى هريرة وعمر بن العاص ومعاوية وأنس وعائشة وأسماء : ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة •

وعن سالم بن عبد الله قال : « كان أبى اذا أشكل عليه شأن الهلال تقدم قبله بصيام يوم • وعن أبى هريرة « لأن أتعجل في صوم

(١) الطلاق : ٧ •

رمضان بيوم أحب الى من أن أتأخر ، لأني إذا تعجلت لم يفتني وإذا تأخرت فانتني » وعن عمرو بن العاص « انه كان يصوم ايوم الذي يشك فيه من رمضان » وعن معاوية أنه كان يقول : « ان رمضان يوم كذا وكذا ونحن متقدمون ، فمن أحب أن يتقدم فليتقدم ، ولأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » وعن عائشة وقد سئلت عن اليوم الذي يشك فيه فقالت : « لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » قال الراوي : « فسألت ابن عمر وأبا هريرة فقالا : أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بذلك منا » وعن أسماء أنها حست تصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان •

قال : فان قيل : كيف يدعى الاجماع وفي المسألة خلاف ظاهر للصحابة ؟ فقد روى منع صومه عن عمر وعنى وابن مسعود وعمار وحذيفة وابن عباس وأبي سعيد وانس وعائشة ، ثم ذكر ذلك باسانيده عنهم من طرق ، وفي الرواية عن علي قال : « ان نبيكم صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن صيام ستة أيام من السنة يوم الشك وانحصر وأفطر وإيام التشريق » وعن عمر وعلي « أنهما كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان » وعن ابن مسعود « لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب الى من أن أزيد فيه ما ليس منه » وعن ابن عباس « لا تصوموا اليوم الذي يشك فيه لا يسبق فيه الامام » وعن أبي سعيد « اذا رأيت هلال رمضان فصم واذا لم تره فصم مع جملة الناس وأفطر مع جملة الناس » ونهى حذيفة عن صوم يوم الشك • فهذا كله يخالف ما رويتموه عن الصحابة من صومه •

(قلنا) يجمع بينهما بأن من نهى عن الصيام أراد اذا كان الشك بلا حائل سحاب ، وكان صيامهم مع وجود النجم ، ويحتمل أنهم نهوا عن صومه تطوعا وتقدما على التسهل ، ومن صام منهم صام على أنه من رمضان •

قال : (فان قيل) فنحن أيضا نتأول ما رويتموه عن الصحابة أن من صام منهم صام مع وجود شهادة شاهد واحد ، وقد روى ذلك

مسندا عن فاطمة بنت الحسين « أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه برويه من رمضان مصام • واحسبه قال : وامر الناس بالصيام • وما : لأن اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان » (قلنا) لا يصح هذا التاويل لانه اذا شهد واحد خرج عن ان يكون من شعبان ، وصار يوما من رمضان يصومه الناس كلهم ، ومما سبق عن الصحابة انهم صاموا (لأن نصوم يوما من شعبان) وسدا اما يصاد في يوم تك ، ولأن ابن عمر كان ينصر الهلال ، فان كان هناك عيم اصبح صامسا والا افطر ، وهذا يقتضي العمل باجتهاده لا بنهاده ، ولانه سموه يوم التمسك ، ولو كان في اشهاد لم يكن يوم تك •

قال : (فان قيل) ليس فيما ذكرتم أنهم كانوا يصومونه من رمضان فلعلهم صاموه تطوعا ، وهذا هو الظاهر ، لانهم قالوا « لأن نصوم يوما من شعبان » فسموه شعبان ، وشعبان ليس بفرض (قلنا هذا لا يصح لأن ابن عمر كان يفرق بين الصحو والغيم ، ولأن ظاهر كلامهم انهم قصدوا الاحتياط لاحتمال كونه من رمضان • وهذا المقصود لا يحصل بنية التطوع ، وانما يحصل بنية رمضان • ومن القياس انه يوم يسوغ الاجتهاد في صومه عن رمضان ، فوجب صيامه كما لو شهد بالهلال واحد ، واحترزنا بيسوغ الاجتهاد عن يوم الصحو • ولهذا يتناول ما اطلقه الصحابة على الصحو لأنه روى صريحا عن ابن عمر ، ولانه عبادة بدنية مقصودة فوجبت مع الشك ، فمن نسي صلاة من صلاتين ، واحترزنا ببدنية عن الزكاة والحج وبمقصوده عن شك هل أحدث أم لا ؟ فلا شيء عليه في كل ذلك •

قال : واحتج المخالف بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام ستة أيام ، اليوم الذي يشك فيه من رمضان ، ويوم النحر ، ويوم الفطر ، وأيام التشريق » • وجوابه من وجهين (احدهما) حمله على من صامه تطوعا أو عن نذر أو قضاء (والثاني) حمله على الشك اذا لم يكن غيم ، قال : واحتج أيضا بحديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة قبله ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » وجوابه أنه محمول على ما اذا لم يكن غيم •

واحتج بحديث ابن عباس وابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن حال دونه غمامة فأكملوا العدة ثلاثين » •

(وجوابه) أن معناه أكملوا رمضان ، ودليل هذا التأويل أنه جاء في حديث أبي هريرة « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين » ويعود الضمير في رؤيته الى هلال شوال لأنه أقرب مذكور ، وفي رواية عن أبي هريرة « فأتتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا » ومثله من رواية ابن عباس ، وهكذا الجواب عن حديث ابن عمر في صحيح مسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فاقدرُوا له ثلاثين » معناه غم هلال شوال •

قال : واحتج بحديث أبي البختري السابق قال : « أهلنا هلال رمضان فشككنا فيه فبعثنا الى ابن عباس رجلاً فقال ابن عباس : عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله عز وجل أمده لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين و في البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » (قلنا) هذا محمول على ما إذا كان الاغمام من الطرفين بأن يغم هلال رمضان فنعد شعبان تسعة وعشرين يوماً ثم نصوم ثلاثين ، فيحول دون مطلع هلال شوال غيم ليلة الحادي والثلاثين ، فإنا نعد شعبان من الآن ثلاثين ونعد رمضان ثلاثين ونصوم يوماً ، فيصير الصوم واحداً وثلاثين ، كما إذا نسي صلاة من يوم فأنته فإنه يلزمه صلوات اليوم •

وقد روى عن أنس أنه قال : « هذا اليوم يكمل الى أحد وثلاثين يوماً » قال : واحتج بحديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا ، فإن غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا الا أن تزوه قبل ذلك » وجوابه ما سبق قبله أنه محمول على ما إذا كان الاغمام في طرفي رمضان • قال : (فإن قيل) هذا التأويل باطل لوجهين (أحدهما) أنه قال : « فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا »

والصوم انما هو أول الشهر (والثاني) أنه قال بعد ذلك « فان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا » فدل على أن الاغمام في أوله وفي آخره • والذي في أوله يقتضى الاعتداد به في أول رمضان • وعلى هذا التأويل يقتضى أن الاعتداد به في آخر رمضان •

(قلنا) التأويل صحيح ، لأننا نكمل عدة شعبان في آخر رمضان ، ونصوم يوما آخر ، فيكون قوله : « ثم صوموا » راجعا الى هذا اليوم •

وأما قوله بعده « فان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا » فمعناه اذا غم في أوله وغم في آخره ليلة اثلاثين من رمضان فانا نعد شعبان ثلاثين ثم نصوم يوما وهو الحادى والثلاثين من رمضان ، فنعد رمضان ثلاثين ، ونصوم يوما آخر فقد حصل العددان ، أحدهما بعد الآخر ويتخللهما صوم يوم قال : واحتج بأنه لو علق طلاقا أو عتاقا على رمضان لم يقع يوم الشك ، وكذا لا يحل فيه ادين المؤجل الى رمضان فكذا الصوم •

(وجوابه) أنا لا نعرف الرواية عن أصحابنا في ذلك ، فيحتمل أن لا نسلم ذلك ونقول يقع الطلاق والعتق ويحل الدين : ويحتمل أن نسلمه وهو أشبه ، ونفترق بين المسألة بوجهين (أحدهما) أنه قد يثبت الصوم بما لا يثبت الطلاق والعتق والحلول ، وهو شهادة عدل واحد (والثاني) أن في ايقاع الطلاق والعتاق وحلول الدين اسقاط حق ثابت لمعين بالشك ، وهذا لا يجوز بخلاف الصوم فانه ايجاب عبادة مقصودة على البدن فلا يمتنع وجوبها مع الشك كمن نسي صلاة من الخمس ، وكذا الجواب عن قولهم : اذا تيقن الطهارة وشك في الحدث لا وضوء عليه للأصل ، ولو شك هل طلق ؟ لا طلاق عليه ، لأن الطلاق وانبضع حق له ، فلا يسقطان بالشك ، وكذا الجواب عن قولهم : لو تسحر الرجل وهو شك في طلوع انفجر صبح صومه لأن الأصل بقاء الليل ، ولو وقف بعرفات شاك في طلوع الفجر صبح وقوفه ، لأن الأصل بقاء الليل ، والفرق أن البناء على الأصل في هاتين المسألتين لم يسقط العبادة لأن الصوم والوقوف وجدا •

(وأما) في مسألتنا فالبناء على الأصل يسقط الصوم (وجواب) آخر ، وهو أن طلوع الفجر يخفى على كثير من الناس فلو منعناهم السحور مع الشك لحقتهم المشقة لأنه يتكرر ذلك ، وليس كذلك في إلزامهم صوم يوم الشك ، لأنه إنما يجب لعارض يعرض في السماء وهو نادر فلا مشقة فيه ، وكذلك الحج لو منعناهم الوقوف مع الشك لفاتهم ، وفيه مشقة عظيمة قال : واحتج بأنه شك فلا يجب الصوم كالصحو (وجوابه) أنه يبطل بآخر رمضان إذا حال غيم فإنه يجب الصوم ولأنه إذا كان صحو ولم يروا الهالك ، فالظاهر عدمه بخلاف الغيم ، فوجب صومه احتياطاً .

قال : واحتج بأن كل يوم صامه في الصحو لا يجب في الغيم كالثامن والعشرين من شعبان (وجوابه) أن الفرق بين الصحو والغيم ما سبق ، ولأننا تحققنا في الثامن والعشرين كونه من شعبان بخلاف يوم الثلاثين ، ولهذا لو حال الغيم في آخر رمضان ليلة الثلاثين صمنا ، ولو حال ليلة الحادي والثلاثين لم نصم ، قال : واحتج بأنها عبادة فلا يجب الدخول فيها حتى يعلم وقتها كالصلاة (وجوابه) أن هذا باطل في الأصل وانفرد . أما الأصل فإنه يجب الدخول في الصلاة مع الشك ، وهو إذا نسي صلاة من الخمس (وأما) الفرع فإن الأسير إذا استبوت عليه الشهور صام بانتحري (وجواب) آخر وهو أن اعتبار اليقين في الصلاة لا يؤدي إلى إسقاط العبادة ، بخلاف مسألتنا ، قال : واحتج أنه لا يصح الجزم بالنية مع الشك ، ولا يصح الصوم إلا بجزم النية (وجوابه) أنه لا يمتنع التردد في ائنية للحاجة كما في الأسير إذا صام بالاجتهاد ، ومن نسي صلاة من الخمس مصلاهن .

(فان قيل) لو حلف أن الهلال تحت الغيم (قلنا) لا يحنث للشك . نعم أن الأصل بقاء الفكاح ، وكذا لو حلف أنه لم يطلع ، ولا هو تحت الغيم كما لو طار طائر فحلف أنه غراب ، أو أنه ليس بغراب أو تجهلناه . (فان قيل) لو وطئ في هذا اليوم (قلنا) تجب الكفارة (فان قيل) هل يصلى التراويح هذه الليلة (قلنا) اختلف أصحابنا فقال أبو حفص العكبري : لا يصلى ، وقال غيره : يصلى وهو ظاهر كلام أحمد ، ولأنه من رمضان (فان قيل) لم لم يحكموا بالنبال تحت الغيم في

سائر المشهور ؟ (قلنا) لا فائدة فيه بخلاف مسألتنا فان فيه احتياطاً للصوم ، ولهذا يثبت هلال رمضان بشاهد واحد بخلاف غيره (فان قيل) لو حلف ليدخلن الدار في أول يوم من رمضان (قلنا) لا يبر في يمينه حتى يدخلها في يومين يوم الشك والذي بعده ، كمن نسي صلاة من صلوات يوم وجهلها فحلف ليدخلن الدار بعد أن يصلها فإنه لا يبر حتى يدخل بعد جميع صلوات اليوم ، وإن كنا نعلم أن الذي في ذمته واحدة ، هذا آخر كلام القاضي أبي يعلى ابن الفراء رحمه الله تعالى .

قال الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادى في الرد عليه : وقفت على كتاب لبعض من ينتسب إلى الفقه من أهل هذا العصر ذكر فيه أن يوم الشك المكمل لعدة شعبان يجب صومه عن أول يوم من رمضان ، قال الخطيب : واحتج في ذلك بما ظهر اعتلاله يغنى الناظر فيه عن إبطائه ، إذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات ، والسنن الثابتة لا يسقطها فاسد التأويلات ، ومع كون هذه المسألة ليس فيها التباس فربما خفى حكمها عن بعض الناس ، من قصر فهمه ، وقل بأحكام الشرع علمه . وقد أوجب الله على العلماء أن ينصحوا له فيما استحفظهم ، ويبدلوا الجهد فيما قلدهم ، وينهجوا لنحو سبل نجاتهم ، ويكشفوا للعوام عن شبهاتهم ، لا سيما فيما يعظم خطره ، ويبين في الدين ضرره ، ومن أعظم الضرر اثبات قول يخالف مذهب السلف من أئمة المسلمين ، في حكم الصوم الذي هو أحد أركان الدين ، وأنا بمشيئة الله تعالى أذكر من السنن المأثورة ، وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المشهورة ، عن رسول رب العالمين ، وصحابته الأخيار المرضيين ، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين ، وعن خالفهم من التابعين ، ما يوضح منار الحق ودليله ، ويرد من تنكب سبيله ، ويبطل شبهة قول المخالف وتأويله .

ثم روى الخطيب بإسناده حديث أبي هريرة السابق في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين ، إلا أن يكون صوما يصومه رجل فليصم ذلك الصوم » ثم ذكر حديث أبي هريرة السابق في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن صوم ستة أيام ، اليوم الذي يشمك فيه ويوم

الفطر والنحر ، وأيام التشريق » • ثم ذكر الأحاديث الصحيحة السابقة « لا تصوموا حتى تروا الهلال » وحديث حذيفة الصحيح السابق عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال ، أو تكملوا المدة إذا غم الهلال ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا المدة » وحديث ابن عباس السابق في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله أمدد للرؤية » وحديث « أحصوا عدة شعبان لرمضان » وسبق بيانه •

ثم قال : باب الأمر بإكمال المدة إذا غم الهلال ، قال : روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله والبراء بن عازب وأبي بكرة وطلق بن علي ورافع بن خديج وغيرهم من الصحابة ، ثم ذكر رواياتهم بأسانيدهم من طرق والفاظها كما سبق في الفرع الأول ، وفي جميع رواياته « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين » • ثم قال الخطيب : أجمع علماء السلف على أن صوم يوم الشك ليس بواجب ، وهو إذا كانت السماء متغيرة في آخر اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، ولم يشهد عدل برؤية الهلال . فيوم الثلاثين يوم الشك ، فكره جمهور العلماء صيامه إلا أن يكون له عادة بصوم فيصومه عن عادته ، أو كان يسرد الصوم فيأتي ذلك في صيامه فيصومه •

قال : فمن منع صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وغمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وابن عمر وابن عباس وأنس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعائشة ، وتابعهم من التابعين سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو وائل وعبد الله بن عكيم الجهني وعكرمة والشعبي والحسن وابن سيرين والمسيب بن رافع وعمر بن عبد العزيز ومسلم بن يسار وأبو السوار انحوى وقتادة والضحاك بن قيس وإبراهيم النخعي ، وتابعهم من الخلفين والفقهاء المجتهدين ابن جريج والأوزاعي والليث والشافعي وإسحاق بن راهويه •

وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز عن رمضان ويجوز تطوعا .
 (وأما) أحمد بن حنبل يروى عنه كذهب الجماعة انه لا يجب صومه ،
 ولا يستحب ، وروى عنه متابعة الامام في صومه وفطره ، وروى عنه
 أنه ان كان غيم صامه . والا أفطره . قال الخطيب : وزعم المخالف
 أن الرواية التي عليها التعويل عنده عن أحمد وجوب صوم يوم الشك
 عن أول يوم من رمضان ، وأرله عول على قول العامة : خالف تعريب ،
 واحتج لقوله بما سنذكره ان شاء الله تعالى ، فمن ذلك حديث ابن عمر
 السابق « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له »
 قال الخطيب : قال المخالف : ودلالته من وجهين فذكر الوجهين
 السابقين في كلام ابن الفراء ومختصرهما أن ابن عمر كان يصوم
 يوم ليلة الغيم ، وهو الراوى ، فاعتماده أولى . (والثاني) أن معنى
 « اقدروا له » ضيقوا سبعان بصوم رمضان .

قال الخطيب : أما حديث ابن عمر فاختلفت الروايات عنه اختلافا
 يؤول الى أن يكون حجة لنا ، فان بعض الرواة قال في حديثه عنه :
 « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » ثم روى عنه « فأكملوا الغدة
 ثلاثين » وفي رواية عنه « فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » ثم ذكر
 الخطيب بأسانيده من طرق جميع هذه الألفاظ ، وقد سبق بيانها
 وأنها صحيحة ، ثم قال الخطيب : لقد ثبت برواية ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ما فسر المجمل ، وأوضح المشكل وأبطل شبهة
 المخالف ، وكشف عوار تأويله الفاسد ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم
 « فاقدروا له » مجمل فسر برواية « فعدوا له ثلاثين يوما » و« فأكملوا
 البعدة له ثلاثين » و« فاقدروا له ثلاثين » مع موافقة أبي هريرة
 ابن عمر على روايته مثل هذه الألفاظ عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم ذكر الخطيب رواية أبي هريرة من طريقين في بعضها « صوموا
 لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » وفي
 الثانية « فان غم عليكم فاقدروا له » .

قال الخطيب : وأما تعلق المخالف بما روى عن ابن عمر أنه كان
 يصوم ذات غم البلال ، فقد روى أنه كان يفعل ويشتى بخلاف ذلك ،
 وفتياه أصح من فعله يعني لتطرق التأويل الى فعله ، ثم روى الخطيب

بإسناده عن عبد العزيز بن حكيم قال : « سألوا ابن عمر فقالوا : نسبق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء ، فقال ابن عمر : أف أف صوموا مع الجماعة ، وأفطروا مع الجماعة » إسناده صحيح الا عبد العزيز بن حكيم ، فقال يحيى بن معين : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى يكتب حديثه ، وعن ابن عمر قال : « لا أتقدم قبل الامام ولا أصله بصيام » .

وعن عبد العزيز بن حكيم (١) قال : « ذكر عند ابن عمر يوم الشك فقال : لو صدت السنة كلها لأفطرتة » قال الخطيب : وهذا هو الاسبب بآبن عمر لأنه لا يجوز الظن به أنه خالف النبي صلى الله عليه وسلم وترك قوله الذي رواه هو وغيره من العمل بالرؤية أو اكمال العدة فيجب أن يحمل ما روى عن ابن عمر من صوم يوم الشك على أنه كان يصبح ممسكا حتى يتبين بعد ارتفاع النهار هل تقوم بينة بالرؤية فظن الراوى أنه كان صائما ، ويذل عليه أنه كان لا يحتسب به ولا يفطر الا مع الناس ، ويذل عليه أيضا قوله : « لا أتقدم قبل الامام » وقوله : « لو صدت السنة لأفطرتة » يعنى يوم الشك . قال الخطيب : وهذا تصريح منه بأنه كان لا يعتد بالصيام في ذلك . وانما كان ممسكا .

(فان قيل) فما الفائدة في امساكه بلا نية للصوم لأنه لو ثبت كونه من رمضان لم يجزه (قلنا) فائدته تغظيم حرمة رمضان ، وكيف يظن بآبن عمر مخالفة السنة ، وهو المجتهد في اقتفاء آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم . والاقتداء بأفعاله وطريقه . ابن عمر في ذلك مشهورة محفوظة قال الخطيب : وقد تأول المخالف قول ابن عمر « لو صدت السنة لأفطرت يوم الشك » على أن معناه لم أصفه

(١) عبد العزيز بن حكيم الحضرمي أغفله ابن حجر في التقریب كما أغفله للخرزجی فی التذذیب مع توثیق أبی داود له بد أن الذجیبی أوردہ ومعہ حقیثہ الذی تشرد بہ : « صلیت علی دبت خاف زید بن ارقم فکبر خمساً » سمعہ منه ، عتذر وقال فہ : لا یعرف . وذكرہ ابن حجر فی اللسان وأوردہ فی المازان وزاد توثیق أبی داود له وتضعیف العذلی وتروک جریر بن أبی حازم له ، والله اعلم . (ط)

تطوعا . وان تطوعت بجميع السنة قال : ويحتمل أن يكون يوم
الثك في الصحو ، قال : وهكذا قوله « صوموا مع الجماعة » المراد
مع الصحو .

قال الخطيب : وهذا تأويل باطل : لأن المفهوم من هذا الكلام في
اللغة والعرف أنه لا يصومه بحال . وكذا المعروف عندهم من يوم
الثك انما هو مع وجود السحاب لا مع الصحو ، مع أن ما تأوله على
ابن عمر لو لم يكن له وجه الا ما قاله لم يكن فيه حجة لثبوت السنن
الرائية الصريحة ، بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم خلاف ما ادعى المخالف ولا يجوز تركها لفعل ابن عمر ولا غيره .
ثم روى بإسناده عن ابن عباس قال : « ليس أحد من الناس الا يؤخذ
من قوله ويترك غير النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطيب : وقد
جعل المخالف العلة في تفسير الحديث المجمل الذي رواه ابن عمر مجرد
فعله مع احتماله غير ما ذهب اليه ، وكان يلزمه ترك رأيه والأخذ
بحديث ابن عباس ، ثم ذكره بإسناده عن ابن عباس قال : « تمارى
الناس في رؤية هلال رمضان فقال بعضهم اليوم . وقال بعضهم
غدا ، فجاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أنه رآه ،
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تشهد أن لا اله الا الله وأن
محمدا رسول الله ؟ قال : نعم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بلالا فنادى في الناس : صوموا ، ثم قال : صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته ، فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم صوموا ، ولا تصوموا
قبله يوما » .

قال الخطيب : وهذا الحديث أولى أن يأخذ به المخالف من حديث
ابن عمر . لما فيه من البيان الشافى باللفظ الواضح الذي لا
يحتمل التأويل ، ولأن ابن عباس ساق السبب الذي خرج الكلام
عليه : قال الخطيب : والمراد في رؤية الهلال انما يقع اذا كان في
انسماء غيم : فلو كان الحكم ما ادعاه المخالف لأمر النبي صلى الله عليه
وسلم الناس بالصوم من غير شهادة الأعرابي على الرؤية .

قال الخطيب : وقد روى عن عبد الله بن جراد العقيلي عن النبي
صلى الله عليه وسلم حديثا فيه كفاية عما سواه فذكره بإسناده عنه :
ثم قال : « أصبحنا يوم الاثنين صياما وكان الشهر قد أغمى علينا ،

فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم فأصنناه منطرا فقلنا : يا نبي الله صمنا اليوم : فقال : أفطروا إلا أن يكون رجل يصوم هذا اليوم فليتم صومه ؛ لأن أفطر يوما من رمضان متماريا فيه أحب الى من أن أصوم يوما من شعبان ليس منه « يعنى ليس من رمضان » قال الخطيب : وأما ما ذكره المخالف أنه حجة له من جهة الاستنباط . وقوله ان معنى « اقدروا له » ضيقوا شعبان لصوم رمضان فهو خطأ واضح لأن معناه اقدروا شعبان ثلاثين يوما ثم صوموا في الحادى والثلاثين ، وقدرت الشيء وقدرته — بتخفيف الدال وتشديدها — بمعنى واحد باجماع أهل اللغة . ومنه قوله تعالى « فقدرنا فنعم القادرون »^(١)

ثم روى الخطيب بإسناده عن يحيى بن زكريا الفراء الامام المشهور قال في قوله تعالى « فقدرنا فنعم القادرون » ذكر عن على وأبى عبد الرحمن السلمى أنهما شددوا وخففا الأعمش وعاصم . قال الفراء : ولا يبعد أن يكون معناهما واحدا ؛ لأن العرب قد تقول : قدر عليه الموت : وقدر عليه الموت ؛ وقدر عليه رزقه : وقدر عليه رزقه . بالتخفيف والتشديد . ثم روى الخطيب عن ابن قتيبة التشديد والتخفيف : ثم عن ابن عباس ومقاتل بن سليمان ؛ وكان أوحد وقته في التفسير . ثم الفراء ثم ثعلب أنهم قالوا في تفسير قوله تعالى « فظن أن لن نقدر عليه »^(٢) معناه أن لن نقدر عليه عقوبة . قال : وكذلك قاله غيره من النحاة . فهذا قول أئمة اللغة على أن في الحديث ما لا يحتاج معه الى غيره في وضوح الحجة واسقاط الشبهة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فأقدروا له ثلاثين » أى فعدوا له ثلاثين ؛ وهو بمعنى عدوا ، وكله راجع الى معنى قوله صلى الله عليه وسلم « فأكملا عدة شعبان ثلاثين » قال الخطيب : قال المخالف : وليس في قوله صلى الله عليه وسلم « فأقدروا له » ما يدل على وجوب تقدير شعبان بثلاثين ؛ إذ ليس تقديره بثلاثين أولى من تقديره بتسعة وعشرين ؛ لأن كل واحد من العددين يكون قدرا للشهر لقوله صلى الله عليه وسلم حين نزل من العرفة وقد ألى شهرا فنزل لتسع وعشرين « أن الشهر تسع وعشرون » وعن ابن مسعود « ما صمنا تسعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين » .

(١) المرسلات : ٢٣ .

(٢) الأنبا : ٨٧٠ .

قال الخطيب : ما أعظم غفلة هذا الرجل ، ومن الذى نازعه فى أن اشهر تارة يكون تسعا وعشرين وتارة يكون ثلاثين . ، وأى حجة له فى ذلك . وقوله : ليس التقدير بثلاثين أولى من التقدير بتسع وعشرين باطل ومحال ، لأن النبی صلى الله عليه وسلم نص على تقديره فى هذه الحالة بتمام العدد والكمال . وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فاقدرُوا له ثلاثين » قال الله تعالى : « وما كان يؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكن أهم الخيرة من أمرهم » (١) .

قال الخطيب : قال المخالف (فان قيل) لم كان حمله على تسع وعشرين أولى من حمله على ثلاثين (قلنا) لوجوه (أحدها) أنه تأويل ابن عمر الراوى ، وهو أعرف (والثانى) أنه مشهور فى كتاب الله تعالى فى غير موضع (الثالث) أن فيه احتياطا للصوم . قال الخطيب : أما تأويل ابن عمر فقد ذكرنا ما يفسده من معارضة ابن عباس له بالرواية التى لا تجتمل تأويلا . وذكرنا عن ابن عمر من الروايات ما يوجب تأويل فعله على غير ما ذهب اليه المخالف ، وكذلك تفسير ما ادعاه من الآيات فلا حاجة الى اعادته .

وأما قوله « ان فيه احتياطا » فالاحتياط فى اتصاع السنن والاقتداء بها ، دون الاعتراض عليها بالآراء ، والحمل لها على الأهواء ، ومنزلة من زاد فى الشرع كدنزلة من نقص ، لا فرق بينهما . قال الخطيب : قال المخالف (فان قيل) قد روى مسلم « فاقدرُوا له ثلاثين » من رواية ابن عمر (قلنا) هذا التفسير ليس بصريح لاحتمال رجوعه الى هلال شوال .

قال الخطيب : لا يجوز لأحد أن يزيل الآلام عن أصله الموضوع وظاهره المستعمل المعروف ، ويعدل عن الحقيقة الى المجاز الا بدليل ، وحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم : « فان غم عليكم فاقدرُوا له ثلاثين » راجع الى الغيم فى ابتداء الصوم وفى انتهائه ، وقد بينا النقص ما اقتضاه ظاهر هذا اللفظ وعمومه وحقيقته وهو قوله صلى الله

(١) الأحزاب : ٣٦ .

عليه وسلم في حديث ابن عباس « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان حال بينكم وبينه غمامة أو ضبابة فأكملوا شعبان ثلاثين ، ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » وعن ابن عباس أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم صوموا ولا تصوموا قبله بيوم » وفي رواية عنه « فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » رواه البخاري في صحيحه •

قال الخطيب : واستدل المخالف على أن قوله صلى الله عليه وسلم : « فان غم عليكم فاقعدوا له » راجع الى غم خلال شوال بحديث أبي هريرة الآخر « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا » قال الخطيب : وليس في هذا أكثر من بيان حكم غم الهلال آخر الشهر وأنه يجب اكمال عدة الصوم ، ونحن قائلون به • فأما بيان حكم غمه في أول رمضان فمستفاد من الأحاديث السابقة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ثم صوموا » وفي الرواية الأخرى « فعدوا شعبان » وفي الأخرى « فعدوا ثلاثين يوما ثم صوموا » وحديث عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » • قال الخطيب • قال المخالف : هذه الألفاظ محمولة على ما اذا غم هلال رمضان فانا نعد شعبان تسعة وعشرين يوما ثم نصوم ثلاثين يوما ، فان حال دون مطلع هلال شوال ليلة الحادى والثلاثين غيم عددنا حينئذ شعبان ثلاثين • ثم نعد رمضان ثلاثين ونصوم يوما آخر فيكون احدى وثلاثين •

قال الخطيب : من خئت يده من الدليل وعدل عن نهج السبيل لجأ الى مثل هذا التأويل ومع كونه احدى العظائم والكبر (١) ، وأعجب ما وقف عليه أهل النضر ، فان صاحبه لم يسنده الى أصل يرده اليه ، ولا أورد أمرا يحتمل أن يقفه عليه ، ولو جاز تخصيص الحديث

(١) بضم الكاف وفتح الباء •

العام بغير دليل لبطلت دلالة الأخبار ، ولم يثبت حكم بظاهر ،
وتعلق كل بمطل بمثل هذه العلة ولئن ساغ للمخالف هذا التأويل
الباطل ليسوغن لغلاة الرافضة الذين يسبقون الناس في الفطر والصوم
أن يتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته » أن المراد تقدم الصيام للرؤية وتقدم الفطر للرؤية .

قال الخطيب : ومخالفنا يعلم فساد هذا التأويل الذي قاله ،
فبقال له : أسمعت هذا التأويل عن أحد ؟ فان زعمه فليأت بخبر واحد
يتضمنه ، وأن واحدا من السلف كان اذا غم عليه هلال شوال استأنف
عدد شعبان ، فان لم يجده في خبر ولا أثر ، وهيهات أن يجده ،
فليعلم أن ما تأوله خلاف الصواب ، فالحق أحق أن يتبع (فان قال)
استخرجته بنظري (قلنا) الاستخراج لا يكون الا من أصل ولا سبيل
لك اليه .

قال الخطيب : وزعم المخالف أن اجماع الصحابة في هذه المسألة
على وفق مذهبه ، وهذه دعوى منه ليس عليها برهان . ولا يعجز كل
من غلب هواه على شيء أن يدعى اجماع الصحابة عليه . قال الخطيب :
وأنا أذكر هنا ما ثبت عند أهل النقل في ذلك عن الصحابة والتابعين
ومن بعدهم من العلماء الخالفين . فأما الرواية عن عمر بن الخطاب
فرواها بإسناده عن عبد الله^(١) بن عكيم أنه كان يخطب الناس كلما
أقبل رمضان ويقول في خطبته : ألا ولا يتقدم الشهر منكم أحد ،
يقولها ثلاثا ، وفي رواية أن عمر كتب الى أمراء الأجناد المجندة
« صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين
يوما ثم صوموا وأفطروا » وبإسناده عن الامام أحمد بن حنبل
قال : كان عثمان لا يجيز شهادة الواحد في رؤية الهلال على رمضان .
فقلت له من ذكره ؟ قال ابن جريج عن عمرو بن دينار : قالت له : من
ذكره عن ابن جريج ؟ قال : عبد الرزاق وروح . قال الخطيب : فاذا
لم يقبل عثمان شهادة الواحد . فالغيم أولى أن لا يعتمده .

(١) عبد الله بن عكيم بضم اوله وفتح الكاف أبو معبد الكوفي مخضرم
عن أبي بكر وعمر وعنه ابن أبي لبلى والقاسم بن مخيمرة مات في اماره
البحاج (ط) .

وعن مجالد عن الشعبي عن علي أنه كان يخطب إذا حضر رمضان ويقول في خطبته : « لا تقدموا الشهر ، إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة » وكان يقول ذلك بعد صلاة الفجر وصلاة العصر : وعن مجالد عن الشعبي « أن عمر وعلياً كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان » قلت : مجالد ضعيف ، والله أعلم •

قال الخطيب : واحتج المخالف بخبر يروى عن علي أنه قال : « أصوم يوما من شعبان أحب الي من أن أفطر يوما من رمضان » قال الخطيب : ولا حجة فيه ، لأن علياً كان لا يقبل شهادة العدل الواحد في الصوم ، ثم روى بإسناده عن علي أنه كان يقبل شهادة رجلين لهلال رمضان ، ثم رأى على قبول شهادة واحد ، ثم روى عن فاطمة بنت الحسين أن رجلاً شهد عند علي على رؤية هلال رمضان ، فصام وقال : « أصوم يوما من شعبان أحب الي من أن أفطر يوما من رمضان » فصيام على رضى الله عنه كان بشهادة الرجل الواحد بعد أن كان لا يقبل شهادة الواحد ، فلما بلغه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الواحد صار إليه •

قال الخطيب : ويدل على أن علياً كان لا يصوم الا للرؤية أو اكمال العدد لشعبان ما أخبرناه أحمد وذكر إسناده الى الوليد ابن عتبة قال : « صمنا على عهد علي رضى الله عنه ثمانية وعشرين يوما ، فأمرنا على بقضاء يوم » •

قال الخطيب : وكان شهر رمضان تلك السنة تسعة وعشرين يوما . وشعبان تسعة وعشرين وغم الهلال في آخر شعبان ، فأكمل على والناس العدد لشعبان ثلاثين ، وصاموا فرأوا الهلال عشية اليوم الثامن والعشرين من الصوم ، ولو كان على يقول في الصوم كقول المخالف من اعتماد الغيم لم ير الناس الهلال بعد صوم ثمانية وعشرين يوما •

(وأما) ابن مسعود فروى عنه الخطيب بإسناده « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين » وفي رواية عنه « لأن

أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب الى من أن أزيد فيه يوما ليس منه » وعن صلة^(١) قال « كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من رمضان فأتى بشاة فتتحي بعض القوم فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » وعن حذيفة « أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان » وعن ابن عباس قال : « لا تصلوا رمضان بشيء ، ولا تقدموه بيوم ولا يومين » وعنه « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى الله ورسوله » وعن أبي هريرة « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن أغمى عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » •

قال الخطيب : وأما ما رويناه عن معاوية بن صالح عن أبي مريم قال : « سمعت أبا هريرة يقول : لأن أتقدم في رمضان أحب الى من أن أأخر لأنني أن تقدمت لم يفتني » فرواية ضعيفة لا تحفظ الا من هذا الوجه ، وأبو مريم مجهول فلا يعارض بروايته ما نقله الحفاظ من أصحاب أبي هريرة عنه • قال الخطيب : ومما تعلق به المخالف ما رواه يحيى بن أبي اسحاق قال : رأيت هلال الفطر اما عند الظهر أو قريبا منها ، فأفطر ناس فأتينا أنسا فأخبرناه فقال : « هذا اليوم يكمل الى أحد وثلاثين يوما ، لأن الحكم بن أيوب أرسل الى قبل صيام الناس أني صائم غدا فكرهت الخلاف عليه فصمت ، وأنا متم يومى هذا الى الليل » قال الخطيب : قال المخالف : ولا يتقدم أنس على صوم الجماعة الا بصوم يوم الشك •

قال الخطيب : فيقال له : قد قال أنس : انه لم يصمه معتقدا وجوبه وانما تابع الحكم بن أيوب وكان هو الأمير على الامساك فيه ، ولعل الأمير عزم عليه في ذلك فكره مخالفته والمحمول عن

(١) هو صلة بن زذر قال ابن تيمية المجد في المنتقى : رواه الخمسة الا احمد وصححه الترمذي وهو للبخارى تعليقا ونقل الشوكاني : وأخرجه ايضا ابن حبان وان خزيمة وصحاحه والحاكم والادارة طنى والبيهقى ثم قال : وليس هو عند مسلم وتدوهم من عزاه اليه • قال ابن عبد البر : هذا بدووع لا يضافون في ذلك وزعم أبو القاسم الجوهري أنه دوتوف ود عليه ورواه اسحاق بن راهويه بن وكيع بن سفيان بن سميك بن عكرمة وزاد فيه ابن تبا (ط) •

أنس أنه أفطر يوم الشك ، كذا روى عنه محمد بن سيرين وحسبك به لهما وعقلا رصدا وفضلا ، ومن ذلك عن عائشة « لأن أصوم يوما من شعبان أحب لي من أن أفطر يوما من رمضان » قال الخطيب . أرادت عائشة صوم الشك إذا شهد برؤية الهلال عدل ، فيجب صومه ، ولو كان قد شهد بإبطال في نفس الأمر وأرادت بقولها مخالفة من شرط لصوم رمضان شاهدين ، والدليل على هذا أن مسروقا روى عنها النهي عن صوم يوم الشك ، ثم رواه الخطيب بأسناده ، ومن ذلك عن أسماء بنت أبي بكر أنها « كانت إذا غم الهلال تقدمته وصادت ، وتأمر بذلك » . قال الخطيب : ليس في هذا أكثر من تقدمها بالصوم ، ويحتل أنه تطوع لا واجب وإذا احتل ذلك لم يكن للمخالف فيه حجة ، مع أن الحجة إنما هي في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله .

قال الخطيب : ومما جاء عن التابعين فيه ما رويناها - فذكر بأسناده عن عكرمة « من صام يوم الشك فقد عصى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رجلا أن يفطر بعد الظهر » وعن القاسم بن محمد « لا تصم اليوم الذي تشك فيه إذا كان فيه سحاب » وفي رواية عنه « لا بأس بصومه إلا أن يغم الهلال » . وعن الشعبي أنه سئل عن اليوم الذي يقول الناس : أنه من رمضان قال : « لا يصم إلا مع الإمام » وفي رواية عنه : « لو صدت السنة كلها ما صدت يوم الشك » وعن إضحك بن قيس « لو صدت السنة كلها ما صدت يوم الشك » وعن إبراهيم قال : ما من يوم أبغض إلى أن أصومه من اليوم الذي يقال أنه من رمضان ، وعن إبراهيم وأبي رثل والشعبي والمسيب ابن رافع أنهم كانوا يكرهون صوم اليوم الذي يقال أنه من رمضان ، وعن الحسن البصري قال : « لأن أفطر يوما من رمضان لا أتعمد به أحب إلى من أن أصوم يوما من شعبان أصل به رمضان أتعمد ، وعن الحسن وابن سيرين أنها كرها صوم يوم الشك » .

قال الخطيب : وذكر المخالف فيها من القياس ، ولم يختلف من اعتمد الآثار من العلماء أن كل قياس ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يخالفه فهو باطل ، ويحرم العمل به ، وقد قال أبو حنيفة

وهو امام أهل العراق مع توسعه في القضاء بالقياس : البول في المسجد أحسن من بعض القياس ، وهذا صحيح ، وهو اذا قابل القياس نص يخالفه ، أو كان فاسدا لنقص ، أو معارضة الفرع للأصل ، كقياس المخالف وجوب صوم يوم الشك على من نسي صلاة من صلوات يوم ، فهذا قياس باطل لتبوت النص بخلافه ، ولأن الصلاة لم تجب بالشك ، بل لأنها تيقنا شغل ذمته بكل صلاة ، وشكنا في براءته منها والأصل يقاؤها بخلاف الصوم ولا طريق له الى الصلاة المنسية الا بفعل الجميع ، وانما نظير مسألة يوم الشك أن يشك هل دخل وقت الصلاة أم لا ؟ فلا تلزمه الصلاة بالاتفاق ، بل لو صلى شاكاً فيه لم تصح صلاته ، قال المخالف : وقياس آخر وهو القياس على ما اذا غم الهلال في آخر رمضان فإنه يجب صوم ذلك اليوم .

قال الخطيب : ليس بهذا المخالف من الغباوة ما ينتهي الى هذه المقامة لكنه ألزم نفسه أمرا الجأء إليها ، وكيف استجاز أن يقول : يوم الشك أحد طرفي الشهر مع أن هذا الوصف لا يلزمه ولا يسلم له ؟ (فان قال) بنيته على أصل ، قيل له : هو مخالف للنص فيجب اطراحه ، ويقال له : ان قلت : يوم الشك أحد طرفي رمضان فأت بحجة على ذلك وهيها السبيل الى ذلك (وان قلت) الشك أحد طرفي شعبان (قيل) أصبت ولا يجب صوم شعبان (ثم يقال) الأصل بقاء شعبان فلا يزول بالشك .

قال الخطيب : قال المخالف : لا يمتنع ترك الأصل للاحتياط كما في مسألة من نسي صلاة من الخمس ، وكما لو شك ماسح الخف في انقضاء مدته فلا يمسح ، ولو شككت المستحاضة في انقطاع الحيض تلزمها الصلاة ، قال الخطيب : أما مسألة الصلاة فسبق جوابها (وأما) ماسح الخف فشرط مسحه بقاء المدة فإذا شك فيها رجع إلى الأصل وهو غسل الرجلين (وأما) المستحاضة فسقطت عنها الصلاة بسبب الحيض ، فإذا شككت فيه رجعت الى الأصل ، ومقتضى هذا في مسألتنا أن لا يجب صوم يوم الشك ، لأن الأصل بقاء شعبان ، هذا آخر كلام الخطيب رحمه الله تعالى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره ان يصوم يوم الجمعة وحده ، فان وصه بيوم قبله أو بيوم بعده لم يكره لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله أو يصوم بعده ») .

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم ، وفى المسألة أحاديث أخر من ذلك حديث محمد بن عباد قال : « سألت جابرا أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم » رواه البخارى ومسلم . وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين سائر اليلالى ، ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين سائر الأيام الا أن يكون فى صوم يصومه أحدكم » رواه مسلم .

وعن جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل عليها يوم الجمعة وهى صائمة ، فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال : أتريدين أن تصومى غدا ؟ قالت : لا ، قال : فأفطرى » رواه البخارى .

وعن ابن مسعود قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام ، وقلمما كان يفطر يوم الجمعة » رواه الامام أحمد والترمذى والنسائى وغيرهم ، قال الترمذى : « حديث حسن ، قال أصحابنا : يكره افراد يوم الجمعة بالصوم فان وصله بصوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر صوم يوم شفاء مريضه : أو قدوم زيد أبدا ، فوافق الجمعة لم يكره » لحديث أبى هريرة وغيره مما سبق ، هذا الذى ذكرته من كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم هو الصحيح المشهور ، وبه قطع المصنف والجمهور .

وقال القاضى أبو الطيب فى المجرى : روى المزننى فى الجامع الكبير عن الشافعى أنه قال : لا أستحب صوم يوم الجمعة لمن كان اذا صامه منعه من الصلاة ما لو كان مفطرا فعله ، هذا نقل القاضى ، وقال

صاحب الشامل : وذكر في جامعه قال الشافعى : ولا يبين لى أن أنهى عن سؤم يوم الجمعة الا على اختيار لمن كان اذا صامه منه عن الصلاة التى لو كان مفطيرا ثعلها •

قال صاحب الشامل : وذكر الشيخ أبو حامد في التعليق أنه يكره صومه مفردا قال : وهذا خلاف ما نقله المزنى ، قال : رحمل الشافعى الإحدائث الواردة في النهى على من كان الصوم يضعفه ويمنعه عن الطاعة • هذا كلام صاحب الشامل ، ونقل ابن المنذر عن الشافعى هذا الذى قاله صاحب الشامل مختصرا ، ولم يذكر عنه غيره ، وقد قال صاحب البيان : في كراهة افراده بالصوم وجهان (المنصوص) الجواز ، ويحتج لظاهر ما قاله الشافعى ، واختاره صاحب الشامل بحديث ابن مسعود السابق ، ومن قال بالمذهب المشهور أجاب عنه بأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصوم الخميس فوصل الجمعة به ، وهذا لا كراهة فيه بلا خلاف •

(فرع) قال الأصحاب وغيرهم : انحرمة في كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم أن الدعاء فيه مستحب ، وهو أرجى ، فهو يوم دعاء وذكر وعبادة من الغسل والتبكير الى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة واكثر الذكر بعدها ، لقوله تعالى « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا » (١) ويستحب فيه أيضا الاكثار من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من العبادات في يومها فاستحب له الفطر فيه ليكون أعون على هذه الطاعات وأدائها بنشاط وانشراح ، والتذاذ بها من غير ملل ولا سآمة ، وهو نظير الحاج بعرفات فإن الأولى له الفطر كما سبق لهذه الحكمة •

(فإن قيل) : لو كان كذلك لم تزل الكراهة بصيام قبله أو بعده لبقاء المعنى الذى نهى بسببه •

(فالجواب) : أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذى قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه ، فهذا هو المعتمد في كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم •

وقيل : سببه خوف المبالغة في تعظيمه بحيث يفتتن به كما افتتن قوم بالسبت . وهذا باطل منتقض بصلاة الجمعة وسائر ما شرع في يوم الجمعة مما ليس في غيره من التعظيم والشعائر . وقيل سببه لئلا يعتقد وجوبه ، وهذا باطل ومنتقض بيوم الاثنين فإنه يندب صومه ولا يلتفت الى هذا الخيال البعيد ويوم عرفة وعاشوراء وغير ذلك ، فالصواب ما قدمناه ، والله أعلم .

فروع

في مذاهب العلماء في افراد يوم الجمعة بالصوم

قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا كراهته . وبه قال أبو هريرة والزهرى وأبو يوسف واحمد وسحاق وابن المنذر . وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لا يكره ، قال مالك في الموطأ : « لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة (١) وصيامه حسن . قال : وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحصراه » فهذا كلام مالك ، وقد يحتج لهم بحديث ابن مسعود السابق ، ودليلنا عليهم الأحاديث الصحيحة السابقة في النهى وسبق الجواب عن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم الخميس والجمعة فلا يفرد . وأما قول مالك في الموطأ : أنه ما رأى من ينهى فيعارضه أن غيره رأى ، فالسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره . وقد ثبتت الأحاديث بالنهى عن افراده فيتعين العمل بها لعدم المعارض لها ، ومالك معذور فيها فإنها لم تبلغه . قال الداوودى من أصحاب مالك : لم يبلغ مالكا حديث النهى ولو بلغه لم يخالفه .

(فروع) يكره افراد يوم السبت بالصوم ، فإن صام قبله أو بعده معه لم يكره صرح بكراهة افراده أصحابنا ، منهم الدارمى والبخارى والرافعى وغيرهم ، لحديث عبد الله بن بسر - بضم الباء الموحدة والسين المهملة - عن أخته الصماء رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا يوم السبت الا

(١) روجعت العبارة على ما جاء في الموطأ عن يحيى بن يحيى ولذا قومت عبارتها في شوق (ط) .

فيما افترض عليكم ، فان لم يجسد أحدكم الا لحاء عنبه أو عود شجرة فليمضغه » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وغيرهم ، وقال الترمذي : هو حديث حسن ، قال : ومعنى النهي أن يختصه الرجل بالصيام لأن اليهود يعظمونه • وقال أبو داود : هذا الحديث منسوخ • وليس كما قال • وقال مالك : هذا انحديث كذب • وهذا القول لا يقبل ، فقد صححه الأئمة • قال اباحاكم أبو عبد الله : هو حديث صحيح على شرط البخاري ، قال : وله معارض صحيح ، وهو حديث جويرية السابق في صوم يوم الجمعة ، قال : وله معارض آخر باسناد صحيح •

ثم روى باسناده عن كريب مولى ابن عباس « أن ابن عباس وناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوه الى أم سلمة يسألها أى الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياما لها ؟ قالت : يوم السبت والأحد ، فرجعت اليهم فأخبرتهم (١) ، فكانهم أنكروا ذلك ، فقاهاوا بأجمعهم اليها فقاهاوا : انا بعثنا انيك هذا في كذا وكذا فذكر أنك قلت كذا وكذا ، فقالت : صدق ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد ، وكان يقول انهما يوما عيد للمشركين ، وأنا أريد أن أخالفهم » هذا آخر كلام الحاكم • وحديث أم سلمة هذا رواه النسائي أيضا والبيهقي وغيرهما •

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » رواه الترمذي وقال حديث حسن ، والصواب على الجملة ما قدمناه عن أصحابنا أنه يكره افراد السبت بالصيام اذا لم يوافق عادة له لحديث الصماء • وأما قول أبي داود : انه منسوخ فغير مقبول ، وأى دليل على نسخه ؟ وأما الأحاديث النباقية التي ذكرناها في صيام السبت فكلها واردة في صومه مع الجمعة والأحد فلا مخالفة فيها لما قاله أصحابنا من كراهة افزاد السبت ،

(١) القائل ابن عباس وجاء بضمير المتكلم على سبيل الالتفات •

وبهذا يجمع بين الأحاديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصماء (نساء غنية) — هو بكسر الهمزة وبالحاء المهملة وبالد — وهو قتر الشجر ويمضعه — بفتح الصاد وضمها لغتان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز صوم يوم الفطر ويوم النحر ، فان صام فيه لم يصح ، لما روى عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام هذين اليومين أما يوم الاضحى فتأكلون من لحم نستخدم ، وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم) •

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم من روايه عمر ، ورويا ايضا عن ابي سعيد الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام يومين ، يوم الفطر ويوم النحر » ورويا معناه من روايه ابن عمر ، ورواه ابى حنيفة من روايه ابي هريرة ومسلم من روايه عائشه ، واجمع العلماء على تحريم صوم يومى العيدين : الفطر والاضحى بهذه الأحاديث ، فان صام فيهما لم يصح صومه ، وان نذر صومهما لم ينعقد نذره ولا شيء عليه عندنا وعند العلماء كافة ، الا ابا حنيفة فقال : ينعقد نذره ويلزمه صوم يوم غيرهما ، قال : فان صامهما أجزأه مع انه حرام ، ووافق على انه يصح صومهما عن نذر مطلق ، دليلنا انه نذر صوما محرما فلم ينعقد حمن نذرت صوم أيام حيضها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز أن يصوم أيام التشريق صوما غير صوم التمتع ، فان صام لم يصح صومه ، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام ستة أيام ، يوم الفطر ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، واليوم الذى يشك فيه أنه من رمضان » وهل يجوز للمتمتع صومه ؟ فيه قولان ، قال فى القديم : يجوز ، لما روى عن ابن عمر وعائشة أنهما قالا : « لم يرخس فى أيام التشريق الا للمتمتع لم يجد الهدى » وقال فى الجديد : لا يجوز لان كل يوم لا يجوز فيه صوم غير التمتع لم يجز فيه صوم التمتع كيوم العيد) •

(الشرح) حديث أبي هريرة هذا رواه البيهقي بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام قبل رمضان بيوم والأضحى والفطر وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر » هذا لفظه وضعف أسناده ، ويغنى عنه حديث نبيشة - بضم النون وفتح الباء الموحدة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم ثسين معجمة - الصحابي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى » رواه مسلم . وعن كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه وأنس بن الحذثان أيام التشريق فنادى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وأيام التشريق أيام اكل وشرب » رواه مسلم . وعن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام ، وهى أيام أكل وشرب » رواه أبو داود والترمذى والنسائى . قال الترمذى حديث حسن صحيح . وعن عمرو بن العاص قال : « هذه الأيام التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بافطارها وينهى عن صيامها . قال مالك : هى أيام التشريق » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم .

وأما ما ذكره المصنف عن ابن عمر وعائشة فى صوم المتمتع فصحيح ، رواه البخارى فى صحيحه ، ولفظه عن عائشة وابن عمر قالوا : « لم يرخص فى أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى » وفى رواية للبخارى عنهما قالوا : « الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة ، فان لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى » فالرواية الأولى مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم لأنها بمنزلة قول الصحابي : « أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ورخص لنا فى كذا » وكل هذا وشبهه مشروع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة قوله : قال صلى الله عليه وسلم كذا . وقد سبق بيان هذا فى مقدمة هذا الشرح ، ثم فى مواضع . وأيام التشريق هى الثلاثة التى بعد النحر ويقال لها أيام منى لأن الحجاج يقيمون فيها بمنى ، واليوم الأول يقال له : يوم القر - يفتح القاف - لأن الحجاج يقصرون فيه بمنى ، والثانى يوم النفر الأول لأنه يجوز النفر فيه لمن تعجل ولثالث يوم النفر الثانى . وسميت أيام التشريق لأن الحجاج يشرقون فيها

لصوم الأضاحى والهدايا - أى ينشرونها ويقددونها - وأيام التشريق
هى الأيام المحدودات •

(اما حكم المسألة) ففى صوم أيام التشريق قولان مشهوران
ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) وهو الجديد لا يصح صومها لا
للمتعم ولا غيره ، هذا هو الأصح عند الأصحاب • (والثانى) وهو
القديم يجوز للمتع العادم الهدى صومها عن الأيام الثلاثة الواجبة
فى الحج ، فعلى هذا هل يجوز لغير المتعم أن يصومها ؟ فيه وجهان
مشهوران فى طريقة الخراسانيين وذكرهما جماعات من العراقيين ، منهم
القاضى أبو الطيب فى المجرى والبندنجى والمحاملى فى كتابيه المجموع
والتجريد وآخرون منهم (أصحهما) عند جميع الأصحاب لا يجوز ،
وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون لعموم الأحاديث فى منع
صومها ، وإنما رخص للمتع (والثانى) يجوز •

قال المحاملى فى كتابيه وصاحب العدة : هذا القائل بالجواز هو
أبو اسحاق المروزى قال أصحابنا : « الذين حكوا هذا الوجه انما
يجوز فى هذه الأيام صوم له سبب من قضاء أو نذر أو كفارة أو
تطوع له سبب » فأما تطوع لا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف •
كذا نقل اتفاق الأصحاب عليه القاضى أبو الطيب والمحاملى والسرخسى
وصاحب العدة وآخرون • وأكثر القائلين قالوا : هو نظير الأوقات
المنهى عن الصلاة فيها ، فإنه يصلى فيها مالم يمسح بها لا سبب
لها •

قال السرخسى : مبنى الخلاف على أن إباحتها للمتع للحاجة ،
أو لكونه سببا • وفيه خلاف لأصحابنا من علل بالحاجة ، خصه
بالمتمع فلم يجوزها لغيره ومن علل بالسبب جوز صومها عن كل صوم
له سبب دون ما لا سبب له ، قال السرخسى : وعلى هذا الوجه لو
نذر صومها بعينها فهو كنذر صوم يوم الشك ، وسبق بيانه ، هذا هو
المشهور فى المذهب أن الوجه القائل بجواز الصوم فى أيام التشريق
لغير المتعم مختص بصوم له سبب ، ولا يصح فيها ما لا سبب له
بالاتفاق •

وقال امام الحرمين : اختلف أصحابنا في التفریع علی القديم ، فقال بعضهم : لا تقبل هذه غير صوم المتمتع لضرورة تختص به ، وقال آخرون • انها كيوم الشك ، ثم ذكر متصلا به في يوم الشك أنه ان صامه بلا سبب فهو منهى عنه ، وفي صحته وجهان ، وقد سبق بيان ذلك •

(واعلم) أن الأصح عند الأصحاب هو القول الجديد أنها لا يصح فيها صوم أصلا ، لا للمتمتع ولا لغيره (والأرجح) في الدليل صحتها للمتمتع وجوازها له ، لأن الحديث في الترخيص له صحيح كما بيناه وهو صريح في ذلك فلا عدول عنه •

وأما قول صاحب الشامل في كتاب الحج : انه حديث ضعيف فباطل مردود لأنه رواه من جهة ضعيفة وضعفه بذلك السبب ، والحديث صحيح ثابت في صحيح البخاري باسناده المتصل من غير الطريق الذي ذكره صاحب الشامل ، وانما ذكرت كلام صاحب الشامل لئلا يفتربه •

فروع

في مذاهب العلماء في صوم أيام التشريق

قد ذكرنا مذهبنا فيها ، وأن الجديد أنه لا يصح فيها صوم (والقديم) صحته لتمتع لم يجد الهدى ، وممن قال به من السلف العلماء بامتناع صومها للمتمتع ولغيره على بن أبي طالب وأبو حنيفة وداود وابن المنذر ، وهو أصح الروايتين عن أحمد وحكى ابن المنذر جواز صومها للمتمتع وغيره عن الزبير بن العوام وابن عمر وابن سيرين ، وقال ابن عمر وعائشة والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق في رواية عنه : يجوز للمتمتع صومها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز أن يصوم في رمضان عن غير رمضان حاضرا كان أو مسافرا ، فان صام عن غيره لم يصح صومه عن رمضان ،

لأنه لم ينوه ، ولا يصح عما نوى لأن الزمان مستحق لصوم رمضان ،
فلا يصح فيه غيره) •

(الشرح) هذه المسألة كما قالها المصنف ، وقد سبق بيانها مبسطة
في أوائل كتاب الصيام في مسائل النية ، وذكرنا هناك وجهها شاذاً
أنه يصح فيه صوم التطوع وذكرنا بعده خلاف أبي حنيفة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب طلب ليلة القدر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قام ليلة القدر أيماناً
واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ويطلب ذلك في ليالي الوتر
من العشر الأخير من شهر رمضان لما روى أبو سعيد الخدري
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التمسوها في
العشر الأخير في كل وتر » • قال الشافعي رحمه الله : والذي يشبه
أن يكون ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين ، والدليل عليه ما روى
أبو سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أريت هذه الليلة
ثم أنسيتها ، ورايتني أسجد في صبيحتها في ماء وطين ، قال أبو سعيد :
فأنصرف علينا وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين في صبيحة يوم
إحدى وعشرين » وروى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : « أريت ليلة القدر ثم أنسيتها ، وأراني أسجد
في ماء وطين فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين ، فصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وإن أثر الماء والطين على جبهته » قال الشافعي : ولا أحب
ترك طلبها فيها كلها ، قال أصحابنا : إذا قال لامرأته : أنت طالق ليلة
القدر ، فإن كان في رمضان قبل مضي ليلة من ليالي العشر حكم بالطلاق
من الليلة الأخيرة من الشهر ، وإن كان قد مضت ليلة وقع الطلاق
في السنة الثانية في مثل تلك الليلة التي قال فيها ذلك ، والمستحب
أن يقول فيها : اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني ، لما روى
« أن عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله أريت أن وافقت ليلة
القدر ماذا أقول ؟ قال تقولين : اللهم انك عفو تحب العفو فاعف
عني » •

(الشرح) حديث أبى هريرة وأبى سعيد الأول ، وحديثه الثانى رواها كلها البخارى ومسلم ، وحديث عبد الله بن أنيس رواه مسلم ، وهو أنيس — بضم الهمزة — وحديث عائشة رواه أحمد بن حنبل والترمذى والنسائى وابن ماجه وآخرون ، قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح ، وسيأتى فرع مستقل فى ذكر جملة من الأحاديث الصحيحة الواردة فى ليلة القدر ان شاء الله تعالى ، ومعنى قيامها ايماننا أى تصديقاً بأنها حق وطاعة ، واحتساباً أى طلباً لرضى الله تعالى وثوابه لا للرياء ونحوه ، وسبق فى مسألة صوم يوم عرفة بيان الذنوب التى تغفر وبيان الأحاديث الصحيحة فى ذلك ، الواردة فيه •

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل :

(احداها) ليلة القدر ليلة فاضلة ، قال الله تعالى : « **انا أنزلناه فى ليلة القدر** » (١) آلى آخر السورة ، قال أصحابنا وغيرهم : وهى أفضل ليالى السنة ، قالوا : وقول الله تعالى « **ليلة القدر خير من ألف شهر** » (٢) معناه خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، قال أصحابنا : لو قال لزوجته : أنت طالق فى أفضل ليالى السنة طلقت ليلة القدر ويكون كمن قال : أنت طالق ليلة القدر ، كما سنوضحه ان شاء الله تعالى •

(الثانية) ليلة القدر مختصة بهذه الأمة زادها الله شرفاً ، فلم تكن لمن قبلها وسميت ليلة القدر أى ليلة الحكم والفصل ، هذا هو الصحيح المشهور ، قال الماوردى وابن الصباغ وآخرون (وقيل) لعظم قدرها • قال أصحابنا كلهم : وهى التى (يفرق فيها كل أمر حكيم) هذا هو الصواب ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال بعض المفسرين هى ليلة نصف شعبان ، وهذا خطأ لقوله تعالى « **انا أنزلناه فى ليلة مباركة** ، انا كنا منذرين • فيها يفرق كل أمر حكيم » (٣) وقال تعالى « **انا أنزلناه فى ليلة القدر** » فهذا بيان الآية الأولى ، ومعناه أنه

(٢) القدر : ٣ •

(١) القدر : ١

(٣) الدخان : ٣ ، ٤ •

يكتب للملائكة فيها ما يعمل في تلك السنة ، ويبين لهم ما يكون فيها من الأرزاق والآجال وغير ذلك مما سيقع في تلك السنة ، ويأمرهم الله تعالى بفعل ما هو من وظيفتهم ، وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به وتقديره له ، وهذا الذي ذكرناه أولا من كون ليلة القدر مختصة بهذه الأمة ولم تكن لمن قبلها هو الصحيح المشهور الذي قطع به أصحابنا كلهم ، وجماهير العلماء ، وقال صاحب العدة من أصحابنا : اختلف الناس هل كانت ليلة القدر للأمم السالفة ، قال : والأصح أنها لم تكن الا لهذه الأمة ثم استدل بالحديث المشهور في سبب نزول السورة •

(الثالثة) ليلة القدر باقية الى يوم القيامة ، ويستحب طلبها والاجتهاد في ادراكها • وقد سبق في آخر الباب الذي قبل هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يجتهد في طلبها في العشر الأواخر من رمضان ما لا يجتهد في غيره » وأنه « كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر الأخير أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد المؤثر » وهذان الحديثان في الصحيحين ومذهب الشافعي وجمهور أصحابنا أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان مبهمة علينا ، ولكنها في ليلة معينة في نفس الأمر لا تنتقل عنها ولا تزال في تلك الليلة الى يوم القيامة وكل ليالى العشر الأواخر محتملة لها لكن ليالى الوتر أرجاها وأرجى الوتر عند الشافعي ليلة الحادى والعشرين ، ومال الشافعي في موضع الى ثلاثة وعشرين •

وقال البندنجي : مذهب الشافعي أن أرجاها عنده ليلة احدى وعشرين : وقال في القديم : ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فهما أرجى لياليها عنده وبعدهما ليلة سبع وعشرين ، هذا هو المشهور في المذهب أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان ، وقال امانان جليلان من أصحابنا ، وهما المزنى وصاحبه أبو بكر محمد ابن اسحاق بن خزيمة : انها متنقلة في ليالى العشر ، تنتقل في بعض السنين الى ليلة وفي بعضها الى غيرها جمعا بين الأحاديث ، وهذا هو الظاهر المختار ، لتعارض الأحاديث الصحيحة في ذلك كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ولا طريق الى الجمع بين الأحاديث الا بانتقالها •

قال المحاملى فى التجريد وصاحب التنبيه وغيرهما : تطلب فى جميع شهر رمضان وحكاه الغزالى فى الوجيز وجها ، وادعى المحاملى أنه مذهب الشافعى فقال فى كتابه التجريد : مذهب الشافعى أن ليلة القدر تلتبس فى جميع شهر رمضان ، وأكد العشر الآخر منه وأكد العشر لىالى الوتر ، هذا لفظه فى التجريد ، وسيأتى فى الأحاديث ما يدل لها وما يدل لقول جمهور الأصحاب أن شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : وصفة هذه الليلة وعلامتها أنها ليلة طلقة لا حارة ولا باردة ، وأن الشمس تطلع فى صبيحتها بيضاء ليس لها كثير شعاع وفيها حديث بهذه الصفة ، سنذكره ان شاء الله تعالى •

(فان قيل) : فأى فائدة لمعرفة صفتها بعد فواتها ، فانها تنقضى بمطلع الفجر •

(فالجواب) : من وجهين (أحدهما) أنه يستحب أن يكون اجتهاده فى يومها الذى بعدها كاجتهاده فيها كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى • (والثانى) أن المشهور فى المذهب أنها لا تنتقل ، فإذا عرفت ليلتها فى سنة انتفع به فى الاجتهاد فيها فى السنة الآتية وما بعدها •

(الرابعة) يسن الاكثار من الصلاة فيها والدعاء والاجتهاد فى ذلك وغيره من العبادات فيها لقوله صلى الله عليه وسلم : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ولحديث عائشة فى الدعاء وهما صحيحان سبق بيانهما ، ويستحب الدعاء فيها بما فى حديث عائشة كما ذكره المصنف والأصحاب ، ويستحب أحيائها بالعبادة الى مطلع الفجر ، قال الله تعالى : « سلام هى حتى مطلع الفجر » (١) قال أصحابنا : معناه أنها سلام من غروب الشمس الى طلوع الفجر كما سنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى •

قال الرويانى فى البحر : قال الشافعى فى القديم : من شهد العشاء والفجر ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ، قال الرويانى : قال الشافعى فى القديم : أستحب أن يكون اجتهاده فى يومها كاجتهاده فى

ليلتها ، هذا نصه في القديم ولا يعرف له في الجديد نص يخالفه ، وقد قدمنا في مقدمة الشرح أن ما نص عليه في القديم ولم يتعرض له في الجديد بما يخالفه ولا بما يوافقه فهو مذهبه بلا خلاف ، والله أعلم .

(الخامسة) قال أصحابنا : إذا قال لزوجته : أنت طالق ليلة القدر أو لعبده أنت حر ليلة القدر ، فإن قاله قبل رمضان أو فيه قبل انقضاء ليلة الحادى والعشرين من رمضان طلقت المرأة وعتق العبد في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر ، لأنه قد مرت عليهما ليلة القدر في إحدى ليالي العشر ، وإن قال ذلك بعد مضي ليالي العشر طلقت وعتق العبد في السنة الثانية في أول جزء من الليلة التي قبل تمامه ، سواء كان قاله في الليل أو في النهار ، لأنه قد مرت بهما ليلة القدر ، هكذا تحقيق المسألة ، وهكذا صرح بها المحققون .

وأما قول المصنف ومن وافقه : طلقت في مثل تلك الليلة من السنة الثانية ففيه تساهل ، لأنه يتأخر الطلاق ليلة عن محل وقوعه : وكذا قول صاحب التتمة ومن وافقه أنه إن قاله قبل مضي شيء من العشر الأواخر عتق وطلقت في آخر يوم . هذا ليس بصحيح لأنه لا يتوقف الى آخر يوم ، بل يقع في أول جزء من الليلة الأخيرة ، ولأنه يصدق عليه أنه وقع في ليلة القدر . وقد قال أصحابنا : لو قال : أنت طالق يوم الجمعة أو ليلة الجمعة طلقت في أول جزء من ذلك لوجود الاسم ، ومثل قول صاحب التتمة قول الرافعى : طلقت بانقضاء ليالي العشر ، وهو تساهل أيضا ، وصوابه أول جزء من الليلة الأخيرة ، هكذا نقل المصنف المسألة عن الأصحاب ، ووافقه الجمهور على هذا التفصيل ، وهو تفريع منهم على المذهب المشهور أن ليلة القدر معينة في العشر الأواخر لا تنتقل بل هي في ليلة بعينها كل سنة .

وقال القاضى أبو الطيب في المجرد ، وصاحب الشامل وغيرهما : إن علق الطلاق والعتق قبل مضي ليلة من العشر الأواخر من رمضان طلقت في أول الليلة الأخيرة من رمضان وعتق ، وإن علقه بعد مضي ليلة من العشر الأواخر لم يقع الطلاق والعتق إلا في الليلة الأخيرة من رمضان في السنة الثانية ، وهذا صحيح على القول بانتقالها لاحتمال

أنها كانت في السنة الأولى في الليلة الماضية ، وتكون في السنة الثانية في الليلة الأخيرة ، وكأن القاضي أبا الطيب وموافقيه فرعوا على انتقالها مع أن المذهب عندهم تعيينها ، ويحتمل أنهم قالوا ذلك مطلقا ، سواء قلنا نتعين أو تنتقل ، لأنه ليس على تعيينها دليل قاطع ، فلا يقع الطلاق والعق بالشك . وهذا الاحتمال يحتمل في كلام غير صاحب الشامل ، وأما هو فقال : لا يقع الطلاق الا في آخر الشهر لجواز اختلافها ، ويمكن تأويل كلامه أيضا .

وأما الغزالي فقال في الوسيط : قال الشافعي : « لو قال لزوجته في منتصف رمضان : أنت طالق ليلة القدر لم تطلق حتى تبضى سنة ، لأن الطلاق لا يقع بالشك » قال الرافعي وغيره : لا نعرف اعتبار مضي سنة في هذه المسألة الا في كتب الغزالي وقوله : الطلاق لا يقع بالشك مسلم ، ولكنه يقع بالظن الغالب . قال امام الحرمين رحمه الله في هذه المسألة : « الشافعي رحمه الله متردد في ليالي العشر ، ويميل الى بعضها ميلا لطيفا » قال : وانحصارها في العشر ثابت عنده بالظن القوي ، وان لم يكن مقطوعا ، قال : والطلاق يناط وقوعه بالمذاهب المظنونة ، هذا كلام الامام وهذا الذي نسبه الرافعي وموافقه الى الغزالي من الانفراد بما قاله ليس كما قالوه بل هو موافق لما قدمناه عن المحاملي وصاحب التتبيه أنه يطلب ليلة القدر في جميع رمضان ، ولكن المذهب ما سبق عن الجمهور في مسألة الطلاق والعق ، وهو تفريع على المذهب في انحصارها في العشر الاواخر ، وتعيينها في ليلة .

(فرع) ذكر الشافعي والأصحاب هنا تفسيراً مختصراً لسورة ليلة القدر ، ومن أحسنهم له ذكرها القاضي أبو الطيب في المجرد . قالوا : قوله تعالى « انا أنزلناه » أى القرآن فعاد الضمير الى معلوم معهود ، قالوا : أنزل الله تعالى القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا جملة واحدة ، ثم أنزله من السماء الدنيا على النبي صلى الله عليه وسلم نجوما آية وآيتين والآيات والسورة على ما علم الله تعالى من المصالح والحكمة في ذلك . قالوا : وقوله تعالى « ليلة القدر خير من ألف شهر » معناه العبادة فيها أفضل من العبادة في ألف شهر ، ليس فيها ليلة القدر . قال القاضي أبو الطيب : قال ابن عباس : معناه

العبادة فيها خير من العبادة في ألف شهر بصيام نهارها وقيام ليلها ليس فيها ليلة القدر ، وقوله تعالى : « تنزل الملائكة والروح » أى جبريل عليه السلام « بأذن ربهم » أى بأمره « من كل أمر • سلام » أى يسلمون على المؤمنين ، قال ابن عباس يسلمون على كل مؤمن إلا مومن خمر أو مصر على معصية أو كاهن أو مشاحن ، فمن أصابه السلام غفر له ما تقدم • وقوله تعالى : « حتى مطلع الفجر » قال القاضى أبو الطيب وغيره : معناه أنها سلام من غروب الشمس الى طلوع الفجر •

فروع

في مذاهب العلماء في مسائل في ليلة القدر

وقد جمعها القاضى الإمام أبو الفضل عياض السبتي المالكي في شرح صحيح مسلم ، فأسوعبها وانقنها ، ومختصر ما حذاه انه قال : « اجتمع من يعنذ به من العلماء المتقدمين والمتأخرين على ان ليلة القدر بامية دسمة الى يوم القيامة ، للاحاديت الصريحة الصحيحة في الامر بطبها ، قال : وسد موم فقالوا رفعت » وكذا حكى أصحابنا هذا انقول عن قوم ، ولم يسمهم الجمهور وسماهم صاحب التتمة فقال : هو مول الروامس ، وعلقوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « حين تارحى رجاين فرمعت » وهو حديث صحيح ، كما سنوضحه في فرع الاحاديث ان شاء الله تعالى ، وهذا القول ادى اختراعه هؤلاء الشادون غلط ظاهر وعباوة بينة ، لان آخر الحديث يرد عليهم ، لانه صلى الله عليه وسلم قال : « فرفعت وعسى أن تكون خيرا لحم ، التمسوها في السبع والنسج » هكذا هو في اول صحيح البخارى ، وفيه أنتصريح بأن المراد برفعها رفع علمه بعينها ذلك ابومت ، ولو كان المراد رفع وجودها لم يامر بانتماسها •

قال القاضى عياض : وعلى مذهب الجماعة اختلفوا في محلها فقيلى : هى متنقلة تكون في سنة في ليلة وفي سنة في ليلة أخرى وبهذا يجمع بين الأحاديث ويقال كل حديث جاء بأحد أوقاتها فلا تعارض فيها • قال : ونحو هذا قول مالك واثورى وأحمد واسحاق وأبى ثور وغيرهم ، قالوا : وانما تنتقل في العشر الأواخر من رمضان ، قال : وقيل

في كله ، وقيل : انها معينة لا تنتقل أبدا ، بل هي ليلة معينة في جميع السنين لا تفارقها ، وعلى هذا قيل هي في السنة كلها • وهو قول ابن مسعود وأبي حنيفة وصاحبيه [وقيل : بل في كل رمضان خاصة ، وهو قول ابن عمر وجماعة] وقيل : بل في العشر الأوسط والأواخر ، وقيل في العشر الأواخر ، وقيل تختص بأوتار العشر الأواخر ، وقيل بأشفاها ، كما ثبت في حديث أبي سعيد ان الذي سنوضحه ان شاء الله تعالى •

وقيل : بل في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين ، وهو قول ابن عباس • وقيل : يطب في أول ليلة سبع عترة ، أو إحدى وعشرين ، أو مارت وعشرين ، وهو محلى عن علي وبن مسعود رضي الله عنهما •

وقيل : ليلة ثلاث وعشرين ، وهو قول كثير من الصحابة وغيرهم ، وقيل بيه أربع وعشرين ، وهو محلى عن بارز وابن مسعود والحسن ومعه رضى الله عنهم وقيل : ليلة سبع وعشرين ، وهو قول جماعة من اصحابه ، منهم ابي وابن عباس والحسن ومعه رضى الله عنهم ، وقيل : ليلة سبع عترة ، وهو قول زيد بن ارمم وحلى عن ابن مسعود ايضا ، وقيل سبع عشرة ، وحلى عن علي وابن مسعود ايضا ، وحلى عن عى ايضا ، وقيل آخر ليلة من الشهر ، هذا آخر ما حاده القاضى عياض رحمه الله ، وذكر غير انقاض هذه الاختلافات مفرقه • واما قول صاحب الحاوى : لا خلاف بين العلماء أن ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان فلا يقبل ، فان الخلاف في غيره مشهور ، ومذهب ابي حنيفة وغيره كما سبق ، واما قول صاحب الحنية : ان ائمة العلماء قانوا : انها ليلة سبع وعشرين فمخالف لنقل الجمهور •

(فرع) اعلم أن ليلة القدر يراها من شاء الله تعالى من بنى آدم كل سنة في رمضان ، كما تظاهرت عليه الأحاديث وأخبار الصالحين بها ، ورؤيتهم لها أكثر من أن تحصر ، وأما قول القاضى عياض عن المهلب بن أبى صفرة الفقيه المالكي لا تمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش نبهت عليه لثلاث يغتر به •

(فرع) قال صاحب الحاوى : يستحب لمن رأى ليلة القدر

أن يكتنهما ويدعو باخلاص ولنية وصحة يقين بما أحب من دين ودنيا ،
ويكون أكثر دعائه للدين والآخرة •

(فسر) قال صاحب العدة : قال القفال : قوله صلى الله عليه وسلم « أريت هذه الليلة ثم أنسيتها » ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عيانا ثم أنسى في أى ليلة رأى ذلك ، لأن مثل هذا قلما ينسى ، وإنما معناه أنه قيل له ليلة القدر كذا وكذا ، ثم أنسى كيف قيل له •

فسر

في بيان جملة من الأحاديث الواردة في ليلة القدر

عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم • وعن ابن عمر « أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر » رواه البخارى ومسلم • وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في العشر الأواخر من رمضان ويقول : تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان » رواه البخارى ومسلم ، ولفظه للبخارى • وفي رواية للبخارى « تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان » وعن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر ، في تسعة تبقى ، في سابعة تبقى ، في خامسة تبقى » رواه البخارى •

وعن عبادة بن الصامت قال : « خرج النبى صلى الله عليه وسلم ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين ، فقال : خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت ، وعسى أن يكون خيرا لكم ، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » رواه البخارى ، وقد سبق بيان أن معناه رفع بيان عينها لا رفع وجودها ، فإنه لو رفع وجودها

لم يأمر بطلبها ، قال العلماء ومعنى « عسى أن يكون خيرا لكم » أى
بدرجوا فى طلبها والاجتهاد فى كل الليالى •

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « أريت ليلة القدر تم ايقظنى . بعض اهلى فسيها فى العشر
العواذر » رواه مسلم — العواذر : بواشى — وعن أبى سعيد الحدري قال :
« اعلموا مع النبى صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط من رمضان ،
فخرج صبيحه عشرين مخطبنا وقال : انى اريت ليلة القدر تم انسيها
— او سسيها — فالتمسوها فى العشر الاواخر فى الوتر ، فانى رايت انى
أسجد فى ماء وطن ، فمن كان اعجف مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيرجع فرجعنا وما نرى فى السماء مرعه ، فجاءت سحابه فمطرت
حتى سال سماء المسجد ، وحان من جريد النخل ، واقبمت الصلاة ،
فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فى الماء والطين ، حتى
رايت اتر الطين فى جبهته » رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه •

وعن أبى سعيد أيضا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف
فى العشر الاول من رمضان ، تم اعتكف العشر الاوسط ، تم كلم
اناس فقال : انى اعتكفت العشر الاول ألتمس هذه الليلة ثم اعتكفت
العشر الاوسط ، ثم أتيت فقيلا لى : انها فى العشر الاواخر فمن
أحب ان يعتكف فليعتكف ، فاعتكف الناس معه ، وقال : انى اريتها
ليلة وتر ، وانى أسجد فى صبيحتها فى ماء وطن فأصبح ليلة احدى
وعشرين وقد قام الى انصبح فمطرت السماء فوكف المسجد فأبصرت
الطين والماء فخرج حين فرغ من صلاة الصبح وجبينه وروثه (١)
أنفه فيها الطين والماء ، واذا هى ليلة احدى وعشرين » رواه مسلم •
وعن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأرانى صبيحتها أسجد فى ماء وطن ،
فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأنصرف • وأثر الماء والطين على جبهته وأنفه ، وكان عبد الله بن أنيس
يقول : ثلاث وعشرين » رواه مسلم •

(١) روثة الأنف : طرف الأنبة (ط) •

وعن أبي عبد الله عبد الرحمن^(١) بن الصنابحي قال : « خرجنا من أنيمن مهاجرين فقدمنا الجحفة ضحى ، فأقبل راحب فقلت له الخبر فقال : دمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من خمس (قنت) ما سبقت إلا بخمس ، هل سمعت في ليلة القدر شيئا ، قال : أخبرني بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها أول السبع من العشر الأواخر » رواه البخاري • وعن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (وقيل) أنه جيد ولم أره وعن زر بن حبیش قال : « سألت أبا بن حعب فقلت : إن أخاك ابن مسعود يقول : من يقيم الحول يصب ليلة القدر ، فقال : رحمه الله أراد أن لا يتكل الناس ، أما أنه قد علم أنها في رمضان ، وأنها في العشر الأواخر ، وأنها ليلة سبع وعشرين ، ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين ، فقلت : بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر ؟ قال : بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها » رواه مسلم ، وفي رواية لمسلم « والله أنى لأعلم أى ليلة هى الليلة التى أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها ، هى ليلة سبع وعشرين » وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح (قنت) يا أبا المنذر أنى علمت ذلك ؟ فقال : بالآية التى أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لزر : ما الآية ، قال تصبح الشمس صبيحة تلك الليلة مثل الطست ليس لها شعاع حتى ترتفع » •

وعن معاوية بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر قال : « ليلة سبع وعشرين » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وعن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أسمع عن ليلة القدر فقال : هى في كل رمضان » رواه أبو داود هكذا بإسناد صحيح وقال : رواه سفيان وشعبة عن أبي إسحاق موقوفا على ابن عمر لم يرفعهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا كلام أبي داود ، وهذا الحديث

(١) كذا في ش و ق وصوابه : (عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي) • وكان أبو عبد الله مسلما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقصده فلما انتهى إلى الجحفة لحقه الخبر بموت النبي صلى الله عليه وسلم وهو معدود في كبار التابعين (ط) •

صحيح . وقد سبق ان احدث اذا روى مرفوعا وموقوفا فاصحيح
 انحكم برفعه ، لأنها رواية ثقة ، وعن عيسى بن عبد الله بن أنيس الجهني
 عن أبيه قال : « قلت يا رسول الله ان لى بادية أكون فيها وأنا أصلى
 بحمد الله ، فمرنى بليلة أنزلها الى هذا المسجد ، فقال : انزل ليلة ثلاث
 وعشرين ، فقل لابنه كيف كان أبوك يصنع ، قال : كان يدخل المسجد
 اذا صلى العصر فلا يخرج منه لحاجته حتى يصلى الصبح ، فاذا
 صلى الصبح وجد دابته على باب المسجد ، فجلس عليها فلحق بباديته »
 رواه أبو دود باسناد جيد ولم يضعفه •

وعن أبي سعيد قال : « اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العشر الاوسط من رمضان يلتمس ليله القدر قبل ان تبان له ، ثم
 ابينت له انها في العشر الاواخر تم خرج على الناس فقال : يا ايها
 اناس انها كانت ابينت لى ليله القدر ، واسى خرجت لاختركم ، فجاء
 رجلان يحقان معهما الشيطان فنسيتها ، فانتمسوها في العشر الاواخر
 التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ، قلت يا أبا سعيد انكم اعلم
 باعداد منا ، قال : أجل نحن أحق بذلك منكم ، قت ما التاسعة والسابعة
 ولخامسة ؟ قال : فاذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها ثنتان
 وعشرون فهى التاسعة ، فاذا مضى ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة
 فاذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة » رواه مسلم •

وعن ابن مسعود قال : « قال لنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان ، وليلة احدى وعشرين ،
 وليلة ثلاث وعشرين ثم سحت » رواه أبو داود ولم يضعفه ، واسناده
 صحيح الا رجلا واحدا وهو حكيم ابن (١) سيف الرقى ، فقال فيه
 أبو حاتم : هو شيخ صدوق يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، ليس بالمتقن •

وعن مالك بن مرثد عن أبيه قال : « قلت لأبى ذر : سألت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ، قال : أنا كنت أسأل الناس
 عنها يعنى أشد الناس مسألة عنها ، فقلت : يا رسول الله أخبرنى عن

(١) هو حكيم بن سيف بن حكيم مولى بنى أسد أبو عمرو الرقى من
 الطبقة الخامسة قال ابن حجر : صدوق (ط) •

ليلة القدر ، أفي رمضان أو في غيره ، فقال : لا ، بل في شهر رمضان ، فقلت : يا نبي الله أتكون مع الأنبياء ما كانوا ، فإذا قبضوا ورفعوا رفعت معهم أو هي إلى يوم القيامة ؟ قال : لا ، بل هي إلى يوم القيامة ، قلت : فأخبرني في أي شهر رمضان هي ، قال التمسوها في العشر الأواخر والعشر الأول ، ثم حدث نبي الله صلى الله عليه وسلم وحديث فاهتبلت غفته فقلت : يا نبي الله أخبرني في أي عشر هي ؟ قال : انتمسوها في العشر الأواخر ، ولا تسألني عن شيء بعد هذا ، ثم حدث وحديث فاهتبلت غفته ، فقلت : يا رسول الله أقسمت عليك بحقي لتحديثي في أي العشر هي ، فغضب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا ما غضب علي مثله قبل ولا بعد ، ثم قال : انتمسوها في السبع الأواخر ولا تسألني عن شيء بعد « رواه البيهقي بإسناد ضعيف » .

وعن أبي هريرة قال : « تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيكم يذكر حين طلع القمر وهو مثل شق جفنه ؟ » رواه مسلم ، قال البيهقي : قيل : ان ذلك إنما يكون لثلاث وعشرين ، وعن جابر بن عبد الله قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اني رأيت ليلة القدر فأنسيتها ، وهي في العشر الأواخر من لياليها ، وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة ، كأن الذي فيها قمر لا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها » رواه أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبي عاصم النبيل في كتابه .

كتاب الاعتكاف

أصل الاعتكاف في اللغة اللبث والحبس والملازمة ، قال الشافعي في سنن حرمة : الاعتكاف لزوم المرء شيئاً ، وحبس نفسه عليه برا كان أو اثماً ، قال الله تعالى : « ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون »^(١) وقال تعالى : « فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم »^(٢) وقال تعالى في البر : « ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد »^(٣) وسمى الاعتكاف الشرعى اعتكافاً للملازمة المسجد ، يقال : عكف يعكف ويعكف - بضم الكاف وكسرها - لغتان مشهورتان عكفاً وعكوفاً أى أقام على الشيء ولازمه ، وعكفته أعكفه - بكسر الكاف - عكفاً لا غير ، قالوا : فلفظ عكف يكون لازماً ومتعدياً كما ذكرنا ، كرجع ورجعته ، ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جواراً ، ومنه حديث عائشة انذى سبق قريباً في أحاديث ليلة القدر عن صحيح البخارى ، وهو قولها وهو مجاور في المسجد ، والاعتكاف في الشرع هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية مخصوصة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الاعتكاف سنة [حسنة] ، لما روى أبى بن كعب وعائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان « يعتكف العشر الأواخر من رمضان » وفي حديث عائشة « فلم يزل يعتكف حتى مات » ويجب بالنذر ، لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » .

(الشرح) حديث عائشة الأول ، رواه البخارى ومسلم بزيادته المذكورة ، وحديث أبى بن كعب ، رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه بأسانيد صحيحة على شرط البخارى ومسلم ، أو مسلم فقط ، وثبت مثله في الصحيحين من رواية ابن عمر وآخرين من الصحابة .

(وأما) حديث عائشة « من نذر أن يطيع الله » الى آخره فرواه البخارى

(٢) الاعراف : ١٣٨ .

(١) الانبياء : ٥٢ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(أما الحكم) فالاعتكاف سنة بالاجماع ولا يجب الا بالنذر بالاجماع ، ويستحب الاكثار منه ، ويستحب ويتأكد استحبابه في العشر الاواخر من شهر رمضان للأحاديث السابقة هنا ، وفي الباب قبله في ليلة القدر لرجائها • قال الشافعي والأصحاب : ومن أراد الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في اعتكاف العشر الاواخر من رمضان فينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه ، لكيلا يفوته شيء منه ، ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد ، سواء تم الشهر أو نقص ، والأفضل أن يمكث ليلة العيد في المسجد حتى يصلي فيه صلاة العيد ، أو يخرج منه الى المصلى لصلاة العيد ان صلوا في المصلى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح الا من مسلم عاقل (١) طاهر ، فاما الكافر فلا يصح منه ، لأنه من فروع الايمان ، ولا يصح من الكافر كالصوم ، واما من زال عقله كالمجنون والمبرسم فلا يصح منه ، لأنه ليس من اهل العبادات فلا يصح منه الاعتكاف كالكافر) •

(الشرح) شروط المعتكف ثلاثة (الاسلام) (والعقل) (والنقاء عن الحدث الأكبر) وهو الجنابة والحيض والنفاس ، فلا يصح اعتكاف كافر أصلي ولا مرتد ولا اعتكاف زائل العقل بجنون أو اغماء أو مرض أو سكر ولا مبرسم ولا صبي غير مميز ، لأنه لا نية لهم ، وشروط الاعتكاف النية ولا يصح اعتكاف خائض ولا نفساء ولا جنب ابتداء ، لأن مكثهم في المسجد معصية • ولو طرأ الحيض أو النفاس أو الردة أو الجنابة في أثناء الاعتكاف فسيأتى ايضاحه ان شاء الله تعالى في أثناء الباب حيث ذكره المصنف ، ويصح اعتكاف النصبى المميز والمرأة المزوجة وغيرها ، والعبد القن والمدير والمكاتب والمستولدة ، كما يصح صيامهم ، لكن يحرم على المرأة والعبد الاعتكاف بغير إذن الزوج والسيد ، فلو خالفا صح مع التحريم • والله أعلم •

(١) في نسخة ابن بطال لا توجد عبارة (طاهر) (ط) •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للمرأة أن تعتكف بغير إذن الزوج ، لأن استمتاعها
 ملك للزوج ، فلا يجوز إبطاله عليه بغير إذنه ، ولا يجوز للعبد أن
 يعتكف بغير إذن مولاه ، لأن منفعتة للمولى فلا يجوز إبطالها عليه
 بغير إذنه ، فإن نذرت المرأة الاعتكاف بإذن الزوج أو نذر العبد
 الاعتكاف بإذن مولاه نظرت — فإن كان غير متعلق بزمان بعينه —
 لم يجز أن يدخل فيه بغير إذنه ، لأن الاعتكاف ليس على الفور
 وحق الزوج والمولى على الفور ، فقدم على الاعتكاف ، وإن كان
 النذر متعلقا بزمان بعينه جاز أن يدخل فيه بغير إذنه ، لأنه تعين
 عليه فعله بإذنه ، وإن اعتكفت المرأة بإذن زوجها أو العبد بإذن مولاه ،
 نظرت فإن كان في تطوع جاز له أن يخرج منه لأنه لا يلزمه
 بالدخول فجاز أخراجه منه وإن كان في فرض متعلق بزمان بعينه
 لم يجز أخراجه منه لأنه تعين عليه فعله في وقته فلا يجوز أخراجه منه ،
 وإن كان في فرض غير متعلق بزمان بعينه ففيه وجهان (أحدهما)
 لا يجوز أخراجه منه ، لأنه وجب إذنه ودخل فيه بإذنه فلم يجز
 أخراجه منه • (والثاني) أن كان متابعا لم يجز أخراجه منه ، لأنه
 لا يجوز له الخروج فلا يجوز أخراجه منه كالنذور في زمن بعينه ،
 وإن كان غير متتابع جاز أخراجه منه لأنه يجوز له الخروج منه
 فجاز أخراجه منه كالتطوع • وأما المكاتب فإنه يجوز له أن يعتكف بغير
 إذن المولى لأنه لا حق للمولى في منفعتة فجاز أن يعتكف بغير إذنه
 كالحرة • ومن نصفه حر ونصفه عبد ينظر فيه — فإن لم يكن بينه وبين
 المولى جهالة — فهو كالعبد ، وإن كان بينهما مهابة فهو في اليوم الذي
 هو للمولى كالعبد ، لأن حق السيد متعلق بمنفعتة ، وفي اليوم الذي
 له كالمكاتب لأن حق المولى [لا] يتعلق بمنفعتة •

(الشرح) في الفصل مسائل (أحداها) قد سبق أن يصح اعتكاف
 المرأة والعبد ، لكن لا يجوز اعتكافهما بغير إذن الزوج والسيد ، لما
 ذكره المصنف ، فإن اعتكفا بغير إذنه كان لهما أخراجهما منه بلا
 خلاف ، وإن نذر الاعتكاف بإذن الزوج والمولى — فإن كان متعلقا بزمان
 معين — جاز لهما الدخول فيه بلا إذن ، لأن الإذن في النذر المعين إذن
 في الدخول فيه ، وإن كان غير متعلق بزمان معين لم يجز دخولهما فيه
 بغير إذن لما ذكره المصنف •

(الثانية) اذا دخلت المرأة أو العبد في الاعتكاف فان كان الاعتكاف تطوعا أذن الزوج والمولى فيه أو لم يأذنا جاز لهما اخراجهما منه بلا خلاف عندنا • وقال مالك : لا يجوز ان أذنا فيه • وقال أبو حنيفة : يجوز للسيد دون الزوج • دليلنا ما ذكره المصنف ، وان دخلا في اعتكاف منفور ، فان نذراه بغير إذن الزوج والسيد فلهما المنع من الشروع فيه ، فان شرعا فلهما اخراجهما منه ، فان أذنا في الشروع ، وكان الزمان متعينا أو غير متعين ، ولكن شرطا التتابع فيه لم يجز لهما اخراجهما ، لأن المتعين لا يجوز تأخيرهما والتتابع لا يجوز الخروج منه ، لأنه يتضمن ابطاله ولا يجوز ابطال العبادة الواجبة بعد الدخول فيها بلا عذر ، وان أذنا في الشروع — والزمان غير متعين — ولا شرطا التتابع فلهما اخراجهما منه على أصح الوجهين وبه قطع المتولى • وقد ذكر المصنف دليلهما •

هذا كله اذا نذرا بغير إذن الزوج والسيد ، فان نذرا باذنهما فقد سبق أنه ان تعلق بزمان معين فلهما الشروع فيه بغير إذن ، والا فلا ، واذا شرعا فيه بلا إذن لم يجز للزوج والسيد الاخراج منه ، هكذا ذكر المسألة بفروعها أصحابنا العراقيون وهي مفرقة على أن النذر المطلق اذا شرع فيه لزمه اتمامه ، وفيه خلاف سبق في آخر كتاب الصيام ، وفي آخر باب مواقيت الصلاة ، وسواء في كل هذا العبد المدبر والقن وأم الولد والأمة القننة •

(الثالثة) المكاتب له الاعتكاف بغير إذن سيده على الصحيح ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه حكاه الخراسانيون أنه لا يجوز الا باذن سيده ، لأنه قد يعجز نفسه فتعود منافعه وكسبه لسيده ، وهو هذهب أبى حنيفة • وأما من بعضه رقيق وبعضه حر — فان لم يكن بينه وبين مولاه مهايأة — فهو كالعبد القن ، وان كان مهايأة فهو في نوبة نفسه كالحر ، وفي نوبة سيده كالعبد القن والمهايأة بالهمز في آخرها ، وهي المناوبة •

وقول المصنف (لأنه لا يلزم بالندخول) احتراز من الحج والعمرة اذا أذن الزوج والسيد فيهما فلا يجوز لهما الاخراج منهما لأنهما يلزمان بالشروع ، وكذا الجمعة في حقهما في أحد الوجهين •

(فرع) لو نذر العبد اعتكافا في زمن معين باذن سيده فباعه .
قال المتولى : ليس للمشتري منعه من الاعتكاف لأنه صار مستحقا قبل ملكه ، لكن ان جهل ذلك فله الخيار في فسخ البيع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح الاعتكاف من الرجل الا في المسجد لقوله تعالى :
« ولا تبشروهن بأنكن عاكفون في المساجد » (١) فدل على أنه لا يجوز الا في المسجد ، ولا يصح من المرأة الا في المسجد ، لأن من صح اعتكافه في المسجد لم يصح اعتكافه في غيره كالرجل ، والأفضل أن يعتكف في المسجد الجامع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف في المسجد الجامع ، ولأن الجماعة في صلواته أكثر ، ولأنه يخرج من الخلاف ، فإن الزهري قال : لا يجوز في غيره . وإن نذر أن يعتكف في مسجد غير المساجد الثلاثة ، وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى جاز أن يعتكف في غيره ، لأنه لا مزية لبعضها على بعض فلم يتعين . وإن نذر أن يعتكف في المسجد الحرام لزمه أن يعتكف فيه ، لما روى أن عمر رضي الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « اني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . قال : أوف بنذرك » ولأنه أفضل من سائر المساجد فلا يجوز أن يسقط فرضه بما دونه ، وإن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ففيه قولان (أحدهما) يلزمه أن يعتكف فيه ، لأنه مسجد ورد الشرع بشد الرحال اليه فتعين بالنذر كالمسجد الحرام (والثاني) لا يتعين لأنه مسجد لا يجب قصده بالشرع ، فلم يتعين بالنذر كسائر المساجد) .

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم ، وسمى النجام لجمعه الناس واجتماعهم فيه ، والزهري أبو بكر بن محمد ابن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري المدني التابعي ، الامام في فنون [الحديث] ، وقد ينكر على المصنف استدلاله بحديث عمر فإنه نذر في الجاهلية ، وقد تقرر أن النذر الجارى في الكفر لا ينعقد على الصحيح .

(١) البقرة : ١٨٧ .

وفي الفصل مسائل :

(احداها) لا يصح الاعتكاف من الرجل ولا من المرأة الا في المسجد ، ولا يصح في مسجد بيت المرأة ولا مسجد بيت الرجل وهو المعتزل المهيأ للصلاة ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين • وحكى الخراسانيون وبعض العراقيين فيه قولين (أحصهما) وهو الجديد هذا (والثاني) وهو القديم يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وقد أنكر القاضي أبو الطيب في تعليقه وجماعة هذا القول • قالوا : لا يصح في مسجد بيتها قولاً واحداً ، وغلطوا من نقل فيه قولين وحكى جماعات من الخراسانيين أنا اذا قلنا بالقديم انه يصح اعتكافها في مسجد بيتها ففى صحة اعتكاف الرجل في مسجد بيته وجهان (أحصهما) لا يصح • قال أصحابنا : فاذا قلنا بالجديد فكل امرأة كره خروجها الى الجماعة ، كره خروجها للاعتكاف ومن لا فلا •

(الثانية) يصح الاعتكاف في كل مسجد ، والجامع أفضل لما ذكره المصنف قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : وأوما الشافعى في القديم الى اشتراط الجامع وهو غريب ضعيف ، والصواب جوازه في كل مسجد • قال أصحابنا : ويصح الاعتكاف في سطح المسجد ورحبته بخلاف ، لأنهما منه •

(الثالثة) اذا نذر الاعتكاف في مسجد بعينه ، فان كان غير المساجد الثلاثة وهى المسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، لم يتعين على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور •

وقال ابن سريج والبندنجى وآخرون : في تعيينه قولان • وقال امام الحرمين والمتولى وآخرون من الخراسانيين في تعيينه وجهان (أحصهما) عند جمهورهم لا يتعين للاعتكاف كما لا يتعين للصلاة لو نذرهما فيه (والثاني) يتعين • قال امام الحرمين : وهو ظاهر النص لأن الاعتكاف حقيقة الانكفاف في سائر الأماكن والتقلب ، كما أن الصوم انكفاف عن أشياء في زمن مخصوص فنسبة الاعتكاف الى المكان كنسبة الصوم الى الزمان ، ولو عين الناذر يوماً لصومه تعين على

انصحيح فليتعين المسجد بالتعين أيضا • هذا كلام الامام والمذهب انه لا يتعين للاعتكاف مسجد غير الثلاثة • قال أصحابنا : الا أنه يستحب الاعتكاف فيما عينه ، وفرق الأصحاب بينه وبين الصوم على المذهب فيهما بأن النذر مردود الى أصل الشرع وقد أوجب الصوم بالشرع في زمن بعينه لا يجوز فيه غيره في غير النذر ، وهو صوم رمضان ، وكذا في النذر •

وأما الاعتكاف فلم يجب منه شيء بأصل الشرع في موضع بعينه فصار كالصلاة المنذورة في مسجد بعينه ، فإنه لا يتعين لها ذلك المسجد ، فالحاصل أنه اذا عين في نذره غير المساجد الثلاثة للصلاة لا يتعين ، وان عينه للاعتكاف لم يتعين أيضا على المذهب ، وان عين يوما للصوم تعين على المذهب • أما اذا نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فيتعين على المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور • وذكر امام الحرمين وجماعات من الخراسانيين في تعيينه طريقين (أحدهما) يتعين (والثاني) على قولين (أحدهما) يتعين (والثاني) لا ، وان عين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو المسجد الأقصى فقولان مشهوران (أحدهما) يتعين (والثاني) لا • ودليل الجميع في الكتاب •

قال أصحابنا : واذا قلنا بالتعين ، فان عين المسجد الحرام لم يقيم غيره مقامه قطعا ، وان عين مسجد المدينة لم يقيم مقامه الا المسجد الحرام لأنه أفضل منه ، ولا يلتحق بهما غيرها في الفضيلة • وان عين المسجد الأقصى لم يقيم مقامه الا المسجد الحرام ومسجد المدينة ، لأنهما أفضل ، واذا قلنا بعدم التعين ، فليس له الخروج بعد الشروع لينتقل الى مسجد آخر ، لكن لو كان ينتقل في خروجه لقضاء الحاجة الى مسجد آخر على مثل تلك المسافة فوجهان حكاها امام الحرمين وآخرون (أحدهما) جوازه ، وبه قطع المتولى وغيره ، فان كان الثاني أطول بطل الاعتكاف •

(فرع) لو عين زمن الاعتكاف في نذره ففي تعيينه وجهان (الصحيح) المشهور وبه قطع الجمهور يتعين ، ولا يجوز التقديم عليه ولا التأخير ، فان قدمه لم يجزه ، وان أخره أثم وأجزأه وكان قضاء

(والثانى) لا يتعين كما لا يتعين فى الصلاة • قالوا : ويجرى الوجهان فى تعيين زمن الصوم ، والله أعلم •

فروع

فى مذاهب العلماء فى مسجد الاعتكاف

قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف ، وأنه يصح فى كل مسجد ، وبه قال مالك وداود ، وحكى ابن المنذر عن سعيد ابن المسيب أنه قال : أنه لا يصح الا فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ، وما أظن أن هذا يصح عنه ، وحكى هو وغيره عن حذيفة ابن اليمان الصحابى أنه لا يصح الا فى المساجد الثلاثة : المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى ، وقال الزهرى والحكم وحماد : لا يصح الا فى الجامع ، وقال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور : يصح فى كل مسجد يصلى فيه الصلوات كلها ، وتقام فيه الجماعة •

واحتج لهم بحديث عن جويبر عن الضحاك^(١) عن حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسجد له مؤذن وإمام ، فالاعتكاف فيه يصلح » . رواه الدارقطنى وقال : الضحاك لم يسمع من حذيفة (قلت) وجويبر ضعيف باتفاق أهل الحديث فهذا الحديث مرسل ضعيف فلا يحتج به •

واحتج أصحابنا بقوله تعالى « ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون فى المساجد »^(٢) ووجه الدلالة من الآية لاشتراط المسجد أنه لو صح الاعتكاف فى غير المسجد لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف فى المسجد ، لأنها منافية للاعتكاف ، فعلم أن المعنى بيان أن الاعتكاف إنما يكون فى المساجد ، وإذا ثبت جوازه فى المساجد صح فى كل مسجد ، ولا يقبل

(١) جويبر هو تصغير جابر واسمه جابر بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي نزيل الكوفة راوى التفسير ضعف جدا هكذا أجمله ابن حجر فى التقريب أما الضحاك فإنه ابن مزاحم الهلالي كثير الإرسال فإنه روى عن ابن عباس وحذيفة وغيرهما من الصحابة ولم يروهم ، يعد من الطبقة الخامسة ومات بعد المائة ومن اسم أبيه يتبين أن أباه كان يهوديا (ط) •

(٢) البقرة : ١٨٧ •

تخصيص من خصه ببعضها الا بدليل ، ولم يصح في التخصيص شئ ،
صريح •

فـرـع

في مذاهبهم في اعتكاف المرأة في مسجد بيتها

قد ذكرنا أنه لا يصح عندنا على الصحيح ، وبه قال مالك وأحمد
وداود ، وقال أبو حنيفة : يصح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والأفضل أن يعتكف بصوم • « لأن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يعتكف في شهر رمضان » فإن اعتكف بغير صوم جاز لحديث
عمر رضى الله عنه « انى نذرت أن اعتكف ليلة في الجاهلية فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك » ولو كان الصوم شرطا لم يصح
بالليل وحده • وان نذر أن يعتكف يوما بصوم فاعتكف بغير صوم
ففيه وجهان قال أبو على الطبرى : يجزئه الاعتكاف عن النذر ، وعليه
أن يصوم يوما لأنهما عبادتان تنفرد كل واحدة منهما عن الأخرى
فلم يلزم الجمع بينهما بالنذر كالصوم والصلاة ، وقال عامة أصحابنا :
لا يجزئه ، وهو المنصوص في الأم لأن الصوم صفة مقصودة في
الاعتكاف فلزم بالنذر كالتتابع ، ويخالف الصوم والصلاة ، لأن أحدهما
ليس صفة مقصودة في الآخر) •

(الشرح) أما اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
فصحيح ثابت في الصحيحين من رواية ابن عمر وعائشة وأبى سعيد
الخدري وصفية أم المؤمنين وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم •
(وأما) حديث عمر فرواه البخارى ومسلم كما سبق ، وفي رواية
للبخارى « أوف بنذرك ، اعتكف ليلة » وفي رواية لمسلم « قال : يا رسول
الله : انى نذرت في الجاهلية أن اعتكف يوما قال : اذهب فاعتكف يوما » •

(أما الأحكام) فقال الشافعى والأصحاب : الأفضل أن يعتكف
صائما ، ويجوز بغير صوم ، وبالليل ، وفي الأيام التى لا تقبل

الصوم ، وهى العيد والتشريق • هذا هو المذهب ، وبه قطع الجماهير في جميع الطرق • وحكى الشيخ أبو محمد الجوينى وولده امام الحرمين وآخرون قولاً قديماً أن الصوم شرط ، فلا يصح الاعتكاف في يوم العيد والتشريق ، ولا في الليل المجرد • قال امام الحرمين : قال الأئمة : اذا قلنا بالتقديم لم يصح الاعتكاف بالليل لا تبعاً ولا منفرداً ، ولا يشترط الاتيان بصوم من أجل الاعتكاف ، بل يصح الاعتكاف في رمضان ، وان كان صومه مستحقاً شرعاً مقصوداً ، والمذهب أن الصوم ليس بشرط ، وسنبت أدلته ان شاء الله تعالى . في فرع مذاهب العلماء ، فاذا قلنا بالمذهب فنذر أن يعتكف يوماً هو فيه صائماً ، أو أياماً هو فيها صائماً ، لزمه الاعتكاف بصوم بلا خلاف ، وليس له افراد الصوم عن الاعتكاف ولا عكسه بلا خلاف ، صرح به المتولى والبغوى والرافعى وآخرون •

قالوا : ولو اعتكف هذا الناذر في رمضان أجزاءه ، لأنه لم يلتزم بهذا النذر صوماً ، وانما نذر الاعتكاف بصفة ، وقد وجدت ، قال المتولى : وكذا لو اعتكف في غير رمضان صائماً عن قضاء أو عن نذر أو عن كفارة أجزاءه لوجود الصفة • (أما) اذا نذر أن يعتكف صائماً أو يعتكف بصوم ، فانه يلزمه الاعتكاف والصوم ، وهل يلزمه الجمع بينهما ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران •

(أحدهما) لا يلزمه ، بل له افرادهما ، قاله أبو على الطبرى (وأصحهما) يلزمه ، وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين وهو المنصوص في الأم كما ذكره المصنف ، وهو الصحيح عند المصنفين ، فعلى هذا لو شرع في الاعتكاف صائماً ثم أفطر لزمه أن يستأنف الصوم والاعتكاف ، وعلى الأول يكفيه استئناف الاعتكاف ، ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائماً فجامع ليلاً ففيه هذان الوجهان (أحدهما) يستأنفهما •

(والثانى) يستأنف الصوم دون الاعتكاف ، لأن الاعتكاف لم يفسد ، ولو اعتكف في رمضان أجزاءه على وجه أبى على الطبرى عن الاعتكاف ، وعليه أن يصوم ، ولا يجزئه على الصحيح المنصوص ،

بل يلزمه استثنائهما ولو نذر أن يصوم معتكفا فطريقان (أحدهما)
 وبه قال انشيخ أبو محمد الجويني : لا يلزمه الجمع بينهما ، بل له
 تفريقهما وجها وحدا ، لأن الاعتكاف لا يصلح وصفا للصوم
 بخلاف عكسه ، فإن الصوم من مندوبات الاعتكاف (وأصحهما) وبه قال الجمهور
 الأكثرون فيه الوجهان السابقان كعكسه (أصحهما) وبه قال الجمهور
 لزوم الجمع . قال امام الحرمين : لا أرى لما قاله أبو محمد وجها ،
 بل يجري الوجهان سواء نذر الصوم معتكفا أو الاعتكاف صائما ،
 ولو نذر أن يصلي معتكفا أو يعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة ،
 وفي لزوم الجمع بينهما طريقان حكاهما المتولى والبعوى وآخرون .

(أحدهما) أنه على الوجهين فيمن نذر الاعتكاف صائما (وأصحهما)
 وبه قطع امام الحرمين وغيره من المحققين لا يجب الجمع بينهما ،
 بل له اسفريق وجها واحدا ، والفرق أن الصوم والاعتكاف مقاربان
 في أن كلا منهما خف بخلاف الصلاة فانها افعال مباشرة لا تناسب
 الاعتكاف ، فلم يشترط جمعهما ، فان لم يوجب الجمع بين الاعتكاف
 والصلاة ، فانذى يلزمه من الصلاة هو الذي يلزمه لو افرد الصلاة
 باننذر ، وهي ركعتان في أصح القولين ، وركعة في الآخر .

وان أوجبنا الجمع لزمه ذلك القدر في يوم اعتكافه ، ولا يلزمه
 استيعاب اليوم بالصلاة ، فان نذر اعتكاف أيام مصليا ، لزمه ركعتان
 لكل يوم على لأصح أو ركعة في القول الآخر ، ولا يلزمه أكثر من
 ذلك ، هكذا جزم به البعوى وغيره .

قال الرافعي : ولك أن تقول ان ظاهر اللفظ يقتضى الاستيعاب ،
 فان تركنا الظاهر فلماذا يعتبر تكرير انقدر الواجب من الصلاة كل
 يوم ، وهلا اكتفى به واحدة عن جميع الأيام ، ولو نذر أن يصوم مصليا
 لزمه الصوم والصلاة ولا يلزمه الجمع بينهما بالاتفاق ، وقد صرح به المصنف
 في قياسه ، ووافقه الأصحاب ، ولو نذر القرآن بين الحج والعمرة
 فله تفريقهما وهو أفضل ، هذا هو الصواب المعروف وأشار امام الحرمين
 هنا في قياسه الى وجوب جمعهما فانه قال في توجيهه أصح الوجهين فيمن
 نذر الاعتكاف صائما أنه يلزمه الجمع كما لو نذر أن يقرن بين الحج
 والعمرة ، وهذا الذي قاله شاذ مردود بل غلط لا يعد خلافا ، والمسألة

مشهورة بجواز التفريق ، وسنزيدها ايضاحا في كتاب النذر ان شاء الله تعالى ، ولو نذر أن يصلى صلاة يقسراً فيها سورة معينة لزمه انصلافة ، وقراءة السورة ، وفي لزوم الجمع بينهما وجواز التفريق ألوجهان السابقان ، فيمن نذر الاعتكاف صائماً قاله القفال وتابعه امام الحرمين وآخرون ، وهو ظاهر •

(فرع) لو نذر أن يعتكف شهر رمضان ففاته لزمه اعتكاف شهر آخر ، ولا يلزمه الصوم بلا خلاف ، صرح به اصحابنا ، منهم الصيدلاني ، لانه لم يلتزم الصوم وانما كان يحصل الصوم لو اعتكف في رمضان اتفاقا •

فـرـع

في مذاهب العلماء في الصوم في الاعتكاف

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه مستحب وليس شرطاً لصحة الاعتكاف على الصحيح عندنا وبهذا قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن بسدر ، وهو اصح انروائيتين عن احمد ، قال ابن المنذر : وهو مروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ، وقال ابن عمر وابن عباس وعاتقه وعروه بن الزبير والزهرى ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة واحمد واسحاق في رواية عنهما : لا يصح الا بصوم • قال انقاضي عياض : وهو قول جمهور العلماء •

واحتج لهؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم « اعتكف هو وأصحابه رضى الله عنهم صياماً في رمضان » وبحديث سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا اعتكاف الا بصيام » رواه الدارقطنى وقال : تفرد به سويد عن سفيان بن حسين (قلت) وسويد ابن عبد العزيز ضعيف باتفاق المحدثين •

وعن عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتكاف عليه فأمره أن يعتكف ويصوم » رواه أبو داود والدارقطنى ، وقال : تفرد به ابن بديل

وهو ضعيف ، وفي رواية قال : « اعتكف وصم » قال الدارقطني : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : هذا حديث منكر •

واحتج أصحابنا بحديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العسر الأول من شوال » رواه مسلم بهذا اللفظ ، ورواه البخاري وقال : « عشرة من شوال » والمراد به الأول كما في رواية مسلم ، وهذا يتناول اعتكاف يوم العيد ، ويلزم من صحته أن الصوم ليس بشرط ، وبحديث عمر رضى الله عنه « انه نذر أن يعتكف ليله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أوف بنذك » رواه البخاري ومسلم ، وفي روايه للبخاري « أوف بنذك اعتكف ليلة » وفي رواية لمسلم « انى نذرت ان اعتكف يوما ، فقال : اذهب فاعتكف يوما » •

وهذا لا يخالف رواية البخاري ولا الرواية المشهورة لأنه يحتمل أنه سانه عن اعتكاف ليله وساله عن اعتكاف يوم فأمره بانوفاء بما نذر فيحصل منه صحة اعتكاف الليلة وحدها ، ويؤيد هذا روايه نافع عن ابن عمر أن عمر « نذر ان يعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : أوف بنذك فاعتكف عمر ليلة » رواه اندارقطني وقال : اسناده صحيح ثابت ، وبحديث طاوس عن ابن عباس أن انبى صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه » رواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرك قال : هو حديث صحيح على شرط مسلم ، ورواه الدارقطني وقال رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرفعه ، يعنى أبا بكر محمد بن اسحاق السوسى • وقد ذكرنا مرات أن الحديث الذى يرويه بعض الثقات مرفوعا وبعضه موقوفاً يحكم بأنه مرفوع لأنها زيادة تنقّه ، هذا هو الصحيح الذى عليه المحققون ، وبه قال الفقهاء واصحاب الأصول وحذاق المحدثين •

(وأما الجواب) عما احتج به الأولون من اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في رمضان فمحمول على الاستحباب لا على الاشتراط ، ولهذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في شوال كما قدمناه ، فوجب حمل الأول على الاستحباب للجمع بين الأحاديث ، مع أنه لا يلزم من مجرد الاعتكاف في رمضان اشتراط الصوم ،

واستدل المزني أيضا بأنه لو كان الصوم شرطا لم يصح الاعتكاف في رمضان ، لأن صومه مستحق لغير الاعتكاف •

(وأما الجواب) عن حديث عائشة « لا اعتكاف الا بصوم » فمن وجهين (أحدهما) انه ضعيف بالاتفاق كما سبق بيانه (والثاني) لو ثبت لوجب حمله على الاعتكاف الأكمل جمعا بين الأحاديث • وأما الجواب عن حديث عبد الله بن بديل فمن هذين الوجهين •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز الاعتكاف في جميع الاوقات ، والأفضل أن يعتكف في العشر الاخير من شهر رمضان بحديث أبي بن كعب وعائشة رضي الله عنهما ، ويجوز أن يعتكف ما شاء من ساعه ويوم ولشهر ، كما يجوز أن يتصدق بما شاء من قليل أو كثير ، وإن نذر اعتكافا مطلقا اجزاه ما يقع عليه الاسم • قال الشافعي رحمه الله تعالى : وأحب أن يعتكف يوما ، وإنما استحسب ذلك ليخرج من الخلاف ، فإن أبا حنيفة لا يجيز أقل من يوم) •

(الترح) حديث أبي وعائشة سبق بيانه في أول الباب ، وأبو حنيفة اسمه النعمان بن ثابت ، ولد سنة ثمانين من الهجرة ، وتوفي ببغداد سنة خمسين ومائة ، وفيها ولد الشافعي ، قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : يصح الاعتكاف في جميع الأوقات من الليل والنهار ، وأوقات كراهه الصلاة ، وفي يوم العيد والتشريق كما سبق دليبه وبيانه ، وأفضله ما كان يصوم ، وأفضله شهر رمضان ، وأفضله العشر الأواخر منه • قال الشافعي والأصحاب : والأفضل أن لا ينقص اعتكافه عن يوم • لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتكاف دون يوم • وليخرج من خلاف أبي حنيفة وغيره ممن يشترط الاعتكاف يوما فأكثر •

وأما أقل الاعتكاف ففيه أربعة أوجه (أحدها) وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور أنه يشترط لبث في المسجد ، وأنه يجوز الكثير منه والقليل حتى ساعة أو لحظة • قال امام الحرمين وغيره : وعلى هذا لا يكفي ما في الطمأنينة في الركوع والسجود

ونحوهما ، بل لابد من زيادة عليه بما يسمى عكوفاً واقامة • (والوجه الثاني) حكاه امام الحرمين وآخرون أنه يكفي مجرد الحضور والمرور من غير لبث أصلاً ، كما يكفي مجرد الحضور والمرور بعرفات في الموقف • وبه قطع البندنجي • قال امام الحرمين : وعلى هذا الوجه يحصل الاعتكاف بالمرور حتى لو دخل من باب وخرج من باب ونوى فقد حصل الاعتكاف ، وعلى هذا لو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج عن نذره بمجرد المرور •

(والوجه الثالث) حكاه الصيدلاني وامام الحرمين وآخرون أنه لا يصح إلا يوماً او ما يدنو من يوم (والرابع) حكاه المتولي وغيره أنه يتسرد آخر من نصف النهار او نصف الليل ، لان ممضى انعاده ان تخالف العبادة وعادة الناس ان يعود في المساجد الساعة والساعات لانتظار الصلاة ، أو سماع الخطبة او العلم أو لغير ذلك • ولا يسمى ذلك اعتكافاً فشرط زيادة عليه لتمييز العبادة عن العادة ، قال المتولي : وهذا الخلاف في اشتراط أكثر النهار يشبه الخلاف في صوم التطوع ، فإنه يصح بنية قبل الزوال • وفي صحته بنية بعده قولان مشهوران (فاذا قلنا) بالمذهب وهو الوجه الأول انه يصح الاعتكاف بشرط لبث^(١) وان قل فلا فرق بين كثيره وقليله في الصحة ، وانما شرط لبث يزيد على طمأنينة الصلاة كما سبق ، وكلما كثر كان أفضل ولا حد لكثره بل يصح اعتكاف عمر الانسان جميعه ويصح نذر اعتكاف العمر ، وسنفرده بمسألة مستقلة •

ولو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولزمه اعتكاف ساعة ، ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه عن نذره اعتكاف لحظة ، والأفضل أن يعتكف يوماً ليخرج من خلاف أبي حنيفة وموافقيه ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، ولو كان يدخل ساعة ويخرج ساعة ، وكلما دخل نوى الاعتكاف صح على المذهب • وحكى الروياني فيه وجهاً ضعيفاً وكأنه راجع الى الوجه الثاني والثالث • قال المتولي وغيره : ولو نوى اعتكاف مدة معلومة استحب له الوفاء بها بكاملها ، فان خرج قبل اكملها جاز ، لأن التطوع لا يلزم بالشروع ، وان أطلق النية ولم يقدر شيئاً دام اعتكافه ما دام في المسجد •

(١) بضم اللام وتسكين الباء وكسر التاء •

قُـرْع

في مذاهب العلماء في أقل الاعتكاف

قد ذكرنا أن الصحيح المشهور من مذهبنا أنه يصح كثيره وقليله ولو لحظته ، وهو مذهب داود والمشهور عن أحمد وروايه عن أبي حنيفة • وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنه : أقله يوم بكمائه بناء على أصلهما في اشتراط الصوم • دليلنا أن الاعتكاف في اللغة يقع على القليل والكثير ولم يحده الشرع بشيء يخصه فبقى على أصله • وأما الصوم فقد سبق الكلام فيه ، وبيننا أنه لم يثبت في اشتراط الصوم شيء صريح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأن نذر اعتكاف العشر دخل فيه ليلة الحادى والعشرين قبل شروب الشمس ليستوفى الفرض بيقين • كما يغسل جزءا من راسه ليستوفى غسل ألوجه بيقين ، ويخرج منه بهلال شوال تاما كان الشهر أو ناقصا ، لان العشرة عبارة عما بين العشرين الى آخر الشهر ، وإن نذر اعتكاف عشرة أيام من آخره وكان الشهر ناقصا اعتكف بعد انشهر يوما آخر لتمام العشرة ، لان العشرة عبارة عن عشرة أحاد بخلاف العشرة) •

(الشرح) هاتان المسألتان ذكرهما أصحابنا كما قد ذكرهما المصنف ، ويستحب أن يمكث في معتكفه بعد هلال شوال حتى يصلى العيد أو يخرج منه الى المصلى ان صلوا في غيره • وقد سبقت هذه المسألة في آخر كتاب الصيام • وقوله في المسألة الثانية : (اذا خرج الشهر ناقصا اعتكف يوما آخر) يعنى يوما بليته • كذا صرح به البغوى وغيره ، ويستحب في الثانية أن يعتكف يوما قبل العشر لاحتمال نقص الشهر ، فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره لكونه أول العشر من آخر الشهر ، فلو فعل هذا ثم بان نقصه فهل يجزئه عن قضاء يوم ؟ قطع البغوى بأنه يجزئه ، ويحتمل أن يكون فيه خلاف كالوجهين فيمن تيقن الطهارة وشك في الحدث فتوضأ غلطا فبان محدثا ، هل يصح وضوءه ؟ والأصح لا يصح ، والله أعلم •

فسرع

في مذاهب العلماء فيمن نذر اعتكاف العشر الاواخر

من رمضان أو غيره ، متى يدخل في اعتكافه ؟

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه أن يدخل فيه في ليلة الحادى و لعشرين ويخرج عن ندره بانقضاء الشهر تم أو نقص ، وبه قال مالك والتورى وابو حنيفة واصحابه • وقال الاوزاعى واسحاق وابو تور : يجزئه الدخول في طوع الفجر يوم الحادى والعشرين ، ولا يلزمه ليته احادى والعشرين • ديسا ان العتص اسم لليالى مع الايام • والله اعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان نذر أن يعتكف شهراً نظرت فإن كان شهراً بعينه لزمه اعتكاف بيد وبهرا سواء كان الشهر تاما او ناقصا ، لان الشهر عبارة عما بين المدينتين بم أو بمص • وان نذر اعتكاف نهار الشهر لزمه اسهار دون اميل ، لانه حص النهار فلا يلزمه الليل ، فان فاته الشهر ، ولم يصحب فيه نزمه قضاؤه ، ويثبتوز ان يثنيه متتابعاً ومفسراً ، لان اسابع في ادائه بحكم الوقت ، فاما مات سقط كالتتابع في () يوم شهر رمضان ، وان نذر أن يعتكف متتابعاً لزمه قضاؤه مسبقاً ، لان اسابع هها وجب بحكم النذر ، فلم يسقط بفوات الوقت • قال في الام : اذا نذر اعتكاف شهر وكان قد مضى الشهر لم يلزمه ، لان الاعتكاف في شهر ماض محال ، فان نذر اعتكاف شهر غير معين فاعتكف شهراً بالا لله اجزاه تم الشهر او نقص لان اسم الشهر يقع عليه وان اعتكف شهراً بالعدد لزمه ثلاثون يوماً ، لان الشهر بالعدد مدتون يوماً ، ثم ينظر فيه ، فان شرط المتتابع لزمه التتابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر نذراً سماه فعله الوفاء به » وان شرط ان يكون منفرداً جاز منفرداً ومتتابعاً ، لأن المتتابع افضل من المتفرق • فجاز أن يسقط ادنى الفرضين بأغضلهما ، كما لو نذر أن يعتكف في غير المسجد الحرام ، فله ان يعتكف في المسجد الحرام ، وان أطلق النذر جاز منفرداً ومتتابعاً ، كما لو نذر صوم شهر) •

(١) في نسخة ابن بطال (في صوم رمضان) (ط) •

(الشرح) هذا الحديث رواه (١) .

(أما الأحكام) فقال الأصحاب إذا نذر اعتكاف شهر بعينه وأطلق نذره اعتكافه ليلا ونهارا تاما كان الشهر أو ناقصا ، ويجزئه الناقص بلا خلاف ، فإن قال : أيام الشهر فلا يلزمه الليالي ، أو يقول : الليالي فلا تلزمه الأيام ، فلو لم يلفظ بالتقييد بالأيام دون الليالي أو عكسه ، ولكن نواه بقلبه فوجهان (أصحهما) عند المتولى والبغوى والرافعى وغيرهم لا أثر لنيته لأن النذر لا يصح إلا باللفظ .

(والثاني) يكون كاللفظ ، لأن النية تميز الكلام المجمل ، كما لو نذر عشرة أيام أو ثلاثين يوما وأراد الأيام خاصة ، فإنه لا يلزمه إلا الأيام خاصة بلا خلاف ، قال البغوى : وهذا الوجه هو قول القفال ، قال المتولى : ولو نذر اعتكافا مطلقا بلسانه ونوى بقلبه عشرة أيام فهل تلزمه العشرة أم يكفيها ما يقع عليه الاسم ؟ فيه هذان الوجهان ، قال أصحابنا : وإن فاته الاعتكاف في الشهر الذي عينه لزمه قضاؤه ويجوز متفرقا ومتتابعا لما ذكره المصنف ، وحكى أصحابنا عن أحمد أنه قال : يلزمه التتابع في القضاء .

أما إذا نذر اعتكاف شهر بعينه أو عشرة أيام بعينها وشرط التتابع بأن قال : نذرت اعتكاف هذا الشهر متتابعا أو هذه الأيام العشرة متتابعا ففاته ذلك المعين فيلزمه قضاؤه وهل يجب القضاء في هذه الصورة متتابعا ؟ فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون يجب لتصريحه به (والثاني) حكاه الفورانى والمتولى والبغوى وآخرون من الخراسانيين لا يجب ، بل يجوز متفرقا لأن التتابع يقع فيه ضرورة فلا أثر لتصريحه .

(١) بياض بالأصل فحرر (ش) قلت : الحديث رواه ابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عقبة بن عامر بلفظ : « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » ورواه أبو داود عن ابن عباس بلفظ : « من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لم يطلقه فكفارته كفارة يمين » وليس في طريقه الطرق وسماه إلا ما فهم من سياق الحديث فذهن سال الرسول صلى الله عليه وسلم عن نذر ويسميه له (ط) .

أما إذا نذر اعتكاف شهر مضى بأن قال : أعتكف شهر رمضان سنة سبعين وستمائة وهو في سنة إحدى وسبعين فلا يلزمه بلا خلاف لفساد نذره نص عليه الشافعي في الأم وتابعه الأصحاب ، أما إذا نوى اعتكاف شهر غير معين فإنه يكفي شهر بالهلال تم أو نقص ، لأن الشهر اسم لما بين الهلالين ، وإنما يحصل له هذا إذا دخل فيه قبل غروب الشمس ليلة الهلال ، فإن دخل بعد الغروب فقد صار شهره عددياً ، فيلزمه استكمال ثلاثين يوماً بلياليها ، ثم إن كان شرط التتابع لزمه بلا خلاف لما ذكره المصنف .

وان شرط التفريق جاز متفرقا ، وهل يجوز متتابعاً ؟ فيه طريقتان (أحدهما) القطع بجوازه . وبه قطع المصنف والأكثر . لأنه أفضل (والثاني) فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره من الخراسانيين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يجزئه ، لأنه خلاف ما سماه ، وإن لم يشرط التتابع ولا التفريق فيجوز متفرقا ومتتابعاً على المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لكن يستحب التتابع وخرج ابن سريج قولاً أنه يلزمه التتابع حكاه عنه إمام الحرمين والمتولى وغيرهما وهذا شاذ ضعيف والله أعلم ، ولو نذر اعتكاف العشر الآخر من شهر بعينه ففاته وخرج الشهر ناقصاً لم يلزمه الا قضاء تسعة أيام بلياليها ، لأن العشر الذي التزمه إنما كان تسعة بلياليها ، صرح به المتولى وغيره وهو ظاهر .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وإن نذر أن يعتكف يوماً لزمه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد غروب الشمس ، ليستوفى الفرض بيقين وهل يجوز أن يفرقه في ساعات أيام ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز أن يعتكف شهراً من شهور (والثاني) لا يجوز لأن اليوم عبارة عما بين طلوع الفجر وغروب الشمس) .

(الشرح) قال أصحابنا : إذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه إمالة بلا خلاف بل يلزمه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد غروب الشمس لأن حقيقة اليوم ما بين الفجر وغروب الشمس ،

هكذا قاله الخليل بن أحمد وغيره من أئمة اللغة وغيرهم ، وإذا كان كذلك وجب الدخول قبل الفجر والمكث الى ما بعد غروب الشمس ليسقط الفرض كما يجب على الصائم امساك جزء بعد الغروب لاستكمال اليوم ، وهل يجوز أن يفرق اليوم في ساعات من أيام ؟ بأن يعتكف من كل يوم ساعة أو ساعتين أو ساعات حتى يستكمل اليوم ؟ فيه هذان الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما (أصحابهما) وبه قال أكثر أصحابنا : لا يجوز •

وحكى الدارمي وجهًا ثالثًا عن القيصري من أصحابنا أنه إن نوى اليوم متتابعًا لم يجزئه وإن أطلق أجزأه تفريق ساعاته • قال أصحابنا : ولو دخل في الاعتكاف في أثناء النهار ، وخرج بعد غروب الشمس ثم عاد قبل الفجر ، ومكث الى مثل ذلك الوقت ، ففي أجزائه هذان الوجهان ، فلو لم يخرج بالليل فطريقان •

(أحدهما) وبه قطع الأكثرون ، وهو ظاهر نص الشافعي أو هو نصه أنه يجزئه ، سواء جوزنا التفريق في ساعات من أيام ، أم لا ، لحصول التواصل •

(والثاني) أنه على الوجهين في تفريق الساعات كما لو خرج في الليل ، وبهذا الطريق قال أبو اسحاق المروزي ، وحكاه عنه أصحابنا العراقيون وامام الحرمين والمتولي وغيرهما من الخراسانيين ، لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات واعتكافه تلك الليلة غير داخل في نذره ، ولا أثر له فكأنه خرج في الليل ثم عاد ، فسواء مكث في المسجد أو خرج ثم عاد ، فبمجرد حصول الليل حصل التفريق •

قال امام الحرمين : وهذا الذي قاله أبو اسحاق منقاس متجه ، وإن كان معظم الأصحاب على خلافه ، قال : وعرض على أبي اسحاق نص الشافعي على تجويز ذلك مع مصيره الى أن تفريق ساعات اليوم لا يجزئ ، فقال : نصه محمول على ما إذا قال : لله على أن أعتكف يوما من وقتي هذا ، فإذا قال ذلك فلا وجه الا الصبر الى مثله من الغد ، هذا كلام الامام ، ولو قال : لله على أن أعتكف يوما من هذا الوقت فقد اتفق أصحابنا في انطرق كلها على أنه يلزمه دخول المعتكف

من ذلك الوقت الى مثله من الغد ، ولا يجوز الخروج بالليل ، بل يجب مكثه لتحقيق التواصل ، قال الشافعى وهذا فيه نظر لأن الملتزم يوم وليست الليلة منه فلا يمنع التتابع ، قال : والقياس أن يجعل فائدة التقييد في هذه الصورة القطع بجواز التفريق لا غير .

ثم حكى امام الحرمين عن الأصحاب تفريعا على جواز تفريق الساعات أنه يكفي ساعات أقصر الأيام لأنه لو اعتكف أقصر الأيام جاز ، ثم قال : ان فرق على ساعات أقصر الأيام في سنين فالأمر كذلك ، وان اعتكف في أيام متباعدة في الطول والقصر فينبغى أن ينسب اعتكافه في كل يوم بالجزئية ان كان ثلثا ، فقد خرج عن ثلث ما عليه ، وعلى هذا القياس ، نظرا الى اليوم الذى يقع فيه الاعتكاف ، ولهذا لو اعتكف من يوم طويل بقدر ساعات أقصر الأيام لم يكفه قال الرافعى : وهو استدراك حسن ، وقد أجاب عنه بما لا يشفى ، والله أعلم .

قال المتولى وغيره : ولو نذر اعتكاف ليلة فهو في معنى اعتكاف اليوم على ما سبق ، فيدخل المسجد قبل غروب الشمس ، ويمكث حتى يطلع الفجر ، فلو أراد تفريقا من ساعات ليالى ففيه الخلاف السابق في تفريق ساعات اليوم من أيام وكذا لو دخل نصف الليل وبقي الى نصف الليلة الأخرى ففيه الطريقان السابقان (أشهرهما) . القطع بالاجزاء ، وقال أبو اسحاق : فيه الوجهان ، والله أعلم .

(فرع) قال المتولى : لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله ليلة — فان لم يكن عين الزمان — لم يجزئه ، لأنه قادر على الوفاء بنذره على النصفة الملتزمة فهو كمن نذر أن يصلى ركعتين بالنهار ، فصلاهما بالليل ، وان كان عين الزمان في نذره ففات فاعتكف بدل اليوم ليلة أجزاء ، كما لو فاتته صلاة نهار ، اما مكتوبة أو مندورة فقضاها في الليل فانه يجوز ، وسببه أن الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت ، فأما الوقت فيسقط حكمه بالفوات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان نذر اعتكاف يومين لزمه اعتكافهما ، وفي الليلة التى بينهما ثلاثة أوجه (أحدها) يلزمه اعتكافها ، لأنه ليل يتخلل نهار الاعتكاف فلزمه اعتكافها كاليالى العشر . (والثانى) أن شرط التسابع لزمه

اعتكافها لأنه لا ينفك عنها اليومان ، وان لم يشترط التتابع لم يلزمه اعتكافها ، لأنه قد ينفك عنها اليومان فلا يلزمه اعتكافها (والثالث) لا يلزمه اعتكافها ، شرط فيه التتابع أم أطلق ، وهو الأظهر ، لأنه زمان لا يتناوله نذره فلا يلزمه اعتكافه كليلة ما قبله وما بعده • وان نذر اعتكاف ليلتين لزمه اعتكافهما • وفي اليوم الذي بينهما الأوجه الثلاثة • وان نذر اعتكاف ثلاثين يوما لزمه اعتكاف ثلاثين يوما • وفي لياليها الأوجه الثلاثة) •

(الشرح) قال أصحابنا : اذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه ليلة • هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب في كل الطرق ، ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه فقال : قال أصحابنا : اذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه ضم الليلة اليه بالاتفاق الا أن ينويها • قال : ثم اتفقوا على أنه اذا نواها لزمه اعتكافها مع اليوم • ثم استشكله الامام من حيث ان الليلة لم يذكرها ، والنية المجردة لا يلزم بها النذر ثم أجاب عنه بأن اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته ، وهذا شائع على الجملة ، وان لم يكن هو الظاهر من اللفظ فعملت النية فيه • هذا كلامه • وهو كلام نفيس وحكى الرافعي قولاً غريباً أن الليلة تلزم في نذر اعتكاف اليوم ، الا أن ينوى يوماً بلا ليلة ، وهذا شاذ ضعيف ولا تفريع عليه ، ولونذر اعتكاف شهر دخلت الأيام والليالي بلا خلاف • ونقل امام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه • وقد ذكره المصنف وشرحه قبل هذا ، لأن الشهر اسم للجميع ، وهو ما بين الهلالين ، ولو نذر اعتكاف يومين لزمه اليومان ، وفي الليلة التي بينهما ثلاث طرق :

(أحدها) حكاه امام الحرمين عن المرازمة أنهم قطعوا بأنها لا تجب ، قال : وانما ذكر المرازمة الخلاف في الليالي المتخللة فيما اذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام فصاعداً •

(والطريق الثاني) طريقة الشيخ أبى حامد وابن الصباغ والمتولى وأكثر أصحابنا المصنفين أنه ان صرح بالتتابع في اليومين أو نواه لزمته الليلة المتخللة وجها واحداً والا فوجهان •

(والطريق الثالث) طريقة المصنفين وتقليدين أن في المسألة ثلاثة أوجه (أحدها) تلزمه الليلة الا أن يريد بياض النهار فقط (والثاني)

لا تلزمه الا اذا نواها (والثالث) ان نوى التتابع أو صرح به لزمته الليلة والا فلا . قال الرافعى : هذا الوجه الثالث هو الراجح عند الأكثرين ، قال : ورجح صاحب المذهب وآخرون أنها لا تلزمه مطلقا ، قال : والوجه أن يتوسط فيقال : ان كان المراد بالتتابع توالى اليومين ، فالصواب قول صاحب المذهب ، وان كان المراد تواصل الاعتكاف فالصواب ما قاله الأكثرون ، وهذا الذى اختاره الرافعى جزم الدارمى به فقال : اذا نوى اعتكاف يومين متتابعين لزمته الليلة معهما ، وان نوى المتابعة فى النهار كالصوم لم يلزمه الليل ، وان لم ينو تتابعا فوجهان : وان نذر ليالى فان نوى متتابعة لزمته الأيام ، وان نوى تتابع الليالى لم تلزمه الأيام ، وان لم ينو التتابع فعلى الوجهين (أصحهما) لا يلزمه . هذا كلام الدارمى . والله أعلم .

قال أصحابنا : ولو نذر اعتكاف ليلتين ففى النهار المتخلل بينهما هذا الخلاف ولو نذر ثلاثة أيام أو عشرة أو ثلاثين ففى وجوب اعتكاف الليالى المتخللة هذا الخلاف ، هكذا قطع به الجمهور ، وحكى البغوى هذا وحكى طريقا آخر واختاره أنه يلزمه الليالى هنا وجهها واحدا ، والمذهب الأول ، واتفق أصحابنا على أن الخلاف انما هو فى الليالى المتخللة ، وهى تنقص عن عدد الأيام بواحد أبدا ولا خلاف أنه لا يلزمه ليال بعدد الأيام . هكذا صرحوا فى جميع الطرق بأنه لا خلاف فيه ، وكذا صرح بنفى الخلاف فيه الرافعى ، وكان ينبغى أن يجيء فيه القول الذى قدمناه عن حكاية الرافعى أن من نذر يوما لزمته ليلته .

قال أصحابنا : ولو نذر اعتكاف العشر الأواخر من شهر رمضان دخل فيه الليالى والأيام بلا خلاف لأنه اسم لذلك ، وقد سبقت المسألة مشروحة وتكون الليالى هنا بعدد الأيام كما فى الشهر ، ولو نذر عشرة أيام من آخر الشهر ففى دخول الليالى الخلاف ، هذا تفصيل مذهبنا ، وقال أبو حنيفة : اذا نذر اعتكاف يومين لزمه يومان وليلتان ، وحكاه المتولى عن أحمد : وعندنا لا يلزمه ليلتان ، وفى لزوم ليلة واحدة الخلاف السابق ، وبه قال مالك وأبو يوسف ، وهو المشهور عن أحمد ، واحتج أصحابنا بأن اليومين تثنية لليوم ، وليس فى اليوم ليلة ، فكذا فى اليومين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصح الاعتكاف الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم « ائما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى » ولأنه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة ، وان كان الاعتكاف فرضا لزمه تعيين الفرض ل يتميز عن التطوع ، فان دخل في الاعتكاف ثم نوى الخروج منه ففيه وجهان (أحدهما) يبطل لأنه قطع شرط صحته فأنشبه اذا قطع نية الصلاة (والثاني) لا يبطل لأنه قرينة تتعلق بمكان ، فلا يخرج منها بنية الخروج كالحج) •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم عن رواية عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه واضحا في أول باب نية الوضوء (وقوله) عبادة محضة احتراز من العدة ونحوها مما قدمناه في نية الوضوء (وقوله) قرينة تتعلق بمكان ، احتراز من الصيام والصلاة •

(أما الحكم) فلا يصح الاعتكاف الا بنية سواء المنذور وغيره ، سواء تعيين زمانه أم لا ، فان كان فرضا بالنذر لزمته ل يتميز عن التطوع ، ثم اذا نوى الاعتكاف وأطلق كفاه ذلك ، وان طال مكثه شهورا أو سنين ، فان خرج من المسجد ثم عاد احتاج الى استئناف النية ، سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره ، لأن ما مضى عبادة تامة مستقلة ، ولم يتناول بنية منه غيرها ، فاشتراط الدخول الثانى نية أخرى لأنها عبادة أخرى • قال المتولى وغيره : فلو عزم عند خروجه أن يقضى الحاجة ثم يعود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية • قال الرافعى : هذا فيه نظر لأن اقتران النية بأول العبادة شرط ، فكيف يكتفى بعزيمة سابقة ؟ •

(قلت) ووجه ما قاله المتولى وغيره وهو الصواب أنه لما أحدث النية عند ارادته الخروج صار كمن نوى المدين بنية واحدة ، كما قال أصحابنا فيمن نوى صلاة النفل ركعتين ثم نوى في آخرها جعلها أربعاً أو أكثر ، فانه تصح صلاته أربعاً بلا خلاف ويصير كمن نوى الأربع في أول دخوله ، والله أعلم •

هذا كله اذا لم يعين زمنا ، فان عينه بان نوى اعتكاف أول يوم او شهر ففي اشتراط تجديد النية اذا خرج ثم عاد أربعة أوجه (أصحها) وبه قطع المتولى ان خرج لقضاء الحاجة ثم عاد لم يجب التجديد لأنه لا بد منه ، وان خرج لغرض آخر اشتراط التجديد سواء طال الزمان أم قصر (والثاني) ان طال مدة الخروج اشتراط التجديد والا فلا ، سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (والثالث) لا يشترط التجديد مطلقا (والرابع) وبه قطع البغوى ان خرج لأمر يقطع المتابع في الاعتكاف المتتابع اشتراط التجديد ، وان خرج لما لا يقطعه ولا بد منه كقضاء الحاجة والغسل للاحتلام لم يشترط ، وان كان منه بد أو طال الزمان ففي اشتراط التجديد وجهان ، وهذه الأوجه جارية في اعتكاف التطنوع وفيمن نذر أياما ولم يشترط فيها المتتابع ثم دخل المسجد بقصد الوفاء بالنذر ، فأما اذا شرط المتتابع أو كانت الأيام المنذورة متواصلة فسنذكر حكم تجديد النية فيها بعد ذكر ما يقطع الاعتكاف المتتابع ، وما لا يقطعه ان شاء الله تعالى •

واذا شرط في اعتكافه خروجه لشغل وقتنا بالذهب : انه يصح شرطه فخرج لذلك ثم عاد ففي وجوب تجديد النية وجهان حكاهما البغوى وغيره (أصحهما) على قياس ما سبق وجوب التجديد • أما اذا دخل في اعتكاف بالنية ثم قطع النية ونوى ابطاله فهل يبطل ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وغيره (أصحهما) على قياس ما سبق وجوب التجديد ، أما اذا دخل في اعتكاف بالنية ثم قطع النية ونوى ابطاله فهل يبطل ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران (أصحهما) لا يبطل ، وقد سبق ذكر هذه المسألة مع نظائرها في باب نية الوضوء ثم في أول صفة الصلاة ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد [لغير عذر] لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنى الى رأسه لأرجله ، وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان » فان خرج من غير عذر بطل اعتكافه لأن الاعتكاف هو اللبث في المسجد ، فاذا خرج فقد فعل ما ينافيه من غير عذر فيبطل ، كما لو

أكل في الصوم ، ويجوز أن يخرج رأسه ورجله ولا يبطل اعتكافه
لحديث عائشة ، ولأنه بإخراج الرأس والرجل لا يصير خارجاً • ولهذا
لو حلف لا خرجت من الدار وأخرج رأسه أو رجله لم يحنث) •

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم ولفظهما عن عائشة
قالت : « ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدخل على رأسه وهو
في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان
معتكفا » هكذا هو في رواية البخارى ومسلم • الا ان لفظ الانسان
ليس في رواية البخارى وهي ثابتة في رواية مسلم ذكره في أوائل كتاب
الطهارة وتبت لفظ الانسان في سنن أبى داود ايضا وهذا لفظه عن
عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يدنى
لى رأسه • وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان » رواه أبو داود
باسناد على شرط البخارى ومسلم •

وفي رواية للبخارى : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصغى الى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض » رواه
مسلم كذلك في كتاب الطهارة الا أن في روايته « يخرج الى رأسه من
المسجد وهو مجاور فأغسله وأنا حائض » •

وقولها (مجاور) أى معتكف ويسمى الاعتكاف جوارا وقد ذكرته
في تهذيب اللغات وفي ألفاظ التنبيه ، وفي رواية للبخارى عن عائشة
قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشرنى وأنا حائض ، وكان
يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف فأغسله وأنا حائض » وقولها
(يباشرنى) أى باليد ونحوها ، والمباشرة في زمن الاعتكاف محمولة على
أنها بغير شهوة •

(أما الأحكام) فقال الشافعى والأصحاب : اذا دخل في اعتكاف
منذور شرط فيه التتابع لم يجز أن يخرج من المسجد بغير عذر ، فان
خرج بغير عذر بطل اعتكافه ، وان خرج لقضاء حاجة الانسان
وهى البول والغائط لم يبطل لما ذكره المصنف ، وان أخرج يده
أو رجله أو رأسه لم يبطل بلا خلاف ، سواء كان لحاجة أم لغيرها •
لما ذكره المصنف • هذا مختصر ما يتعلق بشرح كلام المصنف ، ولم
يذكر المصنف كون الاعتكاف منذورا ، ولا بد من تصوير المسألة في المنذور

كما نقلناه عن الشافعي والأصحاب ، والا فالتطوع يجوز الخروج منه متى شاء ، والله أعلم •

قال أصحابنا : الذي يقطع الاعتكاف المتتابع ويحوج الى استئناف المنذور أمران :

(أحدهما) فقد بعض شروط الاعتكاف ، وهي الأمور التي لا بد منها لصحته ، كالكف عن اجتماع ، وكذا عن المباشرة على أحد القولين ، كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ، ويستثنى من هذا طرءان الحيض والاحنلام ، فانهما لا يقطعانه وان كانا يمنعان انعقاده أولا •

(والثاني) الخروج بكل البدن عن كل المسجد بلا عذر فهذه ثلاثة قيود :

(الأول) الخروج بكل بدنه ، احترزوا به عن أخرج رأسه أو يديه أو إحدى رجليه أو كليهما ، وهو قاعد مادهما ، فلا يبطل اعتكافه بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فان أخرج رجليه واعتمد عليهما وبقي رأسه داخل المسجد فهو خارج فيبطل اعتكافه •

(القيد الثاني) الخروج عن كل المسجد ، احترزوا به عن الخروج الى رحبة المسجد ، فانه لا يضر بلا خلاف كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ، وعن الخروج الى منارة المسجد ، وسيأتي حكمهما قريبا ان شاء الله تعالى ، والله أعلم •

(القيد الثالث) الخروج بلا عذر ، فأما الخروج لعذر ففيه تفصيل نذكره بعد هذا على ترتيب المصنف ان شاء الله تعالى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن يخرج لحاجة الانسان ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة رضي الله عنها ، ولان ذلك خروج لما لا بد منه فلم يمنع منه ، وان كان للمسجد سقاية لم يلزمه قضاء الحاجة فيها ، لان ذلك نقصان مروءة وعليه في ذلك مشقة فلم يلزمه وان كان بقرية بيت صديق له لم

يلزمه قضاء الحاجة فيه ، لأنه ربما احتشم وثق عليه فلم يكلف ذلك ،
وان كان له بيتان قريب وبعيد ففيه وجهان (أظهرهما) انه لا يجوز
أن يمضى الى البعيد ، فان خرج اليه بطل اعتكافه لانه لا حاجة به
اليه فانسبه اذا خرج لغير حاجة • وقال أبو على ابن أبى هريرة :
يجوز أن يمضى الى الأبعد ولا يبطل اعتكافه لانه خروج لحاجة الانسان
فانسبه اذا لم يكن له غيره) •

(الشرح) حديث عائشة سبق بيانه • وفى الفصل مسائل :

(احداها) يجوز الخروج لحاجة الانسان • وهى البول والغائط •
وهذا لا خلاف فيه • وقد نقل ابن المنذر والماوردي وغيرهما اجماع
المسلمين على هذا • قال اصحابنا : وه ايضا الخروج لعسل الاحنرم
بلا خلاف ، ودليلهما فى الكتاب •

(الثانية) اذا كان للمسجد سقاية لم تكلفه قضاء الحاجة فيها ،
بل له الذهاب الى داره ، وكذا لو كان بجنبه دار صديق له وأمكنه دخولها
لم تكلفه ذلك • لمأذكره المصنف •

(الثالثة) اذا كان له بيتان أحدهما أقرب وكل واحد منهما بحيث
لو انفرد جاز الذهاب اليه فهل يجوز الذهاب الى الأبعد ؟ فيه اوجهان
الذان ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) عنده وعند غيره : لا يجوز
انفق لاصحاب على تصحيحه ، والله أعلم •

(فرع) اذا كانت داره بعيدة بعدا فاحشا — فان لم يجد
فى طريقه موصلا كسقاية أو بيت صديق يأذن فيه — فله الذهاب الى داره
وجها واحدا ، لأنه مضطر الى ذلك ، وان وجد — وكان لا يليق
به دخول غير داره — فله الذهاب الى داره ايضا بلا خلاف ، والا
فوجهان مشهوران ، حكاهما البندنجى والدارمى والفورانى وامام
الحرمين والبقوى والسرخسى وصاحبى العدة والبيان وآخرون (اصحهما)
لا يجوز الذهاب الى غير داره ، لأنه يذهب جملة مقصودة من أوقات
الاعتكاف فى الذهاب والمجيء ، وهو غير مضطر اليه •

(والثانى) يجوز لأنه يشق قضاء الحاجة في غير بيته ، وهذا الوجه هو ظاهر نص أنشافى ، فإنه قال في المختصر : ويخرج المعتكف للغائط والبول الى منزله وان بعد ، ومن جزم بهذا الوجه المحامى والمأوردى وهو ظاهر كلام المصنف وشيخه القاضى أبى الطيب ، ومن جزم بالاول الشيخ أبو حامد والصيدلانى ، وهو ظاهر كلام صاحب الشامل وغيره ، وصححه البندنيجى والرفعى وغيره ، قال الشيخ أبو حامد في التعليق : هذه اللفظة انتى نقلها المزنى وهى قوله : وان بعد لا عرفها للشافعى ، وتأولها غير أبى حامد على ما اذا كان المنزل بعيدا بعدا غير متفاحش ، والله أعلم •

وذكر المتولى طريقة تخالف ما ذكرناه عن الجمهور في بعضها ، فقال : ان كان المنزل بعيدا عن المسجد أو لم يجد غيره فله الذهاب اليه ، وان وجد غيره كسقاية مسبلة - فان كان عادة مثله قضاء الحاجة في السقاية المذكورة - لم يجز الذهاب الى منزله ، فان ذهب بطل اعتكافه المتتابع فان لم يكن ممن عادة مثله قضاء الحاجة في السقاية فوجهان ، قال : وهما شبيهان بالوجهين فيمن هدد بما يذهب مروءته على فعل شيء ففعله ، هل يكون ذلك اكراها أم لا ؟ والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا لا يشترط في الخروج لقضاء الحاجة شدة الحاجة لأن في اعتباره ضررا بينا ، ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب على هذا •

(فرع) قال أصحابنا : اذا خرج لقضاء الحاجة لا يكلف الاسراع ، بل له المشى على عادته • قال المتولى : ويكره له أن ينقص عن عادة مشيه لأنه لا مشقة في تكليفه المشى على العادة ، فلو خرج في اثنائى عن حد عادته من غير عذر بطل اعتكافه على الصحيح ، ذكره المتولى والرويانى في البحر •

(فرع) لوكثر خروجه للحاجة لعارض يقتضيه ، كاسهال ونحوه ، فوجهان حكاهما امام الحرمين (أصحهما) وهو مقتضى اطلاق الجمهور لا يضره ، نظرا الى جنسه (والثانى) يقطع المتتابع لندوره ، والله أعلم •

(فرع) أوقات الخروج لقضاء الحاجة يجب تداركها ، وقضاؤها في الاعتكاف المنذور لعسرين (أحدهما) الاعتكاف مستمر فيها على الصحيح من وجهين حكاهما المتولى وغيره وبهذا الصحيح قطع آخرون . قالوا : ولهذا لو جامع في أثناءه في الخروج لقضاء الحاجة من غير مكث بطل اعتدافه على الصحيح ويتصور دلت بأن يذهب نقضاء الحاجة راكبا مع المرأة في هودج ونه ، وصوروه أيضا في وقفه لطيفة جدا (والعلة الثانية) أن زمن الخروج لقضاء الحاجة مستثنى لأنه ضروري ، والله أعلم .

(فرع) إذا خرج لقضاء الحاجة في تكاف منذور متتابع ثم عاد ففى استراط تجديد النية طريقتان (الأولى) أنه لا يشترط لأن الأولى باقية حكما ، كما لا يجب تجديد النية في بات الصلاة ولا في أعضاء الوضوء وأعمال الحج (والطريق الثاني أن قسرب الزمان لم يشترط التجديد والا فوجهان .

(فرع) إذا فرغ من قضاء الحاجة استنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد . لأن ذلك يقع تابعا . ونقل اما الحرمين الاتفاق على هذا (وأما) إذا احتاج الى انوضوء لغيره وغائط ومن غير حاجة الى استتجاء — فان لم يمكنه في المسجد — من الخروج له ولا يقطع الاعتكاف . وان أمكنه في المسجد فوجهان إذاهما امام الحرمين وغيره (أصحابهما) لا يجوز الخروج له . ونه الامام عن الأكثرين ، ثم قال : ولا شك أن هذا الخلاف في الوضوء واجب يعنى أن التجديد لا يجوز الخروج له وجهها واحدا . وقد برح صاحب الشامل بامتناع الخروج لتجديد الوضوء ولم يذكر فيه خلافا .

(فرع) قد ذكرنا أن زمن الخروج لقضاء الحاجة لا يقطع التتابع ولا يؤثر في الاعتكاف ، ولكن هل يكون ذلك الزمان محسوبا من الاعتكاف ؟ ويعمد في حال خروجه للحاجة الى أن يرجع الى المسجد معتكفا ؟ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والمتولى وغيرهما . (أحدهما) لا يكون في ذلك معتكفا . قال المتولى : لأنه مشغول بضده ، فلا يكون معتكفا ، ولكنه زمن مستثنى من الاعتكاف ، كما أن أوقات الصلوات تكون مستثناة من زمن الاجارة . (والثاني) يكون معتكفا تلك الحال ،

لأنه لو جامع في تلك الحال أو استمتع بقبلة وأنزل — وقلنا بتأثير ذلك — بطل اعتكافه على المذهب ، وبه قطع المتولى وغيره ، ولولا أنه معتكف حينئذ لم يبطل ، لأن مفسد العبادة إذا لم يصادفها لا يفسدها ، كوطء اصائم في ليالي رمضان ، هذا معنى كلام المتولى •

وأوضح امام الحرمين هذين الوجهين فقال : اتفق الأصحاب على أن أوقات قضاء الحاجة لا تؤثر في قطع التتابع • وأن بلغت ما بلغت • قال : حتى قال طوائف من المحققين : أن الخارج لقضاء الحاجة معتكف وإن لم يكن في المسجد • واستدلوا بالأعداد بهذا الزمان وكان يمكن أن لا يعتد به • وأن حكم بأن التتابع لا يقطع • واستدلوا أيضا بأنه لو جامع في حال خروجه لقضاء الحاجة فله اعتكافه وكان من الممكن أن يقال : لا يفسد ويبرد الجماع . لواقع فيه كالجماع اواقع في ليالي الصيام المتتابع •

وقال القائلون : ليس الخارج معتكفا • ولكن زمان خروجه مستثنى وكأنه قال : لله على اعتكاف عشره أيام الا أوقات خروجي لقضاء الحاجة • واجابوا عن الجماع وحملوا كونه مفسدا على اشتغال الخارج بما لا يتعلق بحاجته ، ومد يقولون : لو عاد مريضا ينقطع تنابعه وإن كان خروجه لقضاء الحاجة كما سنفضله حتى لو فرض الجماع مع الاشتغال بقضاء الحاجة على بعد في تصويره لم يفسد الاعتكاف ، وهذا بعيد ، والصحيح أنه يفسد الاعتكاف ، وإن قلنا : انه غير معتكف فإنه عظيم الموضع في الشريعة ، وهو وإن قرب زمانه أظهر تأثيرا من عيادة المريض •

وقد ذكر الأصحاب أن الخارج لقضاء الحاجة إن عاد مريضا في طريقه ، ولم يحتج الى الأزورار فلا بأس بذلك ، ولو أזור وعاد المريض انقطع استتابع وإن قرب الزمان على وجه كان يحتمل مثله في الإناة فإن هذا يقدح في القصد المجرد الى قضاء الحاجة • وذكر الأصحاب أن الخارج لقضاء الحاجة لو أكل لقما فلا بأس إذا لم يجد كل مقصوده ، ولم يظهر طول زمان معتبر • وانجماع في هذا الوقت مؤثر بلا خلاف • ومن تكلف تصويره فرضه في جريانه مع الاستغال بالذهب لقضاء الحاجة • هذا آخر كلام امام الحرمين •

(فرع) لو جامع الخارج لقضاء الحاجة في مروره بأن كان في هودج أو جامع في وقفة يسيرة أو قبل امرأته بشهوة وأنزل وقلنا بالمذهب انه يؤثر ففي بطلان اعتكافه وجهان سبقا في كلام امام الحرمين وذكرهما آخرون (اصحهما) بطلان اعتكافه وبه قطع المتولي وآخرون لأنه أشد منافاة للاعتكاف ، ممن أطال الوقوف لعبادة مريض (والثاني) لا يبطل لأنه لم يصرف اليه زما وليس هو في هذه الحالة معتكفا على احد . لو جهين كما سبق ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن يمضي الى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه . وقال أبو العباس : لا يجوز ، فان خرج بطل اعتكافه لانه يمكنه ان ياكل في المسجد فلا حاجة له [الى الخروج] والمقصود هو الاول لان الاول في المسجد ينقض الروء فلم يلزمه) .

(الشرح) قال الشافعي في الأم ومختصر المزني : له الخروج من المسجد الى منزله للأكل وان امتنعه في المسجد ، فقال بظاهر النص جمهور الأصحاب . وقال ابن سريج : لا يجوز له الخروج للأكل وحده الماوردي عنه وعن أبي الطيب بن سببه ، وحملنا نص اسمعي على من اكل لقما إذا حل بينه مضافا لقضاء الحاجة ولا يقيم لرد ، وجعلناه كعبادة المريض ، وخالفهما جمهور الأصحاب ومثلوا . يجوز الخروج للأكل والامامة في البيت من أجله على مدر حاجته . وسدوا الصحيح سد الأصحاب لما ذكره الأصحاب ، وافق أصحابنا على انه لا يجوز له الإقامة بعد فرائعه من الأكل ، كما انفموا على انه لا يجوز له الإقامة بعد فرائعه من قضاء حاجته لعدم الحاجة الى ذلك ، وافق أصحابنا على انه يجوز له الأكل في مروره لقضاء الحاجة .

واما الخروج لشرب الماء فقال أصحابنا : ان عطش فلم يجسد الماء في المسجد فله الخروج لشرب ، وان وجد في المسجد فمضى جواز الخروج الى البيت للشرب وجهان أحدهما الماوردي والتسائي وأخرون (اصحهما) لا يجوز . صححه الرافعي وغيره ، لان في الأكل في المسجد تبذلا بخلاف الشرب . قال الماوردي : ولأن استطعام انطعام مكروه واستسقاء الماء غير مكروه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي الخروج الى المنارة الخارجة عن رحبة المسجد ليؤذن ثلاثة اوجه (احدها) يجوز ، وان خرج لم يبطل اعتكافه لانها بيت للمسجد فصارت كالمنارة التي في رحبه الجامع (والثاني) لا يجوز لانها خارجة من المسجد فاتسبعت غير المنارة ، وقال ابو اسحاق المروزي : ان كان المؤذن ممن يالف الناس صوته جاز ان يخرج ولا يبطل اعتكافه لان حاجته يدعوه اليه لاعلام الناس بالوقت ، وان لم يسمعوا صوته لم يخرج فان خرج بطل اعتكافه لانه لا حاجة اليه) •

(انشرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر : ولا بأس اد كان مؤذنا ان يصعد المنارة وان كانت خارجا • هذا نصه •

فان اصحابنا : للمنارة حالان (احدهما) ان تكون مبنية في المسجد او في رحبته • او يكون بابها في المسجد او رحبته المتصلة به فلا يضر المعتكف صعودها ، سواء صعدا للاذان او غيره كسطح المسجد • وهذا قال الجمهور انه لا فرق بين ان تكون المنارة في المسجد او رحبته • او بابها متصلا بالمسجد او رحبته •

وان كانت خارجة عن سمت البناء وتربيعة فلا يبطل الاعتكاف وصعودها بلا خلاف ، سواء صعدا المؤذن او غيره ، هكذا صرح به الاصحاب واتفقوا عليه ، ونقله امام الحرمين عن الاصحاب فقال . لو كانت المنارة خارجة عن سمت المسجد متصلة به وبابها لاطفقد قطع الاصحاب بأن صعودها لا يقطع التتابع ، وان كانت لا تعد من المسجد ، ولو اعتكف فيها لم يصح ، لأن جريم المسجد لا يثبت له حكم المسجد في صحة الاعتكاف فيه ، وتحريم المكث فيه على الجنب ولكن النص قاطع بما ذكرته ولم أر فيه خلافا مع الاحتمال الظاهر ، لأن الخارج اليها خارج الى بقعة لا تصلح للاعتكاف ، هذا كلام الامام •

واختصره الرافعي فقال : وأبدى امام الحرمين احتمالا في الخارجة عن سمتة قال : لأنها حينئذ لا تعد من المسجد ، ولا يصح الاعتكاف فيها ، قال الرافعي : وكلام الاصحاب ينازعه فيما استدلل به ، وهذا الذي قاله الراعي صحيح . وسيأتي في كلام الحاملي وغيره في فرع بعد هذا التصريح بخلاف ما استدلل به امام الحرمين رحمه الله . والله تعالى أعلم •

(الحال الثانى) أن لا يكون بابها فى المسجد ولا رحبته المتصلة به بل تكون منفصلة عنهما ، فلا يجوز للمعتكف الخروج إليها لغير الأذان بلا خلاف ، وفى المؤذن أوجه (أصحابها) لا يبطل فى المؤذن الراتب فى المسجد ويبطل فى غيره (الثانى) يبطل فيهما (والثالث) لا يبطل فيهما ، وهذا ظاهر النص كما سبق ، وهو مقتضى إطلاق المصنف فى التنبيه ، لكن يتأول كلامه على موافقة الأكثرين فى الفرق بين المؤذن الراتب وغيره ، فيقال : مراده إذا كان المؤذن راتباً ، وهكذا يحمل قول المحاملى فى المجموع ، وقول القاضى أبى الطيب فى الجرد ، فأنهما قالوا : إذا كانت المنارة خارجة عن المسجد والرحبة فالذى عليه عامة أصحابنا أن له صعودها للأذان ، ولا يضره فى اعتكافه ، قالوا : وهو ظاهر نص الشافعى ، قال : ومن منعه تأول نص الشافعى على ما إذا كانت المنارة فى الرحبة ، فالحاصل أن من قال : لا يبطل الاعتكاف بصعود المنارة المنفصلة أخذ بظاهر نص الشافعى ومن قال : يبطل حمله على المنارة التى فى رحبة المسجد • قال المتولى : وهذا القائل يقول : إنما قال الشافعى : وإن كانت خارجاً لأن الناس فى العادة لا يعدون الرحبة من المسجد ، ومن فرق بين المؤذن الراتب وغيره حمل النص على الراتب ، وقد قدمنا أن الفرق بين الراتب وغيره هو الأصح ، ومن صححه البغوى والرافعى •

(واعلم) أن صورة المسألة فى منارة قريبة من المسجد مبنية له ، فأما غيرها فيبطل اعتكافه بالذهاب إليها بلا خلاف ، وسواء الراتب وغيره ، هكذا صرح به جميع الأصحاب منهم الماوردى والسرخسى وآخرون ، وهو المفهوم من كلام المحاملى وابن الصباغ وصاحب النعدة وغيرهم •

وأما قول الرافعى : فرض الغزالي المسألة ، والخلاف فيما إذا كان باب المنارة خارج المسجد وهى ملصقة بحريمه ، قال : ولم يشترط الجمهور فى صورة الخلاف سوى كون بابها خارج المسجد ، قال : وزاد أبو القاسم الكرخى — بالخاء المعجمة — فذكر الخلاف فيما إذا كانت المنارة فى رحبة منفصلة عن المسجد ، بينها وبينه طريق • فهذا الذى ذكره الرافعى لا يخالف ما نقلته عن اتفاق الأصحاب لأن مراده أنهم لم يشترطوا ما شرطه الغزالي ، والله أعلم •

(فرع) قال القاضى أبو الطيب فى المجرى - قال الشافعى فى النبوى - ويصح الاعتكاف فى المنارة (قلت) هذا محمول على منارة فى رحبة المسجد أو بابها إليها كما سبق .

(فرع) قد ذكرنا أن المنارة التى فى رحبة المسجد يجوز للمؤذن وغيره صعودها ، ولا يبطل الاعتكاف بذلك ، نص عليه الشافعى ، واتفق الأصحاب عليه . ومن المهم بيان حقيقة هذه الرحبة . قال صاحب الشامل والبيان : المراد بالرحبة ما كان مضافا إلى المسجد محجرا عليه ، قالوا : والرحبة من المسجد ، قال صاحب البيان وغيره : وقد نص الشافعى على صحة الاعتكاف فى الرحبة . قال القاضى أبو الطيب فى المجرى : قال الشافعى : يصح الاعتكاف فى رحاب المسجد لأنها من المسجد . وقال المحاملى فى المجموع : للمنارة أربعة أحوال :

(احدىها) أن تكون مبنية داخل المسجد فيستحب الأذان فيها ، لأنه طاعة .

(الثانية) أن تكون خارج المسجد إلا أنها فى رحبة المسجد فالحكم فيها كالحكم لو كانت فى المسجد ، لأن رحبة المسجد من المسجد ، ولو اعتكف فيها صح اعتكافه .

(الثالثة) أن تكون خارج المسجد وليست فى رحبته ، إلا أنها متصلة ببناء المسجد ولها باب إلى المسجد فله أن يؤذن فيها لأنها متصلة بالمسجد ومن جملة .

(والرابعة) أن تكون خارج المسجد غير متصلة به ، ففيها الخلاف السابق هذا كلام المحاملى بحروفه وفيه فوائد ، وعبارة شيخه أبى حامد فى التعليق نحو هذا وكلام غيرهما نحوه ، وفيه التصريح بخلاف ما استدلل به امام الحرمين فى المنارة المتصل بابها بالمسجد كما قدمناه عنه قريبا ، ووعدنا بذكر التصريح بنقل خلافه . والله تعالى أعلم .

(فرع) اتفق الأصحاب على أن المأموم لو صلى فى رحبة المسجد مقتديا بالامام الذى فى المسجد صحت صلاته ، وإن حال بينهما حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة لم يضره ، لأن الرحبة من المسجد كما سبق ، ومما يتعلق بهذا هذا الموضع الذى هو باب جامع دمشق وهو باب

الساعات ، فلو صلى المأموم تحت الساعات بصلاة الامام في الجامع هل تصح صلاته ؟ لأن هذا الموضع رحبة المسجد (١) . وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح لا يصح لأنه ليس برحبة وانما الرحبة صحن الجامع ، وطال النزاع بينهما وصفا فيه ، والصحيح قول ابن عبد السلام ، وهو الموافق لما قدمناه من كلام المحاملي وابن الصباغ وصاحب البيان وغيرهم . وقد تأملت ما صنفه أبو عمرو واستدلالة ، فلم أر فيه دلالة على المقصود . والله تعالى أعلم .

(فرع) لو دخل المؤذن المعتكف الى حجرة مهية للسكنى بجنب المسجد ، وبابها الى المسجد بطل اعتكافه بلا خلاف ، صرح بالاتفاق عليه امام الحرمين ، قال : وانما قلنا ما قلنا في المنارة لأنها مبنية لاقامة شعار المسجد ، والله أعلم .

(فرع) المنارة هنا - بفتح الميم - بلا خلاف ، وكذلك منارة أنسراج - بفتح الميم - بلا خلاف وجمعهما مناور ومناير بهمزة بعد الألف ، والأصل مناور بالواو ، لأنها من النور . قال الجوهرى : من قال : مناور بالواو لأنه من النور ، ومن قال : منائر بالهمز فقد شبه الأصل بالزائد ، كما قالوا مصائب وأصله مصاوب ، والمنارة مفعلة من الاستنارة ، وقال صاحب الحكم (٢) جمعها مناور على القياس ، ومنائر على غير القياس قال ثعلب : من همز شبه الأصل بالزائد ، وأما سيبويه فيحمل ما همز من هذا على الغلط .

(فرع) رحبة المسجد ، قال الجورى : هى بفتح الحاء وجمعها رجب ورحاب ورحبات كقصبات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان عرّضت صلاة جنازة نظرت - فان كان في اعتكاف تطوع - فالأفضل أن يخرج لأن صلاة الجنازة فرض على الكفاية فقدمت على الاعتكاف ، وان كان في اعتكاف فرض لم يخرج ، لأنه تعين عليه

(١) هامش نسخة 'الحديث' بخطه : (لعله : فقال الشيخ ابن عبد السلام

(٢) كذا وثعله (المحكم) (ط) .

بصح .

فرضه ، فلا يجوز أن يخرج لصلاة الجنازة التي لم يتعين عليه فرضها ، فان خرج بطل اعتكافه لأنه غير مضطر الى الخروج لأن غيره يقوم مقامه) •

(الشرح) قوله : (فان كان في اعتكاف مفروض) هو بتقنين اعتكاف ، ويجوز اضافته الى مفروض ، قال الشافعي في مختصر المزني : ولا يعود المعتكف المريض ولا يشهد الجنائز اذا كان اعتكافه واجبا ، قال أصحابنا : ان كان الاعتكاف تطوعا وأمكنه الصلاة على الجنازة في المسجد لم يخرج ، لأنه مستغن عن الخروج ، وان لم يمكنه خرج لما ذكره المصنف ، وهذا لا خلاف فيه ، وان كان اعتكافا مندوبا فوجهان (الصحيح) المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور أنه لا يجوز الخروج لصلاة الجنازة ، سواء تعينت عليه أم لا ، لأنها ان لم تتعين عليه فغيره يقوم مقامه فيها ، ولا يترك الاعتكاف المتعين لغير متعين ، وان تعينت عليه أمكن فعلها في المسجد باحضار الميت فيه ، فلا يجوز الخروج (والوجه الثاني) ان تعينت عليه جاز الخروج لها والا فلا . حكاه الدارمي والسرخسي وغيرهما ، ونسبه الدارمي الى ابن القطان •

وحكى الماوردي هذا الوجه بعبارة أخرى فقال : ان كان الميت من ذوى أرحامه وليس له من يقوم بدفنه فهو مأمور بالخروج لذلك فيخرج ، واذا رجع بنى ، وفيه أوجه أنه يستأنف • هذا نقل الماوردي ، واذا لم نجوز الخروج لصلاة الجنازة فخرج لذلك بطل اعتكافه ، وان خرج لقضاء الحاجة فصلى في طريقه على جنازة ، فان وقف لها ينتظرها أو عدل عن طريقه اليها بطل اعتكافه بلا خلاف وان صلى عليها في طريقه من غير وقوف لها ولا عدول اليها ففيه طرق •

(أصحابها) وبه قطع الجمهور لا يبطل اعتكافه لأنه زمن يسير ونم يخرج له ، ومن قطع بهذا الطريق امام الحرمين والغزالي وصححه الرافعي •

(والثاني) فيه وجهان (أحدهما) يبطل اعتكافه (وأصحابها) لا • وبهذا الطريق قطع المتولى وغيره • قالوا : وهذان الوجهان

كوجيهين سنذكرهما في عيادة المريض ان شاء الله تعالى اذا وفق لها
ولم يطل الزمان (والصحيح) فيهما أنه لا يبطل في الموضعين .

(والطريق الثالث) ان تعينت عليه صلاة الجنازة لم يضر والا
فوجهان حكاهما الرافعي .

(والرابع) ان لم يتعين عليه بطل اعتكافه ، والا فوجهان ، وبه
قطع البغوي وهو غلط أو كالعلط والمذهب الطريق الأول ، وجعل امام
الحرمين والغزالي قدر صلاة الجنازة حدا للوقفة اليسيرة والا فهي
معفو عنها لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة ، ومن ذلك أن
يقف ويأكل لقما قدرها اذا لم نجوز الخروج للأكل ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن يخرج من اعتكاف التطوع لعيادة المريض ، لأنها
تطوع والاعتكاف تطوع ، فخير بينهما ، فان اختار الخروج بطل
اعتكافه لأنه غير مضطر إليه ، فان خرج لما يجوز الخروج له
من قضاء حاجة الانسان والأكل ، فسأل عن المريض في طريقه ولم
يعرج جاز وأم يبطل اعتكافه ، فان وقف بطل اعتكافه لما روى عن
عائشة رضي الله عنها « أنها كانت اذا اعتكفت لا تسأل عن المريض الا
وهي تمشي ولا تقف » ولأنه لا يترك الاعتكاف بالمسألة فلم يبطل
اعتكافه ، وبالقوف يترك الاعتكاف فبطل) .

(الشرح) الأثر المذكور عن عائشة رضي الله عنها صحيح رواه
مسلم في صحيحه . وهذا لفظه عن عائشة قالت : « ان كنت لأدخل
البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه الا وأنا مارة » ذكره مسلم
في كتاب الطهارة .

(اما حكم المسألة) فقال أصحابنا : ان كان اعتكاف تطوع
جاز أن يخرج لعيادة المريض لما ذكره المصنف ونقل القاضي أبو الطيب
في المجرد عن لأصحاب أنهم قالوا : البقاء في الاعتكاف أو عيادة
المريض سواء لأنهما طاعتان مندوب اليهما فاستويا وهذا موافق لقول
المصنف وآخرين ، حكاه صاحب الشامل ، ثم قال : وهذا مخالف للسنة

لأن النبی صلی الله علیه وسلم کان لا یشرح من الاعتکاف لعیادة المریض ، وکان اعتکافه نفلا لا نذرا • والمذهب ما قدمناه عن الأصحاب • فأما الاعتکاف المنذور فلا یجوز الخروج منه لعیادة المریض • هكذا نص علیه الشافعی فی المختصر والأصحاب فی جمیع طرقهم لأن الاعتکاف المنذور واجب فلا یجوز الخروج منه الی سنة •

وانفرد صاحب الحاوی فقال : ان خرج لعیادة مریض من غیر شرط لذلك فی نذره — فان کان من ذوی رحمه وليس له من یقوم به — فهو مأمور بالخروج الیه ، واذا عاد بنی علی اعتکافه کالمرأة اذا خرجت لقضاء العدة ثم عادت تبنی ، وفيه وجهان ، وفيه وجه أنه یشتأنف • وهذا الذی ذکره صاحب الحاوی غریب • وقد نقله أيضا السرخسی عن صاحب التقریب • قال : وله أن یشقی عند المریض الی أن یرأ ثم یعود • وهذا اختیار لصاحب التقریب لم ینقله ، والله أعلم •

واتفق أصحابنا وغیرهم علی أنه یشحب له عیادة مریض فی المسجد • أما اذا خرج لقضاء الحاجة فماد فی طریقته مریضا — فان لم یقف لسبب العیادة ولا عدل عن طریقته بسببها بل اقتصر علی السؤال — جاز ولا ینقطع اعتکافه المنذور المتتابع بلا خلاف لحديث عائشة السابق • ولأنه لم یفوت زمانا بسببه • وان وقف للعیادة وأطال بطل اعتکافه بلا خلاف كما لو خرج للعیادة ، وان لم یطل فطریقان (أصحابهما) لا یبطل اعتکافه وجها واحدا ، وبه قطع البغوی والأکثرون • وادعی امام الحرمین اتفاق الأصحاب علیه • ووجهه أنه قدر یشیر ولم بخرج بسببه (والطریق الثانی) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثانی) یبطل ، وبهذا الطریق قطع المتولی • ووجه البطلان أنه غیر محتاج الیه •

قال المتولی : والرجوع فی القلة والكثرة فی هذا الی العرف ، حتی ان کان المریض فی داره التي یقصد لقضاء الحاجة ، وطريقه فی صحتها والمریض فی بیت أو حجرة منها فهو قریب ، وان کان فی درب آخر فهو طویل • ولو ازور عن الطریق لعیادة المریض — فان کان كثيرا — بطل اعتکافه بلا خلاف ، وان کان قلیلا فوجهان ، حکاهما المتولی وغیره (أصحابهما) یبطل ، وبه قطع البغوی ، وهو مقتضى کلام الجمهور •

قال البغوي : ولو وقف للاستئذان على المريض بطل اعتكافه • هذا كلامه • ويجيء فيما إذا لم يطل الوقوف بالخلاف السابق ، والله أعلم •

(فرع) لو خرج لزيارة القادم من سفر بطل اعتكافه المنذور ، فان خرج لقضاء الحاجة فزاره في طريقه فحكمه حكم عيادة المريض ، فيجىء ما سبق من التفصيل والخلاف • هكذا ذكره المتولى وغيره وهو ظاهر ، والله أعلم •

فرع

في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف نذر ، لعيادة مريض أو صلاة جنازة

قد ذكرنا أنه لا يجوز عندنا ويبطل به الاعتكاف ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعروة بن الزبير والزهرى ومالك وأبى حنيفة واسحاق وأبى ثور ، وهى أصح الروايتين عن أحمد ، واختاره ابن المنذر ، ورواه البيهقى عن سعيد بن المسيب • وقال الحسن البصرى وسعيد بن جبير والنخعى : يجوز • قال ابن المنذر : روى ذلك عن على ولم يثبت عنه • واحتج لهؤلاء بحديث يروى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المعتكف يتبع الجنازة ويعود المريض » رواه ابن ماجه ، وهو من رواية هياج الخراسانى عن عنبسة بن عبد الرحمن وهما ضعيفان متروكا الحديث ، لا يجوز الاحتجاج برواية واحد منهما •

واحتج أصحابنا بحديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان » رواه مسلم بهذا اللفظ ، ورواه البخارى ومسلم بالفاظ أخر تقدم بيانها في هذا الباب مجموعة وبحديث عائشة الموقوف عليها قالت : « ان كنت لأدخل البيت للحاجة والمريض فيه ، فما أسأل عنه الا وأنا مارة » رواه مسلم كما سبق بيانه ، فهذان هما المعتمدان في هذه المسألة ، واحتج أصحابنا أيضا بأشياء ضعيفة الاسناد (منها) حديث عائشة « كان النبى صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأل

عنه » رواه أبو داود باسناد ضعيف فيه ليث بن (١) أبي سليم .

وعن عبد الرحمن (٢) بن اسحاق الزهرى عن عائشة أنها قالت :
« السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ، ولا يشهد جنازة ، ولا
يمس امرأة ، ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد له منه ،
ولا اعتكاف الا بصوم ، ولا اعتكاف الا فى مسجد جامع » رواه
أبو داود والبيهقى وغيرهما ، وعبد الرحمن بن اسحاق هذا مختلف فى
الاحتجاج به ، والأكثر لا يحتجون به ، وقد روى له مسلم ، قال
أبو داود : عن عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه : قالت السنة ،
وجعله قول عائشة ، وقال الدارقطنى : ان قوله : السنة الى آخره
ليس من قول النبى صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام الزهرى ،
ومن أدرجه فى الحديث فقد وهم ، وقال البيهقى : ذهب كثير من
الحفاظ الى أن هذا الكلام انما هو من قول من دون عائشة ، وأن من
أدرجه فى الحديث فقد وهم فيه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان حضرت الجمعة وهو من أهل الفرض والاعتكاف فى غير
الجامع ، لزمه أن يخرج اليها ، لأن الجمعة فرض بالشرع ، فلا يجوز
تركها بالاعتكاف ، وهل يبطل اعتكافه بذلك أم لا ؟ فيه قولان ، قال
فى البويطى : لا يبطل ، لأنه خروج لا بد منه فلا يبطل بالاعتكاف

(١) روى له مسلم مقرونا وهو أحد العلماء قال فيه أحمد : مضطرب
الحديث ولكن حدث عنه الناس . وقال يحيى والنسائى : ضعيف . وقال
ابن معين أيضا : لا بأس به . وقال ابن حبان : اختلط فى آخر عمره .
وقال الدارقطنى : كان صاحب سنة انما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس
ومجاهد حسب . وقال عبد الوارث : كان من أوعية العلم . وقال ابن عياض :
كان من أكثر الناس صلاة (ط) .

(٢) قال أحمد : صالح الحديث روى عن أبى الزناد مناكير . وقال
أبو داود : ثقة الا أنه قدرى وقال الدارقطنى : ضعيف . وقال القطان : سألت
عنه بالمدينة فلم أرهم يجهلونه . وعن يحيى بن معين : ثقة وقال فى موضع
آخر : صالح الحديث ، وروى عثمان بن يحيى : ثقة وزعم ابن عيينة أنه
كان قدريا فنفاه أهل المدينة فنزل ماءها هنا مقتل الوليد فلم نجالسسه وقال
عبد الحق : لا يحتج به (ط) .

كالخروج لقضاء حاجة الانسان ، وقال في عامة كتبه : يبطل
لأنه يمكنه الاحتراز من الخروج بأن يعتكف في الجامع ، فإذا لم
يفعل بطل اعتكافه ، كما لو دخل في صوم الشهرين المتتابعين [في
شعبان] فخرج منه بصوم رمضان) •

(الشرح) قال أصحابنا : إذا اعتكف في غير الجامع وحضرت
الجمعة وهو من اهل وجوبها لزمه الخروج إليها باز خلاف : سواء
كان اعتكافه نفلا او ندرا لأنها فرض عين ، وهو مقصر حيث لم
يعتد في الجامع ، فان كان اعتكافه تطوعا بطل خروجه ، وان كان
ندرا غير متتابع لم يحسب له مدة ذهابه ومخته في الجامع ورجوعه ،
فإذا عاد الى المسجد بنى على اعتكافه الاول ، هذا هو المذهب وبه
قطع اجمهون ، وحكى السرخسي قولاً أنه يحسب له زمان الخروج ،
كما لو خرج لقضاء الحاجة ، وهذا غريب ضعيف ، لأن هذا مقصر
بترك الجامع اولا بخلاف قضاء الحاجة ، وان كان ندرا متتابعا ولم
ينقض ففى بطلانه بالخروج خلاف حكاة المصنف والمحاملي في المجموع ،
والبغوى والسرخسي وحائث قولين وحكاة القاضي أبو الطيب
وابن الصباغ والمتولى وآخرون وجهين •

وغلط صاحب البيان حيث أنكر على صاحب المذهب حكايته الخلاف
قولين وقال : انما يحكيهما أكثر أصحابنا وجهين ، ثم اتفق الأصحاب
على أن الأصح انقطاع التتابع وبطلان اعتكافه ، وهو المشهور من
نصوص الشافعي كما ذكره المصنف ، وبه قطع الماوردي والمحاملي
في التجريد والجرجاني وآخرون (والثاني) لا يبطل وتعليقهما في
الكتاب • قال أصحابنا : فان قلنا : ان خروجه للجمعة يبطل اعتكافه ،
فان كان اعتكافه المنذور أقل من أسبوع ابتداء به من أول الأسبوع
في أول مسجد شاء ، ويخرج للجمعة بعد انقضائه ، وان أراد
الاعتكاف في الجامع ابتداء به متى شاء ، وان كان أكثر من أسبوع وجب
أن يبتدئه في الجامع ، فان كان قد عين في ندرة غير الجامع (وقتنا)
يتعين لم يمكنه الوفاء بنذره الا بأن يمرض وتسقط عنه الجمعة أو
يتركها عاصيا ويدوم على اعتكافه ، والله أعلم •

فـرـع

في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف منذور متتابع لصلاة الجمعة

ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا بطلان اعتكافه ، وبه قال مالك ، وهو رواية عن أبي حنيفة ، وقال سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي وأحمد وعبد الملك من أصحاب مالك وابن المنذر وداود وأبو حنيفة في رواية عنه : لا يبطل اعتكافه وقد ذكر المصنف دليل المذهبيين ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فإن تعين عليه أداء شهادة لزمه الخروج لأدائها ، لأنه تعين لحق آدمي ، فقدم على الاعتكاف ، وهل يبطل اعتكافه بذلك ؟ ينظر فيه ان كان قد تعين عليه تحملها لم يبطل ، لأنه مضطر الى الخروج والى سببه . وأن لم يتعين عليه تحملها فقد روى المزمى انه قال : يبطل الاعتكاف . وقال في المعتكف [اذا طنقت (١)] تخرج وتعتد ولا يبطل اعتكافها . فنقل ابو العباس جواب كل واحدة من المسألتين الى الأخرى وجعلهما على قولين . (احدهما) يبطل فيهما . لان السبب حصل باختياره ، (والثاني) لا يبطل . لانه مضطر الى الخروج . وحمل ابو اسحاق المسألتين على ظاهرهما فقال : في الشهادة تبطل . وفي العدة لا تبطل . لان المرأة لا تتزوج لتطلق فتعتد والشاهد انما يحصل ليؤدي . ولان المرأة محتاجة الى السبب وهو الكاح للنفقة والغنة ، والشاهد غير محتاج الى التحمل) .

(الشرح) قوله : لان السبب حصل باختياره ، هذا يصح في الشاهد والمعده التي زوجت برضاها ، ولا يصح في المجرية ، وهي ابكر في حق الاب ولجد ، وهذا الثيب المجنونة ، وكذا الامة .

(أما أحكام الفصل) فقال أصحابنا : اذا خرج لأداء انشهادة له أربعة أحوال :

(احداها) أن لا يتعين عليه التحمل ولا الأداء .

(١) ما بين المعقوفين ليس في ش وق (ط) .

(والثانية) أن يتعين التحمل دون الأداء فيبطل اعتكافه بالخروج ،
لأنه غير مضطر اليه •

(الثالثة) أن يتعين الأداء دون التحمل ، فيبطل على المذهب ،
وهو المنصوص وقول أبي إسحاق وقال أبو العباس ، فيه قولان ، وذكر
المصنف دليل الجميع •

(الرابعة) أن يتعين الأداء والتحمل ، فالذهب أنه لا يبطل
لأنه مضطر الى الخروج والى سببه ، وبهذا قطع المصنف والجمهور ،
وقيل : فيه طريقتان حكاهما الماوردي والسرخسي وغيرهما (أحدهما)
هذا (والثاني) على وجهين حكاهما الماوردي عن أصحابنا البصريين
(أحدهما) هذا (والثاني) يبطل اعتكافه لأنه يمكنه أداء الشهادة
في المسجد بأن يحضره القاضي ، وهذا ضعيف غريب ، هذا كنه في
اعتكاف مندور متتابع (فأما) إذا كان الاعتكاف تطوعا وطلب الشهادة
فيكون كغير المعتكف فعليه الاجابة حيث تجب على غيره لأنها أفضل
من الاعتكاف المتطوع به ، وإن كان الاعتكاف نذرا غير متتابع ، فإن
كانت الشهادة متعينة لزمه الاجابة سواء دعى لأدائها أو لحملها ،
لأنه لا ضرر عليه في ذلك ، لأنه يمكنه البناء إذا عاد الى المسجد ،
وفي امتناعه من انشهادة اضرار بالمشهود له ، وإن لم تكن متعينة بأن
كان لصاحب الشهادة شهود آخرون ، ففي لزوم الاجابة وجهان
حكاهما المتولي وغيره (أحدهما) لا يلزمه ، لأنه مشغول بفرض متعين
عليه ، وليس بالمشهود له ضرورة اليه لتمكنه من غيره • (والثاني)
يلزمه ، لأن أداء الشهادة عند طلبها فرض كما أن الاعتكاف فرض
ولكن الشهادة أكد لأنها حق آدمي يخاف فوته ، والاعتكاف يمكن
تداركه ، وقول القائل الأول لا ضرر على المشهود له يعارضه أن المعتكف
لا ضرر عليه أيضا ، لأنه يمكنه البناء ، والله أعلم •

(فرع) إذا دعى لتحمل شهادة قال المتولي : ان كان اعتكافه
تطوعا ، ولم يتعين بالتحمل ، فالأولى أن لا يخرج ، وإن تعين
عليه التحمل لزمه الخروج ، لأن ذلك واجب ، وإن كان اعتكافه واجبا
لم يلزمه الاجابة ، سواء كان متتابعا أم لا لأنه مشغول بفرض فلا يلزمه
قطعه ، وهل يباح له الخروج ؟ ينظر — فإن لم يكن شرط التتابع —
جاز الخروج ولأنه لا يبطل بخروجه عبادته فيخرج ، فإذا عاد

بنى وان كان شرط التتابع لم يجز الخروج . لانه يبطل ما مضى من عباده . واصل عبادته اوجب لا يجوز . هذا اخر كلام المولى .
ومل الدارمى : اذا دعى لحمل تهاده وهناك غيره لم يجز : فان حرج بطل اعساره ، ولم يدخر الدارمى غير هذا ، والله تعالى اعلم .

(فرع) اذا شرعت المرأة فى الاعتكاف ، فوجبت عليها عدة وفاة أو فرق مخربت لقضائها ، هل يبطل اعتكافها ؟ فيه طريقان أحدهما المصنف بدليلهما (أصحابهما) عند الأصحاب ، وهو المصنف : لا يبطل حتى اذا نذرت متتابعاً اكملت العدة : ثم عادت المسجد وبنت على ما مضى (وابناني) فى بطلانه قولان (المنصوص) لا يبطل (والثاني) خرجه ابن سريج من مسأله الشهادة انه يبطل ، وذكر المصنف والأصحاب الفرق بين الشهادة والعدة ، هكذا أطلق الجمهور المسألة .

وقال المتولى : اذا نذرت اعتكافاً متتابعاً بغير اذن الزوج وشرعت فيه فلزمتهما العدة لزمها العود الى مسكنها للاعتداد ، فاما خرجت ثنى بطلان اعتكافها الطريقان ، قال : فاما ان شرعت فى الاعتكاف باذنه ولزمتهما العدة فهل يلزمها العود الى منزلها للاعتداد ؟ أم لها البقاء فى الاعتكاف حتى ينقضى ؟ فيه خلاف نذكره فى كتاب العدد ' ان شاء الله تعالى .

فان قلنا : لها البقاء فخرجت بطل اعتكافها ، لأنها خرجت من غير ضرورة وان قلنا : يلزمها العود الى المنزل فعادت ، هل تبني بعد العدة أم يبطل اعتكافها ؟ فيه الطريقان السابقان . هذا كلام المتولى . وذكر 'بغوى نحوه . وزاد أنها اذا لزمها الخروج للعدة فى الصورة الأولى فمكثت فى الاعتكاف ولم تخرج عصت وأجزأها الاعتكاف . قال الدارمى : ولو قال لها الزوج : أنت طالق ن شئت فقامت وهى معتكفة : شئت فيحتمل وجهين (أحدهما) أنها كالشاهد المختار (والثاني) أنها كعدة وجبت بغير مشيئتها (قلت) الأول أصح . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان مرض مرضاً لا يأمن معه تلويث المسجد كانطلاق الجوف وسلس البول خرج كما يخرج لحاجة الإنسان . وان كان مرضاً يسيراً

يَمَكُنْ مَعَهُ الْمُقَامَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٍ لَمْ يَخْرُجْ • وَإِنْ خَرَجَ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ • وَإِنْ كَانَ مَرَضًا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَرَاشِ وَيَنُوسُ مَعَهُ الْمُقَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَفِيهِ قَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى الْعَوْلَيْنِ فِي الْمَرِيضِ إِذَا افْطَرَ فِي صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَابِعَيْنِ فَإِنْ أَغْمَى عَلَيْهِ فَأَخْرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَبْطُلْ اعْتِكَافُهُ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِاخْتِيَارِهِ •

(الشرح) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَخْتَصَرِ : فَإِنْ مَرَضَ أَوْ أَخْرَجَهُ السُّلْطَانُ ، وَاعْتِكَافُهُ وَاجِبٌ فَإِذَا بَرِيَ أَوْ خَلَى بَنَى ، فَإِنْ مَكَثَ بَعْدَ بَرِّهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ ابْتَدَأَ ، هَذَا نَصُّهُ • قَالَ أَصْحَابُنَا : الْمَرَضُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ (أَحَدُهَا) مَرَضٌ يَسِيرٌ لَا تَشْتَقُّ مَعَهُ الْإِقَامَةَ فِي الْمَسْجِدِ خَصْدَاعٌ وَحُمَى خَفِيفَةٌ وَوَجَعُ الضَّرْسِ وَالْعَيْنِ وَنَحْوُهَا فَلَا يَجُوزُ بِسَبَبِهِ اخْرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ نَذْرًا مُتَتَابِعًا ، فَإِنْ خَرَجَ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ •

(الثَّانِي) مَرَضٌ يَشْتَقُّ مَعَهُ الْإِقَامَةَ فِي الْمَسْجِدِ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْفَرَاشِ وَالْإِخَادِمِ ، وَتَرَدَّدِ الطَّبِيبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيُبَاحُ لَهُ الْخُرُوجُ ، فَإِذَا خَرَجَ فَهُوَ انْقِطَاعُ التَّتَابُعِ طَرِيقَانِ حَكَاهُمَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ إِسْبَاحٍ وَالْمُتَوَلَّى وَآخَرُونَ (أَحَدُهُمَا) لَا يَنْقُطِعُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَهُوَ ظَاهِرُ النِّصِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ • قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي الْمَجَرَّدِ : هُوَ الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ فِي كِتَابِهِ (وَالثَّانِي) فِيهِ قَوْلَانِ ، وَبِهَذَا الطَّرِيقُ نُطِعَ الْمُصَنِّفُ وَالْبَغَوِيُّ وَالسَّرْحِيُّ وَآخَرُونَ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَصَحَّ هَا أَنَّهُ لَا يَنْقُطِعُ ، وَتَعْلِيلُ الْجَمِيعِ فِي الْكِتَابِ •

(الثَّلَاثُ) مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ تَلَوِيثَ الْمَسْجِدِ كَانْطِلَاقَ الْبَطْنِ وَادْرَارَ الْبَوْلِ وَالِاسْتِحَاضَةَ وَالسَّلْسَ وَنَحْوَهَا فَلَهُ الْخُرُوجُ ، وَفِي انْقِطَاعِ اتَّتَابُعِ طَرِيقَانِ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ وَبِهِ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ وَاجْمَعُونَ : لَا يَنْقُطِعُ قَوْلًا وَاحِدًا لَمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ (وَالثَّانِي) حَكَاهُ السَّرْحِيُّ وَغَيْرُهُ فِيهِ قَوْلَانِ • أَمَّا إِذَا أَغْمَى عَلَيْهِ فِي الْإِعْتِكَافِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَمَّا قَدْ فَاغْتِكَافَهُ بَاقٍ لَا يَبْطُلُ • قَالَ الْمُتَوَلَّى : وَالْمَذْهَبُ أَنَّ زَمَانَ الْإِعْتِكَافِ مُحْصُوبٌ مِنَ الْإِعْتِكَافِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّائِمِ إِذَا أَغْمَى عَلَيْهِ بَعْضُ النَّهَارِ • قَالَ : وَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّهُ لَا يَحْسَبُ ذَلِكَ الزَّمَانُ عَنِ الْإِعْتِكَافِ تَخْرِيجًا مِنْ قَوْلِنَا فِي الصَّائِمِ إِذَا أَغْمَى عَلَيْهِ يَبْطُلُ ، وَبِهَذَا الْوَجْهَ قَطَعَ صَاحِبُ

الحاوي • قال : بخلاف ما اذا نام المعتكف فانه يحسب زمان نومه كالمستيقظ في جريان الأحكام عليه • هذا اذا لم يخرج أهله من المسجد ، فاما اذا اخرجوه فلا ينقطع تتابع اعتكافه لما ذكره المصنف • مد. هو المذهب وبه قطع الجمهور •

وقال المتولى وآخرون : هو كالمريض ان خيف تلويث المسجد منه لم يبطل سابعه بالاخراج والا ففيه القولان (اصحهما) لا يبطل ، اما اذا جن فان لم يخرج به من المسجد حتى افاق لم يبطل اعنائه • قال المولى : لكن لا يحسب زمان الجنون من اعتكافه لأن عبادات البدنية لا يصح من الجنون أداؤها في حال الجنون ، من اخرج به المولى فان كان لا سبيل الى حفظه في المسجد - لم يبطل سابعه بارحلاف ، وان كان يمكن حفظه قال المتولى : فهو كالمريض سير فيه ارحلاف ، والمذهب انه لا ينقطع نتابعه ، وهو الجارى على المسند) فان لم يخرج باختياره ، وبهذا قطع الماوردي واقاضى ابو الطيب الى المجرى والسرخسى وصاحب العدة وآخرون : ونقل الماوردي افاق الاصحاب عليه ، ونقل القاضي أبو الطيب عن نص التماسى في الام انه لو بقى في الجنون سنين ثم افاق بنى ، فهذا هو اصواب ، والله اعلم •

(فرع) قال صاحب الشامل : اذا اراد المعتكف الخروج للمصدا والجماعة ، من دانت الحاجة داعية اليه بحيث لا يمكن تأخره جاز الخروج له ، والا فلا ، كالمرض يفرق فيه بين الخفيف وغيره كما سبق •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(قال في الأم : وان سكر فسد اعتكافه ثم قال : وان ارتد ثم أسلم بنى على اعتكافه • واختلف اصحابنا فيه على ثلاثة طرق (فمنهم) من قال : لا يبطل فيها ، لأنها لم يخرج من المسجد ، وتأول قوله في السكران على ما اذا سكر وأخرج انه لا يجوز اقراره في المسجد اذا خرج ليقام عليه الحد (ومنهم) من قال : يبطل فيها لان

(١) كذا بالأصل ولعله : وهو الجارى على القاعدة انه لم يخرج باختياره (ط) •

السكران خرج عن أن يكون من أهل المقام في المسجد ، والمرتد خرج عن أن يكون من أهل العبادات ، وتناول قوله في المرتد على ما اذا ارتد في اعتكاف غير متتابع انه يرجع وينم ما بقى (ومنهم) من حمل المسائلتين على ظاهرهما • فقال في السكران يبطل لانه ليس من أهل المقام في المسجد • لانه لا يجوز اقراره فيه فصار كما لو خرج من المسجد ، والمرتد من أهل المقام فيه • لانه يجوز اقراره فيه) •

(الشرح) هذان النصان مشهوران كما ذكرهما المصنف والاصحاب • فيهما صرح متبعيه جمعها الرافعى ونقحها • فقال في المسألة سنة طرق (اصحابها) بطلان اعتكاف السكران والمرتد جميعا بطريان السكر والردة • لانهما افحش من الخروج من المسجد وباول هؤلاء نصه في اسكرن انه في اعتكاف متتابع فينقطع ونصه في المرتد انه اعتكاف غير متتابع مادام اسلم بنى لان الردة عندنا لا تحبط الاعمال الا اذا مات مرندا (والطريق الثانى) لا يبطل فيهما لما ذكره المصنف (والثالث) فيهما قولان (والرابع) تقرير النصين وبطلانه في السكرن دون المرتد ، وذكر المصنف الفرق وهذا الطريق هو الصحيح عند الشيخ أبى حامد واصحابه ، ونقحه صاحب التامل عن امر الأصحاب (والخامس) يبطل السكر لامتداد زمانه ، وكذا الردة ان طال زمانها ، وان قصر بنى (والسادس) يبطل بالردة دون السكر لانه كاليوم بخلاف الردة لأنها تنافى العبادات •

وهذا الطريق حكاه امام الحرمين والغزائى • قال الرافعى : ولم يذكر غيرهما ، ومن صحح الطريق الأول وهو بطلان الاعتكاف فيهما انقفال وامام الحرمين والبعوى والمتولى وغيرهم ، ونقل الماوردى وغيره ان اشافعى أمر الربيع أن يضرب على مسألة المرتد ولا تقرأ عليه • قال الماوردى : قال هذا الناقل عن الشافعى : مذهب الشافعى أنه يبطل الاعتكاف لأنها افحش من السكر وأسوأ حالا • والله أعلم •

قال الرافعى : وهذا الخلاف انما هو في أنه هل يبطل ما مضى من اعتكافه قبل الردة والسكر ؟ ويجب استثنائه اذا كان معتكفا عن نذر متتابع ؟ أم يبقى صحيحا فيبنى عليه اذا زال السكر والردة ؟ فأما زمن الردة والسكر فلا يعتد به بلا خلاف • قال : وفي وجه شاذ يعتد

بزمان السكر . قال : وأشار امام الحرمين والغزالي الى أن الخلاف في الاعتبار بزمان الردة والسكر ، والصواب ما سبق ، والله أعلم .
قال الماوردي (فان قيل) لم قلتم : ان الردة اذا طرأت في الصيام تبطله ؟ وفي الاعتكاف خلاف ؟ (قلنا) لأن الاعتكاف يتخلله ما ليس منه وهو الخروج لقضاء حاجة الانسان وغير ذلك بخلاف الصيام والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان حاضت المعتكفة خرجت من المسجد لأنه لا يمكنها المقام في المسجد وهل يبطل اعتكافها ؟ ينظر فيه فان كان الاعتكاف في مدة لا يمكن حفظها من الحيض لم يبطل فاذا طهرت بنت عليه كما لو حاضت في صوم [شهرين متتابعين ، وان كان في مدة يمكن حفظها من الحيض بطل خما ، وحاضت في صوم (١)] ثلاثة أيام متتامة) .

(الشرح) قال الشافعي في البويطي : اذا حاضت المعتكفة خرجت ، فاذا طهرت رجعت وبنت . هكذا نص عليه ونقله عن نصه في ابويطي القاضي أبو الطيب وغيره . قال أصحابنا : اذا حاضت في اعتكافها نزلها الخروج من المسجد فاذا خرجت وطهرت — فان كان اعتكافها تطوعا وارادت البناء عليه — بنت . وان كان نذرا عير متتابع بنت ، وان كان متتابعاً — فان كان مدة لا يمكن حفظها من الحيض غالباً بان كان أكثر من خمسة عشر يوماً — لم يبطل التتابع بل تبني عليه بلا خلاف ، وان كانت مدة يمكن حفظها من الحيض خمسة عشر فما دونها فطريقان (أحدهما) ينقطع . وبهذا جزم المصنف وطائفة . (وإتاني) فيه خلاف كالخلاف في انقطاع تتابع صوم كفارة اليمين بالحیض اذا اوجبتا تتابعه . ومنهم من حكي هذا الخلاف وجهين ، ومنهم من حكاه قولين ومن حكاه ابغوى ، والأصح الانقطاع . قال البغوى : « ولو نفست فهو كما لو حاضت » والله أعلم .

(فرع) والمستحاضة المعتكفة لا يجوز لها الخروج من المسجد ان كان اعتكافها نذراً ، سواء المتتابع وغيره لأنها كالطاهر . لكن تحتذر

(١) ما بين المعقوفين ساقط من شوق فتأمل (ط) .

عن تلويث المساجد ، وقد ثبت في صحيح البخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « اعتكفت مع النبى صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه وهى مستحاضة ، فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهى تصلى » وممن ذكر المسألة صاحب الحاوى وابن المنذر وأشار الى أنها مجمع عليها •

فرع

في مذاهب العلماء في المعتكفة اذا حاضت

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمها الخروج من المسجد ، وإذا خرجت سكنت في بيتها كما كانت قبل الاعتكاف حتى ينقطع حيضها ، ثم تعود إلى اعتكافها ، وحكاه ابن المنذر عن عمرو بن دينار والزهرى وربيعه والأوزاعى ومالك وأبى حنيفة ، قال : وقال أبو قلابة : تضرب خباءها على باب المسجد ، قال النخعي : تضربه في دارها حتى تطهر فتعود إلى الاعتكاف •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان أحرم المعتكف بالحج ، فان أمكنه أن يتم الاعتكاف ثم يخرج لم يجز أن يخرج ، فان خرج بطل اعتكافه لأنه غير محتاج إلى الخروج ، وان خاف فوت الحج خرج للحج لأن الحج يجب بالشرع فلا يتركه بالاعتكاف ، فاذا خرج بطل اعتكافه ، لأن الخروج [حصل] باختياره لأنه كان يسعه أن يؤخره) •

(الشرح) قال أصحابنا : يصح إحرام المعتكف بالحج والعمرة ، فاذا أحرم بهما أو بأحدهما والوقت واسع بحيث يمكن اتمام الاعتكاف ثم ادراك الحج لزمه اتمام الاعتكاف ، وان ضاق الوقت لزمه الخروج للحج وينقطع اعتكافه المتتابع فاذا عاد من الحج لزمه استثنائه بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان خرج من المسجد ناسيا لم يبطل اعتكافه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »

ولأنه لو أكل في الصوم ناسيا لم يبطل فكذلك إذا خرج من الاعتكاف ناسيا لم يبطل ، وإن خرج مكرها محمولا لم يبطل اعتكافه للخبر ، ولأنه لو أوجر الصائم في فيه طعاما لم يبطل صومه فكذلك هذا ، فإن أكرهه حتى خرج بنفسه ففيه قولان كالصائم إذا أكره حتى أكل بنفسه ، وإن أخرجه السلطان لاقامة الحد عليه فإن كان قد ثبت الحد باقراره بطل اعتكافه ، لأنه خرج باختياره وإن ثبت بالبينة ففيه وجهان (أحدهما) يبطل لأنه اختار سببه وهو الشرب والسرقه (والثاني) لا يبطل لأنه لم يشرب ولم يسرق ، ليخرج ويقام عليه الحد وإن خاف من ظالم فخرج واستتر لم يبطل اعتكافه لأنه مضطر إلى الخروج بسبب هو معذور فيه فلم يبطل اعتكافه) •

(الشرح) هذا الحديث حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما ، ولفظهما عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله تعالى تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » •

(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل :

(احداها) إذا خرج من المسجد ناسيا للاعتكاف لم يبطل لما ذكره المصنف هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور • قال الرافعى : وقيل في بطلانه قولان قال : (فإن قلنا) لا يبطل فلم يتذكر الا بعد طول الزمان فوجهان ، كما لو أكل كثيرا ناسيا ذكر الوجهين أيضا المتولى وغيره ، والأصح أنه لا يبطل •

(الثانية) لو حمل مكرها فأخرج لم يبطل اعتكافه لما ذكره المصنف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، قال الرافعى : وقيل في بطلانه قولان كالمكره لأنه فارق المسجد بعذر ، وإن أكره حتى خرج بنفسه فطريقان (أحدهما) فيه قولان كالاكره على الأكل في الصوم (أحدهما) لا يبطل اعتكافه (والثاني) يبطل • والطريق الثاني : لا يبطل قولاً واحداً ، ولو خاف المعتكف من ظالم فخرج • استتر ففي بطلان اعتكافه قولان كالمكره (أحدهما) لا يبطل ، ومن ذكر انقولين فيه البغوى والرافعى وآخرون ، وأنكر جماعة على

المصنف كونه جزم في مسألة الخائف من ظالم بأنه لا يبطل وذكر في المكره القولين مع أن حكمهما جميعا سواء وهذا الانكار وإن كان متجها فجوابه أنه فرع مسألة الظالم على الأصح واقتصر عليه . قال البغوي : ولو خاف من شيء آخر غير الظالم فخرج فيه القولان ومراده إذا خاف من حية أو حريق أو انهدام ونحو ذلك (فأما) إذا خاف ممن يطالبه بحق واجب عليه فهو ظالم بالتغيب عنه ، فإذا خرج بطل اعتكافه قولاً واحداً ، وإن خاف ممن عليه دين وهو عاجز عنه فخرج ، ففيه القولان كالمكره ، لأن مطالبته حينئذ حرام ، فهو خارج للخوف من ظالم ، والله أعلم .

(الثالثة) إذا أخرجه السلطان ، قال الشافعي في المختصر : إذا خلاه السلطان عاد إلى المسجد وبني ، قال أصحابنا : إذا أخرجه فله ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن يكون السلطان محقاً في إخراجه فأخرجه لغير عقوبة بأن وجب عليه حق وهو يماطل به مع قدرته عليه ، أو يمتنع من أدائه فيبطل اعتكافه بلا خلاف ، لأنه مقصر وخارج باختياره في الحقيقة .

(الثاني) أن يكون السلطان ظالماً له في إخراجه بأن أخرجه لمصادرة أو نحوها مما ليس عليه أو لدين هو عاجز عنه ونحو ذلك ، لم يبطل اعتكافه على المذهب وبه قطع الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي وابن الصباغ والجمهور .

(وقيل) هو كالمكره فيكون فيه القولان ، وبهذا جزم البغوي والمتولي والرافعي ، ولعل الأولين فرعوه على المذهب ، وهو أنه لا يبطل .

(الثالث) أن يخرج ليعقيم عليه عقوبة شرعية من حد أو قصاص أو تعزير فإن ثبت ذلك عليه بإقراره بطل اعتكافه ، لما ذكره المصنف ، وإن ثبت بالبيينة فنص الشافعي أنه لا يبطل ولا ينقطع به تنابعه فإذا عاد بني : وللاصحاب طريقان (أصحابهما) لا يبطل تنابعه قولاً واحداً

كما نص عليه ، وبهذا قطع الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرّد والمحاملي وابن الصباغ وجمهور العراقيين • (والثاني) فيه وجهان (أحدهما) لا يبطل تتابعه ، وبهذا الطريق قطع المصنف والبنغوي والمتولى وغيرهم ، وهذا الذي ذكرناه من الفرق بين أن يثبت الحد بالاقرار أو البينة صحيح ، كما ذكره المصنف ، وقد ذكره أيضاً البنغوي والرافعي وغيرهما ، وأشار صاحب البيان الى أن المصنف كالمنفرد بهذا التفصيل، وأن الأكثرين جزموا بأنه لا يبطل اعتكافه إذا أخرج السلطان لاقامة الحد ، ولم يتعرضوا للفرق بين الثبوت باقرار أو بينة ، وهذا الذي أشار اليه صاحب البيان ضعيف ، فقد ذكر التفصيل غير المصنف كما سبق ، وأما الأكثرون فكلهم محمول على ما إذا ثبت باقرار ، والله أعلم •

(فرع) قال الشافعي في الأم : إذا نذر اعتكافا ثم دخل مسجدا فاعتكف فيه ثم انهدم المسجد ، فإن أمكنه أن يقيم فيه أقام حتى يتم اعتكافه ، وإن لم يمكنه خرج ، فإذا بنى المسجد عاد وتتم اعتكافه ، هذا نصه • قال أصحابنا : إن بقي موضع يمكن الاقامة فيه أقام ولا يجوز أن يخرج إن كان اعتكافا منذورا ، وإن لم يبق منه موضع تمكن الاقامة فيه خرج فأتى اعتكافه في غيره من المساجد ، ولا يبطل اعتكافه بالخروج لأنه لحاجة •

قال أصحابنا : وأما قول الشافعي : فإذا بنى المسجد عاد وتتم اعتكافه ، فله تأويلان (١) (أحدها) أنه عين المسجد الحرام أو مسجد المدينة والأقصى ، وقلنا : يتعين (والثاني) مراده إذا نذر اعتكافا غير متتابع ولا متعلق بزمان معين • فإذا انهدم فله الخيار إن شاء انتظر بناءه ، وإن شاء اعتكف في غيره (والثالث) مراده إذا كان في قرية ليس فيها إلا مسجد واحد وانهدم (والرابع) حكاه صاحب الشامل أنه قاله للاستحباب ، لأنه يستحب أن يعتكف في المسجد الذي نذر فيه •

(١) كذا في شرح ولعل الصواب : تأويلات (أحدها) لشمول قول الشافعي على أربعة تأويلات للأصحاب فليحذر (ط) •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان خرج لعذر ثم زال العذر وتمكن من الصود فلم يعد بطل اعتكافه ، لأنه ترك الاعتكاف من غير عذر فأنشبه اذا خرج من غير عذر) •

(التشرح) قال أصحابنا : حيث خرج لعذر لا يقطع التتابع ، ثم قضى شغله وزال عذره لزمه المبادرة بالرجوع الى المسجد عند فراغه ان كان نذره متتابعاً ، فان أخر الرجوع من غير عذر بطل اعتكافه ، لما ذكره المصنف ، وهل يجب تجديد النية اذا عاد ؟ فيه كلام سنذكره في آخر الباب ان شاء الله تعالى ، وقد سبق بعضه في فصل النية من هذا الباب ، وبالله التوفيق •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للمعتكف المباشرة بشهوة لقوله تعالى : « ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد » (١) فان جامع في الفرج ذاكراً للاعتكاف عالماً بالتحريم ، فسد اعتكافه ، لأنه أحد ما ينافي الاعتكاف فأنشبه الخروج من المسجد ، وان باشر فيما دون الفرج بشهوة أو قبل بشهوة ففيه قولان ، قال في الاملاء : يبطل وهو الصحيح ، لأنه مباشرة محرمة في الاعتكاف فبطل بها كالجماع • وقال في الأم : لا يبطل لأنها مباشرة لا تبطل الحج ، فلم تبطل الاعتكاف كالمباشرة بغير شهوة ، وقال أبو اسحاق المروزي : لو قال قائل : أنه انزل بطل ، وان لم ينزل لم يبطل كالقبلة في الصوم كان مذهباً ، وهذا قول لم يذهب اليه أحد من أصحابنا ويخالف الصوم فان القبلة فيه لا تحرم على الاطلاق فلم يبطل على الاطلاق والقبلة في الاعتكاف محرمة على الاطلاق فابطلته على الاطلاق ويجوز أن يبائر بغير شهوة ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني الى رأسه فأرجله » وان باشر ناسياً لم يبطل اعتكافه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن كل عبادة أبطلتها مباشرة

(١) البقرة : ١٨٧ •

المعاند لم تبطلها مباشرة بالناسي كالصوم ، وإن باشرها وهو جاهل
بالتحريم لم يبطل لأن الجاهل كالناسي ، وقد بينا ذلك في الصلاة
والصوم) •

(الشرح) قوله : مباشرة محرمة احتراز من المباشرة بغير شهوة
(وقوله) مباشرة لا تبطل الحج احتراز من الجماع •

(أما أحكام الفصل) فاتفق أصحابنا على أنه يجوز للمعتكف المباشرة
بغير شهوة باليد والقبلة على سبيل الشفقة والاکرام ، أو لقدمها من
سفر ونحو ذلك ، لحديث عائشة وهو في الصحيحين ، قال الماوردي :
لكنه يكره ويحرم عليه الجماع وجميع المباشرات بالشهوة بلا خلاف ،
واتفق أصحابنا على ذلك ، ونقل الماوردي وآخرون اتفاق الأصحاب
عنه والقاضي أبو الطيب • وأما قول صاحب العدة : فأما المباشرة من
القبلة واللمس ونحوهما فهل يحرم ؟ فيه قولان فغلط منه ، والصواب
انقطع بتحريمها ، وإنما القولان في افساد الاعتكاف بها ، وكلامه في
تفريع ذلك يقتضى أن مراده أن التحريم متفق عليه وإنما الخلاف في
الافساد ، وكأنه وقع منه سبق قلم •

وقريب من عبارته عبارة الغزالي في الوسيط ، فإنه قال : في
مقدمات الجماع كالقبلة والمعانقة قولان (أحدهما) يحرم ويفسد
كما في الحج (والثاني) لا ، كما في الصوم ، هذا لفظه وفيه انكARAN •
(أحدهما) أنه أوهم أن الخلاف جار فيه التحريم ، والتحريم متفق
عليه ، وإنما الخلاف في الافساد •

(والثاني) قوله : ويفسد كما في الحج ، ومعلوم أن الحج
لا يفسد بغير الجماع من المباشرات ، والصواب الجزم بالتحريم فلا
خلاف فيه ، وإنما ذكرت قول الغزالي وصاحب العدة لبيان الغلط فيهما ،
لأنهما يغتر بهما ويتوهم في المسألة خلاف في التحريم مع أنه حرام
بلا خلاف ، والله أعلم •

فإن جامع المعتكف إذا كان للاعتكاف عالماً بتحريمه ، بطل اعتكافه
باجتماع المسلمين سواء كان جماعه في المسجد أو عند خروجه لقضاء

الحاجة ونحوه من الأعذار التي يجوز لها الخروج ، وقد سبق وجه
شاذ أنه لا يبطل إذا جامع حال خروجه لقضاء الحاجة من غير
مكث ، وقد سبق تضعيفه ، فإن جامع ناسيا للاعتكاف أو جاهلا تحريمه
لم يبطل على المذهب ، وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين ،
وقال أكثر الخراسانيين فيه الخلاف السابق في نظيره في الصوم ،
والله تعالى أعلم .

ونقل المزنى عن نص الشافعى في بعض المواضع أن الاعتكاف لا
يفسده من الوطء إلا ما يوجب الحد ، قال امام الحرمين : مقتضى
هذا أن لا يفسد بالوطء في الدبر ووطء البهيمة إذا لم نوجب فيهما
الحد ، وهذا الذى قاله الامام عجب فان المذهب المشهور أن الاعتكاف
يفسد بكل وطء سواء المرأة والبهيمة واللواط وغيره ، ولا خلاف في
هذا . (وأما) نص الشافعى المذكور فمحمول على أنه لا يفسد
بالمباشرة بالذكر فيما دون الفرج لا أنه أراد حقيقة الفرج ، وكلام
المزنى ثم أصحابنا أجمعين في جميع الطرق مصرح بما ذكرته ، ومن
أطرف العجائب قول امام الحرمين هذا مع علو مرتبته وتفذه في العلوم
مطلقا رحمه الله ، والله أعلم .

أما إذا لمس أو قبل بشهوة أو باشر فيما دون الفرج بذكره
متعمدا عالما ، ففيه نصوص للشافعى ، وقال امام الحرمين وغيره :
اضطربت النصوص فيه ، ولأصحاب في المسألة طرق ذكر لمصنف منها
طريقين (أحدهما) في فساد الاعتكاف بذلك قولان (أحدهما) يفسد
(والثانى) لا . (والطريق الثانى) أن أنزل فسد والا فلا ، وذكر
الطبرى في العدة طريقا آخر أنه لا يفسد قولاً واحداً ، كما لا
يفسد الصوم ، قال : وهذا القائل تأول نص الشافعى في الافساد على
أنه أراد بالمباشرة الجماع ، قال : ومن قال بالقولين اختلفوا (منهم)
من قال : هما إذا أنزل ، فإن لم ينزل لم يفسد قطعاً (ومنهم) من قال :
قولان سواء أنزل أم لا ، هذا نقل الطبرى ، وقال امام الحرمين :
اللائق بالتحقيق القطع بأن المباشرة مع الانزال يفسد بها الاعتكاف :
وانما القولان إذا لم يكن انزال ، قال : وذكر بعض أصحابنا قولين
في المباشرة مع الانزال ، قال : وهذا مشهور في الحكاية ولا اتجاه له
أصلاً ، ثم قال : والظاهر اعتبار فساد الاعتكاف بفساد الصوم .

وقال المحاملى فى كتابيه المجموع والتجريد وصاحب البيان :
 انصح من القولين أنه لا يفسد الاعتكاف ، سواء أنزل أم لا •
 وقال القاضى أبو الطيب فى المجرى : المشهور من مذهبه أنه لا يفسد
 اعتكافه سواء أنزل أم لا (والثانى) يفسد أنزل أم لا • قال : ومن
 أصحابنا من قال : ان لم ينزل لم يبطل وان أنزل فقولان ، قال
 القاضى : هذا غلط لا يعرف أن الشافعى اعتبر الانزال فى شىء من كتبه •
 وقال صاحب التتمة : الصحيح أنه ان أنزل بطل اعتكافه كالصوم
 والا فقولان (أحدهما) لا يبطل كالصوم (والثانى) يبطل ، والفرق
 أن هذه المباشرة محرمة فى الاعتكاف لعينها لحرمة المسجد ، والاعتكاف
 كالصوم ، وليست فى الصوم محرمة لعينها بل لخوف الانزال ، فإذا لم
 ينزل لم يبطل صومه •

وقال البغوى : أصح القولين فساد الاعتكاف ، ثم قيل هما
 اذا لم ينزل فان أنزل فسد • وقيل : هما اذا أنزل والا فلا يفسد ،
 وقيل هما فى الحالىين • وذكر الدارمى والسرخسى مثله ، لكن لم ينصا
 على الأصح ، فهذه طرق الأصحاب ومختصرها أن جمهور العراقيين
 لا يعتبرون الانزال ، واعتبره أبو اسحاق المروزى والدارمى من
 العراقيين وجماهير الخراسانيين ، واختلفوا فى الأصح من القولين كما
 تراه • وقال الرافعى : الأصح عند الجمهور أنه ان أنزل بطل اعتكافه
 والا فلا ، والله أعلم •

(فرع) اذا استمنى بيده فان لم ينزل لم يبطل اعتكافه
 بلا خلاف ، وان أنزل قال البغوى والرافعى : ان قلنا : اذا لمس أو
 قبل فأنزل لا يبطل فهنا أولى ، والا فوجهان ، لأن كمال اللذة باصطكاك
 البشريتين والأصح البطلان ، أما اذا نظر فلا يبطل اعتكافه قطعا
 كما سبق فى الصوم ، ومن صرح به هنا الدارمى • والله تعالى
 أعلم •

(فرع) قال البغوى : « كل موضع لزم المعتكف غسل الجنابة ،
 اما باحتلام ، واما بجماع ناسيا أو باشر فيما دون الفرج بشهوة
 وأنزل ، وقلنا : لا يبطل اعتكافه بذلك فمكث فى المسجد عصى الله
 تعالى • بل يجب عليه الخروج للاغتسال ويحرم المكث مع التمكن

من الخروج ، ولا يحسب زمان الجنابة من الاعتكاف ، وكذلك زمان
النسك اذا لم يخرج من المسجد ، لأنهما ممنوعان من المسجد ،
وقيل : يحسب لهما لأنه ليس فيه الا أنه عاص كما لو أكل حراما آخر ،
وقيل : يحسب زمان النسك دون زمان الجنابة لأن عصيان الجنب
للمحذ في المسجد وعصيان السكران للشرب ، والمذهب الأول حتى لو
نذر اعتكافا فاعتكفه جنبا لا يحسب له كما لو نذر ان يقرأ القرآن
فقراء جنبا لا يحسب له عن نذره لأن النذر للقربة وما يفعله ليس
بفريه بل معصية • ولو حاضت المعتكفة لزمها الخروج فان لم تخرج
لم يحسب زمان الحيض • وكذلك اذا ارتد لان المرتد ليس اهلا لعبادة ،
سدا اخر حلام البعوى ، وذكر نحوه الرافعى وغيره •

قال اصحابنا ويلزم الجنب المبادرة بالغسل في الصور المذكورات
لخिला يبطل تنابعه ، قالوا : وله الخروج من المسجد للاغتسال ،
سواء احسنه الغسل في المسجد أم لا ، لأنه أصون للمسجد ولروءته •

(فروع) المرأة المعتكفة كالرجل المعتكف في تحريم الجماع
والمباشره بتساهة ، وفي افساده بهما ، ويفرق بين العالة الذائرة المختاره
واناسيه والجاهلة والمكرهة كما سبق ، والله اعلم •

(فروع) اذا جامع المعتكف عن نذر متتابع ذكر له عالما
بالتحريم فقد ذكرنا أنه يفسد اعتكافه بالاجماع ولا تلزمه الكفارة
عندنا ، وبه قال جماهير العلماء ، قال الماوردى : هو قول جميع
الفقهاء الا الحسن البصرى والزهرى فقال : عليه كفارة الواطى في
صوم رمضان ، قال العبدري : « وهو أصح الروايتين عن أحمد »
قال ابن المنذر : « أكثر أهل العلم على أنه لا كفارة عليه » وهو قول
أهل المدينة والشام والعراق ، وقال الحسن والزهرى : عليه ما على
الواطى في صوم رمضان ، وعن الحسن رواية أخرى أنه يعتق
رقبة ، فان عجز أهدي بدنة ، فان عجز تصدق بعشرين صاعا من تمر •

فـرـع

في مذاهب العلماء في جماع المعتكف ناسيا

قد ذكرنا أنه لا يفسد اعتكافه عندنا ، وبه قال داود • وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : « يفسد » دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف ، وقد سبق أنه حديث حسن وهو عام على المختار فيحتاج بعمومه ، إلا ما خرج بدليل كفرامة المتلفات وغيرها •

فـرـع

في مذاهبهم في المباشرة دون الفرج بشهوة

قد سبق الخلاف في مذهبننا • وقال أبو حنيفة وأحمد : ان أنزل بطل اعتكافه وألا فلا • وقال مالك : يبطل مطلقا • وقال عطاء : لا يبطل مطلقا ، واختاره ابن المنذر ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف » لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف ولم ينقل انه غير شسيئا من ملبسه » ولو فعل فلك لنقل ، ويجوز ان يتطيب لأنه لو حرم عليه الطيب لحرم ترجيل الشعر كالأحرام وقد روت عائشة أنها « حانت ترجل نضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف » فدل على أنه لا يحرم عليه التطيب ، ويجوز ان يتزوج ويزوج لأنه عبادة لا تحرم التطيب فلا تحرم النكاح كالصوم ، ويجوز ان يقرأ القرآن ويقرئ غيره ويدرس العلم ويدرس غيره ، لان ذلك كله زيادة خير لا يترك به شرط من شروط الاعتكاف ، ويجوز أن يأمر بالأمر الخفيف في ماله وصنفته ويبيع [ويبتاع] ولكنه لا يكثر منه ، لأن المسجد ينزه عن أن يتخذ موضعا للبيع والشراء ، فإن أكثر من ذلك كره لأجل المسجد ولم يبطل به الاعتكاف • وقال في القديم : أن فعل ذلك في اعتكاف منور رأيت أن يستقبه ، ووجهه أن الاعتكاف هو حبس النفس على الله عز وجل ، فإذا أكثر من البيع والشراء صار قعوده في المسجد للبيع والشراء لا للاعتكاف — والصحيح أنه لا يبطل — وأول مرجوع

عنه ، لأن ما لا يبطل قليله الاعتكاف لم يبطل كثيره كالقراءة والذكر ، ويجوز أن يأكل في المسجد ، لأنه عمل قليل لا بد منه ، ويجوز أن يضع فيه المائدة لأن ذلك أنظف للمسجد ، ويفسّل فيه اليد ، وإن غسل في الطست فهو أحسن) .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم . وفى الفصل مسائل :

(احداها) قال الشافعى فى المختصر : ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ويأكلان ويتطيبان بما شاء ، قال أصحابنا : يجوز لهما من اللباس ولطيب ولما أدخل ما كان جائزا قبل الاعتكاف ، وسواء رفيع اثياب وغيره ، ولا كراهة فى شئ من ذلك ، ولا يقال : انه خلاف الأولى ، هذا مذهبنا . قال انبدرى : وبه قال أكثر العلماء . وقال احمد : يستحب أن لا يلبس رفيع الثياب ولا يتطيب . قال الماوردى وحكى عن طاوس وعطاء انه ممنوع من لطيب كالحج . دليلنا ما ذكره المصنف ، ويخاف الحج لأنه شرع فيه كشف الرأس واجتتاب الخيط وتحريم الفحاح وغير ذلك مما ليس فى الاعتكاف .

(انثانية) يجوز أن يتزوج وأن يزوج وقد نص عليه الشافعى فى المختصر ، واتفق الأصحاب عليه ، ولا أعلم فيه خلافا .

(الثالثة) يجوز أن يقرأ القرآن ويقرئه غيره ، وأن ينعم أنعلم ويعلمه غيره ، ولا كراهة فى ذلك فى حال الاعتكاف . قال الشافعى وأصحابنا : وذلك أفضل من صلاة النافلة ، لأن الاشتغال بالعلم فرض كفاية فهو أفضل من النفل ، ولأنه مصحح للصلاة وغيرها من العبادات ، ولأن نفعه متعدد إلى الناس ، وقد تظاهرت الأحاديث بتفضيل الاشتغال بالعلم على الاشتغال بصلاة النافلة ، وقد سبق بيان جملة من ذلك فى مقدمة هذا الشرح . قال الشافعى والأصحاب : فالأولى للمعتكف الاشتغال بالطاعات من صلاة وتسبيح وذكر وقراءة ، واشتغال بعلم تعلم وتعليم ومطالعة وكتابة ونحو ذلك . ولا كراهة فى شئ من ذلك ولا يقال هو خلاف الأولى . هذا مذهبنا وبه قال جماعة منهم عطاء والأوزاعى وسعيد بن عبد العزيز .

وقال مالك وأحمد : يستحب له الاشتغال بالصلاة والذكر والقراءة مع نفسه . قالوا : ويستحب أن لا يقرأ القرآن ولا يشتغل بكتابة الحديث ولا بمجالسة العلماء ، كما لا يشرع ذلك في الصلاة والطواف . واحتج أصحابنا بأن أمر القرآن وتعليم العلم والاشتغال به طاعة فاستحب للمعتكف كالصلاة والتسبيح ، ويخالف الصلاة فإنه شرع فيها أذكار مخصوصة والخشوع وتدبرها ، وذلك لا يمكن مع الاقراء والتعليم (وأما) الطواف فقال أصحابنا : لا نسلّمه ولا يكره اقراء انقرآن وتعليم العلم فيه ، والله أعلم .

(الرابعة) قال الشافعي والأصحاب : يجوز للمعتكف أن يأمر في الخفيف من ماله وصنعتة ونحو ذلك ، وأن يتحدث بالحديث المباح ، وأن يبيع ويشترى ويؤجر ونحوها من العقود بحيث لا يكثر ذلك منه ، مان أكثر من ذلك كره ولم يبطل اعتكافه . وحكى المصنف والأصحاب قولاً قديماً أنه ان كان عتكاف نذر متتابع استأنفه . وهذا شاذ ضعيف والمذهب الأول . قال امام الحرمين : هذا المحكى عن انتديم غلط صريح ودليل الجميع في الكتاب .

واستدل أصحابنا لإباحة الحديث المباح في الاعتكاف بحديث صفية أم المؤمنين رضى الله عنها « أنها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها حتى اذا بلغت باب المسجد مر رجلان من الأنصار فسلما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : على رسلكما انما هي صفية بنت حبي ، فقالا : سبحان الله وكبر عليهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سبحان الله ان الشيطان يجرى من الانسان مجرى الدم وانى خشيت أن يتذف في قلوبكما شيئاً » رواه البخارى ومسلم . (فرع) قد ذكر المصنف أنه يجوز للمعتكف أن يبيع ويشترى ولا يكثر منه فان أكثر كره . وهكذا قاله البغوى وكثيرون أو الأكثرون ، وقد نص الشافعي في المختصر على إباحة البيع للمعتكف فقال : ولا بأس على المعتكف أن يبيع ويشترى ويخيط ويجالس العلماء ويتحدث بما أحب ما لم يكن اثماً . هذا نصه . واختلفت عبارة الأصحاب في

ذلك فقال المصنف ما قدمناه ، ووافقه عليه من ذكرناه ، وقطع الماوردي بأن البيع والشراء وعمل الصنائع في المسجد مكروه للمعتكف وغيره ولا يبطل به الاعتكاف . وقال صاحب الشامل : فان باع المعتكف أو استترى فلا بأس به ، نص عليه الشافعي في الأم وفي القديم . قال في القديم : ولا يكثر من التجارة لئلا يخرج عن حد الاعتكاف . قال : وقال في البويطي : وأكره البيع والشراء في المسجد .

قال صاحب الشامل : فالمسألة على قولين (أحدهما) يكره البيع والشراء في المسجد (والثاني) لا يكره . قال : فان كان محتاجا الى شراء قوته وما لا بد له منه لم يكره . قال : فأما الخياطة فان خاط ثوبه الذي يحتاج الى لبسه جاز ، وان كان كثيرا فتركه أولى . هذا كلام صاحب الشامل : وجزم الشيخ أبو حامد بكراهة البيع والشراء في المسجد . وقال القاضي أبو الطيب في المجرى : قال الشافعي في البويطي : وأكره البيع والشراء في المسجد ، فان باع معتكف أو غيره كرهته والبيع جائز ، قال القاضي : بسبب المسجد لا بسبب الاعتكاف . قال : وهى كراهة تنزيه لا تحريم هذا كلام القاضي ، وقال المحاملي في المجموع : قال الشافعي في المختصر والأم والقديم : ولا بأس ان يبيع المعتكف ويشترى ويخط . وفي كراهته قولان (أرجحهما) الخراجه ، قال : وقول الشافعي لا بأس به ، أراد أنه لا يؤثر في الاعتكاف ولا يمنع منه لأجله ، فأما المسجد فهو مكروه للمعتكف وغيره .

وقال المتولى : اذا اشتغل المعتكف بالبيع والشراء - فان كان محتاجا اليه لتحصيل قوته - لم يكره ، وان قصد به التجارة وطلب انزيادة فقد نص في الأم أنه لا بأس به ، ونقل البويطي أنه يكره البيع والشراء في المسجد : فحصل في المسألة قولان (الصحيح) كراهته ، وقال السرخسي : في انبيع والشراء للمعتكف نصاب مختلفان ، وللاصحاب فيهما طريقتان (أحدهما) في كراهته قولان (والثاني) أنهما على حالين ، فان اتفق البيع نادرا لم يكره ، وان اتخذه عادة منع منه ، وقال الدارمي : يكره للمعتكف البيع والشراء في المسجد ، فان لم يكن له من يشتري له الخبز خرج له ، هذا كلام الأصحاب ، وحاصله أن الصحيح كراهة البيع والشراء في المسجد الا أن يحتاج

أنه لضرورة ونحوها ، وقد سبق بيان هذا بأدلته في آخر باب ما يوجب الغسل ، والله أعلم •

(فرع) قد ذكرنا قريبا عن نص الشافعى في المختصر وغيره أنه لا بأس على المعتكف أن يخييط في المسجد ، وهذا فيه خلاف عندنا في حق المعتكف إذا خاط ما تدعو حاجته اليه ولا كراهة حينئذ ، فأما غير المعتكف والمعتكف إذا اتخذ مسجدا محلا لذلك وأكثر فيه من الخياطة ونحوها فهو مكروه ولا يبطل به اعتكافه على المشهور من مذهبنا ، وفيه القول القديم الذى حكاه المصنف والأصحاب . وهذا غلط كما سبق • هذا مختصر كلام الأصحاب في ذلك ، قال الدارمى : تكره الخياطة في المسجد كالبيع ، وقليلها لحاجة جائز كالبيع • وقال الماوردى : البيع والشراء وعمل الصنائع في المسجد مكروه للمعتكف وغيره • وقليل ذلك أخف من كثيره : وقال صاحب الشامل : ان خاط نوبه الذى يحتاج الى لبسه لم يكره ، وان كان كثيرا فتركه أولى ، وقال البغوى : ان عمل عملا مباحا يسيرا أو خاط شيئا من ثوبه لم يكره : فان قعد يحترف بالخياطة أو بحرفة أخرى كره ، وعبارات باقى الأصحاب نحو هذا ، والله أعلم •

وقد سبق في آخر باب ما يوجب الغسل بيان هذا كله وأشباهه مما يكره في المسجد أو يحرم أو يباح أو يندب ، وأن رفع الأصوات فيه مكروه ، والبول حرام في غير اثناء وفي اثناء على الأصح ، والفصد والحجامة ونحوهما فيه حرام في غير اثناء ومكروه في الاثناء ، والله أعلم •

(فرع) قال القاضى أبو الطيب في المجرى : قال الشافعى في الأم والجامع الكبير : لا بأس أن يقص في المسجد لأن القصص وعظ وتذكير • قال : وأما الحديث المباح فالأولى تركه ، فان فعل فلا بأس به ما لم يكن اثما ، وهذا الذى قاله الشافعى رحمه الله في القصص محمول على قراءة الأحاديث المشهورة والمغازى والرقائق ونحوهما مما ليس فيه موضوع ولا (١) ما تحتمله عقول العوام : ولا

(١) لعل : وما لا تحتمله فليحذر (ط) .

ما ذكره أهل التواريخ والقصص من قصص الأنبياء وحكاياتهم فيها أن بعض الأنبياء جرى له كذا من فتنة أو نحوها ، فإن هذا كله يمتنع منه ، وقد سبق بيان هذا في آخر باب ما يوجب الغسل .

(فرع) قال الشافعى فى المختصر : ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال ، واتفق أصحابنا على هذا . قالوا : ويستحب للمعتكف إذا سبه انسان أن لا يجيبه ، كما لا يجيبه الصائم ، فإن أجابه وسب غيره أو جادل بغير حق كره ولم يبطل اعتكافه بالاتفاق . قال المتولى : ويبطل ثوابه أو ينقص ، هذا لفظه .

(المسألة الخامسة) قال الشافعى والأصحاب : يجوز للمعتكف وغيره أن يأكل فى المسجد ويشرب ويضع المائدة ويغسل يده بحيث لا يتأذى بغسالته أحد ، وإن غسلها فى الطست فهو أفضل ، ودليل انجميع فى الكتاب : قال أصحابنا : ويستحب للأكل أن يضع سفرة ونحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون ، قال البغوى : يجوز نضح المسجد بالماء المطلق ولا يجوز بالمستعمل وإن كان طاهرا ، لأن النفس قد تعافه ، وهذا الذى قاله ضعيف ، والمختار أن المستعمل كالمطلق فى هذا لأن النفس إنما تعاف شره ونحوه . وقد اتفق أصحابنا على جواز الوضوء فى المسجد ، واسقاط مائه فى أرضه مع أنه مستعمل ، وصرح به صاحبها الشامل والنتمة فى هذا الباب ، وقد قدمنا بيانه فى آخر ما يوجب الغسل . ونقلنا هناك عن ابن المنذر أنه نقل اجماع العلماء على ذلك : ولأنه إذا جاز غسل اليد فى المسجد من غير طست كما صرح به المصنف وجميع الأصحاب فرشه بالماء المستعمل أولى لأنه أنظف من غسالة اليد ، والله أعلم .

قال الماوردى : والأولى أن يغسل اليد حيث يبعد عن نظر اناس وعن مجالس العلماء ، قال : وكيفما فعل جاز والله أعلم ، قال أصحابنا : وللمعتكف النوم والاضطجاع والاستلقاء ومد رجله ونحو ذلك فى المسجد لأنه يجوز ذلك لغيره فله أولى . وقد سبقت المسألة فى باب ما يوجب الغسل .

فروع

في مذاهب العلماء في بيع المعتكف وشراؤه

قد ذكرنا أن الأصح من مذهبنا كراهته إلا لما لا بد منه ، قال ابن المنذر ومن كرهه عطاء ومجاهد والزهرى ، ورخص فيه أبو حنيفة ، وقال سفيان الثوري وأحمد : يشتري الخبز إذا لم يكن له من يشتري ، وعن مالك رواية كالثوري ، ورواية يشتري ويبيع اليسير ، قال ابن المنذر : وعندى لا يبيع ولا يشتري إلا ما لا بد له منه إذا لم يكن له من يكفيه ذلك ، قال : فأما سائر التجارات فإن فعلها في المسجد كره ، وإن خرج لها بطل اعتكافه ، وإن خرج لقضاء حاجة الإنسان فباع واشترى في مروره لم يكره ، والله أعلم •

(فروع) مذهبنا أنه لا يكره دخول المعتكف تحت سقف • ونقله ابن المنذر عن الزهرى وأبى حنيفة قال : وبه أقول ، وروينا عن ابن عمر قال : لا يدخل تحت سقف وبه قال عطاء والنخعي وإسحاق • وقال الثوري : إذا دخل بيتنا انقطع اعتكافه •

فروع

في مذاهب العلماء في الطيب للمعتكف

مذهبنا أنه لا كراهة فيه كما سبق • قال ابن المنذر : وبه قال أكثر العلماء ، منهم مالك وأبو حنيفة وأبو ثور • وقال عطاء : لا تطيب المعتكف قال : فإن خالفت لم يقطع تتابعها قال : وقال معمر : يكره أن يتطيب المعتكف • قال ابن المنذر : لا معنى لكراهة ذلك ، قال : ولعل عطاء إنما كره طيبها لكونها في المسجد • كما يكره لغير المعتكف الطيب إذا أرادت الخروج إلى المسجد •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل : إذا فعل في الاعتكاف ما يبطله من خروج أو مباشرة أو مقام في البيت بعد زوال العذر — نظرت فإن كان ذلك في تطوع — لم يبطل ما مضى من اعتكافه لأن ذلك القدر لو أفرد به بالاعتكاف

واقصر عليه أجزاءه ولا يجب عليه اتمامه لأنه لا يجب المضي في فاسده [فلا يلزمه] بالشروع كالصوم ، وإن كان في اعتكافه ، فمذخور نظرت ، فإن لم يشترط فيه التتابع لم يبطل ما مضى من اعتكافه ، لما ذكرناه في التطوع ، ويلزمه أن يتم لأن الجميع قد وجب عليه ، وقد فعل البعض فوجب الباقي ، وإن كان قد شرط فيه التتابع بطل التتابع ويجب عليه أن يستأنفه ليأتي به على الصفة التي وجب عليها) •

(الشرح) هذا الفصل كله كما ذكره وهو متفق عليه • قال أصحابنا : وكل ما قطع التتابع في النذر المتتابع يوجب الاستئناف بنية جديدة • قال أصحابنا : وكل عذر لم يجعله قاطعا للتتابع ، فعند الفراغ منه يجب العود ، فلو أضر انقطع التتابع وتعذر البناء ويجب قضاء الأوقات المصروفة الى غير قضاء الحاجة ، ولا يجب قضاء أوقات الحاجة ولا الذهاب له والمجيء عنه ، وإذا عاد فهل يجب تجديد النية ؟ ينظر فإن كان خروجه لقضاء الحاجة وما لا بد منه كالاغتسال والإذان إذا جوزنا الخروج له لم يجب على المذهب ، سواء طال الزمان أو قصر ، وقيل : إن طال الزمان ففي وجوب تجديدها وجهان ، وقد سبق بيانه •

وأما ما له منه بد ، ففيه وجهان : (أحدهما) يجب تجديدها لأنه ليس ضروريا (وأصحهما) لا يجب لأن النية الأولى شملت جميع المذخور ، وهذا الخروج لا يقطع التتابع فكأنه لم يخرج • وطرد الشيخ أبو علي السنجي هذا الخلاف فيما إذا خرج لغرض استثنائه ثم عاد ، ولو عين لاعتكافه مدة ولم يتعرض للتتابع ثم جامع أو خرج خروجا بلا عذر ففسد اعتكافه ثم عاد ليتم الباقي ففي وجوب تجديد النية هذان الوجهان • قال إمام الحرمين : لكن المذهب هنا وجوب تجديدها • وهو كما قال • فالصحيح وجوب تجديد النية هنا لتخلل المنافي القاطع للاعتكاف ولا يغتر بجزم صاحبى الابانة والبيان بأنه لا يجب التجديد هنا ، وقولهما : إن الزمان مستحق للاعتكاف ، وقد صح دخوله فيه لأنه خرج منه ففسدت نيته ، والله أعلم •

فـرـع

في مسائل تتعلق بكتاب الاعتكاف وبعضها من الضروريات التي تركها المصنف

(أحدهما) إذا نذر اعتكافا متتابعاً وشرط الخروج منه أن عرض عارض مثل مرض خفيف أو عيادة مريض أو شهود جنازة أو زيارة أو صلاة جمعة ، أو شرط الخروج لاشتغال بعلم أو لغرض آخر من أغراض الدنيا والآخرة صح شرطه على المذهب ، نص عليه في المختصر وقطع به الأصحاب في جميع الطرق ، ومنهم المصنف في التنبيه ، إلا صاحب التقريب والحناطى فحكيا قولاً آخر شاذاً أنه لا يصح شرطه لأنه مخالف لمقتضاه فبطل ، كما لو شرط الخروج للجماع فإنه يبطل بالاتفاق ، وتابعهما على حكاية هذا القول الشاذ امام الحرمين وغيره من المتأخرين وهو غريب ضعيف ، وهو مذهب مالك والأوزاعي .

ودليل المذهب أنه إذا شرط الخروج لعارض فكأنه شرط الاعتكاف في زمان دون زمان ، وهذا جائز بالاتفاق ، قال أصحابنا : فإذا قلنا بالمذهب نظر أن عين نوعاً فقال : لا أخرج إلا لعيادة المريض أو لعيادة زيد أو تشييع الجنازة أو جنازة زيد خرج لما عينه لا لغيره ، وإن كان غيره أهم منه لأنه يستبيح الخروج بالشرط فاختص بالمشروط ، وإن أطلق وقال : لا أخرج إلا لشفل أو عارض جاز الخروج لكل عارض وجاز الخروج لكل شغل ديني أو دنيوي ، فالأول كالجمعة والجمعة والعيادة وزيارة الصالحين والمواضع الفاضلة والقبور وزيارة القادم من سفر ونحوها . (والثاني) كلقاء السلطان ومطالبة الغريم ، ولا يبطل التتابع بشيء من هذا كله .

قالوا : ويشترط في الشغل الدنيوي كونه مباحاً . هذا هو المذهب وفيه وجه ضعيف حكاه الماوردي في الحاوي والرافعي وغيرهم أنه لا يشترط . فعلى هذا لو شرط الخروج لقتل أو شرب خمر أو سرقة ونحوها فخرج له لم يبطل اعتكافه وله البناء بعد رجوعه لأن نذره بحسب الشرط ، قالوا : وليست النظارة والنزاهة من الشغل فلا يجوز الخروج لهما . قال أصحابنا : وإذا قضى الشغل الذي شرطه

وخرج له لزمه العود والبناء على اعتكافه ، فان آخر العود بعد قضاء الشغل بلا عذر بطلت تتابعه ولزمه استئناف الاعتكاف كما سبق فيهن أقام بعد قضاء حاجته ونحوها ، قال أصحابنا : ولو نذر اعتكافا متتابعاً وقال في نذره : أن عرض مانع قطعت الاعتكاف ، فحكمه حكم من شرط الخروج كما سبق ، إلا أنه إذا شرط الخروج يلزمه بعد قضاء الشغل والرجوع والبناء على اعتكافه حتى تنقضي مدته وفيما إذا شرط القطع لا يلزمه العود ، بل إذا عرض الشغل الذي شرطه انقضى نذره وبرئت ذمته منه وجاز الخروج ولا رجوع عليه .

ولو قال : على أن أعتكف رمضان إلا أن أمرض أو أسافر ، فمرض أو سافر فلا شيء عليه ولا قضاء ، ولو نذر صلاة وشرط الخروج منها أن عرض عارض أو نذر صوما وشرط الخروج منه أن جاع أو ضيفه إنسان أو ضاف به أحد فوجهان حكاهما إمام الحرمين والبعثي والمتولي وصاحب البيان وآخرون ، وذكرهما الدارمي في الصوم (أصحابهما) ينعقد نذره ويصح الشرط ، فإذا وجد العارض جاز له الخروج منه ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والمحاملي والماوردي وابن الصباغ والجمهور ، ونقله ابن الصباغ عن أصحابنا ، ودليله القياس على الاعتكاف . (والثاني) لا ينعقد نذره بخلاف الاعتكاف ، فان ما يتقدم منه على الخروج عبادة مستقلة بخلاف الصوم والصلوة : وصحح البغوي في الصلاة عدم الانعقاد وليس تصحيحه هنا بصحيح بل الصحيح ما قدمناه عن الجمهور ، والله أعلم .

ولو نذر الحج وشرط فيه الخروج أن عرض عارض انعقد النذر كما ينعقد الأحرام المشروط ، وفي جواز الخروج بهذا الشرط قولان معروفان في كتاب الحج مشهوران (أصحابهما) يجوز كالاكتكاف (والثاني) لا ، قال صاحب الحاوي وغيره : والفرق أن الحج أقوى ، ولهذا يجب المضي في فاسده ، قال الرافعي : والصوم والصلوة أولى من الحج لجواز الخروج عند أصحابنا العراقيين ، وقال الشيخ أبو محمد : الحج أولى به ، والله أعلم .

ولو نذر التصديق بعشرة دراهم أو بهذه الدراهم إلا أن تعرض

حاجة ونحوها ففيه الوجهان (أحدهما) صحة الشرط أيضا فاذا احتاج فلا شيء عليه . ولو قال في هذه القربات كلها الا أن يبدو لى فوجهان (أحدهما) يصح الشرط ولا شيء عليه اذا بدا كسائر العوارض (وأحدهما) لا يصح لأنه علقه بمجرد الخيرة ، وذلك يناقض الالتزام .

قال الرافعي : فاذا لم يصح الشرط في هذه الصور فهل يقال الالتزام باطل ؟ أم صحيح ويلغو الشرط ؟ قال البغوى : لا ينعقد النذر على قولنا لا يصح الخروج من الصوم والصلاة . ونقل امام الحرمين وجهين في صورة تقارب هذا ، وهى اذا نذر اعتكافا متتابعا وشرط الخروج مهما أراد . ففى وجه يبطل التزام التتابع ويبطل الاستثناء ، ومتى شرط فى الاعتكاف المنذور الخروج لغرض وخرج ، فهل يجب تدارك الزمان المنصرف اليه ؟ ينظر - ان نذر مدة غير معينة كشهـر مطلق - وجب التدارك ليتم المدة الملتزمة ، وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك الغرض منزلة الخروج لقضاء الحاجة فى أن التتابع لا ينقطع به : وان نذر زمانا معيناً كرمضان أو هذا الشهر أو هذه الأيام العشرة ونحو ذلك لم يجب التدارك . لأنه لم يلتزم غيرها .

ولا خلاف أن وقت الخروج لقضاء حاجة الانسان لا يجب تداركه فى الحالين كما سبق فى النذر الخالى من الشرط ، واذا خرج للشغل الذى شرطه ثم عاد هل يحتاج الى تجديد النية ؟ قال البغوى : فيه وجهان ، وقد سبق بيان ذلك فى فصل النية ، والله أعلم .

(المسألة الثانية) اذا نذر اعتكاف اليوم الذى يقدم فيه زيد ، قال الشافعى فى المختصر : فان قدم فى أول النهار اعتكف ما بقى ، فان كان مريضا أو مجنونا فاذا قدر قضاءه ، قال المزنى : يشبه اذا قدم أول النهار أن يقضى مقدار ما مضى من ذلك اليوم من يوم آخر ، حتى يكون قد اعتكف يوما كاملا ، هذا ما ذكره الشافعى والمزنى ، قال أصحابنا : هذا النذر صحيح قولاً واحداً ، ونقل الماوردى وغيره اتفاق الأصحاب على صحته ، قال الماوردى : والفرق بينه وبين من نذر صوم يوم قدوم زيد فان فى صحة نذره قولين أنه يمكنه

الوفاء بالاعتكاف كله أو بعضه ولا يمكنه ذلك في الصوم لأنه ان
قدم ليلا فلا نذر وان قدم نهارا لم يمكن صيام ما بقى ويمكنه اعتكاف
ما بقى •

فان تقررت صحة نذره قال أصحابنا : فان قدم زيد ليلا لم
يلزم ناذر الاعتكاف شيء بلا خلاف لعدم شرط نذره . وهو القدوم
نهارا ، وان قدم نهارا لزمه اعتكاف بقية يومه بلا خلاف ، وهل يلزمه
قضاء ما مضى من اليوم قبل قدومه من آخر ؟ فيه خلاف مشهور
حكاه جماعة قولين وآخرون وجهين • قال الماوردي : هما مخرجان
من القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد (ان قلنا) يصح نذر
صومه لزمه القضاء والا فلا •

قال المتولى : القائل بالوجوب هو المزني وابن الحداد •
قال : وتقديره عندهما أنه كأنه نذر اعتكاف جميع اليوم الذي علم الله
قدوم زيد بهيه ، واتفقوا على أن الأصح هنا أنه لا يلزمه قضاء
ما مضى من يومه ، وهو المنصوص كما سبق ، قال المزني : والأفضل
أن يقضى يوما كاملا ليكون اعتكافه متصلا ، فان كان الناذر وقت قدوم
زيد مريضا أو مذبوسا أو نحوهما من أسباب العجز لزمه أن يقضى
عند زوال عذره ، وفيما يقضيه القولان ، هل هو يوم كامل ، أم بقدر
ما بقى من اليوم عند القدوم •

(ان قلنا) في الصورة السابقة يلزمه قضاء ما مضى لزمه هنا
قضاء يوم كامل والا فالبقية ، وهذا الذي ذكرناه من وجوب القضاء
هو المذهب ، وبه قطع كثيرون ، وفيه وجه ضعيف حكاه القاضي أبو حامد
في جامعهم وأبو على الطبري في الإفصاح والماوردي والقاضي أبو الطيب
في المجرد وابن الصباغ وآخرون أنه لا يلزمه قضاء شيء أصلا
لعجزه وقت الوجوب ، كما لو نذرت صوم يوم بعينه فحاضت
فيه فانه لا يلزمها قضاؤه • قال الماوردي : هو مخرج من أحد القولين
فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد أنه لا يصح ، قالوا : والمذهب الأول ،
وهو الذي نص عليه الشافعي كما سبق ، قال أصحابنا : ودليله أن
العبادة الواجبة اذا تعذرت بالمرض لزم قضاؤها كمصوم رمضان ،
والله أعلم •

(المسألة الثالثة) إذا مات وعليه اعتكاف فهل يطعم عنه ؟ فيه خلاف سبق في آخر كتاب الصيام في مسائل من مات وعليه صوم ، والصحيح أنه لا يطعم عنه في الاعتكاف • وقال أبو حنيفة : يطعم عنه ، وعن ابن عباس وعائشة وأبي ثور أنه يعتكف عنه ، وهكذا ذكر المسألة الأصحاب في كل الطرق إلا المتولى فقال : لو قدم زيد وقد بقى معظم النهار لزم الناذر الاعتكاف بلا خلاف ، وفيما يلزمه وجهان (المذهب) ما بقى من النهار (والثاني) قاله المزني وابن الحداد يلزمه ذلك مع قضاء قدر ما مضى • وإن قدم وقد بقى من النهار دون نصفه فأربعة أوجه (أحدها) لا شيء عليه قال : وهذا على قول من قال ان الاعتكاف لا يصح أقل من نصف النهار كما سبق (والثاني) يلزمه ما بقى مع قضاء ما مضى (والثالث) ما بقى فقط (والرابع) ما بقى من ساعته من أول الليل بحيث تسمى تلك الساعة اعتكافا ، والله أعلم •

(الرابعة) قال المزني في الجامع الكبير : قال الشافعي : إذا قال : إن كلمت زيدا فله على أن أعتكف شهرا فكلمه لزمه اعتكاف شهر ، قال أصحابنا مراده إذا كان نذر تبرر بأن قصد أن أمكننى كلامه لمحبتة أو لعظمته وصلاحه أو لامتناع زيد من كلام الناذر ورغبة الناذر في كلامه • أو لغيبته ونحو ذلك ، ففي كل هذا يلزمه (فأما) إذا لم يكن لذلك بل كان نذر لجأج ، وقصد منع نفسه من كلامه ، فالذهب أنه لا يتحتم الوفاء بما التزم بل يتخير بينه وبين كفارة يمين ، وفيه خلاف مشهور في باب النذر •

(الخامسة) قال الأصحاب : لو نذر أن يعتكف شهر رمضان من هذه السنة فإن كان النذر في شوال ، لم ينعقد وإن كان قبله انعقد ، فإن لم يعتكف حتى فات رمضان لزمه القضاء ويقضيه كيف شاء متتابعا أو متفرقا ، والله أعلم •

تم الجزء السادس ويليه السابع بعون الله وتوفيقه وأوله :

[كتاب الحج]

فهارس الجزء السادس
من كتاب المجموع

أولا : الآيات القرآنية

ثانيا : الأحاديث والآثار والأخبار

ثالثا : الأشعار الاستشهادية

رابعا : الأعلام

خامسا : الأحكام

أولا : الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم . . .	٢٥١
اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم .	٤٧٢
اذ يقول امثلهم طريقة ان لبثتم الاياما . . .	٤٢٧
انا أنزلناه في ليلة القدر . . .	٤٨٨
انا أنزلناه في ليلة مباركة . . .	٤٩٢-٤٨٨
انا كنا منذرين . فيها يفرق كل أمر حكيم . . .	٤٩٢-٤٨٨
ان تبعدوا الصدقات فنعمنا هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء	
فهو خير لكم . . .	٢٣٤
ان صلاتك سكن لهم . . .	١٤٤-١٤٣-١٣٥
ان عذابها كان غراما . . .	١٩١
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها	
والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله	
وابن السبيل . . .	١٨٥-١٨٤-١٦٥
انى نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا . . .	٢٠٧
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف . . .	٤٢٣
ان ينزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل امر . سلام	٢٥٧-٢٥٣
هي حتى مطلع الفجر . . .	٤٩٣-٤٩٠
ثم آمنوا الصيام الى الليل . . .	٣٢٢-٣٠٣-٢٥١
	٣٣٠-٣٢٥-٣٢٤
	٣٤٧-٣٣٣-٣٢٧
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس . . .	٢١٥
جنات عدن . . .	٣٧
خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل	
عليهم ان صلاتك سكن لهم . . .	١٤٤-١٤٣-١٣٥
سراييل تقيكم الحر . . .	٤٠٠
شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن عدى للناس وبينات	
من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن	
كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر . . .	٢٥٥-٢٥١-٢٤٩
	٢٦٨-٢٦٥-٢٦٠
	٤١٣-٤٠٩

علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم . . .	٢٥١
فاتوا على قوم يعكفون على اصنام لهم . . .	٥٠٠
فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا	
من فضل الله واذكروا الله كثيرا . . .	٤٨٠
فالآن باثروهم وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا	
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من	
الفجر ثم امنوا الصيام الى الليل . . .	٣٢٢-٣٠٣-٢٥١
	٣٣٠-٣٢٥-٣٢٤
	٣٤٧-٣٣٣-٣٢٧
فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا	
الله كثيرا	٤٨٠
فظن ان لن نقدر عليه	٤٧١
فعدة من ايام اخر	٢٥٥-٢٥١-٢٤٩
	٢٦٨-٢٦٥-٢٦٠
	٤١٣-٤٠٩
فقدنا نعم القادرون	٤٧١-٤٥٧-٢٧٦
نمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على	
سفر فعدة من ايام اخر	٢٥٥-٢٥١-٢٤٩
	٢٦٨-٢٦٥-٢٦٠
	٤١٣-٤٠٩
فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره	٢٣٧
فيها يفرق كل امر حكيم	٤٤٨
فل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف . . .	٢٥٧-٢٥٣
فل هو الله احد	٥٥
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم . .	٢٥٠-٢٤٩
لقد تقطع بينكم	١٩١
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون	٢٣٨- ٩١
نبله القدر خير من الف شهر	٤٩٢-٤٨٨
ما هذه انتمائيل التي انتم لها عاكفون	٥٠٠
وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا . . .	٤٨٠
واذا حللتم فاصطادوا	٢٤٦
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن	
اربعة اشهر وعسرا	٤٢٧-٤٢٦
والغارمين وفي سبيل الله	١٩٣

- والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء . . . ٤٢٦
 والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم . . . ٨٦
 وأن تصوموا خير لكم . . . ٢٥٠
 وتزكيتهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم . . . ١٤٤-١٤٣-١٣٥
 وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . . . ٢٧٣-٢٥٠
 وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط
 الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل . . . ٣٢٤-٣٠٣-٢٥١
 ٣٢٣-٣٢٧-٣٢٥
 ٤٨٠
 ولأمرنهم فليغيرن خلق الله . . . ١٥٤
 ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد . . . ٥٠٧-٥٠٤-٥٠٠
 ٥٥٣
 ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك . . . ٢٤٢
 ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما . . . ٢٦٢
 ولا تقتلوا بأيديكم إلى التهلكة . . . ٢٦٢
 ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون . . . ٢٣٨
 وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه . . . ٢٤٢
 وما جعل عليكم في الدين من حرج . . . ٢٦٠
 وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا
 أن يكون لهم الخيرة من أمرهم . . . ٤٧٢
 ومن قدر عليه رزقه . . . ٤٦٠
 ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون . . . ٢٤٢
 ووجدك عائلا فاغنى . . . ٨٦
 ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة . . . ٢٣٠
 ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا . . . ٢٣٧
 ويمنعون الماعون . . . ٢٤١
 لا تبطلوا أعمالكم . . . ٤٤٧-٤٤٦
 لا تبطلوا صدقاتكم بالإن والأذى . . . ٢٤٠
 يا أيها الذين آمنوا أنفقوا . . . ٨٦
 يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم . . . ٢٣٩
 يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني
 بما تعملون عليم . . . ٢٣٩
 يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا . . . ٤٢٧

تانيا : الأحاديث والآثار والأخبار

الموضوع	الصفحة
أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وبين أبى الحرداء فجاء سلمان يزور أبى الحرداء فرأى أم سلمة متبذلة فقال : ما شأنك ؟ فقالت : ان أخاك ليس له حاجة فى شىء من الدنيا ، فقال سلمان : ان لربك عليك حقا فصم وأفطر وقم ونم وأت أهلك وأعط كل ذى حق حقه فذكر أبو الحرداء ما قال سلمان فقال صلى الله عليه وسلم مثل ما قال سلمان ٤٤٠-٤٤١-٤٤٨	
أصبح اليوم عنحكم شىء تطعمون ؟ فقالت : لا ، فقال : انى أذن صائم ٣٠٥	
الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ٣٢٤	
أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل بالبتيع وهو يحتجم وهو أخذ بيدى لثمان عسرة خلت من رمضان فقال : انظر الحاجم والحجوم ٣٩٠-٣٩١-٣٩٢	
انت زينب امرأة ابن عباس وامرأة اخرى فقلنا لبلال : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أزواجنا ويتامى فى حجورنا هل يجزى ذلك عنهما عن الصدقة ؟ - يعنى النفقة عليهم - فقال صلى الله عليه وسلم : نعم لهن أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ٢٣٤	
أتى عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب والفضل بن عباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسالاه وأتاه آخر فنهاء ٣٨٦	
اتانا كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونحن بخانقين أن الأهلة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال نهارا فلا تقطروا حتى يشهد رجلان مسلمان انهما رآياه بالأمس ٢٧٨	
سياتكم ركب مفضون فاذا اتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون ، فان عدلوا فلا تفسدوهم ، وان ظلموا فعليها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم ١٣٦	
أتيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله ابن أبى طلحة ليحكه وفى يده الميسم يسم ابل الصدقة وفى رواية : يسم غنما ١٥٢	

- فأتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا ٤٧٦
- فأثنوا عليه ٢٤٥
- أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة رجل واحد على هلال رمضان ، وكان لا يجيز على شهادة الإفطار الا رجلين ٢٩٣
- أحصوا عدة شعبان ٤٦٧
- أحيل الصيام على ثلاثة أحوال - قدم الناس المدينة ٢٥٠-٢٤٩
- أخذ الحسن بن علي تمره من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال صلى الله عليه وآله وسلم : كخ كخ لي طرحها ثم قال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة ٢١٩
- أخذ صلى الله عليه وآله وسلم من المعادن القبلية الصدقة وأنه أقطع بلال بن الحارث العقيق أجمع والمعادن القبلية ٣٦
- تؤخذ صدقات المسلمين عند مياعهم أو عند أفنيتهم . ١٤٣
- آخر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الزكاة عام الرمادة ، وكان عام مجاعة ١٤٩
- إذا أديت الزكاة الى رسول الله فقد برئت منها الى الله ورسوله ولك أجرها ، واثمها على من بدلها . . . ١٣٦
- إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ٦٥-٤٢١
- إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ، وغلقت أبواب النار وصفت الشياطين ٢٤٩
- إذا دخل رمضان ٢٤٨
- إذا رأى صلى الله عليه وآله وسلم الهلال قال : هلال خير ورشد . هلال خير ورشد ، آمنت بالذي خلقك (ثلاث مرات) ثم يقول : الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا ٤٢٢
- إذا رأيتم الهلال قد أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم ، وأشار بيده قبل المشرق ٣٢٢
- إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فافطروا فان أغمى عليكم فافحصوا له ٢٧٥-٤٥٦-٤٧٦
- إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا = إذا رأيتم الهلال - إذا سمع أحكم النداء والثناء على يده ، فلا يفسعه حتى يتقضى حاجته منه وكان المؤذن يؤذن إذا بزغ الفجر ٣٣٣

٤٤٩	• • •	إذا أصبحت وانت ناوى الصبح فأنت بخير النظرين
٤٣٨	• • • • •	بين ان سبت صمت وان شئت أفطسوت
٤٦٠	• • • • •	إذا صمت من الشهر ثلاثا فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة
٣٣٣	• • • • •	وحمس عشره
٤٠٧	• • • • •	صمت من الصوم اطعم عن كل يوم مدا • • •
٣٣٣	• • • • •	إذا غابت الشمس من مهننا وجاء الليل من مهننا فقد
٣٣٣	• • • • •	أفطر الصائم
٣٣٣	• • • • •	إذا أفطر احدهم فليطفر على تمر فان لم يجد فليطفر
٣٣٣	• • • • •	على ماء فانه طهور
٣٣٣	• • • • •	إذا أقبل الليل من مهننا وغابت الشمس من مهننا
٣٣٣	• • • • •	فقد أفطر الصائم
٣٣٣	• • • • •	إذا تقايا فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه
٣٣٣	• • • • •	القضاء
٣٩٨	• • • • •	إذا خان احدهم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ
٤٥٩	• • • • •	قاتله او شاتمته فليقل : اني صائم
٤٤٩	• • • • •	إذا خان دون منظره سحاب صام
٣٥١	• • • • •	إذا نسي فاكل او شرب فليتم صومه ، فانما اطعمه
٣٨٦-٣٨٨-٣٥٠	• • • • •	الله وسقاه
٤٥٥-٢٥٢-٢٥٢	• • • • •	إذا استنصت فابلغ الوضوء الا ان تكون صائما
٢٤٣	• • • • •	إذا انصف سبعان فلا صيام حتى يكون رمضان
٢٢١-٣٠٨	• • • • •	إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها اجرها
	• • • • •	بها انفقت ولزوجها اجره بما كسب وللخازن مثل
	• • • • •	ذلك لا ينقص بعضهم اجر بعض شيئا
	• • • • •	افن اصوم
	• • • • •	اراد صلى الله عليه وآله وسلم ان يحج فقالت امرأة
	• • • • •	نزوجها : احججني مع رسول الله صلى الله عليه وآله
	• • • • •	وسم فقال : ما عدى ما احجك عليه فقالت : احججني على
	• • • • •	جملت ملان قال : ذلك حبيسي في سبيل الله فاتي
	• • • • •	رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ان امراتي
	• • • • •	سرا نليك السلام وانها سالني الحج معك وقص القصه
	• • • • •	معان صلى الله عليه وسلم : اما انك لو احججتها عليه كان
١٩٩	• • • • •	في سبيل الله
	• • • • •	اربعمون خصله أعلا من منيحة العنز ما من عامل يعمل

الموضوع	الصفحة
بخصلة منها رجاء توابها وتصديق موعدهما الا اخله الله تعالى الجنة بها	٢٤١
ارسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر فقال أحدهما : صبحت ، ومال الآخر : لا ، قال : اختلفتما !!	٢٢٥
ارضى شرايى	٣٥٥-٣٥٦
اسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالمخ فى الاستنشاق الا ان تكون صائما	٨٥
اغنيهم عن الطلب فى هذا اليوم	٤٥٦-٤٥٧
اف اف صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فامسحوا له ثلاثين	٣٩٢-٣٩٣
أفطر الحاجم والمحجوم	
أكله السحر بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء	٤٠٦
أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم كل سهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم . قلت : من أى أيام الشهر ؟ قالت : ما كان يبلى من أى أيام الشهر كان يصوم	٤٣٥
اللهم أحيى مسكيناً وامتنى مسكيناً واحشرنى فى زمرة المساكين	١٧٧-١٧٨
اللهم اك عفو تحب العفو فاعف عني	٤٠٦
اللهم انى اعوذ بك من فتنة النار ومن فتنة الفقر وعذاب القبر	١٧٨
اللهم انى اعوذ بك من شر فتنه الغنى ، وشر فتنة الفقر اللهم انى اعوذ بك من شر فتنة الحجال	١٧٨
اللهم برحمتك التى وسعت كل شيء اغفر	٤٠٧
اللهم بك صمت وعلى رزقك أفطرت	٤٠٦
اللهم هذا مسمى فيما أملك فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك	١٤٣
الليس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يباشر ؟ مايت : كان املككم لاربه	٣٩٧
ماما اذا مانك هذه الحجة معنا فاعنمرى فى رمضان مانها كحجه فكانت تقول : الحج حجة والعمرة عمره ، وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ادرى الى خاصة	١٩٩
اما تعرفنى ؟ قال : ومن انت ؟ قال : انا الباهلى	

- الذى جئت عام الاول قال : فما غيرك وقد كنت
 ٤٣٨ حسن الهينة ؟
 اما علمت ان ال محمد لا ياكلون الصدقة ؟ ان هذه
 الصدقة اما هي اوساخ الناس وانها لا تحبل ل محمد
 ولا لان محمد صلى الله عليه وسلم ٢١٩
 امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها على فقرائكم . ٢٢١
 امبرني امراني ان اسالك ما يعدل حجة معك ؟ قال :
 افبرها السلام ورحمة الله وبركاته واخبرها انها
 تعدل حجة معي (يعني عمرة في رمضان) ١٠٩
 امر صلى الله عليه وآله وسلم الذي ومع علي امرانه
 ان يعنى رقبه قال : لا اجد . قال : صم شهرين
 متتابعين . قال : لا استطيع . قال : اطعم ستين مسكينا . ٣٦٢
 امر صلى الله عليه وآله وسلم الذي افطر في نهار
 رمضان بكفارة الظهار ٣٦٠
 امر صلى الله عليه وآله وسلم الذي واقع امره في
 نهار رمضان بقضائه ٣٦١-٣٦٠
 امرنا صلى الله عليه وآله وسلم ان نتصدق فوافق
 ذلك مالا عندى فقلت : اليوم اسبق ابا بكر ان
 سبقته يوما فجئت بنصف مالي فقال صلى الله عليه وآله
 وسلم : ما ابقيت لاهلك ؟ فقلت مقله . واتى ابو بكر
 بخل ماله . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم : ما ابقيت لاهلك ؟ فقال : ابقيت لهم الله
 ورسوله فقلت : لا اسابقك ابدا ٢٣٢-٢٣١
 امر صلى الله عليه وآله وسلم بالاثمد المروج عند
 النوم وقال : ليقته الصائم ٢٨٨
 امر صلى الله عليه وآله وسلم بركاة الفطر ان تخرج
 قبل خروج الناس الى الصلاة ٨٥
 امر صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه ٤١٨
 امرنا صلى الله عليه وآله وسلم ان نمسك لرؤيته
 فان لم نره فشهد شاهدان عدلان نسكنا بشهادتهما ٢٨٣
 امرنا بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والحر
 والعبد ممن تمونون ٦٧-٦٨-٦٩
 ١٠٧-٧٤
 امرنا صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة الفطر قبل

- ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا
ونحن نفعه ٦٢
- أمرني مولاي ان أقصد أحبا فجاءني مسكين فاطمعت
منه فعلم مولاي فضربني فأتيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال : لم
ضربته ؟ فقال : يعطى طعامي من غير أن أمره ، فقال :
الاجر بينكما ٢٤٤
- أنا صبيت عليه وضوء ٣٣٩-٣٣٨
- فإن حالت بينكم وبينه غمامة أو ضبابة فأكملوا
شعبان ثلاثين ٤٥٨-٤٥٧-٤٥٦
- ان شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب . ١٧٠
- ان صام قضا ٣٦٩
- فإن غبي عليكم فأكملوا العدة (فأكملوا عدة شعبان)
ثلاثين يوما ٣٥٧-٢٧٤
- فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما أو (فاقدروا له)
أو (فصوموا ثلاثين يوما) ٤٥٨-٤٥٧-٤٥٦-٤٦٠-٤٦١-٤٦٤-٤٦٨-٤٦٥
- ان أفطرت فرخصة وان صمت فهو أفضل ٢٧٢-٢٦٤
- ما من امرؤ شاتم أو قاتله فليقل : انى صائم ٣٩٨
- ان الله تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما
استكروا عليه ٥٥٠-٣٣٢-٣٣٠
- ان الله يحب ان تؤتى رخصة كما يكره ان تؤتى معصيته . ٢٧٠
- ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا ، وان الله تعالى
أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين قال عز وجل :
(يا أيها المرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا
انى بما تعملون عليم) وقال : (يا أيها الذين آمنوا
كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر الرجل يطيل
الفسفر اشعث أغبر يمد يديه الى السماء : يارب
يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى
بالحرام فانى يستجاب لذلك ٣٣٩
- أن الله قد أمده لرؤيته ، فصوموا لرؤيته وأفطروا

الموضوع	الصفحة
لرؤيته فان أغمى عليكم فأكملوا العدة . . .	٢٧٥-٤٥٨-٤٦٣
٤٦٧	
ان أبا بكر وعمر كانا يؤخران الإفطار . . .	٤٠٦
ان أبا الخرداء أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلام قاء فأنظر فقال : صدق ، أنا صببت عليه وضوءه	٣٣٩-٣٣٨
ان ابن عباس وناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثوه الى أم سلمة يسألها أى الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر صياما لها قالت : يوم السبت والاحد فرجعت اليهم فأجبرتهم فكانهم أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم اليها فقالوا : انا بعثنا اليك هذا في كذا وكذا فذكر أنك قلت كذا وكذا فقالت : صدق ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الاحد وكان يقول : انهما عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم	٤٨٢
انا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا - يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين - . . .	٢٧٣-٢٨١
ان الاعرابى سأل النبی صلى الله عليه وآله وسلم عن فعل مشترك بينهما فأوجب عتق الرقبة . . .	٣٦١-٣٦٢
ان أمى ماتت وعليها شهر أفأقضيه عنها = جاء رجل الى النبی صلى الله عليه وآله وسلم ان امه ماتت فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان أمى ماتت أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم . قال : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقى الماء	٢٤١-٤١٦-٤١٧
انا بعثنا اليك هذا في كذا وكذا فذكر أنك قلت كذا وكذا فقالت . صدق	٤٨٢
انا قد أخذنا زكاة العباس عام أول للعام . . .	١١٣
انا لا تحل لنا الصدقة	٢١٩
انا لا نعطي عنى الاسلام شيئا فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر	١٧٨-١٨٠
انا معانير النساء امرنا أن نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا نضع لبنا على شملنا في الصلاة . . .	٤٠٧
ان سعد بن عذرة رضى الله عنه ماذت فقال لرسول	

- الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان امي ماتت أفأتصدق
عنها ؟ قال : نعم . قال : فأى الصدقة أفضل ؟
٢٤١
قال : سقى الماء
٤٠٦-٣٣٣ . ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم
ان بنى هاشم وبني المطلب شيء واحد وشبك
٢١٩
بين أصابعه
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رمضان
فضرب بيديه فقال : الشهر هكذا وهكذا ، ثم عقد
أبهامه في الثالثة وقال : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
فإن غم عليكم فافقدوا ثلاثين ٤٥٦
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصل في
رمضان ، فواصل الناس ففهاهم قيل له : أنت تواصل
قال : انى لست مثلكم انى أطعم وأستى ٤٠٣-٤٠٢
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاه فافطر ٣٤٠-٣٣٨
ان رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انى أرى
رؤياكم قد توافيات فمن كان متحريها فليتحريها في
السبع الأواخر ٤٩٥
ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال :
يا رسول الله عندي دينار فقال : أنفقه على نفسك ،
قال : عندي آخر قال : أنفقه على ولدك ، قال : عندي
آخر قال : أنفقه على أهلك ، قال : عندي آخر قال :
أنفقه على خادمك ، قال : عندي آخر ، قال : أنت
أعلم به ٢٢٩
ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يستفتيه وهى تسع من وراء الباب فقال : يا رسول
الله تدركنى الصلاة وأنا جنب أفأصوم ؟ قال صلى
الله عليه وآله وسلم : وأنا تدركنى الصلاة وأنا
جنب فاصوم فقال : لست مثلنا يا رسول الله فقد
غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال :
والله انى لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم
بما اتقى ٣٢٨
ان رجلا من أهل الصفة مات فوجد له ديناران فقال

الموضوع	الصفحة
النبى صلى الله عليه وسلم: كيتان من نار . . .	٢٣٦
ان رجلا من الانصار بات عنده ضيف فلم يكن عنده الا قوته وقوت صبيانه فقال لامراته بومي الصبيان واظفنى السراج وقدمى للضيف ما عندك فنزلت هذه الآية (واثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة)	٢٣٠
ان رجلا سال النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له واأناه آخر فنهاه هذا الذى رخص له شيخ والذى نهاه شاب . . .	٣٩٦
ان رجلا شهد عند رؤية هلال رمضان فصام واحسبه قال : وامر الناس بالصيام وقال : اصوم يوما من شعبان احب الى من ان أفطر يوما من رمضان . . .	٢٩٣
ان رجلا قال : يا رسول الله ان امى ماتت وعليها صوم شهر افأقضيه عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان على امك دين اكننت قاضيه عنها ؟ قال : نعم .	٢٢٥
قال : فدين الله احق ان يقضى . . .	٢٢٥
ان رجلين أتيا النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فقال : ان شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب وفى رواية : أعطيتكما بعد أن أعلمكما انه لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب . . .	٢٢١-١٧٠
ان رجلا قال : يا رسول الله اذا ادبت الزكاة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله ؟ فقال : نعم .	
اذا ادبتكها الى رسولى فقد برئت منها الى الله ورسوله ولك اجرها واثمها على من بجلها . . .	١٣٦
ان رمضان يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن احب ان يتقدم فليتقدم ، ولأن اصوم يوما من شعبان احب الى من ان أفطر يوما من رمضان . . .	٤٦١
ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ان امى ماتت وعليها نحر ، فقال صلى الله عليه وسلم : اقضه عنها . . .	٤١٧-٢٤١
ان الشهر تسع وعشرون . . .	٤٧١
ان الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء . . .	٢٣٥
ان الصدقة لا تنبغى لآل محمد انما هى اوساخ الناس . . .	١٤١
ان عبد الله بعجل الفطر ويؤخر السحور فقالت :	

الموضوع	الصفحة
هكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل . . .	٤٠٣
ان عمر وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران الى الليل الاسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان	٤٠٦
ان عمر وعليهما كانا ينهيان عن صوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان	٤٧٥
ان في الجنة غرفة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها أعدھا الله لمن الا ان الكلام وأطعم الطعام وتابع الصيام ، وصلى بالليل والناس نيام	٤٤٢-٤٤٣
ان كنت لا تدخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه الا وأنا مارة	٥٣٧-٥٣٩
ان لربك عليك حقا ولاهلك عليك حقا ولجسدك عليك حقا فصم وافطر وقم ونم وات اهلك واعط كل ذى حق حقه	٤٤٠
وان لزوارك عليك حقا	٤٤٦
ان للصائم عند فطره دعوة ما ترد	٤٠٨
ان الاعمال تعرض الاثنين والخميس	٤٣٧
انما الصدقة عن ظهر غنى	٢٣٢-٢٣٣
انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى	٣٠٩-٣٠٠-١٥٦
٥٢٣-٣٢٠	
وانما لكل امرئ ما نوى	٣٠٩-٣٠١-٣٠٠
انما كان يوما كان صلى الله عليه وسلم يصومه قبل رمضان فلما نزل رمضان ترك	٤٣٤
انما هي اوساخ الناس	٢١٩-١٤١
انما الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل ، وانما الفطر مما دخل وليس مما خرج	٣٤٠
ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان الله انجاها ان تصوم شهرا فنجها الله تعالى فلم تصم حتى ماتت فجاءت بنتها او اختها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزها ان تصوم عنها	٤١٦
ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم	٤١٧
ان ناسا اختلفوا في يوم عرفة في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال بعضهم : هو صائم وقال بعضهم : ليس بصائم فأرسلت اليه بقدر من لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشرب	٤٣٠-٤٣١

- ان ناسا رأوا هلال الفطر فاتم عبد الله بن عمر
 صيامه الى الليل وقال : حتى يرى من حيث يرونها بالليل . ٢٨٠
 ان ناسا قالوا : يا رسول الله . ذهب أهل الدثور
 بالأجور يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم
 ويتصدقون بفضول أموالهم قال : أو ليس قد جعل
 الله لكم ما تصدقون به ؟ ان كل تسبيحة صدقة ،
 وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل
 صدقة . وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة ؛
 وفي يضع أحدكم صدقة ، قالوا : يا رسول الله .
 أبأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال :
 أرايتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك
 اذا وضعها في الحلال كان له أجر . ٢٤٦
 ان ناسا من المصدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : أرضوا مصدقكم . قال
 جرير : ما صدق عنى مصدق منذ سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الا وهو عنى راض . ١٣٥-١٣٦
 ان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن
 صيام ستة ايام من السنة يوم الشك ويوم النحر
 والفطر وأيام التشريق . ٤٦١
 ان ميمونة أم المؤمنين اعتقت وليدة لها في زمان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم : لو اعطيتها أخوالك كان
 أعظم لأجرك . ٢٣٤
 انها كانت اذا اعتكفت لا تسال عن المريض وهى تمشى
 ولا تقف . ٥٣٧
 انه خلق كل انسان من بنى آدم على ستين وثلاثمائة
 مفصل فمن كبر وحمد الله وهلل الله وسبح الله
 واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق الناس أو شوكة
 أو عصا عن طريق الناس وأمر بمعروف أو نهى عن منكر
 عدد الستين والثلاثمائة فانه يمشى يومئذ وقد زحزح
 عن النار . ٢٤٦
 ان عذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه
 من شاء فليصم ومن شاء فليفطر . ٤٣٥
 ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا

الموضوع	الصفحة
تحل لمحمد ولا لآل محمد	٢١٩
انهما يوما عيد للمشركين وأنا أريد أن أخالفهم	٤٦٩
انهم ذبحوا شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما بقى منها ؟ قالت : ما بقى منها الا	
كتفها فقال : بقيت لنا في الآخرة الا كتفها	٢٤٤
انه لا حظ فيها لغنى ولا قوى مكتسب	١٧٠-١٦٩
انى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقبنى	٤٠١
انى رايت ليلة القدر فأنسىتها وهى في العشر الأواخر	
من لياليها وهى ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة كان	
الذى فيها قمر لا يخرج شيطانها حتى يضىء فجرها	٤٩٩
انى صنعت اليوم أمرا عظيما : قبلت وأنا صائم	٣٩٦
انى أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فاهدى	
الينا هدية فافطرنا عليها فقال صلى الله عليه وآله	
وسلم : اقضيا يوما مكانه	٤٥٠-٤٤٩
انى أطعم وأسقى = انى أظل يطعمنى ربى ويسقبنى	٤٠٢-٤٠١-٣٩٩
٤٠٣	
انى لا علم اى ليلة هى الليلة التى امرنا رسول الله صلى	
الله عليه وآله وسلم بقيامها هى ليلة سبع وعشرين	٤٩٧
انى لست كهيتكم انى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقبنى	٤٠٢-٤٠١-٣٩٩
٤٠٣	
انى نذرت. أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال رسول	
الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوف بنذرك	٥١٢-٥٠٨-٥٠٤
إن اليهود والنصارى يؤخرون	٤٠٤-٤٠٣
أولئك العصاة أولئك العصاة	٢٧١
أولئك غننا من السابقين	٤٤٠
اول ما كرعت الحجامة لصائم أن جعفر بن أبى طالب	
احتجم وهو صائم ثم به النبي صلى الله عليه وسلم	
فقال : أفطر عذآن ثم رخص النبي صلى الله عليه	
وسلم بعد في الحجامة وكان أنس يحتجم وهو صائم	٣٩٢-٣٩١
اى الأعمال أفضل ؟ قال : الإيمان بالله والجهاد في	
سبيله قلت : اى الرقاب أفضل ؟ قال : أنفسها عند	
أهلها وأكثرها ثمنا . قلت : فان لم أفعل ؟ قال :	
تعين صانعا او تصنع لأخرق ، قلت : يا رسول الله ..	

- آرايت ان ضعفت عن بعض العمل ؟ قال : تكف شرك عن
 ٢٤٦ الناس فانها صدقة منك على نفسك .
 اياكم والوصال (مرتين) قالوا : انك تواصل قال :
 اى لست كهيتكم ، انى ابيت عند ربى يطعمنى
 ويسقبنى فلما رأوا الهلال فقال : لو تأخر الهلال
 لزدتكم كالمئكل لهم حين ابوا - فاكلفوا من الاعمال
 ٤٠٣ ما تطيقون .
 ٤٠٢-٤٠١-٣٩٩
 ابداً بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلهالك ،
 ٧٨- ٧٧ فان فضل عن اهلك شيء فلذى قرابتك .
 بعث بى أبى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ٢٢٠ فى ابل أعطاه اياها من الصدقة يبذلها .
 بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على الصدقة فقيل :
 منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس فقال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما ينقم ابن جميل ،
 انه كان فقيراً فآغناه الله وأما خالد فانكم تظلمون
 خالداً قد احتبس ادراعه واعتاده فى سبيل الله وأما
 العباس فهى على ومثلها معها ثم قال : يا عمر ان
 ١١٣ عم الرجل صنو أبيه .
 بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم كعب بن مالك
 وأنس بن الحذثان أيام التشريق فنادى انه لا يدخل الجنة
 الا مؤمن وأيام التشريق أيام اكل وشرب .
 ٤٨٤
 بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً الى اليمن
 فقال : أعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم
 وترد على فقرائهم .
 ٢١١
 بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء
 رجلاً الى قومه بأمرهم فليصوموا هذا اليوم ومن طعم منهم
 فليصم بقية يومه .
 ٤٣٤
 بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء
 رجلاً الى اهل الموالى وهى القرى التى حول المدينة
 أن يصوموا يومهم ذلك .
 ٣١٩
 بقى كلها غير كتفها .
 ٢٤٢
 بلغنى أن نبى الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذا رأى الهلال قال : هلال خير ورشد. آمنت بالذى

- خلفك (ثلاث مرات) ثم يقول : الحمد لله الذى ذهب
 ٤٢٢ بسهر كذا وجاء بشهر كذا .
 بلغنى ان عاتسة وحفصة اصبحنا صائمتين متطوعتين
 فاهدى لهما طعام فافطرتا عليه فدخل عليهما النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقالت حفصة : يا رسول الله اني
 اصبحنا انا وعاتسة صائمتين متطوعتين وقد اهدى لنا
 محبة فافطرتنا عليها ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم :
 ٤٤٩-٤٥٠ اقضيا يوما مكانه .
 بنى الاسلام على خمس : شهادة ان لا اله الا الله وان
 ٢٥٢ محمدا رسول الله ، وإتباع الصلاة ، وإيتاء الزكاة ،
 والحج ، وصوم رمضان .
 ٣٠١ يبيت الصيام من الليل .
 بينا انا جالس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اذ أتته امرأة فقالت : يا رسول الله اني تصدقت على
 امي بجارية وانها ماتت فقال : وجب اجرک ورددما
 عليك الميراث قالت : يا رسول الله انها كان عليها
 صوم شهر افاصوم عنها ؟ قال : صومي عنها ،
 ٢٣٩-٤١٦ قالت : انها لم تحج قط افاحج عنها ؟ قال : حجي عنها .
 بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء
 رجل بمسل البيضة من التّذب أصابها من بعض
 المعادن فاتاه من ركنه الأيسر فقال : يا رسول الله . .
 خذها صدقة فوالله ما أصبحت املك غيرها فاعرض عنه
 ثم جاءه من ركنه الأيمن فقال مثل ذلك فاعرض عنه ثم
 اتاه من بين يديه فقال مثل ذلك فآخذها رسول الله
 ٢٣١-٢٣٢-٢٣٣ صلى الله عليه وسلم فحذفه بها .
 بينكما كما بين كلمتيكما ٢٣٢ .
 بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش فوجد
 بئرا فنزل فيها فتربّ ثم خرج فاذا كلب يلهث ياكل
 النرى من العطش فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب
 من العطش مثل الذى قد بلغ منى فنزل البئر فملا خفه
 ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله
 له فغفر له فقالوا : يا رسول الله ان لنا فى البهائم
 ٢٣٨ اجرا ؟ فقال : بى كل كبد رطبة اجر .
 بينما كلب يطيف بركية تد كاد يقتله العطش اذ رآته

- بغى من بغايا بنى اسرائيل فنزعت موقها فاستقت له به
 ٢٣٨ مسقته فغفر لها
 بينما نحن جلوس فى مسجد المدينة فى رمضان
 والسماء متغيمة مراينا أن الشمس قد غابت وإنا قد امسينا
 ماخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر
 رضى الله عنه ونربنا فلم نلبث أن ذهب المسحاب وبيت
 السبس فجعل بعضنا يقول لبعض : نقضى يومنا هذا
 مسمع بذلك عمر فقال : والله لا نقضيه وما
 ٣٥٤ يجانفنا الاثم
 نحروا = حرى
 نرائى = رأى
 اتفوا = وقى
 ٣٣٩-٣٥٠ ثلاث لا يفطرون الصائم : القى والاحتلام والحجامة
 ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حتى يفطر والامام
 ٤٢٢ العادل والمظلوم
 ثلاثة لا يكلهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا
 يزكهم ولهم عذاب أليم قال : فقراها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثلاث مرات قال ابو ذر : خابوا وخسروا
 من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبل والمنان والمنفق سلعته
 ٢٤٠ بالحلف الكاذب
 ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه
 الى السماء : يارب ، يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام
 وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب
 ٢٣٩ لذلك
 ٣٨٩-٣٩٠-٣٩١ ثم رخص صلى الله عليه وسلم فى الحجامة
 ٣٥٢-٣٥٣
 جاء ابو اوفى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بصدقة مائة فقال صلى الله عليه وسلم : اللهم صل
 ١٤٣ على آل ابي اوفى
 جاء ابو سعيد القبرى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 بما أتى درهم فقلت : يا أمير المؤمنين هذه زكاة مالى
 من وطء عتقت ؟ قلت : نعم فان اذعبت أنت بها فاقسمها
 ١٣٦-١٣٧ جا اعرابى الى النبی صلى الله عليه وآله وسلم
 وذكر انه رأى الهلال فقال : تشهد ان لا اله الا الله

الموضوع

الصفحة

- وان محمدا رسول الله ؟ قال : نعم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فنادى في الناس : أن صوموا غدا . ٢٩٣-٤٧٠
- جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : استحب عيني إذا حلل وأنا صائم ؟ قال : نعم . ٢٨٨
- جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : علقت يا رسول الله قال : وما أهلك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان فقال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : هل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا . ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال : تصدق بهذا فقال : اني امقر مني بما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه مما فضحك حتى بدت أنياباه ثم قال : اطعمه أهلك . ٣٦٥-٣٧٩-٣٨٠
- جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان علي أمك دين أكننت قاضيه عنها ؟ قال : نعم . قال : فدين الله احي ان يفي ؟ ٢٢٥
- جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وعي يسمع من وراء ابواب فقال : يا رسول الله تدرخني الصلاة وأنا جنب أفأصوم ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأنا تدرخني الصلاة وأنا جنب فأصوم معا : نسب مننا يا رسول الله فمد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فقال : والله اني لأرجو ان أكون أحساكم له وأعلمكم بما اتقى ٣٢٨
- جاء صفية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نزوره في اعتكافه فحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقال النبي صلى الله عليه وسلم معها يقبلها حتى اذا بلغت باب المسجد مر رجلا من الانصار فسلما عليه فقال لهما : علي رسلكما انما نبي صفيه ببد حيي معالا : سبحان الله وكبر عليهما فقال صلى الله عليه وسلم : السيطان يجري من الانسان مجرى الدم ونبي حسيت ان يغدق في قلوبكما شيئا . ٥٦٠

الموضوع	الصفحة
جاء ناس من الأعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ان ناسا من المصحقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرضوا مصدقيكم	١٣٥-١٣٦
جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع والوضوء برطلين والصاع ثمانية ارطال	١١١
جعل بعضنا يقول لبعض : نقضى يومنا هذا ، فسمع عمر رضى الله عنه فقال : والله لا نقضيه ويجانفنا الاثم	٣٣٢
اجتمع عندى نفقة فيها صحة - يعنى بلغت نصاب الزكاة - فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد أن أقسمها أو ادفعها الى السلطان فأمرونى جميعا أن أدفعها الى السلطان ما اختلف على منهم أحد	١٣٦
أحب عبادى الى اعطهم فطرا	٤٠٦
حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصمه - يعنى عرفة - ومع أبى بكر فلم يصمه ومع عثمان فلم يصمه فانا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهى عنه	٤٠٨-٤٢٧
حججت مع أبى جعفر فلما قدم المدينة قال : اثبتونى بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعابره فوجده خمسة ارطال وثلاثا برطل اهل العراق	٨٨
الجمع حجة والعمرة عمرة وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدرى الى خاصة	١٩٩
حجى عنها = بينا أنا جالس	١٩٩
احتجم صلى الله عليه وسلم وهو محرم واحتجم وهو صائم	٣٩٢-٣٩١-٣٨٩
احتجم ابن عمر وهو صائم ثم تركه فكأن اذا صام لم يحتجم حتى ينطر	٣٩١
أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة رجل واحد على علال رمضان وكان لا يجيز على شهادة الإفطار الا شهادة رجلين	٢٩٣
حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا احيل الصوم على ثلاثة أحوال تقدم الناس المدينة	

- ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل (شهر رمضان) فاستنكروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه رخص لهم في ذلك ونسخه (وأن تصوموا خير لكم) فامروا بالصيام ٢٥٩-٢٥٠-٢٥١
- حدثني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامه والمواصله ولم ينه عنهما الا ابقاء على أصحابه ٣٩١
- حدثني من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في يوم صائف يصيب على رأسه الماء من شدة الحر والعطش وهو صائم ٣٨٦
- نحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الاواخر من رمضان ٤٩٤
- أحصوا عدة شعبان لرمضان ٤٦٧
- أحصوا هلال شعبان لرمضان ٤٥٨
- حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صباه الى الليل ٤٢٢
- الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا ٤٢٢
- حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه منه وظننت انه بائعه برخص فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تشتريه وإن أعطاكه بدرهم فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ٢٣٩
- أحيى مسكينا وأمتنى مسكينا ١٧٨-١٧٧
- حين تلاحى رجلان فرفعت وعسى أن تكون خيرا لكم التمسوها في السبع والتسع ٤٩٣
- حين نزل صلى الله عليه وسلم من الغرفة وقد آلى شهرا فنزل لتسع وعشرين وقال : ان الشهر تسع وعشرون ٤٧١
- أخبرني رجلان أنها أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منها فرفع فينا بصره وخفضه فرآنا جليدين فقال : ان شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب ١٧٠
- خذ واستغفر الله تعالى وأطعم أهلك ٣٧٩
- خرج صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجه جئته فقال : يا أم معقل ما منعك أن تخرجي معنا وكان لنا جمل نحج عليه ٢٠٠-١٩٩-١٩٨
- خرج صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان فصام

الصفحة	الموضوع
٢٦٩-٢٧١-٢٧٢	حتى بلغ كراع الكديد ثم افطر قال : وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الاحدث فالاحدث من امره صلى الله عليه وسلم
٢٧١-٢٧٠	خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فافطر صلى الله عليه وسلم وصمت وقصر واتممت فقلت : بابي وامى افطرت وصمت وقصرت واتممت فقال : أحسنت يا عائشة
٢٦٦-٢٦٨-٢٧٠	خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة صائما حتى بلغ كراع الغميم افطر فظن أنه افطر في نهار رمضان
٢٧٠	خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد ما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة .
٤٩٧	خرجنا من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة ضحى فاقبل راكب فقلت له الخبر فقال : دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من خمس قلت : ما سبعك الا بخمس . هل سمعت في ليلة القدر شيئا ؟ قال : أخبرني بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم انها أول السبع من العشر الاواخر .
٢٨٨	خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيناه مملوءتان من الكحل وذلك في رمضان وهو صائم .
٢٦٦-٢٦٨-٢٧٠	خرج صلى الله عليه وسلم عام الفتح من المدينة صائما حتى بلغ كراع الغميم افطر وظن أنه افطر في نهاره وفي رواية ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب فقيّل بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة
٢٧٠	خرج صلى الله عليه وسلم ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين فقال : خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى ان يكون خيرا .
٤٩٥	يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى من زكاة النخل تمرا
٢٢٧	الخازن المسلم الامين الذي ينفذ ما امر به فيعطيه كاملا موثورا طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امر به أحد المتصدقين
٢٢٧-٢٤٣	خطبنا امير مكة الحارث بن حازم فقال امرنا رسول الله

- صلى الله عليه وسلم أن نمسك لرؤيته فإن لم نره فشهد
 ٢٨٣
 شاهدان عدلان نسكنا بشهادتهما .
 خطب معاوية فقال في خطبته بالديانة أرى نصف صاع
 ١١١
 من، حنطة يعدل صاعا من تمر .
 ان ناسا اختفوا عند أم الفضل في يوم عرفة في
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم : هو صائم
 وقال بعضهم : ليس بصائم فأرسلت اليه بقدح من لبن
 ٤٢٨
 وهو واقف على بعيره بعرفة فشرب .
 خمس صلوات في اليوم والليلة قال : هل على غيرهن ؟ قال :
 لا الا ان تطوع
 ٤٤٨-٤٤٩
 خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة والكذب والقبلة
 واليمين الفاجسة
 ٣٩٩
 خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة
 ٤٣٠
 دخل أبو بكر الصديق على امرأة من أممى يقال لها زينب
 فرأها لا تتكلم فقالوا : حجت مصمتة فقال لها : تكلمي فان
 هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاعلية
 ٤٢٢
 دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا : يا أم المؤمنين رجلا
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما
 يعجل الإفطار ويعجل الصلاة والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر
 الصلاة فقالت : أيهما الذى يعجل الإفطار ويعجل الصلاة ؟
 قلنا : عبد الله بن مسعود قالت : كذلك كان يصنع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ٤٠٥-٤٠٦
 دخل صلى الله عليه وسلم على أم عمارة الأنصارية
 فتدتمت له طعاما فقال : كلى فقالت : انى صائمة فقال صلى
 الله عليه وسلم : الصائم تصلى عليه الملائكة اذا أكل
 عنده حتى يفرغوا
 ٤٢٥
 دخل صلى الله عليه وسلم على جويرية بنت الحارث يوم
 الجمعة وهى صائمة فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا .
 قال : أتريدن أن تصومي غدا ؟ قالت : لا قال : فأنطرى .
 ٤٧٩
 دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال :
 هل عنحكم شيء ؟ قلنا : لا . قال : فانى اذن صائم
 ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدى لنا حيس
 فقال : أرنيه فلقد أصبحت صائما فأكل
 ٤٤٨-٤٤٦
 دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أممى

- يقال لها : زينب فرأى ما لا تتكلم فقال : مالها لا تتكلم ؟
فقالوا : حجت مصممة • فقال لها : تكلمي فان هذا لا يحل
هذا من عمل الجاهلية فتكلمت • ٤٢٢
يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفا بغير حساب قالوا
ومن هم يا رسول الله ؟ قال : هم الذين لا يكتوون ولا
يسترقون وعلى ربهم يتوكلون • ١٥٥
دعائكم أخوكم وتكلف لكم • ٤٥٢
ادفعوا صدقاتكم الى من ولاء الله أمركم فمن بر فلنفسه
ومن أثم فعليها وفي رواية : وان شريوا • ١٣٦
فدين الله أحق ان يقضى • ٢٢٥
ذائك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين وأحب
أن يعرض عملي وأنا صائم • ٤٣٧
تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال : أيكم طلع القمر وهو مثل شق جفنه • ٤٩٩
ذكر عند ابن عمر يوم الشك فقال : لو صمت السنة كلها
لأنطرتة • ٤٦٩
ذكر صلى الله عليه وسلم رمضان ف ضرب بيديه فقال :
الشهر هكذا وهكذا ثم عقد ابهامه في الثالثة وقال :
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقفروا
ثلاثين • ٤٥٦
ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت - او انزل على - فيه • ٤٣٧
ذهب المفطرون بالأجر • ٢٧٠
رأيت ابن عمر يأمر رجلا أن يفطر في اليوم الذي يشك فيه • ٤٥٦
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا موسوم
الوجه فأنكر ذلك • ١٥٣
وارانى أسجد في ماء وطين فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى
صلى الله عليه وسلم وان أثر الماء والطين على جبهته • ٤٩٦
أرأيت لو تمضضت بماء وأنت صائم • ٣٩٥
أرأيت لو كان على أمك دين فقضيت به أكان يؤدي ذلك عنها ؟
فالت : نعم قال : فصومي عن أمك • ٤١٦
أرأيت ليلة القدر ثم أنسبتا وارانى صبيحتها أسجد
في ماء وطين ، فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فانصرف واتر الماء والطين على

الموضوع	الصفحة
جبهته وانفه وكان عبد الله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين .	٤٨٦-٤٨٧-٤٩٣
٤٩٦	
أريت ليلة القدر ثم أيقظني بعض فنسيتها في	
العشر الغواير	٤٩٦
ترأى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم	
أنى رأيت فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم	
وأمر الناس بالصيام	٢٦١-٢٩٥
رأيت هلال الفطر اما عند الظهر أو قريبا منها فأفطر	
ناس فأتينا أنسا فأخبرناه فقال : هذا اليوم يكمل	
الى أحد وثلاثين يوما لأن الحكم بن أيوب أرسل	
الى قبل صيام الناس انى صائم غدا فكرهت الخلاف عليه	
فصمت وأنا مقيم يومى هذا الى الليل	٤٧٦
رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ورب قائم	
ليس له من قيامه الا السهر	٣٩٨
ربنا وربك الله	٤٢٢
ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما	
تفقد يمينه	٢٣٥
الرحم شحنة من الله تعالى من وصلها وصله الله	
وهن قطعها قطعه الله	٢١٠
رخص صلى الله عليه وآله وسلم في الحجامة = رخص	
في القبلة للصائم والحجامة	٣٩٦-٣٩٥-٣٩١
رخص صلى الله عليه وآله وسلم للكبير الصائم في	
المباشرة وكره للشباب	٣٩٨
رخص ابن عباس في القبلة للشيخ وكرهها للشباب .	٣٩٥-٣٩٦
رفعت وعسى أن تكون خيرا لكم التمسوها في السبع	
والتسع	٤٩٣
رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .	٥٩٤-٥٥٠-٥٥٣
رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم	
حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق	٢٥٤-٢٥٥
روى عن ابن عمر أن سهم مسبيل الله يجوز	
صرفه الى مريد الحج	١٩٨
روى عن أبى بكر الصديق وعثمان احزاء نصف	
صاع بر	١١٠
أزواجنا ويتامى في حجورنا هل يجزى ذلك عنهما عن	

- الصدقة ؟ - يعنى النفقة عليهم - فقال صلى الله عليه وسلم : نعم لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة . ٢٣٤
- أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بذلك . منا ٤٦١
- زوجك وولدك أخت من تصدقت عليه ٢١٠
- سئل صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين قال : ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت - أو أنزل عليه - فيه . ٤٣٧
- سئل أنس أكنتم تكثرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا إلا من أجل الضعف ٣٩١
- سئل ابن عمر رضى الله عنهما عن صيام الدهر فقال : أولئك فينا من السابقين - يعنى من صام الدهر - . ٤٤٠-٤٤١-٤٤٣
- سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة قال : حججت مع رسول الله ومع أبى بكر فلم يصمه فانا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه ٤٢٩
- سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم قال : يا حكم إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف لم يبارك له فيه وكان كالذى يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : فقلت : يا رسول الله والذى بعثك بالحق لا أرزأ أحدا بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا فكان أبو بكر رضى الله عنه يدعو حكيماً ليعطيه فيأبى أن يأخذ منه شيئاً ثم إن عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله فقال : يا معشر المسلمين أشهدكم على حكيم أنى أعرض عليه حقه الذى قسم الله له فى هذا الفء فيأبى أن يأخذ صلى الله عليه وسلم حتى توفى ٢٤٥
- سأل صلى الله عليه وآله وسلم أن يحيى ويمات عليها . ١٦٥
- سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أى الصدقة أفضل ؟ قال : الماء ٢٤١
- سألت ابن عمر وأبا هريرة فقالا : أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بذلك منا ٤٦١
- سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة الإبل تغشى حناضى من لى من أحر أن سقتها ؟ قال : نعم فى كل ذات كبد ظرى أجر ٢٤١

- سألت أبا بن كعب فقلت : ان أخاك ابن مسعود يقول :
 من يقيم الحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله :
 أراد الا تقتل الناس اما انه قد علم انها في رمضان
 وانها في العشر الاواخر وانها ليلة سبع وعشرين فقلت :
 بأي شيء تقول ذلك يا ابا المخدر ؟ قال : بالعلامة التي
 أخبرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انها
 تطلع يومئذ لا شعاع لها - يعنى الشمس - . ٤٩٧
- سألت جابرا : أنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم قالت : قلت :
 من أى أيام الشهر ؟ قالت : ما كان يبالي من أى أيام
 الشهر كان يصوم . ٤٣٦
- سألت عائشة عن امرأة ماتت وعليها صوم
 قالت : يطعم عنها . ٤١٧
- سأل رجلان النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة فصعد
 بصره اليهما وصوب ثم قال : أعطيكما بعد ان أتمكما
 أنه لا حظ فيهما لغنى ولا قوى مكتسب . ١٦٩-١٧٠
- سأل رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة
 للصائم فرخص له ، وأتاه آخر فنهاه ، هذا الذى نهاه سباب
 وهذا الذى رخص له شيخ . ٣٩٥-٣٩٦
- سأل أعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن
 الاسلام فقال : وصيام رمضان قال : هل على غيره ؟
 قال : لا الا ان تطوع . ٢٤٩-٢٤٧
- سأل ابن عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن
 اعتكاف عليه فأمره أن يعتكف ويصوم . ٥١١
- سأل العباس النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل
 صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك . ١١٢-١١٣
- سأل رجل سالما : ألم يكن ابن عمر يدفعها الى السلطان ؟
 فقال : بلى ولكن أرى أن لا يدفعها . ١٠٤
- سأل الفضل بن العباس رضى الله عنه رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أن يوليه العمالة على الصدقة
 فلم يولها وقال له : البس في خمس الخمس ما يغنيكم
 عن أوساخ الناس . ١٤٠
- سألوا ابن عمر فقالوا : نسبق قبل رمضان حتى لا

- يفوتنا منه شيء فقال ابن عمر : أف أف صوموا مع الجماعة ٤٦٩
- سئل لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزواجنا ويتامى في حجورنا هل يجزىء ذلك عنهما عن الصدقة ؟ - يعنى النفقة عليهم - فقال صلى الله عليه وآله وسلم : نعم لها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة ٢٣٤
- سئل صلى الله عليه وآله وسلم أى الصدقة أفضل ؟ قال : أن تتصدق وأنت صحيح صحيح تأمل النقاء وتخاف الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الروح الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا أو لا وقد كان لفلان ٢٤١-٢٤٣
- سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قبل امرأته وهما صائمان فقال : قد أفطرا ٣٩٦
- سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم عرفة فقال : يكفر السنة الماضية والسنة الباقية ٤٢٩
- سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وأنا أسمع فقال : هى فى كل رمضان ٤٩٧
- سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ٢٣٦-٢٣٥
- تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت : كم قدر ما بينهما ؟ قال : خمسين آية ٤٠٦
- تسحروا فان فى السحور بركة ٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥
- ٤٠٦
- تسحروا ولو بجرعة ماء ٤٠٦
- سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فصام حتى بلغ عسفان ثم دعا باناء من ماء فشرب نهارا ليراه الناس فافطر حتى قدم مكة فكان ابن عباس يقول : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السفر وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر ٢٧١
- سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبصوم الصائم ويفطر المفطر ولا يعيب بعضهم على بعض ٢٧٠
- أسلم الزبير فان بن بجر سنة تسع ووفد على رسول

- الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكرمه وولاه صدقات
 قومه وأقره عليها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما . ١٨١
- تسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العباسي
 صدقة عامين ١١٢-١١٣
- يسلمون على كل مؤمن الا مدمن الخمر أو مصر على
 معصية أو كاهن أو مشاحن فمن أصابه السلام غفر له . ٤٩٣
- سمع عثمان بن عفان على منبر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال : هذا شهر زكاتكم فمن كان منكم عليه
 دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها
 الزكاة ١٣٥
- سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :
 ان هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صياحه فمن شاء
 فليصم ومن شاء فليفطر ٤٣٥
- سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : لأن أتقدم في
 رمضان أحب إلى من أن أتأخر لأنى أن تقدمت
 لم يفتنى ٤٧٦
- سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا
 كله صدقة ٢٢٦
- السنة على المعتكف ألا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا
 يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لابد منه
 ولا اعتكاف الا لصوم ولا اعتكاف في مسجد جامع . ٥٤٠
- اشتكت عيني أفاكتحل وأنا صائم ؟ قال : نعم . ٣٨٨
- شهد رجل عند علي رضي الله عنه برؤية الهلال فصام
 وأحسبه قال : وأمر الناس بالصيام وقال : لأن أضوم يوما
 من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان . ٤٦٢-٤٧٥
- شهرًا عيد لا ينقصان ٢٧٧-٤٩٧
- الشهر تسع وعشرون ٢٩٤-٤٥٦
- الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان
 غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ٤٥٦-٤٥٧
- الشهر هكذا وهكذا وأشار بإصابعه العشر
 وحيس الإبهام في الثالثة ٢٩٤
- الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكيناً ٢٦٠
- أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائها فقاء فأفطر
 فسنل عن ذلك فقال : انى قننت ٣٣٩

- أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهدى لنا هدية فاكلناها
فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني
حفصة وكانت بنت أبيها فذكرت ذلك له فقال : اقضيا
يومسا مكانه ٤٤٩-٤٥٠
- يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة
صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وكل
تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر
صدقة ، ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى . ٢٤٦-٢٤٧
- أصبحنا يوم الاثنين صياما وكان الشهد قد أغشى علينا
فاتينا النبي صلى الله عليه وسلم فاصبناه مفطرا فقلنا :
يا نبي الله صمنا اليوم فقال : افطروا الا ان يكون
رجل يصوم هذا اليوم فليتم صومه لان افطر يوما من
رمضان متباريا فيه احب الى ان اصوم يوما من
شعبان ليس منه ٤٧٠-٤٧١
- نصدي به على زوجتك - أو زوجك - ٢٢٩
- ليصدق الرجل من ديناره وليصدق من درهمه
وليتصدق من صاع بره وليصدق من صاع تمره . ٢٣١-٢٣٢
- تصدق بهذا ٣٨٠
- الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي القربا
صدقة وصلة ٢١٠
- صلة الرحم وحسن الخلق وحسن الجوار يعمرن الديار
ويزندن في الأعمار ٢٣٤
- صلة الرحم تزيد في العمر وصدقة السر تطفى غضب
الريب وصنائع المعروف تقى مصارع السوء وكل معروف
صدقة وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة
وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة . ٢٣٤-٢٣٥
- صليت على ميت خلف زيد بن أرقم فكبر خمسا . . . ٤٦٩
- الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهن
ء ، لم يغش الكبائر ٤٣١
- صنائع المعروف تقى مصارع السوء والآفات والهلكات
وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة . ٢٣٥
- صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاتى
عمر وأصحابه فلما وضع الطعام قال رجل من الغيوم :
انى صائم فقال صلى الله عليه وسلم دعاكم اخوكم

الموضوع	الصفحة
وتكلف لكم ، ثم قال : أفطر وصم يوما مكانه أن شئت .	٤٥١
أو صاعا من دقيق .	٩٤
اصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : أتريدن أن تصومي	٤٧٩
غدا ؟ قالت : لا . قال : فأفطري .	٢٦٣
الصوم أحب الى .	٤٤٩
الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار .	٢٧١-٢٦٩
الصائم في السفر كالمفطر في الحضر .	٢٥١
وصيام رمضان قال : هل على غيره ؟ قال : لا الا أن تطوع .	٢٥١
الصائم المتطوع أمير نفسه فاعط كل ذي حق حقه فأتى	٢٤٨
النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له فقال صلى الله عليه	٢٤٨
وسلم : صدق سلمان .	٢٤٨
أصوم في السفر ؟ قال : ان شئت فصم وان شئت	٣٩٤-٢٧٠
فأفطر .	٣٩٤-٢٧٠
صم شهر الصبر ويوما من كل شهر قال : زدني فان	٤٣٨
بى قوة قال : صم يومين قال : زدني قال : صم ثلاثة أيام .	٤٣٨
صم من الحرم واترك (قالها ثلاث مرات) وقال بأصابعه	٤٣٨
الثلاث ثم أرسلها .	٤٣٨
صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر : أيام البيض	٤٣٦
ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة .	٤٣٦
الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة ،	٤٨٤
فان لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى .	٤٨٤
صمنا على عهد على ثمانية وعشرين يوما فأمرنا على	٤٧٧-٤٧٥
بقتضاء يوم .	٤٧٧-٤٧٥
أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر	٤٧٧-٤٧٥
يوما من رمضان .	٤٧٧-٤٧٥
صوم عاشوراء كفارة سنة وصوم يوم عرفة كفارة سنتين	٤٣٢-٤٣٠-٤٢٨
سنة قبلها ماضية وسنة بعدها مستقبلية .	٤٣٢-٤٣٠-٤٢٨
صام صلى الله عليه وسلم رمضان تسع سنين .	٢٥١
صام يوم عاشوراء والمسلمون قبل أن يفرض رمضان	٢٥١
فلما افترض رمضان قال صلى الله عليه وسلم من شاء	٢٥١
صام ومن شاء ترك .	٢٥١
صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقبروا له .	٢٩٤-٢٩٠-٢٧٥
٤٥٦-٤٥٩-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥	٤٥٦-٤٥٩-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥

الصفحة	الموضوع
٢٩٤	صومكم يوم نحرکم
	الصوم ان تمتنع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان
٤٨٤	لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى
	الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحي
٢٩٥-٢٩٤	يوم تضحون
٤٧٠-٤٦٠	صوموا مع الجماعة وافطروا مع الجماعة
	صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوموا قبله
٤٢٣	يوما وبعده يوما
٥٥١-٢٩٥	تضرب الحائض خباءها على باب المسجد (اثر)
٢٦٠	ضعف أنس عن الصوم علما قبل وفاته فأنظر وأطعم
	تطعم عنه لكل يوم نصف صاع برء الذي يموت وعليه
٤١٨	رمضان لم يقضه
٤٠٩-٤٠٨	يطعم عن الأول
٣٨٢	أطعمه أمك
	اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة إحدى
٤٩٩-٤٩٨	وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكت
	اعتقت ميمونة ام المؤمنين رضى الله عنها وليدة لها في
	زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
٢٣٤	عليه وسلم : لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك
٤٧٢	فعدوا شعبان
٣٣٥	فعدوا له ثلاثين
	تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم
	الاثنين فيغفر لكل مؤمن الا عبدا بينه وبين أخيه شحنا
٤٢٧	فيقال : اتركوا هذين حتى يغيثا
٤٩٦	عسى ان يكون خيرا لكم
	أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عمير مولى أبى اللحم
٢٢٤	الغفاري من غنائم خيبر سيفا تقلده
١٨٠	أعطى النبي صلى الله عليه وسلم مؤلفة الكفار
	أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الزبوقان بن بسر
١٨١-١٨٠	وعدي بن حاتم
	أعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب
	وصفوان بن أمية والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن
١٨١-١٨٠	لكل منهم مائة من الإبل

الموضوع	الصفحة
أعطيكما بعد أن أعلمكما أنه لا حظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب	١٦٦-١٧٠
أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أعطاني وأنه لأبغض الناس الى فما برح يعطينى حتى أنه لأحب الناس الى	١٨٠
المعتكف يتبع الجنائزة ويعود المريض	٥٣٩
اعتكفت مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه وهى مستحاضة فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهى تصلى	٥٤٩
اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان يلهى ليلة القدر قبل أن تبان له ثم أبينت له أنها في العشر الأواخر ثم خرج على الناس فقال : يا أيها الناس انها كانت أبينت لى ليلة القدر وانى خرجت لأخبركم فجاء رجلان يحتقان معهما الشيطان فنسيتهما فالتمسوها في العشر الأواخر التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة	٤٩٦-٤٩٨
اعتكف صلى الله عليه وسلم العشر الأول من شوال	٥١٢
اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد الجامع اعتكف صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه صياما في رمضان	٥١١-٥١٢
اعتكف صلى الله عليه وسلم العشر الأولى والعشر الأوسط من رمضان	٤٢٤
اعتكف صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه غير شيئا من ملابسه	٥٥٨
اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان فخرج صبيحة عشرين فخطبنا وقال : انى أريت ليلة القدر ثم أنسيته - او نسيته - فالتمسوها في العشر الأواخر فى الوتر فانى رايت أنى أسجد فى ماء وطين من كان اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فليرجع فرجعنا وما نرى فى السماء قزعة فجاءت سحابة فمطرت حتى سال سقف المسجد وكان من جريد النخل فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فى ماء وطين	٤٩٦
اعتكف وصم	٥١٢
أعلمهم أن عليهم صفة تؤخذ من أغنيائهم وترد فى فقرائهم	١٤٣-٢١٠-٢١١

الصفحة	الموضوع
١٤١	استعمل ابن التنبية على الصحقات . . .
٣٤٧	أعلى أفقر عنا يا رسول الله ؟ . . .
٦٨	على كل ذكر وأنثى وحر وعبد من المسلمين . . .
٤٠٥	عليكم بالسحور فإنه هو الغذاء المبارك . . .
١٧٨	استعاذ صلى الله عليه وسلم من فتنة الغنى . . .
	استعاذ صلى الله عليه وسلم من المسكنة والفقر استعاذ
١٧٨	من الفقر وسأل المسكنة . . .
٨٥	أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم . . .
	تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس فيغفر لكل
	عبد لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين أخيه
٤٣٧	شحناء فيقال : أنظروا هذين حتى يصطلحا . . .
	استفتى سعد بن عباد رسول الله صلى الله عليه وسلم
	فقال : ان أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله
٤١٧	عليه وسلم : اتضه عنها . . .
	فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر
	صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل ذكر وأنثى
١١١- ٨٨- ٦١	وحر وعبد من المسلمين . . .
	فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرقت واللغو
٨٥- ٨٤	وطعمة للمساكين . . .
٤٠٥-٤٠٤	فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر . . .
٢١٠	أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح . . .
	أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل
٤٣٩-٤٣٨	الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل . . .
٣٩٢-٣٩١-٣٩٠	أفطر الحاجم والمحجوم . . .
٣٩٣	
	أفطر عمر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى
	وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت
	الشمس فقال عمر رضي الله عنه : الخطب يسير وقد
٣٣١	اجتهدنا . . .
	أفطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم
	نم طلعت الشمس قيل ليسام : فأمرُوا بالفضاء ؛ فقال :
٢٣١	بد من تفضاء . . .
	أفطرنا مع صهيب في شهر رمضان في يوم غيم وطس غينا

المصوح

الشمس

- نحن نتعشى اذ طلعت الشمس فقال صهيب : طعمة الله
 أتموا صيامكم الى الليل واقضوا يوما مكانه . ٣٣٢
 أفطر وصم يوما مكانه ان شئت ٣٣١
 الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس . ٣٩٥
 في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البر صدقته . ٣
 في الركاز الخمس ٥١ ٤٨
 ايقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه لام سلمة فأخبرته ان النبي
 صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك . فقال : يا رسول الله
 قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال صلى
 الله عليه وسلم والله اني اتقاكم لله واخشاكم له . ٣٩٥
 يقبل في رمضان وهو صائم ٣٩٥
 قبلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت : قبلت وأنا صائم فقال : أرايت لو تمضمضت وانت
 صائم ؟ ٤٣٤-٣٣٥
 فأتدروا له ثلاثين ٤٠٠-٢٩٧-٢٧٥
 ٤٧٠-٤٧١-٤٧٢

- قدم الناس المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون
 ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستنكروا
 ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك
 الصيام فمن يطيقه رخص لهم في ذلك ونسخه (وأن
 تصوموا خير لكم) فأمروا بالصيام ٢٥٠-٢٤٩
 قدمت الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة
 فقال عبد الله بن عباس : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : ليلة
 الجمعة فقال : أنت رأيت ؟ قلت : نعم ورآه الناس وصاموا
 وصام معاوية فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال
 نصوم حتى نكمل العدة أو نراه ، فقلت أو لا نكتفي
 برؤية معاوية ؟ قال : هكذا أمرنا رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ٢٧٨
 قد أصبحت صائما ٣٢٧
 لقد أعطاني ما أعطاني وأنه لأبغض الناس الى فما برج
 يعطيني حتى انه لأحب الناس الى ١٨٠
 اتصيا يوما مكانه ٣٢٨
 أنطع صلى الله عليه وسلم لبلال بن الحارث المزني معادن
 القبلية وهي من ناحية الفرع واخذ منه الزكاة . ٣٦

- ٤٤١ قال صلى الله عليه وسلم مثلما قال سلمان .
 قيل : يدخل من أمنك سبعون ألفا لا حساب عليهم ولا
 عذاب قال وهم الذين لا يرقسون ولا يسترقون ولا يتطيرون
 وعلى ربهم يتوكلون .
 ١٥٥ قال رجل لأتصدقن الليلة بصحقة فخرج بصدقته فوضعها
 في يد سارق فأصبحوا يتحدثون تصدق على سارق . فقال
 الحمد لله لأتصدقن بصحقة فخرج فوضعها في يد زانية
 فأصبح الناس يتحدثون تصدق على زانية ، فقال : الحمد
 لله . لأتصدقن الليلة بصحقة فخرج بصدقته فوضعها في
 يد غنى فأصبحوا يتحدثون تصدق على غنى فقال : اللهم
 لك الحمد ، على سارق وعلى زانية وعلى غنى فأنتى فقيل
 له أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقة
 وأما الزانية فلعلها تستعف عن زناها ، وأما الغنى فلعله
 يعتبر وينفق مما آتاه الله تعالى .
 ٢٣٨-٢٣٧ قال معاوية وهو على المنبر : سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول : ان هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب
 عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر .
 ٤٣٥ قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اطلبوها
 في ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة
 ثلاث وعشرين ثم سكت .
 ٤٩٨ قال صلى الله عليه وآله وسلم : قال الله تعالى :
 أنفق ينق عليك .
 ٢٤٢ قال صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القدر ليلة
 اربع وعشرين .
 ٤٩٧ قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم .
 ٤٣٤ قلت لعائشة : أياشر الصائم ؟ قلت : لا . قلت :
 ليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يياشر ؟
 ٣٩٦ قالت : كان أملككم لأربه .
 قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
 اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة احدى
 وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكت .
 ٤٩٨ قلت لأبي فر : سألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ليلة القدر ؟ قال : أنا كنت أسأل الناس عنها

- .. يعني أشد الناس مسألة عنها - فقلت : يا رسول الله .. أخبرني عن ليلة القدر ؟ أتى رمضان أو في غيره . فقال : لا بل في شهر رمضان فقلت : أتكون مع الأنبياء ما كانوا فإذا قبضوا ورفعوا رفعت معهم أو هي إلى يوم القيامة ؟ قال : بل هي إلى يوم القيامة .
- ٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩ . قيل : يا رسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : صدقة رمضان .
- ٤٢٤ . قيل لعائشة : إن عبد الله يجعل الفطر ويؤخر السحور فقالت : هيكذا كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يفعل .
- ٤٠٤ . قيل لعائشة : تصومين الدهر ؟ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام الدهر ؟ قالت : نعم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن صيام الدهر ولكن من أفطر يوم النحر ويوم الفطر فلم يصم الدهر .
- ٤٤٠ . قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء قال : فاني صائم .
- ٣٢١-٣٠٦-٣٠٥ . قال ابن عباس وابن مسعود في قوله (ويمنعون الماعون) هو إعاقة القدر والفاس وسائر متاع البيت .
- ٢٤١ . قالوا : فأنك تواصل يا رسول الله قال : انى لست كهيفتكم انى أبيت لى مطعم يطعمنى وساق يسقينى .
- ٤٠١ . قلت : لا بأس . قال : ففيم ؟ .
- ٣٩٦ . قلت : يا رسول الله .. انك تصوم حتى لا تكاد تفطر وتفطر حتى لا تكاد تصوم الا في يومين أن دخلا في صيامك والا صيتهما قال : أى اليومين ؟ قلت : يوم الاثنين والخميس قال : ذاك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين وأحب أن يعرض عملى وأنا صائم .
- ٤٣٩-٤٣٧-٤٣٨ . قلت : يا رسول الله .. أخبرني عن الوضوء قال : أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائما .
- ٣٣٤ . قلت : يا رسول الله .. ان لى بادية أكون فيها وأنا أصلى بحمد الله فمرنى أنزلها الى هذا المسجد فقال :

- انزل ليلة ثلاث وعشرين ففعل لابنه : كيف كان أبوك يصنع ؟ قال كان يدخل المسجد اذا صلى العصر فلا يخرج منه لحاجته حتى يصلى الصبح فاذا صلى الصبح وجد دابته على باب المسجد فجلس عليها فلحق ببأديته • ٤٩٦
- قال صلى الله عليه وسلم في الصائمين في السفر : اولئك العصاة • • • • • ٢٧٢
- قيل : يا رسول الله •• اى الصدقة افضل ؟ قال : صدقة رمضان • • • • • ٤٢٤
- قال صلى الله عليه وسلم هاتها - مفضبا - فحذفه بها حذفة لو اصابه لأوجهه - أو عقره - ثم قال : يأتى أحكم بماله يتصدق به ثم يجلس بعد ذلك يتكفف الناس وانما الصدقة عن ظهر غنى • • • • • ٢٣١
- قال عمر : يا حماس أد زكاة مالك فقلت ما لى مال انما أبيع الأحم قال : قومه ثم أد زكاته ففعلت • • • • • ٥
- قراء رسول الله صلى الله عليه وسلم فافطر • • • • • ٣٣٩
- قال ابن عباس في معنى (خير من ألف شهر) : العبادة فيها خير من العبادة في ألف شهر بصيام نهارها وقينام ليها ليس فيها ليلة القدر • • • • • ٤٩٣
- كتب عمر الى أفراد الأجناد المجندة : صوموا لرؤية الهلال وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فعادوا ثلاثين يوما ثم صوموا وافطروا • • • • • ٤٧٤
- كتب عمر الى عتبة بن فرقد : اذا رأيتم الهلال نهارا قبل أن تزول الشمس لتمام الثلاثين فافطروا ، واذا رأيتموه بعدما تزول الشمس فلا تفطروا حتى تصوموا • • • • • ٢٨٠
- اكتحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم • • • • • ٣٨٨
- كنخ كنخ ليطرحها • • • • • ٢١٩
- كفارة الفجر اذا لم يسم كفارة يمين • • • • • ٤٢١
- يكفر السنة الماضية والسنة الباقية (عرفة) • • • • • ٤٣٠-٤٢٩-٤٢٨
- ٤٣١
- كفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت • • • • • ٢٢٩
- كل ما شككت حتى يتبين لك • • • • • ٣٢٥
- كل سلامى من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الاثنين صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ،

- وكل خطوة يمشيها الى الصلاة صدقة ، ويميط الأذى
عن الطريق صدقة ٢٤٧
فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون ٤٠٣
كل مسجد فيه مؤذن وامام فالاعتكاف فيه يصلح . . . ٥٠٧
كن معروف صدقة ٢٤٦
تكلمى فان هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية . . . ٤٢٣
كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن
حتى يطلع الفجر ٤٠٦
فاكملوا العدة ثلاثين ٤٥٩-٤٦٠-٤٧١
كان ابن الزبير يواصل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم . ٤٠٢
كان ابن عباس يكرى في الجاعرتين وهما اصل الفخذين . ١٥٤
كان ابو طلحة يتناول البرد وهو صائم ويبتلعه ويقول :
ليس هو بطعام ولا شراب ٣٤٠
كان ابو طلحة لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم من أجل الغزو فلما قبض النبي صلى الله عليه
وسلم لم أره مفطرا الا يوم الفطر أو الأضحى . . . ٤٤٣
كان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له
فان رأى فذاك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب
ولا قنطرة أصبح مفطرا فان حال دون منظره سحاب او
قنطرة أصبح صائما ٤٥٦-٤٥٧
كان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب . ٤٥٦-٤٥٧
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر
الأواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المنزر . . . ٤٢٣-٤٢٤-٤٨٩
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى الهلال قال :
اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام
ربى وربك الله ٤٢١-٤٢٢
كان صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع
غير احتلام ثم يصوم ٢٣٠-٣٢٣-٣٢٨
كان صلى الله عليه وآله وسلم يلقاه جبريل كل ليلة
من رمضان فيدارسه القرآن فلرسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة . ٤٢٣
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا صام ثم أفطر قال :
انلهم لك صمت وعلى رزقك أنطرت ٤٠٧
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفطر قال : ذهب

الموضوع	الصفحة
الظلمة وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله . . .	٤٠٨
كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا غم عليه عد ثلاثين	٤٦٣
يوماً ثم صام	
كان صلى الله عليه وآله وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء	
قبل أن يفرض رمضان فلما فرض صيام رمضان كان من	٤٣٤-٤٣٥
شأن صام عاشوراء ومن شاء أفطر	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بإفطارها وينهى	٤٨٤
عن صيامها	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نخرج	٤
الصدقة من الذي يعد للبيع	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بصيام أيام البيض	٤٣٥
ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يباشرني وأنا حائض ، وكان	٥٢٥
يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف فأغسله وأنا حائض .	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يجتهد في طلبها في العشر	٤٢٤-٤٨٦
الأواخر من رمضان ما لا يجتهد في غيره	
كان صلى الله عليه وآله وسلم أجود الناس بالخير وكان	
أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل	
عليه السلام يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن	
فلرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يلقاه	٢٣١-٢٣٢-٢٣٣
جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يجاور في العشر الأواخر	
من رمضان ويقول : تحروا ليلة القدر في العشر	
الأواخر من رمضان	٤٩٥
كان صلى الله عليه وسلم يتحرى يوم الاثنين والخميس .	٤٣٧-٤٨١
كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم تسعين كله .	
كان تسعيناً إلا قليلاً	٤٣٩-٤٤٠
كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم يوم عاشوراء	
قبل أن ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك	٤٣٤-٤٣٥
كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم يوم عاشوراء ،	
نذكروا أن اليهود والنصارى تصومه فقال : إنه في	
العام المقبل يصوم التاسع	٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤
٤٣٥	
كان صلى الله عليه وآله وسلم يتحفظ من شعبان ما لا	

الموضوع

الصفحة

- يتحفظ من غيره ثم يصوم لروية رمضان ، فان غم عليه عد ثلاثين ثم صام ٢٧٦-٤٥٨
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يخرج الزكاة من التمر . ٩٧
- كان صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء من بعده كانوا يبنون الساعة لأخذ الصلوة ١٤٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير طم فيفتسل ويصوم ٣٢٧-٣٨٨
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يحني رأسه لأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفا . ٥٢٤-٥٢٥-٥٣٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصبح في الغيمة صائما . ٤٥٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس ٤٨٢-٤٨٥
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من غمرة كل شهر ثلاثة أيام وقاما كان يفطر يوم الجمعة ٤٧٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى يقول : لا يصوم ، وما رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رايت في شهر أكثر منه صياما في شعبان . ٤٣٩
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم عاشوراء فأنزل الله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) فكان من شاء أن يصوم ومن شاء أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا أجزاء ذلك ٢٤٩-٢٥٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم يوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس ٤٣٩-٤٤٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم اليوم الذي يشك فيه . ٤٦٠
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم الخميس والجمعة فلا يفرد . ٤٨١
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان ٤٢٣
- كان صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني العطاء فأقول : أعطه انقصر مني فقال صلى الله عليه وآله وسلم : خذه وما جألك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف فخذ وما لا فلا

الصفحة	الموضوع
	تتبعه نفسك ، قال : فكان سالم لا يسأل أحدا
٢٤٥	شيئا ولا يرد شيئا أعطيه
٥٠٠-٤٩٩-٤٢٤	كان صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر
٥٠٨	كان صلى الله عليه وسلم يعتكف في شهر رمضان
١٧٨-١٧٧	كان صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الفقر
	كان صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على
	رطبات فإن لم يجد فتتمرات فإن لم يكن تمرات حسا
٤٠٧	حسوات من ماء
	كان صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلا قد
	ظل عليه فقال : ما هذا ؟ قالوا : صائم فقال : ليس
٢٦٩-٢٦١	من البر الصوم في السفر
	كان صلى الله عليه وسلم يقبل عائشة رضى الله
٣٤٩-٣٤٣	عنها وهو صائم
	كان صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم ولكنه
٣٩٧-٣٩٥	كان أملككم لأربه
٣٨٩-٣٨٨	كان صلى الله عليه وسلم يكتحل بالاثمد وهو صائم
	كان صلى الله عليه وسلم يكون عندها في يوم
٤٤٠	من تسعة أيام
	كان صلى الله عليه وسلم يمر بالريض وهو معتكف
٥٣٩-٥٣٨	فيمر كما هو لا يعرج
	كان صلى الله عليه وسلم ينهى عن صيام ستة أيام
٤٦١	من السنة يوم الشك والنحر والفطر وأيام التشريق
١٥٤-١٥٣-١٥٢	كان صلى الله عليه وسلم يسم ابل الصدقة
	كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء ويغتسل
١١١	بالصاع الى خمسة امداد
	كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج من الاعتكاف
٥٣٨	لعيادة المريض
	كان صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا لحاجة
٥٣٩-٥٢٥-٥٢٤	الانسان اذا كان معتكفا
	كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤننان بلال
	وابن أم مكتوم فقال صلى الله عليه وسلم : ان بلالا يؤذن
	بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال :
٤٠٦	ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقى هذا
٤٦١	كان عمرو بن العاص يصوم اليوم الذي بشك فيه من رمضان
	كنت انا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتبهينا

- فاكلنا فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبدرتني حنصة وكانت بنت أبيها حقا فقضت عليه
٤٤٩-٤٤٨
القصّة فقال صلى الله عليه وسلم : اتضيا يوما مكانه .
كذبت اتسحر في أهلي ثم تكون سرعتي أن أدرك صلاة
٤٠٦-٣٩٤
الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .
اكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا إلا
٣٩٢
من أجل الضعف
كنت عند عمر رضى الله عنه في رمضان فأنططر وأنططر
الناس فصعد المؤذن ليؤذن فقال : أيها الناس هذه الشمس
لم تغرب فقل عمر رضى الله عنه : من كان أنططر
٣٣٢-٣٣١
فليصم يوما مكانه
كنت مملوكا فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
أتصدق من مال مولاي ؟ قال : نعم والأجر بينكما نصفان .
٢٤٤
كنا نخسرج صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا
من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب
٩٢- ٩١- ٩٠
كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعيب
الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم
٢٧٣
كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء شاب فقال :
يا رسول الله . . . أتقبل وأنا صائم ؟ فقال : لا . نجاء
٣٩٦-٢٧٠
شيخ فقال : أتقبل وأنا صائم ؟ قال : نعم
كنا نخسرج إذا كان فينا الرسول صلى الله عليه وسلم زكاة
الفطر عن كل صغير وكبير وحر أو مملوك صاعا من
طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير ، أو صاعا
٩٢
من زبيب
كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من رمضان
ثلاثي بشاة فتتحنى بعض القوم فقال عمار : من صام
هذه اليوم فقد عصي أبا القاسم
٤٧٧-٤٧٦
كنا بعد أولئك فينا من السابقين
٤٤١
كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على
المفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن من وجد قسوة فصام
نأن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فأنططر فإن
٢٧٢-٢٧٠
ذلك حسن
كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

- من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى
 ٢٥٠ نزلت هذه الآية (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) .
 كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر أكثرنا
 ظلاً صاحب الكساء فمنا من يقى الشمس يده فسقط
 الصوم وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب
 ٢٧٠ فقال صلى الله عليه وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالاجر .
 ٢٥٩-٢٥٥ كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .
 كنا بالمدينة في شهر رمضان وفي السماء شيء من السحاب
 فظننا أن الشمس قد غابت فافطر بعض الناس
 فأمر عمر رضي الله عنه من كان قد أفطر أن
 ٣٥٨ يصوم يوماً مكانه
 كان ابن عمر ينظر الهلال فإن كان هناك نيم أصبح
 ٤٦٢ صائماً والا أفطر
 كان أبو جعفر بن محمد بن علي يشرب من سبقيات
 بين مكة والمدينة فقليل له : أتشرب من الصدقة ؟ فقال :
 ٢٣٤ إنما حرمت علينا الصدقة المروضة
 كان ابن عمرو رضي الله عنه إذا أفطر يقول : اللهم
 ٤٠٨ برحمتك التي وسعت كل شيء اغفر لي
 كان ابن عمر يصبح في الغيم صائماً ٤٥٩-٤٥٨
 كان ابن عمر يصوم يوم ليلة الغيم ٤٦٣
 كان أبي إذا أشكل عليه شأن الهلال تتقدم
 ٤٦٣ قبله بصيام يوم
 كان إذا نودي بالصلاة والرجل على امراته لم يمتعه ذلك
 ٣٣٣-٣٣٢ أن يصوم إذا أراد الصيام واغتسل وأتم صيامه
 كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان
 الرجل صائماً فحضر الاقطار فنام قبل أن يفطر لم
 يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي ، وإن قبس بن صرمة
 الانصاري كان صائماً فلما حضر الاقطار أتى امراته
 فقال لها : عندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن انطلق فأطلب
 لك ، وكان يومه يعمل فطيلته عيشاه فجاءت امراته فلما
 رآته قالت : خيبة لك ، فلما انتصف النهار غشى عليه
 فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت
 هذه الآية (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)
 ففرحوا فرحاً شديداً ونزلت (وكلوا واشربوا حتى يتبين
 لكم . . . الآية ٢٥١

- كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أعجل
 ٤٠٧ الناس افطارا وابطأهم سحورا
 ٣٩٠ كان أنس يحقج وهو صائم
 ٣٨٦ كان أنس يكتحل وهو صائم
 ٤٥٦ كانت أسماء تصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان
 ٤٧٧-٤٥٦ كانت أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما اذا
 غم الهلال تقدمته وصابت وتامر بذلك
 ٤٤٣ كانت عائشة رضى الله عنها تصوم الدهر
 فى السفر والحضر
 ٢٦٩ كانت عائشة ترجل شعر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فى الاعتكاف
 ١٩٩ كان ابن عمر وسعيد بن جبير يكرهان صوم المسافر
 ٥٥٨-٥٥٣ كان ابن عمر يبعث بزكاة الفطر الى الذين يقبلونها
 وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او يومين
 ١١٤ كان عمرو بن العاص يصوم اليوم الذى يشك فيه
 من رمضان
 ٤٦١ كان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه ينهى عن صوم
 اليوم الذى يشك فيه من رمضان
 ٤٧٦ كان المؤذن يؤذن اذا بزغ الفجر
 ٣٣٣ كان عاشوراء يوما تصومه قريش فى الجاهلية فلما جاء
 الاسلام قال صلى الله عليه وآله وسلم : من شاء صامه
 ومن شاء تركه
 ٤٣٦ كان عثمان لا يجيز شهادة الواحد فى رؤية الهلال
 ٤٧٤-٤٦٤ كان عمر وابنه ينهايان عن صوم اليوم الذى يشك
 فيه من رمضان
 ٤٧٥-٤٦٤-٤٦١ كان الناس على عهد النبی صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء
 وصاموا الى القابلة فاختان رجل نفسه فجامع امراته
 وقد صلى العشاء ولم يفطر فاراد الله تعالى ان
 يجعل ذلك يسرا ان بقى ورخصة ومنفعة فقال عز وجل :
 (علم الله انكم كنتم تخفون انفسكم) وكان هذا مما
 نفع الله تعالى به الناس ورخص لهم ويسره
 ٢٥١

- كان لنا جمل نحج عليه غاوصى به أبو معقل في سبيل
الله ، قال : فهلا خرجت عليه فان الحج في سبيل الله .
كان يسلم على الملك قال : حتى اكنوت ثم تركت الكي
فعماد
كان عمر وعلى بنهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه
من رمضان
كان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له
فان روى فذاك وان لم ير ولم يحل دون منظره
سحاب ولا قنطرة أصبح مفطرا ، فان حال دون منظره
سحاب او قنطرة أصبح صائما وكان ابن عمر يفطر
مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب
كان أبو طلحة لا يصوم على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اجل الغزو فلما قبض النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم أره مفطرا الا يوم الفطر أو الأضحى .
كاذرا اذا نودي بالصلاة والرجل على امراته لم يمنع
ذلك ان يصوم اذا اراد الصيام قام واغتسل واتم صيامه .
كيف تصنع في صدقة مالي ؟ قال : منها ما أتصدق به ،
ومنها ما أضع الى السلطان فقال : وفيما أنت من ذلك ؟
فقال : انهم يشتركون بها الأرض ويتزوجون بها النساء ،
فقل : ادفعها اليهم فان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أمرنا أن ندفعها اليهم
لأن افطر يوما من رمضان متماريا فيه أحب الى من
أن أصوم يوما من شعبان ليس منه
٤٧٧
لأن أتعجل في صوم يوم من رمضان أحب الى من أن
أتأخر ، لأنى اذا تعجلت لم يفتنى واذا تأخرت فأتنى .
لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن افطر
يوما من رمضان
٤٧٧-٤٧٦
لأن أتقدم في رمضان أحب الى من أن أتأخر لأنى اذا
تعجلت لم يفتنى واذا تأخرت فأتنى
تفرقت الى قائل لأصوم اليوم التاسع
تد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصب
على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو الحر
لقت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الموضوع	الصفحة
في مسجد دمشق فقلت له : ان ابا الدرداء أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء فأقظس فقال : صدق أنا صبيت عليه وضوءه .	٣٣٨-٣٣٩
لم يرخس في أيام التشريق أن يصوم إلا لمن لم يجد الهدى .	٤٨٣-٤٨٤
ثم يكن يرى بإفطار المتطوع بأسا .	٣٨٩-٤٤٩
لم يزل يعتكف حتى مات .	٥٠٠
لما خرج صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع كان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض فهلك أبو معقل وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلهما فرغ من حجه فقال : يا أم معقل ما منعك أن تخرجي معنا فقلت : لقد تهيأنا فهلك أبو معقل .	١٩٨-١٩٩-٢٠٠
لما طلع الفجر تسحر خفيفة ثم صلى .	٣٢٤
لما فرض رمضان ترك .	٤٣٨
التسوها في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعه تبقى في سابعه تبقى في خامسه تبقى .	٤٩٥
التسوها في العشر الاخير من كل وتر .	٤٨٧
لما فرغ من حجه جثته فقال : يا أم معبد ما منعك أن تخرجي معنا ، قالت ، لقد تهيأت . الخ .	١٩٨-١٩٩-٢٠٠
لو مد لنا الشئير لواصلنا وصالا يدع المتعقون تعمقهم انكم لستم مثلي .	٤٠١
لو صمت السنة كلها لأنطرت اليوم الذي يشك فيه .	٤٥٦-٤٦٠-٤٧١
٤٧٢-٤٧٨	
لو كان على أمك دين أكننت قاضيه ؟ قال : فدين الله أحق أن يقضى .	٤٠٢
ليس من البر أن تصوموا في السفر .	٢٧٢
ليس الصيام من الأكل والشرب فقط ، الصيام عن النفس والرفث .	٣٩٨
ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة .	٤ - ٥
ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة .	٤ - ٥
ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أوسق صدقة .	٢٢٧
ليس هو بطعام ولا شراب (البرد) .	٣٣٩
ليصدق الرجل من ديناره ، وليصدق من درهمه ، وليصدق من صاع بره ، وليصدق من صاع تمره .	٢٣١-٢٣٢
ليلة القدر ليلة أربع وعشرين .	٤٨٧

الصفحة	الموضوع
٤٩٧	• • • • ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين
٤٩٧	• • • • ليلة القدر ليلة سبع وعشرين
٢٤٢	• • ما بقي منها ؟ قالت : ما بقي منها غير كتفها
	مات رجل من أهل الصفة فوجد له ديناران فقال صلى
٢٣٦	• • • • الله عليه وآله وسلم كيتان من نار
	ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام
٤٣٩	• • شهر قط الا رمضان وما رأيت أكثر صياماً منه في شعبان
	ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائماً
٤٤٠	• • • • في العشر قط
	ما صمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعا
٤٧١-٢٩٤	• • • • وعشرين أكثر مما صمت معه ثلاثين
	ما غير وقد كنت حسن الهيئة ؟ قال : ما أكلت طعاماً منذ
٤٣٩	• • • • فارقتك الا بليل .. الخ
٤٣٧	• • ما كان يبالي من أي أيام الشهر كان يصوم
	ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن
	وضوءه وخشوعها وركوعها الا كانت له كفارة لما
٤٣٢-٤٣١	• • قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة ، وذلك الدهر كله
	ما من رجل يموت فيترك غنماً أو ابلاً أو بقراً لم يؤد
٢٢٧	• • زكاتها الا جاءت أعظم ما تكون تطؤه بأظلافها
	ما من مسلم يغرس غرساً الا كان ما أكل منه له صدقة
٢٤٧-٢٤٤	• • وما سرق منه له صدقة ، ولا يرزاه الا كان له صدقة
	ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الي من هذه
	الأيام - يعني العشر - قالوا : يا رسول الله ..
	ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل
٤٣٩	• • الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء
	ما من يوم يصبح العباد فيه الا ملكان ينزلان فيقول
	أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم
٢٤٢	• • • • أعط مسكاً تلفاً
	ما نقصت صدقة من مالٍ وما زاد الله عبداً بعفو الا
٢٤٢	• • عزاً وما تواضع أحد لله تعالى الا رفعه الله تعالى
	تبارى الناس في رؤية هلال رمضان فقال بعضهم
	اليوم ، وقال بعضهم : غدا ، فجاء أعرابي الى النبي
	صلى الله عليه وآله وسلم فذكر أنه رآه فقال صلى
	الله عليه وسلم : تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً

الموضوع

الصفحة

- رسول الله ؟ قال : نعم ، فأمر بلالا فنادى : صوموا
لرؤيته، وافطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما .
٤٧٠-٢٩٢-٢٨٣
- مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حمار
وسم في وجهه فقال : لعن الله من وسمه . . .
١٥٣
- مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل تحت
شجرة يرش عليه الماء فقال : ما بال هذا ؟ قالوا :
صائم يا رسول الله فقال : ليس من البر الصيام في السفر .
٢٦٥-٢٦٤
- مطرونا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فأنصرف وأثر الماء والطين على
جبهته وأنفه ، وكان عبد الله بن أنيس يقول : ليلة
القدر ليلة ثلاث وعشرين
٤٨٧
- مكث موسى بعد أن كلم الله أربعين يوما لا يراه أحد
إلا مات
٢٤٨
- من أدركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل
يوم مد من قمح
٢٦٠
- من أكل ناسيا أو شرب ناسيا فلا يفطر فانما هو رزق
رزقه الله
٣٥٢
- من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين
٣٩٣
- من جاع من غير احتلام
٣٢٨-٣٢٣
- من ذرعه القيء فلا قضاء عليه
٣٤٠
- من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في
آثره فليصل رحمه
٢١٠
- من رأى في المنام فقد رآني حقا فان الشيطان
لا يتمثل في صورتى
٢٩٢
- من سئلها على وجهها فليعطها ومن سئل فوقه فلا يعطه . . .
١٣٥
- من شاء صام ومن شاء أفطر
٤٣٥
- من أصبح جنبا فلا صوم له
٣٢٧
- من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ، فإن الله
يقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم
فلوه حتى تكون مثل الجبل
٢٣٨
- من صام يوما في سبيل الله عز وجل باعد الله وجهه عن
النار سبعين خريفا
٢٧٠
- من صام رمضان وأتبعه بست من شوال
كان كصيام الدهر
٤٢٦-٢٧٧

الصفحة	الموضوع
٤٢٢	عن صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا ، وعقد تسعين .
٤٤٢-٤٥٢-٤٥٨	عن صام يوم الشك فقد عصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
٤٧٦-٤٧٧	
٢٣٠-٢٣١	عن اطعم جائعا اطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقى مؤمنا على ظمأ سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحيق المختوم ، ومن كسا مؤمنا عاريا كساه الله تعالى من خضرة الجنة
٢٤٥	عن استعاذ بالله فاعينوه ، ومن سأل بالله فاعطوه ، ومن دعاكم فاجيبوه ، ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا انكم قد كافأتموه
٤٠٧	عن نطر صائما فله مثل اجره ، ولا ينقص من اجر الصائم شيء
٣٦٠	عن افطر يوما من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر
٢٧٧	عن قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
٤٣٢-٤٨٧-٤٩٠	عن قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
٤٩٥	
٣٣٨-٣٥١-٣٥٨	عن استقاء فعليه القضاء ، ومن ذرعه القى ، فلا قضاء عليه
٢٣٠-٢٣١	عن كسا مؤمنا عاريا كساه الله من خضر الجنة
٤٠٨-٤٠٩	عن كان عليه صوم فليسرده لا يقطعه
٤٠٩	عن كان عليه صوم فلم يصمه حتى ادركه رمضان آخر يطعم عن الاول
٤٤٦	عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه
٢٧٢	عن كان في سفر على حمولة يأوي الى شيع فليصم حيث ادركه رمضان
٢٧٢-٣٠١-٣٠١	عن لم يبيت الصيام من الليل قبل طلوع الفجر فلا صيام له
٣١٩-٣٢١	
٢٩٨	عن لم يدع قول الزور والعمل به فليس له حاجة في ان يدع طعامه وشرابه
	عن مرض ثم صح ولم يصم حتى ادركه رمضان آخر

الموضوع	الصفحة
بصوم الذى احركه ثم يصوم الشهر الذى افطر فيه ويطعم عن كل يوم مسكينا	٤٠٩
من منح منيحة غدت بصدقة صبحها وغبوقها	٢٤٠-٢٤٢
من مات وعليه صوم صام عنه وليه	٤١٤-٤١٥-٤١٦
٤١٩	
من مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا	٤١٤
من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه	٥٠٠
من نذر شيئا سماه فعليه الوفاء به	٥١٦
من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا ولم يطقه فكفارته كفارة يمين	٥١٧
من نزل على قوم فلا يصومون تطوعا الا باذنهم	٤٤٦
نحن أهل البيت لا تحل لنا الصدقة	٢٢٠-٢١٩
نذر عمر أن يعتكف ليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوف بنذرك	٥١٣
انزلت (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ، ولم ينزل من الفجر فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما فأنزل الله تعالى (من الفجر) فعلموا أنه يعنى به الليل من النهار	٣٢٤
نسخت هذه الآية وبقيت الرخصة للشيخ الكبير والعجوز والحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وأطعمتا عن كل يوم مسكينا	
نعم سحور المؤمن التمر	٤٠٧
نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة أو الشاة الصفى تغدو باناء وتروح باناء	٢٤٠-٢٤١
نعم لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة	٢٣٤
انفق أنفق عليك (قال الله تعالى)	٢٤١
انفقه على أهلك	٢٢٩
نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الفزر	٤٦
نهى صلى الله عليه وسلم عن الحجامة والمواصلة ولم ينه عنهما الا ابقاء على أصحابه	٣٢٩-٣٢٢
نهى صلى الله عليه وسلم عن التحريش بين البهائم	١٥٥
نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام ستة أيام : يوم الفطر	

- ويوم النحر وأيام التشريق واليوم الذى يشك فيه
 ٤٦٢-٤٦٦-٤٩٥ انه من رمضان
- نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام قبل رمضان بيوم
 ٤٨٤ والأضحي والفطر وأيام التشريق وثلاثة بعد يوم النحر .
- نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم عرفة بعرفة .
 ٤٢٩ نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الشك .
- ٤٥٤-٤٩٢ نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم
 ٤٨٣ الفطر ويوم النحر
- نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام هذين اليومين أما
 يوم الأضحي فتأكلون من لحم نسككم وأما يوم الفطر
 ٤٨٣ ففطركم من صيامكم
- نهى صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه
 ١٢٣-١٥٣ وعن الوسم
- نهى صلى الله عليه وسلم عن تقديم الشهر بصوم الا
 ٤٥٠ أن يوافق صوما كان يصومه
- نهى صلى الله عليه وسلم عن المثلة
 ١٢٣-١٥٢ نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل :
- فأنك يا رسول الله تواصل فقال صلى الله عليه وسلم :
- وايكم مثلى انى أبيت يطعمنى ربى ويسقيني قلما أبوا
 أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم راوا
 الهلال فقال : لو تأخر الهلال لزدتكم (كالتكل لهم
 حين أبوا أن ينتهوا) ٤٠١
- نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا : انك
 ٤٠١ نواصل قال : انى لست كهيتكم انى أطعم وأسقى .
- أخيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها
 فقلت : لو حملنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذه
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما يفعل
 ١٥٥ ذلك الذين لا يعلمون
- هذا الذى رخص له شيخ والذى نهاه شاب ٣٩٥
- هذا اليوم يكمل الى أحد وثلاثين يوما ٤٦٥-٤٧٥
- هذا اليوم يكمل الى أحد وثلاثين لأن الحكم بن أيوب
 أرسل الى قبل صيام الناس أنى صائم
 ٤٦٣-٤٧٥ غدا فكرهت الخلاف
- هذا شهر زكاتكم فمن كان عنده دين فليقض دينه

- • • • • ١٣٤-١٣٥-١٤٣. حنى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة • • • • •
- • • • • ٤٨٤. هذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمروننا بمطارها وينهى عن صيامها قال مالك :
- • • • • ٤٠٢. هي أيام التشريق • • • • •
- • • • • ٣٤٧-٣٤٨-٣٥٥. محددا كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يفعل • • • • •
- • • • • ٣٩٦. مشئت يوما فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : انى صنعت امرأ عظيما قبلت وأنا صائم فقال صلى الله عليه وسلم : أرايت لو ت مضمت بهاء وأنت صائم ؟ قلت : لا ياس بذلك قال : ففيم ؟ • • • • •
- • • • • ٤٢٤. هلال خير ورشد (ثلاثا) آمنت بالذى خلقك (ثلاثا) الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا • • • • •
- • • • • ٤٦٣. اهللنا رمضان فشككنا فيه فبعثنا الى ابن عباس رجلا فقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله امد له رؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين • • • • •
- • • • • ٤٥٧-٤٥٨-٤٦٢. اهللنا رمضان ونحن بذات عرق فأرسلنا رجلا الى ابن عباس يسأله فقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الله تعالى قد امد له رؤيته فان أغمى عليكم فاكملوا العدة • • • • •
- • • • • ١٩٨-١٩٩-٢٠٠. نهلا خرجت عليه فان الحج في سبيل الله • • • • •
- • • • • ٢٧٢. هي رخصة من الله تعالى لمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح عليه • • • • •
- • • • • ٤١٦. وجب اجرک وردما عليك الميراث • • • • •
- • • • • ٩٠. وجدنا أهل العينة لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى يؤدى به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف ولا دون رطل وربع • • • • •
- • • • • ٤٠٥. يدع المتعمقون تعمقهم • • • • •
- • • • • ٤٣٤-٤٣٥. اوصانى خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر • • • • •
- • • • • ٤٩٩. نواطت في السبع الاواخر فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الاواخر • • • • •
- • • • • ١٨١. وفد الزبيرتان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاكرمه وولاه الصقة • • • • •

الصفحة	الموضوع
٥٠٨-٥٠٤	أوف بنذورك
	امسوا انظروا فان الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا
٢٤٣-٢٤٢	النسح فانه اهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا
	دماءهم واستحلوا محارمهم
٢٣٧	انقوا النار ولو بشق تمرة
٢٦٣	والله ما بين لابتيها أهل بيت أخرج اليه منا
	والله اني لاعلم اى ليلة هي التي امرنا رسول الله صلى
٥٠١	الله عليه واله وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين
٢٣٢	والله لا نقضيه ولا يجامعنا اثم
	ولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من
	بنى مخزوم على الصدقة فقال : اتبعني نصيب منها
	فقلت : حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
	فسالته فقال لي : ان مولى القوم من انفسهم وانا أهل
١٤٠-١٤١	بيت لا تحل لنا الصدقة
٣٩٥	لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء
٤٤٩	لا بأس أن افطر ما لم يكن نذر أو قضاء رمضان
٤٧٦	لا بأس بنذره الا ان يغم الهلال
	لا تؤخذ صحقاتهم الا في دورهم ، أو عند مياههم أو
١٤٣-١٤٤	عند أفئيتهم
٢٣٢-٢٣١	لا نبالي والله نقضى يوما مكانه
١٠٧	لا تجب الا على من أطاق الصوم والصلاة
٢٦٩	لا يجزئ الصيام
٢٢٢-٢٢١	لا حظ فيها لغنى ولا قوى مكتسب
	لا تحل الصدقة لغنى الا لخمسة لغاز في سبيل الله أو
	لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل
١٩٠-٢٠٠	له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين اليه
	لا تحل المسالة الا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له
	المسالة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة
	اجتاحت ماله فحلت له المسالة حتى يصيب قواما من
١٧٤	عيش ثم يمسك - أو قال سدادا من عيش . . الخ
	لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا بإفائه
٤٤٥	غير رمضان

- لا تخصوا يوم الجمعة بصيام الا من بين سائر الايام
٤٧٩-٤٨٠
لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين سائر الليالي ولا
تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين سائر الايام الا ان
٤٧٩-٤٨٠
يكون في صوم يصومه أحدكم
لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام التشريق أيام أكل وشرب . ٤٨٤
لا يدخل المعتكف تحت سقف ٤٤٤
لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر واخروا السحور . ٤٠٥-٤٠٦
لا يزال هذا الدين ظاهرا ما عجل الناس الفطر ،
٤٠٢-٤٠٤
ان اليهود والنصارى يؤخرون
لا تسألن بوجه الله تعالى الا الجنة ٢٤٤
لا اسألك على شيء أبدا ٢٣١
لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة المسجد الحرام
ومسجد المدينة والأقصى ٥٠٧
لا صام من صام الأبد ، لا صام من صام الأبد ٤٤٢-٤٤٣
لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا ان يصوم
قبله او يصوم بعده ٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥
٤٧٩
لا تصومن المرأة وبعلها شاهد الا باذنه غير رمضان . ٤٤٥
لا تصوم المرأة وبعلها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته
الا باذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف
إجره له ٢٤٣
لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ٢٢٠-٢٢١
لا يصوم أحد عن أحد ويطعم عنه ٤١٧
لا تصوم المرأة وبعلها شاهد الا باذنه ، ولا تأذن
في بيته وهو شاهد الا باذنه وما أنفقت من كسبه عن غير
أمره فان نصف أجره له ٢٢٤-٤٦٤-٤٦٥
لا نصوموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة
ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ٢٧٥-٢٧٦-٤٦٧
لا تصوموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته
فان حالت دونه غيابة فأكملوا ثلاثين يوما ٢٧٤-٢٧٥-٢٨٤
٤٥٨-٤٦٠
لا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فان حالت دونه
نمامة فامتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا ٤٥٨-٤٧٠

الموضوع	الصفحة
لا تصوموا اليوم الذى يشك فيه لا يسبق فيه الامام .	٤٦١
لا تصوموا عن موتاكم واطعموا عنهم .	٤١٧
لا تصوموا يوم السبت الا قريبا افترض عليكم فان لم يجد احدكم الا لحاء عنية او عود شجرة فليمضه .	٤٨٢
لا اعتكاف الا بصيام .	٥١١-٥١٣
لا يفرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً فيأكل منه انسان ولا دابة ولا شيء الا كانت له صفة .	٢٤٧
لا يفرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير .	٣٢٤
لا يفطر من قاء ولا من احتلم .	٣٣٩
لا تستقبلوا الشهر استقبالا .	٤٥٢-٤٥٨
لا اتقدم قبل الامام ولا أصله بصيام .	٤٦٩
لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة .	٤٥٨-٤٦٢-٤٦٥
لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا بيومين الا أن يكون صوما يصومه رجل فليضمن ذلك الصوم .	٤٥٢-٤٥٧-٤٥٨
لا يقضيه صوم الدهر .	٣٦٠
لا تقتطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجم .	٢٤٨
لا يقول احدكم : انى صمت رمضان كله وقمته فلا ادرى اكره التزكية او قال : لابد من نومة او رقدة .	٤٢٢
لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من اساء الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان .	٢٤٨
لا يمرضع الملك الصلثم .	٣٩٤
لا يمنع احدكم - او احدا منكم - اذان بلال من سحوره فانه يؤذن - او ينادى بليل - ليرجع قائمكم ولينبه قائمكم وليس أن يقول الفجر أو الصبح وقال باصابه ورففها الى فوق ، وطأها الى أسفل حتى يقول هكذا وقال بسبابتيه احداهما فوق الارض ثم مدهما عن يمينه وشماله .	٣٢٤-٣٢٥
لا تصلوا رمضان بشيء ولا تقدموه بيوم ولا يومين .	٤٧٦
لا تواصلوا فايكم اراد أن يواصل فليواصل الى السحر قالوا : انك تواصل يا رسول الله قال : انى لست كهينتكم	

- ٤٠٣ انى ابيت لى مطعم يطعمنى وساق يستينى
لا تواصلوا قالوا : انك تواصل قال : انى لست كاحد
٤٠٣ منكم انى اطعم واستقى
٢٤٢ لا توكى فيوكى عليك
٤٢١ لا يتم بعد احتلام ولا صمات الى الليل
يا أم معقل ما منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت :
لقد تهيأنا فهلك أبو معقل وكان لنا جمل وهو الذى نحج عليه
فاوصى به أبو معقل في سبيل الله قال : فهلا خرجت
عليه فان الحج في سبيل الله فأما اذا فأتتك هذه الحجة
معنا فاعتمرى في رمضان فانها حجة نكانت تقول : الحج
حجة والعمره عمره وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ما أدري الى خاصة ؟ ٢٠٠-١٩٩-١٩٨

- با أم المؤمنين رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة والآخر
بؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة فقالت أيهما الذى يعجل
الإفطار ويعجل الصلاة ؟ قلنا : عبد الله بن مسعود قالت :
٤٠٧ كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل
يا رسول الله أرايت أن وافقت ليلة القدر ماذا أقول ؟
٤٨٧ قال : قولى : اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني
يا رسول الله أما تعرفنى ؟ قال : ومن أنت ؟ قال :
أنا الباهلى الذى جئتكم عام الأول قال : فما غيرك وقد
كنت حسن الهيئة ؟ قال : ما أكلت طعاما منذ فارقتك
الا بليل فقال صلى الله عليه وسلم : لم عذبت نفسك ؟
قال : صم شهر الصبر ويوما من كل شهر قال : زنى
فان بى قنوة قال : صم يومين الخ ٤٢٨
يا رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم شهر أنقضيه
عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان على أمك
دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم قال فدين الله
أحق أن يقضى ٤١٦-٢٢٧
يا رسول الله انى رجل أسرد الصوم أفصوم فى
السفر ؟ فقال : صم أن شئت وأنظر أن شئت ٤٤١
يا رسول الله انى تصدقت على أمى بجارية وانها
ماتت فقال : وجب أجرك وردها عليك الميراث ٤١٦
يا رسول الله عندى دينار فقال : أنفق على نفسك

- قال : عندي آخر . قال : أنفقته على ولدك ، قال :
 عندي آخر ، قال أنفقته على خادمك ، قال : عندي آخر .
 ٢٣٠ . قال : أنت أعلم .
 يا رسول الله . . . كيف بمن يصوم الدهر كله ؟ قال :
 ٤٤٢ . لا صام ولا أفطر ولم يصم ولم يفطر .
 يا رسول الله . . . قد أهدى لنا حيس فحبسناه لك فقال :
 ٤٤٧ . اننيه فأصبح صائما وأفطر .
 يا رسول الله . . . ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم فقال
 صلى الله عليه وسلم : يعطى الله تعالى هذا الثواب
 من فطر صائما على ثمرة أو شربة ماء أو مزة لبن .
 ٤٠٨ . يا رسول الله . . . أجد بى قوة على الصيام فى السفر
 فهل على جناح ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : هى رخصة
 من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم
 فلا جناح عليه . . .
 ٢٧١-٢٧٠-٢٦٤ .
 ٤٤٢
 يا نبي الله . . . أخبرنى فى أى عشرة هى ؟ قال : التمسوها
 فى العشر الأواخر ولا تسألنى عن شىء بعد هذا . . . الخ .
 ٤٩٧ . يا نبي الله . . . صمنا اليوم فقال : افطروا الا أن يكون
 رجل يصوم هذا اليوم ليتم صومه .
 ٤٧١ . ياليتنى قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمرو بن العاص
 لعلمه أنه يضعف عن ذلك وأقر حمزة بن عمرو
 لعلمه بقدرته . . .
 ٤٤٣ . يا نساء المسلمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرث شاة .
 ٢٣٨ . اليد العليا المنفقة واليد السفلى السائلة .
 ٢٤٤ . اليد العليا خير من اليد السفلى .
 ٢٤٤ . أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة .
 ٤٣٦ . أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى .
 ٤٨٤ . يوم عاشوراء لم يكتب عليكم صيامه .
 ٤٣٥ . يوم عاشوراء يوم كان يصوم أهل الجاهلية فمن أحب
 منكم أن يصومه فليصمه ومن كرهه فليدعه .
 ٤٣٥ . يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الاسلام
 ٤٨٤ . وهى أيام أكل وشرب .



ثالثا : الأشعار الاستشهادية

أحاديث بقية	ليست نقية	رقم	اسم الشاعر
فكن منها على تقية		الصفحة	
		٣٨٨	المحدثون

فطافت ثلاثا	بين يوم وليلة	النابعة الجعدى
	٤٢٦	

عاشق خاطر حتى اسد	تلب العشوق قلبه	مستفتى
افتنسا لا زلت تفتى	هل يبيع الشرع قتله؟؟	الامام الباقر
	٤٥٢	

ايها السائل عما	لا يبيع الشرع فعله	الامام
قبلة العاشق للمم	شوق لا توجب قتله؟؟	أبو محمد الباقر
	٤٥٢	

رابعاً : الأعلام

الصفحة	الموضوع
٢٤٤	آبى اللحم الغفارى رضى الله عنه
٢٠٠	ابراهيم = النخعى
٤١٠	ابراهيم بن مهاجر البجلي الكوفى
٧٤	ابراهيم بن أبى يحيى
٥١٣، ٥٠٠، ٤٩٧، ٤٩٤	أبى بن كعب رضى الله عنه أبو المنذر
٤٥٩	الائثر = صاحب أحد بن حنبل
٣٩٥	ابن الاثير الجزرى صاحب أسد الغابة
	أحمد بن حنبل (الامام) الشيبانى
٧٤ ، ٦٧ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٣٩ ، ٦ ، ٥ ، ٤	
١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ١٠١ ، ٩٧ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٧٧ ، ٧٦	
٢٣٤ ، ٢١٢ ، ١٩٩ ، ١٩٧ ، ١٨٤ ، ١٦٥ ، ١٥٧ ، ١٣٦ ، ١١٢ ، ١١١	
٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤١	
٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٢	
٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٢	
٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٠ ، ٣٥٧ ، ٣٥٥	
٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤٠٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٨ ، ٣٨٦	
٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٠ ، ٤٣٧ ، ٤٣٣ ، ٤٢٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢١ ، ٤١٨	
٤٨١ ، ٤٧٩ ، ٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٥ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٥	
٥٣٩ ، ٥٣٢ ، ٥١٧ ، ٥١٥ ، ٥١٣ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٤٩٣ ، ٤٨٨ ، ٤٨٦	
٥٦٤ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٤٢ ، ٥٤٠	
٤١٨	أحمد بن محمد بن شبوية = ابن شبوية
٣٩٩	أحمد بن يونس
	الأزدى = أبو الفتح الأزدى
	الأزدى = جابر بن سعيد أبو القاسم البلخى
٣٦٥ ، ١٩١ ، ٢١	الأزهري صاحب الزاهر
٤٣٧ ، ٣٩١ ، ٣٤٧	أسامة بن زيد رضى الله عنه
٤٣٦	أبو اسحاق الزجاج
٤٤٤	أسحاق بن أحمد المقدسى (أبو إبراهيم)
٥١٢	ابن اسحاق أبو بكر محمد
	اسحاق بن راهوية = ابن راهوية
	اسحاق المروزى = المروزى
٢٣٦	الاسفراينى = المروزى الأستاذ أبو اسحاق

الصفحة

الموضوع

- أسلم العدوى ٣٣١ ، ٣٣٩
 أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما ١١١ ، ٢٤٢ ، ٣٣١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١
 اسماعيل بن ابراهيم ابن علي ٦١ ، ٦٢
 الأسود بن يزيد النخعي ١١١ ، ٢٧١ ، ٣٩٦ ، ٤٤٤
 الأشعري أبو موسى (عبد الله بن قيس) رضى الله عنه ٢٤٣ ، ٣٣١ ، ٣٩٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤٢
 أشهب صاحب مالك ٦١
 الاصطخري = أبو سعيد ١٣ ، ١٥ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤
 الأصم = أبو بكر بن كيسان ٦١ ، ٦٢
 الأصمعي ١٩٨
 الأعمش سليمان بن مهران ٣٢٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٨٩ ، ٤٧١
 الأعمش بن مرة بن عمرو بن أبي ليلى ٢٥٠
 الأقرع بن حابس التميمي ١٨٠ ، ١٨١
 أبو أمامة ٤٤٣
 امام الحرمين (أبو المعالي عبد الملك بن الشيخ أبي محمد الجويني) ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٦٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٥٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨
 أنس بن الحدثان رضى الله عنه ٤٨٤
 أنس بن مالك رضى الله عنه ١١١ ، ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥

٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،
٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٣٩ .

٩٤

الأنماطى =

الأوزامى = عبد الرحمن بن عمرو ٤ ، ٤٨ ، ٥١ ، ١٠٩ ، ١٥٧ ، ٢٦٠ ،
٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٩٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ،
٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٤٩ ، ٥٩٩ ، ٥٦٦ .

٣٢١ ، ٣٠٧

أبو أيوب الأنصارى رضى الله عنه

٤٢٥

أيوب بن أبي تميمة السختياني

٤١٧

أيوب بن موسى

٤٥٤

الباقى (أبو: محمد)

٢٤٨

الباقلاقي (ابن البلاقلاقي)

٤٣٨

البألمية = مجيبة

البطلى = ابراهيم بن مهاجر الكوفي

البخارى (محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفى) ٣ :
٤ ، ٤٨ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
٩٢ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ،
١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ،
٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ،
٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،
٢٩٠ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ،
٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ،
٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،
٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٨ ،
٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ،
٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ،
٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ،
٤٨٩ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ،
٥٢٥ ، ٥٣٩ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ .

٤٥٧ ، ١١٣

أبو البخترى

٤٦٧ ، ٢٥١

البراء بن عازب رضى الله عنه

٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٢٣٩

بريدة بن الحصيب

٢٤٨

بشر بن الوليد

٥٠١

ابن بطلال الركني الشافعي

البغدادي = أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت = الخطيب

البغوي = ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ،
 ٣٠ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ،
 ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،
 ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ،
 ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٥٦ ،
 ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ،
 ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ،
 ٤٢٠ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٨١ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٥ ،
 ٥١٧ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ،
 ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ ،
 ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

٣٨٨

بقية بن الوليد

أبو بكرة رضي الله عنه (نفيح بن الحارث الثقفي)

أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبي عاصم النبيل

أبو بكر بن أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الشافعي = الخطيب البغدادي

٤٥٩ ، ٤٦٦

أبو بكر بن اسحاق = ابن خزيمة

٢٣٥

أبو بكر بن أبي الأسود

١٦٦

أبو بكر بن بدران

٣٠٥

أبو بكر الحازمي

أبو بكر الصديق رضي الله عنه ١١٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥ ،

٣٢٦ ، ٤٠٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٧٤

٤٥٩

أبو بكر بن عبد الله المزني

أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٤ ، ٢٠٠ ، ٢٧١ ، ٣٨٦ ،

٣٨٧

٤٥٩

أبو بكر بن عبد العزيز

٢٥٧

أبو بكر بن لال

٤٥٩

أبو بكر بن محمد بن أحمد بن علي الخلافي

أبو بكر محمد بن اسحاق = ابن اسحاق

أبو بكر في الأشراف = أبو بكر بن المنذر = ابن المنذر

٣٠٠

أبو بكر المروزي

٥١٢

أبو بكر النيسابوري

٤٥٠

بكر بن وائل

٣٦

بلال بن الحارث المزني رضي الله عنه

بلال بن رباح رضي الله عنه ٢٣٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٤٠٦ ، ٤٩٤

٤٩٧

البلخي = جابر بن سعيد الأزدي

البندنجي (أبو علي بن الحسن بن عمر) ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ،

٧١ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥٠ ،

١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٢٣٩ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٢٥ ،

٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ،

٤٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٥٠٥ ، ٥١٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٦٨ .

البويطي (أبو يعقوب يوسف بن يحيى) ٤٤ ، ٥٧ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ،

٢٧٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٤٢٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٥٣٤ ، ٥٤٠ ،

٥٦١ ، ٥٤٨

٤٣٦

بببان بن بشر

البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) ٣ ، ٥ ، ٣٦ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٨٥ ،

٩٤ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ،

١٨١ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،

٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،

٢٩٣ ، ٣٠١ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ،

٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ،

٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ،

٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ،

٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٧٦ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ،

٤٩٩ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٠

٢٥٧

تاج الدين السبكي

الترمذي أبو عيسى محمد بن سورة الحافظ صاحب السنن ١١٣ ، ١١٤ ،

١٤١ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ،

٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ،

٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ،

٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٨ ،

٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٥١٧ .

الصفحة

الموضوع

- ابن تيمية (محمد الدين أبو البركات عبد السلام) ٤٧٦ ، ٣٣٣
 ثابت البناني ٣٩١
 توبان (مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٣
 أبو ثور (الامام ابراهيم بن خالد صاحب القنيم) ٤ ، ٢٧ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٢١ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٤٧ ، ٤٩٣ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٣٩ ، ٥٦٤ ، ٥٧٠
 الثوري = سفيان الثوري
 جابر بن زيد أبو الشعثاء ٤ ، ١١٠ ، ٣٢١ ، ٣٤٩
 جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه ٧٤ ، ٧٨ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٣٦ ، ١٥٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٩ ، ٤٩٩
 جابر بن سمرة رضي الله عنه ٢٣٤
 جابر بن عتيك رضي الله عنه ١٣٦
 جابر (جوير) بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي ٣٢١ ، ٥٠٧
 ابن جبير = سعيد بن جبير ٢٢٠
 جبير بن مطعم رضي الله عنه ٢٢٠
 أبو جحيفة رضي الله عنه ٤٤٨
 ابن جريج (عبد العزيز بن عبد الملك) ٨٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤
 الجرجاني = القاضي أبو العباس أحمد بن محمد ٤٥١ ، ٤٦٩
 جرير بن أبي حازم ٤٥١ ، ٤٦٩
 جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه ١٣٥ ، ٣٣٢ ، ٤٣٦
 جرير بن يزيد ١١١
 جعفر بن برقان ٤٥٠
 ابن جعفر = عبد الله بن جعفر
 جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ٦٨ ، ٧٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥
 جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ٣٩١ ، ٣٩٢
 أبو جعفر النحاس ٤٣٨
 أبو جعفر المنصور ٨٨

الصفحة

الموضوع

٥٣٥	الجورى
١١٣	ابن جميل
٣٩٩	ابن الجوزى
٤٧٦	الجورى (أبو القاسم)
٥٣٥ ، ٤٣٨ ، ٢٦١	الجورى صاحب الصحاح
٤٨٢ ، ٤٧٩	جويرية بنت الحارث رضى الله عنها (أم المؤمنين)
١٤٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٤٢٠ ، ٤٥٥	الجوينى الشيخ أبو محمد والد امام الحرمين وتشيخه
٤٩٨ ، ٤٩٦ ، ٤٦٩ ، ٣٣٨ ، ٢٥٢	الجوينى أبو المعالى = امام الحرمين
٣٩٩	ابو حاتم الرازى
٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٢	ابن ابى حاتم الرازى
٣٦	الحارث بن حاطب
٣٣٨	الحارث بن بلال بن الحارث المزنى
٣٠٥	الحارث الاعور بن عبد الله الهمداني الحوتى أبو زهير الكوفى
٤١٨	الحازمى = ابو بكر
٢٤٨ ، ٢٣٤ ، ٣	الحاكم ابو احمد
٢٩٣ ، ٣٢٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٤٢	الحاكم ابو عبد الله بن البيع صاحب المستدرک
٤٧١ ، ٤٨٢ ، ٥١٢	
٥٢ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ١٤ ، ١١	ابو حامد الاسفرايينى الشيخ
٥٦ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٤٦ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٤١ ، ٣٨٥ ، ٤٨٠ ، ٥٠٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤ ، ٥٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٦١ ، ٥٦٧	
٥٦٩ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩ ، ٨	ابو حامد المروذى (القاضى)
٣٩٤	ام حبيبة أم المؤمنين
٥٤٠ ، ٤٧٦ ، ٤٤٢ ، ٣٤٣ ، ٨٩	ابن حبان البستى
٣٢٥	حبيب بن ابى ثابت
٣٩٩	الحجاج الحمصى
٤١٧	حجاج الاحول
٤٧٤	الحجاج (هو ابن يوسف النفقى)
٤٣٥ ، ٦١	ابن حجر انحامط شهاب الدين ابو الفضل احمد العسقلانى
٥٠٧ ، ٤٩٨ ، ٤٦٩	
٥٧٠ ، ٥٦٩	ابن الحداد (ابو بكر محمد بن أحمد القاضى صاحب الفروع)

الصفحة

الموضوع

٤٥٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢١ ، ٢٧٦ ، ٢٧١ ، ٢٤٧ ، ١٦٥	حنيفة بن اليمان
٥٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٥٠٧	
٥٠٠ ، ٤٠٨ ، ٢٨٨ ، ٢٦٧ ، ٢٥٨	حرملة (هو ابن يحيى التجيبي)
ابن حزم (هو أبو محمد علي الاندلسي صاحب المحلى والاحكام والفصل وطوق الحمام)	
٣٢٠ ، ٩٠ ، ٧٤ ، ٦٨	
١١٢ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٤٨ ، ٤	الحسن البصري
١٦٥ ، ١٨٤ ، ١٩٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥	
٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧	
٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٤٩٤ ، ٥١١ ، ٥٣٩	
٥٥٧ ، ٥٤٢	
١١٠	الحسن بن زياد
٣٣٣	الحسن بن سفيان
٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٠ ، ٢٩٩ ، ٦٠	الحسن بن صالح
٢١٩	الحسن بن علي
١١٣	الحسن بن مسلم التابعي
٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣	الحسين بن الحارث
١٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣١٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٥٦ ، ٣٧٣	حسين القاضي بن الحسن بن محمد الحلبي البخاري الجرجاني
٤٢٥ ، ٤٠٨	
٣٩٢	الحسين بن علي
٢٥٢	حسين بن واقد
٣٢١ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٠	حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها
٤٤٩ ، ٤٥٠	
١٦٥	أبو حفص البايهقسي
٣٣٢	حفص بن عتاب
٤٦٥	أبو حفص العكبري
٢١٢ ، ١٦٦ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٤٦ ، ٣٧ ، ٩	أبو حفص بن الوكيل
٥٠٧ ، ٤٢٥ ، ١١٣	الحكم بن أبي أبي خالد
٤٧٦	الحكم بن أيوب
	ابن الحكم = محمد بن الحكم
٤١٧	الحكم بن عتيبة
١٣٥	الحكم بن نافع أبو اليمان
٤٣٦ ، ٢٤٥ ، ٧٨	حكيم بن حزام
٤٩٨	حكيم بن سيف بن حكيم

الصفحة

الموضوع

٥٠٧ ، ٤١٢ ، ٣٦٠ ، ٣٣٣	حماد بن سلمة
٣٣٣	حماد النرسي
٤	حماس
٤٤٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠ ، ٢٦٤	حمزة بن عمرو الاسلمي
	ابن حميد = عريب
٤٠٦	حميد بن عبد الرحمن
٤٥٠ ، ١٣٥	الحميدي عبد الله بن الزبير
١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٧٦ ، ٥٦٦	الحناطي (أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري)
٣٥٧ ، ٣٣١	حنظلة (صديق لعمر رضى الله عنه)
٤٦ ، ٤٤ ، ٣٩٠ ، ٣٨ ، ٢٤ ، ١٢ ، ٤	ابو حنيفة (النعمان بن ثابت)
٤٧ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٧ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٢٢ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٧٠	
٤٣٦	ابن الحوتكيه
٤	خارجة بن زيد
٣٣١	خالد بن اسلم
٨٩	خالد الحذاء
٤٣٦	خاند بن زيد الانصارى رضى الله عنه
٤٢٨ ، ١١٣	خالد بن الوليد رضى الله عنه
٤٢٨	خديجه بنت خويلد (ام المؤمنين رضى الله عنها)
٤٥٩	الخرقي أبو القاسم الحنبلي
٣٣٥	الخزار ابو خلف بن عيسى البصري
٤٦٩	الخزرجي صاحب تذهيب الكمال

الموضوع

الصفحة

١٥٧ ، ١٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٩٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠ ،
٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ،
٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٨٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ،
٥٥٨ ، ٥٤٢ ، ٥١٥ ، ٥١١

أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود ١٤٤ ، ٤٩٧

٨٩

داود بن أبي هند

٤٨١

الداودي

أبو الرداء رضي الله عنه (عويمر بن مالك) ٣٠٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ،
٣٤٠ ، ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩

٤٤٨ ، ٤٤١

أم الرداء (خيرة) رضي الله عنها

٦١

ابن حقيق الميبد

أبو ذر الغفاري (جندب بن جنادة رضي الله عنه) ٣ ، ٢٢٧ ، ٢٤٠ ،
٢٤٦ ، ٣٢٧ ، ٤٠٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٩ ، ٤٩٨ ،

٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٣٣ ، ٢٥٢

الذهبي (الحافظ شمس الدين)

٩٠

ابن أبي ذئب

٤٦٧ ، ٣٩٠ ، ١٨١

رافع بن خنيج رضي الله عنه

٢٨٨ ، ١٤١ ، ١٤٠

أبو رافع رضي الله عنه

٢٨٨

ابن أبي رافع

الرافعي أبو القاسم عبد الكريم ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ ،

٣٣ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٦ ،

٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٩ ،

٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ،

١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ،

١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،

٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ،

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ،

٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤ ،

٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ،

٤٥٤ ، ٤٨١ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ،

٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ،

٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ،

الموضوع

الصفحة

ابن راهوية اسحاق بن ابراهيم الحنظلي ٤ ، ٤٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٨٤ ، ١٩٩ ، ٢٦٦ ،
٢٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥ ،
٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤١٢ ،
٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٤٩٣ ،
٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٣٩ ، ٥٦٤ .

الربيع بن سليمان المرادي
ربيعه بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الراي ٤ ، ٣٦ ، ١١٠ ، ٢٦٣ ،
٢٧٥ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٥٤٩ .

الربيع بن معوذ رضى الله عنها
الرقى أبو عمر
الرويانى صاحب البحر والحلية ٢٤ ، ٨١ ، ١٣٣ ، ١٦٦ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ،
١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٧ ، ٢٦٣ ، ٢٨٩ ، ٣١٤ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ،
٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٤ ، ٥١٤ ، ٥٢٨ .

زائدة
الزيرقان بن بدر (الحصين بن بدر بن امرئ القيش أبو عباس)
رضى الله عنه
الزبير بن العوام رضى الله عنه
ابن الزبير = عبد الله

زر بن حبيش
أبو زرعة الحافظ الرازي
زفر صاحب أبي حنيفة ١٠٠ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٧٧ ،
زكريا عليه السلام
زكريا الساجي
زكريا بن الحارث

الزهري (أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري المخني
التابعي ٤٧ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٣٥ ، ١٦٥ ، ١٨٤ ، ٢٢١ ، ٢٧٥ ،
٣٠١ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥ ، ٣٦٠ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٤٩ ،
٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٨١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥٣٩ ، ٥٤٩ ، ٥٥٧ ، ٥٦٤ .

الزهري = عبد الرحمن بن اسحاق
أبو الزناد (عبد الله بن زكوان)
الزيادي أبو طاهر
زيد بن أرقم ٣٤٥ ، ٣٩٢ ، ٢٩٤ ،

الصفحة

الموضوع

٣٣٩ ، ٣٣١

زيد بن أسلم العدوى

٤٠٦ ، ٣٢٧

زيد بن ثابت رضى الله عنه

٤٠٧

زيد بن خالد

٢٠٤ ، ١٧٢

أبو زيد (الشيخ)

٣٣٢ ، ٣٣١

زيد بن وهب

٢٣٤ ، ٢١٠

زينب امرأة عبد الله بن مسعود

الساجي = زكريا

١٣٥

السائب بن يزيد

سالم بن عبد الله بن عمر ١٠٤ ، ٢٤٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ ، ٣٢٧ ،

٤٦٠ .

٤٥٤ ، ٢٥٧

السبكي (الابن تاج الدين بن علي بن عبد الكافي)

٤٥٤ ، ٣٩٩ ، ٢٥٧

السبكي (الأب علي بن عبد الكافي)

٢٤١

سراقة بن مالك

السرخسي ١١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨١ ،

٨٢ ، ٨٣ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،

١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ،

٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٣٠٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ،

٤٣٠ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٦ ، ٥٦١ ،

ابن سريج (أبو العباس) ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٣٤ ، ٩٠ ، ٩٥ ،

٩٩ ، ١١٢ ، ١٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ،

٣٠٧ ، ٣١٤ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٤٤ ،

٥٠٥ ، ٥١٨ ، ٥٣١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،

٤٢٨

ابن سعد

٣٤٣

سعد بن أوس العدوى البصري

٤١٧ ، ٢٤٢ ، ٦٢

سعد بن عبادة

٣٩٧ ، ٣٩٢ ، ١٣٦

سعد بن أبي وقاص

٤٤٤

سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القابعي

سعيد بن جبير ٧٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٦٥ ، ١٨٤ ، ٢١٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ،

٢٧٥ ، ٣٣٠ ، ٣٦٠ ، ٣٨٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٩٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ،

أبو سعيد الخدري (سعد بن مالك الأنصاري) ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ،

١١٠ ، ١١١ ، ١٣٦ ، ١٧٨ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ،

٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٢٤ ،

٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،

٥٠٨ .

الصفحة

الموضوع

٣٨٨	سعيد بن أبي سعيد الزبيدي
٥٥٩	سعيد بن عبد العزيز
٣٦٠ ، ٢٧٢ ، ٢٤١ ، ١١١ ، ١٠٧ ، ٧٦ ، ٧٤ ، ٤	سعيد بن المسيب
٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٤١٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٥٠٧	
١٣٦	أبو سعيد المقبري
١٣٦ ، ٥	سعيد بن منصور
١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢١٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٣٧٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٧٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٦٤	سفيان الثوري
٤٣٦ ، ١٨١ ، ١٨٠	أبو سفيان بن حرب رضي الله عنه
٥١١ ، ٤٥٠	سفيان بن حسين
٥٤٠ ، ٤٥٠ ، ٣٣٢ ، ١٩١ ، ٩٤ ، ٩١ ، ٨٩	سفيان بن عيينة
٤٣٦	ابن السكيت
٤٤٨ ، ٤٤٠	سلمان (الفارسي) رضي الله عنه
٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٢١٠	سلمان بن عامر رضي الله عنه
٤٣٤ ، ٢٥٠	سلمة بن الأكوع رضي الله عنه
٣٣٣ ، ١٠٩ ، ٧٦	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد الفقهاء السبعة
٣٨٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٣ ، ٢٣٥	أم سلمة (أم المؤمنين رضي الله عنها)
٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٩ ، ٤٨٢	
٢٩٦ ، ٣٩٥	ابن أم سلمة رضي الله عنها
٤١٧	سلمة بن كهيل
٢٧٢	سلمة بن المحبق رضي الله عنه
	السلمي = أبو عبد الرحمن
٣٨٨ ، ٨٩	سليمان بن إبراهيم التيمي
	سليمان بن الأشعث السجستاني = أبو داود
٤٥٠	سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم
	سليمان بن مهران = الأعمش
٤	سليمان بن يسار
٤٠٠ ، ٢٠٩ ، ٣٨٢	سليم الرازي
٤٧٦	سماعة بن حرب
٣٢٤ ، ٣٢٤	سمرة بن جندب رضي الله عنه

الصفحة

الموضوع

٢٠٠

أم سنان

السنجي أبو علي = صاحب الانصاح ٢٠ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١٧٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٥٦٥ .

٦١

السندى

سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ١٤١ ، ٣٢٤ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٣٢٤ ، ١٤١

١٣٦

سهيل بن أبي صالح

٤٦٧

أبو السوار العدوي

٥١١

سويد بن عبد العزيز

٢٦٨

سويد بن غفلة

ابن سيرين محمد ٦٧ ، ٩٤ ، ٢٢١ ، ٢٩٠ ، ٣١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٦٠ ، ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ، ٤٨٦ .

٢٣٤

السيوطي الحافظ جلال الدين عبد الرحمن

١٤ ، ١٩ ، ١١٠ ، ٥٣١

الشاشي

الشافعي (محمد بن ادريس صاحب المذهب وكتبه : الام والاملاء والرسالة والمختصر) ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

٢٨٨

ابن شيرمة

الصفحة

الموضوع

٢٥٢	ابن شبلوية أحمد بن محمد
٣٩١ ، ٣٩٢	شداد بن أوس رضى الله عنه
٨٩ ، ٤١٨ ، ٤٩٧	شعبة بن الحجاج العتكي
٣٥٠ ، ٣٣٨ ، ١٧١ ، ١٦٥ ، ١١١ ، ٦٧	الشعبي (عامر بن شراحيل)
٣٥٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٤٢٥ ، ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٥٠٠	أبو الشعثاء = جابر بن زيد
١٣٥	شعيب (هو ابن أبي حمزة بن دينار)
٣٣٢	شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري
٢٨٠ ، ٢٧٧	شقيق بن سلمة
٤٧٦	الشوكاني (علي بن محمد بن علي قاضي صنعاء)
٣٣١	شسيبان
٤٣٣	الشسيباني أبو عمرو
١٦٦ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٥٤ ، ١٦٢ ، ١٤٤	الشيرازي (الشيخ أبو اسحاق إبراهيم المصنف وصاحب التنبيه)
٤٩٠	
	صاحب الابانة = الفوراني
	صاحب الانصاح = أبو علي السنجي
	صاحب الاملاء = الشافعي
	صاحب التتمة = أبو سعد المتولي
	صاحب التقريب = القاسم بن محمد الشاشي
	صاحب التنبيه = الشيراز أبو اسحاق إبراهيم صاحب المهذب والتنبيه
	صاحب التهذيب = البقوي
	صاحب الحلية = الروياني
	صاحباً أبي حنيفة = محمد بن الحسن الشيباني والقاضي أبو يوسف
	صاحب العدة = الحسين بن علي الطبري
٢٥٢ ، ٢٠٠	صاحب عون المعبود (هو شمس الدين العظيم آبادي)
	صاحب الفروع = أبو بكر بن الحداد
٤٠ ، ٢١	صاحب القاموس (هو الفيروآبادي)
٢١	صاحب اللسان (هو أبو مخطور الافريقي)
٥٣٥	صاحب المحكم (هو ابن سيده)
	صاحب المختصر ، المزي ، البويطي ، حرمة
	صاحب المستظهر = أبو يوسف الاسفراييني
٦٦	صاحب المصباح (هو الامام الفيومي المقرئ)
٤٥٠ ، ٤٥٩	صالح بن أبي الاخضر

الموضوع

الصفحة

١١١
صالح بن موسى الطلحي
ابن الصباغ أبو نصر صاحب الشامل ٧ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٠ ،
٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٢ ،
١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ،
١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ،
٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ،
٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ،
٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ،
٤٩٢ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥٢١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ،
٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ،
٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ .

١٨١ ، ١٨٠
صفوان بن أمية
صفية بنت حبي أم المؤمنين رضي الله عنها
ابن الصلاح الشهرزوري (صاحب المتنمة وغيرها)
٥٦٠ ، ٥٠٨
٣٤٣ ، ٥٣٥
٤٣٦
٤٧٣ ، ٤٨١
الصماء بنت بسر أخت عبد الله بن بسر
الصنابحي = عبد الرحمن بن عسيلة
٣٣٢
صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه
الصيدلاني ٣١ ، ٥٢ ، ٧١ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥٨ ، ٢٥٨ ،
٤٢٠ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥٢٨
الصيمري ٢٨ ، ٣٩٠ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ،
٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٥٠ ، ٣٣٦ .
الضحاك بن قيس
الضحاك بن مزاحم الهلالي
٥٠٧ ، ٢٧٥ ، ١٦٥
طائوس بن كيسان ٤ ، ٧٦ ، ١١١ ، ٢١٢ ، ٢٦٣ ، ٢٩٣ ، ٣٢٧ ، ٤١٢ ، ٤٢١ ،
٤٥٩ ، ٥١٢ ، ٥٤٠ ، ٥٥٩ .
الطبراني أبو القاسم الحافظ صاحب المعجم
٢٤٢ ، ٢٣٥
الطبري محمد بن جرير
٥٥٥
الطحاوي أبو جعفر المصري الحنفي
٤١٣
أبو ظالحة الانصاري الصنابحي رضي الله عنه زوج أم سليم بنت ملحان
٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٣٤٢

الصفحة

الموضوع

- طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة رضى الله عنه ٣٠٧ ، ٣٢١ ، ٤٢١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ .
- ٤٦٧ طلق بن علي
- أبو الريب الطبري القاضي شيخ المصنف ٢٧ ، ١٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٨٤ ، ٥٣١ .
- عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ١١١ ، ١٤٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ، ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٥٥٣ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٧٠ .
- ٤٨١ عاصم بن أبي النجود شيخ القراء
- ٢٣٢ عاصم بن عمرو بن قتادة
- ٤٩٩ أبو عاصم النبيل (أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبي عاصم النبيل)
- ١٦٤ أبو عاصم (صاحب كتاب الزيادات)
- ٤٠٦ ابن أبي عاصم
- ١١٠ ، ٦٧ أبو العالية
- ١٩٩ عامر الأحول
- ٤٩٥ ، ١٧٨ عبادة بن الصامت رضى الله عنه
- ٦٢ عبادة والد سعد بن عبادة الأنصارى رضى الله عنه
- ١٥٤ ، ١١٣ العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه
- ٣٣٣ عبد الأعلى بن حماد
- ابن عبد البر أبو عمر الحافظ الأندلسي صاحب الاستيعاب والتمهيد والكافي
- ٤٧٦ ، ٣٩٥ وفضل العلم وغيرها
- ٤٩٨ ، ٤٩٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٧ عبد الله بن أنيس الجهني رضى الله عنه
- ٣٨٧ ، ٣٢٢ عبد الله بن أبي أوفى
- ٥١٣ ، ٥١١ عبد الله بن بديل
- ٤٨١ عبد الله بن بسر
- ٣٠١ عبد الله بن أبي بكر
- ٤٧٠ عبد الله بن جراد العقيلي

الصفحة

الموضوع

١٤٧	عبد الله بن جعفر
٢٧٩	عبد الله بن حبيب المالكي
٣٠٩	ابو عبد الله الحلبي
٢٧٢ . ٢٧٠	عبد الله بن رواحة
٤٠٢	عبد الله بن الزبير
٣٣٩	عبد الله بن زيد بن أسلم
٣٩٧	عبد الله بن شبرمة
١٥٢	عبد الله بن أبي طلحة

عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ٤ ، ٥ ، ٨٥ : ٩٤ ، ١١١ : ١٣٦ ،
 ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ، ١٨٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ،
 ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ،
 ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ،
 ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،
 ٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ،
 ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٨٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ،
 ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠

عبد الله بن عكيم الجبني أبو معبد الكوفي ١٤٣ ، ١٤٤
 عبد الله بن علقمة بن خالد بن الحارث ١٤٣ ، ١٤٤

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ،
 ٧٤ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ،
 ١١٤ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ،
 ٣٠١ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ،
 ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ،
 ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ،
 ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
 ٤٦٣ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤ ،
 ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥٢٩ ، ٥٦٤

عبد الله بن عمرو بن العاص ١٤٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٤٤٢ ،
 ٤٤٣

عبد الله بن قيس بن كعب بن ربيعة ٤٢٦

الصفحة

الموضوع

- ٣٩٥ عبد الله بن كعب الحميري مولى عثمان
٣٩٦ عبد الله بن لهيعة القاضي
٣٧٨ ، ٢٩٢ ، ٢٧١ ، ٦٧ عبد الله بن المبارك
٢٨٠ ، ٢٤١ ، ٢٣٤ ، ١١٠ عبد الله بن مسعود الهذلي رضى الله عنه
٢٩٤ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥ ، ٣٦٠ ،
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ،
٤٥٥ ، ٤٦١ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
٥١١ .
٢٨٤ عبد الله بن وهب صاحب مالك
٥٤٠ ، ٩٠ عبد الحق الحافظ
٣٢٧ ، ٢٨٠ ، ٢٦٩ ، ١٥٢ ، ١١٥ ، ١٠٩ ، ٧٦ ، ٦٠ ، ٤٧ العيسري
٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ ، ٣٨٢ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٩ ، ٤٣٩ ،
٥٥٩ ، ٥٥٧ ، ٤٥٥
٥٤٠ عبد الرحمن بن اسحاق الزهري
٣٣٩ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي
٤٩٧ عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي
عبد الرحمن بن عمرو = الأوزاعي
٢٧١ ، ٢٦٩ عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه
٣٧٤ ، ٣٥٧ ، ٢٧٩ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ١١١ عبد الرحمن بن أبي ليلى
٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٤٧٤ .
٤٥٢ عبد الرحمن بن مهدي
٤٧٤ ، ٤٥٠ عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف
ابن عبد السلام = عز الدين
٤٦٩ ، ٤٥٦ عبد العزيز بن حكيم
٢٣٩ عبد العزيز بن محمد
عبد الكريم الرافعي = الرافعي
١١١ عبد الكريم بن أنس
١٤١ عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
٢٧١ ، ١٠٨ ، ٧٧ ، ٧٦ عبد الملك بن الماجشون (صاحب مالك)
٢٩٢ ، ٣٧٧ ، ٥٤٢ :
١٩٩ ، ٥٤٠ عبد الوارث بن سعيد
١٨٤ عبد الله بن الحسين
٣٨٨ عبيد الله بن أبي رافع
١٧٠ عبيد الله بن عدي بن الخيار بن نوفل بن عبد مناف بن قصي
٣٣١ عبيد الله بن موسى

الصفحة

الموضوع

٤١٦ ، ٢٢٠ ، ١٨٤ ، ١٦٥ ، ١١٤ ، ٩٥ ، ٦٠ ، ٤٧ ، ٤	أبو عبيد	٤٧٥ ، ٤٥٠ ، ٤١٧
٩٠	أبو عبيد بن حرب	
٢٦٨	عبدة السلماني	
٤	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود	
٢٢٧	عتاب بن أسيد	
٣٩٩	عتبة بن سعيد	
٢٧٩	عتبة بن فرقد	
	عثمان بن سعيد الدارمي المحدث = الدارمي	
٢٢٠	عثمان بن أبي شيبة	
٥٢٩ ، ٢٧١	عثمان بن أبي العاص	
٣٦٤ ، ١٤٣ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١١٠ ، ١٠٥	عثمان بن عفان رضي الله عنه	٢٦٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٤٠٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٥٥ ، ٤٧٤ ، ٥٤٠
٤٥٩	أبو عثمان	
٣٢٤ ، ٢٣٧ ، ١٨٠	عدى بن حاتم	
٨٩	عدى بن عبد مناة بن أد بن طابخة	
٤٥١ ، ٣٨٨ ، ٨٩	ابن عدى	
٤٠٥	العرياض بن سارية	
٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٢٧١ ، ١١١ ، ٤ ، ٤٤٣ ، ٤٢٥ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٥١١ ، ٥٣٩	عروة بن الزبير	
٦٢	عريب بن حميد الهمداني الدهني أبو عمار الكوفي	
٥٣٥	عز الدين بن عبد السلام (عبد العزيز بن عبد السلام)	
٢٣٤	العزيزي	
١٦٥ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ٧٤ ، ٦٧	عطاء بن أبي رباح	
٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣٤٦ ، ٣٣٦ ، ٣٣٠ ، ٣١٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤١٢ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٤		
٣٩٦ ، ٣٣٩ ، ١٩١ ، ٧٦	عطاء بن يسار	
٤٠٥	أبو عطية	
٥١٧ ، ٤٨٤	عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه	
٢٣٥	عقبة بن مكرم	
٤٦٩ ، ٢٥٢	العقيلي	
٢٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٥٢ ، ١٦٥ ، ١٠٨ ، ٧٧	عكرمة مولى ابن عباس	٤١٧ ، ٤٥٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧

الموضوع	الصفحة
العلاء بن عبد الرحمن	٤٥٢ ، ٤٥٣
علقمة	٣٤٥
على بن حنظلة	٣٣١
أبو على بن خيران = ابن خيران	
على زين العابدين بن الحسين السبط	٦٨ ، ٧٤
على بن عيسى الحداد	٣٩ ، ٤٢
أبو على الطبرى	١٩٣ ، ٢٧٣ ، ٣٠٧ ، ٣٣٦ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥٦٩
أبو على بن أبى هريرة = ابن أبى هريرة (هـ)	
ابن عليّة = اسماعيل بن ابراهيم ابن عليّة	
على بن أبى طالب أمير المؤمنين كرم الله وجهه	٦٢ ، ٧٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٥٥ ، ١٨٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٧٧ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥ ، ٣٦٠ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤ ، ٥١١ ، ٥٣٩
على بن المدينى	٣٣٨ ، ٣٩٠ ، ٤٥١
عمار بن ياسر رضى الله عنه	٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦
أبو عمار الكوفى	٦٢
أم عمارة الأنصارية رضى الله عنها	٢٤٥
عمارة بن عمير	٤١٧
عمران بن الحصين رضى الله عنه	١٥٥
انعمرانى القاضى أبو الخير	١٨ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٨٠ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧
عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه	٤ ، ١١٣ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٨٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥٢٣
عمر بن أبى سلمة الخيرى	٣٩٥

الصفحة

الموضوع

- عمر بن عبد العزيز بن مروان أمير المؤمنين ٤٧ ، ٧٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٢ ،
١٦٥ ، ٢١٢ ، ٢٧١ ، ٢٩٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ .
- عمر بن حبيب العدوي البصري القاضي ٨٨ ، ٨٩
- عمرو بن حبيب ٨٨
- عمرو بن شرحبيل ١١٠ ، ٢٢١ ، ٤٢٥
- عمرو بن مرة ٣٣٨
- عمرو بن دينار ٤٧٤ ، ٥١١ ، ٥٤٩
- عمرو بن أم مكتوم = ابن أم مكتوم (م) ١١٠ ، ٢٢١ ، ٤٠٧
- عمرو بن ميمون ٢٤٤
- عمير مولى أبي اللحم الفقاري ١٨٤
- عمير بن عبد الرحمن ٥٣٩
- ابن عون ٨٩
- عياض القاضي أبو الفضل عياض السبتي المالكي ٢٩٢ ، ٤٣٢ ، ٤٤٢ ،
٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥١١ ، ٥٤٠ .
- عيسى بن عبد الله بن أنيس الجهني ٤٩٨
- عيسى بن يونس ٣٣٩
- عينة بن حصن الفزاري رضي الله عنه ١٨٠ ، ١٨١
- الغزالي حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي ١٣ .
- ٣٢ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ١١٥ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ،
١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،
١٨٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ،
٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٥٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ،
٤٠٠ ، ٤١١ ، ٤٤١ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ،
٥٥٤ .
- أبن فارس ٢٦١
- فاطمة بنت الحسين ٢٩٣ ، ٤٦٢ ، ٤٧٥
- فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام ٣٣١
- أبو الفتوح القاضي ٢٢٣ - ٢٢٥
- ابن الفراء الحنبلي (هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد ٤٥٩ ،
٤٦٦ ، ٤٦٨ .
- أبو الفرج = الدارمي
- فضالة بن عبيد ٣٣٩
- أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها ٤٢٨

الموضوع	الصفحة
الفضل بن زياد	٤٥٩
الفضل بن العباس رضى الله عنهما	١٤٠ ، ١٤١ ، ٣٢٧
أبو الفضل بن عبدان	٧٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ٢٥٧ ، ٢٨٦ ، ٣٠٢
الفضيل بن عياض	٢٧١ ، ٥٤٠
الفوراني صاحب الابانة	٣١ ، ٣٢ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٨ ، ١٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٨٥ ، ٥١٧ ، ٥٢٧ ، ٥٦٥
أبو القاسم الكرخي	٥٣٣
القاسم بن مخيمرة	٦٢ ، ٢٧٤
القاسم بن محمد بن أبى بكر أحد الفقهاء السبعة	٤ ، ٢٨٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧
ابن القاصى (القاضي أحمد بن محمد)	٨٦ ، ١٥٠ ، ١٧٦ ، ١٨٣
قبيصة بن المخارق الهلالي رضى الله عنه	١٧٥
القتات أبو يحيى	١٥٥
قتادة بن دعامة السدوسي	٢٧١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٠ ، ٤٦٧ ، ٤٩٤
أبو قتادة رضى الله عنه	٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢
قتادة بن ملحان رضى الله عنه	٤٣٥
ابن قتيبة أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوى	٢٧٦ ، ٤٣٦ ، ٤٧١
القتيبى	١٧٨
قرعة مولى زياد ابن أبيه	١٣٦
ابن القطان (أبو الحسن بن سلمة)	٣٩ ، ٥٩ ، ٣٠٥ ، ٣٩٥ ، ٥٣٦
القطان = يحيى بن سعيد	
القفال المروزى	٥٠ ، ٥٥ ، ٧٩ ، ١٢٢ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٩٧ ، ٢٣٧ ، ٣٧٦ ، ٤٩٥ ، ٥١١
أبو قلابة رضى الله عنه	١١١ ، ٥٤٩
أبو قلابة الرقاشى	٨٩
القلعى	٣٧٩
ميس بن أبى حازم	٤٢٢
قيس بن سعد بن عبادة رضى الله عنه	٦٢
قيس بن صرمة الانصارى رضى الله عنه	٢٥١
ابن كج القاضى	١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧
الكرابيسى	٥ ، ٦
الكرخى الحنفى	١٠٩

الصفحة

الموضوع

٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

كريب مولى ابن عباس

٤٨٤

كعب بن مالك

٤٤٠ ، ٤٤١

أم كلثوم مولا أسماء رضى الله عنها

٢٠٩

أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط

لبابة الكبرى بنت الحارث الهلالية أم خالد بن الوليد رضى الله عنه ٤٢٨

٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥٥

لقيط بن صبرة

الليث بن سعد ٧٤ ، ١١٠ ، ١٨٤ ، ٢٢١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥

٢٩٥ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٤٦٧

٥٤٠

ليث بن أبي سليم

ابن أبي ليلى = عبد الرحمن

٤٤٢ ، ٤٤٣

أبو مالك الأشعري الصحابي رضى الله عنه

٢٧ ، ٢٠٧

الماسرجسى

٣٧٧

ابن الماسجون (صاحب مالك)

ابن ماجه القزوينى صاحب السنن ٦٢ ، ١٧٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤

٣٠١ ، ٣٣٨ ، ٣٦٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٥٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٨ ، ٥٠٠ ، ٥١٧ ، ٥٣٩ ، ٥٥٠

الماسجون = عبد الملك

مالك بن انس ٤ ، ١٢ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٢٢ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦

٤٩٨

مالك بن مرثد

الموردى أقضى القضاة أبو الحسن صاحب الحاوى ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٩

الصفحة

الموضوع

١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٨٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ .

المقـولى ٨٧ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤٢٩ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

٤٧٥

مجالد

مجاهد بن جبر ٧٤ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١٧١ ، ٢١٢ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٣١٨ ، ٣٣٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٥٩ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٦٤ ، ٤٣٨

مجيبه الباهليسة

المحامل ١١ ، ١٤ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٩٣ ، ٢٢٢ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٤٠١ ، ٤٢٨ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٦١ ، ٥٦٧

٢٤٤

محمد بن ابراهيم بن الحارث

٢٣٢ ، ١٩٨

محمد بن اسحاق

٣٠٧

محمد بن جرير الطبري

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي خنيفة ٦٠ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٦٤ ، ٢٧٩ ، ٣١٢ ، ٣٤٧ ، ٣٧٦ ، ٤٨١

٣٩٧

محمد ابن الحنفية

٤٥٦ ، ٧٦

محمد بن مسلمة

محمد بن سيرين = ابن سيرين .

٤٧٩

محمد بن عباد

٤١٨

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

٢٢٠

محمد بن عبد الله الحاربي

٢٨٨

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع

٢٢٠

محمد بن أبي عبيدة

٨١

محمد بن عبيد الله الناذي

٢٢٠

محمد بن العلاء

٣٣٣

محمد بن عمرو

٢٤٨

محمد بن قيس

٢٤٨

محمد بن كعب القرظي

٤٣٦

محمد بن المثنى

٤٣٦

محمد بن منصور

٤٥٠

محمد بن الوليد الزبيدي

٤٥١

محمد بن يحيى الذهلي

٢٢٠

محمد بن يحيى صاحب الغزالي

٢٤٤

محمد بن يزيد بن المهاجر

٨٩

محمد بن يونس

٢٦٨

أبو مخلد

ابن المني = علي .

٤٩٨

مرثد بن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه

٢٢١ ، ١١٠

مرة بن شراحيل الهمداني

٢٨٤

مروان بن محمد

٢٤

المروزي (القاضي أبو حامد المروزي)

المروزي أبو اسحاق الشافعي ٧ ، ٩ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ،

٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ٩١ ،

٩٢ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ،

١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ،

٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٣٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ،

٣٧٦ ، ٤٥٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٧ ، ٥٢٠ ، ٥٣٢ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٥٦ ، ٥١٩ ،

٤٥٩

المروزي الحنظلي

٤٥٩

ابن أبي مريم

٤٧٦ ، ٤٥٩

أبو مريم

٤٢٣

مريم بنت عمران أم عيسى عليه السلام

الموضوع

الصفحة

المزني ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ،
١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢١٢ ، ٢٣٠ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٣٠٥ ،
٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٧٥ ،
٣٨٢ ، ٣٩٤ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٥٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٥١٣ ،
٥١١ ، ٥٢١ ، ٥٤٢ ، ٥٥٥ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

مسروق بن الأجدع التابعي المخضرم ٣٢٢

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صاحب الصحيح ٣ ، ٤ ، ٤٨ ، ٦١ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ،
١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،
٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ،
٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ،
٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ،
٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ،
٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ،
٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،
٤٥٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ،
٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ،
٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥٤ ،
٥٥١ ، ٥٦٠ .

مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي وقاضي مكة ٤٥٠

مسلم بن يسار ٤٦٧

المسيب بن رافع ٢٣١ ، ٤٦٧

ابن المسيب = سعيد .

مصدق بن يحيى ٣٤٣

مصعب بن سعد ١١١

معاذ بن جبل رضي الله عنه ١٤٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٤٩ ،
٢٧٧ ، ٤١٣ .

معاذ بن زهرة ٤٠٧

معاذة العدوية الصهباء البصرية ٤٣٥

أبو معاوية ٣٣٢ ، ٤٥٨

معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ١١١ ، ٣٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،
٤٦١ ، ٤٩٧ .

الصفحة

الموضوع

٤٧٦	معاوية بن صالح
٤٦٩	معمّر
٣٣٩ ، ٣٣٨	معدان بن طلحة
٢٠٠ ، ١٩٨	أبو معقل
٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٨	أم معقل
٥٦٤ ، ٤٥٠ ، ١٩١	معمّر بن راشد
١٣٥ ، ١٣٤	المغيرة بن شعبة
٤٥٩ ، ٢٧٦	مطرف بن عبد الله
٢١٩	المطلب بن ربيعة
٤٧١	مقاتل بن سليمان
٤٠٥	المقدام بن معد يكرب
	المقدسي أبو ابراهيم = اسحاق بن أحمد .
	المقدسي الشيخ نصر = نصر المقدسي .
٣١٤ ، ٢٨٨	أبو المكارم القاضي
٢٦٣	مكحول
٤٠٦	ابن أم مكتوم (عمرو)
	أبن المنذر صاحب (الاشراف) أبو بكر
	٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٦٥ ، ١٨٤ ، ٢٢١ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥٢٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ .
	أبو المنذر = أبي بن كعب رضى الله عنه .
١٨٨ ، ١١١	منصور بن المعتمر
١١٣	منصور بن زاذان
٢٠٢ ، ٢٠٠	المنذرى زكى الدين عبد العظيم
٤٩٤	المهلب بن أبي صفرة الفقيه المالكي
٢٤٨	موسى (كلبيم الله) عليه السلام
٤٣٦	موسى بن طلحة
٤٩٧	موسى بن عقبة
٤٢٨ ، ٣٩٦ ، ٢٣٤	ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين رضى الله عنها
٤	ميمونة بن مهران

٤٣٩

النبانة الذبياني

٣٩٨

نافع بن جبير

٥١٢ ، ٤١٨ ، ٤٠٦ ، ٣٩١ ، ٣٣٢

نافع موارء عبد الله بن عمر

ابن نباتة الخطيب أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن اسماعيل بن نباتة

٣١

الحذاقي

٤٨٤

نبيشة

٢١١ ، ٢١٠ ، ١٨٧ ، ١٧٣

النجاشي أصخمة رضى الله عنه

٤٢٩ ، ٢٤٨

ابن نجيح أبو معشر موسى بن هاشم

الفخمي ابراهيم ١٨ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٧ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ،

١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ،

٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ،

٣٤١ ، ٣٦٦ ، ٣٧٥ ، ٣٨٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٥٠٣ .

النسائي الحافظ (أحمد بن شعيب) صاحب السنن الكبرى والمجتبى ٢١ ،

٢٧ ، ٣٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٩ ،

١٠١ ، ١٧٠ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ،

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٣ ،

٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٣٤ ،

٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ،

٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ،

٤٥٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٥٠٠ ، ٥١٦ ،

٥٥٤ .

الشيخ نصر المقدسى هو أبو الفتح نصر بن ابراهيم بن نصر صاحب (الحجة

على تارك المحجة) توفي بجمشوق ٤٩٠ هـ - ٧٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ،

١٠٥ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٩٣ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٣١٣ ، ٤٨٣ ،

٥١٩ .

أبو نصر بن الصباغ صاحب الشامل = ابن الصباغ

٢٣٣

أبو النصر الفقيه

٣٥٢

النضر بن شميل

٢٨٢ ، ٦٧ ، ٦٤ ، ٢٣

النعمان بن بشير رضى الله عنه

النعمان بن ثابت = أبو حنيفة

٢٤٨

أبو نعيم الاصبهاني

٤٠٢

أبو أبي نعيم

٢٧٧

نفيع بن الحارث أبو بكرة رضى الله عنه

٤٥٩	ابن نقطة
٢٥٠ ، ٢٣٧	ابن نمير
الذووى أبو زكريا محيى الدين بن شرف شارح المهذب. الحافظ الامام	
٤٥٤ ، ٣٩٥ ، ٣٧٧ ، ٩٤ ، ٨٩	الورع
٣٨٩ ، ٢٠٩	النيسابورى أبو الوليد
٤٤٨	أم هانئ رضى الله عنها
٤٤١	مجيئة = أم الجرداء رضى الله عنها
١٦ ، ٨ ، ٧	أبو هريرة رضى الله عنه (عبد الرحمن بن صخر)
٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٢ ، ٧٨ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٧ ، ٦٥ ، ٤٨ ، ٢٥ ، ١٨	
١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤	
١٤٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠	
١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠	
٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣	
٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣	
٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١	
٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٢	
٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨	
٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣	
٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥ ، ٤٥٢	
٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦	
٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧	
٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩	
٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ١٧ ، ٩	ابن أبى هريرة أبو على
٦٥ ، ٧٩ ، ٩٩ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٦٧ ، ١٩٣ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧	
٢٨٦ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ ، ٤٥٤ ، ٥٢٧	
٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨	هشام بن حسان
٢٥١ ، ٢٥٠	هشام بن عامر
٣٨٨ ، ٣٣١ ، ٨٩	هشام بن عروة
٣٦١ ، ٣٦٠ ، ٣٤٩ ، ١١٣ ، ٣٣	هشيم
٢٧٦	همام بن منبه
٤٣٩	هنيدة بن خالد
٤٣٩	امراة هنيدة بن خالد
١٣٥	هنيد الثقفى مولى المغيرة بن شعبه
٣٨٨	ابن عوذة

الصفحة

الموضوع

٥٣٩

هياج الخراساني

٤٧٧ ، ٤٦٧ ، ٤٥٥ ، ٣٠٣

ابو وائل

٤٣١

وائيل بن حجر رضى الله عنه

٢٤٨ ، ٢٠٤ ، ١٩٧

وائلة بن الاسقع رضى الله عنه

٢٩٥ ، ٢٧٩ ، ١١٣

الواقدي (محمد بن عمر الواقدي صاحب المفازي)

٥٢٤

٢٢ ، ٢١

ابو واقد الليثي واسمه الحارث بن عوف

٤٧٦ ، ٢٠٤

وكيع بن الجراح

٥٤٠ ، ٣٦٥

الوليد بن عبد الملك

الوليد بن عقبة أبو وهب بن أبان بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس

٤٧٥ ، ٢١ ، ٣٠

ابن عبد مناف القرشي الأموي

١٦٨

وهب بن ربيعة

٢٧٦

وهب بن منبه

٢٦٠

وهيب

١٥٥

يحيى بن آدم

٤٧٦

يحيى ابن أبي اسحاق

٢٥٩

يحيى بن ايوب المصري

٢٦٠

يحيى بن القماري

٤٧١

يحيى بن زكريا الفراء

٢٤٨ ، ٢٢٥ ، ١٨٦ ، ١٨١ ، ٨٩ ، ٢٥

يحيى بن سعيد الاتصاري

٢٥٩ ، ٢٦٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٧٩

٤١٨

يحيى بن سعيد القطان

٤٨٠

يحيى بن غنيسة

٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٣٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٨ ، ١١١ ، ٨٩

يحيى بن معين

٤١٨ ، ٤٦٩ ، ٥٤٠

٤٨١ ، ٤٥٨

يحيى بن يحيى

٢٥٢

يزيد النحوي

٤٥٦

يزيد بن هارون

٣٣١

يعقوب بن شغبان

ابو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنظلي = ابن الفراء

١٦٤ ، ١١١ ، ١٠٩٠ ، ١٠٨ ، ٧٧ ، ٦٠ ، ٤٧

ابو يوسف القاضي ، ٣٢١ ، ٣١٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٧٦ ، ٤١٨ ، ٤٤٢ ، ٤٨١

٥٢٢

٢٣٥

يونس بن عبيد

٤٥٠

يونس بن يزيد



خامسا - الأحكام والمسائل والفروع وتراجم الأعلام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣	باب زكاة التجارة	١٥	وان اشترى بغير نقد فملئمن
٣	وجوب الزكاة في عروض التجارة	١٥	حالا
٥	ولا يصير العرض للتجارة الا بشرطين	١٦	اذا باع عرض التجارة في أثناء الحول
٦	اما اذا اقترنت نية التجارة بالشراء	١٦	اذا باع العرض بدرهم او دنانير
٦	واما الهبة بلا ثواب والاحتطاب والاحتشاش	١٨	اذا كان عنده نصاب من الذهب والفضة
٦	لو كان عنده ثوب تجارة فباعه بعبد للقنية	١٩	(فرع) لابن الحداد اذا ملك عشرين دينارا فاشترى بها عرضا للتجارة ثم باعه
٧	اذا اشترى للتجارة ما تجب الزكاة في عينه	٢٠	(فرع) لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين
٧	لا يجمع بين زكاة العين وزكاة التجارة او زكاة الثمار وزكاة التجارة في نوع واحد	٢١	(فرع) لو اشترى عرضا بنصاب الدرهم فصار ناضا ولو اشترى عرضا للتجارة بمائتي درهم
٩	اذا كمل نصاب الزكاتين	٢٢	اذا حال الحول على عرض التجارة
١٢	(فرع) لو اتعب نصابا من السائمة بنية التجارة	٢٦	اذا قوم العرض في آخر الحول فباعه بزيادة
١٢	(فرع) اذا اشترت المرأة حليا للتجارة وجبت فيه الزكاة	٢٧	(فرع) اذا حال الحول على العرض فيقوم
١٢	وان اشترى عبدا لتجارة وجبت عليه فطرته لوقتها وزكاة التجارة لحولها	٢٧	(فرع) ذكره الأصحاب تفريعا
١٣	وان اشترى للتجارة عرضا لا تجب فيه الزكاة	٢٩	اذا دفع الى رجل الف درهم قراضا
١٣	النصاب والحول معتبران في الزكاة	٣٠	عامل القراض لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة
١٤	واما ابتداء الحول	٣١	وفي ابتداء حول العامل في نصيبه خمسة أوجه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١	(أصحابها) المخصوص : من حين الظهور لأنه ملك من حينئذ	٣٩	وان وجد النصاب في دفعات
٣١	(الثاني) من حين يقوم المال على المالك لأجل الزكاة	٤٠	قال أصحابنا ليس من شرط نصاب أن يوجد دفعة واحدة
٣٢	(الثالث) حكاه أبو حامد أيضا والأصحاب من حين القاسمة	٤١	(فرع) ولو وجد رجلان من المعدن - دون نصابين
٣٢	(الرابع) جوله حول رأس المال	٤١	(فرع) في ضم المملوك من المعدن الى غيره
٣٢	(الخامس) أنه من حين اشترى العامل السلعة	٤٣	ويجب حق المعدن بالوجود وفي زكاته ثلاثة أقوال
٣٢	قال أصحابنا : فان أخرج الزكاة من موضع الآخر فزك (فرع) في مسائل تتعلق بزكاة التجارة	٤٤	ويجب اخراج الحق بمعد التمييز
٣٣	(أحدهما) اذا باع عرض التجارة بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها	٤٥	(فرع) في مسائل تتعلق بالمعدن
٣٤	(الثانية) اذا كان مال التجارة حيوانا فله حالان وثمار أشجار التجارة كأولاد حيوانها	٤٦	(أحدهما) الحق المأخوذ من واجده زكاة عندنا
٣٥	(الثالثة) اذا اشترى شقصا مشفوعا بعشرين دينار	٤٦	(الثانية) اذا وجد معدنا او ركازا وعليه دين بقدر الموجود أو ينقصه
٣٦	باب زكاة المعدن والركاز	٤٦	(الثالثة) لا يجوز بيع تراب المعدن قبل التخليص
٣٦	اذا استخرج حر مسلم من معدن في موات	٤٧	(الرابعة) مذاهب العلماء في المعدن اختصاص الوجوب بالذهب والفضة
٣٧	(فرع) لا يمكن للذمي حفر معدن في دار الاسلام	٤٨	ويجب في الركاز الخمس
٣٨	(فرع) اذا اشترى الحر المسلم أرضا	٤٩	وأما الموضع الذي وجد فيه الركاز فله حالان
٣٨	وان وجد شيئا غير الذهب والفضة	٤٩	(أحدهما) أن يكون في دار الاسلام
		٤٩	المذهب الصحيح أنه لفظة
		٥٠	اذا فتح الباب وأفلقت الظنية ملكها من اصطافاها
		٥١	(الحال الثانية) أن يجده في دار الحرب
		٥٢	(فرع) اذا وجد الركاز في دار الاسلام

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٢	(فرع) اذا بنى كافر بناء وكفر فيه كنزا وبلغته الدعوة	٦٠	مذهب أبي حنيفة واحمد : لا يستترط النصاب
٥٣	(فرع) لو أقطع الامام انسانا أرضا فظهر فيها ركاز	٦٠	الركاز الموجود في موات دار الحرب ركاز عندنا وغنيمة عند أبي حنيفة
٥٣	تطبيق المحقق وصاحب التكملة على عدم احترام ملكية الواجد في القوائين الوضعية	٦١	باب زكاة الفطر
٥٣	(فرع) لو تنازع بائع الدار ومشتريها في ركاز وجد فيها	٦١	يقال : زكاة الفطر وصحفة الفطر
٥٤	ولا يجب الا في مال جاهلي	٦١	ترجمة ابراهيم واسماعيل ابني علي
٥٥	قال امام الحرمين : لو انكشفت الأرض عن كنز بسيل ونحوه	٦١	زكاة الفطر واجبة عندنا وعند جماهير العلماء
٥٥	القسم الثالث أن لا يكون في الموجود علامة أنه من دفن الاسلام	٦١	شروط وجوب الفطرة ثلاثة : الاسلام والحرية واليسار
٥٥	ويجب حق الركاز في الاثمان	٦١	قول ابن اللبان انها سنة
٥٧	اذا شرطنا النصاب اذا وجد مائة درهم ثم وجد مائة أخرى	٦١	قول أبي حنيفة انها واجبة وليست بفريضة
٥٩	(فرع) في مسائل تتعلق بالركاز	٦٢	ولا يجب ذلك الا على المسلم
٥٩	(احدهما) حكم الذمي في الركاز حكمه المعدن	٦٤	وحكم فطرة الرقيق المرتد حكم فطرة السيد
٥٩	(الثانية) لو وجد في ملكه ركاز فلم يدعمه وادعاه اثنان	٦٥	(الشرط الثالث) اليسار
٥٩	(الثالثة) اذا وجد من الركاز دون النصاب وله دين يجب فيه الزكاة	٦٥	المعسر لا فطرة عليه بلا خلاف
٥٩	(الرابعة) يجب صرف خمس الركاز مصرف الزكوات	٦٥	(فرع) ومن فضل عن قوته وقوت من عليه نفقته لیسلة السيد
٦٠	(الساجسة) مذاهب العلماء في مسائل الركاز	٦٧	(فرع) في مذاهب العلماء في ضبط اليسار الذي تجب به الفطرة
		٦٧	ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من تلزمه نفقته
		٦٩	واما الأصول والفروع فان وجبت نفقتهم بشروطها المعروفة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٧٢	(فرع) يجب على الزوج فطرة زوجته	٧٦	وبه قال مالك وقال أبو حنيفة : لا تجب
٧٨	(فرع) تجب عليه فطرة زوجته الرجعية كنفقتها وأما البائن فإن كانت حائلا فلا فطرة عليه عنها	٧٦	(فرع) إذا كان له عبيد يعملون في أرضه أو ماشية لزمه فطرتهم ، هذا مذهبنا
٧٣	(فرع) إذا كانت المرأة ممن تخدم في العادة ولها خادم مملوك لها يخدمها لزوم الزوج فطرة الخادم للزوم نفقته	٧٦	(فرع) مذهبنا وجب فطرة العبد المشترك على سيديه
٧٤	(فرع) في مذاهب العلماء في فطرة الزوجة	٧٧	(فرع) قد ذكرنا أن على السيد فطرة عبده وسواء أكان له كسب أم لا وبه قال المسلمون كافة إلا داود الظاهري
٧٤	كلام ابن حزم أنه لا يخرجها عن أبيه ولا عن أمه ولا عن زوجته ولا عن ولده ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته	٧٧	(فرع) على الأب فطرة ولده وإن سفل وعلى الولد فطرة الأب وإن علا
٧٥	(فرع) قال أصحابنا : العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج عنها الفطرة حرة كانت أو أمة	٧٧	ولا تجب حتى تنفل الفطرة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته
٧٥	(فرع) إذا أوصى برقبته عبد لرجل وبمنفعته لآخر ففي نفقته ثلاثة أوجه مشهورة سنوضحها في كتاب (الوصايا)	٧٨	وحيث قلنا يخرج الصاع عن نفسه فأخرجه عن غيره لا يجزئه
٧٦	(فرع) عبيد بيت المال والموقوفون على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات العامة لا فطرة فيهم على المذهب	٨٠	(فرع) لو فضل عن مؤنقه صاع واحد وله عبد أخرج الصاع عن نفسه
٧٦	(فرع) عبيد التجار تجب فطرتهم عندها وقال أبو حنيفة : لا تجب	٨٠	ومن رجب فطرتة على غيره فهل يجب ذلك على المؤدى ابتداء ؟
٧٦	(فرع) تجب فطرة العبد الذي في مال القراض عندها	٨١	وفرع الأصحاب على الخلاف في التحمل وعدمه مسائل
		٨٢	(الثانية) إذا لزمه نفقة أحد فأداهما لم يفقر إلى إذن المؤدى عنه
		٨٢	(الثالثة) إذا دخل وقت الوجوب وله أب معسر وعليه نفقته فليس الأب

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٩١	فإن جوزنا الأقط فهل يجزئ الجنين	٨٢	(الرابعة) إذا تزوج معسر بموسرة
٩٣	(فرع) لا يجزئ الحب المسوس	٨٣	(الخامسة) إذا كان له أب معسر له زوجة
٩٥	(فرع) في الواجب في الأجناس المجزئة ثلاثة أوجه	٨٣	(فرع) فيما يدخله التحمل
٩٧	(فرع) إذا أوجبنا غالب قوت البلد	٨٣	وإن كان له زوجة موسرة وهو معسر
٩٧	(فرع) إذا قلنا : المعتبر قال الغزالي في الوسيط : المعتبر غالب قوت البلد	٨٤	ومتى تجب الفطرة ؟ فيه قولان قال في التقديم : تجب بطول الفجر من يوم الفطر أغنواهم بهمزة قطع
٩٨	(فرع) إذا كان في موضع ليس فيه قوت يجزئ	٨٥	أحكام الفصل فيه مسائل
٩٨	(فرع) قال الشافعي : لا يجزئ في الفطرة الواحدة جنسان	٨٥	(أحدهما) في وقت وجوب الفطرة ثلاثة أتموال في الطريقين
١٠٠	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب	٨٧	الثانية (لو مات المؤدى عنه بعد دخول وقت الوجوب وقبل الأداء
١٠٠	لا يجزئ إخراجها عن أجنبي بلا خلاف	٨٧	(الثالثة) يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل دخولها بلا خلاف
١٠٠	(أحدها) لو أخرج إنسان الفطرة عن أجنبي بغير إذنه لا يجزئه بلا خلاف	٨٨	(فرع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب الفطرة
١٠٠	(الثانية) قال أصحابنا : يلزم الولي إخراج فطرة الصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه من ماله	٨٨	والواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٠٠	(الثالثة) لو تبرع إنسان بالنفقة على أجنبي لا يلزمه فطرته بلا خلاف	٨٩	عمر بن حبيب قاضي البصرة ضعيف
١٠٠	(الرابعة) لو كان نصف الشخص مكاتباً حيث يتصور ذلك في العبد المشترك	٨٩	الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدل الكفين
١٠١	(الخامسة) قال الجرجاني : في المعاياة ليس على عبد مسلم	٩٠	وقد تكلم جماعات من العلماء فأحسنهم فيها كلاما الدارمي
		٩٠	وفي الحب الذي يخرج ثلاثاً أوجه
		٩١	يشترط في المخرج من الفطرة أن يكون من الأقوات

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٠٨	(مسألة) إذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه		لا يجب اخراج الفطرة عنهم الا ثلاثة
١٠٩	(مسألة) تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر	١٠١	(السادسة) لو باع عبدا بشرط الخيار فصاحف زمن الوجوب زمن الخيار
١٠٩	(مسألة) يجوز عندنا تقديم الفطرة في جميع رمضان لا قبله	١٠٢	(السابعة) لو مات وترك عبدا ثم أهل الهلال
١١٠	(مسألة) تجب الفطرة على أهل البادية	١٠٤	(فرع) لو وهب له عبد فقبل فاهل هلال شوال قبل القبض فالذهب أنه لا يملكه
١١٠	(مسألة) لا يجوز دفع الفطرة الى كافر عندنا	١٠٤	(فرع) لو اشترى أباه ولم يقبضه ولا دفع ثمنه حتى أهل شوال
١١٠	(مسألة) الواجب في الفطرة عن كل شخص صاع	١٠٥	(فرع) وأما مصرف الفطرة
١١١	(مسألة) الصاع المجزئ في الفطرة عندنا	١٠٥	لا تجب فطرة الجنين لا على أبيه ولا في ماله
١١٢	(مسألة) لا تجزئ القيمة في الفطرة	١٠٦	ليس للزوجة مطالبة الزوج باخراج الفطرة عنها لأنها واجبة عليه دونها
١١٢	(مسألة) المشهور من مذهبنا وجوب صرفها الى أصناف الزكاة	١٠٧	زكاة الفطر لرمضان كسجنتي السهو للصلاة
١١٢	(مسألة) الأصح من غالب وقت البلد	١٠٧	(فصل) في مذاهب العلماء في الفطرة
١١٢	باب تعجيل الصدقة	١٠٧	(مسألة) وجوبها على كل كبير وصغير
١١٣	لا يجوز تقديم زكاة ما فيه الجول	١٠٧	(مسألة) المشرك لا فطرة عليه عن نفسه
١١٣	استسلاف النبي صلى الله عليه السلام من العباس صدقة عامين	١٠٧	(مسألة) تجب فطرة العبد على سيده
١١٤	قال الشافعي والأصحاب : المال الزكوي ضربان	١٠٧	(مسألة) لا يلزمه فطرة زوجته الكافرة ولا عبده الكافر
١١٥	وان ملك مائتي شاة فعجل عنها	١٠٨	(مسألة) العبد الاتق تجب فطرته عندنا
١١٦	الأصح والأشهر الأمات وفي الأدمى الأمهات		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١١٦	ولو عجل شاة عن أربعين	١٢٢	تلف المعجل فهل يجزئ صرفها إلى المستحقين
١١٦	فهلكت الأمانات بعد أن ولدت	١٢٣	ثم قال الامام : وهذا الذي ذكرناه من الخلاف في الرجوع بأرشف النقص أو الزيادة المنفصلة هو فيما إذا جرت الزيادة والنقص قبل حبوث السبب
١١٦	إذا ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها	١٢٤	(فرع) لو كان المعجل بميرين أو شاتين فتلّف أحدهما وبقي الآخر ووجد سبب الرجوع
١١٦	إذا عجل زكاة ماله فهلك النصاب	١٢٤	وان عجل الزكاة ودفعها إلى فقير فمات الفقير أو ارتد قبل الحول
١١٨	قال اصحابنا : إذا عجل زكاته ثم ملك النصاب أو بعضه قبل تمام الحول خرج المفوع عن كونه زكاة بلا خلاف	١٢٤	شرط كون المعجل زكاة مجزئا بقاء القابض بصفة الاستحقاق
١١٩	فلو اثبتنا الرجوع عند الاطلاق فقال المالك : قصحت بالمفوع التعجيل وانكر القابض ذلك فالقول قول المالك بيمينه	١٢٦	واما اذا طرا مانع من كون المعجل زكاة فينظر
١٢٠	هذا كله اذا عرض مانع يمنع استحقاق القابض الزكاة	١٢٧	(فرع) لو كان المفوع اليه الزكاة المجلة يوم الدفع غنيا
١٢٠	(فرع) هذا الذي ذكرناه كله فيما اذا عرض مانع يمنع وقوع المفوع زكاة كموت القابض وتغير حاله وتلف النصاب ونقصه أو تغير صفته	١٢٧	(فرع) لو عجل بنت مخاض
١٢١	(فرع) قال اصحابنا : متى ثبت الرجوع فان كان المعجل نالفا ضمنه القابض ان كان حيا وورثته في تركته ان كان ميتا ببذله	١٢٧	(فرع) لو عجل الزكاة فمات المفوع
١٢١	وقال امام الحرمين : وينقدح عندي وجه ثالث وهو ايجاب أقصى القيم من يوم القبض إلى التلف	١٢٨	وان تسلف الوالى الزكاة وهلك في يده نظرت
١٢١	وان أخذ الامام القبية عند	١٢٩	وان كان اقترض لهم وبهم حاجة وهلك في يده فوجهان
		١٢٩	(الحال الثانى) أن يأخذ الامام المال ليحسبه عن زكاة المأخوذ منه عند تمام حوله وفيه أربع مسائل
		١٢٩	(احداها) أن يأخذ بسؤال المساكين ، وان خرجوا عن

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	الاداء بل هو وقت ثبوت حق الفقراء	١٣٠	الاستحقاق فعليهم الضمان وعلى المالك الاخراج ثانيا
١٣٢	(فرع) ضبط جماعة من أصحابنا ما يجوز تقديمه من الحقوق المالية على وقت وجوبه وما لا يجوز	١٣٠	(المسألة الثانية) أن يتسلف بسؤال المالك فإن دفع الى المساكين وتم الحول وهم بصفة الاستحقاق وقع الموقع
١٣٣	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب	١٣٠	فإن تلف في يد الامام لم يجزئ المالك سواء تلف بقريط الامام أم بغير قريط كالتالف في يد الوكيل
١٣٤	(احداها) لا يحتاج مخرج الزكاة الى لفظ اصلا بل يكفي دفعها وهو ساكت	١٣٠	(الثالثة) أن يتسلف بسؤال المالك والمساكين جميعا فالاصح عند صاحب الشامل والأكثرين أنه من ضمان المساكين
١٣٤	القسم بالفتح والقسم بالكسر مبحث لطيف	١٣١	(الرابعة) أن يتسلف بغير سؤال المالك والمساكين لما رأى من حاجتهم
١٣٤	ويجوز لرب المال أن يفرق زكاة الأموال الباطنة	١٣١	فأما ما تجب الزكاة فيه من غير حول كالعشر وزكاة المعدن فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة
١٣٥	حديث المفيرة فيه ضعف يسير	١٣٢	قد سبق أن المال الزكوى ضربان أحدهما يتعلق بالحول والثاني غير متعلق به وهو أنواع
١٣٧	وأما الأموال الظاهرة وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران	١٣٢	(منها) زكاة الفطر فلا يجوز اخراجها قبل رمضان
١٣٨	الأفضل تفريقها بنفسه	١٣٢	(ومنها) زكاة المعدن والركاز فلا يجوز اخراجها قبل الحصول
١٣٨	إن كانت الأموال باطنة والامام عادلا ففيها وجهان	١٣٢	(ومنها) زكاة الزرع تجب باشتداد الحب والثمار ببحو الصلاح
١٣٩	(فرع) لو طلب الامام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم اليه بذلا للطاعة	١٣٢	وليس المراد أن ذلك وقت
١٤٠	(فرع) لو طلب الساعي زيادة على الواجب لا يجب دفع الزكاة اليه		
١٤٠	ويجب على الامام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة		
١٤٢	هل يجوز أن يكون العامل من		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	أخذ الإمام أو الساعي الفرض منه		بنى هاشم أو مطلقيا ؟ فيه وجهان مشهوران
١٤٨	القول الصحيح انه لا يأخذ نصف ماله	١٤٢	الإمام بالخيار ان شاء بعث العامل من غير شرط
١٤٩	(الثالثة) اذا وصل الساعي أصحاب الأموال فان حول صاحب المال تم	١٤٣	ويبعث لما سوى زكاة الزروع والثمار في المحرم
١٤٩	(الثالثة) اذا اختلف الساعي ورب المال قال اصحابنا : ان كان قول المالك لا يخالف المظاهر فالقول قول المالك في جميع الصور	١٤٤	ترجمه أبى أوفى وابنه وهما صاحبان جليلان مشهوران
١٤٩	وهل اليمين مستحبة أم واجبة ؟ فيه وجهان مشهوران	١٤٤	أما الأحكام ففيه مسائل
١٥٠	(الرابعة) يستحب أن يخرج الساعي لأخذ زكاة الثمار والزروع في الوقت الذي يصاف ادراكها	١٤٤	(احدها) الأموال ضربان ضرب لا يتعلق بالحول وضرب يتعلق بالحول وهو المواشي وغيرها
١٥٠	(الخامسة) اذا قبض الساعي الزكاة فان كان الإمام أذن له في تفريقها في موضعها فرقها	١٤٥	(الثانية) اذا أخذ الساعي فيستحب له عد الماشية على الماء ان كانت تردده والا فعند أفنيقتهم
١٥١	(فرع) لا يجوز للإمام ولا للساعي بيع شيء من مال الزكاة من غير ضرورة بل يوصلها للمستحقين بأعيانها لأن أهل الزكاة أهل رشد لا ولاية عليهم فلم يجز بيع مالهم بغير اذنهم	١٤٥	(الثالثة) اذا أخذ الساعي الزكاة استحبه له أن يدعو للمالك للآية والحديث
١٥١	(فرع) قال اصحابنا : اذا تلف من الماشية شيء في يد الساعي أو المالك ان كان بتفريط بأن قصر في حفظها أو عرف المستحقين وامكنه	١٤٦	وقال المتولي : لا تجوز الصلاة على غير الأنبياء ابتداء ومقتضى عبارته التحريم والمشهور الكراهة
		١٤٧	(فرع) يستحب الترضى والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الإخيار
		١٤٧	وان منع الزكاة أو غل أخذ منه الفرض وعزبه على المنع والغلول
		١٤٨	(الشرح) فيه مسائل
		١٤٨	(احدها) اذا لزمت زكاة فمنعها أو غلبها وخان فيها

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	خلاف وروى له مسلم في صحيحه		التفريق عليهم فأخر من غير عذر
١٥٥	ولا يجوز للساعي ولا للامام أن يتصرف فيما يحصل عنده	١٥٢	(فرع) لو جمع الساعي الزكاة ثم تلفت في يده بلا تفريط قبل وصولها للامام
١٥٦	ولا يصح أداء الزكاة إلا بالنية لحديث (انهم االاعمال بالنيات)	١٥٢	أما أحكامه وفروعه ففيه مسائل :
١٥٨	يكفى اللفظ ولا تجب النية بالقلب	١٥٢	(احداها) المستحب أن يسم الماشية التي يأخذها في الزكاة والجزية
١٦٠	في وقت نية الزكاة وجبهان مشهوران	١٥٣	(الثانية) الموسم أثر الكية والميسم الشيء الذي يوسم به
١٦٠	لا يشترط تعيين المال المزكى في النية	١٥٣	(الثالثة) ينبغي التفريق بين سمة الزكاة والجزية
١٦٠	ولا يضر هذا التردد لأن التعيين ليس بشرط	١٥٤	(الرابعة) قال الشافعي في المختصر والأصحاب :
١٦١	ان قال : ان كان مسالي الغائب سالما فهذا عنه لا يجزئه		يستحب أن تكون سمة الغنم الطف من سمة البقر
١٦١	والفرق بين هذا وبين ما لو باع مال أبيه ظاناً حياته فبان ميتاً	١٥٤	(الخامسة) الموسم مباح في الحيوانات التي ليست للصدقة ولا للجزية ولا يقال مندوب ولا مكروه
١٦٢	فان قيل تصح هذه الصور على مذهب الامام الشافعي فكيف تصح عن الغائب ؟	١٥٤	(فرع) قال البغوي والرافعي : لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل لا في صغره ولا في كبره
١٦٢	اذا وكل في اخراج الزكاة فان نوى الموكل	١٥٤	(فرع) الكي بالنار ان لم تدع اليه حاجة حرام لدخوله في عموم تغيير خلق الله وفي تعذيب الحيوان
١٦٣	فان قيل : قلتم هنا : ان النائب لو نوى وحده لا يجزئ بلا خلاف	١٥٥	(فرع) يكره انزاء الحمير على الخيل لحديث على
١٦٣	ولي الصبي والمجنون والسفيه يلزمه اخراج زكاة أموالهم ويلزمه النية بالاتفاق	١٥٥	(فرع) يحرم التحريش بين البهائم لحديث ابن عباس
١٦٣	اذا فزع المالك الى المسكين بغير نية لم يجزئه	١٥٥	أبو يحيى الققات في توثيقه

الصفحة	الاحكام	الصفحة	الاحكام
١٦٤	نية الامام تقوم مقام نية المالك	١٧٤	اذا كان عقاره ينقص دخله عن كفايته فهو فقير او مسكين
١٦٤	لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى القرض	١٧٤	قال الغزالي : لو كان له كتب فقه
١٦٥	ويجب صرف الصعقات الى ثمانية اصناف	١٧٥	لا تباع كتب العلم في الدين
١٦٦	ان كان مفرق المال هو المالك سقط نصيب العامل	١٧٥	سئل الغزالي عن القسوى من اهل البيوتات
١٦٦	مذهب ابي حنيفة التخيير بين الاصناف	١٧٦	معاش الشيخوخة لمن عجز عن الحرفة شيئا
١٦٦	هل يجوز اعطاء زكاة الفطر لشخص واحد	١٧٦	اذا عرف لرجل مال فادعى تلفه
١٦٧	العامل يأخذ سهمه على وجه العوض وغيره يأخذه على وجه المواساة	١٧٧	اذا ادعى انه لا كسب له من هو المسكين ؟
١٦٨	اذا كان نصيبه اقل من أجرته وجب تنميته	١٧٧	مذهب ابي حنيفة ومالك المسكين أسوأ حالا من الفقير وسهم المؤلف وهم ضريان مسلمون وكفار
١٦٨	ويعطى الحاشر والعترى والحاسب والكاتب والجابي والقسام وحافظ المال من سهم العامل	١٧٨	وأما المسلمون فأربعة اضرب ترجمة الزبيرقان بن بدر
١٦٩	ويجوز أن يكون الحاشر والناقل هاشميا أو مطلقيا	١٨١	كيف يعرفون كونه مؤلفا
١٦٩	من هو الفقير ؟	١٨١	من جمع سببين من أسباب الزكاة
١٧٠	خطأ المصنف في سوق الحديث مرسلا	١٨٣	وسهم للرقاب وهم المكاتبون
١٧٠	جهالة الصحابي لا تضر في الإسناد	١٨٣	وأما من قال : يشتري به عبيد فليس يدفع اليهم
١٧٢	هل يشترط في الفتيار الزمانة والتعفف	١٨٤	اذا حل على المكاتب نجم ولم يكن معه ولاء
١٧٢	الفقيرة التي لها زوج غني	١٨٤	اذا قبض الغريم الدين ثم رده هبة
١٧٣	لا تكون المرأة عاملة ولا غازية	١٨٥	يجوز للمكاتب أن يتجر فيها أخذه من الزكاة
١٧٤	لو كانت الزوجة غنية وزوجها فقيرا فلها الصرف اليه	١٨٩	ليس للمكاتب أن ينفق على نفسه من الزكاة
		١٨٥	بجوز الصرف للمكاتب بغير إذن سيده

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
١٨٦	لا يجوز للسيد دفع زكاته الى مكاتبه	٢٠٢	وسهم لابن السبيل وهو المسافر
١٩٠	وسهم للغارمين وهم ضربان	٢٠٢	السبيل في اللغة الطريق ويؤنث ويذكر
١٩١	اذا روى الحديث مرسلًا	٢٠٣	يعطى المسافر بقدر حاجته في سفره
١٩١	وَمُسْنَدًا كَانَ الْحَكْمُ الْإِتِّصَالُ	٢٠٣	ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه الى مقصده
١٩١	يحتج بالمرسل اذا اعتضد بأحد أمور أربعة	٢٠٤	واذا رجع ابن السبيل وقتئذ فضل منه شيء استرجع منه
١٩٢	من هو الغارم؟	٢٠٥	هل ابن السبيل منشئ السفر أو المجتاز؟
١٩٨	قال الشافعي : الغارمون ضربان	٢٠٥	لو وجد ابن السبيل من يقرضه
١٩٣	وان استدان لاصلاح ذات البين في غير دم	٢٠٥	ويجب ان ينوى بين الأصناف في السهام
١٩٤	لو لم يملك شيئًا وقدر على قضائه بالاكتساب	٢٠٥	التسوية بين آحاد الصنف ليست واجبة
١٩٤	أن يكون دينه لطاعة أو مباح	٢٠٦	أن قسم الامام لزمه الاستيعاب
١٩٤	أن يكون الدين حالا	٢٠٦	ولو صرف جميع الصنف الى اثنين
١٩٥	(فرع) اذا ادعى أنه غارم لم يقبل قوله الابيئة	٢٠٧	ان اجتمع في شخص واحد سببان
١٩٥	يجوز للغارم أن يتجر في مال الزكاة	٢٠٧	اذا فقد بعض الأصناف فلم يوجدوا في البلد
١٩٦	ما استبدانه لعمارة المسجد وقرى الضيف	٢٠٨	اذا فرق رب المال الزكاة سقط سهم العامل
١٩٦	لو قال المدين : ادفع الى عن زكاتك حتى اقضيك	٢٠٨	في المشجعة ثلاث لغات
١٩٧	لو مات رجل وعليه دين ولا تركه له	٢٠٨	اذا كان في الأصناف أقارب لا تجب نفقتهم
٢٠٠	وسهم في سبيل الله وهم الغزاة	٢١٠	هل تنتقل الزكاة الى مسافة القصير؟
٢٠٠	هل الحج جهاد في سبيل الله يعمل الغزو؟		
٢٠٠	اذا احتاج المسلمون الى من يكفيهم شر الكفار ولا مال في بيت المال		
٢٠١	انما يعطى الغازی من الزكاة اذا حضر وقت الخروج		

الصفحة	الاحكام	الصفحة	الاحكام
٢١٠	لا يجوز نقلها اذا وجد في البلد الاصناف المستحقة	٢٢٣	ومل يضمن الامام أو رب المال ؟ ولو دفعها رب المال الى من ظنه مستحقا فبان عبدا أو كافرا أو هاشميا أو مطلبيا وجب الاسترجاع
٢١١	نقل الكفارات والذخور عن البلد الذي وجبت فيه	٢٢٤	وتجب الزكاة في مال الميت اذا لم يؤديها في حياته
٢١١	حيث جاز النقل أو وجب فمؤنته على رب المال	٢٢٥	قول أبي حنيفة بسقوط الزكاة بالموت مذهب عجيب
٢١٤	لو كان المالك ببلد والمال ببلد آخر فالاعتبار ببلد المال	٢٢٦	قال الشافعي : العرب تقول صدقة وزكاة
٢١٥	اذا كان له مال في مواضع متفرقة	٢٢٦	(فرع) في مسائل تتعلق بالباب
٢١٥	الخيم بفتح الخاء واسكان الباء والواحدة خيمة	٢٢٧	اذا دفع المالك أو غيره الزكاة الى المستحق ولم يقل شيئا
٢١٥	اذا عدم في بلد جميع الاصناف وجب نقلها الى اقرب البلاد	٢٢٧	اذا تلف في يد آخذها وهو لا يعلم قدرها ففي سقوط الزكاة احتمالا
٢١٦	وان وجبت عليه زكاة الفطر	٢٢٨	اذا أخر تفريق الزكاة الى السنة الثانية
٢١٨	اذا وجبت الزكاة لقوم معينين في بلد	٢٢٨	لا يجوز دفع القيمة في شيء من الزكوات
٢١٨	ولا يجوز دفع الزكاة الى هاشمي	٢٢٩	باب صدقة التطوع
٢١٨	جوز أبو حنيفة صرفها الى بني المطلب	٢٢٩	لا يجوز التصدق بصدقة التطوع وهو محتاج
٢١٩	مرة بن شراحيل الهمداني	٢٢٩	اذا أراد صدقة التطوع وعليه دين
٢٢٠	ولا يجوز دفعها الى كافر	٢٣٠	فان فضل عما يلزمه استحباب له
٢٢١	ولا يجوز دفعها الى غني من سهم الفقراء	٢٣٥	يستحب لمن فضل عن كفايته وما يلزمه شيء ان يتصدق
٢٢٢	ولا يجوز دفعها الى من تلزمه نفقته	٢٣٥	الكلام على حديث : صلاة الرحمن تزيد في العمر
٢٢٣	اذا كان الوالد أو الولد فقيرا أو مسكينا وقلنا : لا تجب نفقته جاز اعطاء الزكاة له	٢٣٦	تحل صدقة التطوع للأغنياء
٢٢٣	اذا دفع الامام الزكاة لمن ظاهره الفقر ثم بان غناه لم يجزى عن الفرض ويسترد منه		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٣٧	يستحب أن يخص بصدقته الصلحاء	٢٤٤	(فرع) ثبت في الصحيحين قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اليد العليا خير من اليد السفلى)
٢٣٨	يكراه تعمد الصدقة بالردى	٢٤٤	(فرع) يكره للانسان أن يسأل بوجه الله غير الجنة
٢٣٨	(فرع) تكره الصدقة بما فيه شبهة	٢٤٥	(فرع) اذا عرض عليه مال من حلال على وجه يجوز أخذه
٢٣٩	(فرع) من دفع اليه وكيله شيئا يعطيه المسائل	٢٤٥	(فرع) يجوز أخذ المال أو رجاؤه بغير مسأله
٢٣٩	(فرع) يكره لمن تصدق بشيء أن يملكه	٢٤٦	(فرع) في بيان أنواع الصدقة الشرعية وما على كل سلامى منها
٢٤٠	(فرع) يستحب دفع الصدقة بطيب نفس وبشاشة وجه ويحرم المن بها	٢٤٧	(فرع) يستحب استحبابا متاكدا صلة الأرحام والأحسن الى الأقارب واليتامى والأرامل والجيران والأصهار وصلة أصدقاء صلة أبيه وأمه وزوجته
٢٤٠	(فرع) لو نذر صوما أو صلاة في وقت بعينه لم يجز فعله	٢٤٨	كتاب الصيام
٢٤٠	(فرع) في مسائل مهمة ذكرها الغزالي في الأحياء	٢٤٨	الصيام في اللغة وفي الشرع
٢٤١	(فرع) جاءت أحاديث كثيرة في الحث على سقى الماء	٢٤٩	لا يجب صوم غير رمضان بالأجمع
٢٤١	(فرع) الماعون هو اعارة القدر والخلو والفأس ومتاع البيت	٢٤٩	(فرع) أحيل الصيام ثلاثة أحوال
٢٤١	(فرع) تستحب المنيحة وهي أن تكون له ناقة أو بقرة أو شاة	٢٥١	(فرع) صام صلى الله عليه وسلم رمضان تسع سنين
٢٤٢	(فرع) في ذم البخل والشح والحث على الاتفاق في الطاعات ووجوه الخيرات	٢٥١	(فرع) كان الإسلام يحرم على الصائم الأكل والشرب والجماع
٢٤٣	(فرع) في فضل صدقة الصحيح الشحيح	٢٥٢	صوم رمضان ركن من أركان الإسلام وفرض من فروضه
٢٤٣	(فرع) في أجر الوكيل في الصدقة وبيان أنه أحد المتصدقين اذا أقضاه بشرطه	٢٥٣	ويحتتم ذلك على كل مسلم بالله عاقل بالغ طاهر مقيم
٢٤٣	(فرع) يجوز للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٥٤	وأما الصبي فلا تجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاثة	٢٦٣	(فرع) في مذاهب العلماء في الشيخ العاجز عن الصوم
٢٥٤	(فرع) شروط صحة الصوم أربعة : النقاء عن الخيض والنفاس والاسلام والتمييز والوقت	٢٦٣	(فرع) اتفق أصحابنا على انه لا يجوز للشيخ العاجز تعجيل
٢٥٥	ومن زال عقله بجنون لا تجب عليه	٢٦٤	فأما المسافر فانه ان كان سفر دون أربعة أيام برد لم يجز له الفطر وان كان سفر معصية لم يجز له الفطر
٢٥٥	الاغماء المستغرق جميع رمضان لا قضاء فيه كالجنون	٢٦٥	أما الأحكام ففيه مسائل (احداها) لا يجوز الفطر في رمضان في سفر معصية بلا خلاف
٢٥٧	فان اسلم الكافر وافتق المجنون في اثناء يوم من رمضان استحب لهما امساك بقية النهار	٢٦٥	(الثانية) اذا افطر المسافر لزمه القضاء ولا فدية
٢٥٩	وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما الصوم ومن لا يقدر على الصوم بخال وهو الشيخ الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه	٢٦٥	(الثالثة) لو أصبح في اثناء السفر صائما ثم اراد ان يفطر في نهاره فله ذلك من غير عذر
٢٦٠	اذا اصبح صائما ثم مرض جاز له الفطر بلا خلاف	٢٦٦	(الرابعة) اذا سافر المقيم فهل له الفطر في ذلك اليوم فله أربعة احوال
٢٦٢	(فرع) من غلبه الجوع والعطش فخاف الهلاك لزمه الفطر	٢٦٦	(احدها) ان يبدأ السفر بالليل ويفارق عمران البلد قبل الفجر
٢٦٢	(فرع) لو نذر الشيخ الكبير العاجز او المريض الذي لا يرجى برؤه ففى انعقاده وجهان	٢٦٦	(الثاني) ان لا يفارق عمران الا بعد الفجر
٢٦٢	(فرع) اذا اوجبت الفدية على الشيخ والمريض المايوس من برقه وكان معسرا	٢٦٦	(الثالث) ان ينوي الصيام في الليل ثم يسافر ولا يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده
٢٦٣	(فرع) اذا افطر الشيخ العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه	٢٦٦	(الرابع) ان يسافر من بعد الفجر ولم يكن نوى الصيام فهذا ليس بصائم
		٢٦٧	فان تقدم المسافر وهو مفطر او او برا المريض وهو مفطر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٧٤	(فرع) في مذاهب العلماء في الحامل والمرضع اذا خافتا فأفطرتا	٢٦٧	المستحب لهما امساك بقية النهار (فرع) لا يجوز للمسافر ولا للمريض ان يصوما في رمضان غير رمضان من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع فان فعل لم يصح صومه
٢٧٥	ولا يجب صوم رمضان الا برؤية الهلال	٢٦٨	(فرع) اذا تقدم المسافر في نهار رمضان وهو مفطر فوجد امرأته قد طهرت في أثناء النهار أو برأت من مرض وهي مفطرة فله وطؤها ولا كفارة عليه
٢٧٧	(فرع) ثبت في الصحيحين من حديث أبي بكر (شهرا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة)	٢٦٨	(فرع) اذا دخل على الانسان رمضان وهو مقيم جازله ان يسافر ويفطر
٢٧٧	فان أصبحوا يوم الثلاثين وهم يظنون أنه من شعبان فقامت البينة أنه من رمضان لزمهما قضاء صومه	٢٦٩	(فرع) في مذاهب العلماء في السفر المجز للفرط
٢٧٨	اما الأحكام ففيها مسائل :	٢٦٩	(فرع) في مذاهبهم في جواز الصوم والفرط
٢٧٨	(احداها) اذا ثبت كون يوم الثلاثين من شعبان فأصبحوا مفطرين فثبت في أثناء النهار كونه من رمضان وجب قضاؤه	٢٧١	(فرع) في مذاهبهم فيمن أطاق الصوم في السفر بلا ضرر
٢٧٩	(المسألة الثانية) اذا راوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبله سواء راوه قبل الزوال أو بعده	٢٧٢	فان خافت الحامل والمرضع على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاء دون الكفارة
٢٨٠	(المسألة الثالثة) اذا راوا الهلال في رمضان في بلد ولم بروه في غيره فان تقارب البلدان فتحكما حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر الصوم وان تباعدا فوجهان	٢٧٤	(فرع) اذا أوجبت الفدية على المرضع اذا أفطرت للخوف على ولدها فلو استرضعت لغير ولدها
٢٨١	الطوال والغوارب تختلف باختلاف البلدان	٢٧٤	(فرع) لو كانت الحامل والمرضع مسافرة أو مريضة فأفطرت بنية الترخص فلا فدية
٢٨١	فحصل في المسألة ستة وجوه:		
٢٨١	(احداها) يلزم جميع أهل الأرض برويته في موضع منها		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٢٨١	(الثاني) يلزم أهل اقليم بلد الرؤية دون غيرهم	٢٩٢	(فرع) لو كانت ليلة الثلاثين من شعبان ولم يروا الهلال فرأى انسان النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له : الليلة أول رمضان لم يصح الصوم
٢٨١	(الثالث) يلزم كل بلد يوافق بلد الرؤيا في المطلع دون غيره	٢٩٢	(فرع) في مذاهب العلماء في هلال رمضان
٢٨٢	(الرابع) يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم	٢٩٤	حديث (صومكم يوم نحركم) ضعيف بل منكر
٢٨٢	(فرع) في مذاهب العلماء فيما اذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم	٢٩٥	(فرع) لا تقبل شهادة النساء في هلال رمضان
٢٨٢	(فرع) لو شرع في الصوم ببلد ثم سافر الى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال	٢٩٥	وان اشتبهت الشهور على أسير لزمه أن يتحرى ويصوم كما يلزمه أن يتحرى في وقت الصلاة وفي القبلة
٢٨٣	وفي الشهادة التي يثبت بها هلال شهر رمضان قولان	٢٩٦	أما أحكام هذا الفصل فقال الشافعي والأصحاب : اذا اشتبه رمضان على أسير او محبوس في مطبوعة او غيرها وجب عليه الاجتهاد
٢٨٦	(فرع) اذا أخبره موثوق به كزوجته وصديقه وجاريتهم وغيرهم أنه رأى الهلال يلزمه الصوم	٢٩٦	وان اجتهد وصام فله أربعة أحوال :
٢٨٩	اذا قبلنا في هلال رمضان عدلا	٢٩٦	(احدها) ان يستمر الاشكال ولا يعلم أنه صادق رمضان
٢٨٩	من رأى هلال رمضان وحده لزمه الصوم ومن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر	٢٩٦	(الثاني) أن يوافق صومه رمضان فيجزئه بلا خلاف عندنا
٢٩٠	لا يثبت هلال شوال ولا سائر الشهور الا بشهادة عدلين حرين	٢٩٦	(الثالث) أن يوافق صومه ما بعد رمضان فيجزئه بلا خلاف
٢٩٥	(فرع) اذا قلنا يثبت الهلال بقول واحد فأنما ذلك في الصوم خاصة فأما الطلاق والعنق وغيرهما مما علق على رمضان فلا يقع به	٢٩٧	(الرابع) أن يصادف صومه ما قبل رمضان فينظر ان أدرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه بلا خلاف
٢٩١	(فرع) لو شهد عدل بآسلام نفي مات لم تقبل شهادته وحده في اثبات اسلامه		

الصفحة	الإحكام	الصفحة	الأحكام
٢٩٨	(فرع) إذا صام الأسير ونحوه بالاجتهاد فصادف صومه الليل دون النهار لزمه القضاء بلا خلاف	٣٠٩	القضاء والكفارة لا يشترط معه تعيين سبب الكفارة ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه
٢٩٨	(فرع) لو تحسرى في وقت الصلاة فصلى قبل الوقت يلزمه الإعادة قولاً واحداً	٣١٤	(فرع) في مسائل تتعلق بنية الصوم :
٢٩٩	(فرع) لو شرع في الصوم بالاجتهاد فافطر بالجماع في بعض الأيام فان صادف رمضان لزمته الكفارة	٣١٤	(احداها) إذا نوت الحائض صوم الغد قبل انقطاع دم حيضها ثم انقطع في الليل ان كانت مبتدأة يتم لها في الليل أكثر الحيض أو معتادة عادتھا أكثر الحيض
٢٩٩	(فرع) في مذاهب العلماء في صيام الأسير بالاجتهاد	٣١٤	(الثانية) قال المتولى : لو تسحر ليقوى على الصوم أو عزم في أول الليل أن يتسحر في آخره ليقوى على الصوم لم يكن هذا نية
٣٠٠	(فرع) إذا استمر عدم معرفة الأسير الليل والنهار ففيها ثلاثة أوجه	٣١٥	(الثالثة) لو عقب النية بقوله ان شاء الله بقلبه أو بلسانه فان قصد التبرك أو وقوع الصوم وبقاء الحياة لم يضره (الرابعة) إذا نسي نية الصوم في رمضان حتى مطلع الفجر لم يصح صومه بلا خلاف
٣٠٠	ولا يصح صوم رمضان ولا غيره الا بالنية	٣١٥	(الحال الخامسة) إذا نوى وشك هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده لا يصح صومه لأن الأصل عدم النية
٣٠٢	تبييت النية شرط في صوم رمضان وغيره من الصوم	٣١٥	(السادسة) يتعين رمضان لصوم رمضان
٣٠٣	(فرع) لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال في غير رمضان لم ينعقد لما نواه	٣١٦	(السابعة) لو نوى في الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
٣٠٣	(فرع) لا يصح صوم الصبي المميز في رمضان الا بنية من الليل		
٣٠٣	تصح النية في جميع الليل		
٣٠٤	وأما الصوم التطوع فانه يجوز بنية قبل الزوال		
٣٠٨	ولا يصح صوم رمضان الا بتعيين النية		
٣٠٩	(فرع) إذا نوى يوماً وأخطأ في وصفه لا يضره		
٣٠٩	(فرع) حكم التعيين في صوم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣١٣	(النافذة) لو نوى صوم التقضاء والكفارة بعد الفجر فان كان في رمضان لم ينعقد له صوم أصلا	٣٢٥	(فرع) لو ظن غروب الشمس فجاء فبان خلافه
٣١٦	(التاسعة) لو علم أن عليه صوما واجبا لا يدرى هل هو من رمضان أو نذر أو كفارة ؟	٣٢٥	إذا جامع في الليل وأصبح وهو جنب
٣١٦	(العاشرة) لو قال : أصوم غدا إن شاء الله زيد أو إن نشطت لم تصح لعدم الجزم	٣٢٦	إذا طلع الفجر وفي نية طعام فليفظه
٣١٧	(الحادية عشرة) لو شك في نهار رمضان هل نوى من الليل ثم تذكر	٣٢٦	التوقيت الزوالى أو الحسابى واستعمال الساعات
٣١٧	(الثانية عشرة) إذا كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة فنوى قضاء من صوم أيام أخرى غلطا لا يجزئه	٣٢٨	(فرع) في مذاهب العلماء في مسائل تقدمت
٣١٧	(الثالثة عشرة) في مسائل جمعها الدارمى مما يتعلق بالنية	٣٣٠	زيد بن أسلم ثقة
٣١٨	(فرع) مذاهب العلماء في نية صوم رمضان	٣٣٠	(فرع) في مذاهبهم فيمن أولج ثم نزع مع طلوع الفجر
٣١٨	(فرع) في مذاهبهم في نية صوم رمضان	٣٣٢	ويحرم على الصائم الأكل والشرب لقوله تعالى : وكلوا واشربوا
٣١٩	(فرع) مذاهبهم في النية لكل يوم من كل صوم	٣٣٣	أجمعت الأمة على تحريم الطعام والشراب على الصائم وهو مقصود الصوم
٣٢٠	(فرع) مذاهبهم في تعيين النية	٣٣٤	وأما الحقنة فتقطر على المذهب
٣٢١	ويدخل في الصوم بطلوع الفجر	٣٣٤	وأما السعوط فان وصل الى الدماغ
٣٢٣	وحكى أصحابنا عن الأعمش : إسحاق جواز الأكل الى طلوع الشمس ولا يصح ولا يصح	٣٣٥	وأما إذا قطر في أذنيه شيئا
		٣٣٥	(فرع) لو أوصل الدواء الى داخل لحم الساق
		٣٣٥	(فرع) لو طعن نفسه أو طعنه غيره بأذنه فوصلت السكين جوفه أنظر
		٣٣٥	(فرع) إذا ابتلع طرف خيط وطرفه الآخر بارزا
		٣٣٦	لو أدخل الرجل أصبعه أو غيرها في دبره
		٣٣٧	(فرع) لو قطر في أذنه ماء أو دهنا

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٣٧	ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل وما لا يؤكل	٣٤٩	لقله تعالى (فالآن بأشروهم) الى قوله تعالى (ثم أتوا الصيام الى الليل)
٣٣٨	الحارث الأعور كذاب	٣٤٩	القبلة لا تفطر كما مضت
٣٣٩	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف	٣٤٩	المباشرة فيما دون الفرج
٣٣٩	ضعف حديث : ثلاث لا يفطرن الصائم	٣٤٩	إذا جامع قبل الفجر ثم نزع مع طلوعه
٣٤٠	التحقيق في كونه صلى الله عليه وسلم قاء فافطر	٣٤٩	إذا نظرت الى امرأة بتلذذ فأنزل
٣٤٠	إذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل في العادة	٣٤٩	إذا استمنى بيده أفطر بلا خلاف أما إذا حك الذكر لعارض فأمنى فلا قضاء عليه
٣٤١	(فرع) لو ابتلع شيئاً يسيراً كحبة سمس	٣٤٩	إذا احتلم فلا يفطر بالاجماع لأنه مغلوب
٣٤٢	(فرع) لو بل الخياط خيطاً بالزريق	٣٥٠	لو قبل امرأة فأمذى ولم يمن لم يفطر بلا خلاف
٣٤٣	(فرع) لو استاك بسواك رطب	٣٥٠	إذا أمنى الخنثى المشكل عن مباشرة وهو صائم أو رأى الدم يوماً كاملاً من فرج النساء لم يبطل صومه
٣٤٣	(فرع) لو ابتلع ريق غيره أفطر	٣٥٢	وان فعل ذلك ناسياً لم يبطل صومه بالاكل أو الشرب أو الجماع أو غير ذلك
٣٤٣	حكم النخامة إذا وصلت الى فضاء الفم	٣٥٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الأكل وغيره ناسياً
٣٤٣	سعد بن أوس العدوي البصري	٣٥٣	إذا فعل به غيره ذلك قهراً لم يبطل صومه
٣٤٤	إذا تقايا عمداً بطل صومه	٣٥٣	(فرع) لو طعنه غيره طعنة وصلت جوفه بغير أمره لكن أمكنه دفعه فلم يدفعه فمى فطره وجهان
٣٤٤	(فرع) في مذاهب العلماء في القيء	٣٥٥	وان تمضمض أو استنشق فوصل الماء الى جوفه أو دماغه فإذا كان عن مبالغة بطل صومه
٣٤٥	الحقنة المضلية والعرقية مفطرة		
٣٤٦	السعوط إذا وصل الى الدماغ أفطر		
٣٤٧	لو طعن نفسه بسكين فوصلت جوفه		
٣٤٧	ابتلاع الطعام الباقي بين أسنانه		
٣٤٧	وتحرم المباشرة في الفرج		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٥٧	(فرع) إذا تمضمض الصائم لزمه مَج الماء ولا يلزمه تخفيف فمه	٣٦٣	والكفارة عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا
٣٥٧	(فرع) في مذاهب العلماء فيمَن تمضمض واستنشق فسبق الماء بغير اختياره	٣٦٣	فإن قلنا يجب عليه كفارة عنه وعنهما
٣٥٧	(فرع) لو طارت ذبابة فدخلت جوفه أو وصل اليه غبار الطريق أو غريلة الحقيق لم يفطر	٣٦٧	وأما إذا اختلف حالهما فقد يكون أعلا حالاً منبها
٣٥٧	وإن أكل أو جامع وهو يظن أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع أو أن الشمس قد غربت ولم تغرب لزمه القضاء	٣٦٧	فإن قلنا : إنها تملك المال أجزاء
٣٥٨	ومن أفطر في رمضان بغير الجباة بلا عذر وجب عليه القضاء	٣٦٨	هذه الكفارة مرتبة ككفارة الظهار
٣٥٦	لو رأى الصائم في رمضان مشرفاً على الغرق ولم يمكنه تخليصه إلا بالفطر جاز بل هو واجب	٣٦٨	إذا كان من أهل الصيام وهي من أهل الإطعام
٣٥٦	الأمساك تشبها بالصائمين من خواص رمضان كالكفارة فلا أمساك على متعد بالفطر	٣٦٨	إذا كان مجنوناً فوطئها لو كان مسافراً صائماً وهي حاضرة فإن أفطر بالجماع بنية الترخص فلا كفارة عليه عن نفسه بلا خلاف
٣٦١	(فرع) في مذاهب العلماء فيمَن أفطر بغير الجماع في نهار رمضان عدواناً	٣٦٩	(فرع) إذا أكرهها على الوطء وهما صائمان في الحضر فلهما حالات
٣٦٠	حديث هشيم بإسناده عن مجاهد ضعيف	٣٦٩	(فرع) إذا زنا بامرأة أو وطئها بشبهة فطريقان (أحدهما) القطع بوجوب كفارتين
٣٦١	وإن أفطر بالجماع من غير عذر وجب عليه القضاء	٣٦٩	وإن جامع في يومين أو في أيام وجب لكل يوم كفارة لأن كل يوم عبادة منفردة فلم تتداخل كفارتهما كالمعتدين
٣٦٢	إذا أفطر بالجماع لزمه الأمساك بقية النهار	٣٧٠	(فرع) فمَن وطئ زوجته في صوم رمضان ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمه الكفارة دونها (والثاني) يلزمه كفارة
٣٦٣	وهل الكفارة تلزم الزوج خاصة ؟ فيه قولان		

الصفحة	الاحكام	الصفحة	الاحكام
٣٧٧	ووطء المرأة في الدبر واللواط كالوطء في الفرج	عنهما (والثالث) يلزم كل واحد كفارة ويتحمل هو ما خله التحمل	
٣٧٨	(فرع) في مذاهبهم في مباشرة ما دون الفرج	٣٧٠ (فرع) مذاهب العلماء فيمن كرر جماع زوجته في يوم من رمضان	
٣٧٨	(فرع) الضابط في وجوب الكفارة بالجماع على من أفسد صومه	٣٧١ (فرع) مذاهبهم فيمن وطئ في يومين أو أيام في رمضان	
٣٧٩	(فرع) لو صام الصبي رمضان فأنسده بالجماع ومن وطئ وطئا يوجب الكفارة ولم يقبدر على الكفارة فقولان	٣٧١ وان رأى هلال رمضان نرد الحاكم شهادته فصام وجامع وجبت عليه الكفارة	
٣٨٠	الحقوق المالية لله تعالى ثلاثة أضرب	٣٧١ وان طلع الفجر وهو مجامع فاستدام مع العلم بالفجر وجبت عليه الكفارة	
٣٨١	(فرع) مسائل تتعلق بالجماع في نهار رمضان	٣٧٢ (فرع) لو أحرم بالحج مجامعا ففيه ثلاثة أوجه	
٣٨١	إذا أفسد الحج بالجماع ففي الكفارة الأقوال الأربعة	٣٧٥ إذا أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع في يومه لزمته الكفارة	
٣٨١	يجب مع الكفارة القضاء لليوم الذي جامع فيه	٣٧٥ إذا أصبح الصحيح صائما ثم مرض فجامع فلا كفارة إن قصد الترخص وكذا إن لم يقصده على المذهب	
٣٨١	(فرع) مذاهب العلماء في كفارة الجماع وما يتعلق بها هذه الكفارة على الترتيب	٣٧٥ لو أفسد المقيم صومه بجماع ثم سافر في يومه لم تسقط الكفارة على المذهب	
٣٨٢	إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمى عليه النهار لم يصح صومه	٣٧٦ ووطء المرأة في الدبر واللواط كالوطء في الفرج	
٣٨٣	إن أفاء في جزء من النهار صح صومه	٣٧٦ (فرع) لو حك ذكره لعارض فأنزل بغير قصد الاستمناء فلا كفارة ولا يبطل صومه على الصحيح	
٣٨٥	لو حاضت في بعض النهار أو ارتد بطل صومها وعليها القضاء وكذلك لو نفست	٣٧٦ (فرع) في مذاهب العلماء فيمن وطئ امرأة أو رجلا في الدبر	
٣٨٦	لا يصح صوم الغمى عليه أما لوجود الأغماء في كل النهار أو بعضه وأما لعدم نيته يلزمه القضاء		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٣٩١	الأجوبة على أحاديث بطلان الصوم	٣٨٦	(فرع) لو نوى الصوم بالليل ثم شرب دواء فزال عقله نهارا بسببه فكالمفمى عليه
٣٩٢	قال الشافعي : وأكره له الملك	٣٨٦	ويجوز للصائم أن ينزل الماء وينقطس فيه
٣٩٢	ولا ينظر بمجرد الملك ولا بنزول الريق	٣٨٧	الذي حدث أبا بكر ابن عبد الرحمن صحابي
٣٩٤	يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عنذر	٣٨٧	(فرع) في مذاهب العلماء في الاكتحال
٣٩٥	ومن حركت القبلة شهوته كره له أن يقبل وهو صائم	٣٨٨	حديث اشتكت عيني أناكتحل ضعيف
٣٩٥	عمر بن أبي سلمة ليس ابن أم سلمة	٣٨٨	حديث خرج علينا صلى الله عليه وسلم وعيناه مملوءتان في إسناده من اختلف في توثيقه
٣٩٥	الترخيص للشيخ بالقبلة ونهى الشاب	٣٨٨	بقية بن الوليد ضعيف
٣٩٦	ضعف حديث ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم في افطار المقبل والمقبلة	٣٩١	محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ضعيف
٣٩٧	(فرع) في مذاهب العلماء في القبلة للصائم	٣٨٩	تجوز الحجامة للصائم ولا تفتطره والأولى تركها
٣٩٨	ينبغي للصائم أن ينزله صومه عن الغيبة والشتم فإن شوتم قال : انى صائم	٣٨٩	(فرع) مذاهب العلماء في الحجامة للصائم
٣٩٩	حديث خمس يفترن الصائم ساقه ابن الجوزي في الموضوعات	٣٩٠	تحقيق أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم وتأويل ذلك
٣٩٩	يكره الوصال في الصوم حقيقة الوصال المنهى عنه يومين فصاعدا ولا يتناول في الليل شيئا	٣٩٠	أحاديث شداد بن أوس وأبي هريرة ورافع بن خديج وأبي موسى وطرقها وإسانيدها
٤٠١	اتفق أصحابنا على أن الوصال لا يبطل الصوم سوا حرمناه أو كرهناه	٣٩٠	الرخصة في الحجامة عن سعد وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحسن بن علي وزيد بن أرقم وعائشة وأم سلمة (رضي الله عنهم)
٤٠١	الوصال من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
	لم يجز له أن يؤخره الى أن يدخل رمضان آخر	٤٠٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الوصال
٤١٠	والفرق بين الصوم والصلاة حيث لا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر ويلزمه عن رمضان الفائت بعد صومه مد من طعام	٤٠٢	الحكمة في النهي عن الوصال
٤١٠	(فرع) اذا أراد تحجيل فدية التأخير قبل مجيء رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان ففى جوازه وجهان	٤٠٢	(فرع) في بيان جملة من أحاديث الوصال
٤١١	(فرع) اذا أخر الشيخ الهرم المد عن السنة فالمذهب أنه لا شئ عليه	٤٠٣	ويستحب أن يتسحر للصوم
٤١٢	(فرع) اذا لزمه قضاء رمضان أو بعرضه بعذر كحيض ونفاس ومرض وأغماء وسفر ومن نسي النية أو أكل معتقدا أنه ليل فبان نهارا	٤٠٤	ويستحب تأخير السحور
٤١٢	(فرع) في مذاهب العلماء فيمن أخر قضاء رمضان بغير عذر حتى دخل رمضان آخر	٤٠٥	(فرع) وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر
٤١٣	(فرع) في مذاهبهم في تفريق قضاء رمضان وتتابعه	٤٠٥	(فرع) يحصل السحور بقليل الأكل وكثيره ويحصل بالماء أيضا
٤١٣	(فرع) يجوز قضاء رمضان عندها في جميع السنة غير رمضان الثاني وأيام العيد والتشريق	٤٠٥	(فرع) السحور مندوب اليه
٤١٣	لو كان عليه قضاء فلم يصم حتى مات نظرت فان أخره لعذر اتصل بالموت لم يجب عليه شئ	٤٠٥	(فرع) في الأحاديث الواردة في السحور وتأخيره وتمجيل الفطر
٤١٥	مذهب الشافعي في القديم والجديد أنه يطعم عنه وليه	٤٠٦	ما جاء من أن عمر وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران الى الليل الأسود ثم يفطران
		٤٠٦	حديث أنا معشر الأنبياء أمرنا أن نعجل افطارنا ضعيف
		٤٠٧	والمستحب أن يفطر على تمر فان لم يجد فعلى ماء
		٤٠٨	يكراه للصائم اذا أراد أن يشرب أن يتمضمض ويهجه وكان هذا شبيهه بكراهة السواك
		٤٠٨	ويكره السواك بعد الزوال لازالة الخلو
		٤٠٨	يستحب أن يدعو الصائم ويفطره في وقت الفطر
		٤٠٩	اذا كان عليه قضاء أيام من رمضان ولم يكن له عذر

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤١٥	القول القديم يجوز لوليسه الصيام عنه ولا يلزمه.	٤٢١	أو سفر أو غيرهما من الأعداء ولم يتمكن من قصائنه حتى مات
٤١٧	فكما روى في النهي عن الصوم عن الميت نظر	٤٢١	(فرع) مذاهبهم فيمن تمكن من صوم رمضان فلم يصمه حتى مات
٤١٧	يتعين أن يكون هذا مذهب الشافعي لقوله رضي الله عنه (إذا صح الحديث فهو مذهبي)	٤٢١	(فرع) في مسائل تتعلق بكتاب الصيام
٤١٨	محمد بن أبي ليلى صحق	٤٢٢	كان صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا بالآمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى
٤١٨	سئ الحفظ	٤٢٢	يستحب للصائم أن يدعو في صومه بمهمات الأمور
٤١٨	اتفقوا على تضعيف محمد ابن أبي ليلى	٤٢٢	يكره صمت يوم الى الليل للصائم ولغيره من غير حاجة
٤١٩	(فرع) إذا قلنا : الصيام عن الميت	٤٢٣	قصة المرأة الاحمسية المصمتة الجود والافضل في رمضان يستحب أن كل وقت وفي رمضان لكفر
٤١٩	(فرع) حكم صوم النسفر والكفارة وجبوع أنواع الصوم الواجب سواء في جميع ما ذكرناه	٤٢٣	(فرع) ويستحب للرجل أن يوسع على عياله في رمضان وأن يحسن الى أرحامه وجيرانه لاسيما في الشهر الآخر
٤١٩	(فرع) إذا قلنا انه يجوز صوم الولي في يوم واحد هل يجزئه عن الميت وصوم الأجنبي باذن الولي فصام عنه ثلاثون انسانا	٤٢٤	السنة كثرة تلاوة القرآن في رمضان ومدارسته وهو أن يقرأ على غيره وغيره يقرأ عليه
٤١٩	(فرع) لا يصام عن أحد في حياته بلا خلاف سواء أكان عاجزا أو قادرا	٤٢٤	يستحب صون نفسه في رمضان عن الشهوات فهو سر الصوم ومقصوده الأعظم
٤٢٠	(فرع) لو مات وعليه صوم أو اعتكاف لم ينقطع عنه عليه ولا يسقط عنه بالفدية	٤٢٥	يكره للصائم السواك بعد الزوال
٤٢٠	(فرع) في حكم الفدية وبيانها سواء المخرجة عن الميت وعن المريض والحامل والشيخ الكبير		
٤٢١	(فرع) مذايب العلماء فيمن مات وعليه صوم فاته بمرض		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٢٥	الحيض والنفس والجئون والردة كل منها مبطل للصوم سواء طال أم كان لحظة من نهار	٤٢٣	حكمة استحباب صوم عشوراء
٤٢٦	باب صدقة التطوع والأيام التي نهى عن الصوم فيها	٤٢٣	اختلف العلماء في صوم عشوراء هل كان واجبا ؟
٤٢٦	يستحب لمن صام رمضان أن يتبعه بست من شوال	٤٢٥	ويستحب صيام أيام البيض وهي ثلاثة من كل شهر
٤٢٧	صمنا ستمنا وصمنا عشرا وثلاثا لغة العرب	٤٣٥	الأحاديث الواردة في صيام عشوراء
٤٢٧	مخالفة مالك في صوم ست من شوال وقوله : انها بدعة تؤدي باهل الجفاء أن يلحقوها برمضان	٤٢٥	واحتج اصحابنا بأنه لم يكن واجبا
٤٢٨	ويستحب لغير الحاج أن يصوم يوم عرفة	٤٣٥	الأحاديث الواردة في صيام ثلاثة أيام من كل شهر
٤٢٩	قال المتولي : ان كان لا يضعف عن الدعاء والعبادة فالصوم له أولى	٤٣٥	أم الصيحاء البصرية ثقة من الثالثة
٤٢٩	كلام ابن عمر في صوم يوم عرفة بعرفة	٤٣٦	أيام البيض لا الأيام البيض سبب تسمية هذه الأيام بيضا
٤٢٩	(فرع) في مذاهب العلماء في صوم يوم عرفة بعرفة	٤٣٦	(فرع) أجمعت الأمة على ألا يجب صومها الآن
٤٣٠	أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة	٤٣٧	ويستحب صوم يوم الاثنين والخميس
٤٣٠	يوم عرفة أفضل أيام السنة	٤٣٨	سبب تسميته يوم الاثنين لأنه ثاني أيام الأسبوع
٤٣٠	اختلف العلماء في معنى تكبير السنة الباقية	٤٣٨	ومن الصوم المستحب صوم الاشهر الحرم
٤٣٢	ويستحب أن يصوم يوم عشوراء لحديث أبي قتادة	٤٣٨	حديث مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انطلق فأتاه بعم سنة وقد تغيرت حالته
٤٣٣	عاشوراء هو العاشر من المحرم وتاسوعاء هو التاسع من هذا مذهبنا	٤٣٨	هل كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله ؟
		٤٤٠	ولا يكره صوم الدهر إذا افطر أيام النهى
		٤٤١	أم الرداء فقيهة تابعة

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٤١	(فرع) مذاهب العلماء في صيام الدهر اذا أفطر أيام النهي الخمسة وهي العيذان والتشريق	٤٥٢	ولا يجوز صوم يوم الشك لحديث عمار
٤٤٢	(فرع) في تسميته بعض الأعلام من السلف والخلف ممن صام الدهر غير أيام النهي الخمسة	٤٥٢	العلاء بن عبد الرحمن ثقة
٤٤٤	لو نذر صوم الدهر صبح نذره بلا خلاف ويلزمه الوفاء بلا خلاف	٤٥٣	اذا صام يوم الشك تطوعا
٤٤٥	ولا يجوز للمرأة أن تصوم التطوع وزوجها حاضر الا بإفنه	٤٥٤	ترجمة أبي محمد الباقى
٤٤٦	ومن دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحباب اتمامها فان خرج منها جاز	٤٥٥	(فرع) في مذاهب العلماء في صوم يوم الشك يوم الثلاثين من شعبان
٤٤٦	وأما الخروج بعذر فلا كرامة فيه بلا خلاف ويستحب قضاؤه سواء خرج بعذر أم بغيره	٤٥٥	أبو بكر محمد بن أحمد الخلالى
٤٤٧	(فرع) مذاهب العلماء في الشروع في صوم تطوع أو صلاة تطوع	٤٥٥	القاضى أبو يعلى الحنبلى
٤٤٨	الأحاديث الواردة في صيام التطوع	٤٥٦	صنف جزءا في وجوب صوم يوم الشك
٤٤٩	حديث (البصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار) موقوف	٤٥٦	واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر في الصحيحين
٤٤٩	(فرع) أدلة القائلين بقضاء التطوع	٤٥٦	فان قيل : كيف يدعى الاجمال وفي المسألة خلاف ظاهر
٤٥٠	حديث عائشة وحفصة وطرقه كلها غير متصلة	٤٥٦	واحتج المخالف بخديث أبي هريرة
٤٥١	زيادة قريبه (واقضى يوما مكانه) غير محفوظة	٤٥٧	واحتج بحديث ابن عباس (وجوابه)
		٤٥٧	قال : واحتج بحديث أبي البحتري أملنا ملال رمضان
		٤٥٧	وأما في مسألتنا فالبناء على الأصل
		٤٦٦	كلام الخطيب البغدادى مفصلا
		٤٦٦	فمن منع صوم يوم الشك عصر وعلى وابن مسعود وغيرهم
		٤٦٧	عبد العزيز بن حكيم الحضرمى
		٤٦٧	أما القول بأن في صوم الشك احتياطا
		٤٦٧	قال الخطيب : لا يجوز لأحد أن يزيل الكلام عن أصله

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٤٦٨	قال الخطيب : من خلت يداه	٤٨٧	ويستحب طلب ليلة القدر
٤٦٩	من الدليل وعُدل عن نهج	٤٨٧	إذا قال لامراته : أنت طالق
٤٧٠	السنبل لجا الى مثل هذا	٤٨٧	ليلة القدر
٤٧١	التاويل	٤٨٧	لو قال لامراته أنت طالق في
٤٧٢	عبد الله بن عكيم مخضرم	٤٨٨	أفضل ليالي السنة
٤٧٣	مجالد ضعيف	٤٨٨	ليلة القدر مختصة بهذه
٤٧٤	قد قال أنس أنه لم يصمه	٤٨٩	الامة
٤٧٥	معتقدا وجوبه	٤٨٩	ليلة القدر بأنية الى يوم
٤٧٦	رواية : لأن أتقدم في رمضان	٤٩٠	القيامه
٤٧٧	أحب الى ضعيفة	٤٩١	يسن الاكثار من الصلاة فيها
٤٧٨	أبو مريم مجهول	٤٩٢	والدعاء
٤٧٩	قال الخطيب : وذكر المخالف	٤٩٣	قال الشافعي : من شهد
٤٨٠	شبهها من القياس	٤٩٣	العشاء والفجر ليلة القدر فقد
٤٨١	ويكره أن يصوم يوم الجمعة	٤٩٤	أخذ بحظه منها
٤٨٢	وحده	٤٩٥	ان قال لعبد : أنت حر ليلة
٤٨٣	الحكمة في كرامة افسراد	٤٩٥	القدر
٤٨٤	الجمعة	٤٩٦	(فرع) ذكر الشافعي تفسيراً
٤٨٥	(فرع) في مذاهب العلماء في	٤٩٦	لسورة القدر
٤٨٦	افراد يوم الجمعة بالصوم	٤٩٧	(فرع) في مذاهب العلماء في
٤٨٧	(فرع) يكره افراد يوم	٤٩٨	مسائل في ليلة القدر
٤٨٨	السبت بالصوم	٤٩٩	اعلم ان ليلة القدر يراها من
٤٨٩	(فرع) ولا يجوز صوم يوم	٤٩٩	شاء الله تعالى
٤٩٠	الفطر ويوم النحر فان صام	٤٩٩	يستحب ان رأى ليلة القدر
٤٩١	فيه لم يصح	٤٩٩	ان يكتمها
٤٩٢	ولا يجوز أن يصوم ايام	٤٩٩	(فرع) في بيان جملة من
٤٩٣	التشريق صوما غير صوم	٤٩٩	الاحاديث الواردة في ليلة
٤٩٤	التمتع	٥٠٠	القدر
٤٩٥	في ايام التشريق قولان	٥٠٠	كتاب الاعتكاف
٤٩٦	مشهوران ذكرهما المصنف	٥٠٠	اصل الاعتكاف لغة وفي
٤٩٧	بجليهما	٥٠٠	الشرع ولا يصح الا من مسلم
٤٩٨	(فرع) في مذاهب العلماء في	٥٠٠	عاقل
٤٩٩	صوم ايام التشريق	٥٠٠	والاعتكاف سنة حسنة
٥٠٠	ولا يجوز أن يصوم في	٥٠٠	لحديث أبي بن كعب
٥٠١	رمضان غير رمضان حاضرا	٥٠١	ولا يصح الا من مسلم عاقل
٥٠٢	كان أو مسافرا		

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٠٢	ولا يجوز للمرأة أن تعتكف بغير إذن زوجها	٥١٨	وان نذر أن يعتكف يوما لزمه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر
٥٠٣	المكاتب له الاعتكاف بغير إذن سيده	٥١٩	ولا يصح الاعتكاف إلا بالنية
٥٠٤	ولا يصح من الرجل إلا في المسجد لقوله تعالى (ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد)	٥١٩	لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله
٥٠٥	يصح الاعتكاف في كل مسجد والجامع أفضل	٥٢٠	وان نذر اعتكاف يومين
٥٠٥	إذا نذر الاعتكاف في مسجد بعينه فإن كان غير المساجد الثلاثة لم يتعين على المذهب	٥٢٣	ولا يصح الاعتكاف إلا بالنية
٥٠٧	(قرع) في مذاهب العلماء في مسجد الاعتكاف	٥٢٤	ولا يجوز للعتكف الخروج من المسجد
٥٠٧	جويبر بن سعيد الأزدي البلخي ضعيف	٥٢٥	ويسمى الاعتكاف جوارا
٥٠٨	(قرع) في مذاهبهم في اعتكاف المرأة	٥٢٥	إذا دخل في اعتكاف منذور بشرط التتابع
٥٠٨	والأفضل أن يعتكف بصوم	٥٢٦	ويجوز أن يخرج حاجة الإنسان
٥١٢	(قرع) لو نذر أن يعتكف شهر رمضان ففاته	٥٢٧	(قرع) إذا كانت داره بعيدة بعدا ملحوظا
٥١٢	(قرع) في مذاهب العلماء في الصوم	٥٢٨	(قرع) لا يشترط لقضاء الحاجة شحها لأن في اعتباره ضررا بيقا
٥١٢	سويد بن عبد العزيز ضعيف يلتفتان	٥٢٨	(قرع) لا يكلف الإسراع لما فيه من الضرر بل له المشي على عادته
٥١٣	ويجوز الاعتكاف في جميع الأوقات	٥٢٩	(قرع) لو كثر خروجه لمعارض يقتضية كاستنحال وتحوه قوجهان
٥١٤	(قرع) في مذاهب العلماء في أقل الاعتكاف	٥٢٩	(قرع) إذا قرع من قضاء الحاجة واستثنى فله أن يتوضأ
٥١٤	وان نذر اعتكاف العشر الأواخر	٥٣٠	(قرع) لو جامع الخارج لقضاء الحاجة في مروه
٥١٦	وان نذر أن يعتكف شهرا نظرت فإن كان شهرا بعينه لزمه اعتكاف	٥٣١	ويجوز أن يمضي ليلة للأكل ولا يبطل اعتكافه
		٥٣١	وفي الخروج إلى المسارة الخارجة ليؤذن أوجه

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٣٣	(واعلم) أن صورة المسألة في منارة قريبة من المسجد	٥٤٥	وان مرض مرضاً لا يأن معه تلويث المسجد
٥٣٣	قال في البويطي : ويصح الاعتكاف في المنارة	٥٤٦	(فرع) إذا أراد المعتكف الخروج للفصد والحجامة
٥٣٤	يصح صلاة المأموم خلف الإمام. وبينهما حائل يمنع المشاهدة	٥٤٧	قال في الأم : وان سكر بطل اعتكافه
٥٣٤	(فرع) لو دخل المعتكف حجرة مهية للسكنى	٥٤٩	وان حاضت المعتكفة
٥٣٥	المنارة والرحبة في اللغة	٥٤٩	والمستحاضة المعتكفة ، لا يجوز لها الخروج
٥٣٦	وان عرضت صلاة جنازة نظرت فان كان في اعتكاف تطوع فالأفضل أن يخرج لأن صه الجنازة فرض كفاية فقدمت	٥٥٠	(فرع) في مذاهب العلماء في المعتكفة إذا حاضت
٥٣٧	ويجوز خروج من اعتكاف التطوع لعياده المريض	٥٥٠	وان أحرم المعتكف بالحج
٥٤١	(فرع) لو خرج لزيارة القادم من سفر بطل اعتكافه	٥٥٠	وان خرج من المسجد ناسياً أن أخرجه السلطان
٥٤١	(فرع) في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف قدر	٥٥١	وان أخرجه السلطان
٥٤١	هياج الخراساني وعتبة ابن عبد الرحمن	٥٥٣	وان خرج لعذر ثم زال
٥٤٢	كان حضرت الجمعة وهو من أهل الفرض	٥٥٥	ولا يجوز للمعتكف المباشرة بشهوة
٥٤٢	عبد الرحمن بن اسحاق وما قيل فيه	٥٥٦	(فرع) إذا استمنى بيده فان لم يئزل لم يبطل
٥٤٢	(فرع) في مذاهب العلماء في خروج المعتكف	٥٥٦	(فرع) المرأة المعتكفة كالرجل المعتكف في تحريم الجماع والمباشرة بشهوة
٥٤٢	إذا خرج لأداء الشهادة تحملاً أو أداء	٥٥٧	(فرع) إذا جامع المعتكف عن نذر متتابع
٥٤٤	(فرع) إذا شرعت المرأة في الاعتكاف	٥٥٧	(فرع) في مذاهب العلماء في جامع المعتكف ناسياً
		٥٥٧	(فرع) في مذاهبهم في المباشرة دون الفرج
		٥٥٧	ويجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف
		٥٥٩	استدل أصحابنا لإباحة الحديث المباح
		٥٥٩	يجوز للمعتكف أن يبيع ويشترى

الصفحة	الأحكام	الصفحة	الأحكام
٥٦١	(فرع) لا بأس أن ينقص في المسجد.	٥٦٢	(فرع) في مذاهب العلماء في الطيب المميتكف
٥٦١	(فرع) ولا يفسد الاعتكاف بسباب ولا جدال	٥٦٣	(فرع) إذا فعل في الاعتكاف ما يبطله
٥٦٢	(فرع) مذاهب العلماء في بيع المظنك وشوائه	٥٦٤	(فرع) في مسائل تتعلق بكتاب الاعتكاف